

المقضب

صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد الليري

٤١٠ - ٤٢٨٥

تتبع

محمد بن عبد الخالق عتيقة

المستأجرة العامة الأثرية

الجزء الرابع

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب
المقنضب
صنعة

أبى العباس محمد بن يزيد المبرّد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

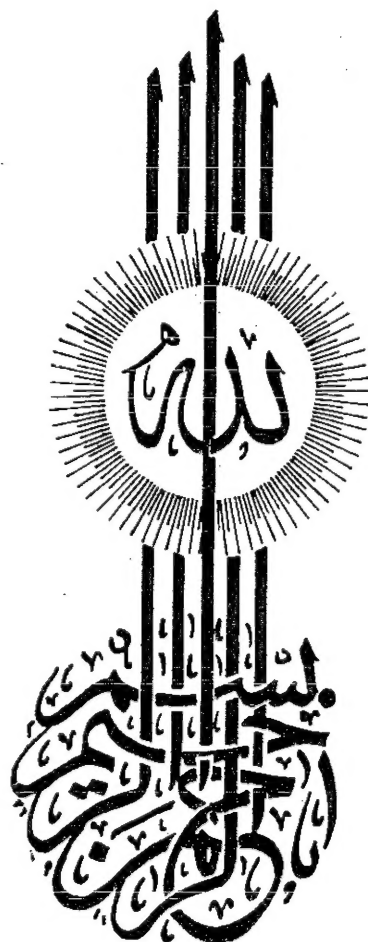
الجزء الرابع

تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

الطبعة الثانية
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م



الجزء الرابع من كتاب المقتضب

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

كتبه مهلهل بن أحمد

نظرت في هذا الجزء وأصلحت جميع ما فيه وصححته . فما كان فيه من إصلاح وتخريج
بغير خط الكتاب فهو بخطي .
وكتب الحسن بن عبدالله السيرافي .

بسم الله الرحمن الرحيم

٤
٣٤٥

/ هذا باب

إيضاح الملحقة^(١) وتبيين

الفصل بينها وبين غيرها

تقول فيما كان على أربعة أحرف كلها أصلًا، نحو: جعفر، وجُلجل، وقِمَطِر، وسِبَطِر، وخَبْرُج^(٢)، ودرهم، وغير ذلك إذا أردت أن تُبَلِّغَ وَزَنَهُ ما أصله الثلاثة، فقلت في مثل جَعْفَر: جدول فالواو زائدة أَلْحَقْتَ الثلاثة ببناء الأربعة، فصار جدول في وزن جَعْفَر^(٣)، وإنما هو من الجَلْجَل، فهذه الواو زائدة أَلْحَقْتَهُ بهذا المثال، فالواو مُلْحَقَةٌ.

فإن قلت: عجوز، أو رَغِيف، أو رسالة - فإلياء والواو والألف زوائد، ولَسَنَ بملحقات^(٤)، لأنهن لم يَبْلُغْنَ بالثلاثة مثالا من أمثلة الأربعة. فهذا الملحق، وما كان مثله.

وما كان من الزوائد لا يَبْلُغُ بالثلاثة مثالا من أمثلة الأربعة والخمسة، ولا يُبْلَغُ الأربعة مثال الخمسة - فليس بملحق.

٤
٣٤٦ فيسرحان مُلْحَقٌ بِسِرْدَاح، وإنّما / امتنع من الصرف في المعرفة؛ لأنّ في آخره الزائدين اللتين في آخر غضبان، وقد أشبهه من هذه الجهة.

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ١٠٧ باب ما كان من بنات الأربعة وما ألحق به من الثلاثة

(٢) الحبرج بالضم من طير الماء وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٥١

الجلجل: الجرس • السبطر: الطويل • القمطر: ما يصان فيه الكتب (شرح الشافية ج ١ ص ٥١)
(٣) وزن جدول فعول فلا يريد الوزن الصرفي، وإنما يريد المماثلة في عدد الحروف والحركة والسكون

(٤) حروف المد لا تكون لللاحق حشوا ذكر ذلك سيبويه في ج ٢ ص ١٣١، ١٦٦، ١٩٣، ٢١٦

وانظر الخصائص ١: ٢٣٢، ٢٤: ٤٨١ - ٤٨٤

وَحَبْنَطَى مُلْحَقَ بَسْفَرَجَل بالنون والألف ، وإِثْمًا منعه من الصرف في المعرفة أَنَّ آخره
كآخر حُبْلَى في الزيادة ، فاشبهها من هذه الجهة ، ولكنَّ الزوائد يَكُنَّ كزوائد حُبْلَى ؛ فلذلك لم
ينصرف في المعرفة .

فإن قلت : ما بال حِرْبَاء ، وعلباء ، وقُوبَاء ينصرفن في المعرفة والنكرة ، والزائدتان
في آخرِ كُلِّ واحد منها كالزائدتين في آخر حمراء . هَلَّا تُرِكَ صرفهنَّ في المعرفة ؛ كما ترك
صَرْف ما ذكرنا من الملحقات ؟ .

فالفصل بينهما أَنَّ الأوائل التي وصفنا ، ألفاتها غير منقلبة ، وألفات هذه منقلبة من
ياءات قد باينت ألفات التانيث ؛ لأنَّ تلك لا تكون إلَّا منقلبة من شيء ، فقد باينتُها .

والدليل على ذلك قولهم دِرْحَايَة ، إِثْمًا هي فِعْلَايَة . فلو ذُكِرَتْ قلت دِرْحَاء كما ترى ؛
كقولك : سَقَاء ، وغَزَاء يا فتى (١) .

ألا ترى أَنَّ النحويين لا يُجيزون ترخيم رجل في النداء يسمَّى حُبَاوَى في قول من قال :
يا حَارُّ فَرَع (٢) ؛ لأنَّ الذي يقول : يا حَارُّ لا يَعْتَدُّ بما ذهب ، ويجعله اسمًا على حياله .

٤
٣٤٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠ : « فإن قلت : ما بال علباء ، وحرباء ؟

فان هذه الهمزة التي بعد الألف إنما هي بدل من ياء كالياء التي في درجاته ، واشباهها ، فإما
جاءت هاتان الزيادتان هنا لتلحق علباء وحرباء بسرداح وسربال ، الا ترى ان هذه الألف والياء لا
تلتحقان اسمًا فيكون أوله مفتوحًا ، لأنه ليس في الكلام مثل سرداح ، ولا سربال . وإنما تلتحقان ،
لتجعلتا بنات الثلاثة على هذا المثال ، والبناء » وانظر ص ١٠٨ منه .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : (فأما علباء وحرباء وقيقاء وزيزاء فانهن مسذكرات
ومداتهن منقلبة من الياءات أو الواوات ، وهن زوائد ولكن حكمهن حكم ما انقلبن منه . .

اعلم ان علباء وما كان مثله لا يكون الا مذكرا ، وذلك أنه ما كان على هذا الوزن فهو ملحق بسرداح
وسربال ، ويدلك على ذلك قولهم : درحاية ، فتظهر الياء ، فلولا الياء لصارت الياء همزة كياء رداء
وكساء » وانظر المذكر والمؤنث لابن الانباري ص ٦٦ - ٦٧ ، ١٤٨ - ١٤٩

الدرحاية : (بكسر فسكون) الرجل الكثير اللحم القصير ، العلباء : عرق في العنق . القوباء :
بشر يظهر في الجسد . الحرباء : دويبة . السرداح : الناقة الطويلة ، والضخم من كل شيء .

(٢) استعمل لقبا من القاب الاعراب مكان لقب من القاب البناء وقد تشدد في صدر كتابه
في منع ذلك وذكرنا ان سيبويه استعمل ذلك في كتابه .

فإذا رَحِمَ (حَبْلَوِي) لزمه أن يقول : يا حُبْلَى أَقْبِلْ ؛ لأنّ الواو تنقلب ألفاً لفتحة ما قبلها ،
ومثالُ (فُعْلَى) لا يكون إلاّ للتأنيث ، ومُحَالٌ أن تكون ألف التأنيث منقلبةً ، فقد صار مُوَنَّثًا
مُذَكَّرًا في حال ؛ فلهذا ذكرت لك أنّه محال^(١) .

(١) في أمالي ابن السجري ج ٢ ص ٩٨-٩٩: « أن سميت بحبلوى لم يجز ترخيمه على لغة من
قال : يا حار بالضم ، لأنه يلزمك إذا حذف ياء النسب أن تضم الواو ، فتقلب ألفا ، لتحركها
وانفتاح ما قبلها ، فتقول : يا حبل ، فتصير ألف (فعل) منقلبة . وألف فعل لم تكن قط الا
زائدة للتأنيث لا أصل لها .

قال أبو العباس المبرد : فان قال قائل : فيكون الف حبل هذه لغير التأنيث ، لأنها ترخيم
حبلوى . قيل : هذا محال ، لأن (فعل) لم تستعمل لغير التأنيث . وقوله هذا محتاج الى
تفسير . وذلك ان هذا المثال مخالف لمثال فعل ، وفعل ، لأن هذين المثالين قد جاءت الفاهما
للتأنيث ، وللاحاق . . .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٤١ : (ان أدت هذه اللفة ، أى القلى الى قلب ما لا يكون منقلبا
كما يرخم حبلان ، وحبلوى - فقد ذكر المبرد أنها لا تجوز اذن ، لأنها تؤدى الى كون الف فعل
منقلبا عن ياء ، أو واو ، ولم يعهد الا للتأنيث غير منقلبة عن شيء ، وقياس قول الاخفش جوازها ،
لأنه يكون اذن ملحقا بجذوب بفتح الدال ، وأما السيرافى فأجازها وان لم يثبت فعلا ، لأن هذا
شيء عرض وليس ببنية أصلية)

وقال المبرد فى كتابه المذكر المؤنث : (وما كان على فعلى (بضم الفاء) فلم تكن الفاء أبدا الا
للتأنيث مثل حبل وانثى وخنثى ودنيا ، لأنه ليس حق الكلام أن يكون فيه وزن على مثال جعفر -
بضم الفاء ، فقد امتنع من اللاحاق)

هذا باب

جَمْعُ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ

إذا وقعت للمذكر أو مؤنث ، فعلامات التأنيث الألف فيها مقصورة كان أو ممدودا
فالمقصود : نحو سَكْرَى ، وَغَضَبَى ، وَحُبْلَى .

والممدود : نحو : حَمْرَاء ، وَصَفْرَاء ، وَصَحْرَاء .

وما كان بالهاء في الوقف ؛ كحَمْدَةٍ ، وَطَلْحَةٍ .

فما كان من هذا اسما لامرأة فغير ممتنع من الألف والتاء ؛ نحو : حُبَلِيَّات ، وَسَكْرِيَّات (١)
وحمراوات ، وصفراوات . تُبَدِّلُ من الألف التي هي طرفٌ واوا ، كما تفعل في التثنية إذا
قلت : حمراوان .

ولو كانت أصلا لكان الأجود أن تُبدل منها همزة ، كما / كان في الواحد قبل أن يُثنى ،
فيكون ما كان منه مُبدلا من ياء أو واو ، بمنزلة الهمزة الأصلية ، فتقول في كساء : كساءان ،
وفي قُرَاء : قُرَاءان . فالهمزة في قُرَاء أصل ، وفي كساء مُبدلة ، وكذلك سَقَاء ، وما كان
مِثْلَهُ يجوز في هذا أَجْمَعَ بَلَلُ الواو .

وأما ما كان مثل عِلْبَاء ، وَحِرْبَاء فبَلَلُ الواو فيه أجود ؛ لِأَنَّ أَلْفِيهِ زائدتان ، فهما
يُشْبِهُان أَلْفِي التَّأْنِيثِ من جهة الزيادة .

وأما ما كان مثل غَزَاء ، وَسَقَاء فالإبدال فيه جائز ، وليس كجوازِهِ في الأول ؛ لِأَنَّ
الهمزتين مُبَلَّتَتَانِ من ياء أو واو ، وهما أصلان .

وأما ما كان مِثْلَ قُرَاء ، فقد يجوز هذا فيه على قُبْح ؛ لِأَنَّ الهمزة أصل ، وليست بمبدلة من

شئ .

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكل ما كانت فيه هاء التأنيث من أى باب كان فغير
ممتنع جمعه من الألف والتاء لحيوان أو غيره . للمذكر أو مؤنث ، قلت حروفه أو كثرت » ص ٥

والأفضل في هذا أجمع : أنه كل ما كان مذكراً من هذا الباب فالوجه فيه ثبات الهمزة في التثنية .

وما كانت ألفاء للتأنيث لم يَجْزُ إلَّا القلب إلى الواو .^(١)

...

وما كانت فيه هاء التأنيث التي وصفنا ، فسميت به امرأة ، أدخلت عليها في الجمع الألف والتاء ، فتقول : حَمَدَات ، وطلحات .

أما تحريك وسطه فللفصل بين الاسم والنعت ، وهذا يذكر مفسراً في باب التصريف^(٢) .

وَأَمَّا حَذْفُ التَّاءِ / التي كانت في الواحد ، فَلأنَّ الألف والتاء إنما دخلتا في الجمع للتأنيث ؛ فلا يدخل تأنيث على تأنيث ؛ لأنَّ هذه العلامات إنما تدخل في المذكر لتؤنثه ، فحذفت التاء التي في حَمَدَةٍ وأخواتها لدخول الألف والتاء اللتين هما علامة الجمع^(٣) .

فإن سميت رجلاً بشيء فيه أَلِفُ التأنيث ، فأردت جمعه جمعته بالواو والنون ، فقلت في حمراء - اسم رجل - إذا جمعته : حمراوون ، وصفراوون ، وفيما كان مثل حُبْلَى : حُبْلَوْن ، وسَكْرَوْن .

وما كان بالهاء فإنك تجمعها بالألف والتاء ، فتقول : طَلَحَات ، وحمَدَات على ما قلت في المؤنث .

وعلى هذا قلت : طَلَحَةُ الطَّلَحَات^(٤) .

والفصل بينهما أن ما كان فيه أَلِفُ التأنيث مقصورة أو ممدودة ، فهي لازمة له ؛ لأنها لم تدخل على بناء مذكر .

فإن قال قائل : كيف يجوز دخول الواو والنون على ما فيه علامة التأنيث ، وهما علامتا التذكير ، أف يكون مؤنثاً مذكراً في حال ؟

(١) تكلم عن تثنية الممدود الجزء الثالث ص ٣٩ ، ص ٨٧

(٢) عرض لذلك في الجزء الثاني ص ١٨٨ باب الجمع لما يكون من الأجناس على فعلة

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٦

(٤) جزء من بيت شعر تقدم في الجزء الثاني ص ١٨٨

قيل له : هذا مُحال ، ولكنَّ الألف لا تَنْثَبِت ، وَإِنَّمَا يَنْثَبِتُ ما / هو بَدَلُ منها .

ألا ترى أنَّكَ تَقُولُ في جَمْعِ حَبْلِي : حَبْلِيَّات . فلو كانت الألف ثابتة لم يَدْخُلْ عَلَيْهَا عِلْمُ التَّانِيثِ الَّذِي هُوَ لِلجَمْعِ ؛ كما لا تَقُولُ : حَبْلَتَات ، وَلَكِنَّكَ تُبَدِّلُ مِنَ الألفِ - إِذَا كانت مَمْدُودَةً - واوا ، فَإِنَّمَا تَدْخُلُ علامة التَّانِيثِ وعلامة التذكير على شيء لا تَنْثَبِتُ فِيهِ .

فَأَمَّا طَلْحَةٌ فَلَوْ قُلْتَ في جَمْعِهَا طَلْحَتُونَ لِلزَّمَكِ أَنْ تَكُونَ أَنْثَى وَذَكَرَتْهُ في حال ، وهذا هُوَ الْمُحَالُ^(١) .

فَإِنْ قُلْتَ : أَحْذِفِ التَّاءَ . فَإِنَّ هَذَا غَيْرُ جَائِزٍ ، وَإِنَّمَا جَازٌ في الجَمْعِ في المؤنث ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا حَذَفْتَهَا جِئْتَ بِمَا قَامَ مَقَامَهَا في اللَّفْظِ . وَالتَّانِيثُ . فَعَلِيَ هَذَا يَجْزِي جَمِيعَ ما وَصَفْنَا في المذكَرِ وَالْمُؤنثِ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥-٩٦ « باب جمع الاسم الذي في آخره هاء التانيث .

زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً طلحة أو امرأة ، أو سلمة ، أو جبلة ، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء ، كما كنت جامعهم قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل . ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث . قالوا : رجل ربعة وجمعوها بالتاء فقالوا : ربعات ولم يقولوا : ربعون وقالوا : طلحة الطلحات ، ولم يقولوا : طلحة الطلحين

فأما حبل فلو سميت بها رجلاً ، أو حمراء ، أو خنفساء لم تجمعها بالتاء . وذلك لأن تاء التانيث تدخل على هذه الألفات ، فلا تحذفها . وذلك قولك : حبلات ، وحباريات ، وخنفساوات فلما صارت تدخل ، فلا تحذف شيئاً أشبهت هذه عندهم أرضات ، ودريهمات . فأنت لو سميت رجلاً بأرض لقلت : أرضون ، ولم تقل أرضات : لأنه ليس هاهنا حرف تانيث يحذف ، فغلب على حبل التذكير حيث صارت الألف لا تحذف ، وصارت بمنزلة ألف حبنطى التى لا تجيء للتانيث ، إلا تراهم قالوا : زكرياؤون فيمن مد وقالوا زكريون فيمن قصر »

وانظر الانصاف ص ٢٦-٣١

هذا باب

ما يُحْكِي من الأسماء وما يُعَرِّب (١)

فمن الحكاية أن تسمى رجلا ، أو امرأة بشيء قد عمل بفضه في بعض ؛ نحو تسميتهم :
تأبط شرا ، وذري حبا ، وبرق نحره .

فما كان من ذلك فإعرابه في كل موضع أن يسلم على هيئة واحدة ؛ لأنه قد عمل بفضه في
بعض ، فتقول : رأيت تأبط شرا ، وجاءني تأبط شرا / فمن ذلك قوله :

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب (٢)

وقوله أيضاً :

إن لها مركنا إرزيأ كأنه جبهه ذري حبا (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٤ « باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام
وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبط شرا : هذا تأبط شرا ، وهذا برق نحره ، ورأيت
برق نحره ، فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسما .
وقالوا أيضا في رجل اسمه ذري حبا : هذا ذري حبا »

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢٥٩ ، ج ٢ ص ٦٥ على الحكاية فقد سمي بالفعل
والفاعل (شاب قرناها) ، فحكى .

قرنان ، أي صغيرتان .

صررت الناقة : شددت عليها الصرار وهو خيط يشد فوق الخلف ، لئلا يرضعها ولدها .
ومن عادة العرب أن تصر ضروع الحلوبات إذا أرسلوها إلى المرعى سارحة ، فإذا راحت عشيما
حلت تلك الأصرة وحلبت .

بنى : منادى حذف منه حرف النداء وهو مضاف إلى ما بعده المحكى .
والبيب غير منسوب في سيبويه وفي ابن يعيش ج ١ ص ٢٨ وفي الكامل ج ٤ ص ٨٠ ونسب
في اللسان (قرن) إلى الأسد وانظر تعليل الخصائص ج ٢ ص ٣٦٧

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦٤ على حكاية ذري حبا فهو علم منقول من جملة
الركن من الضروع : العظيم كأنه ذو الأركان ، وضرع مركن : إذا انتفخ في موضعه .
وقال الأعلم : المركب ، والركب : أعلى الفرج ويروى مركنا .
الارزب : الغليظ

ذري حبا : اسم رجل كما صرح سيبويه
ونسبه سيبويه إلى شاعر من بني طهية
وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٢٨ واللسان (حب)

وقال الآخر :

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ : أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرُّكُضِ الْمُعَارِ^(١)

فلم يَجْزِ في هذا إلا الحكاية ؛ لأنه لا يَدْخُلُ عامل على عامل .

ف (أحقُّ الخيل) رفع بالابتداء ، و (المعار) خبره . فهذا بمنزلة الفِعْلِ والفَاعِلِ .
وعلى هذا يُنْشَدُ هذا البيت لذي الرُّمَّة :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ أَصِيدُحَ : انْتَجِعِي بِلَالًا^(٢)

لأنَّ التَّوَلُّيلَ : سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا ، فَحَكِّي مَا قَالَ ذَاكَ ، فَقَالَ :
سَمِعْتُ هَذَا الْكَلَامَ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦٥ على حكاية الجملة (أحق الخيل بالركض المعار) . وهذه الجملة من أمثال العرب قال الميداني ج ١ ص ٢٠٣ : قالوا : المعار من العارية والمعنى : لا شفقة لك على العارية ، لأنها ليست لك ، واحتجوا بالبيت الذي قبله .

وقيل : المعار : المسمن ومنه قول الشاعر :

اعبروا خيكم ، ثم اركضوها
أحق الخيل بالركض المعار ٠٠

وقال الأعلام : المعار السمين كذا فسروه وهو غير معروف

والأشبه عندي أن يكون المستعار ويكون المعنى : أنهم جائرون في وصيتهم ، لأنهم يرون العارية أحق بالابتدال .

ويحتمل أن يريد أن العارية أحق بالاستعجال فيها لترد سريعاً من غيرها ٠٠ ويروى : المعار (بالعين المعجمة) وهو الشديد الخلق

والبيت لم ينسب في سيبويه وهو من قصيدة لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٦١-٧٩ وفي المفضليات ص ٣٣٨-٣٤٥ وفي شرحها ص ٦٥٩-١٧٦ وانظر رغبة الأمل ج ٤ ص ١٨٠-١٨٢ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٣٦ والمخصص ج ٦ ص ١٨٥ واللسان (عبر) والخزانة : ١٧/٤

وفي شرح المفضليات للأنباري ص ٦٧٦ «قال الضبي : قال أبو عبيدة : هذا البيت للطرماح ، ولم يروه الطوسي لبشر ورواه الضبي ، وقرأته على أحمد بن عبيد ، فلم ينكره »

(٢) في الكامل ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨٢ (قوله : سمعت الناس ينتجعون حكاية والمعنى - إذا حقق - : إنما هو سمعت هذه اللفظة أي قائلاً يقول : الناس ينتجعون غيثاً ٠٠

(الناس) ابتداء و (ينتجعون) خبره ومثل هذا في الكلام : قرأت : الحمد لله رب العالمين . إنما حكيت ما قرأت وكذلك قرأت على خاتمه : الله أكبر يافتى . فهذا لا يجوز سواء »

ويقول البغدادي : روى نصب (الناس) جماعة ثقات منهم ابن السيد في أبيات المعاني ومنهم الفارقي في شرح أبيات الايضاح ومنهم الزمخشري وغيره وقد أورده بالرفع في الكشف الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء .

وعلى هذا تقول : قرأت : الحمد لله رب العالمين . لا يجوز إلا ذلك ؛ لأنه حكى كيف قرأ
وكل عامل ، ومعمول فيه هذا سبيلهما . وتقول : قرأت على خاتمه : الحمد لله ، وقرأت
على قصه : زيد منطلق .

وتقول : رأيت على قصه الأسد رابضاً ، لأنك لم تر هذا مكتوباً ، إنما رأيت صورة ؛
فأعملت فيها الفعل ؛ كما تقول : رأيت الأسد يا فتى .
فأما قول : عز وجل : (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) ^(١) فإن المفسرين يقولون في هذا قولين -
أغنى المنصوب .

أما المرفوع فلا اختلاف في أن معناه - والله أعلم - قولي سلام ، وأمرى سلام كما قال :
(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) ^(٢) وكما قال : (وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِر) ^(٣) على الحكاية .
وأما المنصوب فإيضاح فاعل . كأنهم قالوا : سلمنا سلاماً .
وقال بعضهم : لم يكن هذا هو اللفظ ، ولكنه معنى ما قالوا . فإنما هو بمنزلة : قلت حقاً .

واعلم أن هذه الحكاية لا يجوز أن تُثنى وتُجمع ، ولا تُضاف ؛ لأنه تزول معانيها
باختلاف ألفاظها .

= صيدح : اسم ناقة ذى الرمة .

يسط القول في استعمالات سمع ومعانيها البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ١٧-١٩ .
والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة في الديوان ص ٤٢٩-٤٥١ . والخزانة القصيدة مائة
بيت . وقد أشار أبو العلاء المعري إلى قصد ذى الرمة بلالاً بقوله :

أَنْبِئُكُمْ أَنِّي عَلَى الْعَهْدِ سَالِمٌ وَوَجْهِي لَمَّا يُبْتَذَلُ بِسَوَالِ
وَأَنِّي تَيْمَمْتُ الْعِرَاقَ لِغَيْرِ مَا تَيْمَمَهُ غِيْلَانٌ عِنْدَ بِلَالِ

انظر شروح سقط الزند ص ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، والعقد الفريد ج ٥ ص ٣٣٣ ، وشواهد الكشف

ص ٢١٢

(١) الذاريات : ٢٥ - وفي البحر المحيط ج ٨ ص ١٣٨-١٣٩ « قرا الجمهور

قالوا سلاماً بالنصب على المصدر الساسد مسد فعله المستغنى به .

قال سلام بالرفع وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره : عليكم سلام

قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه ، أخذاً بأدب الله تعالى إذ سلاماً دعاء وجوز أن يكون

خبر مبتدأ محذوف ، أى : أمرى سلام قال ابن عطية : ويتجه أن يعمل في (سلاماً) قالوا على أن

يجعل (سلاماً) في معنى قولاً ، ويكون المعنى حينئذ : أنهم قالوا تحية وقولاً معناه سلاماً وهذا

قول مجاهد » .

(٢) محمد (عليه السلام) : ٢١

(٣) القمر : ٩

ألا ترى أنك لو رأيت : (أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمَعَارُ) في مكانين مكتوباً لم يجز أن
تثنيه ، كما تقول : رأيت زِيدَيْنِ (١) . فإنما حقُّ هذه الأسماء التأنيديَّة (٢) .
فإن سميت رجلاً (زَيْدُ الطَّوِيلِ) و (الطَّوِيلُ) خبر قلت : رأيت زَيْدُ الطَّوِيلِ ، ومرت
بزَيْدُ الطَّوِيلِ .

فإن جعلت (الطَّوِيلُ) نعتاً صرفته ، فقلت : مرت بزَيْدِ الطَّوِيلِ ، ورأيت زَيْدَا الطَّوِيلِ ،
لأنَّ الطَّوِيلَ تابع ، وعلى هذا الشرط / وقع في التسمية .

وأما حيث كان خبراً فإنه وقع مرفوعاً بالابتداء ، كما كان المبتدأ رفْعاً بالابتداء . (٣) .

ولو سميت رجلاً (عَاقِلَةٌ لَيْبِيَّةٌ) لكان الوجه فيه أن تقول : مرت بعاقلة ليبية ، وجاءني
عاقلة ليبية ، لأنك سميت باسمين كلاهما نكرة ، فجعلت الثاني تابعاً للأول كحالهما كانت
في النكرة .

ولو سميت بـ (عَاقِلَةٌ) وَخَذَهَا لكان الأُخْرَدُ أن تقول : هذه عاقلة قد جاءت ؛ لأنه معرفة ،
فيصير بمنزلة حَمْدَةٍ غير مُنْصَرَفٍ ، والحكاية تجوز ، وليس بالوجه ، لأنه على مثال الأسماء (٤) .

(١) إذا ثنى العلم أو جمع على حده وجب ادخال (ال) عليه وتقدم للبرد قوله خمسة
جعفرين وانظر الجزء الثاني ص ٣١٠

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٥ « واعلم ان الاسم اذا كان محكياً لم يثن ، ولم يجمع الا ان تقول :
كلهم تابط شرا ، وكلاهما ذرى حبا . لم تفيده عن حاله قبل ان يكون اسماً ، ولوثنت هذا ، او
جمعته لثنيت : (احق الخيل بالركض المعار) اذا رايت في موضعين ، ولا تضيفه الى شيء الا ان
تقول : هذا تابط شرا صاحبك . ومملوكك » .

(٣) صرح في موضعين بان العامل في المبتدأ هو الابتداء والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ
الثاني ص ٤٩ وسيكره في الجزء الرابع

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦٦ « واذا سميت رجلاً بعاقلة ليبية او عاقل ليب صرفته ،
وأجريته مجراه قبل ان يكون اسماً » .

وذلك قولك : رايت عاقلة ليبية يا هذا ، ورايت عاقلاً ليبياً يا هذا ، وكذلك في الجر ، والرفع
منون ، لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض .

فان قلت : ما بالي ان سميته بعاقلة لم اتون ؟

فانك ان اردت حكاية النكرة جاز ، ولكن الوجه ترك الصرف .

وَأَمَّا (تَضْرِبَانِ) إِذَا سَمِيتَ بِهِ رَجُلًا قُلْتَ فِيهِ : لَقِيتَ تَضْرِبَانِ ، حَكَيْتَهُ . وَلَكَ أَنْ تُنْثِيَهُ
وَتُنْصِبَهُ ، فَتَقُولُ : تَضْرِبَيْنِ . وَلَكَ أَنْ تُلْحِقَهُ بَعْمَانِ ، فَتَقُولُ : كَلَّمْنِي تَضْرِبَانُ ، فَإِذَا صَغُرَتْهُ
قُلْتَ : تَضْرِبِيَانُ لَا غَيْرَ^(١) .

و(شَيْطَان) يَكُونُ (فِعَالٌ) مِنَ الشَّيْطَانِ : وَهُوَ الْحَبْلُ الْمَتَدُّ فِي صَلَابَةٍ ، فَتَصْرِفُهُ
وَيَكُونُ مِنْ شَاطِئِ شَيْطَانٍ : إِذَا ذَهَبَ بِاطِلَا ؛ فَلَا يَنْصَرِفُ^(٢) .
و(إِنْسَان) فِعْلَانٌ مِنَ الْإِنْسِ^(٣) .

و(طَحَّانٌ) فِعَالٌ مِنَ الطَّحْنِ ، وَيَكُونُ (فِعْلَانٌ) مِنَ الطَّحِّ وَهُوَ الطَّحَاءُ وَهُوَ / الْمَتَدُّ مِنَ الْأَرْضِ^(٤)

٤
٣٥٤

= والوجه في ذلك الأول الحكاية ، وهو القياس ، لأنها شيئان ، ولأنهما ليس واحد منهما
الاسم دون صاحبه فإنما هي حكاية » .

(١) في سيبويه ج٢ ص٨ « وان سميت رجلا ضربوا فيمن قال : أكلوني البراغيث قلت : هذا
ضربون قد أقبل تلحق النون ، كما تلحقها في أولى لو سميت بها رجلا ٠٠ ومن قال : هذا مسلمون
في اسم رجل قال : هذا ضربون ، ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول ، فان جعلت النون
حرف الاعراب فيمن قال : مسلمين قلت : هذا ضربين قد جاء »

وفي شرح الكافية ج٢ ص١٣٤ (ولو سميت بنحو ضربا ، وضربوا على أن الألف والواو حرفان
زيدا علامتين للجمع والثنية كالتاء في نحو : ضربت ، نحو : أكلوني البراغيث وجب الحاق
النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به ، فتقول : ضربان ، وضربون ، ثم بعد
ذلك يجوز أن يعربا بأعراب المثني والمجموع ، وان يجعل النون معتقب الاعراب .

وكذلك لو سميت بيضربان ، ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة أما لو جعلت الألف
والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمع .

(٢) في سيبويه ج٢ ص١١ وكذلك شيطان ان أخذته من التشيطن والنون عندنا في مثل هذا من
نفس الحرف ٠٠

وان جعلت دهقان من الدهق وشيطان من شيط لم تصرفه »

منع الصرف انما يكون عند التسمية به

(٣) تقدم في الجزء الأول ص٣٣

(٤) في سيبويه ج٢ ص١١ (اذا سميت رجلا طحان أو سمان من السمن أو تبان من التبن صرفته
في المعرفة والنكرة ، لأنها نون من نفس الحرف وهي بمنزلة دال حماد)

في اللسان : الطح : أن تضع عقبك على شيء ، ثم تسحجه (تقشره) . قال الكسائي : طحان :
فعلان من الطح ملحق بباب فعلان وفعل وهو السحج وانظره في (طحن)

و(عَبْدُون) : إذا فُتِحَتْ لَمْ تُجْرَ ، وإذا ضُمَّتْهُ أَجْرِيَتْهُ وَلَمْ تُجْرَ ، وَلَكِ أَنْ تَحْكِيَهُ ،
فَتَجْعَلُهُ جَمْعاً ، فَيَكُونُ فِي الرَّفْعِ بِالْوَاوِ ، وَفِي النَّصْبِ بِالْيَاءِ ، وَفِي الْأَوَّلِ بِالْوَاوِ لَا غَيْرُ^(١) .

وإذا دعوت رجلاً اسمه (زيدٌ منطلقٌ) قلت : يا زيدُ منطلقُ أَقْبِلْ . لَا تَعْمَلْ فِيهِ النِّدَاءَ ،
كَمَا لَمْ تَعْمَلْ غَيْرَهُ

وإن سَمَّيْتَهُ بِـ (زيد الطويل) فَيَمْنِ جَعَلَ الطَّوِيلَ نَعْتاً قلت : يا زيدُ الطَّوِيلِ أَقْبِلْ .
تَنْصِبُ لَطَوَاهُ ؛ كَمَا تَنْصِبُ عَشْرِينَ رَجُلًا . [وَهَذَا مُفَسَّرٌ فِي بَابِ النِّدَاءِ ^(٢)] .

فإذا سَمَّيْتَ رَجُلًا (وزيد) وَأَنْتَ تَرِيدُ الْقَسَمَ قلت : رَأَيْتَ وَزِيدَ ، وَجَاعَنِي وَزِيدُ ؛
لَأَنَّ الْوَاوَ عَامِلَةٌ فِي زَيْدٍ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْبَاءِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَهُ (بِزِيدٍ) لَقُلْتَ : جَاعَنِي
بِزِيدٍ .

فإن كَانَتْ الْوَاوُ لِلنَّسَقِ فَإِنَّ حُكْمَهَا أَنْ تَقَرَّرَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَحْذَفَ الَّذِي
قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ فِي النَّسَقِ وَزِيدٌ إِلَّا وَقَبْلَهُ مَرْفُوعٌ ، أَوْ مَنْصُوبٌ ، أَوْ مَخْفُوضٌ فَأَيُّ
ذَلِكَ كَانَ فَالْوَاوُ جَارِيَةٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مُغْيِرَةٍ ^(٣) .

(١) فِي عِبَثِ الْوَلِيدِ ص ١٤٢ : « قَوْلُهُ (عَبْدُون) هَذَا اسْمٌ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ وَكَذَلِكَ حَمْدُونُ
وَحَرْثُونُ .. وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى وَإِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءٌ يَغْيَرُهَا مِنْ لَيْسَ لِسَانُهُ بِعَرَبِيٍّ ، وَكَانَ كَثِيرًا مِنْ
أَصْحَابِ الْأَلْسِنِ يَنْطِقُونَ بِالْحَرْفِ بَيْنَ الْوَاوِ وَبَيْنَ الْأَلْفِ كَنَحْوِ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَرَبِ فِي الصَّلَاةِ
وَالزَّكَاةِ ، فَلِذَلِكَ زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ عِبْدُونَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ لَا يَنْصَرَفُ ، لِأَنَّهُ يَرَاهُ مِثْلَ عِبْدَانَ
وَإِذَا قُلْنَا إِنَّ (عَبْدُونَ) عَرَبِيٌّ .. فَاصْحَ مَا قِيلَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ عَبْدٍ كَمَا يَقَالُ الزَّيْدُونَ » .

(٢) تَصْحِيحُ السِّيَرَاتِي

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٦٧ (لَوْ سَمَّيْتَهُ لِلْحَةِ وَزِيدًا ، أَوْ عَبْدَ اللَّهِ وَزِيدًا وَنَادَيْتَ نَصَبْتَ
وَنَوْنَتِ الْآخِرَ وَنَصَبْتَهُ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَتَنْوِينٍ)

وصريح كلام المبرد هنا الحكاية في المسمى بجاز ومجرور .

تقول إن كان منصوباً : جاعى وزيدا ، ومررت بوزيدا ، وكذلك الرفع ، والخفض .

= والسيوطى فى الهمع ينقل بأن المبرد خالف الجمهور فى المسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد وأجاز فيه الاعراب .

قال فى الهمع ج ٢ ص ١٥٥ « والمسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد يحكى وجوبا عند الجمهور ، وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما ويكمل الأول كما لوسمى به مستقلا » .

ونقل الصبان فى حاشيته كلام الهمع ج ١ ص ١٧٢

باب الألقاب

/ إذا لُقِّبت بمفرداً بمفرد أضفته إليه ، لا يجوز إلا ذلك ، فنقول : هذا قيسُ قُفَّةٍ يا فتى ، وهذا سعيدُ كُرَزٍ (١) .

٤
٣٥٥

فإن لُقِّبته بمضاف جرى اللقب على الاسم كالنعت فقلت : هذا زيد وزُنُ سبعة ، وهذا زيد حارس الدار (٢) .

فإن لُقِّبت مضافاً بمفرد أو مضافاً بمضاف فكذلك (٣) . نقول : هذا عبد الله وزُنُ سبعة ، وهذا عبد الله كُرَزٌ يا فتى .

وإنما كان هذا كهذا لأنَّ أَصْلَ الألقاب أن تَجْرَى على أَصْلِ التسمية ، وليس حقَّ الرجل أن يُسمَّى باسمين مفردين ، ولكن مفرد ومضاف (٤) ، نحو قولك : زيد أبو فلان ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « باب الألقاب »

إذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو ، ويونس ، والخليل ، وذلك قولك : هذا سعيد كُرَز ، وهذا قيس قفة قد جاء ، وهذا زيد بطة ، فإنما جعلت قفة معرفة ، لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت : هذا قيس ، فلو نونت قفة صار الاسم نكرة ، لأن المضاف إنما يكون معرفة ونكرة بالمضاف إليه ،

الكرز : الجوالق أو الخرج في الأصل

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « فإن لقبك المفرد بمضاف ، والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الآخر كالوصف ، وهو قول أبي عمرو ، ويونس والخليل ، وذلك قولك : هذا زيد وزن سبعة ، وهذا عبد الله بطة يافتي »

(٣) في سيبويه « وكذلك إن لقبك المضاف بالمضاف »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ « وإنما جاء هذا متفرقا هو والأول ، لأن أصل التسمية ، والذي وقع عليه الأسماء أن يكون للرجل اسمان أحدهما مضاف ، والآخر مفرد أو مضاف ، ويكون أحدهما وصفا للآخر ، وذلك الاسم والكنية ، وهو قولك : زيد أبو عمرو ، وأبو عمرو زيد ، فهذا أصل التسمية وحدها وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مفردان ، فإنما أجروا الألقاب على أصل التسمية ، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم ، ولا يجاوزوا ذلك الحد »

أو بمضافين نحو : عبد الله أبي فلان ، فعلى هذا تجري الألقاب والكنية في المفرد كالاسم واللقب كذلك ؛ لأنَّ الأسماء التي هي أعلام ؛ نحو : زيد وعبد الله - إنما من الألقاب تفصيل الواحد من جميع جنسه .

ولوقوع اللقب الواحد على اثنين احتيج إلى الصفات .

ألا ترى أنك تقول : جاعني زيد . فإذا خضت أن يلتبس عليه بزيد آخر تعرفه قلت : الطويل ونحوه ؛ لتفصيل بينهما .

/ هذا باب

ما ينتقل بتصغيره

نقول في رجل سمّيته بـ (مساجد) - إذا صغرت - : مُسَجِدٌ ، فتصرفه ؛ لأنّه قد عاد إلى مثل تصغير جعفر .

وكذلك رجل يسمّى قناديل تقول : هذا قُنْدِيلٌ فاعلم ؛ لأنّ المانع قد زال عنه .
ولو سمّيته أجادل ، فصغرت لقلت : أَجْدِلٌ قد جاء لا تصرفه ؛ لأنّه تصغير (أفعل)
فالمانع للصرف فيه (١) .

فإن قال قائل : إنّما منع (أفعل) من الصرف ؛ لأنّه على مثالِ الفعل ؛ نحو : أذهب ، وأعلم . فإذا قلت : أَحْيِر ، وأَحْيِد فقد زال عنه شبه الفعل ، فما بالك لا تردّه إلى الصرف ؛ كما تصرف تنفلاً لأنّ زوائد الفعل المضارع لا تكون مضمومة (٢) ، وكما تصرف يَرْبُوعاً ؛ لأنّ زيادته لا تَبْلُغ به مثال الأفعال ؟

قيل له : إنّّه قد صرف الفعل مُصَغِّراً . فكما أشبه أحمر أذهب ، أشبه أَحْيِر قولهم : ما أميلح زيدا ، وما أَحْيِسْه ، والمانع قائم بعدّ معه .
فجُمِلَ هذا : أنّه كلّ ما صَغُر ، فخرج تصغيره من المانع فهو مصروف ، وما كانت العلّة قائمة فيه فتركّ الصرف له لازم .

...

ومن هذا الباب ما كانت فيه هاء التانيث ، أو ألف التانيث الممدودة ؛ لأنّ الحكم

/ أن تصغر ، فتُصَغَّر فيه ما تُقَرَّر فيه لو لم تكن هاء ولا ألف ممدودة ، وتحذف ما تحذف لو لم تكونا فيه ؛ ثُمَّ يُوْنَى بهما .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : « وكذلك أجادل اسم رجل إذا حقرت ، لانه يصير أجيدل مثل أميلح » .
(٢) يريد أن حروف المضارعة لا تكون مضمومة في مضارع الثلاثي فليس في أوزان مضارع الثلاثي مثل تنفل .

وكذلك الألف والتون الزائدتان ، وذلك قولك في خنفساء : خَنِيفَسَاءُ يا فتى .
صَغُرَتْ (خنفس) ؛ كما تصغرُ جعفر ، ثم أتيت بالآلفين مسلمتين .

وكذلك سفرجلة ، تقول : سُفَيْرِجَة تحذف منها ما تحذف قبل الهاء ، ثم تأتي بالهاء بعد ؛
لأنها كاسم ضم إلى اسم .

وتقول في زَعْفَرَان : زُعَيْفِرَان ، فلو كنت معتدًا بهذه الزوائد كان التصغير مُحالاً ؛
لأنك لا تصغر اسماً على خمسة أحرف إلا ما كان رابعه حرف لين ، وهذا مبين في باب التصغير (١).
وإنما ذكرنا منه ما هنا ما يدخل في الباب الذي قصدنا له .

هذا باب

الاسمين اللذين يُجعلان اسماً واحداً ؛ نحو :

حَضْرَمَوْتُ ، وِبَعْلَبِكَ ، ومُعْدِيكَرِب

اعلم أَنَّ كُلَّ اسمين جُعِلَا اسماً واحداً على غير جهة / الإضافة فَإِنَّ حُكْمَهُمَا أَنْ يَكُونَ آخِرُ الاسمِ الأولِ مِنْهُمَا مَفْتُوحاً ، وَأَنْ يَكُونَ الإعرابُ في الثاني ، فتقول : هذا حَضْرَمَوْتُ يا فتي ، وِبَعْلَبِكَ فاعلم وكذلك رَامَهُرْمُزُ (١) .

ولا يُصرف ، لأنَّهُما جُعِلَا بِمَنْزِلَةِ الاسمِ الذي فيه هاءُ التانيث ؛ لِأَنَّ الهاءَ ضُمَّتْ إلى اسمِ كانَ مذكراً قبلَ لحاقِها ، فترك آخره مفتوحاً ؛ نحو : حُمْدَةُ ، وَطَلْحَةُ .

ألا ترى أَنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ واحداً من هذينِ النوعينِ قلتَ : حُمَيْدَةُ يا فتي ، وَحُضَيْرَمَوْتُ يا فتي ، فسَلَّمْتَ الصَّدرَ .

والدليلُ على ما وصفنا صرفُكَ هذينِ الاسمينِ في النكرةِ وهي أصولُ الأسماءِ ، وعلى هذا يجري الترخيمُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ « باب الثنين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلوا بمنزلة اسم واحد كعيسوز » .

وذلك نحو : حضرموت : وبعلبك .

ومن العرب من يضيف (بعل) إلى (بك) ، كما اختلفوا في رام هرمز فجعله بعضهم اسماً واحداً ، وأضاف بعضهم رام إلى هرمز » .

في معجم البلدان ج ٣ ص ١٧ « رامهرمز : معنى رام بالفارسية : المراد والمقصود ، وهرمز أحد الأكاسرة . فكان هذه اللفظة مركبة معناها : مقصود هرمز أو مراد هرمز . وقل حمزة : رامهرمز : اسم مختصر من رامهرمز أردشير وهي مدينة مشهورة » .

وقال في ج ٢ ص ٢٦٩ عن حضرموت « بالفتح ثم السكون وفتح الراء والميم اسمان مركبان » ثم تكلم عما يجوز فيها من وجوه الإعراب .

وقال في ج ١ ص ٤٥٣ : « بعلبك بالفتح ثم السكون وفتح اللام ، والباء الموحدة ، والكاف مشددة : مدينة قديمة » .

تقول - إذا ناديت - : يا حَضْرَ أَقْبِلْ ، كما تقول : يا حَمْدَ أَقْبِلْ .

...

فأما ما كان من هذه الأسماء منتهى الاسم الأول منه ياء كقولك : قَالِي قَلَا ، وأبادي سبا ، وبأدي بدا ، ومَعْدِيكَرب (١) فَإِنَّ الْيَاءَ تُسَكَّنُ ، لِأَنَّهُنَّ فِي حَشْوِ الْأَسْمَاءِ ، وَلِأَنَّ حُكْمَهَا لَوْ كَانَتْ حُرُوفُ الْإِعْرَابِ أَنْ تُسَكَّنَ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ ، تقول : هذا قَاضٍ فاعلم ومررت بِالْقَاضِيِ فاعلم .

ويضطر الشاعر إلى إسكانها في النصب ، / فيكون ذلك جائزا له ، إذ كانت تُسَكَّنُ في $\frac{3}{309}$ الموضوعين ؛ نحو قوله :

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَتْ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَةِ فِي النَّادِ (٢)

وكما قال :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠ : وأما معديكرب ففيه لغات :

منهم من يقول معديكرب فيضيف . ومنهم من يقول : معد يكرب ، فيضيف ، ولا يصرف . يجعل كرب اسما مؤنثا .

ومنهم من يقول : معد يكرب ، فيجعله اسما واحدا .

نقلت ليونس : هلا صرفوه حيث جعلوه اسما واحدا وهو عربي ؟

قال : ليس شيء يجتمع من شيئين ، فيجعل اسما سمي به واحد الا لم يصرف . وانما استثقلوا صرف هذا ، لأنه ليس أصل بناء الأسماء بذلك على هذا قلته في كلامهم ... وانظر المخصص ج ١٤ ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢) استشهد به في الكامل أيضا ج ٦ ص ١٢٦ على تسكين المنصوب (أقاصيه) .

وقال التبريزي في شرح المعلقات ص ٣١ : ويروى : ردت عليه أقاصيه (بالبناء للمجهول)

وهذه الرواية أجود ، لأنه إذا قال : ردت عليه أقاصيه (فأقاصيه) في موضع رفع ،

فأسكن الياء ، لأن الضمة فيها ثقيلة .

وإذا روى ردت فأقاصيه في موضع نصب ، والفتحة لا تستثقل ، فكان يجب أن

تفتح الياء الا أنه يجوز إسكانها في الضرورة ...

وأيضا فانه إذا روى ردت . فقد أضمر مالم يجبر ذكره أراد ردت عليه الأمة الا أن

هذا جائز كثيرا إذا عرف معناه »

الأقاصي : الأطراف وما بعد منه . لبده : سكنه .

الناد : الموضع الندي التراب - الوليدة : الخادمة الشابة .

المعنى : ردت الأمة ما تفرق من تراب هذا النوى لثلا يصل الماء اليهم ، والصقت بعضه

ببعض حتى لا تذهب به الريح ، ولا يجترفه السيل .

والبيت من قصيدة مشهورة للنايعة الذبياني من المعلقات العشر .

وانظر الخزائن ج ٢ ص ٧٦-٧٨ والديوان ص ١٧-٢٤ وشرح المفضليات للأنباري ص ٤٨٥ .

وكما قال :

كُنَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ وَلَيْسَ لِجُبَّهَا مَا عِشْتُ شَافِي (٢)

وهذا كثير جداً . فعلى هذا تقول فى الحشو بالإسكان .

تقول : هَذَا مَعْدِيكَرَبٌ فَاعِلٌ ، وَمَرَرْتُ بِمَعْدِيكَرَبٍ ، وفعلت هذا بَادِيً بَدَا يَافِي ،
ونزلت قَالِي قَلَا .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٥ على تسكين المنقوص فى حالة النصب حملا على
حالتى الرفع والجرح للضرورة .

أراد بالمساحى : حوافر الاتن .

تقطيع الحقق : منصوب على المصدر التشبيهي . لان معنى سوى ، وقطط واحد
والقطط ، والتقطيط : قطع الشيء وتسويته ،

وفاعل سوى فى البيت بعده :

تقليل ما قارعن من سمر الطرق

والحجارة السعراء أصلب من غيرها . الحقق : جمع حقة الطيب :

والبيت من قافية رُوبَةِ المشهورة وهى فى أراجيز العرب ص ٢٢-٢٨ : فى الديوان ص

١٠٤-١٠٨

وفى المينى ج ١ ص ٣٨-٨٠ بتمامها .

وشرح البغدادي فى الخزانة كثيرا منها ج ١ ص ٢٨-٤٣ ، ج ٤ ص ٢٦٦-٢٧٠ .

وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٣٣

(٢) استشهد به فى الكامل ج ٦ ص ١٤٨ على تسكين المنقوص فى حالة النصب

للضرورة والأصل كافيا .

وجعل أبو الفتح فى الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ (كافيا) حالا مؤكدة

وجعلها الزمخشري فى الفصل مصدرا مؤكدا لفعله جاء على وزن فاعل .

ابن يعيش ج ٦ ص ٥١ والمفصل ج ٢ ص ١١٣ وتبعه الرضى .

بالنأى : الباء زائدة فى فاعل كفى . ومن أسماء متعلق بالنأى .

وروايات العجز مختلفة : فرواية المقتضب والكامل واحدة .

ورواية ابن يعيش : وليس لعبها اذ طال شافى ، وكذلك رواية الديوان .

وفى الخزانة روايات : وليس لنأيتها اذ طال شافى .

وليس لسقمها اذ طال شافى ، وليس لعبها اذ طال شافى .

والبيت مطلع قصيدة لبشر بن أبى خازم الاسدى وهى فى ديوانه ص ١٤٢-١٥٠ .

وفى مختارات ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٦-٢٨

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٦١-٢٦٤ .

وشرح التبريزى للحماسة ج ١ ص ٢٨٣ ج ٣ ص ٢٠ وشروح سقط الزند ص ١٢٥

وإن شئت أضفت في جميع هذا الأول إلى الثاني ، والأجود ما قلّمناه ، فقلت : هذا
حضر موت ، وبعلبك فاعلم .

وينشد هذا البيت لامرئ القيس على وجهين :
لقد أنكرتني بعلبك وأهلها^(١)

وبعضهم يقول : بعلبك وأهلها .

وكذلك بيت رؤبة ينشده بعضهم :

أخضرت أهل حضر موت موتاً^(٢)

وبعضهم يقول : حضر موت .

وكذلك بيت جرير ينشده بعضهم :

لقيتُم بالجزيرة خيل قيس فقلتم مَارَ سَرَجُصْ لَا قِتَالَا^(٣)

(١) تمامه : ولابن جريح في قرى حمص أنكرا

ويروى أيضا : ولابن جريح كان في حمص أنكرا

يقول : أنكرتني بعلبك ، لأنها لم توافقني ، وأنكرني أهلها أنكار من لا يعرف .

والبيت من قصيدة امرئ القيس التي قالها حين توجه إلى قيسر وهي في الديوان

ص ٤٤ - ٥٢ وفي شرحه ص ٨٢ - ٩٧

وقال ابن الأنباري في كتابه المذكر والمؤث ص ٢٤٢ - ٢٤٣ : « وقال الفراء : أنشدني

المفضل :

لقد أنكرتني بعلبك وأهلها ولابن جريح كان في حمص أنكرا

وقال الفراء : أنشدني رجل فصيح : لقد أنكرتني بعلبك . فلم يجر الشاعر حمص .

وانت بعلبك ، وفيها ثلاثة أوجه :

أعجبتني بعلبك ، وبعلبك

وأجاز جماعة من النحويين : أعجبتني بعلبك :

(٢) ليس في المطبوع من ديوان رؤبة ولا في فوائده . احضر : ينصب مفعولين بدخول

همزة التعمية .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ على أن بعضهم أضاف مار إلى سرجس ، ومنع صرف

سرجس لأنه أعجمي ، وبعضهم رفع (مارسرجس) فجعل الثاني من تمام الأول .

وما رَسَجَسَ اسم نبطي سمى به جرير تغلب نفيا لها عن العرب وهو منسادي حذف

منه حرف النداء وخبر لا النافية للجنس محذوف ، أي : لا قتال منا ويجوز أن يكون (قتالا)

مفعولا به لفعل محذوف تقديره : لا نريد قتالا ، كما صرح بذلك فيما يأتي .

والبيت من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل : الديوان ص ٤١٢ - ٤١٥

وقد هجا جرير الأخطل في قصيدة أخرى لامية وأعاد هذا المعنى في قوله (ص ٤٥١) :

فهذا الأجود . وبعضهم يُنشد :
مار سرجس لا قتالا

على الإضافة .

ولأنما كان غير الإضافة أجود ، لأن الإضافة إنما حقها التملك ، نحو قولك : هذا غلام زيد ، ومولى زيد ، فيكون موصولا بزيد ببعض ما ذكرنا ، أو تضيف بعضا إلى كل ، نحو قولك : هذا ثوب خز ، وخاتم حديد ، ونحو ذلك . وأنت إذا قلت : حضر موت فليس (حضر) شيئا تضيفه إلى (موت) على شيء من هذه الجهات .
وإنما صلحت فيه الإضافة على بُعد ، لأنه في وزن المضاف ، لأنك ضمنت اسما إلى اسم ، كما تفعل ذلك في الإضافة .

فإنما ما انتهى أوائله الياءات في الإضافة فإن حكمه أن تُسكن ياءاته في الرفع والخفض ، كما أن ذلك جائز فيه في غير هذا الموضع ، وتسكن الياءات في النصب أيضا ، لأنه منقول عن موضع كان يجب هذا فيه ، كما قلت في جمع أرض : أرضون : فحركت ، لتدل على أنها تُجمع / بالالف والتاء ، فلزمها الحركة ، لأنها اسم غير نعت بمنزلة تمرات ، وحصيات ونحو ذلك ، فتقول : رأيت قالي قلا على هذا .

٤
٣٦١

ولو حرك محرك في الشعر مضطرا لجاز فيه فيمن رأى أن يجعلها اسما واحدا

أنشد هذا البيت :

سِيُصْبِحُ فَوْقَ أَقْتَمِ الرِّيشِ واقفاً بقالي قلا أو من وراء دبيل^(١)

أنسيت يوما بالجزيرة بعدما كانت عواقبه عليك وبالا
قال الأخیطلُ إذ رأى راياتهم يا مارَسرجس لا تُريد قتالا

الديوان ص ٤٥١ .

وذكر البيت الشاهد في اللسان (سرجس) وقال : مارَسرجس : موضع وهو غير مناسب للمعنى ولما قاله جرير في البيت الثاني .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤

أقتم الريش : اغبره ويريد به النسر
حدث الأصمعي أن هذا الشاعر كان عليه دين لرجل من بحصب ، فلما حان قضاؤه فر.
وترك رقعة مكتوبا فيها :

إذا حان دينُ البخعي فقل له نزود بزاد واستعن بدليل
سِيُصْبِحُ فَوْقَ أَقْتَمِ الرِّيشِ واقعا بقالي قلا أو من وراء ذليل

ومن أضاف ، فجعل (قلا) امها المذكر قال : بقالي قلا أو من وراء دبيل
وإن جعل (قلا) امها المؤنث لم يصرفه ، وكان موضعه موضع خفض .
وكذلك أبادى سبا^(١) إلا أن هذه نكرة .

= قال الأصمى : فأخبرني من رآه بقالي قلا مصلوبا وعليه نسر أقيم الريش .
قال قلا : بآرمينية العظمى ، وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ٢٩٩ وقد ذكر الشاهد
هناك .

دبيل : رمل بين اليمامة واليمن ، وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ٤٣٩ وذكر الشاهد
أيضا والشاهد في اللسان أيضا (قلى . دبل) .
وكلام سيبويه صريح في أن قال قلا مركب مزجي بمنزلة حضرموت .
قال في ج ٢ ص ٥٤ : وأما قالى قلا فمنزلة حضرموت قال الشاعر .
سيصبح فوقى .

والرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٨٤ يقول :
وأما قال قلا فعدها سيبويه من أخوات أيدى سبا وجار الله من أخوات مصد يكرّب
ولا دليل فيها على مذهب سيبويه ...
وسيبويه قال أولا : وأما أبادى سبا ، وقال قلا ، وبأدى بدا فانما هي بمنزلة خمسة
عشر ..

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٨٥ : « ومنها أيدى سبا في قولهم : تفرقوا أيدى
سبا ، وأبادى سبا ، أى مثل تفرق أولاد سبا بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم . والأيدى
كنية عن الأبناء والأسرة ، لأنهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدى ، ويجوز أن يكون
في الأصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ، ويجوز أن يكون على المضمر
والعنى مثل تفرق أيدى سبا .. فلذا ألزم ياء أيدى السكون .
وسكن همزة سبا ، ثم قلبت الفا وقد يقال : أيدى سبا بالتثنية فيكون أيدى ، وأبادى
مضافين . »

وقال ابن يعيش ج ٤ ص ١٢٣ : « يقال : ذهبوا أيدى سبا ، وفيه لفتان : أيدى سبا ،
وأبادى سبا . فأيدى جمع يد وهو جمع قلة ، وأصله أيدى على زنة أفعل ، نحو كعب وكعب ...
وأبادى جمع الجمع . قالوا أيد وأباد .
وفيه لفتان : أحدهما أن تركيبها اسما واحدا ، وتبنيهما لتضمن حرف العطف ، كما
فعل بخمسة عشر وبابه .

الثانية : أن تضيف الأول الى الثانى كما تقدم فى بيت بيت وصباح مساء من جواز
التركيب والبناء والاضافة .

وموضعها نصب على الحال ، والمراد : ذهبوا متفرقين ومتبددين ونحوهما .
فإن قيل : فكيف جاز أن يكون حالا ، وهو معرفة ، لأن سبا اسم رجل معرفة ؟
قيل : أما إذا ركبتها فقد زال بالتركيب معنى العلمية ، وصار اسما واحدا . فسيبا
حينئذ كـمض الاسم وهو نكرة .

وَبَادِي بَدَا مِثْلُهُ ..

وَيُنْتَشَدُ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى وَجْهَيْنِ ، أَمَّا مَنْ أَضَافَ فَيَقُولُ :

فِيَالِكِ مِنْ دَارٍ تَحْمَلُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَاً بَعْدِي وَطَالَ اخْتِيَالُهَا^(١)

ومن لم يضيف وأراد المعرفة لم ينون . وهذا إذا أريد به المعرفة موضوع في غير موضعه ؛
لأنَّ الأوَّل لا يكون إلَّا نكرة ؛ لأنَّه في موضع حال ، وليس من باب قَيْدٍ / الأوابد . فالتنوين
عندي واجب ، أردت الإضافة أو غيرها ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا حالا^(٢) .

٤
٣٦٢

= واما اذا أضفت ففيه وجهان :

أحدهما : أنه معرفة ، ووقع موقع الحال ، وليس بالحال على الحقيقة ، وإنما هو معمول
الحال ، والمراد : ذهبوا مشبهين أيادي سبأ ، ثم حذفت الحال ، وأقيم معمولها مقامها على
حد : (أرسلها العراك) أي معتركة العراك . ورجع عوده على بدئه ، أي عائداً عوده .
والوجه الثاني : أن تجعل (سبأ) في موضع منكور ، وإذا كان كذلك فلا يمتنع كونه
حالا ، وطريقة تنكيره أن تريد مثل سبأ فتكون الإضافة في الحقيقة الى مثل ، ومثل نكرة وان
أضيف الى معرفة ..

وسبأ أصله الهمزة ، وإنما ترك الهمزة تخفيفاً لطول الاسم وكثرة الاستعمال مع ثقل
الهمزة ..

فإذا اعتقد فيه التركيب والبناء كانت الألف في تقدير مفتوح ..

وإذا أضفت كان في موضع خفض .

وانظر مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٧ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤ على أن من العرب من يضيف وينون سبأ .

طال اختيالها ، أي : طال مرور الاحوال عليها فتغيرت .

والبيت من قصيدة طويلة لدى الرمة في الديوان ص ٥٢٢ - ٥٤٤ . ورواية سيبويه

والمخصص ج ١٢ ص ١٣٢ واللسان (يدى) كرواية المقتضب ، ورواية الديوان هكذا .

أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ صَبَّرَ الْبَيْنُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَاً بَعْدِي وَطَالَ اخْتِيَالُهَا

وقد أطال الشيخ الشنقيطي فيما كتبه على المخصص في تفضيل هذه الرواية .

(٢) في المخصص ج ١٢ ص ١٣٢ : قال أبو العباس : من قال : أيادي سبأ فاضاف

أيادي الى سبأ كان واضعاً الكلمة في غير موضعها والقول في ذلك كما قل ، لانه في موضع

حال . ألا ترى أن قولك : (ذهبوا أيادي سبأ) بمنزلة قولك : ذهبوا متفرقين . فإذا كان

كذلك لم تصلح اضافته ، لأنك إذا أضفت الى سبأ وهو معرفة كان المضاف معرفة وإذا كان

معرفة وجب ألا يكون حالا ... »

وكذلك بادى بدا (١) ؛ لأنه في موضع قولك أولا .

ومنهم من يقول : بادى بد في هذا الموضع ، قال أبو نخيلة :

وقد علّنى ذرأة بادى بدى ورنية تنهض في تشددي (٢)

ويروى : كبرة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٨٤ « ومن المركبات قولهم بادى بدى ، وفيه لغات :

أحداها هذه : وهي سكون يادى الأول والثاني ، تقول : أعطه بادى بدى والأصل بادى بدى فالاول فاعل من بدأت الشيء : أى فعلته ابتداء ، والثاني فاعل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله ، وانتصابه على الحال ، أى : أعطه فاعلا ابتداء لما يجب أن يفعل ابتداء ، والمراد بالبدى مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء فى مثالنا . فعلى هذا هو فى الأصل مضاف ومضاف اليه ، فينبغى أن يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة ، اذ معنى بادى بدى : مبتدئا .. فشبه المضاف والمضاف اليه لانمحاء معناهما الأصل وافادتهما معنى المفرد بالمركب فى نحو خمسة عشر

وقال سيبويه ج ٢ ص ٥٤ : « وأما قوله : كان ذلك بادى بدا فانهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يستكرأن تضيفها ، ولكن لم اسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : بادى بدى » .

وقال ابن عيش ج ٤ ص ١٢٢ - ١٢٣ : « العرب تقول : افعل هذا بادى بدا ببناء خاصة والفاء خالصة ، والمعنى : أول كل شيء ، فبادى بدا اسمان ركبا وبنا على تقدير واو العطف ، وهو منكرور بمنزلة خمسة عشر ولذلك كان حالا » .

وأصله : بادى بدء على زنة فعال مهموزا ، لانه من الابتداء . فخففت الهمزة من بادى بقلبها ياء .. خالصة .. ولما صارت ياء اسكنت على حد اسكانها فى قاليلها ومعد يكر ب ..

وأما (بدا) فاصله بدء فخففوه بأن قصروه بحذف ألفه فبقى بدا ، فخففت الهمزة بقلبها الفا .. وقالوا : بادى بد بالاضافة من غير بناء وأصله بدى على وزن فاعل ، فقصر بحذف الياء ثم أبدلت الهمزة ياء على حد قلبها فى بدى أو حذفت الهمزة حذفا لكثرة الاستعمال .. وفيه لغات آخر : قالوا : بادى بدء على وزن فعل بالهمزة فى الثانى دون الاول ، وبادى بدى على زنة فاعل على الأصل ، وبادى بدء بالهمزة فيهما وعليه حديث زيد بن ثابت : اما بادى بدء ..

وقال بعضهم معنى بادى بدا : ظاهرا ، مأخوذ من بدا يبدو : اذا ظهر . والوجه هو الاول لمجيئته مهموزا فى حديث زيد ..

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤ على أن من العرب من يقول : بادى بدى . =

= فى اصلاح المنطق ص ١٧٢ : « والذراة : البياض . ويقال : قد ذرى الرجل ، اذا شاب فى مقدم رأسه ، وبه ذراة من شيب . . . ثم أشد الرجز .
وفى تهذيب اصلاح المنطق ج ٢ ص ٣٢ : الرثية : وجع فى الركبتين يعترى الكبير من الناس ويروى : ريثة وهو البطء عند القيام .
وقوله : تنهض فى تشددى اى : اذا نهضت اعترضت هذه الرثية عند قياسى ،
واذا فعلت سكنت .
والرجز لأبى نخيلة السعدي . وانظر الامالى للقال ج ١ ص ٢٠٠ والسمط ص ٤٨٠ ، ١٦٧
واللسان (ذرا - رثا - بدا -) والخزانة ج ١ ص ٧٩ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٤ .

باب

ثم نقول في خمسة عشر وما أشبهها ، وعَمَرَوِيه وبابه إن شاء الله .
أما ما كان مثل خمسة عشر مما يلزم فيه ألا يكون مُعَرَّباً فبناؤه على الفتح .
أما فتح أوله فعلى ما ذكرت لك من أنه ليس منتهى الاسم ، وأنه كالدال من حملة ،
والحاء من طلحة .

وأما فتح آخره فللبناء ، واختير له الفتح ، لأنه أخف الحركات وهو عربى ضمته إلى
عربى (١)

ومن ذلك شَغَرَ بَغْرِيَا فَي . إنما معناه : الافتراق . تقول : جاء القوم شَغَرِيَا فَي .

وتقول : هو جارى يَيْتَ يَيْتَ ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً (٢)
وتساقطوا أَخُولَ أَخُولَ ، أى : شيئاً / بعد شيء .

فأما خمسة عشر فإن حذوها أن تكون خمسة ، وعشرة ، فلما جعلت الاسمين اسماً واحداً
حذفت واو العطف مُفَرِّداً له عن جهته ، فألزمته البناء لذلك .
وأما هذه الحروف مثل شَغَرَ بَغْرٍ (٣) ، وأخُولَ أَخُولَ (٤) فبتلك المنزلة ، لأنك جعلت

(١) تقدم في الجزء الثانى ص ١٦١ - ١٦٢

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٨٤ وفي الثانى أيضا ص ١٦١

(٣) تقدم في الجزء الثانى ص ١٦١ وفي الثالث ص ١٨٤ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٥٦ : « وأما أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشفر بفسر
وكيوم يوم » .

وفى اللسان (خول) : وتطائر الشرر أخول أخول ، أى متفرقا وهو الشرر الذى يتطائر
من الحديد الحار اذا ضرب .

وذهب القوم أخول أخول ، أى : متفرقين واحدا بعد واحد ..

قال ضابى البرجمى يصف الكلاب والثور :

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقَهُ ضَارِبَاتُهَا سِقَاطَ حَدِيدِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولًا

الاسمين اسماً واحداً ، واو أفردت أحدهما من صاحبه لم تؤدّ المعنى .

وأما بَيْتَ بَيْتَ^(١) ، وَكَفَّةَ كَفَّةَ^(٢) فكأنك - إذا قلت : لقيته كَفَّةَ كَفَّةَ - قلت : لقيته كِفاحاً .

وإذا قلت : هو جارى بَيْتَ بَيْتَ قلت : هو جارى دُنُوًّا ، وإن شئت أضفته وهو فى مذهب الاسمين أجود .

وذلك لأنك تضيف بيتاً إلى بيت فمعنى الإضافة فيه صحيح .

وكذلك كَفَّةَ كَفَّةَ إنما هو وجها لوجه .

ألا تراك تقول فى هذا المعنى : لقيته كَفَّةَ لَكَفَّةَ ، وَكَنَّةَ عن كَفَّةَ .

فما صحّ معناه فبابه الإضافة . وإن كان على جهة اللام لم يجز إلا الإضافة .

ألا ترى أَنَّ قولك : هذا أخو زيد ، وغلّامُ زيدٍ - إنما هو فى المعنى أخ لزيد ، وغلّام لزيد .

وخمسة عشر / وبابها إذا سميت بشئٍ منها رجلاً جاز فيه الأمران .

وكان الأخفش يُجيزُ فيه الإضافة وهو عدد ، ويعربه . . .

فأما الإضافة فجيدة ، وأما الإعراب فيه فردى ؛ لأنَّ ما أعرب مُضافاً أعربَ نكرةً ،

فترك الإعراب له نكرةً مُخرجٌ له من الإعراب مُضافاً .

فأما قوله : خمسة عشر درهماً فلأنَّه عدد فيه معنى التنوين نحو : عشرين ، وما أشبهها .

فإذا قلت : هذه خمسة عشرَ كرم - ذهب منه معنى التنوين ، وصار فى الوجهين بمنزلة

قولك : هذه عشرون درهماً ، وهذه عشروك ، وعشرو عبد الله . فهو بالنية هكذا ؛ كما تقول :

هؤلاء ضواربُ زيدٍ إذا أردت الماضى ، وإسقاط التنوين من المستقبل ، وهؤلاء ضواربُ زيدٍ

إذا أردت معنى التنوين .

• • •

(١) تقدم فى الجزء الثالث ص ١٨٤

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٦١ - ١٦٢ ، والثالث ص ١٨٢

واعلم أنَّ (معدْيَكربَ) فيه ثلاثة أقاويل : (١)

يقول بعضهم : معدْيَكربٍ على الإضافة ، ويجعل بعضهم (كرب) اسماً مؤنثاً فلا
فلا يُجرِّيه . فيقول : هذا معدْيَكربٌ يا فتى
ويجعله بعضهم اسماً واحداً كما ذكرت لك ، فيقول : معد يَكربُ / فاعلم .

$\frac{4}{365}$

• • •

وأما قولهم : (عَمْرَوَيْهِ) وما كان مثله فهو بمنزلة خمسة عشر في البناء ، إلا أنَّ آخره
مكسور - فأما فتحة أوله فكالفتحة هناك .

وأما كسرة آخره فلا تَهْ أَعْجَمِي ، فبنى على الكسرة ، وحُطَّ عن حال العربي . وكذلك
ما كان مثله في هذا المعنى (٢) .

وتُشْنِي وتُجَمِّع ، فنقول فيه اسم رجل : عَمْرَوَيْهَان ، وَعَمْرَوَيْهَوْن (٣) ، لأنَّ الهاء ليست
للتأنيث ، ولو كانت كذلك لكانت في الأصل تاء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠ : « وأما (معد يَكرب) ففيه لغات :

منهم من يقول : معد يَكرب ، فيضيف

ومنهم من يقول : معدْيَكرب ، فيضيف : ولا يصرف - يجعل كرب اسماً مؤنثاً

ومنهم من يقول : معدْيَكرب ، فيجعله اسماً واحداً .

فقلت ليونس : هلا صرفوه حيث جعلوه اسماً واحداً وهو عربي ؟

قال : ليس شيء يجتمع من شيئين ، فيجعل اسماً سمى به واحد إلا لم يصرف ، وإنما

استثقلوا صرف هذا ، لأنه ليس أصل بناء الأسماء . يدل ذلك على هذا قلته في كلامهم . »

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٨١-١٨٢

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٧٣ « والمبرد يجيز في نحو سيبويه : السيبويهان ،

والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني ، وكذا يلزم تجويزه في نحو : خمسة عشر علماً .

وأما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعد يَكرب »

هذا باب

الشيئين المجعلين اسما واحدا

وأحدهما بحرف أو كلاهما

فإذا سميت رجلا أو شيئا غيره بحرفين أحدهما مضموم إلى الآخر - لم يكن في ذلك إلا الحكاية . تقول في رجل سميت (إنما) ^(١) : هذا إنما قد جاء ، وكذلك إن سميت (لعلما) أو (لعل) وحدها ؛ لأن (عل) ضمت إليها اللام .

وإنما كان هكذا ؛ لأن أحد الحرفين ضم إلى الآخر ، فإن غيرته ذهب المعنى .

ولو سميت بـ (إن) وحدها ^(٢) / أو بـ (عل) ، أو بحرف غير ذلك واحد لأعربت . وغيرت ؛ لأنه بمنزلة الأسماء ، إلا أن تريد الحكاية ، فإن أردت ذلك جاز ، وذلك نحو قولك : هذا إن فاعلم وكذلك عل ، وما كان مثله .

فإن سميت (إن زيدا) فالحكاية ، لأن (إن) بمنزلة الأفعال ، فالقول فيها كالقول في تأبط شرا .

ونظير ما قلت لك في الحرف إذا كان مفردا قوله :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَبَنًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٧ : « وسألت الخليل عن انما ، وانما ، وكانما ، وحيشما ، وإن ما في قولك : أما أن تفعل وأما أن لا تفعل . فقال : هن حكايات ، لأن (ما) هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضرموت . »

ألا ترى أنها لم تغير (حيث) عن أن يكون فيها اللغتان : الضم ، والفتح ، وانما تدخل ، لتمنع (أن) من النصب ، وتدخل حيث في الجزاء ، فجاءت مفسرة ، ولم تجيء كموت في حضرموت ، ولا تعرا ، . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٢ : « وسألت الخليل عن رجل سميت (أن) فقال : هو أن لا اكسره ؛ و (أن) غير (أن) » .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٥

لَمَّا جَعَلَهُ اسْمًا أَعْرَبَهُ ، وَمِثْلُهُ :

[أَلَا] يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي عَنِ الْحَدَثَانِ لَيْتٌ (١)

فَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (مِنْ زَيْدٍ) و (عَنْ زَيْدٍ) فَإِنَّ أَجُودَ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا مِنْ زَيْدٍ ،
وَعَنْ زَيْدٍ ، كَمَا تَقُولَ : يَدُ زَيْدٍ (٢) .

وَلِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ هَكَذَا ، وَلَمْ يَكُنْ كَالَّذِي قَبْلَهُ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ حُرُوفَ إِضَافَةٍ
تُوصِّلُ مَا قَبْلَهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا . تَقُولُ : الْغُلَامُ لَزَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَالْبَاءُ وَمَا بَعْدَهَا / فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ .

٤
٣٦٧

فَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ فِي (مِنْ) وَهِيَ اسْمٌ لَمْ تَكُنْ إِلَّا مُعْرَبَةً ، فَأَضَفْتَهَا عَلَى ذَلِكَ ، فَكَانَ قَوْلُكَ :
(مِنْ زَيْدٍ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ فِي الْإِفْرَادِ : هَذَا مِنْ فَاعِلٍ .

وَأِنْ أَرَدْتَ الْحِكَايَةَ جَازٍ ، كَمَا كُنْتَ فِي الْأَفْعَالِ مُخَيَّرًا .

فَإِنْ سَمَّيْتَهُ (عَمَّ) فِي الْإِسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ : عَمَّ تَسْأَلُ ؟ وَمِمَّ أَنْتَ ؟ فَأَرَدْتَ الْحِكَايَةَ - جَازٍ .

وَأِنْ أَرَدْتَ الْإِعْرَابَ قُلْتَ : هَذَا عَنْ مَاءٍ ، وَمِنْ مَاءٍ ، فَأَعْرَبْتَ ، وَأَضَفْتَ ، وَمَدَدْتَ (مَا) ،
لِأَنَّهَا اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تُسَمِّي بِحَرْفَيْنِ أَحَدَهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ يُدْهِبُهُ ، فَيَبْقَى الْاسْمُ عَلَى
حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي هَذَا (٣)

(١) البيت بتمامه في الاقتضاب ص ٤٩ :

أَلَا يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي عَنِ الْحَدَثَانِ لَيْتٌ

ونسبه إلى ابن قنعاس الأسدي

والبيت من قصيدة طويلة لعمر بن قعاس (بكسر القاف) ويقال له أيضا : ابن قنعاس

بعضها في الخزائن ج ١ ص ٤٥٩ - ٤٦١ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٨٥ والسيوطي ص ٧٧

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٦ « ومما سالت الخليل عن رجل يسمى (عن زيد) ، و (عن زيد)

فقال : أقول : هذا من زيد ، وعن زيد

وقال : أغيره في ذا الموضع ، وأصيره بمنزلة الأسماء كما فعل ذلك به مفسردا يعني

عن ، ومن . »

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

فإن سُميت رجلاً (أما) من قولك : أما زيد فمنطلق - كان اسماً بحياله مُعرباً مقصوداً بمنزلة علقى ، ولا تصرف لأن ألفه للتأنيث .

وكذلك (إلا) بمنزلة دُفلى . إذا أردت (إلا) التى تقع فى الاستثناء .

وإن أردت (إلا) التى تقع فى المجازة ، نحو قول الله عز وجل : (إلا تنصروه فقد نصره الله^(١)) لم تكن إلا الحكاية / لأنها (إن) ضُمَّت إليها (لا) .

وكذلك (إما) التى فى الجزاء^(٢) فى مثل قوله عز وجل : (فلأما ترين من البشر أحداً)^(٣) الحكاية لا غير ؛ لأنها (إن) ، و (ما) .

ومثل ذلك (إما) التى فى معنى قولك : إما كنت منطلقاً انطلقت^(٤) فهذا يُفصح لك عن جميع ما يأتى من هذا الباب .

فإن سُميت رجلاً بفعل ، نحو : ضَرَبَ وقَتَلَ ، ولا فاعل فيه - فالإعراب والصرف ، وقد تقدّم قولنا فى هذا^(٥) .

وإن سُميته بهما أو بشئ من الفعل وفيه الفاعل - فالحكاية لا غير .

تقول : هذا ضرب قد جاء ؛ لأنَّ الفاعل مُضمرًا بمنزلة مظهرها .

ألا ترى أنك لو سُميته (قام زيد) قلت : هذا قام زيد لا غير .

وإن سُميته (ضرباً) والألف ضمير الفاعلين ، أو (ضربوا) على هذا الشرط حكيت .

وإن سُميته (ضرباً) ، أو (ضربوا) من قولك : ضربوا إخوتك زيدا ، أو ضرباً أخواك

(١) التوبة : ٤٠ .

(٢) انظر تعليق ١ ص ٣٢

(٣) مريم : ٢٦ .

(٤) أما كنت منطلقاً بكسر همزة أما هى (إن) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة ولا خلاف بين النحويين فى اظهار (كان) فى نحو هذا قال سيبويه ج ١ ص ١٤٨ : « فان أظهرت الفعل قلت : أما كنت منطلقاً انطلقت : أما تريد : ان كنت منطلقاً انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز هاهنا ، »

ويفتح همزة (أما) يجب عند جمهور النحويين حذف كان لأن (ما) عوض عنها ، وخالف المبرد فى ذلك فجعل (ما) زائدة ، وأجاز اظهار كان . انظر نقده لسيبويه ص ٨٠ - ٨٤ وشرح الرضى ج ١ ص ٢٣٣ والهمع ج ١ ص ١٢٢ .

(٥) تقدم فى الجزء الاول ص ٣٥ ، والجزء الثالث ص ٣١٤

زيدا ، فكانت الألف والواو علامة لا ضميرا - قلت : هذا ضربان قد جاء ، وهذا ضربون قد جاء ، لأن النون في الاثنين والجمع من الأفعال كالضمة في الواحد .

ألا ترى أنك تقول : هذا يضرب يا فتى ، وهما يضربان ، وهم يضربون . فالنون في مكان الضمة / من يضرب (١) .

٤
٣٦٩

فإذا قلت : لن تضرب يا فتى قلت : لن تضربا ، ولن تضربوا فعلى هذا قلت : ضربا ، وضربوا ، كما قلت في الواحد : ضرب يا فتى .

فلما أدخلت في الواحد الإعراب فقلت : هذا ضرب يا فتى أدخلت في التثنية والجمع النون ، إلا أنك تصرفه تصريف رجل سميته رجلين ، فيكون نصبه وخفضه بالياء ، ورفع بالالف في التثنية ، وبالواو في الجمع ، ونفسر هذا في الباب الذي يليه إن شاء الله .

ولو سميته (أولو) من قوله عز وجل : (أولو قوة) ، أو (دو) من قولك : هؤلاء ذوو مال لقلت : جاءني ألون ، ودوون ، لأن النون نون الجمع ، وإنما ذهب للإضافة (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨ : « وان سميت رجلا (ضربوا) فيمن قال : أكلوني البراغيث قلت : هذا ضربون قد أقبل تلحق النون ، كما تلحقها في أولى ... »

ومن قال : هذا مسلمون في اسم رجل قال : هذا ضربون ، ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول .

فان جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال : هذا مسلمين قلت : هذا ضربين قد جاء ... »
وللمبرد في نقده لسيبويه مناقشة له في تنظيره بيبيرين انظر ص ٢٢٥ - ٢٢٨ من النقد .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ « وسألت عن رجل سمي بأول من قوله (نحن أولو قوة وأولو بأس شديد) .

وبنوى فقال : أقول : هذا ذوون ، وهذا ألون ، لأنى لم أضف ، وإنما ذهب النون في الإضافة ... »

قلت : فإذا سميت رجلا بنى مال هل تغيره ؟

قال : لا . ألا تراهم قالوا : ذو وزن منصرف ... »

الآية في النمل : ٣٣ .

هذا باب

تسمية الرجال بالتثنية والجمع من الأسماء

إذا سميت رجلا (رَجُلَيْنِ) فَإِنْ أَحْسَنَ ذَلِكَ أَنْ تَحْكِيَ حاله (التى) كانت فى التثنية فتقول : هذا رجلان قد جاء ، ورأيت رجلين . وتقول فى هذا البلد : هذا البحران يا فتى ، وأتيت البحرين^(١) ، وإنما اخترت ذلك لِأَنَّ الْقَصْدَ إِنَّمَا كَانَ فى التثنية .

وكذلك إِنْ سَمَيْتَهُ بقولك / مُسلمونَ قلت : هذا مسلمونَ قد جاء ، ومررت بمسلمين .
والقول فى هذا القول فى التثنية .

٤
٣٧٠

وكذلك كُلُّ مَا كَانَ جَمْعًا بِالْألف والتاء . تقول : هذا مسلمات ، ومررت بمسلمات ؛
لِأَنَّ الْألف والتاء فى الموث ، بمنزلة الواو والنون فى المذكر .

وإن شئت قلت فى التثنية هذا مسلماً قد جاء ، فتجمله بمنزلة زعفران . وإنما جاز ذلك ؛
لِأَنَّ التثنية قد زالت عنه ، والألف والنون فيه زائدتان ، فصار بمنزلة قولك : غضبان ،
وعطشان ، وعُزَيَّان ، وكَأَنَّ الْأَوَّلَ أَقْبَسُ ، لِأَنَّ هَذَا بُنِيَ فى الْأَصْلِ عَلَى فَعْلَان ، وَفُعْلَان
ونحو ذلك ، وهذا نقل عن التثنية .

ومن قال : هذا رجلان فاعلم قال فى رجل يسمى بقولك مسلمون : هذا مسلمين فاعلم ،
فجعل الإعراب فى النون ، كما فعل هناك ، ولم يجر أن تقول : هذا رجلين قد جاء ، لِأَنَّ
هذا مثال لا تكون الأسماء عليه^(٢) .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٣١ : « فإذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ،
لأنها أخف منها ، ولأنه ليس فى المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان . وقبل الياء فتحة . . وقد
جاء البحرين فى المثنى على خلاف القياس يقال : هذه البحرين بضم النون ، ودخلت البحرين قال
الأزهري ومنهم من يقول : البحران على القياس . »

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧ - ١٨ « باب تسمية المذكر بلفظه الاثنين والجمع .
فإذا سميت رجلا رجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول : هذا رجلان ، ورأيت رجلين ،
ومررت برجلين ، كما تقول : هذا مسلمون ، ورأيت مسلمين ، ومررت بمسلمين . »

ومثْلُ قولك مسلمين فاعلم غُسلين فاعلم ، وَيَبْرِينَ^(١) ، وَقَنْسَرِينَ^(٢) ، ونحو ذلك ، والأجود ما ذكرت لك . والوجه الآخر يجوز .

ألا ترى أنه يجوز فيه وهو جَمْعٌ أن تُجْزِيَهُ مُجْزَى الواحد ، فيصير إعرابه / في آخره ، فتقول : هذه عشرين فاعلم ، وليس بالوجه .

على هذا قال :

وماذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(٣) -

وجاز ذلك لاختلاف الجَمْعِ وأن إعرابه كإعراب الواحد إلا ما كان على حَدِّ التثنية . وهو هذا الذي ذكرنا .

ولم يجز أن يكون إعراب المثني كإعراب الواحد ، لأنَّ التثنية لا تأتي مُخْلَفة ، وقد دللنا على هذا في أوَّل الكتاب^(٤) .

ومن قال : هذا مسلمين كما ترى قال في مسلمات - إذا سَمِيَ به رجلا - : هذا مسلمات فاعلم ، أجراها مُجْزَى الواحد ، فلم يصرف ، لأنَّ فيها علامة التثنية ، وتقول : مررت بمسلمات يا فتى فلا تنون لأنها لا تُصرف^(٥) ، ولا يجوز فتحها^(٦) ، لأنَّ الكسرة ها هنا كالياء في مُسلمين .

وعلى هذا يُنشدون بيت امرئ القيس :

-
- ومن النحويين من يقول : هذا رجلان كما ترى يجمله بمنزلة عثمان . . .
فان قلت : فلا تقول : هذا رجلين تدع الياء كما تركتها في مسلمين . فانه انما منهم من ذلك ان هذه لا تشبه شيئا من الاسماء في كلامهم . .
في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢١ : فاذا أعربت النون . . . والزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها . وانظر الجزء الثالث من المقتضب في التسمية بجمع المذكر ص ٣٣٢ .
(١) يبرين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : رمل أو مدينة .
(٢) قنسرين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة وانظر معجم البلدان .
(٣) تقدم في الجزء الثالث ص ٣٣٢ .
(٤) انظر الجزء الأول ص ٥ - ٦ والجزء الثاني ص ٢١٠ .
(٥) التسمية بجمع المؤنث تقدمت في الجزء الثالث ص ٣٣١ - ٣٣٣ .
(٦) نقل ابن جني عن بعض العرب منعه صرف السمى بجمع المؤنث فيجر بالفتحة وروى كذلك بيت امرئ القيس الخزاعة ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ .

تَنَوُّنُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَشْتَرِبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلَى (١)
/الآن (أذرعَات) اسم موضع بعينه ، والأجود ما بدأنا به من إثبات التنوين في أذرعَات
ونحوها ؛ لأنها بمنزلة النون في مُسْلِمِينَ إذا قلت : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين .
ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ) (٢) بالتنوين .
ونظير هذا قولُهم : هذه قِنْسَرُونَ ، وَيَبْرُونَ .
فمن ذهب إلى أَنَّهَا جَمْعٌ فِي الْأَصْلِ ، أو شَبَّهَا بِهِ ، فَيُصَوِّرُهَا جَمْعًا . وقد تقدَّم باب
الحكاية ، والتسمية بالجمع يعتدل فيه الأمران . قد جاء القرآن بهما جميعًا . قال الله
عزَّ وجلَّ : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ) (٣) وقال : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ ،
وَمَا أَذْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ) (٤) .

فالقِيَاسُ في جميع هذا ما ذكرت لك .
ومن قال : هذه قِنْسَرُونَ ، وهذا مسلمُونَ ، فنسب إلى واحد منهما رجلاً أو غيره ،
قال : مُسْلِمِي ، وقِنْسَرِيَّ بحذف الواو ، والنون لأنَّهما زائدتان لمجيء ياء النسب (٥) .
ومن قال : قِنْسَرِيْنُ ، ومسلمِيْنُ فاعلم ، وجعل الإعراب في النون قال : قِنْسَرِيْنِيْ ،
ومسلمِيْنِيْ فاعلم .

واعلم أنَّ من سَمَّى رجلاً بقولك : رجلان ، أو مسلمون ، / فأجراه مُجَرِّى التثنية ،
والجمع - لم يَجْزْ أَنْ يُثْنِيَهُ وَلَا يَجْمَعُهُ ، فيقول : هذا مسلمَانان ، ولا رأيت مُسْلِمِيْنِيْنِ ؛
لأنَّه يُثْبِتُ فِي الْأَسْمِ رَفْعَانِ ، ونصبان ، وخفضان . ولكن من قال : مسلمِيْنُ فاعلم ومسلمَانُ
فاعلم جاز أَنْ يُثْنِيَهُ وَيَجْمَعُهُ ؛ لأنَّه الْآنَ بِمَنْزِلَةِ زَعْفَرَانٍ وَقِنْسَرِيْنٍ فَيَمُنُّ جَعَلَ الْإِعْرَابُ فِي
نَوْنِهَا (٦) .

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ٣٣٣ .

(٢) انظر الجزء الثالث ص ٣٣١ .

(٣) انظر الجزء الثالث والكامل ج ٥ ص ٣٢ .

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٣٣٢ .

(٥) باب النسبة الى التثنية والجمع في الجزء الثالث ص ١٦٠ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ « باب ما لا يجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون » .
وذلك نحو : عشرين ، وثلاثين والاثنتين . لو سميت رجلاً بمسلمين قلت : هذا مسلمون ، ولو
سميته برجلين قلت : هذا رجلان لم تثنه أبداً ، ولم تجمعه كما وصفت لك ، من قبل أنه لا يكون في
اسم واحد رفعان ، وجران ، ونصبان ، ولكنك تقول : كلهم مسلمون ، واسمهم مسلمون ، وكلهم
رجلان واسمهم رجلان » .

ولكن أذرعاتٌ ومسلماتٌ اسمَ رجلٍ يجوز أن تُثنَّيه ، وأن تجمعهُ ؛ لأنَّه لا يجتمع فيه شيءٌ ممَّا ذكرنا (١) . فتقول : هذان مسلمتان ، ورأيت مسلمتين ، وهؤلاء مسلماتٌ فاعلم بحذف الألف والتاء اللتين كانتا في الواحد وتُثبت مكانها ألفاً ، وتاءٌ للجمع ، كما فعلت في طلحة حيث قلت : طلحات ، فحذفت عَلمَ التانيث من الواحد ، وأثبتته في الجمع ، لأنَّه لا يدخل تانيث على تانيث . وهذا مُحكمٌ في باب الجمع ، وليس هذا موضعه ، وإنما ذكرنا منه ما احتجنا إليه فيما قصدنا له .

فإذا أردت تثنَّيه قولك مسلمان اسمَ رجلٍ فيمن/ حكي ، أو مسلمون قلت : هذا ذوا مسلمين ، وهؤلاء ذوو مسلمين وما أشبهه ، مِثْلَ أن تقول : كُلُّ واحدٍ منهما يسمَّى مسلمين ، أو كُلُّ واحدٍ منهما مسلمان حتى تدلُّ عليه بهذا وما أشبهه ، كما ذكرت لك من التقاء إعرابين في حرف .

فأمَّا مسلماتٌ فتثنَّيه وتجمعه لأنَّه لا يباحق شيءٌ ممَّا ذكرنا .
والفِعْلُ والفَاعِلُ ، وجميع الحكايات إذا كانت أسماء لا تُثنَّيهَا ؛ لثَلَا تَنقُصُ الحِكَايَةُ ، وتزول دلائل المعاني (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ « وأما مقبلات فيجوز فيها التثنية إذا صارت اسم رجل ، لأنه لا يكون فيه رفعان ، ولا نصبان ، ولا جران .
فهو بمنزلة ما في آخره هاء التانيث في التثنية والجمع بالتاء . وذلك قولك في أذرعات : أذرعاتان وفي تمرات اسم رجل : تمراتان ، فإذا جمعت بالتاء قلت : تمرات تحذف ، وتجيء بتاء أخرى ، كما تفعل ذلك بالهاء إذا قلت : تمر ، وتمرات » .

(٢) انظر ص ١١ ، ١٢

هذا باب

نَسْمِيَةُ الحُرُوفِ وَالْكَلِمِ (١)

تقول - إذا نظرت إلى ميم ، أو باء ، أو تاء ، أو غير ذلك من الحروف ، إذا جعلت الميم ، وما أشبهها اسما لحرف - قلت : هذا ميمٌ حَسَنٌ ، وهذا باءٌ حَسَنٌ يا فتى .
وإن جعلتها مؤنثة صلح ذلك فقلت : هذه ميمٌ ، وهذه باءٌ . فالذي أومأت إليه مؤنث ، والاسم مؤنث - قال الشاعر :

كما بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِنْهُمَا (٢)

فأنث ، ومن لم يصرف هذا اسمَ امرأةٍ لم يصرف شيئا من هذا/ إذا جعله اسما للكلمة معرفة ، وإن أجراه نكرةً على حَدِّ مُجْرَاهِ فِي الْكَلَامِ صرفه .
وتما جاء في التذكير قوله :

مِثْنًا ، وَمِثْمِينَ وَيَاءٌ طَائِمًا (٣)

ولم يقل طائمة .

وإن جعلت الاسمَ مُذَكَّرًا ، والذي تسمى إليه مؤنثا على معنى قولك اسم الكلمة قلت :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ « باب تسمية الحروف والكلم » . فالعرب تختلف فيها : يؤنثها بعض ، ويذكرها بعض . . .

وفي كتاب التذكير والثانيث لأبي حاتم السجستاني ص ٢٥ : « حروف المعجم مثل باوتا تذكر وتؤنث » .

وقال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٣٢ - ٢٣٣ : (وأما حروف المعجم فإن أبي حذني عن ابن المعجم عن النحائي قال : قال الكسائي : حروف المعجم كلها مؤنثة هكذا كلام العرب : قال : وإن ذكرت جاز » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٧ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١ على تذكير طائما الواقع نعمتا على ارادة الحرف .
الطاسم : الدارس .

شبه آثار الديار بحروف الكتاب على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بالكتاب .

ورواية سيبويه : كافا ، وميمين وسينا طائما وكذلك نقله ابن سيده في المخصص ج ١٧ ص ٤٩ وابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٣٣ وقال الأعلام : ويروى : وسينا طائسا .

هذه ميمٌ يا فتى ، ولا تصرف ، كما لا تصرف امرأة سمينها زيدا . ومن رأى صرف ذلك صرف هذا . فقد قلنا فى ذلك ما يُغنى عن إعادته (١) .

...

فأما ما كان من الظروف ، والأفعال ، والحروف المشبهة بها وغير ذلك من الكلم - فنحن ذاكره إن شاء الله .

وتقول إذا نظرت إلى (خلف) مكتوبة ، فأردت الحرف قلت : هذا خلف فاعلم ؛ لأن خلفاً مدكراً (٢) وتصغيره خليف .
ولو كان مؤنثاً لحقته الهاء .

ألا تراها قد لحقت فى الظروف ما جاوز الثلاثة للدلالة على التأنيث ، فقلت فى قدام : قديديمة ، وفى وراء : وريثة ، وتقديرها : وريرة ، كما قال :

قَدِيدِيْمَةُ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ ، إِنِّى أَرَى غَفْلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ (٣)

/ وكما قال :

يَوْمٌ قَدِيدِيْمَةُ الْجَوَازِ مَسْمُومٌ (٤)

فإن أردت بالمكتوبة الكلمة ، فجعلت خلفاً اسماً لها لم تصرف إلأى قول من رأى أن يصرف زيدا اسم امرأة .

(١) انظر الجزء الثالث ص ٣٥١

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٥ : « باب تسميتك الحروف بالظروف » .

اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف ، أو فوق ، أو تحت لم تصرفها ، لأنها مذكرات . ألا ترى أنك تقول : تحيت ذلك ، وخليف ذلك ، ودوين ذلك ، ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء ، كما دخلت فى قديديمة ، ووريثة ، وكذلك قبل ، وبعد . . . وكذلك أين ، وكيف ، ومتى عندنا ، لأنها ظروف . وهى عندنا على التذكير . . .

(٣) تقدم فى الجزء الثانى ص ٢٧٣ وانظر كتاب « التذكير والتأنيث » لأبى حاتم السجستاني

ص ٢٥ وكتاب « المذكر والمؤنث » للمبرد : قال فى ص ١٣٨ : « فالعرب تقول فى تصغير قدام ووراء : قديديمة ووريثة ، ولم يكن حق هذا أن تدخله الهاء : لأنها لا تدخل فيما جاوز الثلاثة ، ولكن لما كانت الظروف بابها التذكير ، وكانت هاتين مؤنثتين اضطروا الى ابانة ذلك فيها . قال القطامي :

أرى غفلات العيش قبل التجارب ،

قد يديمة التجريب والحلم اننى

(٤) تقدم فى الجزء الثانى ص ٢٧٣ .

فإن سميت رجلاً ، أو حرفاً (كَمْ) فالإعرابُ والصرف ، تقول : هذا كَمْ فاعلم ، ورأيت كَمْ .

فأما (متى) فلا ينصرف اسمُ كلمة يوجه من الوجوه ، وينصرف اسمُ حرف ؛ لأنه مثل جَمَل وقَدَم ، لا ينصرفان اسمين لامرأتين في قول من الأقاويل البتة .

وحد (متى) وهذه الظروف كلها أن تكون مذكرات^(١) ، لأنها أسماءُ الأمكنة ، وأوقات إلا ما دخل عليه منها حرف تأنيث : كالليلة ، والساعة ، والغداة ، والعشيّة كما قلت لك في قُدَيْدِيمة ، ووُرَيْثة .

* *

وكذلك (ضَرَبَ) إن رأيته قلت : هذا ضَرَبٌ مكتوباً فاعلم إذا جعلت المكتوب حرفاً .
فإن جعلته اسماً مكتوباً لكلمة لم تصرف .

و(ضَرَبَ) لا يكون إلا مذكراً ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) نعت ، كما تنعت بضارب . تقول :
مررت برجل ضَرَبنا ، ويضربنا ، كما تقول : مررت برجل ضاربٍ لنا ، وضاربنا ، وأنت تريد النكرة .

وكذلك ما ضارع الفِعْل نحو/ إن ، وليت ، ولعلّ ، لأنها مُضارعة للأفعال التي قد صحَّ
تذكيرها .

٤
٣٧٧

فما جعلته منها اسماً لحرف فمصرف ، وما علّقته على كلمة فغير مصروف في المعرفة إلا
ما كان منها ساكن الوسط . وسمّيت به مؤنثاً فإنه كزيد سميت به امرأة .

* * *

واعلم أن الأفعال والحروف التي جاءت لمعنى ، نحو : إن ، وليت ، ولعلّ ، ولو ، و(لا)
حقهن أن يكنّ معارف لما أذكره لك .

(١) المبرد موافق لسيبويه في أن الظروف التي ليست بها علامة التأنيث مذكورة الاقدام ،
ووراء

وللمبرد مناقشة لسيبويه في نقده لكتابه في أسلوب استدلاله على تذكير أين بأن جوابها
يكون مذكراً . انظر النقد ص ٢٣٠ - ٢٣٣ .

وأما با ، وتا ، وجميع حروف المعجم فبابهن أن يكن نكرات ، وسنفسر ذلك بما يوضح أمره إن شاء الله .

تقول : (إن) و (ليت) أشياء معروفة . قد عرفت مواضعها ، وأثبتت حقائقها ، ولهذا لغتعت من دخول حروف التعريف عليها . وذلك أنك إذا رأيت شيئاً منها مكتوباً لم تعبر عنه بالألف واللام وإن كانت أسماء .

وأما حروف المعجم فإنها عبارات تكون نكرة بغير ألف ولام ومعرفة/ بهما . كقولك : الألف ^٤ والباء والثاء .

وأما في التهجى فقولك : با وتا وقف لا يدخله إعراب ؛ لأن التهجى على الوقف . فإن جعلتها أسماء عطفت بعضها على بعض وقلت : ألف ، وباء ، وتاء تعرب وتُمد ؛ لأنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين .

فإن كان شيء من هذا قبل التسمية زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ، وزدت إلى الألف ألفاً ، فتحركها ، فتصير همزة . تقول - إذا سميت رجلاً (في) : هذا في ، و (لو) : هذا لو فاعلم كما قال :

إِنْ لَوْا وَإِنْ لَيْتَا عَنَاءُ(١)

وإن سمّيته (لا) قلت : هذا لاء فاعلم ، وكذلك باء ، وتاء كما قال :

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلِفٍ وَبَاءٍ وَتَاءٍ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالٌ(٢)

وكما قال :

رَقٌّ تُبَيِّنُ فِيهِ اللَّامُ وَالْأَلِفُ(٣)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٥ وهذا الجزء ص ٣٢

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٦ وقافيته هناك : قتال .

(٣) الرق (بالفتح) : ما يكتب فيه وهو جلد رقيق .

ولم أعثر على قائله ولا على بقيته .

هذا باب

ما كان معرفةً بجنسه لايواحد

وليمَ جاز أن يكون كذلك (١) ؟

٤
٣٧٩

وذلك قولك للأسد : أبو الحارث ، وأسامة يا فتى ، وللذئبة : / أم حُبَيْن . وكذلك
للتعلب : أبو الحُصَيْن . وللذئب : أبو جَعْدَة يا فتى غير مصروف ، لأنه معرفة (٢) .
ومن ذلك قولهم لَضَرْبٍ من الكَمَاء : بنات أوبر يافتي (٣) .
ولضَرْبٍ من الحيات : ابن قِثْرَة (٤) ومن هذا قولهم : حِمَارُ قَبَان (٥) ،

(١) المبرد عقد لأعلام الأجناس بابين في هذا الجزء كرر فيهما كثيرا من الأمثلة والشواهد
ولولا اختلاف الصياغة اقلت : انها أوراق كررت خطأ .

عنون الباب الآتي بقوله ص ٦٠٣ : هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ « باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة
ليس واحد منها أولى به من الآخر » .

نحو قولك للأسد : أبو الحارث ، وأسامة ، وللتعلب : ثعالة ، وأبو الحُصَيْن ، ومسمم ،
وللذئب : ذالان ، وأبو جعدة » .

وقال في ص ٢٦٤ : ومثل ذلك ابن عرس ، وأم حُبَيْن » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « كما أن بنات أوبر : ضرب من الكماء وهي معرفة » . وإذا
قالوا : بنات أوبر ، فكانهم قالوا : هذا الضرب الذي من أمره كذا ، وكذا من الكماء » .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « ومن ذلك ابن قثرة وهو ضرب من الحيات ، فكانهم إذا
قالوا : هذا ابن قثرة فقد قالوا : هذا الحية الذي من أمره كذا ، وكذا » .

في حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٠٠ : ابن قثرة ضرب من الحيات لا يسلم من لدغته وقيل :
هو ذكر الأفعى » .

(٥) هو من أمثلة سيبويه وقال الدميري في حياة الحيوان ج ١ ص ٢٣٢ : دويبة مستديرة
بقر الدينار ضامرة البطن متولدة من الأماكن الندية .

ووزن قبان فعلا ن بدليل منع صرفه في قول الشاعر :

يا عجباً لقد رأيت عجيباً حمار قبان يسوق أرنباً

وقد تكلم على هذا الرجز بافاضة البغدادى في شرح شواهد الشافية ص ١٦٧ - ١٧٤ .

وابن عرس^(١) وسام أبرص^(٢) ، وابن آوى^(٣) .

فهذه كلها معارف . فأما ما كان منها مضافاً فقد تبين لك أنه معرفة بترك صرف ما أضيف إليه مما لا ينصرف في المعرفة .

فأما غير ذلك فيبين لك أنها معارف امتناعها من الألف واللام التي للتعريف

فإن قال قائل : كيف صارت معارف واسم الواحد منها يلحق كل ما كان مثله ؟

فالجواب فيه : أن هذه أشياء ليست مقيمة مع الناس ، ولا مما يتخلون ويقتنون ، كالخيول والشاء ، ونحو ذلك ، فيحتاجوا^(٤) إلى الفصل بين بعضها وبعض ، وإنما يريدون أن ينصلوا بين جنس وجنس . ولو كانت مما يقيم معهم لفصلوا بين بعضها وبعض ، وكان مجراها كمجرى الناس^(٥) .

ألا ترى أن ابن مخاض ، وابن لبون ، وابن ماء نكرات ، وأنتك إذا أردت أن تعرف شيئاً منها أدخلت فيما أضفت إليه ألفاً ولاماً ، فقلت : / هذا ابن اللبون ، ونحو ذلك ، لتعرف شيئاً من شيء ، كما تفعل في الخيل ، والكلاب ، ونحوها .

٣٨٠

(١) في كتاب عجائب المخلوقات للقرظيني ج ٢ ص ١٨١ : ابن عرس : حيوان دقيق طويل . . هو عدو الفار يدخل جحرها ويخرجها ويحب الحل والجواهر يسرقها . .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « وسام أبرص وبعض العرب يقول : أبو بريص »

في عجائب المخلوقات ج ٢ ص ٢٧٦ : سام أبرص : هو الوزغ الصغير الرأس الطويل الذنب .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ « ومثل ذلك ابن آوى . . ويدل على أنه معرفة أن (آوى) غير مصروف وليس بصفة » .

في حياة الحيوان ج ١ ص ٩٨ : « ابن آوى جمعه بنات آوى . . ولا ينصرف وكنيته أبو

أيوب ، وأبو كعب ، وأبو وائل وسمى ابن آوى لأنه يأوى إلى عواء أبناء جنسه . . »

وانظر عجائب المخلوقات ج ٢ ص ١٨٠ .

(٤) الفاء فاء السببية وفي الأصل : فيحتاجون

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « إنما منع الأسد ، وما أشبهه أن يكون له اسم ممناه معنى زيد : أن الأسد ، وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس ، فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ، ولا تحفظ حلالها كحفظ ما يثبت مع الناس ، ويقتنونه ، ويتخذونه . . ألا تراهم قد اختصوا الخيل ، والأبل ، والغنم ، والكلاب وما ثبت معهم ، واتخذوه بأسماء كزبد ، وعمرو ، . . »

وانظر الكامل ج ٨ ص ٢٦٥ - ٢٦٧ .

قال جرير :

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرِّفَى قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيْسِ (١)

وقال أيضاً :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُؤَيْمًا كَفَضَلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ (٢)

وقال :

مُقَدَّمَةٌ قَزًا كَانَ رِقَابُهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرِّغْدُ (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٥ على أن (ابن لبون) نكرة بدليل دخول الألف واللام عليه في قول جرير .

ابن اللبون : ما له ثلاث سنين .

لذ : شد . القرن : الحبل يشد به البعيران فيقرنان معا .

الصولة : الوثوب .

البزل : جمع بازل وهو من الأبل ما طلع نابه .

القناعيس : جمع قنعاس بمعنى الشديد .

ضرب هذا مثلاً لنفسه ، ولمن أراد مقاومته في الشعر ، والفخر .

البيت من قصيدة لجرير في هجاء التيم الديوان ص ٣٢١ - ٣٢٥ وانظر السيوطي ص ٦١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٦ على أن (ابن مخاض) نكرة بدلالة دخول (ال) عليه في البيت .

ابن المخاض : هو الذي حملت أمه . الفصيل : ما كان في الحول وما اتصل به .

هجا الفرزدق نهشلا ، وفقيا وهما حيان من مضر فجعل فضل أحدهما على الآخر كفضل

ابن المخاض على الفصيل ، وكلاهما لا فضل له ولاخير عنده .

ونسب البيت في سيبويه الى الفرزدق وهو في ديوانه ص ٦٥٢ مطلع أبيات ثلاثة :

وقال الأعلام : البيت منسوب الى الفرزدق وهو لغيره ، لأن نهشلا أعمامه . وهو يفخر

بنهشل ، كما يفخر بمجاشع وقال :

كان أباه نهشل أو مجاشع

وفي اللسان (مخض) : قال جرير ونسبه ابن برى في أماليه للفرزدق .

لجرير قصيدة في هجاء التيم والفرزدق من بحر الشاهد ورويه ديوان جرير ص ٤٣٦ - ٤٣٩ ويظهر أن الشاهد ساقط منها .

وصنيع المبرد يدل على أنه لجرير اذ قال : وقال أيضا بعد تقدم ذكر جرير .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٥ على أن (بنات الماء) معرفة بدخول ال .

وذكره المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٦٢ في التشبيهات المستحسنة .

قدم الأبريق يقدمه فلما : شد عليه الغدام وهي خرقة تشد على فم الإماء ، لتكون مصفاة =

وقال :

وَرَدْتُ اغْتِسَافًا وَالثَّرْيَا كَأَنَّهَا
عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٌ (١)
فجمل (محلق) نعتاً له لأنه نكرة .

وهذا يفتح لك ما يرد عليك من هذا الباب ، فتقدير قولك للأسد : هذا أسامة يا فتى ،
أى : هذا الضرب الذى سمعت به أو رأيته من السباع (٢) .

= بنات الماء : ما يآلف الماء وهى الغرائيق وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٤٢ - ١٤٣ .
قال أبو حنيفة الدينورى : شبه أعناق الطير اذا نصبتها بأعناق الأباريق فلذلك قال : أفزعها
الرعد .

وخطاه بعضهم فى هذا التفسير فقال : هذا غلط ، لأن الطائر اذا سمع صوت الرعد لم ينصب
عنقه ولكن يلويه ، وكذلك أيضا الأباريق عوج ولذلك شبهت بأعناق الطير العوج .
انظر المخصص ج ١١ ص ٨٤ - ٨٥ .

البيت نسب فى سيبويه لأبى عطاء السندى ونسبه المبرد فى الكامل الى ابن الهندى ، وكذلك
نسبه ابن السيد فى الاقتضاب ص ٣٤٨ .

وقصيدة أبى الهندى مجرورة القوافى ورواية البيت فيها . . تفزع للرعد .

وانظر الشعر والشعراء ص ٦٦٤ والجوالقى على أدب الكاتب ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

ومذهب الأغاني ج ٥ ص ١٠٥ ونسب فى المخصص الى الأفيشر الأسدى .

ويرد هذه النسبة ان مطلع القصيدة :

سيفنى أبا الهندى عن وطب سالم أباريق لم يعلق بها وضر الزبد

وانظر رغبة الأمل ج ٦ ص ١٦٣ ، ولأبى الهندى شعر آخر كرر فيه هذه المعانى قال :

سيفنى أبا الهندى عن وطب سالم أباريق كالفسزلان بيض نحورها

مقدمة قرا كان رقابها أفزعتهما صقورها

انظر العقد أنفريد ج ٦ ص ٣٤٢ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦ على أن (ابن ماء) نكرة بدليل وصفه بالنكرة .

وذكره المبرد فى الكامل ج ٦ ص ١٤٧ على أنه من عجيب التشبيه .

الاعتساف : الأخذ على غير هدى . قمة الرأس : أعلاه .

ابن ماء : طائر الماء الغرنيق وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٧٥ .

محلق : مرتفع فى جو السماء فاذا رأى سمكة غاص عليها .

البيت من قصيدة لذى الرمة فى ديوانه ص ٣٨٠ - ٤٠٣ .

وانظر الاقتضاب ص ٣٥٤ والجوالقى ص ٢٤٤ والمخصص ج ٨ ص ١٥٣ ، ج ٩ ص ١١ ،

ج ١٥ ص ٢٠٤ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ : واذا قلت هذا أبو الحارث ، فانت تريد : هذا الأسد ،

أى : هذا الذى سمعت بلسه ، وهذا الذى عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير الى شيء قد
عرفه بعينه قبل ذلك . . .

وكذلك قولك للضُّبُع : أم عامر يا فتي ، وهذه حَضَاجِر ، وهذه قَتَام يا فتي ، وهذه جَعَار ، وهذه جَيَّال .

وللذكر : هذا قُتْمٌ^(١) ، كما تقول : يا فُسْق ، ويا فَسَاقِ .

واعلم أنك إذا قلت جاعني عثمان ، وعثمان آخر ، فجعلته / نكرة قلت في هذا أَجْتَمَعَ مِثْلُ ذلك . قلت : هذا قُتْمٌ ، وقُتْمٌ آخر ، كما تقول : هذه جَيَّالٌ ، وجَيَّالٌ أخرى . فأما قوله : وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمُوا ، وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ^(٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ : وللضبيع أم عامر ، وحضاجر ، وجعار ، وجيال ، وأم عثل ، وقثام ، ويقال للضبعان : قثم .
(٢) جنيتك : الأصل : جنيت لك أو ضمن معنى أعطيت وروى في المخصص ج ١١ ص ١٢٦ : نجوتك .

الأكْمُو : مفردة كمء وهو واحد كمأة على العكس من باب تمر وتمر . انظر سيبويه ج ٢ ص ٢٠٣ .
عساقلا : جمع عسقول : نوع من الكمأة والأصل عساقيلا . فحذفت المدة للضرورة (الكبار البيض) .

بنات الأوبر : كمأة صفار مزغبة في لون التراب .

صرح المبرد في هذا الباب بأن بنات أوبر علم جنس ، ثم خرج دخول آل عليها في البيت بأنها للمح الأصل أو للتعريف بعد التنكير .
وصرح في الباب الآتي أيضا بعلمية بنات أوبر فهو على وفاق مع سيبويه هنا .
أما في نقده للكتاب فقد ناقش سيبويه في استدلاله لعلمية بنات أوبر ، ثم اختار رأى الأصمعي بأن آل في البيت للمح الأصل قال :

و زعم أن قولهم لضرب من الكمأة : هذا بنات أوبر معرفة وإنما حجبته في تعريف هذا الضرب وتنكيره ترك صرف ما ينصرف منه في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة . فإذا رآه لا ينصرف علم أنه المعرفة ، لأنه لو كان نكرة انصرف ، أو يراه منبوع من حرفي التعريف علم أنه لو كان نكرة دخلا عليه ، كما دخلا على ابن المخاض ، وابن اللبون .

فأما بنات أوبر فلا دليل فيه بترك صرفه ، لأن (أوبر) أفعل الذي هو صفة ، ولا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، وقد دخل عليه حرفا التعريف ، فدل على أنه كان قبل دخولهما نكرة قال :

ولقد جنيتك أكْمُوا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وأما الأصمعي فزعم أنهم أدخلوا الأنف واللام مضطرين ، وذهب إلى مثل ما قال سيبويه أنه معرفة ، ولكنهم اضطروا اضطراب الذي قال :

باعد أم العمر من أسيرها

فهذا بمنزلة العارث والعباس يجريه كما كان صفة ، ولا أرى بهذا بأسا .
انظر الانتصار ص ١٣٣ - ١٣٤ .

فلان دخول الألف واللام على وجهين :

أحدهما : أن يكون دخولهما كدخولهما في الفضل والعباس على ما وصفت لك ؛
لأن (أوبر) نعت نكرة في الأصل .

والآخر : على قولك : هذا ابن عريس آخر تجعله نكرة ؛ كما تقول : هذا زيد من
الزيدين ، أى : هذا واحد ممن له هذا الاسم . فأنت - وإن كنت لم تذكر قبله شيئاً تقول
بعده آخر - فإنما أردت ضرباً مما يقع له هذا الاسم ، كما قال :

باعد أم العَمْرُ مِنْ أَسِيرِهَا (١)

٤
٣٩١

(٢)

= من هذا نرى أن المبرد كان يرى زيادة ال في البيت كما هو رأى الأصمعيّ ونه قد استقر
على هذا الرأى في المقتضب ، وحزم في الموضعين بعلمية بنات أوبر .
فهل نقول : أن المبرد كان في نقده للكتاب يرى أن بنات أوبر نكرة ، ثم قال بعمليتها في
المقتضب .

يبدولى أنه كان مترددا بين القولين في نقده للكتاب ، ثم استقر على العلمية في المقتضب .

وقد نسب ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٥١ الى المبرد أنه يرى أن ال في البيت معرفة وأن
(ابن أوبر) نكرة .

وقال الشمني ج ١ ص ١١٤ المبرد لا يرى أن أوبر علم في وقت من الأوقات .
وانظر الدماميني والسيوطي وغيرها .

والبيت غير منسوب وانظر العينى ج ١ ص ٤٩٨ - ٤٩٩ ، والسيوطى ص ٦١ ومجالس
ثعلب ص ٦٢٤ والمخصص ج ١ ص ١٦٨ ، ج ١١ ص ١٢٦ ، ٢٢٠ ، ج ١٣ ص ٢١٥ - ٢١٦ ،
ج ١٤ ص ١٢٠ ، والتمام في تفسير أشعاره ذيل ص ٢٥٥ .

(١) تمامه : حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا .

استشهدوا بالبيت على زيادة ال في الضرورة وعلى أن عمسرا اذا دخلته اللام للضرورة لا
تلحقه الواو المميزة بينه وبين عمر والبيت لأبي النجم العجل .

وانظر شواهد الشافية ص ٥٠٦ والسيرطى ص ٦٠ والمغنى ج ١ ص ٥٠ .

(٢) نقلنا بقية ص ٣٨١ من الأصل والصفحات : ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و
٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ ، وشيء من ص ٣٩١ الى الجزء الأول ص ١٣ - ٢٩ .

هذا باب

المفعول الذي لا يذكّر فاعله

وهو رفع ، نحو قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وظَلِمَ عَبْدُ اللَّهِ .

وإنما كان رفعاً ، وحُدَّ المفعول أن يكون نَصْباً ؛ لأنَّكَ حَذَفْتَ الفاعل . ولا بُدَّ لكلِّ فِعْلٍ من فاعل ؛ لأنَّه لا يكون فِعْلٌ ولا فاعلٌ ، فقد صار الفِعْلُ والفاعل بمنزلة شيء واحد ؛ إذ كان لا يَسْتغنى كلُّ واحد منهما عن صاحبه ؛ كالأبتداء والخبر .

٤
٣٩٢

والفِعْلُ قد يقع مُسْتغنياً عن المفعول البتَّة حتَّى لا يكون / فيه مُضمرًا ، ولا مُظهرًا .
وذلك نحو قولك : تكلمَ زيدٌ ، وقعد عمرو ، وجلس خالد ، وما أشبهه من الأفعال غير المتعدية ، ولا يكون مثْلُ هذا في الفاعل . فلمَّا لم يكن لِلْفِعْلِ من الفاعل بُدٌّ ، وكنت هاهنا قد حَذَفْتَه - أَقمت المفعول مقامه ، ليصح الفِعْلُ بما قام مقام فاعله .

فإن جئت بمفعول آخر بَعْدَ هذا المفعول الذي قام مقامَ الفاعل فهو منصوب ؛ كما يجب في المفعول . وذلك قولك : أعطى زيدٌ درهماً ، وكُتِبَ أَخوك ثوباً (١) ، وظَنَّ عَبْدُ اللَّهِ أَخاك .

وتقول : ظَنَنْتَ زَيْداً . فالتاء هاهنا في موضعها إذا كانت فاعلة ؛ نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وكذلك ظَنَنْتُ زَيْداً . إذا كان ضميرك مفعولاً ؛ كقولك : ضربني زيدٌ .
وتقول : زيدٌ ظَنَّ منطلقاً ، فضمير زيد فاعل في ظَنٍّ ؛ كما تقول : زيدٌ ضَرَبَ عمراً ، فتضمير زيداً في (ضرب) .

وتقول : رَفَعَ إلى زيد درهم ، فيرفع درهم ؛ لأنَّكَ جررت زَيْداً ، فقام الدرهم مقامَ الفاعل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩ : « وذلك قولك : كَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ الثوبَ ، وأعطى عَبْدُ اللَّهِ المالَ . رفعت (عبد الله) هاهنا ، كما رفعت في ضرب حين قلت : ضرب عبد الله ، وشغلت به كَتَبَ ، وأعطى ، كما شغلت به ضرب ، وانتصب الثوب ، والمال ، لأنهما مفعولان ، تعدى إليهما فعل المفعول هو بمنزلة الفاعل » .

فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت : أعطى زيد درهماً ، وكسب زيد ثوباً . فهذا الكلام الجيد .

٤
٣٩٣ وقد يجوز أن تقول : أعطى زيدا درهماً ، وكسب زيداً/ ثوباً . لما كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تقيمهما مقامَ الفاعل ، وتنصب زيدا ؛ لأنه مفعول . فهذا مجاز والأول الوجه (١) . ومن قال هذا قال : أدخل القبر زيدا ، وألست الجبة أخاك .
فإن قال قائل : هل يجوز على هذا ضرب زيداً سوطاً ؟

قيل له : لا يجوز ذلك ؛ وذلك أن السوط إذا قلت : ضربت زيدا سوطاً - مصدر ، ومعناه ضربت زيدا ضربة بالسوط .

ويدلُّك على ذلك قولك : ضربت زيدا مائة سوط . لست تعني أنك ضربته بمائة سوط ، ولكنك تعني أنك ضربته مائة ضربة بسوط ، أو بأكثر من ذلك من هذا الجنس .

وأنت إذا قلت : أعطيت زيدا مائة درهم ، أو كسوته ثوبين - فإنما أوصلت إليه هذا القدر بعينه من الدراهم ، والثياب ؛ فلذلك لم يجوز أن تقيم المصدر مقامَ الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة ، ولكنه قد يجوز أن تقيم المصادر ، والظروف من الأمكنة والأزمنة / مقامَ الفاعل إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقامَ الفاعل ، وذلك نحو قولك : سير بزيد سيراً شديداً ، وضرب بزيد عشرون سوطاً . المعنى : بسبب زيد ؛ ومن أجله ، وسير بزيد يوم الجمعة ، واختلف به شهران ، ومضى به فرسخان ، ومشي به ميلان . أقمت هذه الأشياء مقامَ الفاعل ، وقد يجوز نصبها في هذا الموضع وإن كان المفعول مجروراً على ما أصف لك .

فمن ذلك أنك إذا قلت : سير بزيد فرسخاً - أضمرت السير ؛ لأنَّ (سير) يدلُّ على السير ، فلم تحتج إلى ذكره معه ؛ كما تقول : من كذب كان شراً له ، تريد : كان الكذب شراً له ، فلم تذكر الكذب ؛ لأنَّ (كذب) قد دلَّ عليه .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٧٤ - ٧٥ : « والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقاً .. »

وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت إذا التبست مخالفته نحو : أعطيت زيدا أخاك .
فإن لم تلبس لقريظة جاز العدول ..
وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ٧٦ - ٧٧ .

ونظيره قولُ الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا) فلم يذكر البخلَ لِذِكْرِهِ (يبخلون) (١).

وجاز أن يكون المضمَر الطريق . فكأنه قال : سير عليه الطريق فرسخاً ، فحُذِفَ لِعِلْمِ المخاطب بما يعنى .

وجائز أن تُقيمَ المجرور مع المصدر والظروف مُقَامَ الفاعل ، فنقول : سير بزيد فرسخاً ، فلا يمنعُه حرف الجرِّ من أن / يكون فاعلاً ؛ كما قال : ما من أحد ، ف (أحد) فاعل وإن كان مجروراً بمن . وكذلك قوله : (أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) (٢) إنما هو خير من ربكم . ف (من) لم تُغَيِّرِ المعنى وإن غيَّرت اللفظ . فهذا الذى ذكرته مُشَبَّهٌ بذلك فى هذا الموضع إذا نصبت المصادر والظروف على مواضعها ، فلم تجعلها مفعولات على السَّعة .

فإن جعلتها مفعولاتٍ على السَّعة فالوجهُ فيها الرفعُ ، لَشُغْلِكَ الأسماء بحروف الجرِّ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : ومن ذلك قوله - عز وجل - : (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم) ، كأنه قال : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ، ولم يذكر البخل اجتزاءً بعلم المخاطب بأنه البخل لِذِكْرِهِ يبخلون .
ومثل ذلك قول العرب : من كذب كان شراً له ، يريد : كان الكذب شراً له إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله : كذب فى أول حديثه .
الضمير عاد على المصدر المفهوم من الفصل السابق .

والآية فى آل عمران : ١٨٠ .

(٢) البقرة : ١٠٥ .

فى البحر المحيط ج ١ ص ٣٤٠ : ومن خير : (من) زائدة والتقدير : خير من ربكم ، وحسن زيادتها هنا وإن كان ينزل لم يباشره حرف النفى ، فليس نظير ما يكرم من رجل ، لانسحاب النفى عليه من حيث المعنى ، لأنه إذا نقيت الودادة كانا كأنه نفى متعلقها وهو الانزال . وله نظائر فى لسان العرب .

من ذلك قوله تعالى (أو لم يروا أن الله أنزى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر) فلما تقدم النفى حسن دخول الباء ، وكذلك قول العرب : ما ظننت أحداً يقول ذلك إلا زيد بالرفع على البدل من الضمير المستكن فى يقول .

(من ربكم) : من لا ابتداءً الغاية ، كما تقول : هذا الخير من زيد .

ويجوز أن تكون للتبويض . المعنى : من خير كائن من خيول ربكم .

فاذا كانت لا ابتداءً الغاية تعلقَت بالفعل ينزل .

وأذا كانت للتبويض تعلقَت بمحذوف وكان ذلك على حذف مضاف .

واعلم أنك إذا قلت : سِيرَ بزيد سيرا - فالوجهُ النصبُ ؛ لأنَّك لم تُفِدْ بقولك : (سيرا) شيئا لم يكن في سِيرَ أكثرَ من التوكيد .

فإن وصفته فقلت : سيرا شديدا ، أو هينا - فالوجهُ الرفعُ ؛ لأنَّك لما نعتته قرْبته من الأسماء ، وحَدَّثت به فائدة لم تكن في سِيرَ .

والظروف هذه المنزلة . لو قلت : سِيرَ بزيد مكاناً أو يوماً - لكان الوجهُ النصب .

فإن قلت : يوم كذا ، أو يوماً طيباً ، أو مكاناً / بعيداً - اختيار الرفع لما ذكرت لك (١) .

٤
٣٩٦

واعلم أنَّ التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار في هذا الباب ، مثله في الفاعل . يجوز فيه ما جاز في ذلك . .

تقول : أعطى زيد درهماً ، وأعطى درهماً زيد ، ودرهماً أعطى زيد ، وزيد أعطى درهماً (٢) . تجرِبه مُجرى ذلك الباب .

وتقول : سِيرَ بالمُعْطَى درهمين فرسخان . أقمت الضمير الذي في المُعْطَى مقامَ الفاعل ، ونصبت الدرهمين ، وجرت المعطى بالباء فارتفع الفرسخان .

وتقول : أعطى المسيرُ به فرسخان درهمين . رفعت الفرسخين لقولك به .

وتقول : أعطى المسيرُ فرسخين درهمين . قام الضمير في المسير مقامَ الفاعل ، فنصبت الفرسخين .

وتقول : دُفِعَ المسيرُ به فرسخان درهمان ، لأنَّك أدخلت على كل واحد منهما حرف الجر .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ١ ص ٧٦ : « ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولاً به نحو قولك : قمت فاستحسن ، أى : استحسن قيامى » .

ويشترط في المفعول المطلق أيضاً ألا يكون لمجرد التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في أفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ، ليصيراً معاً كلاماً . فلو قلت : ضرب ضرب لم يجز ، لأن ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك : ضرب . بل يقال ضرب ضربة ، أو الضرب الفلاني

ويشترط في الظرف النائب أن يكون متصرفاً ملفوظاً به . . .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٩ : « وإن شئت قلت ، وأخرت ، فقلت : كسى الثوب زيد ، وأعطى المال عبد الله كما قلت : ضرب زيداً عبد الله فالامر في هذا كالامر في الفاعل » .

وتقول : ظُنَّ المعطى درهمين قائماً .

وتقول : أَخِذَ من المعطى أخوه درهماً ديناراً / لَأَنَّكَ أَدْخَلْتَ (من) على المعطى فقام الدينار مقام الفاعل .

٤
٢٩٧

وتقول : ذُهِبَ بالملسوب ثوبه مرتين يومان ، إذا أَقَمْتَ (الثوب) مُقَامَ الفاعل . فإن جعلت في الملسوب ضميراً يقوم مقامَ الفاعل نصبت الثوب وسائر الكلام على حاله .

فإن ثُنِّيَتْ على المسألة الأولى قلت : ذُهِبَ بالملسوب ثوباهما مرتين يومان .

وعلى المسألة الثانية تقول : ذُهِبَ بالملسوبيْنِ ثوبيهما ، وبالمسلوبيْنِ ثيابهم ، وبالمسلوبة ثوبها ، والمسلوباتِ ثيابهنَّ .

وعلى القول الأول بالملسوب ثوبها . ففي هذا دليل على ما يرد عليك إِنْ شَاءَ اللهُ (١) .

[ويجوز منه وجه ثالث ، وهو أَنْ تُضْمَرَ في الملسوب اسماً ، وتجعل الثوب بدلاً منه فتقول :

(١) هذه المسألة مما تكلم عليه الفارقي قال في ص ٥٣ :

« ينبغي أَنْ تقدم لهذه المسألة أصلاً يرجع إليه ، وعقداً يعتمد فيها عليه ، ليقرب عليها ، ويسهل فهمها :

وهو أَنَّ كل صفة عملت في فاعل ظاهر لم يجز أَنْ تُثْنَى ولا تجمع جمع سلامة لأنها في ذلك تجرى مجرى الفعل وكما أَنَّ الفعل إذا عمل في فاعل ظاهر لم يجز أَنْ يُثْنَى ولا يجمع لأنها ليس مما تجب له التثنية والجمع في نفسه ، وإنما يجب ذلك لفاعله . فإذا ظهر الفاعل بعده لم يبق فيه ما يُثْنَى ويجمع . وكان الظاهر أحق بذلك ، فوجب توحيد لفظه .

والعلة في ذلك أمران :

أحدهما : أَنَّ الفعل لما كَانَ لا يختلف معناه من حيث هو فعمل لأنه جنس ، والجنس لا يختلف ، وكانت التثنية والجمع إنما هي لاختلاف وجب لذلك ألا يُثْنَى الفعل ولا يجمع ، لأنه من شرط المختلف لا من شرط المؤنث . فهذا وجه .

والوجه الثاني : أَنه لزمه من فاعله ما يغني تثنيتَه ، وجمعه عن تثنية الفعل ، وجمعه ، وهذا وجه يتفق معه فيه .

فلما اجتمع الأمران للفعل منعاً من ذلك فيه ، اذ كل وجه يجوز الحكم ، ويقتضيه ، فإذا اجتمعا أوجباً الحكم ، ولذلك جاز تثنية المصدر ، وجمعه إذا قدر تقدير المختلف ، ولم

=

يجز مثله في الفعل لما بينا .

= ونظيره ما لا ينصرف لاجتماع علتين . فمضى اجتماعا لزم الحكم ، ومتى انفرد بإحدهما لم يلزم حكم المنع من الصرف ، بل كان ينصرف .

فهذه علة امتناع الفعل من الجمع اذا تقدم على فاعله ، وبنى عليه فاعل ظاهر .
ثم ان الصفة لما عملت عمل الفعل ، ووقعت موقعه وجب لها حكمه في ترك التثنية ، والجمع اذا تقدمت على ظاهر تعمل فيه الرفع عمل الفعل في فاعله ، وذلك فيها بحق شبه الفعل لا بعلة الأصل .

واذا كان ذلك كذلك فكل صفة تقدمت على الظاهر كما بينا لم تكن ولم تجمع .
واذا تأخرت ، وعملت في مضمرة ثنى ضميرها ، وجمع .

فاما جمع التكسير فليس يجب ذلك في الصفة بل قد يجوز ان تعمل الصفة في فاعل ظاهر ، وتجمع جميع التكسير . وهو لبعض الصفات لازم الا على ضعف وهو ما منع جمع السلامة من نحو : باب احمر ، وحمراء ، وسكران ، وسكرى .

والعلة في ذلك ان الفعل ليس مما يجمع جمع تكسير فلذلك تجب الصفة وان تقدمت جمع التكسير ، لانه ليس مما يجب للفعل ، وهو يجب للاسم ، فيجمع بحق الاسماء .

ووجب لزومه في افعال ، وقلاء ، وما جرى مجراها ، لانه لما منع جمع السلامة ، فلم يجز فيه عوض منها الزام جمع التكسير . فاذا أفردت كان ضعيفا . . هذا حكم الصفات في التثنية ، والجمع ، وقد يجوز فيها على قولهم : اكلوني البراغيث ان تلحقها علامة التثنية ، والجمع . وليس ذلك تثنية ، ولا جمعا لها ، كما انه ليس بتثنية ولا جمع للفعل ولكن علامة تشعرك بان المذكور بعدها مشئى او مجموع ، كما تأتى بعلامة التانيث ، لتدل على ان المذكور مؤنث في قامت هند بدليل انك لا تقول : ضربوني زيد . فلو كان جمعا للفعل لجاز فهذا اصل دائر في هذه المسألة ، وغيرها مما جرى مجراها ينفع استصحابه لكل متأمل .

واصل آخر وهو ان المفعول الذي تقيسه مقام فاعله يجرى مجرى الفاعل في تثنيته ، وجمعه وإحكامه .

وكذلك الصفة الماخوذة للمفعول الذي لم يسم فاعله تجرى مجرى الصفة الماخوذة للفاعل في تثنيته ، وجمعه على ما بيننا .

فعل هذه الاصول التي قدمناها اذا رددت هذه المسألة الى اصلها في التقدير قلت : ذهب برجل مسلوب ثوبه مرتين يومان .
ففي مسلوب ثوبه ثلاثة اوجه :

أحدها : ان ترفع الثوب بمسلوب ، فيكون الثوب هو اسم ما لم يسم فاعله ولا يكون في مسلوب ضمير ، ويجرى ذلك مجرى قولك : مرت برجل مضروب أبوه في انه لا يكون في الصفة ضمير ، وانما عملت في سببها الظاهر لا غير .

.....
= والآخر : أن تنصب الثوب على أنه مفعول ثان ، ويكون في مسلوب ضمير فاعل يرجع الى الموصوف وهو قولك برجل ، فيجرى مجرى قولك : مرتت برجل معطى درهما . فلهما المفعول الثانى ، وفى معطى ضمير مفعول أول قد قام مقام الفاعل ، وهو اسم ما لم يسم فاعله .

والآخر أن ترفع ثوبه ، وتجعل في الصفة ضمير فاعل يرجع الى الموصوف ، ويكون هذا الظاهر بدلا من ذلك الضمير ، ويكون منقولا من قولك : سلبت زيدا ثوبه ، وقطعت اللص يده . فاذا رددته الى ما لم يسم فاعله قلت : سلب زيد ثوبه ، وقطع اللص يده .
واذا نقلته على هذا الحد الى الصفة أبدلت الظاهر أيضا من المضمحل على حد ما كان مع الفعل .. وهذا هو البديل الذى يشتمل عليه المعنى .

فاذا ثبتت على التقدير الاول قلت : مرتت برجلين مسلوب ثوباهما ان كان كل واحد منهما سلب ثوبا .

ومرتت برجلين مسلوب ثوبهما ان كان الثوب لهما جميعا ، فأفردت الصفة ، لانه ليس فيها ضمير ، وثبتت الظاهر ، كما تقول : مرتت برجلين قائم أبواهما ، فلا تجمع الصفة ، ولا تثنيها ، كما تفعل بالفعل اذا وقع هذا الموقع ، فقلت : مرتت برجلين يقوم أبواهما ، وبرجلين يسلب ثوباهما .

ومن قال : أكلونى البراغيث جاز له أن يقول هنا : مرتت برجلين مسلوبين ثوباهما ، فلا يكون قوله مسلوبين تثنية لضمير في الصفة وإنما هو علامة تؤذن بأن المذكور بعدها مثنى . وكذلك ان جمعت قلت : مرتت برجال مسلوبة ثيابهم ، وثوبهم على ما بينا .
وان قلت على حشد أكلونى البراغيث قلت : مرتت برجال مسلوبات ثيابهم ، وإنما قلت : مسلوبات ، ولم تقل مسلوبين لأن الفعل لا يعقل وهو الثياب ، لأنها هي القائمة مقام ما لم يسم فاعله

وتقول على التقدير الثانى - وهو مرتت برجل مسلوب ثوبه اذا نصبت الثوب ، وجعلت في مساوب ضمير ما لم يسم فاعله ، فاذا ثبتت على هذا قلت : مرتت برجلين مسلوبين ثوبيهما ، فثبتت مسلوبا ، لأن فيه ضميرا يعود الى ما قبله ، ولم يعمل الآن في ظاهر
وان جمعت الصفة لجماعة جمعت على هذا الحد فقلت : مرتت برجال مسلوبين ثيابهم . وإنما قلت الآن مساوبين ، ولم تقل مسلوبات ، كما كنت قائلا في المسألة التى قبل هذه ، لأن الصفة حينئذ فيها ضمير من الرجال وهو الذى قام مقام الفاعل ، وهو مما يعقل ، فجمعت ضميرهم جمع ما يعقل بالواو ، والنون .

• • • • •
= وان ثبتت على التقدير الأخير وهو مررت برجل مسلوب ثوبه ترفع الثوب على أن تجعله بدلا من الضمير الذي في الصفة قلت :

مررت برجلين مسلوبين ثوباهما • ثبتت مسلوبا ، لأن فيه ضميرا قام مقام الفاعل ، وثبتت الثوبين ، لأنك جعلتهما بدلا من الضمير الذي في الصفة • وكذلك ان جمعت على هذا قلت : مررت برجال مسلوبين ثيابهم ، ترفع الثياب على البدل من الضمير في مسلوب •

فهذا بيان عن حكم المسألة في أصلها قبل نقلها الى الألف واللام فقياسها ذلك القياس لا تغير حكمه تجعل الألف واللام هناك بمنزلة الموصوف ها هنا في رد الضمير وتعلقه به ، والتثنية ، والجمع ، لا فرق بينهما •

وذلك قولك على التقدير الأول : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان :
فقولك : بالمسلوب ثوبه مرتين اسم موصول في موضع قولك زيد و (يومان) اسم ما لم يسم فاعله (كما) في ذهب بزيد • كأنك قلت :

ذهب بزيد يومان • والمسلوب الآن عامل في ظاهر وهو ثوبه فالفاء منه عائدة الى الألف ، واللام ، وليس فيه ضمير ، ومرتين ظرف للسلب كأنك قلت زمانين •

فان ثبتت على هذا قلت : ذهب بالمسلوب ثوباهما مرتين يومان ، فلم تكن المسلوب ، لأنه عمل في ظاهر ، فخلا من ضمير ، وجرى مجرى قولك : ذهب برجلين سلب ثوباهما مرتين يومان . لا يثنى الفعل ، لأنه لا ضمير فيه •

وان جمعت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوب ثيابهم مرتين يومان فيومان اسم ما لم يسم فاعله في ذهب

وان عرفت المسلوب على التقدير الثاني قلت : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان • ففي المسلوب ضمير ما لم يسم فاعله ، وهو العائد الى الألف واللام ، كما كان عائدا الى الموصوف في نظيرها ، وثوبه نصب بأنه مفعول •

فان ثبتت على هذا الوجه قلت : ذهب بالمسلوبين ثوبيهما مرتين يومان ، فثبتت الصفة ، لأن فيها ضميرا يعود الى الألف واللام ، فصار بمنزلة الصفة اذا تأخرت عن الموصوف ، والفعل اذا تقدمه الفاعل في انه يثنى ضميره ويجمع •

وان جمعت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوبين ثيابهم مرتين يومان • وكذلك ان أثبت قلت : ذهب بالمسلوبة ثوبها ، وبالمسلوبتين ثوبيهما ، وبالمسلوبات ثيابهن •

مررت بالملسوب ثوبه ، وبالمسلوبين ثوباهما ، وبالمسلوبين أثوابهم ؛ لأنك لو قلت : ملّيب زيد ثوبه - جاز رفع الثوب على البدل من زيد ، وجاز نصبه على أنه مفعول ثان (١) .

• •

وتقول : أدخِلَ المُدْخِلُ الدارَ السَّجْنَ . تقديرها : الذى أدخل الدار أدخل السجن . فإن أردت أن تدخل حرف الجر - لم تقل أدخل ، ولكن تقول : دَخِلَ بالمدخول به الدارَ السجن ، ودُخِلَ بالمدخول الدار السجن ، وأدخل المدخول به الدار السجن ؛ لأن المدخول قام مقام الفاعل .

٤
٣٩٨

وتقول : دُخِلَ بالمدخول الدار السجن ، فهذا على غير ذلك المعنى ولكن ليس هذا موضعه (٢) . ولكن ذكرنا منه شيئاً لنصله بما قبله ، ثم تذكره في موضعه مبيناً إن شاء الله . فمعنى المدخول الدار : الذى دُخِلَتْ داره ؛ كما تقول المضروب الوجه ، أى : الذى ضُربَ وَجْهه .

ويجوز نصب الدار في قول من قال : الحَسَنُ الوجهَ ، وتفسيره في ذلك الموضع . وتقول : قِيلَ في زيد خَيْرٌ ، وعُلِمَ من زيد خَيْرٌ ، وسير بزيد فرسخان ، وسير به يومان ،

= وان عرفت الملسوب على الوجه الأخير قلت : ذهب بالملسوب ثوبه مرتين يومان . ان جعلت في الملسوب ضمير فاعل عائدا الى الالف واللام وثوبه بدل منه . فان ثبت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوبين ثوباهما مرتين يومان . ثبت الملسوب ، لان فيه ضميرا يقوم مقام الفاعل ، ولم يعمل في ظاهر اول عمله ، وثبت الثوبين مع رفعهما ، لانهما بدل من مرفوع مثني .

وان جمعت على ذلك قلت : ذهب بالمسلوبين ثيابهم مرتين يومان والتفسير على ما مضى ، وكذلك ان اثنت قلت : ذهب بالمسلوبة ثوبها ، وبالمسلوبتين ثوباهما ، وبالمسلوبات ثيابهن .

فهذا بيان هذه المسألة على الوجوه الثلاثة وعقد أصولها وتشعب فروعها .. ثم تكلم عن الإبدال في المسألة والاخبار فيها .

وانظر الفارقى ص ٥٣ - ٥٥ .

(١) الزيادة من الفارقى .

(٢) سيتكلم الفارقى عن هذه المسألة في المسألة الآتية قريبا .

وسير به سيرٌ شديد ، على ما فسرت لك من تصيير المصادر والظروف مفعولات .

ويجوز نصب هذا إذا جاءت المصادر والظروف في مواضعها ، ولم تحمل شيئاً منها على المفعول به ، وقد بينا تفسير هذا فيما مضى .

• • •

ولو قلت : ضُربَ هند ، وثُمَّ جاريتُك - لم يصاح حتى تقول : ضُربتَ هند ، وشُتمتَ جاريتُك ؛ لأنَّ هنداً ، والجارية / مؤنثات على الحقيقة ، فلا بدّ من علامة التانيث .

٤
٣٩٩

ولو كان مؤنث الاسم ، لا معنى لتانيث ، ولا تذكير تحته ، كالدار والنار وما كان غير ذلك مما ليست له حقيقة التانيث - ايجاز أن تُذكرَ الفعلُ إن شئت فتقول : أُطْفِئْ نارُك ، وحيّء نساؤُك ؛ لأنَّ هذا إنما هو تانيث الجمع ؛ كما قال الله جلّ ثناؤه : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) وقال (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) (١) .

وتقول في قول من قال : أَدْخِلَ القبرُ زيدا ، وأعطى درهم عمرا ، وما أشبهه : أَدْخِلَ المدخله السجنُ الدارُ . تُقيم الدار والسجن مقامَ الفاعل .

وكذلك تقول : ظَنَّ المعطاه درهم زيدا ، وحَسِبَ المكسوته جبة أخاك .

ونقول في مسائل طَوَالَ يُمتحن بها المتعلمون

٤
٤٠٠

عَلِمَ المَدْخِلُ المَدْخِلَةَ السَّجْنَ زَيْدٌ أَخُوهُ غُلَامُهُ المَظْنُونُ الآخِذُ دِرَاهِمَهُ زَيْدٌ . نصبت / (المَدْخِلَةَ) بالمَدْخِلِ ، ونصبت (السجن) ؛ لأنَّه مفعول ، ورفعت (زيدا) بَنَاءً أَدْخَلَهُ ، ورفعت (أخاه) بالابتداء ، وجعلت (غلامه) خبره ، وهما جميعاً في موضع المفعول الثاني لَعَلِمَ

(١) كرر هذا الحديث مع الآيات في الجزء الثاني ص ١٤٦ ، والجزء الثالث ص ٣٤٩ كما ذكره في كتابه (المذكر والمؤنث) قال في ص ١٣٩ :

« وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم إذا كان ذلك اسماً لمؤنثة الذات .

وانما صلح أن تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة (واخذ الذين ظلموا الصيحة) : لأنه ليس تحت ذا معنى له حقيقة تانيث .

وكل شيء كان مؤنثاً من غير الحيوان فانما تانيثه للفظه ، ولك أن تذكره على معناه »

وقال في ص ١٣٣ : « فالحيوان نحو قولك : جارية ونحو قولك : امرأة فاعلم . فان هذا

القبيل هو الذي يقال له : تانيث الحقيقة كانت فيه علامة أم لم تكن ومن ذلك قولك : ناقة وبختية » .

و (المظنون) صفة للغلام ، وفيه ضميره ، و (الآخذ) المفعول الثاني لمظنون وهو منصوب ،
و (زيد) هو الفاعل الذى أخذ ، والدرهم منصوبة بالآخذ^(١) .

(١) « قال سعيد بن سعيد الفارقي ص ٥٦ ... : هذه المسألة متى حملت على ظاهر
قوله كانت فاسدة ، ولم تصح ، وهو عندى مما اعتمدته أبو العباس فيها ، وقصد ايرادها على
ذلك ، لأنه اراد الامتحان ... »

وينبغي أن تقدم فى المسألة مقدمات • تكشف بها حكمها ، ونسهل معها عامها • وهو
أن فى المسألة شيئين ينبغى أن تقدم الكلام فيهما ..
فأحد الشيئين : حكم (دخلت) فى التعدى ، وخلافه .
والآخر : حكم علمت ، وظننت فى بابها ...

فأما (دخلت) فإنها عند سيبويه لا تعدى ، وإن قولهم : دخلت البيت إنما هو على حذف
حرف الجر .. كأنه اراد : دخلت الى البيت أو فى البيت ، وحذف حرف الجر ، ولما كان معنى
يكتر استعماله ، ودوره فى الكلام اطرده به الحذف ، واستغنوا عن ذكر حرف الجر تخفيفا
لما كثر استعماله ، إذ كان كثرة استعمال الشيء توجب تخفيفه ، إذا لم يؤد التخفيف الى لبس ،
واشكال ...

وليس ذلك فيه مع هذه الكثرة بأبعد من الحذف فى لا أدر •

وليس حذف الشيء يوجب الا يقدر • بل حذف الشيء مع الدليل عليه يجرى مجرى
ذكره .

وإذا كان كذلك فقولهم : دخلت البيت إنما هو دخلت فى البيت ، أو الى البيت ، وحذفت
حرف الجر وإياه تريد

فجميع ما مضى رأى سيبويه ومن وافقه ..

وخالف فى ذلك أبو الحسن الاخفش ، وأبو عمر الجرمى والشبهة فى ذلك اطراد التعدى
فيه بغير حرف ، حتى لم يقبح ذلك فى الكلام ، ولم يقصر على ضرورة • بل منزلته فى النظم ،
والنثر واحدة فى القوة ، والجواز ..

وهذا عندى يكفى فى افساده ما قلنا من أنه يطرده فى الكلمة الحذف فى الكلام ، والشعر
فلا يخرجها ذلك من قولنا ، وقوله أن يكون أصلها غير ما هى عليه بل أصلها التمام من نحو
لا أدر وكذلك لم يكن إذا قلت : لم يك ، ولم تبطل يطرده ذلك فى الكلام على قوة ، ومخالفة
لحال النظم ، ولا يخرجها ذلك من أن يكون الأصل ، لا أدرى ، ولا تبطل ، ولم يكن • فكذلك
قولهم : دخلت البيت أصله دخلت فى البيت أو الى البيت ، ولزمه الحذف للعملة التى بينا ،
واطرده فى الكلام وفى الشعر ، ولا يخرجها ذلك مع اطراده على مخالفة نظائره من أن يكون أصله
دخلت الى البيت أو فى البيت • فهذا كاف عندى فى افساد ما اعتمد عليه أهل هذه المقالة
من ابن الحسن ، وأبى عمر ، وأبى العباس ومن كان على رأيهم فى ذلك •

= وفيه دليل آخر : وهو أنا نقول : دخلت في الامر ، ودخلت في السام وما جرى مجراه ، ولا يجوز بحذف حرف الجر . وانما يحذف في الظروف .
فلو كان متعديا لجاز أن يتعدى الى هذا بغير حرف

وكان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي - أيده الله - يحكي لنا عن أبي بكر ابن السراج - رحمه الله - احتجاجه لصحة مذهب سيبويه ، وأنه كان يستدل على ذلك بالنقيض ، والنظير قال : فنظيره : غرت في الغور ، ولا يكادون يقولونه الا بحرف الجر .
ونقيضه : خرجت من البيت . ولا يكادون يقولونه الا بحرف الجر .
والنقيض يجري مجرى نقيضه ، والنظير يجري مجرى نظيره ، فيجب بهذا أن يكون دخلت أيضا بحرف جر ، كما كان النقيض ، والنظير .
وهذا عندي احتجاج فيه نظر

فهذا القول على (دخلت) في أصلها ، وقد اطرده الحذف فيها ، وتصرف فيه كتصرف المتعدي ، وعلى ذلك حملة أبو العباس ، وأخرجه الى باب الحسن الوجه في قوله :
وتقول : دخل المدخول الدار السجن . وفي هذه المسألة فعلان : فعل متعد بالباء وهو دخل الأول . كأنك قلت : دخل يزيد السجن . فالسجن اسم ما لم يسم فاعله ، و (يزيد) هو المفعول الثاني بحرف الجر .

وفعل متعد وهو المدخول الدار مثل الضارب الرجل . فهذا مما صرف تصرف المتعدي ، لأنه من قولك : (دخلت) داره اذا جرى ذكر انسان ، ثم نقلته الى ما لم يسم فاعله فقلت : دخلت داره مثل ضربت جاريتي ، ثم نقلته الى باب الألف واللام فقلت المدخول داره مثل الحسنة جاريتها . اذا عملت الصفة في ظاهر ، ثم تنقل الضمير الى الصفة ، فتكون عاملة للرفع في مضمرة فتقول : المدخول الدار ، ولو شئت نصبت على حذف قولك : الحسن الوجه : ومثله الضارب الرجل ، والمضروب الرجل ، وان شئت النصب فهو جائز في جميعه . .

الحسن الوجه : ومثله الضارب الرجل ، والمضروب الرجل ، وان شئت النصب فهو جائز في جميعه . .

الا أنهم تصرفوا في دخلت تصرف المتعدي لقوة الحذف وكثرة استعماله بغير الحرف . .
وعلى هذا الحد من التصرف قالوا : أدخل السجن زيدا ، وأدخل القبر بكرا . فأقام المفعول بحرف جر . . مقام الفاعل ، والمفعول المطلق بغير حرف منصوبا . . ولا يجوز ذلك في غير (دخلت) الا على مذهب أبي الحسن الأخفش فإنه أجاز أن تقول : ضرب في الدار زيدا ، فتقيم ما اتصل بحرف الجر مقام الفاعل مع وجود فاعل مفعول مطلق . . وليس بصحيح الا أن الإجماع واقع منا على جواز ذلك في دخل اذا قلت : أدخل القبر زيدا ، وهو عندنا لقوة الحذف فيه واطراده ، وعند الخصم على مثل : أعطى درهم زيدا . .

== وعلى هذا بنى أبو العباس مسأله في قوله :
ادخل المدخلة السجن الدار . نصب المدخلة ، لأنه مفعول على هذا وهو المفعول المطلق ، والدار
هو المفعول بحرف الجر .

وكذلك الهاء في المدخلة تعود الى مفعول مطلق من حرف الجر و (السجن) مفعول
بحرف جر ، وقد أقام المفعول بحرف جر مقام الفاعل والمفعول المطلق من حرف الجر على حكمه
في النصب

ثم لا خلاف بين احد أنها تعدى الى الأماكن دون زيد وعمرو فاذا أردت أن تعديها الى
غيرها من الأناسي كان لك طريقتان :

أحدهما : الهمزة ، والآخر الباء فتقول : أدخلت زيدا الدار والسجن فتعديه بالهمزة .
وتقول : دخلت بزيد الدار ، فتعديه بحرف الجر .

فاذا اشتقت الفاعل ، والمفعول صفة على طريقة التعدى بهمزة قلت في الفاعل : مدخل
مثل مكرم ، وفي المفعول : مدخل مثل مكرم .

وان اشتقت الفاعل ، والمفعول على طريقة دخلت به قلت في الفاعل : داخل ، وفي المفعول :
مدخول به .. ثم تعامل الصفات هنا بعد هذا معاملة ما تقدم ذكره من الصفات في تثنيته ،
وجمعه ، وتانيته ...

فأما الحكم في الأصل الآخر وهو باب علمت ، وظننت فانه يتعدى الى مفعولين ، لأن معناه
لمى الجملة التي هي مبتدأ ، وخبر ، ولا يجوز لذلك أن يقتصر فيها على أحد مفعوليه دون
الآخر .

فاذا نقلت الفعل الى ما لم يسم فاعله صار متعديا الى واحد في اللفظ ، وقد أقيمت الآخر
مقام الفاعل في المعنى على ما كان عليه ، وأنه لم ينقلب عن المفعول في معناه ، وذلك قولك : علم
زيد قائما ، والأصل علم عمرو زيدا قائما .

ويجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الثاني ، ولا يجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الأول .
فتقول : علم عمرو زيدا أبوه قائم لأن مفعولها الثاني هو خبر الأول والخبر قد يكون
جملة ، ومفردا من حيث كان فيه الفائدة ، والجملة تكون بنفسها الفائدة ، فلذلك وقعت
خبرا ، والمفرد يكمل الفائدة ، فلذلك كان خبرا ، وليس كذلك سبيل مفعولها الأول ، لأنه في موقع
المبتدأ ، والمبتدأ لا يكون الا للبيان ، كما يكون الفاعل ، فامتنع لذلك أن يكون مفعولها الأول
جملة ، وهذه نكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها في كتاب ..

فعلى هذا اذا أخذت من مصدر علمت صفة للفاعل قلت : عالم ، وان
أخذت للمفعول قلت معلوم .

وان أخذت للفاعل من ظننت قلت : ظان وللمفعول قلت : مظنون .

وكذلك حال المفعول اذا أقيمت مقام الفاعل في فعل ما لم يسم فاعله لم تتغير صفة عن
حالتها وهو مفعول محض .

والعلة في ذلك الدلالة على أنه وإن قام مقام الفاعل فإنه حكم لفظي لم يتغير فيه المعنى عن
المفعول الى معنى الفاعل وإن وقع موقعه ، وأعرب بإعرابه وحكم هذه الصفة في التثنية والجمع
حكم غيرها .

فهذا بيان ما يقتضيه هذا الأصل الثاني .

ثم أنا بعد ذلك نرجع الى شرح هذه المسألة على مقتضى الأصول التي تقدمت ، وبيان اللفظ
فيها وذلك قوله :

علم المدخل المدخلة السجى زيد الدار أخوه غلامه المظنون الآخذ دراهمه زيد .

ووجه الغلط فيها أنه جعل فاعل المدخل وهو الموصول الأول قوله : (المدخلة) وهو
الموصول الثاني ، فبطل أن يكون فيه عائد فاعل ثم جعل فاعل الموصول الثاني قوله (زيد) ،
ورفعت زيدا ، لأنه أدخله .

فلا يبقى في الكلام على هذا التقدير غير عائد واحد وهو الهاء في المدخلة فإن جعلتها
تعود الى المدخل الثاني بقيت الالف واللام التي في المدخل الأول بلا عائد .

وإن جعلتها للأول بقى الثاني بلا عائد ومحال أن يعود الضمير اليهما . فلا يكون لهذه
المسألة ، على هذا التقدير وجه إلا الفساد من قبل أنه يبقى أحد الموصولين بلا عائد .

وقد كان بعضهم يذهب الى أنه غلط وقع في النسخ . وهذا عندي لا يصح لبعد اتفاق
مثله حتى تجمع عليه النسخ كلها من غير أن يكون المحل قاله .

ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ، ويكون بعضها
على الخطأ ، وبعضها على الصواب ، فلما اتفقت على هذا الوجه الواحد علمنا بطلان هذا القول ،
وثبت أن صاحب الكتاب أملاها كذلك .

وقد كان تقدم من قولنا أن أبا العباس - رحمه الله - اعتمد بناء المسألة الأولى على ذلك الغلط
ليكون المتعلم هو الذى يبين عنهما ، ويكشف فسادها فكذلك بناء هذه المسألة على مثل ذلك
الوجه من الغلط .

على أن هذه المسألة غلطها لا يكاد يشكل مثله لا سيما على من ابتداء بناءها ، وليس هو
مما يخفى على أبى العباس وهى أسهل من الأولى لشدة التداخل فيها ، وكثرة التعقيد لها ،
وليس كذلك هذه . فهذا أدل على اعتماد بنائها على الغلط ، ووضعها على الفساد .

وتصحیح هذه المسألة أن يحمل قوله في زيد : أنه مرتفع بأنه أدخله على أنه جعل في
المدخلة ضمير فاعل يعود الى الالف واللام ، وجعل (زيد) بدلا منه ، فيكون هو فاعل
الدخول ، لأنه بدل من الضمير الذى هو الفاعل وهما جميعا لشيء واحد .

واذا كان ذلك كذلك حسن أن يقال في كل واحد منهما أنه فاعل ، وأنه ارتفع بأنه هو
الفاعل .

.....
= وتكون الهاء فى المدخلة على هذا تعود الى الالف واللام فى المدخل الاول . فتصح حينئذ المسألة ، والى هذا القول رأيت شيخنا أبا الحسن على بن عيسى - ايداه الله - يذهب وهو وجه جيد .

وأجود منه عندى أن يقدر هذا التأويل بعينه فى المدخل اذ قال :
ورفعت المدخلة بالمدخل ، فيكون المعنى فيه أن تجعل فى المدخل ضمير فاعل ، وتجعل المدخلة بدلا منه . وإذا فعلت ذلك ، فلم تنقض القول ، ولا أبعدت التأويل ، لأنه قال : ترفعه به وأنت قد ترفع صفة الفاعل وبديل الفاعل وسائر أتباع الفاعل بالفعل الذى عمل فى الفاعل فهو أحسن من أن تتأول قوله فى زيد أنك رفعت له لأنه أدخله ، لأن هذا فيه تصريح بإبقائه ، وليس كذلك إذا قلت : رفعت بالفعل . وهذه مصارفة دقيقة ، فتفطن لها ..

وفيه أيضا وجه آخر يقوى هذا التأويل الذى تأولناه أخيرا وهو : أن الأعلام اذا ذكرت بعد فعل مرفوعة ، أو منصوبة ، ولم يكن قبلها اسم ظاهر يحسن أن تتبعه على بعض وجوه التبع كانت هى بالحمل على الفعل أولى من أن تطلب أمرا آخر ، لأنها أسماء لا توضع لتتبع غيرها وإنما نقلت لتدل على المسميات ، وتلزمها العوامل الدالة على تغيير مدلولاتها من فاعل أو مفعول أو مضاف أو ما يشبه قسما منها .

وإذا كانت هذه حالها فمتى وقعت بعد عامل يصح تعلقه فيه فتح توجيهها الى غيره ، وصرفها عنه ، لأنها لم توضع ليتطلب لها أمر تعلق به غير ما هو موجود لها .

وليس كذلك الصفة ، لأنها انما أخذت لتتبع الموصوف على وجه من وجوه التخصيص ، فحيث وجدت بعد عامل مذكور ، أو مقرر فالنفس لا بد أن تتطلب شيئا قبلها تكون الصفة محمولة عليه لا بد من ذلك فيها .

وإذا كان الأمر على هذا الذى ذكرناه قال أبو العباس : أنك ترفع المدخلة بالمدخل والمدخلة صفة لا يصح ألا يكون قبلها ما يتأول عليه من موصوف يتبعه . فقد تطرق عليها أن تجعل متعلقة بالعامل قبلها على جهة الوسيطة ، وإذا تطرق عليها ذلك أنس بتأويل آخر وهو أن يكون فى الفعل ضمير تتبعه على جهة البدل وما تغير من وجه أنس بتغييره من وجه آخر ، وكذلك حكم التأويل .

وليس كذلك قول أبى العباس فى المدخلة السسجن زيد : رفعت زيدا بأنه أدخله ، لأن زيدا متى وجد بعد عامل لم يتوجه القول الا اليه دون غيره لو أطلق اللفظ فكيف وقد صرح بأنه فعل الدخول ؟ فهذا وجه ثان يبين حسن ما نراه فى ذلك .

فمن الوجهين جميعا لا ينبغي أن نعدل عنه ، وأن يكون فى المدخل الاول ضمير هو عائد الالف واللام منه ، والمدخله بدل منه ، والهاء من المدخلة للالف واللام منه ، وزيد فاعله على ما قال أبو العباس . فهذا وجه التأويل له والاول جائز ، لأن طلب العائد قد أحوج الى طلب التأويل فسهل ذلك فى زيد ، وغير زيد فاما الاولى فى ذلك فقد بيناه .
=

.....
= فهذا وجه قريب فى علم صحتها يخرج المسألة عن حيز الخطأ ، وقبيل الغلط على تفسيره لها ، وكلامه عليها ، وان ترك كلامه على حاله وحمل على مقتضى ظاهره فهى غلط ، وقد دللنا على براءته من الخطأ فيها ، والغلط بها ، وانما يعتمد ذلك امتحانا لغيره .

ورأيت فى تعليق لبعض من أثق به عن أبى سعيد السيرافى - رحمه الله - قال : يجوز فى المسألة أن يكون المدخل الأول ، والثانى فى معنى الفاعل بكسر الخاء قال : وجهه : أن تقدر فى المدخل الثانى هاء أخرى تعود الى الأول ، وقد حذفت ، وتكون هذه الموجودة ترجع الى الألف واللام من الثانى .

وهذا عندى غلط من قبل أن الدخول لا يتعدى الى أكثر من الهاء التى فيه ، ولا يجوز تعديها الى مفعول آخر على هذا الحد .

وأبضا فلا يجوز من وجه آخر وهو أن علمت يقتضى مفعولين وعلى هذا رأى لا يكون هنا الا مفعول واحد وهو المدخل الأول ، فتبقى علمت مقصورة على واحد وهذا لا يجوز (الا) فى التى بمعنى عرفت .

ثم عقد باباً للتفرع على المسألة ص ٦٠ ،
ثم قال : ثم انا بعد هذا نرجع الى تفسير هذه المسألة ، وبيانها على طريقتنا فى غيرها فاقول : وبالله التوفيق .

ان فى المسألة أربع موصولات فاذا بدأنا بالبيان عن الموصول الأخير وهو قولك : الآخذ دراهمه زيد . ف (زيد) رفع بانه فاعل الآخذ ، و (دراهمه) نصب بانه مفعول الآخذ ، والهاء فى دراهمه تعود الى الألف واللام فى الآخذ . فقد تم الآخذ اسما بتمامه وهو فى موضع نصب بانه المفعول الثانى للمظنون . وفى (المظنون) ضمير مفعول قام مقام الفاعل وهو عائد الى الألف واللام منه . فكانك قلت : المظنون هو زيدا . وانما قلنا هو لتريك أن فيه ضميرا قد ناب عن الفاعل و (المظنون) منقول من قولك : ظن زيد آخذ درهما ، فزيد اسم مالم يسم فاعله نقل عن ظننت زيدا آخذا درهما ، فازلت الفاعل ، وأقمت المفعول مقامه ، فصرت الى قولك : ظن زيد آخذا درهما . فاذا أخذت للمفعول وصفا من هذا قلت : هو مظنون آخذا درهما فى مظنون ضمير لما لم يسم فاعله ولو عرفته لقلت : هو المظنون زيدا ، فقد صار المظنون اسما بكماله وآخر صيلته قولك (زيد) . وصار المظنون بعد حصوله اسما على ما بينا صفة للغلام ، والغلام خبر لقولك أخوه ، وأخوه مبتدأ كأنك قلت أخوه غلامه الطريف ، وهذه الجملة بأسرها فى موضع الخبر لعلم ، ومفعول علم هو المدخل بأسره وآخر صلتته قولك الدار .

وتقول : أعطى المأخوذ منه درهمان المعطاه الآخذ من زيد دينارا درهماً .

رفعت (المأخوذ) بالمعطى ، ورفعت (الدرهمان) لأنك شغلت الضمير بمن و (المعطاه) هو المفعول الثانى لأعطى ، وهو (درهم) فكأنك قلت : الدرهم المعطاه الآخذ من زيد ، فقام الآخذ من زيد مقامَ الفاعل ؛ لأنَّ الضمير مفعول ثانٍ ، ودرهما بدل من المعطاه^(١) .

= والمدخل السجن اسم ما لم يسم فاعله فى المدخل الأول (الدار) مفعوله الثانى على حذف حرف الجر عندنا والعائد اليه هى الهاء فى المدخلة . كأنك قلت : علم المدخل غلامه الدار أبوه ذاهب (الدار) آخر صلة المدخل ، و (السجن) آخر صلة المدخلة ، وأما (المدخلة) فهو الذى قام مقام الفاعل فى المدخل وفيه ضمير فاعل ، و (زيد) بدل منه و (السجن) مفعوله فقد صحت المسألة على هذا الذى أبناه وانكشف وجهها . فعائدة الآخذ الهاء فى دراهمه وعائد المظنون الضمير المستتر فيه وعائد المدخلة ضمير فيه أيضاً على ما حكيناه عن شيخنا أبى الحسن على بن عيسى - أيدى الله - وعائد المدخل الهاء فى المدخلة فقد تمت الصلات بعوائدها وما ذهبنا إليه نحن فى هذه العوائد التى تأولنا عليها كلام أبى العباس فقد قدمنا القول عليه

ثم أخذ يثنى ألفاظ المسألة لفظاً لفظاً ويبين عوائدها .

ثم عقد باباً للابدال فيها ص ٦١ وباباً لتقصير المسألة .

وباباً لذكر الاخبار عنها وبالجمله فحديث هذه المسألة استغرق الصفحات ٥٥ - ٦٣ .

وهذه المسألة تختلف ألفاظها فى الفارقى عن ألفاظ نسختنا وقد رجع الفارقى الى نسخ كما يقول ولكنه لم يقف على نسختنا .

(١) وهذه أيضاً من مسائل الفارقى قال ص ٦٣ :

قال سعيد بن سعيد الفارقى : فى تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

ان فيها ثلاثة موصولات ، وأذا بدأت ببيان الموصول الأخير وهو الآخذ جعلت (الدينار) مفعول الآخذ وهو آخر صلته ، وجعلت فى الآخذ عائداً ضميراً يرجع الى الالف واللام منه ، فصار بكماله اسماً فى موضع اسم موصول آخر صلته (دينارا) . وهو المفعول الثانى لأعطى وهو وصف لاسم محذوف . كأنك قلت : الدرهم المعطاه الآخذ وليس بينه وبين صلة المأخوذ صل ، فالمأخوذ وهو الموصول الثالث فى ترتيب التفسير وان كان أولاً فى ترتيب اللفظ . وآخر صلته درهمان .

و (درهمان) مرتفع بأنه اسم لما لم يسم فاعله فى المأخوذ وعائده الهاء فى منه . كأنك قلت : الذى أخذ منه درهمان ، وآخر صلة المأخوذ قولك درهمان .

تقول : جُعِلَ للمعطى أخوه درهمين ليعمرو ديناران (١) .

= و (درهما) الذى هو آخر المسألة بدل من المعطاه . كأنك قلت : أعطى زيد الشيء الذى أعطيه بكر درهما . فتجعل الشيء الذى أعطيه بكر هو الدرهم ، ثم تجيء به آخر الكلام ، فتبدله منه .

فلو رفعت من مكانه ، وأوقعت موقعه كان تقديره : أعطى زيد درهما أعطيه عمرو .
فلو قيل لك : فهل يجوز نصب المأخوذ ، ورفع المعطاه ؟

فإن ذلك جائز على قياس : أعطى درهم زيدا ، ونصب الدرهم أولى ، فتقول : أعطى المأخوذ منه درهما المعطاه الأخذ من زيد دينارا درهما .

فإن قيل لك : فهل يجوز أن تنصب الآخذ فيكون مفعول أعطى ؟

قلت : ذلك جائز ، وقياسه أن تجعل بدل الهاء فى المعطاه ضمير فاعل ، فتقول : أعطى المأخوذ منه درهما المعطى الأخذ من زيد دينارا درهما .

تقدير أصل المسألة : أعطى رجل أخذ منه درهما شيئا أعطيه رجل أخذ من زيد دينارا درهما . فهذا أصل المسألة ثم دخل التعريف فصار إلى ما ترى ..

ثم عقد أبوابا للتفرع على المسألة والابتدال فيها والأخبار عنها ص ٦٣ - ٦٤ .

(١) قال سعيد بن سعيد الفارقى ص ٦٤ ... :

« يحتاج فى تفسير هذه المسألة إلى أصول متقدمة غير ما سلف منها ، لتكشف وجهها وتظهر قياسها ، ويسهل التفرع عليها ..

اعلم أن (جعلت) له تصرف فى الكلام ، ودور فى الأحكام وهو على أربعة أوجه يجمعها أصلا :

أحدهما : أن تكون بمعنى صيرت ، فلا بد أن تتعدى إلى مفعولين .

والآخر : أن تكون بمعنى عملت ، وخلقت . فلا تتعدى إلا إلى واحد .

فإذا كانت بمعنى صيرت فأحد وجهيها فى التعدى إلى مفعولين أن تكون باثرة تصل إلى المفعول : كقولك : جعلت الطين خزفا ، والخشب بابا ، والورق كتابا .. وهى فى هذا نظير أعطيت ويجوز فيها الاقتصار .

والآخر من التعدى إلى مفعولين أن يكون بغير اثره بل الحكم على الشيء أنه صير كذلك ، أو القول أنه كذلك ، نحو قولك : جعلت الرجل فاسقا ، وجعلت زيدا مؤمنا ، وجعلت بكرا أميرا وعمرا وزيرا . فانما ذلك بالقول أنه كذلك ، والحكم أنه كذلك .

ونظير الأول قوله - عز وجل - : (وجعلنا نومكم سباتا . وجعلنا الليل لباسا . وجعلنا النهار معاشا) وكذلك قوله - عز وجل - : (وجعلنا السماء سقفا مرفوعا) ، فهذا لم يكن كذلك إلا بعمل .

= وعلى هذا الوجه لا يجوز : جعلت متاعك بعضه فوق بعض الا بالنصب فى متاع ،
وبالنصب فى بعضه ، ولا يجوز رفع بعضه ، لانه مفعول لا يصح وقوع الجملة موقعه .

الا ترى أنك لا تقول : أعطيت زيدا أبوه قائم على أن تجعل أبوه قائم جملة فى موضع
المفعول الثانى ، وذلك لانه يقتضى معنى المفرد ، فلا تعلق له بالجملة .

ونظيرهما : ضربت زيدا . لا يجوز وقوع الجملة فى موضع هذا المفعول . لا تقول :
ضربت أبوه قائم . ذلك محال لما بينا . وكذلك ذكره أبو الحسن الاخفش فى باب اعطيت .
وانما تقع الجمل موقع مفرد هو خبر عن الاول لانه مما فيه الفائدة أعنى موقع الخبر ، والجملة
تكون الفائدة ، فلذلك وقعت موقعه .

فأما ما سوى هذا المفرد فلا تقع الجملة موقعه لما بينا .

ونظير الوجه الثانى قوله - عز وجل - فى الحكاية لقول الكافرين (اجعل الآلهة الهما
واحداً ان هذا لشيء عجاب) وكذلك قوله - عز وجل - (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا أشهدوا خلقهم سكتب شهادتهم ويسألون) ، أى حكموا بذلك ، وقالوه . فهذا
لا أثره فيه .

وعلى هذا الوجه أيضا لا يجوز فى جعلت متاعك بعضه فوق بعض الرفع ، لانه مما يطلب
المفردات دون الجمل .

واذا كانت بمعنى عملت فأحد وجهيها فى التعدى الى مفعول واحد أن تكون بمعنى
اللام كقولك : جعلت لزيد مالا ، أى : أعطيته مالا ، فملكه ، أو سببت له أسبابا صار له
بها المال ، فلا بد من عمل تحدئه يقع به ملكه المال . وكذلك جعلت لزيد بابا فانت لم تعمل
زيدا ، ولا سببا فيه ، وانما عملت الباب له ، ومن أجله . ويجوز فى هذا الوجه أن تلحق (من)
ايضا كلبيان فتكون مصاحبة للام فتقول : جعلت لزيد من الخشب بابا ، وجعلت لزيد مالا من
مالى ، وجعلت له من مائى شربا .

ونظيره قوله - عز وجل - (وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين) .

وعلى هذا الوجه أيضا لا تقول : جعلت لزيد متاعك بعضه فوق بعض الا بالنصب ان
حاولت المفعول ، ويجوز على معنى الحال . كأنك تقول : جعلت متاعك لزيد فى حال ما بعضه
فوق بعض ، أى ملكته اياه فى هذه الحال .

والوجه الآخر من وجهى التعدى الى مفعول واحد أن تكون مجردة فى اقتضاها من حرف
جر فتكون مطلقة على معنى عملت كقولك : جعلت المتاع ، وجعلت الدار ، وجعلت البناء ، أى :
عملت ولا تحتاج الى غير ذلك . وهذا الوجه هو الوجه الآخر الا بمقدار التصرف فيه بأن يذكر
مفعولا بحرف جر ، وأن يحذفه استغناء عنه ولا ثريده ولا تقدره . ولولا هذا لم يحسن أن يجعله
وجها قائما بنفسه ، كما لا تجعل الاختصار فى أعطيت على أحد مفعوليها وجها آخر . ولكن اذا
قلت : أعطيت زيدا فانت ان لم يكن هنالك مفعول آخر مقدر بطل المعنى ، وفسد .

تقديره : جعل لعمر و ديناران الذى أعطى أخوه درهمين .

ولو قلت : الدرهمين ظنَّ المعطى منطلقاً - كان محالاً ، سواء إذا أردت : ظنَّ المعطى درهمين منطلقاً ، لأنَّ الدرهمين من صلة المعطى ، فإذا قدَّمتها فقد بدأت / بالصلة قبل الموصول ، وإنَّما هو تمام اسمه فكأنَّك جعلت دال زيد قبل يائه ، أو يائه من قبل زايه .

وتقول : جعل الشاربُ الشاربُ ماعك لبنك شرابك ؛ لأنَّ المعنى : جعل الشارب الذى شربَ الرجل الذى شربَ ماعك لبنك ؛ أى : جعل هذا الشيء الذى شرب ماعك الشارب لبنك ، و (شرابك) بدل من قولك (لبنك) ؛ لأنَّ اللبن هو المفعول الثانى فى جعل^(١) .

= وإذا قلت : عملت البناء فقد لا تريد أنك عملته لأحد البتة ، ولا يخل ذلك بلفظ ولا معنى . فهذا فرق الإقتصار فى أعطيت ، و (جعلت) التى بمعناها وبين (جعلت) وهى بمعنى حملت فتأمله تجد حسنه ، ولا تكاد تجده على البيان والشرح فى كتابك كذلك .

فعل هذا الوجه يجوز النصب أو الرفع فى : جعلت متاعك بعضه فوق بعض . أما النصب فعلى البدل ، وأما الرفع فعلى الحال . فهذا أصل فى تصرف جعلت ، ومعناها وحكمها فى التعدى .

فأما باقى المسألة فنحن نفنى عن تكريره بما تقدم من نظيره ان شاء الله . فعلى هذه الأصول يكون (جعلت) هنا على لفظ المسألة من باب التعدى الى مفعول واحد ، اذ تقديرها تقدير : جعل لزيد ديناران ، وفيها موصول واحد وهو المعطى . آخر صلتته قولك درهمين ، وعائده الهاء فى أخوه .

و (أخوه) هو الذى قام مقام الفاعل فى المعطى .
و (درهمين) نصب على أنها مفعول أعطى الثانى كقولك :
أعطى عمرو بثوبه درهمين ، وذلك على سبيل التثمين .

ولا عمرو (المجرور خارج عن صلة المعطى ، لانه بدل منه . كأنك قلت : جميل لعمر و ديناران ديناران ، اسم ما لم يسم فاعله فى جعل كأنك قلت جعل لعمر و دينارين . ثم نقلته الى مالم يسم فاعله ، فقلت : جعل لعمر و ديناران ، فأقيمت ديناران مقام مالم يسم فاعله » .

ثم عقد أبواباً للتفريع على المسألة والاختبار عنها وانظر ص ٦٤ - ٦٧ .

(١) قال سعيد بن سعيد الفارقى ص ٦٧ فى تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

« ان فى المسألة موصولين : وهما قولك الشارب ، والشاربه » .

= فأخر صلة (الشاربه) وهو الموصول الثانى على قول أبى العباس الهاء فى قولك (الشاربه) ضمير فاعل يعود الى الألف واللام منه .

ومفعوله الهاء فى (الشاربه) وهى عائدة الى الألف واللام من الشارب الاول و (ماءك) مفعول الشارب الاول وهو آخر صلته .

وفاعله الشاربه ، والألف واللام من الشارب هى فى معنى شراب وهى وصف لشراب محذوف . كأنك قلت : جعل الشراب الذى شرب شاربه ماءك . فالهاء تعود الى الألف واللام الأولى التى فى معنى شراب شربه رجل شرب الماء فشارب الماء هو شارب الشراب فى المعنى .

و (لبنك) مفعول جعل الثانى . كأنك قلت : جعل الشارب البارد لبنك ، ثم أبدلت شراك الأخير من لبنك ، لأن اللبن شراب كأنك قلت : جعل هذا الشراب الذى شربه شارب الماء لبنك ، ثم تبدل منه الشراب .

وفى المسألة تجوز من أبى العباس أن حمل على ظاهر القول كان خطأ على تفسيره . وذلك أنه قال : ورفعت الشاربه بفعله ، وفعله شربه الماء والشراب وهذا لا يصح ، لأن شارب الماء هو الشاربه لعمري ، وفعله الشرب الأول فى قولك : جعل الشراب الذى شرب والضمير للشراب . انما فاعله الضمير المستتر فى الشاربه يرتفع به الشاربه انما يرتفع به الضمير المستتر فاذا جعل (الشاربه) يرتفع بأنه فاعل شرب الماء ، وشرب الشراب الذى ضميره الهاء فسد على التحقيق لقوله :

ولكن وجه هذا الذى يتخلص به عندى من الغلط تجوز يسوغ مثله مع قيام الدليل على القصد . وذلك أنه بمنزلة قولك : قام زيد وقعد . رفعت زيدا بأنه فاعل على القيام والقعود .

فالمنى على التحقيق أنك رفعته بالقيام ، ثم أتيت بذكر القعود فضلة فى العلة ، لتبين أنه مع فعله القيام هو فاعل القعود وساغ ذلك ، لأنه فاعل لهما جميعا .

ونظيره قولك : ضرب زيد عمرا رفعت زيدا بأنه ضرب عمرا وانت انما رفعتيه على التحقيق بالضرب وذكر عمرو فضلة ، لأنه لو ضرب غير عمرو لم يمنعه ذلك من الرفع .

فكذلك قول أبى العباس - رحمه الله - : رفعت الشاربه بفعله وفعله شربه الماء والشراب . وانما فعله الذى أوجب وقوعه شرب الماء ، وذكر الشراب هنا فضلة دخولها وخروجها فى ايجاب الرفع واحد الا بمقتدار البيان أنه مع شربه الماء هو شارب الشراب فى المعنى . وذلك سائغ جائز .

وفيه عندى وجه آخر وهو أن يكون معنى قوله : وفعله شرب الماء والشراب يريد بالشراب الهاء المتصلة به ، لأنها ترجع الى الشراب فى المعنى ، فهو فاعل ذلك الشراب الذى ضميره الهاء ، وفاعل الماء بأنه بدل من الماء فتصح المسألة على ذلك .

وقد رأيت أقواما يتسرعون الى تخطئته فى ذلك بما يشاء . ووجه الصواب فى المسألة ما تأولناه ، ولا يخفى مثله على متأمل ، وليس ذلك من أبى العباس الا على سبيل الامتحان . فيأتى بلفظ مشترك يحتمل التأويل .

• • • • •
= ونظيره ما يفعله أهل الروايات والأخبار من التدليس بذكر جد الرجل وترك أبيه ونسبته إلى جده ، فليس يخرج ذلك من الصواب والصحة فكذلك ما ذكره أبو العباس وإن كان يرفعه بأنه فاعل أحدهما فليس يخرج عن أن يكون الآخر فى المعنى على ما بينا .

تقدير أصل المسألة : جعل شراب شرب رجل شربه ماءك لبنك شرابك ، أى جعل شراب هذا وصفه لبنك ، ثم جعل الشراب بدلا منه . فهذا كلام ما يقتضيه كلام أبى العباس .
وقد كان شيخنا أبو الحسن على بن عيسى - أيداه الله - يرى فيها تقديرا آخر

ثم عقد أبوابا للتفريغ على المسألة ، والبدل فيها ، والأخبار عنها .
وانظر ص ٦٧ - ٦٩ .

هذا باب

من إعمال الأول والثاني

وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومررتني عبد الله ، وجلست وجلستني إلى أخواك ، وقمت وقامتني قومك .

فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون ، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ .

وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل ؛ كما عمل الثاني ، فحذف لعلم المخاطب ،

ونظير ذلك في الحذف قول الله عز وجل : (وَالْحَافِظِينَ / فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) ، فقد يعلم المخاطبون أن الذكارات متعدييات في المعنى ، وكذلك الحافظات ؛ لأن المعنى : والحافظات ، والذاكرات (١) .

وقال الشاعر ، فحذف أكثر من هذا (٢) :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « باب الفاعلين ، والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله ... وهو قولك : ضربت ، وضربني زيد ، وضربني ؛ وضربت زيدا . تحمل الاسم على الفعل الذي يليه . فالعامل في اللفظ أحد الفعلين .

وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ، ونصب وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بريد . .

ومما يقسوى ترك هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل - (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) ، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه

الآية في الأحزاب : ٣٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم ، . . . »

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(١)

أراد : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض ، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع .
وإنما اختاروا إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب من الأول . ألا ترى أن الوجه أن تقول :
خَشِنْتُ بِصَدْرِكَ ، وصدر زيد ، فتعمل الباء ؛ لأنها أقرب^(٢) .
وقد حملهم قُرب العامل على أن قال بعضهم : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ، وإنما الصفة
للجُحْرِ . فكيف بما يصح معناه^(٣) ؟

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨ على وقوع الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ،
فقد حذف خبر المبتدأ الأول وهو عمدة ، لدلالة خبر الثاني عليه والتقدير : نحن بما عندنا
راضون ...

والبيت نسبة الى قيس بن الخطيم سيبويه وكذلك نسبة اليه الأعلام وصاحب معاهد التنصيص
ج ١ ص ١٨٩ وذكر قصيدته •

وصحح البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٣ نسبة الشعر الى عمرو بن امرئ
القيس الخزرجي وكذلك نسبة الى عمرو القرشي في جمهرة أنساب العرب ص ٢٦١-٢٦٢ .
والقصيدة التي فيها هذا الشاهد في ديوان قيس بن الخطيم طبع ببغداد ص ٨١ وذكر
القصيدة على أنها من الزيادات التي أضيفت الى الديوان نشر دار العسروبة ص ١٧٢ - ١٧٣
وانظر ص ٥٣ ، ٦٣ ، ٦٧ والعيني ج ١ ص ٥٧٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض
معنى . وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان خشننت بصدرة ، وصد زید وجه
الكلام حيث كان الجر في الأول ، وكانت الباء أقرب الى الاسم من الفعل ، ولا ينقض معنى
سوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب » .

معنى خشننت بصدرة : أوغرت صدره وأغضبته وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ .
وسيكرو المبرد المثال في ٤٣١ ، ٤٦٦ ، ٦٢١ .

في شفاء الغليل ص ٨٨ « الباء زائدة عند سيبويه » . وهذا ليس صحيحا

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٧ : (ومما جرى نعتنا على غير وجه الكلام هذا جحر ضب خرب ،
فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر
رفع .

ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف الى الضب ،
فجروه لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ولأنه صار هو والضب بمنزلة
اسم واحد . .)

ولابن جني رأى طريق في الجر على الجوار عبر عنه بقوله في الخصائص ج ١ ص ١٩١-١٩٢ :
(فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدى هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، مارأيت أنا في
قولهم : هذا جحر ضب خرب .

ولو أعملت الأول كان جائزا حسناً .

فمما جاء من إعمال الآخر في الشعر قول الفرزدق :

وإنَّ حَرَامًا أَنْ أَسْبَ مُقَاعِسًا بَابَائِي الشَّمَّ الكَرَامِ الخَضَارِمِ
ولكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّي بنو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ (١)

= فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال عن ماض على انه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحل عليه ، ولا يجوز رد غيره اليه .

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لاغير . فاذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن ، والشعر سباع ، وسلس ، وشاع وقبل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضب خرب حجره ، فيجري (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه فتجري (قائما) وصفا على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل . فلما كان أصله كذلك حذف (الجحر) المضاف الى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجري وصفا على ضب . وإن كان الخراب للجحر لا للضب . على تقدير حذف المضاف .

وانظر التعليق على كلام ابن جني .

(١) استشهد بالبيت الثاني سيبويه ج١ ص ٣٩ على أعمال الثاني ولو عمل الأول لقال : سببت وسبونى بنى عبد شمس وكذلك استشهد به صاحب الانصاف ص ٦٣ .
واستشهد بالبيت الأول أبو حيان في البحر المحيط ج ٤ ص ٤٤٦ على وقوع اسم (أن) تكررة محضة والخبر معرفة وذكر مجاشعا مكان مقاعسا وهو تصحيف فان الفرزدق كان يفتخر بمجاشع كما تقدم .

ودرى التبريزي في تهذيب اصلاح المنطق ج ١ ص ٢١ البيتين كرواية المقتضب وكذلك في الاقتضاب ص ٣٦٥

ثم رواها التبريزي في ص ٨٨ هكذا :

وليس بعدلٍ أَنْ أَسْبَ مُقَاعِسًا بَابَائِي الشَّمَّ الكَرَامِ الخَضَارِمِ
ولكنَّ عدلا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّي بنو عبد شمس من مناف وهاشم

ثم زاد عليهما بيتا ثالثا

وهذه هي رواية الديوان ص ٨٤٤ وفيه : ان سببت
والبيتان في ديوان الفرزدق مفردين لا ثالث معهما ، وانظر شروح سقط الزند ص ٢٠١
الخضارم : جمع خضرم بكسر الخاء والراء : الجواد الكثير العطاء .
النصف : بمعنى الانصاف كما في اللسان والمسلسل ص ٢٨١

يقول : قد حرمت على نفسي مهاجاة مقاعس لضعفهم ولشرفي وإنما اسب من كان نظيرا لي ، وقد عبر عن هذا المعنى حسان بقوله :

لا تُسَبِّني فَلَسْتُ بِسَبِّي إِنَّ سَبِّي مِنَ الرِّجَالِ الْكَرِيمِ

وقال الآخر :

$\frac{4}{403}$

/ وَلَقَدْ نَرَى تَغْنَمَ بِهِ سَيْفَانَةٌ تُضْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَضْبَاهُ^(١)

وقال :

وَكُتْمًا مُدْمَاءَةً كَانَ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبٍ^(٢)

ومن أعمل الأول قال : ضربت وضربني زيدا ، وضدت ، وضرباني أخدبك ، لأنه أراد
ضربت زيدا وضربني ، وضربت أخويك وضرباني

وعلى هذا نقول : مررت ، ومُرَّني بزید ، وقصدت . وقُصِدَ إلى إلى زيد^(٣) تريد :
قصدت إلى زيد ، وقصد إلى ، ومررت بزید ، ومُرَّني .

ومن ذلك قول الشاعر :

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩ على أعمال الثاني ولو أعمل الأول لنصب سيفانة .

قال الأعمش « وصف منزلا خاليا ، فيقول : قد كنت أرى قبل اليوم امرأة سيفانة تغني به ،
أى تقيم ومنه قيل للمرأة غانية وللمنزل مغنى . والسيفانة : المشوقة اللحم المهففة . شبهت
بالسيف فى ارهافه ولطافته . »

ومعنى : تضبى الحليم ، أى تدعوه الى الصبا بحسنها ، وجمالها . . . ونسب فى سيبويه الى
رجل من باهلة وكذلك فى الانصاف ص ٦٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩ على أعمال الثاني .

نصب اللون باستشعرت ، وأضمر فى جرى فاعلا دل عليه لون مذهب .
ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول ، وأظهر ضمير المفعول فى استشعرت فقال :
واستشعرتة .

يصف خيلا وأن ألوانها كمت مشوبة بحمرة كان عليها شعار الذهب ، والشعار : ما يل الجسد
من الثياب والمذهب هاهنا : من أسماء الذهب .

والبيت لطيف الغنى وانظر قصيدته فى العين ج ٣ ص ٢٤ - ٣١ وهو فى ابن يعيش
ج ١ ص ٧٨ والانصاف ص ٦٣ .

(٣) القاعدة العاملة فى التنازع : اذا أعمل الأول أضمر فى الثانى ما يطلبه ، مرفوعا كان أو
منصوبا أو مجرورا .

واذا أعمل الثانى لم يضم فى الأول غير المرفوع ، والمنصوب العمدة .

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاي ولم أطلب قليل من المال^(١)
فجعل القليل كافياً لو طلبه أو سعى له ، وإنما المطلوب في الحقيقة الملك ، وعليه معنى
الشعر .

وقال آخر :

فردّ على القوادى هوى عميداً وسوئل لَو يُبين لنا السؤال

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٤١ « وأما قول امرئ القيس : فلو أن ما أسمى ... فانما رفع ،
لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد
ذلك ، ونصب - فسد المعنى »

استدل الكوفيون بهذا البيت على اختيار أعمال الأول وقد بسط القول في ذلك الرضى في
شرح الكافية ج ١ ص ٧٣ فقال عن استدلال الكوفيين والرد عليهم :

قالوا : مع الشاعر فصيح ، وقد أعمل الأول بلا ضرورة إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر
عليه الوزن ، ولا غيره وأيضاً لو أعمل الثاني لم يلزمه محذر إذ كان يكون الفاعل مضمرأ
في كفاي ، فاختر أعمال الأول مع أنه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من
الثاني ، وفيه دليل على أن أعمال الأول مختار عند الفصحاء ، إذ العاقل لا يختار أحد
الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في
الحسن على الآخر .

أجاب البصرية بأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان هذا البيت من باب التنازع ، وليس
منه لفساد المعنى .

وبيانه مبنى على مقدمة وهي : أن (لو) تنفي شرطها وجزاءها ، سواء كانا مثبتين أو منفيين .
فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو : لو كان لي مال لحججت . فالحج ، ووجود المال متفيان
وان كانا منفيين وجب ثبوتهما ، لأن نفي النفي اثبات نحو :
لو لم تزرني لم أكرمك . فالزيارة والاكرام مثبتان .

وان كان أحدهما مثبتاً دون الآخر وجب ثبوت المنفي ، وانتفاء المثبت نحو : لو لم تشمتني
أكرمك ، ولو شتمتني لم أكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من التنازع فنقول : أوله : فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة
وقوله : ان ما أسمى لأدنى معيشة شرط لو ، أي لو ثبت أن سعى لأدنى معيشة ، فيكون المعنى : لم
يثبت ان سعى لأدنى معيشة ، أي أن طلبى لقليل من المال وقوله : كفاي جزاء (لو) ، وقوله
لم أطلب قليل من المال عطف عليه ، فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون عدم طلب قليل من المال
متفياً ، أي : ثبت أن طلبى لقليل من المال ، وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول ، فيكون
تناقضاً ، فيفسد المعنى ...»

وقد عرض لبيان ذلك أيضاً ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١١١ والانصاف ص ٦٦-٦٦ ،
وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٨٧ والعين ج ٣ ص ٢٥ - ٢٧ وابن يعيش ج ١ ص ٧٩ .
والبيت لأمريء القيس من قصيدة في الديوان ص ١٠٥ - ١١٣ ، وشرحه ص ٤٥ - ٦٦
وانظر الخزائن ج ١ ص ٢٨ ، ٣٤ ، ١٥٨ - ١٦٢ .

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدُنَا الْخُرْدُ الْخِدَالُ (١)

معناه : ونرى الخُرْدُ الْخِدَالُ يَقْتَدُنَا . ولو أراد إعمال / الآخر لقال : بها يقتادنا الخُرْدُ الْخِدَالُ .

٤
٤٠٤

فقد بينت لك أصل هذا الباب ، وسنزيد من المسائل ما يزداد به وضوحاً إن شاء الله .

تقول - إذا سُئِلْتُ - كيف تقول : قام وقعد أخواك على إعمال الأول ؟

فإن الجواب : قام وقعدا أخواك . أردت قام أخواك وقعدا .

فإن أعملت الثاني قلت : قاما ، وقعد أخواك .

فإن قيل لك : ما بالك أضمرت في قاما الأخوين من قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُمَا ، والإضمار لا لا يكون قَبْلَ الْمَذْكُورِ ؟

فإنما جاز الإضمار ما هنا من قَبْلِ أَنْ الأخوين ارتفعوا بقعد ، فخلا (قام) من الفاعل ، ومحال أَنْ يَخْلُو فِعْلٌ مِنْ فاعل ، فَأَضْمَرْتُ فِيهِ لِيَصِحَّ الْفِعْلُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ اتِّصَالِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ ، وَأَضْمَرْتُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، وَتَفْسِيرِ الْمَضْمَرِ أَخَواك ، وما يضمَرُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، وسنذكره في أبوابه (٢) إن شاء الله .

(١) ذكر البيهقي في كتابه ج ١ ص ٤٠ مستدلاً على إعمال الأول في البيت الثاني وكذلك استدلال صاحب الانصاف ص ٦٢

وقال الأعلام : الشاهد في البيت الأخير وأنشد الأول ليرى أن القوافي منصوبة ، فلذلك اضطر إلى إعمال الأول وهو نرى ، فنصب به الخرد الخدال .

العميد : الشديد البالغ . يقتدنا : يملن بنا إلى الصبا .

الخرد : جمع خريدة وهي الخفرة الحية . الخدال : جمع خدلة وهي الغليظة الساق الناعمة .

وصف داراً ألم بها ، فذكرته بما كان قد سلا عنه من الهوى والشباب

والبيت للمرار الأسدي وانظر الانصاف ص ٦٢

(٢) في باب نعم وبئس الجزء الثاني ص ١٤٥ ذكر مواضع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ثم قال : ومنها قولك في إعمال الأول والثاني : ضربوني وضربت اخوتك .

إن كان المبدوء به مفعولاً لم تُضمَره ، لأنَّ المفعول يستغنى الفِعْلُ عنه كما ذكرت لك .

فمن ذلك ضربت فأوجعته زيدا . إذا أعملت الأول ، لأنَّك أردت : ضربت زيدا / فأوجعته . ٤٠٥

فإن أعملت الثاني قلت : ضربت فأوجعت زيدا ، لأنَّك أردت ضربت زيدا ، فأوجعت زيدا ، فلم تُضمَر الهاء في ضربت ، لأنَّها مفعولة ، ولولا أنَّ الفِعْلُ لا بُدَّ له من الفاعل ما أضمرت في المسألة الأولى .

وتقول : ضرباني وضربت أخويك ، إذا أعملت الآخر على ما شرحت لك ، وضربوني وضربت قومك .

فإن أعملت الأول قلت : ضربني ، وضربتكما أخواك ، وضربني وضربتهم قومك (١) .

وتقول : ظننت زيدا منطلقاً ، فتعديبه إلى مفعولين ، وكذلك جميع بابيه ، من علمت وحسبت وما أشبهه ، فإذا عطفت شيئاً من هذه الأفعال قلت في إعمال الأول : ظنَّ ، أو علِّم إِيَّاه زيد منطلقاً ، لأنَّك أردت : ظنَّ زيد منطلقاً ، أو علِّم إِيَّاه . (فإِيَّاه) ضمير منطلق وفي (علِّم) ضمير الذي يقوم مقامَ الفاعل مرفوع .

وإن شئت قلت : أو علِّمه . تجعل الهاء مكان (إِيَّاه) في هذا الباب (٢) .

وتقول : ظننت ، أو قلت : زيد منطلق ، إذا أعملت الآخر ، / لأنَّ (قلت) إنما يقع بعدمَا الحكاية إذا كانت جملة ، نحو الابتداء والخبر ، وما أشبه ذلك (٣) . ٤٠٦

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠ « وكذلك تقول : ضربوني ، وضربت قومك إذا أعملت الآخر ، فلا بد في الأول من ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وإنما قلت : ضربت ، وضربني قومك ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل »

(٢) سيبويه يختار فصل الضمير هنا .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٦٢ (وإعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها . وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو : قلت : زيد منطلق .

الا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، فلما وقعت (قلت) على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاماً وذلك قولك : قال زيد عمرو خير الناس . وتصديق ذلك قوله - عز وجل - (إذا قالت الملائكة : يا مريم ، إن الله يبشرك) ولولا ذلك لقال إن الله . وكذلك جميع ما تصرف من فعله »

فإن أعملت الأول قلت : ظننت ، أو قلت هو هو زيدا منطلقاً . تجعل (هو) ابتداء ، وخبره (هو) الثاني ، وهما ضمير زيد منطلق ، إلا أنك رفعتهما ؛ لأنهما بعد (قلت) ، فصارت حكاية .

ألا ترى أنك تقول : قال زيد : عمرو أخوك ، وقلت : قام عبد الله .

ولو كان فعل لا يقع بعده الحكاية لم يجوز أن يكون إلى جانب (قام) .

لو قلت : ضربت قام زيد ، وما أشبهه - لم يجوز في معنى ولا لفظ .

نحو ذلك قول الله عز وجل : (إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ)^(١) وقال : (أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبِّصُ بِهِ)^(٢) و (وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ)^(٣) فهذا كله على الحكاية ، والابتداء (هو) ولكنها محذوفة في القرآن لعلم المخاطب .

أما قوله (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) فإنما انتصب ؛ لأنه مصدر عمل فيه فعله لا القول . والمعنى - والله أعلم - : وقالوا : سلمنا سلاماً^(٤) ، وتفسيره : تسلمنا منكم تسلياً ، وبرئنا براءة ؛ لأنهم لم يؤمروا أن يسلموا على المشركين إذ ذاك ، والآية مكية .

ونظيرها : لا تكن من فلان إلا سلاماً بسلام ، أي : متاركةً مبارئاً^(٥) .

ولو قلت : قلت حقاً ، أو قال زيد باطلاً - لأعملت القول ؛ لأنك لم تحك شيئاً . إنما أعملت القول في ترجمة كلامه

ألا ترى أنه إذا قال : لا إله إلا الله . قيل له : قلت حقاً ، وهو لم يلفظ بالحاء والقاف . إنما هذا معنى ما قال^(٦) .

ومثل ذلك قول الله (إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا)^(٧) .

(١) الذاريات ٥٢ . حذف المبتدأ جواز وحذفه بعد القول كثير

(٢) الطور : ٣٠ .

(٣) القمر : ٩ .

(٤) تقدم الحديث عن الآية الجزء الثالث ص ٢١٩ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٦٣ .

(٥) انظر الجزء الثالث ص ٢١٩ .

(٦) يريد أن القول ينصب جملة ، أو مفرداني معنى الجملة .

(٧) النبا : ٣٨ .

هذا باب

إعراب ما يُعَرَّب من الأفعال
وذكر عواملها ، والإنخبار عما بُني منها

اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعملُ فيها ؛ كما تعمل / فيها الحروف الناصبة والجارّة ،
وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك .

٤
٤٠٨

وكان حدّها ألا يُعَرَّب شيءٌ منها ؛ لأنّ الإعراب لا يكون إلّا بعامل . فإذا جعلت لها
عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية .
فهذا كان حدّها في الأصل .

والأفعال ثلاثة أضرب : فضربٌ منها يُعَرَّب لعلّة سأذكرها لك أوجبت له الإعراب .
وضربان لا يُعَرَّبان . بل يجزيان على ما يجب في الفعل قبل أن تلحق النوع الثالث العلة
التي أوجبت له الإعراب .

فأما ما كان ماضياً من الفعل فنحو : ضرب يافقي ، وذهب ، وانطلق ، وحمد ، ومكث (١)
وما كان معناه (فعل) من غير هذه الأبنية فهذا النوع مبني على الفتح .

والضرب الثاني : وهو المُعَرَّب : ما لحقته في / أوله زائدة من الزوائد الأربع : الهمزة ،
والياء ، والنون ، والتاء . وذلك قولك : أَفَعَلَ أنا ، وَتَفَعَّلَ أنت أو هي ، وَنَفَعَلُ نحن ،
ويفعل هو .

٤
٤٠٩

وإنما أُعَرِّبَت هذه الأفعال بعد أن كان حدّها على ما وصفت لك ؛ لمضارعتها الأسماء .
ومعنى المضارعة : أنّها تقع في مواقعها ، وتؤدي معانيها . فمن ذلك قولك : زيد يضرب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ : (وقالوا مكث يمكث مكوثاً ، كما قالوا قعد يقعد قعوداً ،
وقال بعضهم : مكث شبهوه بظرف ، لأنه فعل لا يتعدى ، كما أن هذا فعل لا يتعدى)

فيجوز أن تريد أنه يضرب فيما يُستقبل ، ولم يقع منه ضَرْبٌ في حالِ خَبَرِكَ ، كما نقول :
زيد ضارب الساعة ، وضارب غدا . قال الله عز وجل : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ^(١)) ؛
أى : حاكم ، فدخلتها اللام على معنى دخولها في الاسم .

والأسماء تكون معرفة ونكرة . وهذه الأفعال المُعَرَّبَةُ تقع لا يُعرف وقتها ما كان منه
في الحال ، وما يكون منه لما يُستقبل .

فإن أدخلت على الأسماء الألف واللام صارت معرفة .

وإن أدخلت على هذه الأفعال السين / أو سوف صارت لما يُستقبل ، وخرجت من معنى
الحال ، وذلك قولك : سأضرب ، وسوف أضرب ؛ فلما وقعت موقع الأسماء في المعنى ، ودخلت
عليها الزوائد للمفضل ؛ كما دخلت الزوائد على الأسماء - أعربتها كما تُعرب الأسماء ^(٢) .
وغيرها من الأفعال لا علة فيه مما يُوجب له الإعراب .

والنوع الثالث من الأفعال : ما كان يقع من الأمر للشاهد المخاطب ؛ نحو : اضرب ،
واذهب ، وانطلق . فهذا مبنى على الوقف .

وكذلك كل فعلٍ كان في معنى (افعل) من غير هذه الأبنية .

فإن قلت : ما بالك بنيت هذا على الوقف ، وبنيت ما كان معناه (فَعَلَ) على الفتح ،
هلاً حرّكت ذاك وأسكنت ذاك ؟

فالمفضل بينهما : أنك إذا قلت : ضَرْبٌ وما أشبهها ، فقد تصف بها الأسماء ؛ كما
تصف بالمضاربة ، نحو قولك : مروت برجل ضربنا .

(١) في صدر الجزء الثاني : باب اعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الاعراب فيها دون
سائر الأفعال ؟

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣ ، وحروف الاعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين
التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء ، والنون وذلك قولك : افعل أنا ، وتفعل
أنت أو هي ، ويفعل هو ، وتفعل نحن .

وانما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : ان عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك (لفاعل) حتى
كانك قلت : ان زيد الفاعل فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام ، كما لحقت الاسم ، ولا تلحق
(فعل) اللام .

وتقول : « سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذاك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تلحق الألف
واللام الأسماء للمعرفة .

وتقع موقع المضارعة في الجزاء ، نحو قولك : من أتاني أتيت ، وإن أعطيني أكرمتك .
فقد وقع في موقع : من يأتي / آت ، وإن تعطيني أكرمك .

فلما ضارعت المضارعة بُنيت على الحركة ، وجُعِلت لها مزيةٌ على ما لم يقع هذا الموقع^(١)
ألا ترى أنَّ كُلَّ ما كان معناه (افْعَلْ) لم يُوصف به ، ولم يقع في موقع المضارعة . فلما
لم يُجاوز لم يزد على السكون . وسنبيِّن ما يُبنى على الحركة لتصرفه ، وما يلزمه السكون لامتناعه
من التصرف في موضع المبنيات^(٢) إن شاء الله .

فإعراب المضارع الرفع ، والنصب ، والجزم :
فالرفع بضمة حرف الإعراب ، والنصب بفتحة ، والجزم بحذف الحركة منه .
وذلك قولك في الرفع : هو يذهبُ يا فتى ، وفي النصب : لن يذهبَ ، وفي الجزم :
لم يذهبَ .

فإذا ثنيت الفاعل في الفعل المضارع ألحقته ألفاً ونوناً في الرفع ، ولم تكن هذه الألف
كالألف في ثنية الاسم / لأنَّها علامة للإضمار والثنية ، والنون علامة الرفع .
فإذا أردت جَزْمه حذفته هذه النون ، والنصبُ داخلٌ هنا على الجَزْم ، كما دخل في ثنية
الاسم على الجرِّ ؛ لأنَّ الجَزْم في الفعل نظيرُ الجرِّ في الاسم .
وكانت النون مكسورة كحالها في الاسم ، والعلة واحدة فيهما .
وذاك قولك : هما يضربان ، وفي الجزم : لم يضربا ، والنصب : لن يضربا .
فإن جمعت لاسم في الفعل ألحقته واوا ونوناً في الرفع ، وكانت الواو علامة الإضمار
والجمع ، كالألف في الثنية .
وكانت النون مفتوحة كحالها في الاسم .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٢-٣

(٢) باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى تقدم الجزء الثالث ص ١٧١ - ١٨٠

قال فيه : إن حق المبنى أن يسكن آخره ثم عرض لبيان علة ما يبنى على حركة من الأسماء

فإن أردت جزمه حذفته النون ، وكان النصب كالجزم ، كما كان النصب كالجر في جمع الأسماء (١) .

وذلك قولك في الرفع : هم يضربون ، وفي الجزم : لم يضربوا ، وفي النصب : لن يضربوا . وكذلك المؤنث الواحدة في المخاطبة . تقول : أنتِ تضربين ، أثبت النون في الرفع ، وحذفتها في الجزم والنصب ، كما وصفت لك من اجتماعهما في المعنى ..

وفتح النون لأنها بمنزلة الأسماء المجموعة في النصب ، والجر نحو : مسلمين ، والعلة واحدة (٢) .

...

٤
٤١٣ / فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم (٣) نونا فقالت : أنتن تفعلن ، وهن يفعلن .

(١) في سبويه ج ١ ص ٥ (واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ، ونون ، ولم تكن الألف حرف الاعراب ، لأنك لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء ، فتضم اليه (يفعلا) آخر ولكنك إنما ألحقته هذاعلمة للفاعلين ..

فلما كان حال (يفعل) في الواحد غير حال الاسم ، وفي التثنية لم يكن بمنزلة اسم ، فجعلوا اعرابه في الرفع ثبات النون ، لتكون له في التثنية علامة الرفع ، كما كان في الواحد إذ منع حرف الاعراب .

وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف اعراب إذ كانت متحركة ، لا تثبت في الجزم ، ولم يكونوا ليحذفوا الألف ، لأنها علامة الاضمار ، والتثنية في قول من قال : أكلوني البراغيث وبمنزلة التاء في قلت ، وقالت ، فأثبتوها في الرفع ، وحذفوها في الجزم ، كما حذفوا الحركة في الواحد ، ووافق النصب الجزم في الحذف ، كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء .. وذلك قولك هما يفعلان ولم يفعلا ، ولن يفعلا)

(٢) في سبويه ج ١ ص ٥ : (وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان إلا أن الأولى أو مضموم ما قبلها ، لتلا يكون الجمع كالتثنية ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء ، كما فعلت ذلك في التثنية ، لأنها وقعتا في التثنية ، والجمع هاهنا ، كما أنهما في الأسماء كذلك وهو قولك : هم يفعلون ولم يفعلوا ، ولن يفعلوا .

وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة إلا أن الأولى يا ، وتفتح النون ، لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب . وذلك قولك : أنتن تفعلن ولم تفعلن ، ولن تفعلن)

(٣) استعمل لقبا من القاب الاعراب مكان لقب من القاب البناء كما تقدم نظيره

فتحت هذه النون ؛ لأنها نون جمع ، ولم تحذفها في الجزم والنصب ؛ لأنها علامة إضمار وجمع^(١) .

ألا ترى أنك لو قلت : (يفعل) في الجزم لزال علامة الجمع ، وصار كالواحد المذكر .
ولو قلت في التثنية ، أو جمع المذكر : لم يقوموا ، ولم يقوموا لعلم بالالف وبالواو المعنى ، ولم تحنن إلى النون .
فهذه الأفعال مرفوعة لمضارعها الأسماء ، ووقوعها مواقعها ، ولها عوامل تعمل فيها ؛ كما كان ذلك للأسماء^(٢) .

فمن عواملها التي تنصبها (أن) و (لن) و (كى) ، واللام المكسورة و (حتى) و (أو) و (إذن) ، وما كان من الجواب بالفاء والواو فإنه يذكر في موضعه ، وكذلك إذن ، وحتى .
فأما (أن) و (لن) و (كى) و (إذن) فيعملن فيها .

وأما سائر ما ذكرنا لك فإنما ينتصب ما بعدها من الأفعال بإضمار (أن) ، وسنفسر ما وقع فيه الضمير بتمثيله وحججه في موضعه^(٣) إن شاء الله .

/وأما ما يجزمها فلم ، ولما ، ولما الأمر ؛ نحو : ليقم زيد ، و (لا) في النفي^(٤) ، نحو :

٤
٤١٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥ - ٦ : « وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقته للعلامة نونا ، وكانت علامة للاضمار ، والجمع فيمن قال : أكلوني البراغيث ، واسكنت ماكان في الواحد حرف الاعراب ، كما فعلت ذلك في فعل حين قلت : فعلت ، وفعلن ، فاسكن هذا هاهنا ، وبني على هذه العلامة ، كما اسكن (فعل) لانه فعل كما انه فعل ، وهو متحرك كما انه متحرك ، وليس هذا بأبعد فيها اذ كانت هي وفعل شيئا واحدا من يفعل . . وذلك قولك : هن يفعلن ولن يفعلن ، ولم يفعلن . وفتحت النون ، لأنها نون جمع ولا تحذف ، لأنها علامة اضممار وجمع في قول من قال : أكلوني البراغيث . . »

(٢) تقدم في الجزء الثاني باب تجريد اعراب الأفعال ص ٥

(٣) باب الحروف التي تنصب الأفعال الجزء الثاني ص ٦ . وباب حتى الجزء الثاني ص ٢٨

(٤) عبر عن النفي بالنفي في موضعين الثاني في ج ٢ ص ٢٣ وهذا ان لم يكن تصحيحا فهو اصطلاح له وقد عبر بالنفي في مواضع أخرى .

انظر المقدمة ص ١١٨

لا يَقيمُ زيد ، وحروف المجازاة ، وما صار معناه إليها من جواب الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، ونحو ذلك .

فهذا ما يجزمها وينصّبها .

تقول : أردت أن تقومَ يا فتى ، وأن تقوموا ، وأن تقوموا ، وأن تقوى يا امرأة ، وإن تضربا ، وجثتك كي تضربَ زيدا .

وفي الجزم لم يَقم ، ولم يقوموا ، ولم تقوى يا امرأة ، وليُقمَ عبد الله ، ولا يَقْعُدَ زيد . إذا أردت الأمر والنهي (١) .

(١) باب الحروف التي تجزم الأفعال في الجزء الثاني ص ٤٤ ، وباب المجازاة وحروفها في الجزء الثاني ص ٤٦

هذا باب

الفعل المتعدي إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد^(١)

وذلك الفعل : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وما دام ، وما زال ، وليس ، وما كان في معانهم .

وهذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكننا أفردنا لها باباً ، إذ كان فاعلها ومفعولها يَرْجِعَان إلى معنى واحد .

وذلك أنك إذا قلت : كان عبدُ الله أخاك . فالأخ هو / عبد الله في المعنى

٤
٤١٥

وإنما مجاز هذه الأفعال ، ومجازُ الأفعال التي تقع للعلم والشك ، وباب (إن) - مجاز الابتداء والخبر .

وذلك أنك تقول : ظننت زيدا أخاك ، فإنما أدخلت (ظن) على قولك - زيد أخوك ، وكذلك علمت ، وحسبت ، وجميع هذا الباب^(٢) .

وكذلك قولك : إن زيدا منطلق ، ولكن عبدَ الله أخوك .

و(كان) بهذه المنزلة ، إنما دخلت على قولك : زيد منطلق ، لتوجب أن هذا فيما مضى . والأصل الابتداء والخبر ، ثم تلحقها معانٍ بهذه الحروف .

(١) في الجزء الثالث ص ٩٧ : هذا باب الفعل الذي يتعدى الى مفعول واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد وفي سيبويه ج ١ ص ٢١ : « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : « تقول : كان عبد الله أخاك فانما أردت ان تخبر عن الأخوة ، وإدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى ، وذكرنا الأول ، كما ذكرت المفعول الأول في ظننت » .

و(كان) فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ يَتَقَدَّمُ مَفْعُولُهُ وَيَتَأَخَّرُ^(١) ، ويكون معرفةً ونكرةً . أَيْ ذَلِكَ فَعَلَتْ صَلَحَ . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وكان أخاك زيد ، وأخاك كان زيد ، وكذلك جميع بابها في المعرفة والنكرة .

وتقول : كان القائم في الدار عبد الله ، وكان الذي ضرب أخاه أخاك ، وكذلك : ليس منطلقاً زيد .

فإن قال قائل : أما / (كان) فقد عَلِمَ أَنَّهَا فِعْلٌ بِقَوْلِكَ : كان ، ويكون وهو كائن ، وكذلك أصبح ، وأمسى ، و (ليس) لا يُوجَدُ فِيهَا هَذَا التَّصَرُّفُ ، فمن أين قلتَ إِنَّهَا فِعْلٌ ؟
قيل له : ليس كلُّ فِعْلٍ مُتَصَرِّفاً . وإنَّما علينا أَنْ نُوجِدَ أَنَّهَا فِعْلٌ بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي لَا يُوجَدُ مِثْلُهُ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ ، ثُمَّ نُوجِدَ الْعِلَّةَ الَّتِي مَنَعَتْهَا مِنَ التَّصَرُّفِ .

أما الدليل على أَنَّهَا فِعْلٌ فَرُفِعَ الضَّمِيرُ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ فِيهَا ، نحو : لست منطلقاً ، ولست ، ولستما ، ولستم ، ولستن ، وليست أمة الله ذاهبة كقولك : ضربوا ، وضربا ، وضربت . فهذا وَجْهٌ تَصَرُّفُهَا .

وأما امتناعها من التصرفِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ضرب ، وكان - دَلَّتْ عَلَى ماضِي ، فَإِذَا قُلْتَ : «يضرب» و «يكون» - دَلَّتْ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ ، وما لم يقع .

وأنت إِذَا قُلْتَ : إيس زيد قائماً غداً ، أو الآن - أردت ذلك المعنى الذي في يكون فلماً كانت تدلُّ على ما يدلُّ عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها ، ولذلك لم يُبَيَّنْ بِنَاءُ الْأَفْعَالِ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ مِثْلَ بَاعِ^(١) وسنذكر علَّتْهَا مع أخواتها في الفعل / الذي لا يتصرف نحو «نعم» ، و«بئس» في باب التصريف^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : « وان شئت قلت : « كان أخاك عبد الله ، فقدمت ، واخرت ، كما فعلت ذلك في ضرب ، لانه فعل مثله . »

وحال التقديم ، والتأخير فيه كحاله في ضرب الا أن اسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد . »

(١) يريد أن أصلها ليس على وزن فعل مثل باع فلم تقلب العين ألفاً ، والزميت التخفيف ، وكذلك فتحت الفاء في لست ولست واستم . . . فخالفت باع في الأمرين .

(٢) تقدم باب نعم وبئس في الجزء الثاني من ١٤٠ وعرض لهذا المعنى في فعل التعجب في الجزء الثالث من ١٩٠ وسيكرره في باب التعجب الجزء الرابع من ٤٨٦

وإنما هذا موضع جمل ، ثم نذكر بعده المسائل .

إعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجعل اسم (كان) المعرفة ؛ لأن المعنى على ذلك ؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر كما وصفت لك .

ألا ترى أنك لو قلت : كان رجل قائما ، وكان إنسان ظريفاً - لم تُفِذ بهذا معنى ، لأن هذا مما يعلم الناس أنه قد كان ، وأنه مما يكون ، وإنما وُضِعَ الخبر للفائدة (١) .

فإذا قلت : كان عبد الله ، فقد أُلقيت إلى السامع اسما يعرفه ، فهو يتوقع ما تُخبره عنه .

وكذلك لو قرئت النكرة من المعرفة بما تحمّلها من الأوصاف - لجاز أن تُخبر عنها ، وكان

فيها حينئذ فائدة ؛ نحو قولك : كان رجل من بني فلان فارساً ، وكان رجل من / أهل البصرة شجاعاً (٢) . وذلك لأن هذا يجوز ألا يكون ، أو يكون فلا يعلم . فلذلك ذكرنا أن الاسم المعروف

هو الذي له هذا الموضع .

تقول : كان متطلقاً عبدُ الله ، وكان منطلقاً اليوم عبدُ الله وكان أخاك صاحبنا ، وزيدٌ كان قائماً غلامه .

وكذلك أخوات (كان) (٣) فمن ذلك قولُ الله عز وجل : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢ : « وأعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ، ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة ، لأنه حد الكلام ، لأنها شيء واحد وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا ، لأنها شيان مختلفان ، وهما في (كان) بمنزلة في الابتداء إذا قلت : عبد الله منطلق . تبديء بالاعرف ، ثم تذكر الخبر وذلك قولك : كان زيد حليماً وكان حليماً زيد . لا عليك أقدمت أم أخرت ؟ إلا أنه على ما وصفت لك في قولك : ضرب زيدا عبد الله .

فإذا قلت : كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فأنما ينتظر الخبر ، فإذا قلت : حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت .

وإذا قلت : كان حليماً فأنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل ، وإن كان مؤخراً في اللفظ .

فإن قلت : كان حليم ، أو رجل فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور . . .

ألا ترى أنك لو : قلت : كان رجل منطلقاً ، أو كان إنسان حليماً كنت تلبس ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكهوا أن يبدؤا بما فيه اللبس . . .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦-٢٧ : « ولوقلت : كان رجل من آل فلان فارساً حسن ، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجهله » أجاز أبو حيان أن يقع اسم (أن) نكرة

محضة دون اسم (كان) . انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٤٦ ، والخزانة ج ٤ ص ٥٩ - ٦١

(٣) توسط خبر كان وأخواتها جائز كما قال الناطم :

وفى جيمها توسط الخبر : أجز .

وقد يجب التوسط أو التقدم ، نحو . كان في الدار صاحبها حتى لا يعود الضمير على متأخر

لفظاً ورتبة .

المؤمنين^(١) وقال : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(٢)) ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : (أَنْ أَوْحَيْنَا) إِنَّمَا هُوَ وَحْيُنَا .

فإن كان الاسم والخبر معرفتين - فأنت فيها بالخيار ، تقول : كان أخوك المنطلق ، وكان أخاك المنطلق^(٣) .

وتقول : مَنْ كان أخاك ؟ إذا كانت (مَنْ) مرفوعة ، ومن كان أخوك ؟ إذا كانت (مَنْ) منصوبة .

وكذلك مَنْ ضرب أخاك ، وَمَنْ ضرب أخوك^(٤) ؟

والآيات كلها تقرأ على هذا (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ/ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ^(٥) وما كَانَ حُجَّتُهُمْ

$\frac{4}{419}$

(١) الروم : ٤٧ .

(٢) يونس : ٢ - وفي البحر المحيط ج ٥ ص ١٢٢ : « اسم (كان) أن أو حيناً ، و (عجبا) الخبر و (للناس) ف قيل هو في موضع الحال من عجبا ، لأنه لو تأخر لكان صفة ، فلما تقدم كان حالا .

وقيل : يتعلق بقوله عجبا وليس مصدرا بل هو بمعنى معجب والمصدر إذا كان بمعنى المفعول جاز تقدم معموله عليه كاسم المفعول : وقيل : هو تبیین ، أى : أعنى للناس .
وقيل يتعلق بكان وإن كانت ناقصة وهذا لا يتم إلا إذا قدرت دالة على الحدث . . » وانظر المعنى ج ٢ ص ٧٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٤ : « وإذا كانا معرفة فانت بالخيار : أيها ما جعلته فاعلا ورفعته ، ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في ضرب . وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيد صاحبك ، وكان هذا زيدا ، وكان المتكلم أخاك » .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٤ : « وتقول : مَنْ كان أخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول : من ضرب أباك ؟ إذا جعلت (من) الفاعل ، ومن ضرب أبوك ؟ إذا جعلت الأب الفاعل » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ : وقال تعالى : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ، (فان) محولة على (كان) كأنه قال : فما كان جواب قومه إلا قبول كذا ، وكذا ، وإن شئت رفعت الجواب ، فكان (أن) منصوبة وانظر ص ٢٤ من سيبويه أيضا .

وقوله تعالى (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) جاء في ثلاث آيات :

النمل : ٥٦ والمنكوت : ٢٤ ، ٢٩ .

وقراءة رفع جواب من الشواذ وهي قراءة الحسن . انظر الاتحاف ص ٣٣٨ والبحر المحيط

ج ٧ ص ٨٦ ، ١٤٨ .

إِلَّا أَنْ قَالُوا (١) كَأَنَّهُ قَوْلُهُمْ . وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ الْأَوَّلَ .

وهذا البيت يُنشد على وجهين :

فَقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ قَمَا كَانَ نَصْرُهَا قُتَيْبَةَ إِلَّا عَضُّهَا بِالْأَبَاهِمِ (٢)

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَقُولُ فِي النَّفْيِ : مَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ مُجْتَرِئاً عَلَيْكَ ، فَقَدْ خَبَّرْتَ عَنِ النِّكَرَةِ .

فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَحَدًا) فِي مَوْضِعِ النَّاسِ ، فَإِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُعَلِّمَهُ أَنَّه لَيْسَ فِي النَّاسِ وَاحِدٌ فَمَا فَوْقَهُ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ ، فَقَدْ صَارَ فِيهِ مَعْنَى بِمَا دَخَلَهُ مِنْ هَذَا الْعَمُومِ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ : عَزَّ وَجَلَّ (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (٣) فَلَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ إِلَّا نِكَرَةً كَمَا وَصَفْتَ لَكَ .

(١) الجاثية : ٢٥ ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ أَيْضًا بِرَفْعٍ (حَجَّتَهُمْ) .

انظر النشر ج ٢ ص ٣٧٢ ، غِيثُ النَّفْعِ ص ٢٢٧ . الْإِتِّحَافُ ص ٢٩٠ الْبَحْسُ ج ٨ ص ٤٩ وَابْنُ خَالَوَيْهِ ص ١٢٨ .

(٢) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ قَالَهَا فِي قَتْلِ قُتَيْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ وَيَمْدَحِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَيَهْجُو قَيْسًا وَجَرِيرًا .

وَهِيَ فِي الدِّيَوَانِ ص ٨٥١ - ٨٦١ وَفِي سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ بَعْضُ مِنْهَذَا . انظر الروض الأنف ج ١ ص ٥٠ . وَأَعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلزَّجَّاجِ . مَفْعُولٌ شَهِدَتْ مَحذُوفٌ أَيْ الْمَعْرَكَةُ قُتَيْبَةَ : مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمَصْدَرِ (نَصَرَهَا) .

الْأَبَاهِمُ : مِنَ الْأَصَابِعِ الْعَظْمَى مُؤَنَّثَةٌ وَحَذَفَ الْيَاءُ فِي الْجَمْعِ وَالْأَصْلُ : الْأَبَاهِيمُ وَانظر اللسان (بهم) .

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ : « بَابُ مَا تَخْبِرُ فِيهِ عَنِ النِّكَرَةِ بِنِكَرَةٍ » .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ ، وَلَيْسَ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ مُجْتَرِئًا عَلَيْكَ ، وَإِنَّمَا حَسَنَ الْأَخْبَارِ هَاهُنَا عَنِ النِّكَرَةِ حَيْثُ أَرَدْتَ أَنْ تَنْفِي أَنْ يَكُونَ فِي مِثْلِ حَالِهِ شَيْءٌ ، أَوْ فَوْقَهُ ، لِأَنَّ الْمَخَاطَبَ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُعَلِّمَهُ مِثْلَ هَذَا ، وَإِذَا قُلْتَ : كَانَ رَجُلٌ ذَاهِبًا ، فَلَيْسَ فِي هَذَا شَيْءٌ تُعَلِّمُهُ كَانَ جَهْلُهُ ، وَلَوْ قُلْتَ : كَانَ رَجُلٌ مِنْ آلِ فُلَانٍ فَارِسًا حَسَنًا ، لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُعَلِّمَهُ أَنَّ ذَلِكَ فِي آلِ فُلَانٍ ، وَقَدْ يَجْهَلُهُ .

وَالْآيَةُ تَكَلَّمَ عَنْهَا سَبْيُوِيهِ أَيْضًا ص ٢٧ فَقَالَ : « وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَالْإِلْغَاءِ وَالِاسْتِقْرَارِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كَثِيرٌ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) وَأَهْلُ الْجَفَاءِ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ : وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ . كَانَهُمْ آخَرُوهَا حَيْثُ كَانَتْ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ » . وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ٨ ص ٥٢٨ - ٥٢٩ : « وَقَالَ مَكِّي : سَبْيُوِيهِ يَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ خَيْرًا إِذَا قَدَّمَهُ وَقَدْ خَطَأَ الْمُبَرَّدُ بِهَذِهِ الْآيَةِ ، لِأَنَّهُ قَدَّمَ الظَّرْفَ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ خَبَرًا » .

وقال الرجز :

لَتَقْرَيْنَ قَرَبًا جُلُوبًا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا (١)

فقد أفادك معنى بقوله (فيهِنَّ) . ولو حذف (فيهِنَّ) لكان/ هاهنا معنى آخر ، وهو معنى
٤٢٠ (الأبد) كقولك : لا أكلمك ما طار طائر .

واعلم أن الشعراء يضطرون ، فيجعلون الاسم نكرة ، والخبر معرفة .

وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد . فمن ذلك
قول حسان بن ثابت :

= والجواب : ان سيبويه لم يمنع الغاء الظرف اذا تقدم وإنما اجاز ان يكون خبرا ، والا
يكون خبرا .

ويجوز أن يكون (كفوا) حالا من النكرة وهي أحد لما تقدم نعمتها عليها نصب على الحال فيكون
(له) الخبر على مذهب سيبويه واختياره ، ولا يكون للمبرد حجة على هذا القول ، . ثم قال :
ليس الجار والجرور فيه تاما وإنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبرا لكان بل هو متعلق بكفوا .
وقدم عليه وعلى هذا الذي قررناه يبطل اعراب مكى وغيره . . .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧ وقال الأعلام : استشهد به على تقديم (فيهِنَّ) على
فصيل ، وجمله لغوا مع التقديم ، وسوغ ذلك أنك لو جذفت انقلب المعنى الى معنى آخر وهو
الأبد ، فلما لم تتم الفائدة الا به حسن تقديمه لمضارعة الخبر في الفائدة .

لتقرين : جواب قسم محذوف وهو بضم الراء وكسر الباء قال الجوهري : قربت أقرب
قربة مثل كتبت اكتب كتابة : اذا سرت الى الماء وبينك وبينه ليلة والاسم القرب بفتح الحين .

وقال الأصمعي : قلت لأعرابي : ما القرب ؟ قال : سير الليل لورد الغد .
الجلدى : بضم الجيم ، وسكون اللام بعدها ذال معجمة . معناه : السريع الشديد فهو
وصف القرب .

وقيل : منادى مرخم جلدية اسم ناقته .

والضمير في فيهِنَّ عائد الى الابل ، ودل على ذلك سياق الكلام وذكر الناقة ، فاضمر وان
لم يجر لها ذكر .

الفصيل : ولد الناقة .

يخاطب ناقته فيقول : لتسيرن الى الماء سيرا حثيثا ولا أعذرلك مادام فيهِنَّ فصيل يطبق
السير . نسب هذا الرجز الى ابن ميادة . انظر الخزائن ج ٤ ص ٥٩ - ٦٠ وشرح أدب
الكاتب للجواليقي ص ٦٥ .

كَانَ مُلَاقَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (١)

وكان المازني يروى : يكون مزاجها عسلا وماء . يريد : وفيه ماء .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على وقوع اسم يكون نكرة محضة وخبرها معرفة للضرورة .

وجمله الزمخشري في المفصل ج ٢ ص ١٥٧ من القلب الذي يشجع عليه أمن الالباس وتبعه ابن هشام في المفتي ج ٢ ص ١٩٩ .

وجمل الفارسي مزاجها منصوبا على الظرفية المجازية .

وروى البيت برفع مزاجها فاسم يكون على هذه الرواية ضمير الشأن وجمله (مزاجها عسل) خبرها .

ويجوز أن (يكون) زائدة ، وجاءت زيادتها بلفظ المضارع على القليل فيها .
وروى تكون بالتاء فاسمها ضمير سلافة ، وجمله (مزاجها عسل) خبرها أو خبرها (من بيت رأس) مقدم عليها .

وجمله (تكون من بيت رأس) صفة لسلافة وكذلك جملة (مزاجها عسل) صفة ثانية لها .
ورواية المازني يجوز أن يكون ماء بالرفع فاعلا لفعل محذوف والتقدير : مازجها ماء .
ويقول السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٠ : « خبر كان في البيت محذوف تقديره : كان فيها خبيثة ومثل هذا المحذوف في التكرات حسن كقوله :

ان محلا وان مرتحلا

وزعم بعضهم أن بعد هذا البيت بيتا فيه الخبر وهو قوله :

على أنيابها أو طعم غص من التفاح عصره اجتنساء

وهذا البيت موضوع لا يشبه شعر حسان ، ولا لفظه .

ورد عليه البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٤١ فقال : البيت الثاني ثابت في ديوان حسان وهو عندي نسخة قديمة تأريخ كتابته سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ، وكذا رواه من تكلم في شعره .
والمبرد في الكامل ج ٢ ص ٩٠ ذكر البيت الشاهد مع أبيات أخرى من القصيدة ولم يذكر البيت : على أنيابها .

ورواية سيبويه : كان سبيئة وكذلك في الكامل وروى أيضا : كان خبيثة .
والسلافة : الخمر وقيل خلاصة الخمر وقيل : ما سبال من العنب قبل العصر وذلك اخلصها .

وانما اشترط أن يمزجها ، لأنها خمر شامية صليبة فان لم تمزج قتلت شاربها ، وخص العسل والماء ، لأن العسل أحل ما يخالطها وأنه يذهب بمرارتها .
وأما الماء فيبردها ويلينها .

بيت رأس : في معجم البلدان ج ١ ص ٥٢٠ : « اسم لقريتين في كل واحدة منهما كروم كثيرة يتسبب اليها الخمر أحدهما بالبيت المقدس وقيل : بيت كسوة بالأردن والأخرى من نواحي حلب ، ثم ذكر شعر حسان .

قال الفرزدق :

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرٌ^(١)

= وفى الخزانة : وقيل : بيت موضع الخمر ، ورأس اسم للخمار وقصد الى بيت هذا الخمار ، لأن خمره أطيّب الخمر وقيل : الرأس هنا بمعنى الرئيس : أى من بيت رئيس ، لأن الرؤساء إنما تشرب الخمر ممزوجة .

والبيت من قصيدة لحسان فى صدر ديوانه ص ٨ - ١٩ وفى سيرة ابن هشام والروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٠ والخزانة ج ٤ ص ٤٠ - ٤٥ ، ص ٦٣ .

وفى الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ ، وحسن الصحابة ص ١٧ - ٢٤ والهاشميات ص ١٠٠ - ١٠٤ والسيوطى ص ٢٨٧ - ٢٨٨ وبعضها فى الكامل ج ٢ ص ٩٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على أن وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة إنما يكون فى ضرورة الشعر .

وسيبويه والمبرد يريان أن ضمير الفاعل العائد على نكرة هو نكرة .

فاسم كان ضمير مستتر يعود على (سكران) النكرة ، فكان نكرة لذلك .

وخبرها (ابن المراغة) المعرفة بالاضافة وانظر الخلاف فى ذلك فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٢٠ ، ص ٢٧٩ .

وعلى هذه الرواية يرتفع سكران بكان محذوفة ، ومتساكر معطوف عليه عطف مفردات وأم متصلة وخبر كان المحذوفة محذوف أيضا .

وفى الخصائص ج ٢ ص ٣٧٥ :

« ألا ترى أن تقديره : أكان سكران ابن المراغة ، فلما حذف الفعل الراجع فسرّه بالثانى فقال : كان ابن المراغة .

وابن المراغة هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة وخبر (كان) المضمر محذوف معها ، لأن (كان) الثانية دلت على الأولى وكذلك الخبر الثانى الظاهر دل على الخبر الأول المحذوف . »
وقيل : سكران مبتدأ .

وقال سيبويه : وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتناء .

يرينا : أن أكثرهم ينصب السكران ويرفع ابن المراغة على أنه اسم كان ويكون الخبر مقدما وهو سكران وعلى هذا لا قبح .

ويريد بقوله : ويرفع الآخر ، أى : متساكر ويكون رفعه على القطع يجعله خبر مبتدأ محذوف والتقدير : أم هو متساكر وأم منقطعة .

وقد روى برفع سكران وابن المراغة فعلى هذه الرواية يكون ابن المراغة مبتدأ خبره سكران وكان زائدة .

وجوز ابن السيرافى وابن خلف أن يكون اسمها ضمير الشأن ورد عليهما ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ١٠٣ بأنه لا يجوز للجملة المفسرة لضمير الشأن ان تتقدم هى ، ولاشئ منها عليه ، والبيت للفرزدق وذكر فى ديوانه مفردا ص ٤٨١ على أنه من فوائت السديوان وانظر الخزانة ج ٤ ص ٦٥ - ٦٧ .

وقال القطامي :

فَني قَبَلُ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعًا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الوداعُ^(١)

وقال خلدش بن زهير :

فإنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلِ أَظْيُّ كَانَ أُمُّكَ أُمَّ حِمَارٍ^(٢)

...

(١) استشهد بالشطر الأول سيبويه ج ١ ص ٣٣١ على ترخيم ضباعة والوقف على الالف بدلا من الهاء .

واستشهد بالشطر الثاني ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٨٤ على جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة للضرورة .

أراد بضبَاعًا ضباعة بنت زفر بن الحارث .
(ولا يك موقف) يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون على الطلب والرغبة . كأنه قال : لا تجعلى هذا الموقف آخر وداعى منك .

والوجه الآخر : أن يكون على الدعاء . كأنه قال : لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع ، وفيه حذف مضاف أى موقف .

البيت مطلع قصيدة للقطامي فى مدح زفر بن الحارث وكان بنو أسد أحاطوا به ، وأسروه يوم الخابور ، وأرادوا قتله ، فحال زفر بينه وبينهم ، وحماه ، وحمله ، وكساه ، وأعطاه مائة ناقة ، فمدحه بهذه القصيدة وغيرها .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٤ ومعاهد التنصيص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ والسيوطى ص ٢٨٧ والعينى ج ٤ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ والقصيدة فى الديوان ص ٣١ - ٤٢ وفيها شواهد نحوية كثيرة .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على أن وقوع اسم كان نكرة محض ، وخبرها معرفة من ضرورات الشعر ، فاسم كان ضمير عائد على ظبى النكرة فهو نكرة ، والاعراب كما قلنا فى بيت الفرزدق السابق .

وروى الصدر أبو عبيدة : فانك لا يضرك .

ورواه مؤرج السدوسي فى أمثاله : فانك لا يضورك .

يقال : ضاره يضوره ، ويضبيره بمعنى ورويه حول بطل عام .

وقال البغدادي : ولم أر رواية : فانك لا تبالي لأحد الا للنحويين .

والأم هنا معناها : الأصل وهذا معنى شائع فان الأم فى اللغة تطلق على أصل كل شئ .
سواء كان فى الحيوان أو فى غيره .

وعلى هذا يسقط رد ابن الأعرابي على ابن السيرافى فى قوله : كيف يكون الظبى ،
والحمار أمين وحما ذكر الحيوان ؟

/وا(كان) موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر . وذلك قولك :

أنا أعرفه مذ كان زيد ، أى : مذ خلق . وتقول : قد كان الأمر ، أى وقع (١) .

فمن ذلك قول الله عز وجل : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً) (٢) فيمن رفع . قال

الشاعر :

= وصف في البيت تغير الزمان واطراح مراعاة الأنساب ، فيقول : لا تبالي بعد قيامك بنفسك ، واستغنائك عن أبويك من انتسبت إليه من شريف ، أو ضيع ، وضرب المثل بالنظبي والحمار .

والبيت من قطعة ذكرها البغدادي في الخزائن ج ٣ ص ٢٣٠ ونسبها أبو تمام في كتابه مختار أشعار القبائل إلى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث بن زهير الصتم (يفتح الصاد وسكون التاء المثناة الفوقية) لقب زهير .

ونسبه سيبويه والمبرد لخداش بن زهير وزهير هذا هو زهير الصتم وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٨١ في نسب زهير وقد وقع تعريف في لقبه الصتم فذكر على أنه الصتم بالنون .

ونسبه العسكري في التصحيف إلى زارة بن فزوان من بني عامر انظر الخزائن ج ٣ ص ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ج ٤ ص ٦٧ - ٦٨ والسيوطي ص ٣١٠ والمغني ج ٢ ص ١٤٩ وابن يعيش ج ٧ ص ٩٤ - ٩٥ .

من هذا يتضح لنا أن المبرد موافق لسيبويه في أن الضمير العائد على نكرة هو نكرة وأنهما جملا البيتين :

اسكران كان ابن المراه ، وأطبي كان أمك من ضرورات الشعر .

ولكن ابن يعيش والرضي نسبا إلى المبرد مخالفتهم لسيبويه وأنه رد عليه استشهاده بالبيتين السابقين فقال :

إن اسم كان ضمير والضمير معرفة .

في ابن يعيش ج ٧ ص ٩٥ : (وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت وقال : اسم كان هنا مضمرة في كان يعود إلى الظبي ، والمضمرات كلها معارف ، وأمك الخبر ، فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز .)

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٧٩ بعد أن ذكر البيتين قال :

(ورد عليه المبرد بأن اسم كان هو الضمير وهو معرفة .)

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يتعرض لهذا بالرد أيضا

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : (وقد يكون (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه . تقول قد كان عبد الله ، أى : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أى وقع الأمر)

(٢) البقرة : ٢٨٢ - وقراءة رفع تجارة ونصبها من السبعة فعاصم وحده نصب تجارة حاضرة فكان ناقصة واسمها مستتر أى المبايعة والباقون بالرفع . النشر ج ٢ ص ٢٣٧ ، الاتحاف ص ١٦٦ وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٣

فَدَى لَبْنَى ذَهْلٍ بَنَى شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ (١)
وكذلك أصبح ، وأمسى : تكون مرة بمنزلة (كان) التي لها خبر .
ومرة تكون بمنزلة استيقظ . ، ونام (٢) فلنأما هي أفعال .

وقد يكون لفظ الفعل واحدا وله معنيان أو ثلاثة معانٍ ، فمن ذلك : وجدت عليه ، من
من الموجدة ، ووجدت تريد : وجدت الضالة ، ويكون من وجدت في معنى علمت . وذلك
قولك : وجدت زيدا كريماً (٣) .

وكذلك رأيت : تكون من رؤية العين ، وتكون من العلم (٣) كقوله عز وجل :
(أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ (٤))

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١ على أن (كان) تامة بمعنى وقع وأراد باليوم يوما من أيام
الحرب وصفه بالشدة ، فجعله كالليل تبدو فيه الكواكب ، ونسبه إلى الشبهة أما لكثرة السلاح
المستعمل فيه وأما لما ذكره من النجوم قاله الأعلام
وفى اللسان (شهب) : يجوز أن يكون أشهب لبياض السلاح ، وأن يكون أشهب لمكان
الفبار .

فدى : يمد ويقصر .

والبيت لمقاس العائذ وانظر الأبيات المشككة ص ٢٣٥

وروى التبريزي في شرح الحماسة ج ١ ص ٣٦٢ البيت هكذا :

فدى لبنى ذهل به شيبان ناقتي إذا كان يوما ذا كواكب اشعنا

فركب بيتا من البيتين وهما في سيبويه ج ١ ص ٢١-٢٢ والبيت الثاني :

بنى أسد هل تعلمون بلادنا إذا كان يوما ذا كواكب اشعنا

وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ٩٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١ (وكما يكون أصبح ، وأمسى مرة بمنزلة كان ، ومرة بمنزلة
قولك : استيقظوا ، وناموا)

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١ (كما تقول : رأيت زيدا تريد رؤية العين وكما تقول : أنا وجدته تريد
وجدان الضالة)

وقال في ص ٨ : « اتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ، ووجدت
إذا أردت وجدان الضالة وأشباه هذا كثير »

وانظر الجزء الأول ص ٤٦ من المقتضب فقد ذكر ذلك هناك أيضا

(٤) الفرقان : ٤٥ وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥٠٢-٥٠٤

وقال الشاعر :

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَافَظَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا^(١)

وهذا التصرف في الأفعال أكثر من أن يُخصى ، ولكن يُؤتى منه / ببعض ما يُستدل به على
سائرته إن شاء الله .

٤
٤٤٢

(١) البيت لخداش بن زهير من قصيدة ذكرها العيني ج ٢ ص ٣٧١-٣٧٢ وروى : محاولة
مكان (محافظة) بمعنى قدرة وطاقة وهي تمييز
وانظر المسلسل ص ٣٠٥

هذا باب

من مسائل (كان) وأخواتها

تقول : كان القائمُ إليه أخوه أخاك . وإن شئت نصبت الأول ورفعت الثاني .

وتقول : كان ثوبك المزيّنه علّمه عبد الله مُعجِباً^(١) .

وتقول : كان غلامه زيد ضارباً . فهو على وجه خطأ ، وعلى وجه صواب :

(١) هذه المسألة من المسائل التي تناولها تفسير الفارقي واليك حديثه ص ٦٩ : « قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون ثوبك اسم كان ، والمزيّنه صلة وموصولا وصفا له والهاء في المزيّنه للآلف واللام ، وفاعله (علمه) وهو رفع بأنه فاعل التزيين ، والهاء من قولك علمه تعود الى الآلف واللام أيضا ، ولكن عود مالا يخل بالكلام اسقاطه . لو قلت : المزيّنه علم عمرو لاكتفى الآلف واللام بالعائد الأول .

و(عبدالله) مفعول (معجبا) ، و (معجبا) هو الخبر لكان . كأنك قلت : كان ثوبك الحسن معجبا عبد الله ، فيجوز تقديم عبد الله على معجب ، لأنه مفعوله ، ولم يفرق بينه وبين عامل ومعمول بما ليس منه أو من سببه .

ولا يجوز تقديمه على المزيّنه ، لأنه فصل بين الصفة والموصوف ولو أتيت بصفة الأول بعد تمام خبره لم يمتنع

فإذا جاز ذلك فليس بمنكر تقديمه على الصفة ، ولكن فيه عندي قبح بما فيه من التعقيد ، لأنه لو قدمت الخبر بأسره لم يقبح

وانما قبح ذلك ، لأنه فرق بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر . وبما هو بعض الخبر لاجملته .

ولو قدمت معجبا وحده على الصفة كان أسهل من تقديم معموله عليها وتقديم الجميع أحسن . ويجوز تقديم عبد الله على (كان) ، لأنه تقديم على عامل متصرف من غير فصل بين عامل ومعمول بما لايجوز مثله .

فأما تقديمه على ثوبك فلا يجوز ، لأنه فصل بين كان وما عملت فيه بما ليس في مسؤولاتها ، وجرى مجرى كانت زيدا الحمى تأخذ هذا على (مذهب) من جعل الفعل كالصفة ، فلم يفرق بين أخذة وتأخذ ، وبين ضاربة وتضرب في الفصل .

ورأيت بعضهم يفرق بين (أخذة) و(تأخذ) فكان يجيز الفصل بين كان وبين خبرها واسمها بمعمول الخبر إذا كان الخبر اسما لا فعلا على ما بينا ، فيجيز كان زيدا عبد الله ضارباً ، ولايجيز كان زيدا عبد الله يضرب وعلى المذهبين جميعا فلايجوز أن تقول :

كان عبد الله ثوبك علمه معجبا ، لأنه فصل بعبد الله بين (كان) وبين ثوبك ولم يعمل فيه واحد منهما ، وانما الخلاف مع الفصل بما قد عمل فيه الثاني على ما بينا .

فأما الوجه، الفاسد فأن تجعل (زيدا) مرتفعاً بكان ، وتجعل (الغلام) منتصباً بضارب . فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام ، وليس هو لها باسم ولا خبر ، إنما هو مفعول مفعولها . وكذلك لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ^(١) .

والوجه الذى يصح فيه أن تُضمَر في (كان) الخبر أو الحديث ، أو ما أشبهه^(٢) على شريطة التفسير ، ويكون ما بعده تفسيراً له . فيكون مثل الهاء التى تظهر في (إن) إلا أنه ضمير مرفوع ، فلا يظهر ، فيصير الذى بعده مرفوعاً بالابتداء / والخبر . فتقول على صحة المسألة : كان غلامه زيد ضارب .

٤
٤٢٣

وجه ذلك القول أنه لما كان فصلاً بين (كان) وما عملت فيه بما يصلح أن يلى (كان) وقد عملت فيه أيضاً ، ولم يتباعد بين المقدم وما عمل فيه جاز ذلك فيه للتصرف فى الكلام . ولما كان قولك : كانت زيدا الحمى تأخذ فصلاً بينهما بما لا يصح أن يلى كان أصلاً امتنع ذلك البتة .

فأما تقديم عبد الله على (كان) فلا خلاف فيه .

ولكن لو قلت : عبد الله كان ثوبك المزينه علمه ناسجه معجب على أن عبد الله نصب بمعجب وهو خبر الأول والجملة خبر (كان) لكان هذا لا أن (فيه) خلافاً :

منهم من يجيزه ، ومنهم من يأباه ، وإياه ذلك مذهب من مذاهب الكوفيين ، ورأيت أبا العباس يجيزه فى باب من مسائل الفاعل ووجه من آياه أنه تفريق بين بعض الجملة ، وبعضها بأمر طويل وكلام كثير ، وفيه لبس ، واشتباه .

وكان أبو العباس - رحمه الله - يوجه لجوازه وجهاً معناه :

أنه إذا كان يجوز بلا خلاف تقديم الجملة على كان وهى فى موضع الخبر ولا يضر ذلك مع البعد فليس بممتنع تقديم بعضها أيضاً والاعتماد فى ذلك على عامل متصرف ، و(كان) متصرفه ، فلا يمتنع تقديم شيء مما تعلق بها أو بمتعلقها عليها .

وعندى أنه لا يمتنع ذلك ولكن فيه ضعف ، لأن تقديم جميع الجملة لا يوقع لبساً ، ولا يخل بلفظه ، وليس كذلك تقديم البعض ويسهله قليلاً طلب ما تقدم لتامه بما تأخر . ثم عقد فصلاً لذكر التثنية وآخر لذكر البدل وثالثاً لذكر الأخبار .

انظر ص ٦٩-٧٠

(١) المبرد يمنع أن يلى كان معمول خبرها سواء كان الخبر مفرداً أم جملة وقد ذكر الفارقى أن منهم من يجيز ذلك إذا كان الخبر مفرداً (انظر كلامه فى الصفحة السابقة)

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦ : (ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد تقدمت ، فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول وهذا لا يحسن لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحاً)

وقد أشار الناظم الى ذلك بقوله : ولا يلى العامل معمول الخبر . . .

وقد فصل الصبان القول فى ذلك فقال ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣

فما جاء من الضمير في هذا الباب قوله :

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَلَى مُعْرِسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينَ^(١)

أضمر في ليس .

= (واعلم ان نحو : كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة ، لأن التركيب مشتمل على أربعة الفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف في الألفاظ الثلاثة بعده .

مثلا اذا قدمت (كان) فان ذكر بعده زيد فاما ان يتقدم الخبر أو معموله ، وان ذكر بعده آكلا فاما أن يتقدم الاسم أو المفعول .

وان ذكر بعده طعامك فاما أن يتقدم الاسم أو الخبر

وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد ، وآكلا كان طعامك زيد)

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٧٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥ ، ص ٧٣ على تقدير ضمير الشأن في (ليس) حتى لا يلى لعامل معمول خبره

وفي أمالي الشجري (٢ ص ٢٠٣-٢٠٤ : (ذكر أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب هذا البيت :

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَلَى مُعْرِسِهِمْ ...

ذكره شاهدا على اضممار الشأن والحديث في (ليس) فنصب كل النوى ببلى ، فخلت لذلك الجملة من ضمير ظاهر ، أو مقدر يعود على مرفوع (ليس) لأن ضمير الشأن لا يعود عليه من الجملة المخبر بها عنه ضمير ، لأن هذا المخبر عنه هو الخبر في المعنى وانما يلزم أن يعود على المخبر عنه ضمير من الجملة المخبر بها عنه اذا كان الخبر غير المخبر عنه كقولك : ليس زيد بكرمه أخوك ، فقولك : يكرمه أخوك حديث عن زيد ، والحديث غير المحدث عنه ، ولو رفعت كل النوى بليس لزمك أن تقدر ضميرا يعود اليه من الجملة تريد : وليس كل النوى يلقيه المساكين ، وحذف الضمير العائد من الخبر الى المخبر عنه ضعيف مبين لحذف العائد من الصفة الى الموصوف)

وهذا البيت لحמיד بن مالك الارقط وكان معدودا في بخلاء العرب ، ونزل به قوم ، فأطعمهم

تمرا وقال :

باتوا وجلتنا البرنى بينهم كان أنيابهم فيها السكاكين
فأصبحوا والنوى على معرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين

المعرس : المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل والتعريس النزول في ذلك الوقت .

يقول : أصبحوا وقد غطى النوى لكثرتهم على منزلهم ، ولا يلقي المساكين أكثر النوى ، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع

وانظر العيني ج ٢ ص ٨٢-٨٤ والخزانة ج ٤ ص ٥٨ وشرح المتنبي ج ٢ ص ٢٣٤

وقال الآخر :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي إِنْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ^(١)

وقال الفرزدق :

قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بَيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا^(٢)

فهذا وَجَهٌ ما ذكرت لك .

وتقول : الكائن أخاه غلامك كان زيدا يضرب ، كما تقول : عمرو كان زيدا يضرب^(٣) .

ولو قلت : غلامه كان زيد يضرب - كان جيذا أن تنصب الغلام بـيضرب ، لأنه كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٣٦ ، ص ٧٣ على تقدير ضمير الشأن في (ليس) والجملة بعده خبر عن (ليس) ولو لم يقدر الشاعر ضمير الشأن لرفع شفاء ونصب مبدول وصف امرأة يحبها وهي تهجره .

والبيت لهشام أخى ذى الرمة وانظر السيوطى ص ٢٤٠ وشرح القصائد السبع ص ٤٧٤

(٢) اسم كان ضمير الشأن ، و (عطية) مبتدأ (عودا) فعل ماضى والفه للإطلاق وفاعله ضمير عطية ومفعوله (اياهم) المتقدم وجملة (عودهم) خبر المبتدأ والجملة الكبرى (عطية عودهم) فى محل نصب خبر كان

وقال ابن هشام : يجوز أن يكون اسم كان ضميراً مستترا عائداً على ما الموصولة أى بسبب الأمر الذى كان هو عطية عودهم اياه وحذف العائد، لأنه ضمير منصوب .

القنائف : جمع قنفذ حيوان معروف يضرب به المثل فى سري الليل يقال : أسرى من قنفذ وهو خبر مبتدأ محذوف : أى هم قنائف .

هداجون : فعالون من الهدج بالاسكان ، والهدجان بالتحريك وهو السير السريع وفعله كضرب .

ويروى دراجون من درج الصبى والشيخ وفعله كدخل ومعناه : تقارب الخطو بمنزلة مشى الصبى . وعطية هو أبو جرير .

يقول : ان رعط جرير كالقنائف لمشيهم فى الليل للسرقة والفجور وان أبا جرير هو الذى عودهم ذلك .

البيت من قصيدة للفرزدق فى هجاء جرير فى ديوانه ص ٢١٢-٢١٥ وروايته هناك :

قنائف درامون خلف جحاشهم لا كان اياهم عطية عودا

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٧ ٤٨ والمغنى ٢ : ١٥٩

(٣) اسم كان ضمير مستتر فلم يلها معمول خبرها .

وكذلك لو قلت : غلامه كان زيد ضرب لكان جيّداً^(١) ، لأنّ (كان) بمنزلة ضرب .
ألا ترى أنّك تقول : ضارباً أخاك ضربت ، ورجلاً قائماً أكرمت . فهذا بمنزلة ذلك ،
ولو رفعت / الغلام لكان غير جائز ، لأنّه إضمار قبل الذّكر^(٢) .

فإن قال قائل : فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم .

قيل له : إذا قدّم ومعناه التأخير - فإنما تقديره والنية فيه أن يكون مؤخراً . فإذا كان
في موضعه لم يجوز أن يُنَوَّى به غير موضعه .

ألا ترى أنّك تقول : ضرب غلامه زيد ، لأنّ الغلام في المعنى مؤخّر ، والفاعل في الحقيقة
قبل المفعول^(٣) .

ولو قلت : ضرب غلامه زيدا كان محالاً ، لأنّ الغلام في موضعه . لا يجوز أن يُنَوَّى بـ
غير ذلك الموضع .

وعلى هذا المعنى تقول : « في بيته يؤتى الحكم^(٤) » ، لأنّ الظرف حدّه أن يكون بعد الفاعل .

وما لم يُسمَّ فاعله بمنزلة الفاعل ، وعلى هذا تقول : ضربته زيد ، وفي داره عبد الله ، لأنّ
هذا إخبار ، وحدّ المبتدأ أن يكون قبلهما .

[وحدّ الظرف أن يكون بعد المفعول به ، ومن ثمة جاز : لقيت في داره زيدا^(٥)] .

(١) تقديم خبر المتصرف من هذه الأفعال عليها جائز وكذلك تقديم معمول أخبارها عليها إلا في
المنفى بما لأن (ما) لها صدر الكلام وجاء في القرآن قوله تعالى (أهؤلاء أياكم كانوا يعبدون) (وانفسهم
كانوا يظلمون) فتقدم معمول الخبر يؤذن بجواز تقدم الخبر

(٢) عاد على متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز

(٣) عاد على متأخر لفظاً لارتبة وهذا جائز

(٤) هذا مما زعمت العرب على السن البهائم قالوا : ان الأوبب التقطت ثمرة ، فاخترلسها
الشعلب ، فاكلها ، فانطلقا يختصمان الى الضب ، فقالت الأرنب : يا أبا الحسل فقال : سيعما دعوت
قالت : أتيناك لنختصم اليك قال : عادلا حكمتما . قالت : فاخرج البناء . قال : في بيته يؤتى الحكم ،
قالت : اني وجدت ثمرة قال : حلوة فكليها . قالت : فاخترلسها الشعلب . قال : لنفسه بغى
الخير . قالت : فلطمته . قال : بحق أخذت . قالت : فلطمني قال : حر انتصر . قالت فاقض
بيننا . قال : قد قضيت فذهبت أقواله كلها أمثالا . . وانظر أمثال الميداني ج ٢ ص ٧٢

(٥) هذه الزيادة من شرح الخوارزمي لسقط الزند ص ١١٢ نقلا عن المقتضب من باب : مسائل
كان وأخواتها

قال الشاعر :

إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَى عِلَّيْهِ هَرَمًا تَلَقَّ السَّاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا^(١)

ولو قلت : كان الكائن أخواه قائمين منطلقاً أبواه - كان جيّدا . أفردت الانطلاق بأبويه .

ويجوز في هذه المسألة : كان الكائن أخواه قائمان منطلقاً أبواه . إذا جعلت اسمه مستكناً في الكائن ، فـ (أخواه قائمان) / وإن كان ابتداء وخيرا - فموضعهما خبر ، كأنك قلت ، كان الكائن هو أخواه قائمان منطلقاً أبواه . يكون في الكائن اسمها . ولو قلت : منطلقان أبواه جاز ؛ لأنك أردت : كان هذا الرجل أبواه منطلقان ، فجعلت المنطلقين خبراً مقدماً^(٢) ٤٢٥

وتقول : كان زيد هو العاقل . تجعل (هو) ابتداء ، والعاقل خبره . وإن شئت قلت : كان زيد هو العاقل يا فتى ، فتجعل (هو) زائدة . فكأنك قلت : كان زيد العاقل .

ولأنما يكون هو ، وهما ، وهم ، وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات ، نحو : خير منه ، وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام .

(١) في أمالي ابن الشجري ج١ ص ٥٨-٥٩ : (اضممار الغائب مستعمل في الكلام على أربعة أوجه : ..

الثاني : توجيه الضمير الى مذكور بعده ورد في سياقة الكلام مؤخرا ورتبته التقسيم كقولك : ضرب غلامه زيد ، وأكرمتها اخسواك وكقولهم (في بيته يؤتى الحكم) وكقول زهير : ان تلق يوما على علته هرما ٠٠٠)

البيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان في الديوان ص ٣٣-٥٥ يريد : ان تلقه على قلة مال او عدم تلقه سمحا كريما ،

ويروى : من يلق يوما ٠٠٠

(٢) جعل خبر كان جملة اسمية

وإنما زيدت في هذا الموضع ؛ لأنها معرفة ، فلا يجوز أن تؤكد إلا المعرفة (١) .

ولا تكون زائدة إلا بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر ؛ نحو اسم كان وخبرها ، أو مفعولى ظننت وعلمت وما أشبه ذلك ، والابتداء والخبر ، وباب (إن) (٢) .

فمما جاء من توكيدها في القرآن قوله (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) (٣) / وقال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : (واعلم أن (هو) لا تحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ، ولم تدخله الألف واللام ، فصارع زيدا ، وعمرا نحو : خير منك ، ومثلك وأفضل منك ، وشر منك .

كما أنها لا تكون في الفصل الا وقبلها معرفة أو ما صارعها .

كذلك لا يكون ما بعدها الا معرفة ، أو ما صارعها . لو قلت : كان زيد هو منطلقا كان قبيحا حتى تذكر الاسماء التي ذكرت لك من المعرفة ، أو ما صارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام)

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٤ (باب ما يكون فيه هو وأنت ، وأنا ونحن وأخوانهن فصلا .

اعلم أنهن لا يكن فصلا الا في الفعل ، ولا تكون كذلك الا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء ، واحتياجه الى ما بعده كاحتياجه اليه في الابتداء فجاز هذا في هذه الأفعال التي الاسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء اعلاما بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيما ينتظر المحدث ، ويثوقه منه ما لا بد له أن يذكره للمحدث ، لأنك اذا ابتدأت الاسم فانما تبتدئه لما بعده . فاذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بما منه والافسد الكلام .

فمن تلك الأفعال : حسبت ، وخلصت ، وظننت ورأيت اذا لم ترد رؤية العين ، ووجدت اذا لم ترد وجدان الضالة ، وأرى ، وجعلت اذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملته ، ولكن تجعلها بمنزلة صيرته خيرا منك وكان ، وليس ، وأصبح ، وأمسى)

وقال في ص ٣٩٥ ، واعلم أنها تكون في ان وأخواتها فصلا وفي الابتداء ولكن ما بعدها مرفوع لانه مرفوع قبل أن تذكر الفصل)

وانظر الحديث عن ضمير الفصل والخلاف فيه وشروطه في الانصاف ص ٤١٥-٤١٦ وأمال الشجرى ج ١ ص ١٠٧-١٠٨ وابن يعيش ج ٣ ص ١٠٩ وشرح الكافية للريضى ج ٢ ص ٢٢ والمغنى ج ٢ ص ١٠٤-١٠٦

(٣) الزخرف : ٧٦ وقريء في الشواذ (ولكن كانوا هم الظالمون) وذكر الجرمي ان لفة تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ، ويرفعون ما بعده على الخبر ، وقال أبو زيد : سمعتهم يقرءون (تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا بالرفع)

انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٧ وابن خالويه ص ١٣٦

وقال سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : « وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب اسما مبتدأ وما بعده مبنى عليه فكأنه يقول : أظن زيدا أبوه خير منه ، ووجدت عمرا أخوه خير منه .

فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول : أظن زيدا هو خير منك وناس كثير من العرب يقولون (وما ظلمناهم ولكن هم الظالمون) ، .

(إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ) (١) وقال : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا) (٢)
وقد يجوز أن تكون هذه التي بعد (تجدوه) صفة (٣) للهاء المضمرة ، وسندكرها في موضع
صفات المضمر مشروحاً إن شاء الله .

وقرأ بعضهم : (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ) جعل (هم) ابتداء و (الظالمون) خبره .

وَيُنشِدُ هَذَا الْبَيْتَ لَقَيْسُ بْنُ ذَرِيْعٍ :

تَبْكِي عَلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ (٤)

والقوافي مرفوعة .

ولو قلت : كان زيد أنت خير منه ، أو : كان زيد أنت صاحبه - لم يجز إلا الرفع (٥) ،
لأن (أنت) لو حذفته فسد الكلام . وفي المسائل الأول يصلح الكلام بحذف هؤلاء الزوائد .
أما قراءة أهل المدينة (هؤلاء بناتى من أطهر لكم) (٦) فهو نحن فاحش ، وإنما هي
قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية (٧) .

(١) الأعراف : ١١٣ .

(٢) المزمل : ٢٠ - وقرئ في الشواذ بالرفع (ابن خالويه ص ١٦٤)

(٣) عبر عن التوكيد بالصفة وقد سبق له مثل هذا واستعمله سيبويه في كتابه كثير
وقد تكلم على توكيد الضمير المرفوع في الجزء الثالث ص ٢١٢ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ على اللفظة التي تجعل كل ما كان فصلاً اسماً مبتدأ
وترفع ما بعده ، ولو جعله الشاعر فصلاً لنصب ما بعده

ورواية سيبويه : تبكى على لبنى وكذلك في مذهب الأغاني ج ٦ ص ٦٤
في معجم البلدان ج ٥ ص ١٨٨ : الملا : - بانفتح والقصر - هو المتسع من الأرض .
والبصريون يكتبونه بالالف وغيرهم بالياء . (انظر المقصور لابن ولاد ص ١٠١ وابن مالك
ص ٢٤٧ (تحفة المودود) وقد ذكر بعضهم أن الملا موضع بعينه .

والبيت لقيس بن ذريح من قصيدة في الأغاني

(٥) لم يصلح الضمير هنا لأن يكون ضمير فصل ، لأن من شرط ضمير الفصل أن يطابق
ما قبله في الخطاب والغيبة والتكلم

كذلك لا يصلح الضمير أن يكون توكيداً ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، فتعين
للإبتداء لذلك

(٦) هود : ٧٨ ينصب أطهر من الشواذ (ابن خالويه ص ٦٠)

(٧) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : : وأما أهل المدينة فينزلون (هو) جاهنا بمنزلته بين
المعرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع .

وإنما فسد ؛ لأنَّ الأوَّل غير محتاج إلى الثاني .

ألا ترى أنَّكَ تقول : هؤلاء بناتى ، فيستغنى الكلام ، وفيما تقدَّم إنما تأتى قَبْلَ الاستغناء
لتوكيد المعرفتين / وتدلُّ على ما يجىء بعدها .

٤
٤٢٧

= وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا وقال : احتبى ابن مروان فى هذه فى اللحن ،
فى البحر المحيط ج ٥ ص ٢٤٧ « وقرا الحسن ، وزيد بن على ، وعيسى بن عمر ،
وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان (أظهر) بالنصب وقال سيبويه : هو لحن ، وقال أبو
عمرو بن الملاء : احتبى فيه ابن مروان فى لحنه . يعنى : تربيع ورويت هذه القراءة عن
مروان بن الحكم ، وخرجت هذه القراءة على أن نصب أظهر على الحال .
ف قيل : هؤلاء مبتدأ ، وبناتى هن مبتدأ وخبر فى موضع خبر هؤلاء وروى هذا عن المبرد .
وقيل : هؤلاء بناتى مبتدأ وخبر وهن مبتدأ ، ولكم خبره
والعامل قيل : المضمر وقيل : هو لكم بما فيه من معنى الاستقرار ، وقيل : هؤلاء بناتى
مبتدأ وخبر و (هن) فصل و (أظهر) حال ، ورد بأن الفصل لا يقع الا بين جزئى الجملة ، ولا يقع
بين الحال وذى الحال «
وتأمل ما نسبته أبو حيان الى المبرد من الاعراب

هذا باب

الأخرف الخمسة المشبهة بالأفعال^(١)

وهي : **إِنَّ ، وَأَنْ ، وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ .**

و(**إِنَّ**) و(**أَنْ**) مجازهما واحد ، فلذلك عددناهما حرفاً واحداً .

والفرق بينهما يقع في باب مُفْرَد^(٢) لهما **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** .

ف(**إِنَّ**) إنما معناها الابتداء ، **لَأَنَّكَ** إذا قلت : **إِنْ زيدا منطلق كان بمنزلة قولك** : **زيد**

منطلق في المعنى ، وإن غيَّرت اللفظ .

وكذلك **لَكِنْ** ، ولكنهما دخلتا لما أخبرك به .

أما (**إِنَّ**) فتكون صلة للقسم ، **لَأَنَّكَ** لا تقول : **والله زيد منطلق** ، لانقطاع المحلوف عليه من القسم . فإن قلت : **والله** **إِنْ زيدا منطلق اتصل بالقسم** ، وصارت (**إِنَّ**) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك : **والله لزيد خير منك** (٣) .

و(**لَكِنْ**) للاستدراك وإن كانت ثقبلة عاملة بمنزلتها ، وهي مُخَفَّفة كما ذكرت لك

في باب العطف^(٤) . وإنما يُسْتَدْرَكُ / بها بَعْدَ النفي ، نحو قولك : ما جاعني زيد لكن عمرو . ويقول القائل : ما ذهب زيد ، فتقول : لكن عمرا قد ذهب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء ٠٠ »

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٤٠

(٣) كلام المبرد صريح في أنه إذا وقعت (ان) في جواب القسم وجب كسر همزتها وإن لم يكن في خبرها اللام ونسب إليه الرضى في شرح الكافية أنه يجيز الفتح مع الكوفيين قال ج ٢ ص ٣٢٥ :

« وكذا كسرت في جواب القسم ، لأنه جملة لا محالة نحو : بالله «نك قائم» ، وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام . ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢

ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يُستدرك بهما بعد الإيجاب ما كان مستغنياً ، نحو قولك : جاء زيد ، فأقول : لكن عمراً لم يأت ، وتكلم عمرو لكن خالد سكت .
فأما الخفيفة إذا كانت عاطفة اسماً على اسم لم يحز أن يُستدرك بها إلا بعد النفي . لا يجوز أن تقول : جاءني عمرو لكن زيد ، ولكن : ما جاءني عمرو لكن زيد .
فإن عطفت بها جملة - وهي الكلام المستغنى - جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب ؛ كما ذكرت لك . تقول : قد جاءني زيد لكن عمرو لم يأتني .

وأما (كان) فمعناها التشبيه : تقول : كان زيداً عمرو ، وكان أخاك الأسد (١) .

و (لعل) معناها التوقع لمرجو أو مخوف ، نحو : لعل زيدا يأتني ، ولعل العدو يدركنا (٢) .
و (ليت) . معناها : التمني ؛ نحو : ليت زيدا أتانا (٣) .

فهذه الحروف مُشَبَّهة بالأفعال . وإنما أشبهتها ؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي ، والتمني ، والتشبيه التي عباراتها الأفعال ، وهي في القوة دون الأفعال ؛ ولذلك بُنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي .

٤
٤٢٩

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٤ . « وسالت الخليل عن (كان) فزعم أنها (ان) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع ان كلمة واحدة . . » وانظر الخصائص ج ١ ص ٣١٧ وبين النحويين خلاف : هل تفيد (كان) التشبيه في كل كلام أو تفيده فيما إذا كان خبرها اسماً جامداً ؟ .

انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢١ والأشباه ج ٣ ص ١٢٨ والمغنى ج ١ ص ١٦٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « ولعل وعسى طمع واشفاق » .

ولام لعل الأولى زائدة عند البصريين أصلية عند الكوفيين

وانظر الخلاف في ذلك في الانصاف ص ١٣٥ - ١٣٩ .

وانظر في معانيها الرضي ج ٢ ص ٣٢١ - ٣٣٥ والمغنى ج ١ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ وابن

يعيش ج ٨ ص ٨٥

في سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « وليت تمن » .

وهي تنصب الأسماء ، وترفع الأخبار ، فتشبه من الفعل ما قُدمَ مفعوله ؛ نحو : ضَرَبَ زيدا عمرو .

ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تنصرف^(١) . فيكون منها (يَفْعَل) ، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة ، والمصادر ؛ فلذلك لزمّت طريقة ؛ إذ لم تبلُغ أن تكون في القوة كما شبهت به . وذلك قولك : إن زيدا منطلق ، وإن أخاك قائم ، وكان القائم أخوك ، وليت عبد الله صاحبك .

فإن اجتمعت في هذه الحروف معرفة ، ونكرة فالذى يُختار أن يكون منهما اسمها المعرفة ؛ لأنها دخلت على الابتداء والخبر ، وقصّتها قصّة (كان) في ذلك^(٢) .

فلما التقديم والتأخير ، نحو : إن منطلق زيدا - فلا يجوز ؛ لأنها حرف جامد . لا تقول فيه : فَعَلَ ، ولا فاعِل ؛ كما كنت تقول في (كان) : يكون ، وهو كائن ، وغير هذا من الأمثلة . ولكن / إن كان الذى يليها ظرفاً فكان خبراً ، أو غير خبر جاز . وذلك : إن في الدار زيدا ، وإن في الدار زيدا قائم^(٣) .

٤
٤٣٠

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ « وزعم الخليل انها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد الا أنه ليس لك أن تقول : كان أخوك عبد الله تريد : كان عبد الله أخوك ، لانها لا تصرف تصرف الافعال ، ولا يضم فيها المرفوع ، كما يضم في (كان) فمن ثم فرقوا بينهما ، كما فرقوا بين (ليس) و (ما) فلم يجروها مجراها .. »

وانظر الانصاف ص ١١٥ - ١١٩

(٢) انظر ص ٨٨-٨٩ من هذا الجزء

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ : « وتقول : ان بك زيدا مأخوذ ، وان لك زيدا واقف من قبل انك - إذا اردت الوقوف والاخذ لم يكن بك . ولا لك مستقرين لعبد الله ، ولا موضعين . الا ترى أن السكوت لا يستغنى على عبد الله اذا قلت : لك زيد وانت تريد الوقوف ومثل ذلك : ان فيك زيدا لراغب .. »

وإنما جاز ذلك لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إن) لوقوع غيرها فيه .
 وإن قال قائل فقل : إن يقوم زيدا ؛ لأن (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إن) - فإن هذا
 محال من وجهين :

أحدهما : أن (إن) مشبهة بالفعل ، فلا يجوز أن تلي الفعل ؛ كما لا يلي فعل فعلا ،
 وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة : كاد يقوم زيد^(٢) ؛ لأن في (كاد) ضميرا حائلا بينها
 وبين الفعل .

والجهة الأخرى : أن (يقوم) في موضع قائم ، فلا يجوز أن يفصل بها بين (إن)
 واسمها ؛ كما لا يجوز أن يفصل بقائم .

فإن قال قائل : فقل : إن قام زيدا .

قيل له : هذا أبعد ، وذلك أن موضع الإخبار إنما هو للأسماء ؛ لأن الخبر إنما هو الابتداء
 في المعنى .

وإنما دخلت (قام) ها هنا كما دخلت على الصفات في مثل قولك : مررت برجل
 قائم ، ومررت برجل صالح . فتقول : مررت برجل قائم ، وبرجل صالح .

وتقول : إن زيدا الظريف عاقل . فإن حذفنا عاقلا رفعت الظريف ، وذلك أن الخبر
 لا بُد منه^(٣) ، وله وضع الكلام / والصفة تبين ، وتركها جائز .

٤

٤٣١

(١) علل الرضى لقولهم : يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها بقوله ج ١
 ص ١٠٠ : « لأن كل شيء من المحدثات فلا بد أن يكون في زمان ، أو مكان ، فصارت مع
 كل شيء كقريبه ، ولم تكن اجنبية منه ، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون
 حيث لا يدخل الاجنبى ، وأجرى الجار مجراه لمناسبة بينهما إذ كل ظرف في التقدير جار
 ومجرور والجار محتاج الى الفعل ، أو معناه كاحتياج الظرف »

(٢) في هذا المثال يجوز أن يكون (زيد) اسم كاد ويجوز أن يكون فاعلا ليقوم واسم كاد
 ضمير الشأن ويتعين تقدير ضمير الشأن في مثل قوله تعالى (من بعد ما كاد يزيغ قلوب
 فريق منهم) على قراءة يزيغ بالياء .

(٣) سيتكلم عن حذف خبر ان في ص ٤٤٨

وتقول : إِنَّ زيدا منطلق وعمره ، وإن شئت : وعمره .
فأما الرفع فمن وجهين ، والنصب من وجه واحد ، وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب ،
كما قال :

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(١)

وهذا على وجه الكلام ، ومجرّاه ؛ لأنك إذا عطفت شيئا على شيء كان مثله .
وأحد وجهي الرفع - وهو الأجودُ منهما - : أن تحمله على موضع (إن) ؛ لأن موضعها
الابتداء . فإذا قلت : إن زيدا منطلق ، فمعناه : زيد منطلق .

ومثل (إن) في هذا الباب (لكن) الثقيلة^(٢) .

ونظير هذا قولك : ليس زيد بقائم ولا قاعدا ، على الموضع . ومثله : خشتت بصره
وصدّر زيد^(٣) .

وعلى هذا قراءة من قرأ (فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ)^(٤) حمله على موضع الفاء ، ولم
يحمله على ما عملت فيه .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٥ على العطف على اسم أن بالنصب

الجود - بفتح الجيم وسكون الواو : المطر الغزير .

قائل الرجز رؤية في مدح عبد الله السفاح وأراد بالربيع ، والخريف ، والصيوف أمطارهن
وفى البيت عكس التشبيه والأصل : أن يدى أبى العباس الربيع والخريف والصيوف
وانظر العينى ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٣ وديوانه ص ١٧٩ وذكر هناك على أنه مما نسب إليه مع
ييتين أخريين

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ « ولكن الثقيلة فى جميع الكلام بنزلة ان » .



وقد اعترض المبرد فى نقده لسيبويه على عبارة سيبويه فقال :

قال محمد : فلو قال فى العطف ، والابتداء والقطع لم ينكر ولكن قال فى جميع
الكلام . وليس كما قال ، لأن اللام تدخل فى خبر ان ، ولا تدخل فى خبر لكن . وذلك
قولك : ان زيدا لمنطلق ، ولا يجوز : لكن زيدا لمنطلق . .

وقد رد ابن ولاد على المبرد انظر الانتصار ص ١٤١ - ١٤٢

(٣) تقدمت هذه الجملة وشرحها (انظر تعليق ص ٧٣

(٤) سورة المنافقين تقدمت هذه الآية فى الجزء الثانى ص ٣٣٩ وسيكررها مرتين فى هذا
الجزء .

وقرئت هذه الآية على وجهين : (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(١) بالنصب ،
والرفع في الرسول .

ومثل ما يُحمل على الموضع قوله :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِجْ فَلَمَنَّا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٢)

وقال الآخر :

أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(٣)

والوجه الآخر في (الرفع إن زيدا منطلق ، وعمرو : أن يكون محمولا على المضمر في منطلق .
وهذا أبعد الوجهين ، إلا أن تؤكد فيكون وجها جيدا مختارا ؛ نحو : إن زيدا منطلق هو
وعمر^(٤) .

* * *

(١) التوبة : ٣ - والقراءة بنصب (ورسوله) من الشواذ
في الاتحاف ص ٢٤٠ : وروى زيد عن يعقوب النصب عطفا على اسم ان وليس من
طرقنا .

وفي البحر المحيط ج ٥ ص ٦ : وقرأ ابن أبي اسحق ، وعيسى بن عمر ، وزيد بن علي
(ورسوله) بالنصب عطفا على لفظ اسم ان ، وأجاز الزمخشري ان ينتصب على أنه مفعول معه ،

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥ على العطف على الموضع
حمل غدا على موضع اليوم ، لأن معنى تلاقيننا من اليوم ، وتلاقينا اليوم واحد والبيت لكعب بن
جعيل على ما في سيبويه وانظر الأبيات المشككة ص ٩١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٥ : « فأماما حمل على الابتداء فقولك :

ان زيدا ظريف وعمرو ، وان زيدا منطلق وسعيد . فعمرو ، وسعيد يرتفعان على وجهين :
فاحد الوجهين حسن والآخر ضعيف

فاما الوجه الحسن : فان يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى ان زيدا منطلق : زيد
منطلق و (ان) دخلت تأكيدا كأنه قال : زيد منطلق وعمرو . وفي القرآن مثله (ان الله برىء
من المشركين رسوله)

واما الوجه الآخر الضعيف : فان يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق ، والظريف
فاذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وان زيدا ظريف هو وعمرو ،
ونريد أن نبين المعطوف عليه في أول وجهي الرفع عند سيبويه والمبرد وهل العطف من
عطف المفردات أو من عطف الجمل ؟

ونقول : إنَّ زيدا منطلق الظريف ، وإنَّ زيدا يقوم العاقل ، الرقع والنصب فيما بعد الخبر جائزان .

فالرفع من وجهين :

أحدهما : أن تجعله بدلا من المضمرة في الخبر .

والوجه الآخر : أن تحمله على قطع وابتداء .

والنصب من وجهين :

أحدهما : أن تتبعه زيدا .

الذي يظهر لي أنه من عطف المفردات وأن المعطوف عليه هو محل اسم أن قبل دخولها وكلام المبرد هنا : أن تحمله على موضع (ان) لا يمكن حمله على ظاهره لأن (ان) وحدها ليس لها محل فيحمل عليه ويؤيد ذلك أنه عبر عن هذا في الكامل بقوله : ج ٣ ص ٢٠٢ : « أن تحمل عمرا على الموضع لأنك إذا قلت : ان زيدا منطلق فمعناه : زيد منطلق ، فرددته على الموضع ومثل هذا : لست بقائم ولا قاعدا ٠٠ » فجعل المبرد هذا العطف مثل قوله لست بقائم ولا قاعدا وقول الشاعر :

فلسنا بالجبال ولا الحديد

يقطع بأنه معطوف على محل اسم (ان) وأنه من عطف المفردات ويقول ابن يعيش ج ٨ ص ٦٧ . « ويجوز الرفع بالعطف على موضع (ان) لأنها في موضع ابتداء . وتحقيق ذلك أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤداه وتأكيده من غير أن تغير معنى الابتداء صار المبتدأ كاللفوظ به ، وصار ان زيدا قائم ، وزيد قائم في المعنى واحدا فجاز لذلك الأمران : النصب ، والرفع

فالنصب على اللفظ والرفع على المعنى وقول صاحب الكتاب : ولأن محل المكسورة ، وما عملت فيه الرفع جاز في قولك : ان زيدا ظريف وعمرا أن ترفع المعطوف ليس بسديد لأن (ان) وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الاعراب ، لأنه لم يقع موقع المفرد وإنما المراد موضع (ان) قبل دخولها على تقدير سقوط (ان) وارتفاع ما بعدها بالابتداء . »

وقال الرضى ج ٢ ص ٣٢٨ : « فالأولى أن يقال : العطف بالرفع على اسمها وحده » . وفي الخزانة ج ٤ ص ٣١٨ - ٣١٩ : « وكون هذا عند سيبويه من عطف الجمل لا من عطف المفردات هو صريح كلامه . قال الشاطبي : والذي عليه الأكثر أن الرفع في المعطوف على الابتداء هو استئناف جملة معطوفة على أخرى هو الأظهر من كلام سيبويه ونقل عن الأخفش ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي في غير الإيضاح وابن أبي العافية والشلوبين في آخر قوله ، وجماعة من أصحابه .

ومنهم من جعل ذلك عطف حقيقة من باب عطف المفردات وان قولك : ان زيدا قائم . وعمرو عطف فيه عمرو على موضع زيد وهو الرفع ، كما عطف على موضع خبر ليس في نحو قوله : فلسنا بالجبال ولا الحديد ٠٠ وتأول بعضهم عليه كلام سيبويه ٠٠ »

والآخر : أن تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح . وهذا الفعل يُذكر إضماره في موضعه (١) إن شاء الله .

والآية تُقرأ على وجهين : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَافُ الْغُيُوبِ) بالنصب والرفع (٢) .
فأما (كَانَ) و (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) إذا قلت : كَانَ زيداً منطلقاً وعمرو ، ولَيْتَ زيداً يقوم وعبدُ الله - فكلُّ ما كان جائزاً في (إِنَّ) و (لَكِنَّ) من رفع أو نصب - فهو جائز في هذه الأحرف إلا الحَمْلَ على موضع الابتداء . فإن هذه الحروف خارجة من معنى الابتداء ؛ لأنَّك إذا قلت : (لَيْتَ) ، فَإِنَّمَا تَتَمَنَّى ، و (كَانَ) للتشبيه ، و (لَعَلَّ) للتوقع . فقد زال الابتداء ، ولم يجز الحَمْلُ عليه (٣) .

٤
٤٣٣

(١) سيأتي في ص ٦٠١ .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ « باب ما ماتستوى فيه الحروف الخمسة » . وذلك قولك :
ان زيدا منطلق العاقل اللبيب .

فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين .
على الاسم المضمر في منطلق كأنه بدل منه ، فيصير كقولك : مررت به زيد إذا أردت جواب بمن مررت ؟ فكانه قيل له من ينطلق ؟ فقال العاقل اللبيب وان شاء رفعه على مررت به زيد إذا كان جواب من هو ؟ فتقول زيد كأنه قيل له من هو ؟ فقال العاقل وان شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب .

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين (قل ان ربي يقذف بالحق ع لام الغيوب) وعسلام الغيوب » وانظر الكامل ج ٣ ص ٢٠٣ - ٢٠٤

وفى ابن عيش ج ٨ ص ٦٨ : « وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المظوف يريد صفة الاسم المنصوب بأن . وذلك أن سيبويه ومن يرى رأيه كان يجوز العطف على موضعه بالرفع ولا يجوز ذلك في الصفة . » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٩

وقراءة علام الغيوب بالنصب من الشواذ (ابن خالويه ص ١٢٢)
والآية في سبأ : ٤٨ -

في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٢ : « قرأ الجمهور علام الغيوب بالرفع فالظاهر أنه خبر ثان وهو ظاهر قول الزجاج . . وقال الزمخشري رفع محمول على محل (ان) واسمها أو على المستكن في يقذف أو هو خبر مبتدأ محذوف -

أما الحمل على محل ان واسمها فهو غير مذهب سيبويه وليس بصحيح عند اصحابنا . . وقرأ عيسى ، وابن أبي اسحق ، وزيد بن علي ، وابن أبي عبيدة وأبو حيوة ، وحرب عن طلحة علام الغيوب بالنصب فقال الزمخشري صفة لربي وقال أبو الفضل الرازي وابن عطية بدل وقال الحوفي : بدل أو صفة وقيل : نصب على المدح » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ : « واعلم أن (لعل) و (كان) و (ليت) ثلاثهن يجوز فيهن جميع ما جاز في (ان) إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء . ومن ثم اختار الناس لَيْتَ زيداً منطلقاً ، وعمراً ، وقبح عندهم أن يحملوا (عمراً) على المضمر حتى يقولوا هو . ولم تكن (ليت) واجبة ، ولا (لعل) ، ولا (كان) ، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا الى الأول ما ليس على معناه بمنزلة (ان) و (لكن) بمنزلة (ان) » .

هذا باب

من مسائل باب (كان) وباب (إن)

في الجمع والتفرقة

تقول : إن القائم أبوه منطلقاً جاريته . نصبت القائم بـ (إن) ، ورفعت الأب بفعله وهو القياس ، ورفعت (منطلقاً) لأنها خبر (إن) ، ورفعت (الجارية) بالانطلاق . ويجوز أن تكون (الجارية) مرفوعة بالابتداء ، وخبرها (منطلقاً) ، فيكون التقدير : إن القائم أبوه جاريته منطلقاً ، إلا أنك قدمت وأخرت .

فإن جعلت هذه المسألة في باب (كان) قلت على القول الأول : كان القائم أبوه منطلقاً جاريته .

وعلى القول الثاني : منطلقاً جاريته ؛ لأنك تريد : كان القائم أبوه جاريته منطلقاً .

وتقول : إن القائم وأخوه قاعدٌ . فترفع (الأخ) بعطفك إياه على / المضمر في قائم فهذا جائز . والوجه - إذا أردت أن تعطفه على مضمر مرفوع - أن تؤكد ذلك المضمر فتقول : إن القائم هو وأخوه قاعدٌ . وإنما قلت (قاعد) لأن الأخ لم يدخل في (إن) . وإنما دخل في صلة القائم فصار بمنزلة قولك : إن الذي قام مع أخيه قاعد .

ونظير هذا قولك : إن المتروك هو وأخوه مريضين صحيح^(١) ، وإن المختصم هو وزيد جالس .

(١) من مسائل الفارقي - قال في ص ٧٠ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة : أن يكون المتروك اسم (ان) . وفيه ضمير قام مقام الفاعل ، وقوله (هو) تأكيد للمضمر ، وأخوه عطف على انضمير بعد تأكيده ، لأن ضمير الفاعل إذا استتر ، وعطف عليه كان أحسنه أن تأتي بالتأكيد أولاً ، ثم تعطف عليه لشدة اتصاله بالفعل والا كنت كأنك عطفت على الفعل والضمير . فإذا أكدت بأن ذلك ، فلم يتوجه القول إلى أنك عاطف عليهما . »

ولو أردت أن تدخل في (إن) الأخ لقلت : إن المتروك مريضاً وأخاه صحيحان . وإن
المخاصم عمرا ، وأخاه قائمان .
فعلى هذا تلخيص هذه المسائل . وإنما حالها في (كان) و(إن) . في الاحتياج والاستغناء :
حال الابتداء .

ونقول : إن زيدا كان (منطلقاً) . نصبت (زيدا) بإن . وجعلت ضميره في . (كان) ،
و(كان) وما عملت فيه في موضع خبر (إن) .

وإن شئت رفعت منطلقاً . فيكون رفعه على وجهين :

أحدهما : أن تجعل (كان) زائدة مؤكدة للكلام : نحو قول العرب :

ولدت فاطمة بنت الخرشب^(١) الكلمة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم : على إلغاء (كان) .
ومثله قول الفرزدق :

/ فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيران لنا كانوا كرام^(٢)

٤
٤٣٥

= و (مريضين) حال منهما ، و (صحيح) خبران ، و (مريضين) هو آخر صلة المتروك فهذا
بيان الوجه الذي حمله أبو العباس عليه .

ويجوز فيه حذف (هو) على ضعف ، لأنه ضمير مرفوع ، فيسوغ العطف عليه وإن لم يؤكد ، وفي
ذلك قبح ، وأحسنه إذا تباعد ما بينهما .

ويجوز أن تنصب الأخ على معنى مع فتقول :

إن المتروك وأخاه مريضين صحيح . على نحو قولك : ما صنعت وأخاك ؟

فإن جعلت الأخ مشاركا في أن قلت : إن المتروك وأخاه صحيحين مريضان (في الأصل
مريض) . كأنك قلت : إن اللذين تركا في حال الصحة هما الآن مريضان . ثم ذكر نظيرا لهذه
المسألة وطرفا من الاخبار عن ألفاظ المسألة .

(١) هي فاطمة بنت الخرشب الانمارية التي ولدت الكلمة وهم :

الربيع الكامل ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وأنس انقوارس ، انظر جمهرة الأنساب
ص ٢٥٠ ، والمعارف لابن قتيبة ص ٢٧ وابن يعيش ج ٧ ص ١٠٠ وشرح المفضليات للأنباري
ص ٢٩ ، ص ٣٦٢ .

(٢) البيت في سيبويه ج ١ ص ٢٨٩ .

وفي نقد المبرد لسيبويه رأى أيضا أن (كان) في بيت الفرزدق غير زائدة

والقوافي مجرورة . وتأويلُ هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين
أجمعين .

وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) . وذلك أنَّ خبر (كان) (لنا) ، فتقديره :
وجيران كرام كانوا لنا .

وقوله (كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) ، إنما معنى (كان) هاهنا التوكيد . فكان
التقدير - والله أعلم : كيف نكلِّم من هو في المهد صبيًّا . ونصب صبيًّا على الحال . ولولا

= فقال : « قال مصد : ولا حجة له في هذا البيت ، لانه يجوز ان يكون (لنا) خبر (كان) .
كانه قال : وجيران كانوا لنا كرام » .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال احمد : اذا كانت (لنا) من صلة جيران معلقة بها ، فليس يجوز ان يكون خبرا لكان .
مثال ذلك أنك لو قلت : مررت برجل راغب فينا كان لم يجر أن تجعل (فينا) وهو معلق براغب
خبرا عن (كان) وكذلك مررت برجل نازل علينا كان .

فان جعلت علينا ، وفينا ، ولنا خبرا عن (كان) فهو سوى ذلك المعنى ولم تكن الرغبة ،
ولا النزول علينا ، ولا المجاورة لنا . وكأنك قلت : مررت برجل راغب ، ولا تذكر فيمن رغب ؟ ثم
قلت : كان فينا ، كما تقول : كان معنا ، وكذلك نازل وما أشبهه مما يقتضى حرفا من الحروف ،
وكانه قال في البيت : وجيران ولم يبين لمن هم جيران ؟

ثم قال : كانوا لنا : أى كانوا نملكهم . وهذا المعنى غير ماذهب اليه الشاعر ، وهو متكلف .
انظر الانتصار ص ١٤٣ - ١٤٤ - وقد ردد الأعلام كلام ابن ولاد ورد عليه البغدادى بأن اللام
للاختصاص لا للملك .

فهذا ما يراه المبرد في كتابيه ولكن الزجاج ينقل عن المبرد زيادة (كان) في بيت الفرزدق
كما ذكره البغدادى في الخزائن ج ٤ ص ٣٨ فقال « وقد نسب الزجاج في تفسيره زيادة
(كان) في البيت الى المبرد ونقل عنه غلطة لم يغلطها أصغر الطلبة قال - عند قوله تعالى
(انه كان فاحشة ومقتا) - : قال محمد بن يزيد جائز أن تكون (كان) زائدة ، فالمعنى على هذا :
انه فاحشة ومقت ، وأنشد في ذلك قول الشاعر

فكيف اذا حللت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام

وهذا غلط من أبى العباس ، لأن (كان) او كانت زائدة لم تنصب خبرها . انتهى
وهذا نقل شاذ وكلهم أجمعوا على أن زيادة (كان) في البيت إنما قال بها سيبويه لكن
الزجاج تلميذ المبرد وهو أدري بمذهب شيخه - والله أعلم -

ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس ، ولا دلَّ الكلام على أنه تكلم في المهدي ، لأنك تقول للرجل : كان فلان في المهدي صبيًا . فهذا ما لا ينفكُّ منه أحد أنه قد كان كذا ثم انتقل ، وإنما المعنى : كيف نكلّمه وهو الساعة كذا (١) .

والوجه الآخر في جواز الرفع في قولك : (إنَّ زيدا كان منطلقاً) على أن تضمير المفعول في (كان) وهو قبيح (٢) / كأنك قلت : إنَّ زيدا كانه منطلق . وقُبِّحه من وجهين :

= وتجويز المبرد زيادة (كان) في الآية مع نصب خبرها خطأ ظاهر قال ابن السيد في أبيات المعاني : كان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد يمتنع من زيادة (كان) في البيت ، ويقول : إنما تلغى إذا كانت مجردة لا اسم لها ولا خبر كيف : استفهام وفيه معنى التعجب وعاملها فعل محذوف يقدر بعدها : على أي حال أكون إذا مررت ...

وجواب (إذا) محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتاء في مررت أورابت للمتكلم بدليل قوله : لنا . البيت من قصيدة للفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك في الديوان ص ٨٣٥ - ٨٤٠ وانظر الخزائن ج ٤ ص ٢٧ - ٤٠ - والعيني ج ٢ ص ٤٢ - ٤٧ والمفنى ج ١ ص ٢٢٢ والسيوطي ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٧ ص ١٠٠ « ومنه قوله تعالى (كيف تكلم من كان في المهدي صبيًا) والمراد : كيف تكلم من في المهدي . ولو أريد بها معنى المضى لم يكن لعيسى - عليه السلام - في ذلك معجزة ، لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٣ والروض الأنف ج ١ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ . وفي البحر المحيط ج ٦ ص ١٨٧ « كان : قال أبو عبيدة زائدة وقيل تامة وينتصب صبيًا على الحال في هذين القولين . وانظروا أنها ناقصة ، فتكون بمعنى صار ، أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، ولا يدل ذلك على الانقطاع ، كما لم يدل في قوله (وكان الله غفوراً رحيمًا) وفي قوله (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة) والمعنى : كان وهو الآن على ما كان ، ولذلك عبر بعض أصحابنا عن (كان) عذبه بأنها ترادف لم يزل) .

الآية في سورة مريم : ٢٩ في أصل المقتضب : معنى كان هنا التوحيد في الأضداد لابن الانباري ص ٥٠ : معناه : من يكون في المهدي ، فكيف نكلّمه ، فصلح الماضي في موضع المستقبل لبيان معناه

(٢) في الأشباه ج ١ ص ٢٩٦ : « نقض الغرض قال ابن جنى : حذف خبر (كان) ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال .

فان قلت : خبر (كان) يتجاذبه شيان : أحدهما : خبر المبتدأ لأنه أصله . والثاني : المفعول به ، لأنه منصوب بعد مرفوع . وكل واحد من خبر المبتدأ ، والمفعول به يجوز حذفه .

قيل : الا أنه قد وجد فيه مانع من ذلك وهو كونه عوضاً عن المصدر ، فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت من أجله وكان نحواً من ادغام الملحق ، وحذف المؤكد وباب نقض الغرض في الخصائص ج ٣ ص ٢٣١ وليس فيه هذا النص الذي ذكر هنا ونقل ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٣٢١ - ٣٢٢ جواز حذف خبر (كان) وحده وانظر البحر

أحدهما : حذف هذه الهاء . كقولك : إن زيدا ضرب عمرو ، وليس هذا من مواضع حذفها ، وسنذكر ما حذفها فيه . أحسن من إثباتها ، وما يجوز من الحذف وليس بالوجه ، في موضعه^(١) إن شاء الله .

وقُبْحُها من الجهة الأخرى : أنك تجعل (منطلقاً) هو الاسم وهو نكرة ، وتجعل الخبر الضمير وهو معرفة ، فلو كان : (إن زيدا كان أخوك) كان أسهل ، وهو مع ذلك قبيح لحذف الهاء .

فأما قولهم : كاتني أخوك ، وكنت زيدا - فمحال إن أردت به الانتقال ، وأنت تعني أخاه في النسب . ولكن لو قلت : كنت أخاك ، أي : صديقك ، وأنا اليوم عدوك ، وكنت زيدا ، وأنا الساعة عمرو ، أي : غيرت اسمي - كان جائزا .

$\frac{4}{437}$

وجائز أن تقول : كنت أخاك وإن كان أخاه/ الساعة ، تريد أن تعلمه ما كان ، ولا تخبر عن وقته الذي هو فيه ليعلم المخاطب ذلك ، ولأنَّ للقاتل - إذا كانت الأخبار حقاً - أن يخبر عنها بما أراد ، ويترك غيره . فمن ذلك قول الله (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) ^(٢) (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا) ^(٣) . فقَوْلُ النحويِّينَ والمفسِّرينَ في هذا واحد ، إنَّ معناه - والله أعلم - : أَنَّهُ خَبَرْنَا بِمَثَلِ مَا يُعْرَفُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَطَوَّلَهُ ، وَرَحِمْتَهُ ، وَغُفِرَانَهُ ، وَأَنَّهُ عَلَامُ الْغُيُوبِ قَبْلَ أَنْ نَكُونَ . فَعَلَّمْنَا ذَلِكَ ، وَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ بِهَذَا وَغَيْرِهِ .

ومثل ذلك قوله : (وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ) ^(٤) ونحن نعلم أنَّ الأمر أبداً لله .

= المحيط ج ٦ ص ١٤٣ - ١٤٤ والرضى ج ٢ ص ٢٧٢ والمفنى ج ٢ ص ١٥٩ والهمع ج ١ ص ١١٦ .

ومن حذف خبر كان وحده الحديث : عن عائشة رضى الله عنها إنها قالت : فربما قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : كان لم يكن في الدنيا امرأة الا خديجة ، فيقول : انها كانت وكانت ، وكان لي منها ولد .

- (١) تقدم حديث عنه في الجزء الثاني ص ٣٤٢ الجزء الثالث ص ١١٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ .
- (٢) النساء : ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢ - الفرقان : ٧٠ - الأحزاب : ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ - الفتح : ١٤ .
- (٣) النساء : ١٤٨ .
- (٤) الانفطار : ١٩ .

ذكر أبو حيان في البحر المحيط أن (كان) تفيد الاستمرار في آيات كثيرة :

وتقول : كان القائمُ القاعدُ أبواه إليه منطلقاً جاريته .

٤
٤٣٨

رفعت القائم بـ (كان) . ورفعت (القاعد) بالقائم ، ورفعت (أبويه) بالقاعد ، ولولا قولك إليه لم تجز المسألة ، وذلك أنَّ تقديرها : كان الذى قام الرجل الذى قعد إليه أبواه . فلا بُدَّ من ضميرين يرجع أحدهما إلى الألف واللام فى قاعد ، والآخر إلى الألف واللام فى القائم .

وتقول : إنَّ الراغب فيه أبواه كان زيدا . وإنَّ زيدا كان الراغب فيه أبواه ضارباًه .

ولو قلت : كان عبدُ الله زيدٌ يضربه - جعلت أيهما شئت فاعلا .

ولو قلت : كان عبدُ الله زيدٌ ضارباًه ، فجعلت الضارب زيدا كان جيّداً . فإن جعلت الضارب عبد الله قلت : ضارباًه هو ؛ لأنَّ ضارباً اسم ، فإذا جرى صفة أو حالا أو خبراً لغير من هو له - فلا بُدَّ من إظهار الفاعل والخبر فيه .

والفعل يحتمل أن يجرى على غير من هو له ؛ لما يدخله من الضمير المبين عمَّن هو له .

ألا ترى أنَّك تقول : زيد تكرمه فيكون جيّداً ، ولو قلت : زيد مكرمه ، فتضعه فى موضع تكرمه لم يجز حتى تقول : (أنت) وكذلك : عبد الله زائرنا أنا . وتفسير هذا ، وإجراء المسائل / مستقصى فى باب الابتداء (١) إن شاء الله .

٤
٤٣٩

وتقول : إنَّ أَفْضَلَهُمُ الضاربُ أخاه كان زيدا (٢) .

= (كنتم خير أمة أخرجت للناس) البحر ج ٣ ص ٢٨ .

(ان الله كان عليكم رقيبا) البحر ج ٣ ص ١٥٩ .

(ان الله كان عليهما حكيماً) البحر ج ٣ ص ١٨٧ .

(انه كان فاحشة ومقتاً) البحر ج ٣ ص ٢٠٩ .

(ان كيد الشيطان كان ضعيفا) البحر ج ٣ ص ٢٩٦ .

(وكانوا بآياتنا يجهلون) البحر ج ٧ ص ٤٩٠ .

(وكان الله غفورا رحيما) البحر ج ٦ ص ١٨٧ .

(١) باب الابتداء وهو باب الاخبار بالألف واللام تقدم فى الثالث ص ٨٩ وذكر مسألة

إبراز الضمير فى ص ٩٣ ، وأعاد ذلك فى ص ٢٦٢ وسيكرره فى هذا الجزء ص ٤٥٠ ويحيل على باب الاخبار .

(٢) من مسائل الفارقى قال فى ص ٧١ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقى : فى تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

أن يكون فى أفضلهم النصب ، والرفع ، وفى الضارب النصب والرفع وفى أخاه النصب والرفع وفى زيدا النصب ، والرفع .

فنصب (أفضل) على وجهين ، ورفع على وجه واحد .

- = ونصب الضارب على ثلاثة أوجه ، ورفع على أربعة أوجه .
 ونصب أخاه على ثلاثة أوجه ، ورفع على ثلاثة أوجه .
 ونصب زيدا على ثلاثة أوجه ، ورفع على أربعة أوجه .
 فقد صار في المسألة اثنان وعشرون وجها :

بيان الوجوه التي تقدمت

إذا نصبت (أفضلهم) فأحد وجوه النصب : أن يكون اسم (ن) وهو الأظهر فيها والوجه الآخر : أن يكون خبر (كان) تقدم عليها ويكون في أن ضمير المجهول وإذا رفعته فعلى أنه مبتدأ وخبره (كان) وما بعدها ، وفي (أن) مجهول مضمّر

- وإذا نصبت الضارب فأحد وجوهها : أن تجعله وصفا لأفضلهم .
 والثاني : أن تجعله خبرا لكان تقدم عليها ، وترفع (زيدا) على هذا الوجه .
 والثالث : أن تجعله بدلا من أفضلهم . وكل ذلك جائز . وهذا الوجه كان بعضهم ياباه ، ويأبى أن يبدل مبتدأ من مبتدأ ، وما أرى بالبدل من ذلك بأسا ، كما لا بأس بذلك في الخبر . فتبدل خبرا من خبر . وذلك مجمع على جوازه .

- وإذا رفعته فعلى أن أحد الوجهين : يكون وصفا لأفضل في الحال الذي ترفع أفضلهم .
 والوجه الآخر : البدل منه (والثالث : أن يكون خبرا لأفضلهم على أن يكون (كان) زائدة .
 و (زيد) بدلا من أفضلهم ، أو عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون (كان) وصفا للآخ ، ولا الضارب ، لأن الفعل لا يكون وصفا لمعرفة إذ هو نكرة .
 وعندى أن العامل حينئذ يكون في الحال ضارب لأنه لا يعمل فيها إلا فعل ، أو معنى فعل ولا يعمل (أن) في الحال ، كما يعمل هذا .

وقد سأل أبو العباس - رحمه الله - نفسه : هل يكون (كان) على هذا الوجه حالا ، فيكون (أفضل) اسم أن و (الضارب) الخبر ، و (كان) حالا ، فمنع من ذلك على رايه ، وأجازه على رأى أبى الحسن الأخفش ، لأنه يرى أن يجعل الماضي حالا ، وضعفه من قبل أن الحال تكون بلفظ الفعل المضارع . تقول : مررت بزيد يقوم ، أى : قائما ، ولا تقول : مررت بزيد قام .
 وهذا هو عندى كما ذكر في ضعف وقسوع الماضي في موضع الحال .

فأما أن يمتنع من ذلك البتة ، فلا ينبغي أن يقال به ، لأن له وجها يجوزه وهو أن يقدر معه (قد) كأنك قلت : مررت بزيد قد قام ، كما قال - عز وجل - (أو جاءوكم حصرت صدورهم) وهو تقديره : قد حصرت صدورهم فإذا قدر معه (قد) قلبته الى الحال عن الماضي . وكان نظير لم يقم فى أن (لم) تدخل على المضارع ، فتقلبه الى الماضي ، وكذلك أن قمت قمت ، دخلت (أن) على الماضي فقلبته الى المستقبل وقد زعم أبو العباس أنه ليس كون الماضي حالا ككون أن قمت قمت وكذلك لم يقم ، لأن (أن) و (لم) حرفان يغيران وليس في الماضي حرف بغيره .

وهذا عندى فاسد بما بينا من أن مع الماضي أيضا حرفا مقدرا يقلبه والمقدر كالمذكور مع قيام الدليل عليه ، فلا فرق بينهما الا بمقدار أن أحدهما مقدر محذوف قد دل عليه .
 ومنع من الحال في حصرت صدورهم ، وقال : هو على الدعاء مثل : قطع الله يده .

وهذا عندى وجه لا يمنع من التأويل عليه ، وليس جواز هذا مما يمنع من الآخر الذى نصرناه .
وليس سبيل من صح عنده فى المسألة وجه أن يقطع على فساد غيره ، وأن لا وجه سواء .
ونظير هذا قولك . مررت برجل معه صقر صائدا به غدا .

فنحن نعلم أن فعل غدا لا يكون حالا لفعل واقع اليوم من أجل أن الحال ظرف للفعل ، ولكننا
جوزنا ذلك لحسن تأويله . كأنه قال : مررت برجل معه صقر مقدرًا به الصيد غدا ، فيكون
قوله مقدرًا هو الحال . ولكن وقع (صائدا) موقعه ، فصرنا ننصبه بأنه حال على هذا الوجه
الذى ذكرنا . فكذاك مررت بزيد قام . يتوجه أن يكون معناه : قد قام فقلبته (قد) إلى الحال .
ويتوجه أن يكون مقدر كأنك قلت : مررت بزيد مختصا بالوصف أنه قام فى الماضى ، فيكون
مختصا هو الحال التى وقع فيها هذا الفعل . ويكون الماضى مذكورا ، ليبدل به على هذا الغرض
وهذا كاف فى نصرته هذا المذهب ، وافساد غيره مما خالفه .

وإذا رفعت (الأخ) فأحد وجوهه : أن يكون فاعل الضرب .
والآخر : أن يكون مبتدأ خارجا عن صلة الضارب (والضارب) حينئذ وصف لأفضلهم ،
ويكون (أخوه) مبتدأ ، (وكان) خبره ، والجملة خبر أفضلهم .
والثالث : أن يكون خبر (أن) ، وتجصل (زيدا) بدلا منه ، و (كان) زائدة .
والرابع : أن يكون بدلا من الضارب إذا رفعت الضارب على الوصف أو الخبر فان أبدلته منه
والضارب وصف كان زيد عطف بيان .
وان أبدلته منه وهو خبر « كان » الأخ هو خبر أيضا .

وإذا نصبته فأحد وجوهه فى النصب : أن يكون مفعول الضارب ، فيكون فى صلته .
والثانى : أن يكون خبر (كان) تقدم عليها وذلك مع رفع زيد . والجملة خبر (أفضل)
والثالث : أن يكون بدلا من الضارب ، فلا يكون من صلته .

وإذا رفعت (زيدا) فأحد الوجوه : أن يكون اسم (كان) .
والثانى : أنه يكون (زيد) بدلا من الأخ و (كان) ملغاة .
والثالث : أن يكون خبر (أن) و (كان) ملغاة .
الرابع : أن يكون خبر الأخ ، و (كان) زائدة ملغاة ، والجملة خبر أفضلهم ويجوز لك فى أحد
هذه الوجوه أن تقدر فى كان هاء مضمرة ، وترفع زيد بأنه اسم (كان) كأنك قلت : كأنه زيد .

وإذا نصبته فأحد الوجوه : أن يكون خبر (كان) وهو أظهرها .
الثانى : أن يكون مفعول الضارب ، وأخوه فاعله ، و (كان) ملغاة في صلة الضارب .
الثالث : أن يكون بدلا من أخاه ، و (كان) ملغاة أيضا .
وجميع هذه الأوجه إنما ذكر أبو العباس - رحمه الله - منها خمسة أوجه وما سوى ذلك
تفريع فرعنائه .

بنصب الضارب ، ففي هذا وجوه :

إن شئت أجريتها على هذا اللفظ . فجعلت (الضارب) نصيباً صفة ، وجعلت (كان) وما عملت فيه الخبر .

وإن شئت رفعت (الضارب) ، فجعلته خبراً ، وجعلت (زيداً) بدلاً منه فرفعت ، وجعلت (كان) زائدة على ما كنت شرحت لك .

وإن شئت رفعت (زيداً) على هذه الشريطة ، وجعلته هو الضارب للأخ ، وكأنك قلت : إن أفضّلهم الذي ضرب أخاه زيد .

وإن شئت رفعت الأخ ، ونصبت زيدا ، وترفع (الضارب) .

ولو قلت : إن أفضّلهم الضارب أخاه كان زيدا . ترفع (الضارب) على أن تجعل (كان) صفة للأخ - لم يجز ؛ لأنّ الأخ معرفة ، والأفعال مع فاعليها جُمَل ، وإنما تكون الجُمَل صفات للنكرة ، وحالات للمعرفة ؛ لأنّ (يفعل) إنما هو مضارع (فاعل) ، فهو نكرة مثله . ألا ترى أنّك تقول : مررت برجل يضرب زيدا ، كما تقول : مررت برجل ضارب زيدا .

وتقول : مررت بعبد الله يبني داره ، فيصير (يبني) في موضع نصب لأنّه حال ، كما تقول : مررت بعبد الله بانياً داره .

ولكن لو قلت في هذه المسألة : إن أفضّلهم الضارب أخاه له ، كان جيّداً أن تصفه بـ (كان) إذا جعلته نكرة .

فإن قلت : فأجر (كان) بعد المعرفة ، وأجعلها حالا لها فإنّ ذلك قبيح ، وهو على قبحه جائز في قول الأخفش ، وإنما قبحه أنّ الحال لما أنت فيه ، و (فعل) لما مضى ، فلا يقع في معنى الحال .

= وجملة الوجوه التي ذكرها أبو العباس أن يكون (الضارب) نصبا على الوصف لأفضلهم ، ويكون رفعا على الخبر ، و (زيد) بدل منه ، و (كان) زائدة .

ورفع (زيد) على أنه فاعل الضرب ، ثم قال : وإن شئت رفعت الأخ ونصبت زيدا على خبر (كان) بعد هذه الوجوه .

فهذا بيان مافي المسألة ، وما سوى ذلك من التفريع فقد تقدم ما يفتى عن أعادته في هذا الموضع وإنما نذكر الآن ما لم يمسّ ، إذ كان غرضنا الافادة لا الإعادة » . (ص ٧١-٧٢)

ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل يأكل - قلت على هذا : مررت بزريد يأكل ، فكان
معناه : مررت بزريد آكلًا .

وإذا قلت : (أكل) فليس يجوز أن تُخبر بها عن الحال ؛ كما تقول : هو يأكل ، أى
هو فى حال أكلٍ . فلما لم يجوز أن يقع وهو على معناه فى موضع / الحال امتنع فى هذا الموضع .
وقد أجاز قوم أن يضعوا (فعل) فى موضعها . كما تقول : إن ضربتنى ضربتك ،
والمعنى : إن تضربتني أضربك .

٤٤١

وهذا التشبيه بعيد ؛ لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معانٍ تُزيل الأفعال عن مواضعها .
ألا ترى أنك تقول : زيد يضرب غدا ، فإذا أدخلت (لم) قلت لم يضرب أمس . فبدخول
(لم) صارت (يضرب) فى معنى الماضى . وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول ،
وهى قوله : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (١) .

وليس الأمرُ عندنا كما قالوا . ولكن مخرجُها - والله أعلم إذا قرئت كذا - الدعاء ؛
كما تقول : لُعِنُوا قُطعت أيديهم . وهو من الله إيجابٌ عليهم .

(١) النساء : ٩٠

وقوع الفعل الماضى حالا من غير تقدير (قد) هو مذهب الكوفيين ، والآخرش . وقد
عقد لذلك الأنبارى مسألة فى الانصاف ص ١٦٠ - ١٦٤ .
وقد جهد الأنبارى فى تضعيف مذهب الكوفيين وإن كان مرتكزا على أساس متين من
القياس والسمع .

والمتبع لأبى حيان فى البحر المحيط يجده فى مواضع كثيرة يرجح مذهب الكوفيين ،
ولا يقدر (قد) مع الماضى . فيقول ج ٣ ص ٣١٧ :
« جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد) » .

ويقول ج ٦ ص ٣٥٥ : (ولا يحتاج الى اضمار (قد) ، لأنه قد كثر وقوع الماضى حالا
فى لسان العرب بغير (قد) ، فساغ القياس عليه » .

ويقول ج ٦ ص ٣٥٥ : (ولا يحتاج الى اضمار (قد) فقد كثر وقوع الماضى حالا بغير
قد كثرة ينبغى القياس عليها » .

ويقول ج ٧ ص ٤٩٣ : وقد أجاز الآخرش من البصريين وقوع الماضى حالا بغير
(قد) وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك فى لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها
التأويل » .

وكرر ذلك فى ج ٨ ص ٤٢٣

فإنما القراءة الصحيحة فإنما هي (أو جاءوكم حصرة صدورهم) (١).

ومثل هذا من الجمل قولك : مررت برجل أبوه منطلق ، ولو وضعت في موضع رجل معرفة لكانت الجملة في موضع حال . فعلى هذا تجزى الجمل .

٤
٤٤٢ / وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأول جاز ألا تعلقه به بحرف العطف ، وإن علقته به فجيّد .

وإذا كان الثاني لشيء فيه يرجع إلى الأول فلا بُد من حرف العطف (٢) وذلك قولك : مررت برجل زيد خير منه ، وجاعني عبد الله أبوه يكلمه .

وإن شئت قلت : وزيد خير منه ، وأبوه يكلمه بالواو ، وهي حرف عطف .

فإنما إذا قلت : مررت بزيد عمرو في الدار - فهو محال إلا على قطع خبر واستئناف آخر . فإن جملة كلاماً واحداً قلت : مررت بزيد وعمرو في الدار .

وهذه الواو التي يسميها النحويون واو الابتداء ، ومعناها : (إذ) . ومثل ذلك قوله : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (٣) والمعنى : والله أعلم - : إذ طائفة في هذه الحال ، وكذلك قول المفسرين .

(١) هذه جراءة من المبرد فصنعه هذا يشعر بأن قراءة (حصرت) بالناء المفتوحة ليست بصحيحة مع أن القراء السبعة اتفقوا عليها ، ولم يقرأ (حصرة) إلا يعقوب من العشرة .

انظر النشر ج ٢ ص ٢٥١ والاتحاف ص ١٩٣ .

وليست هذه أول مرة يهجم فيها المبرد على القراءات المتواترة .

(٢) يريد واو الحال وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ وابن يعيش ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧ : « وأما قوله - عز وجل - (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فأنما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال فأنما جعله وقتاً ، ولم يرد أن يجعلها واو عطف . إنما هي واو الابتداء » .

الآية في آل عمران : ١٥٤ وقد تقدمت في الجزء الثاني ص ٦٦ والثالث ص ٢٦٣ .

هذا باب

/المسند والمسند إليه

وهما ما لا يستغنى كل واحد من (١) صاحبه (٢)

فمن ذلك : قام زيد ، والابتداء وخبره ، وما دخل عليه نحو (كان) (٣) و(إن) وأفعال الشك والعلم والمجازاة .

فالابتداء نحو قولك : زيد . فإذا ذكرته فإثما تذكره للسامع ؛ ليتوقع ما تُخبر به عنه فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه - صح معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ؛ لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه ، ولولا ذلك لم تقل له زيد ، ولكنت قائلاً له : رجل يُقال له زيد فلما كان يعرف زيدا ، ويجعل ما تُخبر به عنه - أفدته الخبر ، فصح الكلام ؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تُفيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى ، واستغنى الكلام .

• • •

فأما /رفع المبتدأ فبالابتداء . ومعنى الابتداء : التنبيه والتعريف عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ . والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر وسبب هذا بالاحتجاج في موضعه (٤) إن شاء الله .

(١) استعمال (عن) هنا أنسب .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٧ « باب المسند والمسند إليه »

وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا .

فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك .

ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٧ : « ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقاً ، وليت زيدا منطلقاً ، لأن هذا يحتاج الى ما بعده ، كاحتياج المبتدأ الى ما بعده » .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ٤٩ وهذا الجزء ص ١٢

فلماذا قلت : عبد الله أخوك ، وعبد الله صالح لم تُبَلِّ (١) أكان الخبر معرفة أو نكرة ؟ لكل لفظة منهما معناها .

فأما للبند فلا يكون إلا معرفة ، أو ما قارب المعرفة من النكرات .

ألا ترى أنك لو قلت : رجل قائم ، أو رجل ظريف - لم تُفد السامع شيئا (٢) ، لأن هذا لا يُستنكر أن يكون مثله كثيرا ، وقد فسرنا هذا في باب « إن » وباب « كان » (٣) . ولو قلت : خير منك جاءني ، أو صاحب لزيد عندي جاز وإن كانا نكرتين ، وصار/ فيهما فائدة لتقريبك إليهما من المعارف .

٤
٤٤٥

وتقول : منطلق زيد ، فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير ، لأن (زيدا) هو المبتدأ (٤) .
وتقول على هذا : غلام لك عبد الله ، وظريفان أخواك ، وحسان قومك .

واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئا هو الابتداء في المعنى (٥) ؛ نحو : زيد أخوك ، وزيد قائم .

(١) الاصل تبالي وتقدم شرحه في الجزء الثالث ص ١٦٧-١٦٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٥ « ولو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول : راكب من بنى فلان سائر .. » .

(٣) انظر ص ٨٨ ، ص ١٠٩ من هذا الجزء

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ : « وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم ، فتقول : ضرب زيدا عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدما ، ويكون (زيد) مؤخرا . وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما وهذا عربي جيد وذلك قولك : تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجل عبد الله .. » .

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان جملة ، نحو : قائم زيد ، وذاهب عمرو . والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وذهب البصريون إلى جواز التقديم وقد عقد الانباري مسألة لهذا الخلاف في الانصاف ص ٤٨-٥٢ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ : « واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان .. » .

وللمبرد مناقشة لعبارة سيبويه في نقده لكتابه . الانتصار ص ١٣٩ - ١٤١ .

فالخبر هو الابتداء في المعنى ، أو يكون الخبر غير الأول ، فيكون له فيه ذكر . فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو مُحال .

ونظير ذلك : زيد يذهب غلامه ، وزيد أبوه قائم ، وزيد قام عمرو إليه ، ولو قلت : زيد قام عمرو - لم يجز (١) ؛ لأنك ذكرت اسماً ، ولم تُخبر عنه بشيء ، وإنما خبرت عن غيره .

فإذا قلت : عبد الله قام ، ف(عبد الله) رفع بالابتداء ، و(قام) في موضع الخبر ، وضميره الذي في قام فاعل .

فإن زعم / زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحوال من جهات (٢) :

٤
٤٤٦

منها أن (قام) فعل ، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك ؛ نحو : قام عبد الله وزيد ، فكيف يرفع عبد الله ، وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بأن لك ، وذلك قولك : عبد الله قام أخوه فإنما ضميره في موضع أخيه .

ومن فساد قولهم أنك تقول : رأيت عبد الله قام ، فيدخل على الابتداء ما يُزيله ، ويبقى الضمير على حاله .

ومن ذلك أنك تقول : عبد الله هل قام ؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله .

ومن ذلك أنك تقول : ذهب أخواك ثم تقول : أخواك ذهاباً . فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحداً ، وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعاً للضمير كان ، أو خافضاً أو ناصباً . فقولك : عبد الله قائم بمنزلة قولك : عبد الله ضربته ، وزيدت مررت به .

(١) لخلو الجملة عن الرابط الذي يعود إلى المبتدأ .

(٢) انظر أسرار العربية ص ٧٩-٨٤ والمفنى ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥ والمبرد انما يرد على الكوفيين والآخرين الذين أجازوا هذا

ولو قلت على كلام متقدم عبد الله ، أو منطلق ، أو صاحبك ، أو ما أشبهه / هذا - لجاز أن
تُضمّر الابتداء إذا تقدّم من ذكره ما يفهمه السامع .

فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال ، فقال قائل منهم : الهلال والله ، أى :
هذا الهلال^(١) .

وكذلك لو كنت منتظرا رجلا فقلت : زيد جاز على ما وصفت لك .

ونظير هذا الفعل الذى يُضمّر - إذا علمت أن السامع مُستغْنٍ عن ذكره - نحو قولك
- إذا رأيت رجلا قد سدّد سَهْمًا فسمعت صوتاً - : القِرطاس والله ، أى : أصاب القِرطاس ،^(٢)
أو رأيت قوماً يتوقعون هلالا ، ثم سمعت تكبيرا قلت : الهلال والله ، أى : رأوا الهلال .
ومثّل هذا مررت برجل زيد ، لما قلت : مررت برجل أردت أن تبين مَنْ هو ؟ فكأنك قلت :
هو زيد . وعلى هذا قول الله عز وجل (يَشْرُ مِنْ ذَلِكَُمُ النَّارُ)^(٣) وتقول : البرُ بخمسين ،
والسمن مَنَوَان ، فتحذف الكَر والدرهم ليعلم السامع ، فإنهما اللذان يُسعر عليهما^(٤) .

وتما يُحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم : لا عليك^(٥) إنما يريدون : لا بأس عليك .
وقولهم / ليس إلا ، وليس غير^(٦) . إنما يريدون ليس إلا ذلك .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبنى عليه مظهرا .
وذلك انك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص ، فقلت : عبد الله
وربى . كأنك قلت : ذاك عبد الله ، أو هذا عبد الله ، أو سمعت صوتا ، فعرفت صاحب الصوت
فصار آية لك على معرفته ، فقلت : زيد وربى ... » .

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣١٨ ، والثالث ص ٢١٦ ، وص ٢٦٧

(٣) الحج : ٧٢ ، وفى البحر المحيط ج ٦ ص ٣٨٩ « قرأ الجمهور النار رفعا على اضمار
مبتدا . كان قائل يقول : وما هو ؟ قال النار .

وأجاز الزمخشري أن تكون النار مبتدا ، ووعدها الخبر وأن يكون وعدها حالا على
الاعراب الاول .. وأجيز أن تكون خبرا بعد خبر ... » .

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٢٥٤

(٥) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٥١

(٦) سيعقد له بابا يختم به الكتاب وذكر فى الجزء الثانى ص ١٥٢ .

ويقول القائل : أما بقي لكم أحد فإن الناس ألبٌ عليكم ، فتقول : إن زيدا ، وإن عمرا^(١) ،
أى : لنا . قال الأعشى :

إن محلاً وإن مُرتَحلاً وإن في السفر إذ مضى مهلاً^(٢)

ويروى : إذ مضوا .

والعرفة ، والنكرة ها هنا واحد . وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعنى بأن تقدم له
خبراً ، أو يجرى القول على لسانه كما وصفت لك .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٨٤ : « ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحد ؟ ان الناس الب عليكم .
فيقول : ان زيدا وان عمرا ، اى لنا » .

فى النهاية لابن الاثير ج ١ ص ٣٨ « الحديث : ان الناس كانوا علينا ألباً واحدا .
الألب بالفتح والكسر : القوم يجتمعون على عداوة انسان وقد تألبوا اى تجمعوا » وفى اللسان :
الفتح فى ألب أعرف .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ : ٢٨٤ : على حذف خبر « ان » للمعلم به .

وفى الخصائص ج ٢ ص ٣٧٣ - ٣٧٤ : « وقد حذف خبر (ان) مع النكرة خاصة ،
نحو قول الاعشى : ان محلاً وان مرتحلاً .. اى ان لنا محلاً ، وان لنا مرتحلاً .

واصحابنا يجيزون حذف خبر (ان) مع المعرفة ، ويحكون عنهم أنهم اذا قيل لهم :
ان الناس الب عليكم فمن لكم ؟ قالوا : ان زيدا وان عمرا ، اى ان لنا زيدا ، وان لنا عمرا .
والكوفيون يابون حذف خبرها الا مع النكرة .

فأما احتجاج أبى العباس عليهم بقوله :

خلا أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الاكارم نهشلا

اى أو أن الاكارم نهشلا تفضلوا . قال ابو على : وهذا لا يلزمهم ، لأن لهم أن يقولوا :
انما منعنا حذف خبر المعرفة مع ان المكسورة فأما مع (ان) المفتوحة فلن نمعنه ... » .

المحل ، والمرتل : مصدران مميان بمعنى الحول ، والارتحال ، أو اسما زمان ، اى أن
لنا فى الدنيا حولا ، وان لنا عنها ارتحالا .

السفر : اسم جمع مسافر وقيل جمع سافر .

المهل : السبق وقال ابن الحاجب هو بمعنى الامهال ورده البغدادى .

ويجوز أن يكون بمعنى عبرة .

و (اذ) ظرف عامله ما بعده وظاهر كلام ابن الحاجب انها بدل من السفر ، وقيل
للتعليل .

البيت مطلع قصيدة للأعشى فى مدح سلامة ذى فائش الديوان ص ٢٣٣ - ٢٣٥ .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٣٨١ - ٣٨٥ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٢ المغنى ج ٢ ص

١٦٨ ومعاهد التنصيص ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٥

فمن المعرفة قول الأخطل .

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشُوا^(١)

والبيت آخر القصيدة .

وتقول : النازل في داره أخواك غلامك ، والضارب أبواه أخويه عبد الله .

ولو قلت : أنا الذي قمت ، وأنت الذي ذهبت - لكان جائزا ولم يكن الوجه - . وإنما وجه

الكلام : أنا الذي قام ، وأنت الذي ذهب^(٢) ؛ ليكون الضمير في الفعل راجعا إلى الذي .

وإنما جاز بالثناء إذا كان قبله أنا وأنت ؛ لأنك تحمله على المعنى .

(١) في هذا البيت رد على الكوفيين في اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم وعلى الفراء في اشتراطه تكرير أن فانه حذف خبر (أن) المفتوحة الهمزة الثانية بدلالة ما قبله واسمها معرفة وهي غير مكررة .

(أو) بمعنى الواو ، و (خلا) أداة استثناء .

الحى : القبيلة . تفضلوا : رجحوا على الناس بالفضل والمزية .

و (نهشل) : يدل من الأكارم .

والبيت نسبة أيضا ابن الشجرى في اماليه ج ١ ص ٢٢٢ الى الاخطل كما نسبته اليه ابن يعيش ج ١ ص ١٠٤

ويقول البغدادى : وللأخطل في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروى ولم أجده فيها . وانظر الخزائن ج ٤ ص ٣٨٥ - ٣٨٦ ، وديوان الاخطل ص ٣٩٢ فقد ذكر هناك على أنه مما نسب الى الاخطل ونسبه الى الاخطل أيضا ابن الأنبارى في شرح القصائد السبع ص ٥٦ مستشهدا به على حذف خبر أن وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٧٤

واقول : مما ينصر مذهب البصريين أن خبر (أن) جاء مطدوفا في القرآن في قوله تعالى (أن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) .

وذلك باتفاق المعربين والمفسرين .

انظر الكشف ج ٣ ص ٣٠ واعراب القرآن للعكبرى ج ٢ ص ٧٥ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٦٢ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٣٧ والمغنى ج ٢ ص ١٦٨ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٤١ ، ج ٤ ص ٣٨٢ .

واختلفوا في قوله تعالى (أن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وانه لكتاب عزيز) .

انظر الكشف ج ٣ ص ٣٩٣ . العكبرى ج ٢ ص ١٢٩ ، ١٦٨ الجمع ج ١ ص ١٣٦ . البحر المحيط ج ٧ ص ٥٠٠ . المغنى ج ٢ ص ١٢٩ ، ص ١٦٨ .

(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤١ ضبط لهذه المسألة قال : « واعلم أنه اذا كان الموصول أو موصوفة خبرا عن متكلم جاز أن يكون العائد اليه غائبا وهو الأكثر ، لأن المظهرات كلها غيب ، نحو : أنا الذى قال كذا .

ولو قلت : الذى قمت أنا - لم يجز . وهذا قبيح . وإنما امتنع أن تحمل على المعنى ؛
لأنه ليس فى جملة (الذى) ما يرجع إليه

/ فمما جاء من هذا المعنى قولُ مهلهل :

وأنا الذى قتلتُ بكراً بالقنا وتركتُ تغلبَ غير ذاتِ سنام^(١)

وقال أبو النجم :

يا أيها الذكرُ الذى قد سُوتنى وفصحتنى ، وطردت أمَّ عيالِيا^(٢)
فإنما يصلح هذا بالمقدمات التى وصفت لك .

وتقول : زيد فى الدار قائم . إذا جعلت قولك (قائم) مبنياً على زيد . فإن جعلت فى
الدار مبنياً على زيد نصبت قائماً على الحال .

وتقول : زيد يومَ الجمعة قائم . لا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ ظروف الزمان لا تضمنُ الجُثَّ .
ألا ترى أنَّك تقول : زيد فى الدار ، فيصلح وتُفيد به معنى ، ولو قلت : زيد يومَ الجمعة
لم يصلح ؛ لأنَّ الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره ، ولكن إن كان اسم فيه معنى الفعل جاز

= وجاز أن يكون متكهما حملا على المعنى . قال على - كرم الله وجهه - :

أنا الذى سمتنى أمى حيدرة .

قال المازنى لو لم اسمعه لم أجوزه .

وكذا إذا كان الموصول ، أو موصوفه خبرا عن مخاطب ، نحو : أنت الرجل الذى قال كذا
وهو الأكثر ، أو قلت كذا حملا على المعنى .

هذا كله إذا لم يكن للتشبيه . أما معه فليس إلا الغيبة ، كقولك : أنا حاتم الذى وهب
المئين ... » وانظر ج ٤٦ منه والمغنى ج ٢ ص ١٠٩ ، والخزانة ج ٢ ص ٥٢٣ .

(١) الشاهد فى قوله : قتلت والكثير قتل وانظر الأبيات المشككة ص ٢٣٨

وفى المقصور لابن ولاد ص ٨٨ : القنا ، جمع قناة يكتب بالالف ، لأنك تقول فى جمعه
قنوات ، والبيت لمهلهل كما نسبه المبرد والفاروق فى الأبيات المشككة
السنام يستعار كثيرا للفرس .

(٢) الشاهد فيه كالببيت السابق وانظر المسائل المشككة أيضا ص ٢٣٨ ، أمالى الشجرى

ج ١ ص ٢٩٢ ، والأشباه ج ٤ ص ١٣٧

والبيت لابی النجم كما نسبه المبرد والفاروق فى الأبيات المشككة

أن تكون أسماء الزمان ظروفًا له ، نحو قولك : القتال يوم الجمعة ، ومقدم الحاج ، والمحرم
يا فتى ؛ لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع . فها هنا فعل قد كان يجوز / أن يخلو منه هذا
الوقت . فعلى هذا تجرى الظروف من الأزمنة . والأمكنة في الإخبار (١)

وتقول : عبد الله زيد الضاربة (٢) . إذا كانت الألف واللام والفعل لزيد . ف (عبد الله)
ابتداء ، و (زيد) ابتداء ثان ، و (الضارب) خبر عن زيد ، وهما خبر عن عبد الله ، والهاء التي
في الضاربة راجعة إلى عبد الله .

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٧٤ وسيكر ذلك في ص ٤٨٣ ، ص ٦١٣

(٢) من مسائل الفارقي قال في ص ٧٢ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : هذه المسألة على صفرها لها شعب مشكلة ، وفروع
ملبسة ، فينبغي أن تحدد لها عقدا يكون مسهلا لعرفتها ومقربا لفائدتها فمن ذلك :

أن كل اسم فاعل جرى على غير من هو له لم يجز أن يتضمن الضمير ، ولا بد فيه من
إظهاره لما بينا أولا ، وقد مضى ذكر علته ، ونكتتها أنهم جعلوا للفعل مزية على اسم الفاعل
في الوجه الذي يضعف فيه اسم الفاعل دون الوجه الذي يقوى . . . فهذا وجه مما يحتاج
إليه في علم المسألة .

ومن ذلك أيضا أن الخبر المفرد لا يجري على المبتدأ إلا إذا كان هو هو ، وأن كان غيره لم
يجر عليه ، لأن أصل المبتدأ وخبره أن يكونا اسمين مدلولهما واحد ، ليجرى على طريقة :
هذا هذا ، وذلك ذاك ، وهو هو .

وعلى ذلك مبنى الجملة من مفردين . فمتى لم يكن مدلولهما واحدا كان باب الجملة
أحق به ، واحتاج حينئذ إلى ضمير يعود إليه من الجملة التي صارت خبرا عنه لينعقد به ،
ولولا الضمير ما انعقدت ، لأن الجملة كلام تام قائم بنفسه غير محتاج إلى غيره . فمتى لم
يكن فيها ذكر يتعاقب بما قبله ، فيدعو إلى تأمله وتعليقه به من حيث اقتضاه الضمير لم يكن
بينه وبين الأول تعلق ، وانقطع عنه .

الا ترى أنك لا تقول : زيد عمرو ، وعمرو غير زيد ، ولا تقول : زيد قائم بكر ، ولا زيد
قام بكر . كل ذلك لأنه لا تعلق للمفرد ، ولا للجملة بالأول .

فعلى هذه الأصول في المسألة أربع تقديرات :

الأولى منها : أن تكون الألف واللام في الضارب والفعل جميعا لزيد فلفظ المسألة على
ما تقدم لا يحتاج إلى زيادة . تقول : عبد الله زيد الضاربة . فالضاربة خبر زيد لأنه هو هو ،
و (زيد) مبتدأ ، والجملة التي هي زيد الضاربة خبر عن (عبد الله) الذي هو مبتدأ

== أول والعائد من الجملة الى عبد الله الهاء في الضاربه ، وصار ذلك بمنزلة قولك : هند عمرو ضربها ، وفي الضارب ضمير فاعل يعود الى الالف واللام فهذا بيان التقدير .

الثانية منها : ان تكون الالف واللام والفعل جميعا لعبد الله ، فلا بد في ذلك من (هو) ليكون خبرا للضاربه ، ويكون (الضاربه) مبتدأ ثالثا ، ويكون الضاربه وخبره جملة هي خبر (زيد) ويكون عائد الهاء ويكون زيد وخبره خبر (عبدالله) ، ويكون عائد قولك هو . ومنزلة ذلك منزلة قولك : عبد الله هند ضربها أبوه .

ويكون العائد الى الالف واللام الضمير الذي فيها ، ولذلك قلنا : لا بد من (هو) في المسألة . ولو جعلت موضع قولك (هو) شديدا أو ما جرى مجراه لم يحسن ، لأنه كان يبقى (عبد الله) بلا عائد . واللفظ بهذا ان تقول : عبد الله زيد الضاربه هو .

فان قيل لك : فهل (هو) في هذا الكلام اظهار الضمير الذي في الضارب أم غيره ؟

قلت : هذا لا يجوز ان يكون اظهارا للضمير ، لأنه قد جرى على من هو له ، وأيضا فكان يجيء منه ان تبقى الالف واللام بلا عائد ، أو يبقى المبتدأ بلا عائد . من أجل انه لا يكون في الكلام ضمير لهما غير هذا ، ومحال ان يعود ضمير الى شيئين . فليس الضمير الا مجتلبا ليكون خبرا للضاربه ، وعائدا الى عبد الله ، لأنه لما وقع الضارب وهو مفرد بعد زيد ، وليس إياه - وجب أن يجاء له بخبر ليصير به جملة يحسن أن يرجع الى الاول منها ضمير ، ويكون خبرا عن (زيد) ، وقد مضى البيان عن أن المفرد لا يكون خبرا لمبتدأ ليس به ، ولا بسببه .

الثالثة منها : أن يكون الالف واللام لزيد ، و (ضارب) لعبد الله . فلا بد في هذا الوجه أيضا من اظهار (هو) مرة واحدة ، لأن (ضاربا) حينئذ جار على غير من هو له من أجل ان الالف واللام لزيد ، والفعل لعبد الله فهو غيره . واللفظ بها : عبد الله زيد الضاربه هو .

فاللفظ فيها وفي التي قبلها واحد . والتقدير يختلف ، لأن (هو) في هذه اظهار للضمير المستتر في الضارب من أجل انه جرى على غير من هو له .

وفي الأولى (هو) خبر للالف واللام مجتلب فينبهما هذان الفرقان .

وبيانها ان يكون (عبد الله) مبتدأ أول ، و (زيد) مبتدأ ثانيا ، و (الضاربه) خبر زيد ، لأن الالف واللام هي له فقد صار الخير مفردا هو هو ، فجرى عليه خبرا والجملة خبر عبد الله .

الرابعة منها : أن يكون الالف واللام لعبد الله والفعل لزيد ، فلا بد على هذا من أن تذكر (هو) مرتين :

أحدهما : يكون اظهارا للضمير الفاعل من أجل جريانه على غير من هو له ، اذ الالف واللام لعبد الله ، والفعل لزيد ، فقد جرى على غير من هو له على ما بينا .

و (هو) الثاني لا بد منه أيضا ، ليكون خبرا للضارب من أجل ان الالف واللام لعبد

فإن جعلت الألف واللام والفعل لعبد الله قلت : عبد الله زيد الضاربة هو.. تجعل (الضارب) ابتداء ثالثاً ؛ لأنه لا يكون خبراً عن زيد ؛ لأنه غيره ، وتجعل (هو) خبر الضاربة ، والهاء المنصوبة ترجع إلى زيد ، وهما جميعاً خبر عن (زيد) ، و(زيد) وما بعده خبر عن عبد الله. فإن جعلت الألف واللام لزيد والفعل لعبد الله قلت : عبد الله زيد الضاربة هو. ف(هو) ها هنا إظهار الفاعل ؛ لأن الألف واللام لزيد ، فقد صار خبراً عنه ؛ وصار الفعل جارياً على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل كما يظهر إياه / أو كان غير الأول ؛ نحو قولك : عبد الله هند الضاربة أبوه.

٤
٤٥١

ف(هو) في موضع أبيه هذا ، والألف واللام في الضارب في معنى التي ؛ لأنها لهند. فإن كانت الألف واللام لعبد الله والفعل لزيد قلت : عبد الله زيد الضاربة هو هو. وذلك لأن الألف واللام لعبد الله ، فقد صار ابتداء ثالثاً ، وجرى الفعل على غير من هو له ، فجعلت (هو) الأولى إظهار الفاعل ، والثانية خبر الابتداء. وسنأتي على بقيّة هذا الباب في باب الألف واللام^(١).

= الله ، وقد وقعت بعد زيد ، ولا يصح أن يكون خبراً له ، لأنه مفرد ، والمفرد لا يكون خبراً إلا لمن هو له ، وليس به من نحو : زيد قائم أبوه ، فلا بد على هذا من ذكر (هو) الثاني ، ليكون خبراً عن الألف واللام ، ويصير الضارب وخبره خبراً عن (زيد) ، وزيد وخبره خبراً عن (عبد الله) ، وعائد زيد (هو) الأول ، وعائد عبد الله (هو) الثاني ولا تحتاج الألف واللام إلى عائد من خبر لأنه مفرد هو هو ، وعائد الألف واللام من الصلة الهاء في الضاربة .

ولا يجوز في شيء من التقديرات أن تجعل الهاء والفعل جميعاً لواحد ، لأن ذلك يوجب تعدى فعل الشيء إلى نفسه في غير باب علمت وهذا محال إلا في علمت وقد مضى بيانه . فهذا بيان ما في هذه الأوجه الأربعة ، والآخر منها أشكلها وأصعبها ، وقد اجتهدنا في إبانته للنظر فيه

انظر ص ٧٢-٧٣

(١) باب الألف واللام تقدم في الجزء الثالث ص ٨٩-١٣٢ ، مع أبوابه الكثيرة وسيعيد طرفاً منه ص ٦٣٢

هذا باب

الإضافة^(١)

٤
٤٥٢

وهي في الكلام على ضربين :
فمن المضاف إليه ما تُضيف إليه بحرف جر .
ومنها ما تُضيف إليه اسما مثله .
وأما حروف الإضافة التي تُضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن ، وإلى ، ورُبَّ ،
وفي ، والكاف الزائدة ، والباء الزائدة ، واللام الزائدة . فهذه الحروف الصحيحة وما كان مثلها .
فأما ما / وضعه النحويون نحو : على^(٢) ، وعن ، وقَبْلَ ، وبعْدَ ، وبيْنَ ، وما كان مثل
ذلك ، فإنما هي أسماء - وسنخبر عن ذلك بما يوضحه إن شاء الله .

* * *

أما (مِنْ) فمعناها ابتداء الغاية ، وتكون للتبويض ، وتكون زائدة لتدل على أن الذي
بعدها واحد في موضع جميع ، ويكون دخولها كسقوطها .
فأما ابتداء الغاية فقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فقد أعلمته أن ابتداء السير كان
من البصرة .
ومثله ما يجزى في الكتب : نحو : من عبد الله إلى زيد . إنما المعنى أن ابتداء الكتاب من
عبد الله^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٩ : « هذا باب الجر .

والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه واعلم ان المضاف اليه ينجر بثلاثة اشياء :
بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا وباسم لا يكون ظرفا .

فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مرت بعبد الله » .

(٢) قال في الجزء الأول ص ٤٦ : (وقد يكون اللفظ واحدا ويدل على اسم وفعل ، نحو
قولك : زيد على الجبل يافتى ، وزيد علا الجبل ، فيكون (على) فعلا ، ويكون حرفا خافضا ، والمعنى
قريب

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن . وذلك
قولك : من مكان كذا ، وكذا الى مكان كذا ، وكذا ، وتقول : اذا كتبت كتابا من فلان الى
فلان . فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها . »

يرى الكوفيون أن (من) تكون للابتداء في الزمان أيضا . انظر الانصاف ص ٢٢٨ - ٢٣٠ .

وكذلك : أخذت منه درهماً ، وسمعت منه حديثاً ، أى : هو أول الحديث ، وأول مُخرج الدرهم .

وأما التى تقع للتبويض^(١) فنحو قولك : أخذت مال زيد ، فيقع هذا الكلام على الجميع . فإن قلت : أخذت من ماله : وأكلت من طعامه ، أو لبست من ثيابه / دلت (من) على البعض .

٤
٤٥٣

وأما الزائدة^(٢) التى دخولها فى الكلام كسقوطها فقولك :

ما جاعنى من أحد ، وما كلّمت من أحد .

وكقول الله عز وجل : (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٣) إنما هو « خيرٌ » ولكنها توكيد . ومثل ذلك قول الشاعر :

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الْوُدِّ لَمَّا اسْتَشْبَيْتِهِ وما إن جزاك الضَّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي^(٤)

فهذا موضع زيادتها . إلا أنك دالت فيه على أنه للنكرات دون المعارف .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وتكون أيضاً للتبويض . تقول هذا من الثوب ، وهذا منهم كأنك قلت بعضه » .

والمبرد فى الجزء الأول ص ٤٤ قال : كون (من) فى التبويض راجع الى ابتداء الغاية ..

(٢) انظر ما قاله المبرد عن معنى زيادة (من) فى الجزء الأول ص ٤٥ .

(٣) فى البحر المحیط ج ١ ص ٣٤٠ : « (من) زائدة والتقدير : خير من ربكم ، وحسن زيادتها هنا . وان كان (ينزل) لم يباشره حرف النفى فليس نظير : ما يكرم من رجل - : لانسحاب النفى عليه من حيث المعنى ، لانه اذا نفى الودادة كان كأنه نفى متعلقها وهو الانزال وله نظائر فى لسان العرب . من ذلك قوله تعالى (أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر) فلما تقدم النفى حسن دخول الباء ..

و (من) فى (من ربكم) لابتداء الغاية كما تقول : هذا الخير من زيد ، ويجوز أن تكون للتبويض . المعنى : من خير كائن من خيور ربكم فاذا كانت لابتداء الغاية تعلقت بقوله (ينزل)

واذا كانت للتبويض تعلقت بمحذوف وكان ذلك على حذف مضاف ... » .

والآية فى البقرة : ١٠٥

(٤) فى الخزانة ج ٤ ص ٥٠٠ : الضعف هنا : بمعنى المضاعف كقوله تعالى (فأتهم عذاباً

ضعفاً من النار) . أى : مضاعفاً .

وفى مفردات الراغب ص ٢٩٨ - ٢٩٩ : « تضعف الشيء هو الذى تشنيه ومتى أضيف

الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو أن يقال :

ألا ترى أنك تقول : ما جاءني من رجل ، ولا تقول : ما جاءني من زيد ؛ لأن رجلاً في موضع الجميع ، ولا يقع المعروف هذا الموقع ؛ لأنه شيء قد عرفته بعينه .

ألا ترى أنك تقول : عشرون درهماً ، ولا تقول : عشرون الدرهم ؛ لأن درهماً في موضع جميع . إنما تريد به من الدراهم .

وكذلك : هذا أول رجل جاءني ، إنما هو أول الرجال إذا عدوا رجلاً رجلاً ، وكل رجل يأتيك فله درهم / فهذا موضع هذا .

٤
٤٥٤

وأما قولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم ، وذهب الناس بالشاء والبعير فليس من هذا الباب . إنما هو تعريف الجنس . ألا ترى أن الرجل يُعطيك ديناراً واحداً فتقول : أنا لا أقبل منك الدنانير .

وكذلك لو أعطاك ثوباً قلت . فلان يبرئني بالثياب . إنما تريد الواحد من هذا الجنس المعروف .

ونظير قولك : أهلك الناس الدينار والدرهم - وأنت تريد الجميع - قول الله عز وجل

= ضعف العشرة ، وضعف المائة ، فذلك عشرون ومائتان بلا خلاف .

وعلى هذا قول الشاعر : جزيتك ضعف الود .. وانظر اللسان (ضعف) .

و (أن) زائدة بعد (ما) . ذكر الأصمعي أن أبا ذؤيب لم يصب في قوله « ضعف الود » وإنما كان ينبغي أن يقول : ضعف الود .

البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في الديوان ج ١ ص ٣٤ - ٤٥ .

ورواية الديوان « لما شكيت » وكذلك الخزانة والعيني ومفردات الراغب . شكيت لغة في شكوت كما في القاموس .

ورواية اللسان كرواية المقتضب . والخطاب لامرأة ، اذ مطلع القصيدة السابق للبيت :

ألا زعمت أسماءاً ألا أحبها فقلت : بلى لولا يُتازعني شغلي

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٩ - ٥٠٢ والعيني ج ١ ص ٤٥٥ - ٤٥٩ ، ج ٢ ص ٣٨٨

- ٣٩١ -

(إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَىٰ خُسْرًا) (١) فَإِنَّمَا معناه - والله أعلم : - الناس . ألا تراه قال (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) ، ولا يُسْتثنى من الشيء إِلَّا بَعْضُهُ .

وأما (إلى) فَإِنَّمَا هي المنتهى (٢) ألا ترى أَنَّكَ تقول : ذهبت إلى زيد ، وسرت إلى عبد الله ، ووكلتك إلى الله .
(وحتى) مِثْلُهَا ، ولكن تركنا ذكرها ها هنا لنفرد لها باباً (٣) .

وأما (في) فَإِنَّمَا هي للوعاء (٤) ؛ نحو : زيد في الدار ، واللص في الحبس ، فهذا أصله .
وقد يتسع القول في هذه الحروف ، وإن كان ما بدأنا به الأُضَلَّ ؛ نحو قولك : زيد ينظر في العلم ، فصيرت العلم بمنزلة المتضمن . وإِنَّمَا هذا كقولك : قد دخل عبد الله في العلم ، وخرج مما يملك .
ومِثْلُ ذلك : في يد زيد الضيعة (٥) النفيسة . وإِنَّمَا قيل ذلك ؛ لأنَّ ما كان مُحِيطاً به مِلْكُهُ بمنزلة ما أُحِيطت به يده .

و (رُبَّ) معناها الشيء يقع قليلاً ، ولا يكون ذلك الشيء إِلَّا منكوراً ؛ لأنَّه واحد يدلُّ

(١) سورة العصر - وآل في الانسان لاستغراق الجنس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ : « وأما (إلى) فمنتهاى لابتداء الغاية ، تقول : من كذا إلى كذا ، وكذلك حتى .. ولها في الفعل نحو ليس لالى . ويقول الرجل : انما أنا اليك ، أى انما أنت غاييتى ، ولا تكون (حتى) ها هنا . فهذا أمر (إلى) وأصله وان اتسعت ، وهى أعم فى الكلام من حتى ... » .

(٣) باب حتى فى الجزء الثانى ص ٣٨-٤٢

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٨ : « وأما (فى) فهى للوعاء . تقول هو فى الجراب ، وفى الكيس ، وهو فى بطن أمه ، وكذلك هو فى الفل ، لأنه جعله اذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو فى القبة ، وفى الدار . وان اتسعت فى الكلام فهى على هذا . وانما تكون كالمثلل يجاء به يقارب الشيء ، وليس مثله » .

(٥) معناها : الصنعة ، وسميت كذلك لأن صاحبها يضيع بتركها .
والضيعة والضياع عند الحاضرة : مال الرجل من النخل والكرم والأرض ، والعرب لاتعرف الضيعة الا الحرفة والصناعة . من اللسان

على أكثر منه كما وصفت لك ، ولا تكون (رب) (١) إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها .

وذلك قولك : ربُّ رجل قد جاعنى ، وربُّ إنسان خيرٌ منك .

وأما الكاف الزائدة (٢) فمعناها التشبيه ؛ نحو : عبد الله كزيد ، وإنما معناه : مثلُ زيد ، وما أنت كخالد .

فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلة مثل ، وأدخل عليها الحروف ؛ كما تدخل على الأسماء . فمن ذلك قوله :

« وصالياتٍ ككَمَا يُؤْتَفَيْنِ » (٣)

أدخلت الكاف على الكاف ؛ كما تدخل على (مثل) فى قوله عز وجل : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٤) . وقال الآخر :

٤
٤٥٦

(١) انظر الجزء الثالث ص ٦٥،٥٧

(٢) لعله يريد بالزائدة أنها ليست حرفا من بنية الكلمة ، لأنها أفادت معنى وهو التشبيه وكذلك عبر فى اللام فقال : واللام الزائدة معناها الملك ، وقال : الباء الزائدة وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٠٩ . ص ٣٩٢

(٣) تقدم فى الجزء الثانى ص ٩٧ وسيأتى أيضا .

(٤) الشورى : ١١ فى الروض الأنف ج ١ ص ٤٧ : « الكاف تكون حرف جسر وتكون اسما بمعنى مثل . ويدلك (على) أنها حرف وقوعها صلة للذى ... »

وتكون اسما بمعنى مثل ويدلك (على) أنها تكون اسما دخول حرف الجر عليها
وإذا دخلت على مثل كقوله تعالى (ليس كمثله شيء) فهم اذن حرف اذ لا يستقيم أن يقال : مثل مثله .

وفى البحر المحيط ج ٧ ص ٥١٠ : « تقول العرب : مثلك لا يفعل كذا ، يريدون به المخاطب . كأنهم اذا نفوا الوصف عن ممثل الشخص كان نفيا عن الشخص وهو من باب المبالغة . . فجرت الآية فى ذلك على نهج كلام العرب من اطلاق المثل على نفس الشيء . »

وما ذهب اليه الطبرى وغيره من أن مثلا زائدة للتوكيد . . ليس بجيد ، لأن مثلا اسم والأسماء لا تزداد بخلاف الكاف فانها حرف ، فتصلح للزيادة .

ويحتمل أيضا أن يراد بالمثل الصفة وذلك سائغ . . فيكون المعنى : ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التى لغيره وهذا محتمل سهل والوجه الاول أغوص

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣١٩ ، والمغنى ج ١ ص ١٥٣ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٩١ - ٢٩٢ والخزانة ج ٤ ص ٢٧٣ . ومفردات الراغب ص ٤٧٨

« فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولُ » (١)

ووقعت فاعلة ، ومفعولة على هذا المعنى ، وذلك قوله :

أَتَنْتَهُونَ - وَلَنْ يَنْهَى ذَوَى شَطَطٍ . كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ (٢)

فالكاف هنا فى معنى مِثْل . إنما أراد : شئ مِثْل الطعن .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٣ . على أن الكاف اسم بمعنى مثل .

وقال الأعلام « وجاز الجمع بين مثل والكاف جوازا حسنا ، لاختلاف لفظهما مع ما قصده من المبالغة فى التشبيه ، ولو كرر المثل لم يحسن » .

وقال أبو الفتح فى سر الصناعة ج ١ ص ٢٩٦ : « فلا بد فيه من زيادة الكاف فكانه قال : فصيروا مثل عصف ما كُول فأكّد الشبه بزيادة الكاف ، كما أكد الشبه بزيادة الكاف فى قوله تعالى (ليس كمثله شئ) الا أنه فى الآية أدخل الحرف على الاسم ، وهذا شائع وفى البيت أدخل الاسم وهو مثل على الحرف وهو الكاف » .

العصف : قال الفراء هو بقل الزرع . وقال الحسن البصرى : الزرع الذى اكل جبهه وبقى تبته .

نسب الرجز فى سيبويه الى حميد الارقط ونسبه العينى الى رؤبة .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٢٧٠ - ٢٧٢ والعينى ج ٢ ص ٤٠٢ والسسيوطى ص ١٧١ والروض الأنف ج ١ ص ٤٧ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٩٦ - ٣٠٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ٣١٩ وانظر ديوان رؤبة ص ١٨١ ذكر هناك على أنه مما نسب اليه وقبله :

ولعبت بهم طير أبابيل

(٢) وقوع الكاف اسما يجيء فى الاختيار عند أبى الفتح وهو عند سيبويه مخصوص بالضرورة قال ج ١ ص ٢٠٣ : « الا ان ناسا من العرب اذا اضطروا فى الشعر جعلوها بمنزلة مثل » وكذلك ابن هصفور

فى سر الصناعة ج ١ ص ٢٨٥ : « فاما قوله : (ولن ينهى ذوى شطط كالطعن)

فلو حملته على اقامة الصفة مقام الموصوف لكان اقبح ..

لان الكاف فى بيت الأعشى هى الفاعلة فى المعنى ...

والفاعل لا يكون الا اسما صريحا محضاهم على امحاضه اسما أشد محافظة من جميع

الاسماء ... » .

اتنتهون . استتفهام انكارى وروى : لاتنتهون ، هل تنتهون .

وتنتهون : بمعنى : تنزجرون .

ولن ينهى ذوى شطط : جملة معترضة بين الفعل ومتعلقه فى البيت الثانى .

الشطط : الجور والظلم ، فعله كضرب وقتل .

والكاف من كالطعن فاعل ينهى اسم مضاف الى الطعن .

وفعل الطعن من باب نصر ، وجملة (يهلك) صفة للطعن لان اللام فيه للجنس .

القتل : جمع فتيلة أراد فتيلة الجراحة .

والمعنى : لايتهى أصحاب الجور مثل طعن نافذ الى الجوف يغيب فيه الزيت ، والقتل =

وقال الأخطل :

قَلِيلٌ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِي أَفْرَعَهَا الزَّجْرُ (١)
أراد مِثْلَ الْقَطَا .

وأما الباءُ فمعناه الإلصاق بالشيء ، وذلك قولك : مررت بزيد . فالباءُ ألصقت مرورك بزيد ، وكذلك : لصقتُ به ، وأشمتُ الناسُ به (٢) .

= البيت من قصيدة مشهورة للأعشى في ديوانه ص ٥٥ - ٦٣ وفي شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ٢٨٨ - ٣٠٧ ، وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٣٢ - ١٣٥ ، ص ٣٦٣ - ٣٦٦ والكمال ج ١ ص ٢٣٢ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٥ والعيني ج ٢ ص ٢٨٩ - ٢٩٥ وابن يعيش ج ٨ ص ٤٣ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٢٩ ، ٢٨٦ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٩٨ .

(١) استشهد به أبو الفتح في سر الصناعة ج ١ ص ٢٨٧ على أن الكاف اسم بمعنى مثل وذكر الشطر الثاني في الخصائص ج ٢ ص ٣٦٨ ولم ينسبه فيهما .
وذكر الشطر الثاني في المخصص ج ١٤ ص ٤٩ ونسبه إلى الأخطل وقطعة منه في الخزانة ج ٤ ص ٢٦٦ ، وهو في ديوان الأخطل ص ١٩٦ وروايته هناك :

قَلِيلٌ غِرَارِ الْعَيْنِ حَتَّى يُقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِي أَفْرَعَهُ الْقَطْرُ

في المقصور والممدود ص ٨٨ : قطا ، جمع قطاة وكتابه بالالف لانك تقول في الجمع قطوات ، وقد قطا يقطو .

وفي اللسان : القطا : طائر معروف سمي بذلك لثقل مشيه واحدته قطاة والجمع قطوا وقطيأت ، وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، وعجائب المخلوقات ج ٢ ص ٢٤٢ .
والقطا نوعان : كدرى اسود منقط ببياض ، وجونى اسود ، والجونى اكبر من الكدرى .
تقلصوا : أسرعوا وشمروا ، وفي أصل المقتضب (يقلصوا) .
يريد أنه تنبه لهم بالليل وما زال يرقبهم حتى ذهبوا مسرعين .

والرواية في غير المقتضب : أفزعه الزجر .
وانظر وصف القطا وأنواعه في المخصص ج ٨ ص ١٥٦ - ١٥٧ . والحيوان للجاحظ ج ٥ ص ١٦٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ : « وباء الجر إنما هي للالزاق والاختلاط وذلك قولك : خرجت بزيد ، ودخلت به ، وضربت بالسوط . ألزقت ضربك إياه بالسوط » .

و (مُنْذُ) في الأَيَّامِ والليالي لابتداء الغايات بمنزلة (مِنْ) في سائر الأسماء . وذلك قولك
لم أَرَهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ ، فالغاية في الرؤية مَّا يَلِي أول اليومين (١) .

* * *

٤
٤٥٧

واللام الزائدة معناها / المِلْك ، والتحقيق (٢) .

* * *

وَأَمَّا الأَسْمَاءُ المضافة إلى الأَسْمَاءِ بآنْفُسِهَا فتدخل على معنى اللام ، وذلك قولك : المال لزيد .
كقولك : مال زيد ، وكما تقول : هذا أَخُ لزيد ، وجارُ لزيد ، وصاحبُ له ، فهذا بمنزلة قوله :
جاره ، وصاحبه (٣) .

فلا فَصْلَ بينهما إِلَّا أَنَّ اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأول معرفة بالثاني من أَجْلِ
الحائل .

فإذا أَضِفْتَ الاسم إلى الاسم بَعْدَهُ بغير حرف كان الأول نكرة ومعرفة بالذي بَعْدَهُ .
فإذا أَضِفْتَ اسماً مُفْرَداً إلى اسمٍ مِثْلِهِ مُفْرَدٌ أو مضاف - صار الثاني من تمام الأول ، وصارا
جميعاً اسماً واحداً ، وانجبر الآخر بإضافة الأول إليه ، وذلك قولك : هذا عبد الله ، وهذا
غلام زيد ، وصاحب عمرو .

ولا تُدْخِلُ في الأول ألفاً ولا ماً ، وتحذف منه التنوين .

وذلك أَنَّ التنوين زائد في الاسم ، وكذلك الإضافة والألف واللام ، فلا يَحْتَمِلُ الاسم
زيادتين .

٤
٤٥٨

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول : هذا غلامٌ فاعلم . فإن زادت / الألف واللام قلت : هذا الغلامُ يا فتى ،
وكذلك إن أَدَخِلْتَ الإضافة قلت : هذا غلامُ زيد ، وهذه ثلاثة دراهم .
فإن أردت تعريف الأول عَرَّفْتَ الثاني ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ الأول معرفة بما أَضَفْتَهُ إليه .

(١) عقد باباً لمد ، ومنذ في الجزء الثالث ص ٣٠-٣١

(٢) تكلم عنها وعن حركتها في الجزء الأول ص ٢٩ ، ص ٢٥٤ والثاني ص ٣٧

(٣) الإضافة تكون بمعنى اللام ، وبمعنى من باتفاق النحويين وزاد ابن السراج أنها تكون
بمعنى في .

انظر الخصائص ج ٣ ص ٢٦ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ والأشباه ج ٢
ص ١٩٢ .

ألا ترى أنك تقول : هذا غلامٌ رجلٍ ، فيكون نكرة . فإذا أردت تعريفه قلت : هذا غلامُ الرجل ، وهذا صاحبُ المال .

وكذلك هذه ثلاثة الأثواب ، وخمسة الدراهم . ويثُل ذلك قول الشاعر :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءَ ثَلَاثُ الْأَثافي وَالديارُ الْبَلَّاقِعُ^(١)

* * *

فإذا ثنيت الواحد ، ثم أردت إضافته حذفت النون من الاثنين النون^(٢) والألف واللام فقلت : هذان غلاما زيد ، وصاحبا عمرو ، وحذفت الألف واللام والنون ؛ كما فعلت في الواحد . وكذلك الجمع ؛ نحو : هؤلاء مسامو زيد وصالحو قومهم .

* * *

فإن كان الاسم الذي تُضيفه مشتقا من الفعل عاملا فيما بعده . فإن الثاني يدخل في صاة الأول . وذلك قولك : هذا ضارب زيد ، وهذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربو زيد .

فإن أدخلت الألف / واللام في الأول فهو جيد ؛ لأنَّ معناها معنى الذي ؛ فلذلك دخلنا .

٤
٤٥٩

فإذا قلت في الواحد : هذا الضاربُ زيدا ، وهو القاتلُ الرجلَ فمعناه : الذي ضَرَبَ زيدا ، والذي قَتَلَ الرجل ، فتنصب ما بعده ؛ لأنَّ فيه معنى الفعل ، ولا معنى للأسماء غير المشتقة في ذلك .

ألا ترى أنك لو قلت : هذا الغلامُ زيدا كان مُحالا .

فإن ثنيت الاسم المشتق من الفعل لم تعاقب الإضافة الألف واللام ؛ كما لا تعاقبها النون ، ولكن تكون الإضافة معاقبة للنون . وذلك قولك : هذان الضاربان ، فثنيت النون مع الألف واللام ؛ لأنها أقوى من التنوين ؛ وذلك أنَّها بَدَل من التنوين والحركة في الواحد ؛ كما قلت : هذان الغلامان .

(١) سبق في الجزء الثاني ص ١٧٦

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩٤ : « فان كفت النون جررت ، وصار الاسم داخلا في الجار ، وبدا من النون ، لأن النون لا تعاقب الألف واللام ، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام »

وتقول : هذان الضاربان زيدا ، والشاتمان عمرا ، والمكرمون أحاك والنازلون دارك . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (١) وقال القطامي :
الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ دِيَارِهِمْ بِالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَالِمٌ عَادِي (٢)

٤
٤٦٠

فإذا أسقطت النون ، أضفت وجررت ، فقلت : هم الضاربو / زيد ، وهما الشاتما عمرو ، كما قال الشاعر :

الْفَارِجُ بِأَبِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ (٣)

وقال الأنصاري ، وأنشد هذا البيت منصوباً عنه ، وهو :

الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ ، لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ (٤)

فهذا لم يرد الإضافة ، فحذف النون بغير معنى فيه . ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ ، ولكنه حذف النون لطول الاسم ؛ إذ صار ما بعد الاسم صلة له . والدليل على ذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩٤ : « فإذا ثبت ، أو جمعت فأنبت النون قلت : هذان الضاربان زيدا ، وهم الضاربون الرجل . لا يكون فيه غير هذا ، لأن النون ثابتة . فمن ذلك قوله - عز وجل - (والمقيمِينَ الصلاة والمؤتُونَ الزكاة) .

الآية في النساء : ١٦٢

(٢) استشهد به ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ١٣٢ على إضافة يوم إلى الجملة الاسمية والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٨٦-٩١ .

ورواية ابن الشجري : الضاربين عميرامن بيوتهم ، وروى في الديوان في بيوتهم . وانظر ديوان المتنبي ج ٤ ص ١٥٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على إضافة الفارجي إلى ما بعده ونسبه إلى رجل من بني ضبة

وصف أقواما أشرفا لا يحجبون عن الأمراء ، ولا تفلق الأبواب دونهم .

المبهم : المغلق . الفارج : الفاتح .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على حذف النون للتخفيف ونصب عورة .

والنطف : الذنب ، وروى « وكف » : وهو العيب

ونسبه سيبويه إلى رجل من الأنصار وقال الأعمى : ويقال : هو قيس بن الخطيم .

والبيت مطلع قصيدة في ديوان قيس بن الخطيم طبع بغداد ص ٨١ ونشر دار العروبة

ص ١٧٢ .

وذكرنا أن التحقيق نسبة هذه القصيدة إلى عمر بن امرئ القيس ، انظر الثالث ص ١١٢

- ١١٣ وهذا الجزء ص ٧٣ ونسب في شروح سقط الزند ص ١٣٠٧ إلى الحارث بن ظالم

المري ، وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٨٨ ، ٣٢٧ ، ٤٨٣ ، ج ٣ ص ٤٠٠ ، ٤٧٣ .

حَذَفُهم النونَ كما لم يُشْتَقَّ من فِعْلٍ ، ولا تجوز فيه الإضافة (١) فيحذفون أطول الصلة . فمن ذلك قول الأخطل :

أَبْنَى كُلِّيبٍ إِنَّ عَمَى اللِّدَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَعْلَالَ (٢)

فحذف النون من اللذين . وقال الأشهبُ بن رُمَيْلة :

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٣)

فإن قال قائل : ما بالك لا تقول في الاسم غير المشتق إذا ثنيته أو جمعته بالإضافة مع الألف واللام فتقول : هما الغلاما زيد ، كما تقول : هما الضاربان زيد ؟

(١) الأسماء المبهمة لا تضاف : لأنها لا تكون نكرة قال سيبويه ج ٢ ص ١٠٤ :

« وإعلم أن هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول : هذا زيدك ، لأنها لا تكون نكرة ، فصارت لا تضاف ، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على حذف النون من اللذان للتخفيف .

وقال ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٠٦ : « فإن ثنيت الذي ففيه ثلاث لغات : اللذان بتخفيف النون ، واللذان بتشديدها ، واللذان بحذف النون ، قال الأخطل ... هذا قول الكوفيين ، وقال البصريون : إنما حذف النون لطول الاسم بالصلة » .

البيت للاخطل يفتخر بقومه ويهجو جريرا

الهمزة للنداء وبنو كليب بن يربوع هم رهط جرير ، وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٩ - ٥٠٢ وديوان الأخطل ص ٤٤ وشرح المفضليات للأنباري ص ٤٣٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٦ على حذف النون تخفيفا لطول الاسم بالصلة من الذين . قال الأعلام : والدليل على أنه أراد الجمع قوله دماؤهم ، ويجوز أن يكون الذي واحدا يؤدي معنى الجمع ..

وهكذا روى في المؤلف والمختلف ص ٣٣ وروى في البيان والتبيين ج ٤ ص ٥٥ وان اللى حانت بفلج دماؤهم .

وفى معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ قال أبو منصور : فلج اسم بلد ثم أنشد البيت .. وقال غيره : فلج واد بين البصرة وحمى ضربة

وتقدم في الجزء الثالث ص ٣٥٧ أن فلجاً يغلب عليه التذكير فيصرف ..

الحين الهلاك ، ومعنى حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص .

كل القوم : صفة لقوم دلالة على كمالهم

قال الواحدى : يا أم خالد ، ويا ابنة القوم هو من عادة العرب بهذا الخطاب للنساء لحنهن على البكاء .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٧-٥١١ ودخل البيت الحزم على هذه الرواية

والبيت للأشهب بن رُمَيْلة ، ونسبه أبو تمام في كتاب مختار القبائل إلى حريش بن محفض وانظر السيوطي ص ١٧٥ والمفصل ج ٢ ص ٣٧

قيل له : إنما يقع الحذفُ في المشتقِّ ؛ لأنه يجوز أن تقول : هما الضاريان زيدا ،
والضاريون عمرا ، ولا يكون هذا في الغلام إذا ثنيته ، فلما كففت النون عاقبها ما كان
مُستعملا بَعْدَهَا .

وما لم يشتق من الفعل لا معنى للاسم الثاني بَعْدَ النون فيه .
ألا ترى أنك لا تقول : هذان الغلامان زيدا ، ولا هؤلاء الصاحبون محمداً .

هذا باب

اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع

وذلك نحو قولك : هذا ضارب زيد . فهذا الاسم إن أردت به معنى ما مفعلى فهو بمنزلة قولك : غلام زيد .

تقول : هذا ضارب زيد أمس . وهما ضاربا زيد . وهم ضاربو عبد الله . وهن ضاربات أخيك . كل ذلك إذا أردت به معنى الماضى لم يجر فيه إلا هذا ؛ لأنه اسم بمنزلة قولك : غلام زيد . وأخو عبد الله .

ألا ترى أنك لو قلت : هذا غلام زيد كان محالا .

فكذلك/ اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا تنونه ؛ لأنه اسم . وليست فيه مضارعة الفعل (١).

ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه ؛ كما لم يجر ذلك فى الغلام ؛ فهو كالأسماء التى لا معنى للفعل فيها .

وتقول : هؤلاء حواج بيت الله أمس ، ومررت برجل ضارب الزيدان ، ومررت بقوم ملازمهم إخوانهم . فتثنى وتجمع ؛ لأنه اسم ؛ كما تقول : مررت برجل أخواه الزيدان ، وأصحابه إخوانك .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٨٧ : « فإذا أخبر أن الفعل قد وقسع ، وانقضى فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع فى الأعراب . فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل . لأنه إنما شبه بما مضى من الفعل ، كما شبه به فى الأعراب ، وذلك قولك : هذا ضارب عبد الله ، وأخيه .

وجه الكلام ، وحده الجر ، لأنه ليس موضعاً للتنوين ، وكذلك قولك : هذا ضارب زيد فيها وأخيه .. »

فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع ، أو ما تفعله بعد ، ولم يقع -
جَرى مَجْرَى الفِعْل المضارع في عمله وتقديره ؛ لَأَنَّهُ في معناه (١) وقد مضى تفسير هذا (٢) .
وذلك قولك : زيد أَكَلُ طعامك الساعة - إذا كان في حال أَكَلٍ ، وزيد أَكَلُ طعاما غدا ؛ كما
تقول : زيد يَأْكُل الساعة - إذا كان في حال أَكَلٍ ، وزيد يَأْكُلُ غدا .

وتقول على هذا : أخواك أَكَلان طعاماً ، وقومك ضاربونَ زيدا ، وأخواتك ضارباتُ عمرو .
وتقول : مررت برجل ضاربٍ زيدا ، فتصفه به ؛ لَأَنَّهُ نكرةٌ مِثْلُهُ ؛ كما تقول : مررت
برجل يضرب زيدا .

٤
٤٦٣

ولو قلت ذلك في اسم الفاعل - إذا أردت ما مضى - لم يقع ذا الموقِع ، وذلك أَنك لا تقول :
مررت برجلٍ ضاربٍ زيدٍ إِلَّا على البَدَل ؛ كما لا تقول : مررت برجلٍ غلامٍ زيد .
وتقول : مررت بزيد ضارباً عمرا . إذا أردت التي تجرى مَجْرَى الفِعْل . فإن أردت
الأخرى قلت : مررت بزيد ضاربٍ عمرو ؛ كما تقول : مررت بزيد غلامٍ عمرو .

واعلم أَنَّهُ قد يجوز لك أن تحذف النون والتنوين من التي تجرى مَجْرَى الفِعْل ؛ ولا
يكون الاسم إِلَّا نكرةً وإن كانا مضافاً إلى معرفة ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا تحذف النون استخفافاً . فلَمَّا
ذهب النون عاقبتها الإضافة ، والمعنى مَعْنَى ثَبَاتِ النون (٣) . فمن ذلك قول الله عزَّ
وجلَّ : (هَدْيًا بِالْغَيْهِ الْكَعْبَةُ) (٤) فلو لم ترد التنوين لم يكن صفةً لَهْدَى وهو نكرة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨٢ : « بابي من اسم الفاعل الذي يجري مجرى الفعل المضارع
في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان منوناً نكرة .
وذلك قولك : هذا ضارب زيدا غداً فمعناه وعمله : هذا يضرب زيدا غداً . »

وإذا حدث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وذلك قولك : هذا ضارب
عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة ، وكان زيد ضارباً أباه .
فإنما يحدث أيضاً عن اتصال فعل في حين وقوعه .. فمعناه وعمله كقولك : كان زيد يضرب
أباه »

(٢) انظر الجزء الثاني ص ١١٩

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٨٤ : « ويزيد هذا عندك بياناً قوله - عز وجل - (هَدْيًا بِالْغَيْهِ الْكَعْبَةُ) و (عارض مطرناً) فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة . »

(٤) المائدة : ٩٥

ومن ذلك قوله تعالى : (هَذَا عَارِضٌ مُّطَرُّنَا) (١) و (ثَانِي عِطْفِيهِ) (٢) ؛ لَأَنَّهُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ . وَلَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً .

/ ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) (٣) فَإِنَّمَا هَذَا حِكَايَةُ قولِ الله عزَّ وجلَّ قَبْلَ إِرسَالِهَا .

وكذلك (إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا) (٤) و (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (٥) ومن نَوْنٍ قال : (آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا) (٦) ، و (ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (٧) ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ) (٨) . وهذا هو الْأَصْلُ ، وَذَلِكَ أَخْفٌ وَأَكْثَرُ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ نَاقِضًا لِمَعْنَى ، وَكِلَاهُمَا فِي الْجَوْدَةِ سَوَاءً . قال جرير :

يَا رَبَّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمُ لَأَتَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا (٩)

فـ (رَبٌّ) لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ ، وَإِنَّمَا حَذَفَ التَّنْوِينَ اسْتِخْفَافًا وَهُوَ يَرِيدُ : رَبٌّ غَابِطٌ لَنَا . وَمِثْلُهُ :

(١) الاحقاف : ٢٤ .

(٢) الحج : ٩ .

(٣) القمر : ٢٧ .

(٤) مريم : ٩٣ .

(٥) في آل عمران : ١٨٥ ، والانبياء : ٣٥ ، والعنكبوت : ٥٧ .

(٦) في البحر المحيط ج ٦ ص ٢٢٠ : « وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ الزَّبِيرِ وَأَبُو حَيَّوَةَ ، وَطَلْحَةُ (الْآتَى) بِالتَّنْوِينِ ، وَ (الرَّحْمَنُ) بِالنَّصْبِ ، وَالْجُمْهُورُ بِالْإِضَافَةِ » وَانْظُرْ شَوَاذَ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ٨٦ .

(٧) هي من الشواذ أيضا الاتحاف ص ١٨٣ ، ص ٣١٠ وابن خالويه ص ٢٣ .

(٨) المائدة : ٢ .

وفي سيبويه ج ١ ص ٨٣ - ٨٤ : « وَأَعْلِمُ أَنَّ الْعَرَبَ يَسْتَخْفُونَ فَيَحْذِفُونَ النُّونَ وَالتَّنْوِينَ ، وَلَا يَتَغَيَّرُ مِنَ الْمَعْنَى شَيْءٌ ، وَيَنْجِرُ الْمَفْعُولُ لِكُفِّ التَّنْوِينِ مِنَ الْأَسْمِ ، فَصَارَ عَمَلُهُ فِيهِ الْجَرُّ ، وَدَخَلَ فِي الْأَسْمِ مَعَاقِبًا لِلتَّنْوِينِ ، فَجَرَى مَجْرَى غَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ فِي اللَّفْظِ ، لِأَنَّهُ أَسْمٌ ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، وَلَيْسَ يَغْيِرُ كُفَّ التَّنْوِينِ إِذَا حَذَفْتَهُ مَسْتَخْفًا مِنَ الْمَعْنَى شَيْئًا ، وَلَا يَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً . »

فمن ذلك قوله - عز وجل - (كل نفس ذائقة الموت) و (انا مرسلو الناقة) .

فالمعنى معنى (ولا آمين البيت الحرام)

(٩) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٢٧

هَلْ أَنْتَ بَاعْتَ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبُّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ (١)

أراد : باعْتُ ديناراً ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَفْهِمُهُ عَمَّا سَيَقَعُ .

ونصب الثاني لِأَنَّهُ أَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ . كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ بَاعْتُ عَبْدٌ رَبُّ . ولو جرّه على ما قَبْلَهُ كَانَ عَرَبِيًّا جَيِّدًا مِثْلَ النَّصْبِ .

٤
٤٦٥

وذلك لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَحْمِلُوا الْمُعْطُوفَ عَلَى مَا غُطِفَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَعَمْرُو غَدَا ، وَيَنْصُبُونَ عَمْرًا . إِلَّا أَنَّ الثَّانِيَّ كُلَّمَا تَبَاعَدَ مِنَ الْأَوَّلِ قَوِيَ النَّصْبُ ، وَاخْتِيرَ . نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ الدَّرَاهِمَ ، وَعَمْرُو الدَّنَانِيرَ ، وَالْجَرَّ جَيِّدٌ بِالْفِ .

ولو قلت : هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ الْيَوْمَ الدَّرَاهِمَ ، وَغَدَا عَمْرًا الدَّنَانِيرَ - لَمْ يَصَاحِ [فِي عَمْرُو] (٢) إِلَّا النَّصْبُ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَعْطِفَ الْأِسْمَ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا أَوْقَعْتَ الْمُعْطَفَ عَلَى الظَّرْفِ ، فَلَمْ يَقْوِ الْجَرُّ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ أَمْسَ بِزَيْدٍ ، وَالْيَوْمَ عَمْرُو . فَإِذَا أَعْمَلْتَهُ عَمَلَ الْفِعْلِ جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّاصِبَ يَنْصَبُ مَا تَبَاعَدَ مِنْهُ .

(١) ظاهر كلام المبرد أن عبد رب منصوب بالعطف على محل دينار ، لأن (باعث) اسم فاعل بمعنى الاستقبال .

واستشهد بالبيت سيبويه ج ١ ص ٨٧ فقال ابن خلف :

الشاهد فيه نصب عبد رب باضمار فعل كأنه قال : أو تبعث عبد رب ، ولا يجوز أن يضم إلا الفعل المستقبل ، لأنه مستفهم عنه بدليل قوله : هل .

ويجوز أن ينتصب عبد رب بالعطف على موضع دينار ، لأنه مجرور في اللفظ منصوب في المعنى .

وقال الأعلام : الشاهد فيه نصب عبد رب حملا على موضع دينار .

ورد عليه البغدادي في الخزانة بأن الكلام السابق في سيبويه يفيد تقدير فعل ناصب . كأنه قال : أوقف ديناراً ، أو عبد رب وهمسارجلان ، أخا عون : صفة أو بدل ، أو عطف بيان .

قال البغدادي : البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها . وقيل هو لجابر السبسي أو لجريز أو لتأبط شرا وقيل مصنوع هو ليس في ديوان جريز .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ ، والمعنى ج ٣ ص ٥٦٣ - ٥٦٧ وشواهد الكشف

(٢) تصحيح السيرافي

ص ٢٠٦ .

ألا ترى أنَّك تقول : هذا ضاربُ اليوم زيدا ، وغدا عمرا ؛ كما تقول : هذا يضربُ
اليوم زيدا ، وغدا عمرا .

وكذلك تقول : هذا ضاربك وزيدا غدا . لهُ لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمَر المجرور (١) .

حملته على الفعل ؛ كقول الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّا / مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ) (٢) كأنَّهُ قال :
وَمُنْجُونَ أَهْلَكَ ، ولم تعطف على الكاف المجرورة .

ومِمَّا تُنشِده العرب نصباً وجراً الاشتغال المعنى عليهما جميعاً قولُ لبيد :

فإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعْدٍ ، فَلْتَرْعَكَ الْعَوَازِلُ (٣)

ينصبون (دُون) ويجرونها . وقال الفرزدق :

فَعُودٌ لَدَى الْأَبْوَابِ طُلَّابٌ حَاجَةٌ عَوَانٍ مِنَ الْحَاجَّاتِ أَوْ حَاجَةٌ بِكْرًا (٤)

(١) لا يعطف على الضمير المجرور الا بأعادة الجار اسماً كان أو حرفاً .

(٢) العنكبوت : ٣٣ .

في البحر المحيط ج ٧ ص ١٥١ : « الكاف في مذهب سيبويه في موضع جر ، وأهلك منصوب
على اضممار فعل : أى ونجى أهلك ومن راعى هذا الموضع عطفه على موضع الكاف .. »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤ على العطف على الموضع فعطف دون المنصوب على محل
دون المجرور بمن ، لأن معنى تجد من دون عدنان ، وتجد دون عدنان واحد .

وقال ابن هشام في المفتى ج ٢ ص ٩٥ : ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في
اللفظ زائداً . بدليل قوله : « وأنشد البيت .. »

وزعه يزعه بالفتح ، ويزعه بالكسر ، وزعا ، ووزوعا : إذا كف .

يقول : لم يبق لك أب حى إلى عدنان ، فكف عن الطمع في الحياة .

البيت من قصيدة للبيد يرثى بها النعمان بن المنذر في ديوانه ص ٢٥٤ - ٢٦٦ .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٣٩ - ٣٤١ ، ج ٣ ص ٦٦٩ ، والعينى ج ١ ص ٧ - ٢٠ ، والسيوطى

ص ٥٦ ، والشعر والشعراء ص ٢٣٧ ، وشواهد الكشف ص ٢٢٣ .

(٤) البيت من قصيدة للفرزدق في ديوانه ص ٢٢٥ - ٢٢٨ قالها لما أراد زياد أن يخدعه ليقع

في يده .

والشاهد فيه عطف حاجة بكرا على محل حاجة عوان . في الأضداد لابن الانبارى ص

٣٣ . حاجة عوان : طلبت مرة بعد مرة وأنشد البيت .

وذكر البيت في ديوان ذى الرمة ص ٦٦٧ على أنه مما نسب إلى ذى الرمة وروايته :

وقوفا لدى الأبواب .

وقال جرير :

جِئْتُ بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنْظُورٍ بِنِ سَيَّارٍ (١)

يَجْرُونَ (مِثْل) ، وينصبونها . فمن جرَّ فعلى الأول ، ومن نصب فعلى : أو هاتوا مِثْلَ أُسْرَةٍ ؛ لأنَّ هذا إذا أضمر لم يخرج من معنى الأول . ومن قال هذا قال : خُشِنَتْ بِصَدْرِكَ ، وصدرَ زيد ، على الموضع (٢) .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٤٨ ، ص ٨٦ على العطف على المحل .
وقال الأعلام : استشهد به لحمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما علمت فيه ، لأن معنى قوله : جئني بمثل بني بدر : هاتني مثلهم ، فكانه قال : هات مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور .
والذي يظهر لي أن الذي سوغ العطف على المحل في قول جرير : جئني بمثل بني بدر أن الفعل (جاء) يتعدى بنفسه وبحرف الجر وقد جاء الاستعمالان كثيرا في القرآن الكريم وقد صرح بذلك أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ فقال : وجئت زيدا وجئت إليه .
ولو كان مجيء الفعل المتعدى بحرف الجر بمعنى فعل متعد بنفسه مما يسوغ العطف على المحل في الاختيار لم يكن نحو مررت بزيد وعمرا من القليل .

قال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٩٥ : « العطف على المحل وله عند المحققين ثلاثة شروط : أحدها : إمكان ظهوره في الفصح ٠٠ فعلى هذا لا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني ٠٠ »
وأبو الفتح عرض لذلك في الخصائص ج ٦ ص ١٠٢ فقال : « ألا ترى أنك تحكم عليها (الباء) وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل حتى أنك لتجيز العطف عليهما جميعا بالنصب ، نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليهما وجعفرًا » .

وقال في ص ١٠٦ : فتقول : مررت بزيد وعمرا وانظر ص ٣٤١ .
وفي كلام سيبويه ما يفيد جواز ذلك قال في ج ١ ص ٤٨ : « ولو قلت : مررت بعمرو وزيدا لكان عريبا » .

وكذلك قول المبرد بعد : وعلى نحو من هذا أجازوا مررت بزيد وعمرا لأن معناه : أتيت ، فحمله على المعنى . وانظر ص ٣٣ من هذا الجزء .

والبيت من قصيدة لجرير في ديوانه ص ٣١٠ - ٣١٣ وروايته : جئني كرواية سيبويه .
يخاطب الفرزدق ، فيفخر عليه بسادات قيس ، لأنهم أخواله وبنو بدر من فزارة وفيهم شرف قيس بن عيلان .

وبنو سيار من سادات فزارة ، (انظر جمهرة الانساب ص ٥٨)
أسرة الرجل : رهطه الأدنون اليه واشتقاقه من أسرت الشيء : إذا شدته وقويته ، لأن الإنسان يقوى برهطه على العدو .

(٢) جعل أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ خشن مما يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى مثل جاء .

معناه : أوغر صدره وأغضبه وانظر ص ٧٣ ، ص ١١١ من هذا الجزء .

وعلى نحوٍ من هذا أجازوا : مررت بزيد وعمرا ؛ لأنَّ معناه : أتيت ، فحمله على المعنى ؛
إذ كان قولك (بزيد) بعد مررت في موضع نصب . وقال الشاعر :

/ أَلَا حَيَّ نَدَمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا (١)
كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ تَلَاقَيْنَا غَدًا .

٤
٤٦٧

* * *

واعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت : هذا ضاربُ زيد أمْسَ وعمرو ، وهذا
مُعْطَى الدراهم أمْسَ وعمرو - جاز لك أن تنصبَ عمرا على المعنى لبُعْده من الجار . فكأنَّك
قلت : وأعطى عمرا (٢) فمن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) (٣) على معنى : وجعل ، فنصب .

(١) تقدم في ص ١١٢ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٨٧ : « فإذا أخبرت أن الفعل قد وقع وانقطع - فهو بغير تنوين
البتة ... »

ولو قلت : هذا ضارب عبد الله وزيدا جاز على اضممار فعل ، أى : وضرب زيدا .
وانما جاز هذا اضممار ، لأن معنى الحديث في قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيدا
وان كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى ... »

وقال في ص ٨٩ : « وكلما طال الكلام كان أقوى . وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما
يعمل فيه ، فكذلك صار هذا أقوى . فمن ذلك قوله - عز وجل - (وجاعل الليل سكنا والشمس
والقمر حسبانا) ... »

وانظر ص ١٧٨ من سيبويه أيضا .

(٣) الآية في الانعام : ٩٦ - وقراءة : وجاعل من السبعة أيضا في النشر ج ٢ ص ٣٦ :
« قرأ الكوفيون وجعل بفتح العين من غير ألف وبنصب اللام من الليل .

وقرأ الباكون بالالف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل » .

وانظر الاتحاف ص ٢١٤ والبحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦ .

هذا باب

من مسائل الفاعل

تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فترفع الأب بفِعْلِهِ ، وتجرى (قائماً) على رجل ؛
لأنه نكرة وصفته بنكرة ، فصار كقولك : مررت برجل يقوم أبوه .

فلن قال قائل : قد علمنا أن القيام للأب ، فكيف يجوز أن يجرى على رجل ؟

قيل له : لأن قولك : قائم أبوه - إنما هو صفة للرجل في الحقيقة .

٤
٤٦٨

ألا ترى أنك قد حلّيت / الرجل بقيام أبيه ، كما تحلّيه بفِعْلِهِ ، وفصلت بهذه الصفة
بينه وبين رجل لم يقم أبوه ؛ كما أنك إذا قلت : مررت برجل قائم فصلت بينه وبين من
لم يقم . ولو قلت : مررت برجل قائم أبوه . تريد بقائم التأخير ، كأنك قلت : مررت برجل
أبوه قائم ، ثم قدّمت على هذه الجهة - كان جيّداً ، وكنت تقول على هذا الشرط :
مررت برجل قائمان أبواه ، لأنك تريد : أبواه قائمان .

وعلى القول الأول - وهو الأجود - مررت برجل قائم أبواه ، وقائم أبواه ؛ لأنه بمنزلة
الفعل المقدّم (١) .

وتقول : مررت بزيد ضارباً عمراً أخواه ، ومررت بجاريتك قائماً إليها أبواك ، وهذا
رجل ملازمه إخوته . أردت : ملازم له إخوته ، فطرح التثنية استخفافاً على ما وصفت
لك في الذي قبله (٢) .

(١) في الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٣٧ - ٣٨ مجلس بين ثعلب وابن كيسان في مررت برجل

قائم أبوه .

(٢) يريد أن الإضافة لفظية ، فاسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وتقول : زيدا عمرو ضاربٌ ، كما تقول : زيدا عمرو يضرب (١) .

ولو قلت : زيدا عمرو الضاربُ لم يحز ، لأنَّ الفِعْلَ صار في / الصلة (٢) .

ولو قلت : عبد الله جاريتك أبوها ضاربٌ - كان بين النحويين فيها اختلاف . وذلك أنَّ بعضهم يقول :

إذا قلت : عبد الله زيدٌ ضاربٌ - فإنما نصبت عبد الله بضارب الذي هو خير زيد . فكأنك قلت : زيد يضرب عبد الله : وزيد ضاربٌ عبد الله .

فإذا قلت : عبد الله جاريتك أبوها ضاربٌ . فالجارية ابتداء ، و (أبوها) ابتداء ثانٍ ، و (ضارب) خبر أبيها ، وهما جميعاً خبر الجارية ، فقد تباعد آخر الكلام من أوله .

وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء . وذلك لأنَّ (ضارباً) يجري مجرى الفِعْل في جميع أحواله من العَمَل . فالتقديم والتأخير في الفِعْل ، وما كان خبراً للأوّل - مفرداً أو مع غيره - فمجرهما واحد .

وإنما يُكره الفصلُ بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه . نحو قولك : كانت زيدا الحمى تأخذ . فتنصب زيدا بتأخذ ، و (تأخذ) خبر (كان) ، وتفصل بزید بين اسم (كان) وخبرها وليس (زيد) لها باسم ولا خبر . فهذا الذي لا يجوز (٣) .

أو يكون العامل غير متصرف / فلا يجري مجرى الفِعْل ، نحو : عندي عشرون اليوم درهماً ، وإنَّ منطلقُ زيدا ، وزيدا إنَّ منطلق . فهذا الذي لا يجوز .

فأما إذا كان العامل متصرفاً ، ولم تفصل بينه وبين المعمول فيه بشيء ليس منه ، ولا بسببه - فعَمَله فيه كَعَمَله إذا وليه . وقد فسرنا مثل هذا فيما مضى (٤) .

(١) تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز سواء كان الخبر مفرداً أو جملة فعلية أو اسمية عند المبرد وقد أشار إلى ذلك الفارقي فيما مضى ما لم يمنع مانع كما سيأتي .

وقال المبرد ١٠١ : كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله .

(٢) زيدا مفعول به لصلة آل ، ولا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول فهذا هو الذي منع من تقديم معمول الخبر على المبتدأ .

(٣) انظر ص ٩٩ .

(٤) انظر ص ٨٧ ، ١٠٩ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَادِرِ : أَعْجَبَنِي الْيَوْمَ ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا . إِنْ جَعَلْتَ (الْيَوْمَ) نَصْبًا بِأَعْجَبَنِي فَهُوَ جَيِّدٌ .

وَإِنْ نَصَبْتَهُ بِالضَّرْبِ كَانَ مُحَالًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّرْبَ فِي مَعْنَى « أَنْ فَعَلَ » ، وَ « أَنْ يَفْعَلَ » فَمُحَالٌ أَنْ يَنْصَبَ مَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ فِي صِلَتِهِ وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا فِيهَا كَانَ مِنْ تَمَامِهِ ، فَيَصِيرُ بَعْضُ الْأَسْمِ ، وَلَا يُقَدِّمُ بَعْضُ الْأَسْمِ عَلَى أَوَّلِهِ (١) .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى أَنْ وَصَلَتْهَا أَعْمَلَتْهُ (٢) عَمَلَ الْفِعْلِ إِذْ كَانَ نَكْرَةً مِثْلَهُ ، فَقَدِّمَتْ فِيهِ وَأَخَّرَتْ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَرْبًا زَيْدًا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : زَيْدًا ضَرْبًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى (أَنْ) ، إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ .

فَقَوْلُكَ : (ضَرْبًا زَيْدًا) يَنْتَصِبُ بِالْأَمْرِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : اضْرِبْ ، إِلَّا أَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ لَمَّا حَذَفَتْهُ (٣) .

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ «سَقِيَا» بِمَنْزِلَةِ /سَقَاكَ اللَّهُ، وَ«مَرْحَبًا» (٤) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِكَ : رَحِبْتَ بِلَادُكَ .
فَعَلَى هَذَا يَجْرَى مَا وَصَفْتَ لَكَ فِي الْأَعْمَالِ ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ .

٢
٤٧١

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣

(٢) في الأصل : أعملتها .

(٣) انظر الجزء الأول ص ١٣

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٢١٨ ، ٢٢١

هذا باب

الصفة المُشَبَّهة بالفاعل فيما يَعْمَلُ فيه

وإنما تَعْمَلُ فيما كان من سببها^(١)

وذلك كقولك : هذا حَسَنُ الْوَجْهِ ، وكثير المال .

اعلم أَنَّ هذه الصفة إنما حَدُّها أَنْ تقول : هذا رجل حَسَنُ وَجْهِه ، وكثيرُ ماله . فترفع ما بَعْدَ (حَسَن) و (كثير) بفعلهما ؛ لِأَنَّ الحُسْنَ إنما هو للوَجْهِ ، والكثرة إنما هي للمال فهذا بمنزلة قولك : هذا رجل قائمُ أبوه ، وقاعدُ أخوه .

ويجوز أَنْ تقول : هذا رجل حَسَنُ الْوَجْهِ . فالوَجْهُ لم يجعل (حَسَنًا) معرفة ، وإن كان مضافاً إليه ؛ وذلك لِأَنَّ التنوين هو الْأَصْلُ . ومعنى هذه الإضافة الانفصال^(٢) ، كما كان ذلك في قوله : (هَذِيَا بِالرَّغِ الْكَفْبَةِ) و (هَذَا عَارِضٌ مُمَاطِرُنَا)^(٣) / لِمَا كان التقدير : إنما هو التنوين ثَبَتَ الاسم نكرة ، وصار بمنزلة ما لَفَظُوا بتنوينه .

٤
٤٧٢

فيجوز في هذا أَوْجُه :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠ : « باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أَنْ تعمل عمل الفاعل ، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فأنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه . . . إنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالالف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٠ : « ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً إلا نكرة على حاله منونا . . »

ونقل الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٦ أن اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها اضافة لفظية وان ذلك من المتفق عليه ومثله في ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٠ وغيرهما وما في كليات أبى البقاء ص ٥٤ من أن اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها معنوية مفيدة للتعريف أو التخصيص غير صحيح مخالف لنقل النحويين .

(٣) انظر ص ١٤٩ ، ١٥٠ فقد ذكر الآيتين هناك .

منها الأَصْلُ ، نحو : حَسَنُ وَجْهَهُ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ ، وَحَسَنُ وَجْهٍ ، وَحَسَنُ وَجْهٍ ، وَحَسَنُ وَجْهٍ ، وَحَسَنُ وَجْهٍ (١) . كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَمَعْنَاهُ وَاحِدٌ فِي ذِكْرَتِهِ وَأَجُودَ ذَلِكَ - إِذَا لَمْ تَقْلُ حَسَنُ وَجْهَهُ - : حَسَنُ الْوَجْهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (وَجْهَهُ) كَانَ مَعْرِفَةً وَهُوَ الْأَصْلُ . فَكَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يُوضَعَ فِي مَوْضِعِهِ مَعْرِفَةً مِثْلَهُ .

لَا نَعْرِفُ الْأَوَّلَ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَرَفَهُ لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلَ مَعْرِفَةً ، وَإِنَّمَا صَارَ (وَجْهَهُ) مَعْرِفَةً ، لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَغْنَى مِنَ الْوُجُوهِ إِلَّا وَجْهَهُ .

وَأَمَّا حَسَنُ وَجْهِهِ (٢) فَإِنَّهُ أَخْفُ فِي اللَّفْظِ . فَحَذَفُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ تَخْفِيفًا ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هُوَ حَدِيثٌ عَمْدٌ بِالْوَجْعِ وَأَنْشَدَ :

* لَاحِقٍ بَطْنٍ بِقَرَأَ سَمِينٍ (٣) *

(١) صور الصفة المشبهة مع معمولها المشهورة ستة وثلاثون صورة وبيانها :

الصفة لها صورتان : تكون بال ومجردة منها .

معمول الصفة : إما أن يكون بال أو مضافا لما فيه ال أو مضافا للضمير أو مضافا لمضاف

إلى الضمير أو مجردا من ال والاضافة أو مضافا إلى المجرد فهذه ستة أحوال للمعمول .

وعلى كل إما أن يكون المعمول مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، فمجموع صور المعمول ١٨

صورة : 6×3 .

وبضرب حالتى الصفة فى أحوال المعمول تكون الصور ٣٦ صورة : 18×2 .

المنتج من الجز فى هذه الصور باتفاق النحويين صورتان .

(أ) أن تكون الصفة بال والمعمول مضاف إلى الضمير ، نحو : الحسن وجهه أو وجه غلامه .

(ب) أن تكون الصفة بال مضافة إلى المجرد ، نحو : الحسن وجهه أو وجه غلام .

واختلفوا فيما إذا كانت الصفة مجردة من ال مضافة إلى معمول مضاف للضمير ، نحو :

حسن وجهه : فسيبويه والبصريون أجازوها فى الضرورة ، والكوفيون أجازوها فى السعة

والاختيار وانظر تفصيل ذلك فى شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٥ - ٩٦ وشرحها للجامى

ص ١٩١ - ١٩٢ وشرحها للمصام ص ٢٤٣ - ٢٤٤ وشرحها للرضى ج ٢ ص ١٩٢ - ١٩٥ وابن

يعيش ج ٦ ص ٨٤ - ٨٩ والأشمونى وغيره .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٥ : « ومسألة لا قبيلة ولا فى غاية الحسن

وهى حسن وجه بالجر اذ كل ما ذكرنا فى حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لأصله فى

الانصراف : أعنى وجهه » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠١ على اضافة لاحق إلى بطن وهو نكرة .

الأصل لا حق بطنه . وقال الآخر :

٤
٤٧٣

أولا سَيِّئِي زِيَّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بَزْلًا (١)

وإنما جاز حذف الألف واللام لعلم السامع أنك لا تنفى إلا وجهه ، وأن الأول لا يكون به معرفة أبداً .

وقال ابن يعيش ج ٦ ص ٨٥ : « الشاهد فيه اضافة (لاحق) الى (البطن) مع حذف الألف واللام فهو بمنزلة حسن وجه . »

واعلم أن قوله : لاحق بطن وان كان أسله اسم فاعل كضارب ، وخارج فانما ذكره في هذا الباب : لأنه أجرى مجرى الصفة المشبهة ، فقدربلا حق بطنه ، كما قدر حسن وجه بحسن وجهه فالبطن فاعل في المعنى ، كما أن الوجه فاعل في المعنى ، واسم الفاعل لا يضاف الى الفاعل . لا تقول : هذا ضارب زيد وزيد فاعل ، لأن الشيء لا يضاف الى نفسه ، وليس كذلك الصفة ، لأنها نقلت النقل انذى لا يكون في اسم الفاعل ، .

اللاحق : الضامر .

القرأ : الظهر . يكتب بالألف لأنك تقول للطويلة الظهر قرواء انظر ابن ولاد ص ٨٧ وذكر في اللسان أن تثنيه قروان ، وقریان عن الليثاني .

وصف فرسا بضمور البطن ، ثم نفى أن يكون ضموره من هزال .

والرجز لحميد الأرقط كما في سيبويه وابن يعيش .

ولحميد الأرقط رجز على هذا الروى في وصف ناقته في السمط ص ٨٨٦ وهو مكسور حرف الروى .

والشاهد في سيبويه وتكلم عليه الأعلام كما هو في المفضل ١٢٤:٢ وتكلم عليه ابن يعيش كما ذكرنا والصبان يقول ج ٢ ص ٢٢٠ عن هذا الرجز : ولم أر من تكلم على هذا البيت .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠١ على اضافة سئ الى زى وهو نكرة على تقدير اثبات الألف واللام وحذفها للاختصار وذكر قبله البيت :

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِ السَّلَامِ رِسَالَةً بَيَّاتٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا

الشعر لعمر بن شاش ، وصف انه تفرب عن قومه بنى أسد ، فحمل رجلا اليهم السلام ، وجعل آية كونه منهم ومعرفة بهم ما وصفهم به من القوة على العدو ، ووفادتهم على الملك بأحسن الزى .

ومعنى تلبسوا : ركبوا ، وغشوا . المخيسة : المذلة وهي صفة تقدمت فأعربت حالا .

البزل المسنة واحدها : بازل وهو جمع غريب .

وانظر العيني ج ٣ ص ٥٩٦ - ٦٠١ والسيوطى ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

ومن قال : هو حَسَنٌ وجهها قال : هو الحسنُ الوجهَ يا فتى ، وهما الحسنان الوجهَ ، فنصب ؛ لأنه أضرَمَ الفاعل في الأول ، فجعل الثاني بمنزلة المفعول به ، فصار كقولك : الضارب الرجل ، والقائل الحق . وقال الحارث بن ظالم :

فما قَوْمِي بِشُعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى رِقَابًا (١)

ويروى : الشُّعْرَى الرَّقَابَا . فمن قال ذا يشبَّهه بالضارب الرجل .

ومن قال : الضارب الرجل يقول تشبيهاً بالحسن الوجه (٢) ، ولا يجوز الضارب زيد ؛ كما لا تقول الحسن وجهه .

وإنما يجوز إذا كان في الثاني ألف ولام ، وذلك لأنك تقول : هذا حسنُ الوجه ، فيكون نكرة . فإذا أردت أن تعرفه أدخلت في الحسن الألف واللام ولم تعاقبا / الإضافة ؛ إذ كانت الإضافة ها هنا على خلاف المضاف ؛ لأنَّ ها هنا نيّة التنوين ، فلذلك لم تعرف الأول وكان كقولك : الحسن وجهه .

فإذا قلت : هو الحسنُ وجهها ، والطيبُ خبرا ، والحسانُ وجوهاً - لم يكن إلا النصب ؛ لأنك أهتمت الحسن ، وأضمرت في الحسن الفاعل ، فانتصب ما بعده لأنه تمييز إذا كان نكرة .

(١) أنشده سيبويه بروايتين : الأولى : الشعري رقابا فيكون مثل الحسن وجهها .

والثانية الشعر الرقابا فيكون مثل الحسن الوجه . وقال عنها سيبويه : وهي عربية جيدة

ج ١ ص ١٠٣ .

وبهذه الرواية روى في أمالي الشجري ج ٢ ص ١٤٣ وسيرة ابن هشام الروض الأنف

ج ١ ص ٧٣ والبيان للجاحظ ج ٤ ص ٣٨ ، وشرح التبريزي للمحاسنة ج ١ ص ١٩٣ ، ج ٢

ص ١١٩ .

وروى الروايتين ابن يعيش ج ٦ ص ٨٩ والانصاف ص ٨٤ .

الشعر : جمع أشعر وهو كثير شعر القفا أراد كل واحد منهم هذه صفته والشعري :

مؤنث الأشعر وأراد القبيلة .

قال الجاحظ في البيان : هجيت فزارَةَ بكثرة شعر القفا .

البيت من قصيدة مفضلية للحارث بن ظالم ص ٣١٤ - ٣١٦ وفي شرحها للأنباري ص ٦١٨

- ٦٢٢ وبعضها في سيرة ابن هشام ثم قال : هذا ما أنشدني أبو عبيدة منها ، الروض الأنف

ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ والعيني ج ٣ ص ٦٠٩ - ٦١٢ . والإغاني ١٠ : ٢٧ .

(٢) انظر الخصائص ج ١ ص ٢٨٢

ويستقيم أن يكون انتصابه وهو نكرة كانتصابه إذا كانت الألف واللام على التشبيه بالمفعول به . وذلك قولك : هو الحسن الوجهة ؛ كما تقول : هو الضارب الرجل (١) .

ألا ترى أن الحسن يجرى على ما قبله مؤنثاً كان أو مذكراً ؛ كما يجرى الفاعل . فتقول مررت بامرأة حسنة الوجهة ، ومررت بأخويك الحسنين الوجهة . فعلى هذا تميز إذا حذفتم الألف واللام ، فقامت : مررت بأخويك الحسنين وجوها ؛ كما قال الله عز وجل (هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً) (٢) .

وقال رؤبة :

الْحَزَنُ بَاباً وَالْعَقُورُ كَلْباً (٣)

فهذه الأوجه عربيّة جيّدة . وببيت الأعشى يُنشد جرّاً :

٤
٤٧٥

(١) في ابن يعيش ج ٦ ص ٨٤ : (وأما الثالث وهو : هذا رجل حسن وجهها فيحتمل نصب وجهه أمرين :

أحدهما : أنه منصوب بحسن على حد المفعول ، كما يعمل ضارب في زيد إذا قلت : هذا ضارب زيدا على التشبيه به ..

الثاني : أن يكون منصوباً على التمييز كما تقول : هذا أحسن منك وجهاً) .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٩٤

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٣ : (وإذا ثبت أو جمعت فائيت النون فليس إلا النصب . وذلك قولهم : هم الطيبون الأخيار وهما الحسنان الوجوه ومن ذلك قوله تعالى (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً)

والآية تقدم الحديث عنها ج ٢ ص ٢١٦ ، ج ٣ ص ٣٤-٣٥

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠٣ على نصب باباً ، وكلباً على حد الحسن وجهاً .

الحزن : صفة مشبهة ضد السهل .

عقر من باب ضرب : جرح

الرجز لرؤية وقبله : فذاك وخم لا يبالى السباً وصف رجلاً بشدة الحجاب ومنع الضيف ،

فجعل باباً حزناً لا يستطاع فتحه وكلبه عقوراً لمن حل بفنائه طالباً معروفاً وانظر الخزائن ج ٣ ص ٤٨٠ والعين ج ٣ ص ٦١٧-٦١٨ والبيت ختام أرجوزة لرؤية ، ديوانه ص ١١-١٥

الواهب المائة الهجان وعبيدها عودا تزجي خلفها أطفالها (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٤ على أنه يقتصر في التابع مالا يقتصر في المتبوع قال : ومن قال : هذا الضارب الرجل قال : هو الضارب الرجل وعبد الله .
وقال ابن السراج (ومما جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب : كل شاة وسخلتها بدرهم ، ولو جعلت السخلة تلى (كل) لم يستقم
ومن كلام العرب : هذا الضارب الرجل زيد ولو كان (زيد) يلى الضارب لم يكن جرا ، وينشدون هذا البيت جرا : الواهب المائة الهجان وعبيدها
وكان أبو العباس المبرد يفرق بين عبيدها وزيد ، ويقول : ان الضمير في عبيدها هو المائة فكأنه قال وعبد المائة ، ولا يستحسن ذلك في زيد ، ولا يجيزه ، وأجازه سيبويه والمازني ، ولا أعلمهم قاسوه الا على هذا البيت .

وقال المازني انه من كلام العرب ، والذي قال ابو العباس أولى وأحسن (وقال الأعمى : قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا البيت ، لأن العبد مضاف لضمير المائة وضميرها بمنزلتها ، وهذا جائز باجماع وليس مثل الضارب الرجل وعبد الله . .
ومعنى البيت : أن هذا المدحوح يهب المائة من الابل الكريمة ، ويهب راعيها أيضا وهو المراد من العبد ، وخص الهجان ، لأنها أكرمها .
والهجان : البيض قال الجوهري : يستوى فيه المذكر والمؤنث والجمع وانظر في ذلك الجزء الثاني من المقتضب ص ٢٠٥

وقال الأصمعي : الهجان الكرام وأصل الهجان البياض وهي تكون للواحد وللجمع وربما جمع هجان .

عودا : حال من الهجان وهو جمع عائد وهو جمع غريب .
قال ابن الأثير في النهاية : العائد : الناقة اذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها .
وقال شارح ديوان الأعشى : العود : الحديثات النتاج قبل أن توفى خمسة عشرة ليلة ثم هي مطفل بعده .

وعائد صيغة نسب

تزجي : تسوق والتزجية السوق مثل الأزجاء
البيت من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٢٧-٣٣
وقد كرر الأعشى معنى هذا البيت في قصائده انظر ص ٢١ ، وص ٥١ من الديوان وذكر البغدادي له بيتا آخر وهو :

الواهب المائة الهجان وعبيدها قطناً تشبهها النخيل المكرعا

وليس في ديوانه المطبوع

والأعشى مسبوق في هذا المعنى بما قاله بشر بن أبي خازم انظر ديوانه ص ٣٩ وبما قاله أوس ابن حجر ص ٢٥ من ديوانه

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٨١-١٨٥

فإن قال قائل : ما بالك جررت (عبيدا) وإنما يُضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بالحسن الوجه وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة ، والواهب عبدا ؟ فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير : واهب عبدا ، كما جاز : ربّ رجل وأخيه . وأنت لا تقول : ربّ أخيه ولكنه على تقدير : وأخ له .

ومثل ذلك كلّ شاة وسخّلتيها بدرهم . وأنت لا تقول : كلّ سَخَّلْتها . ولكنه على التقدير الذي خبرتك به ، وأخرت الاحتجاج عنه لنذكره في موضعه (١) إن شاء الله .

واعلم أنّ هذه الصفة لا يجوز أن يتقدّمها مفعولها (٢) ؛ وذلك أنّها ليست كالفاعل في الحقيقة . ألا ترى أنّك إذا قلت : زيد ضاربُ عمرا ، وزيدا ضاربُ عمرو ، وزيدا عمرو ضارب - أنّ الثاني عمل في الأول . وأن (ضارباً) صار بمنزلة يضرب / في المعنى .

٤٧٦

ولو قلت : زيد الحسن وجهها ، أو الحسن الوجه لم يكن الحسن عمل في الوجه شيئاً ، وإنما الحسن في المعنى للوجه ، فمن ثمّ لم يجوز أن تقول : وجّها زيد حسن ، ولا زيد وجّها حسن .

ولذلك لم يجوز لهذه الصفة أن تعمل إلّا فيما كان من سببها .

ألا ترى أنّك إذا قلت : زيد حسن وجهه ، أو حسن الوجه ، أو الحسن وجهها أنّك لا تغنى من الوجه إلّا وجهه ؛ لأنّه في الأصل زيد حسن وجهه ، وكذلك كثير المال ، وفاره العبد ، وجيد الدار يجرّين مجرّى واحدا .

(١) سيذكر أيضا في ص ٥٤٢

ومن كلام النحويين يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع - أو يفتقر في الثواني ما لا يفتقر في الأوائل .

وقد عقد السيوطي في الأشباه فصلا خاصا بذلك ج ١ ص ٣٢٦-٣٢٩ وانظر المغنى ج ٢ ص ١٩٧ - ١٩٨ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ : (ولا يقدم المفعول فيه فتقول ماء امتلات ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل وذلك لأنه فعل لا يتعدى الى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال .)

لو قلت : عمرا زيد الضاربُ - لم يَجْزُ ، وليس امتناعه من حيث امتنعت الصفة المشبهة ، ولكن معناه : زيد الضارب عمرا ، أى : الذى ضرب عمرا . فلما قدّمت عمرا على هذه الصفة لم يَجْزُ ؛ لأنّه بعض الاسم إذ كان من صلتّه . فإنّما امتنع من هذا الوجه .

فإن جعلت ضارباً ، وقائلاً ، وما أشبه ذلك بغير ألف ولام - جاز التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار ، وجرى مجرى (يضرب) لما ذكرت لك من المضارعة (١) .

(١) انظر ص ١٥٦ من هذا الجزء

هذا باب

من المفعول

ولكننا عزَلناه مَّا قبله ، لَأَنَّهُ مفعول فيه

وهو الذى يسمّيه النحويّون (الحال)

اعلم أنّك إذا قلت : جاعنى عبد الله ، وقصد إلى زيد ، فحُفِضَتْ أَنْ يعرف السامع اثنين ،
أو جماعة اسمٌ كلٌّ واحد منهم عبدُ الله أو زيدٌ - قامت : الطويلُ ، أو العاقلُ ، أو الراكبُ ،
أو ما أشبه ذلك من الصفات ؛ لتَفْصِلَ بين مَنْ تَعْنَى ، وبين مَنْ خِفِضَتْ أَنْ يلتبس به .
كأنّك قلت : جاعنى زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، وكذلك جاعنى زيدُ بنُ عمرو ،
وزيدُ النازلُ موضعَ كذا

فإن لم ترد هذا ، وأردت الإخبار عن الحال التى وقع فيها مجيئه قامت : جاعنى زيد راكباً ،
أو ماشياً ، فجُعِثَتْ بغدّه بنكرة لا تكون نعتاً له لَأَنَّهُ معرفة . وذلك أنّك لم تُرد : جاعنى
زيد المعروف بالركوب ، والمشى ، فيكون تحلية بما قد عرف/ وإنما أردت مجيئه وقع فى هذه الحال .
وكذلك : رأيت عبد الله جالساً ، ومررت بعبد الله ضاحكاً . خبّرت أنّ رؤيتك إيّاه ،
ومرورك به وقعا فى هذه الحال منه

* * *

وتقول : زيد فى الدار قائماً ، فتنصب قائماً بمعنى الفعل الذى وقع فى الدار ؛ لأنّ المعنى :
استقرَّ عبد الله فى الدار ؛ ولذلك انتصبت الظروف .

ألا ترى أنّك تقول : زيد خلّفك ، وزيد دونك ، فتنصب الدونَ ، والخلّف بفعل
زيد . كأنّك تقول : استقر زيد خلّفك ، وثبت دونك ونفسر هذا فى باب الظروف (٢)
إن شاء الله .

(١) عرض لهذا أيضا ابن يعيش ج٢ ص ٥٧ والرضي فى شرح الكافية ج١ ص ١٨١ وانظر الاشباه

ج ٢ ص ٢١٣-٢١٤

(٢) سيأتى فى ص ٦١١

فإن جعلت (في الدار) للقيام ، ولم تجعله لزيد قلت : زيد في الدار قائم ، لأنك إنما أردت : زيد قائم في الدار ، فجعلت (قائماً) خبراً عن زيد ، وجعلت (في الدار) ظرفاً لقائم .

فمن قال هذا قال : إن زيدا في الدار قائم .

ومن قال الأول قال : إن زيدا في الدار قائماً . فيكون (في الدار) الخبر ، ثم خبر على أية حال وقع استقراره / في الدار ، فقال قائماً ، أي : على هذه الحال ولما قال (قائم) إنما قال (في الدار) ليخبر أي موضع وقع قيامه (١) .

فنظير ذلك قوله جلّ وعلا (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ) (٢) ، وقوله عز وجل (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ) (٣) .

وذلك أن قوله (في جَنَّاتٍ) خبر (إِنَّ) ، فنصب (آخِذِينَ) و (فَاكِهِينَ) على الحال ..

ولو كان الظرف هو الخبر لرفع الخبر ، كما قال الله عز وجل (وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ) (٤) لأنّ المعنى : وهم خالدون في النار . فإنما (في النار) ظرف للخلود .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦١ (باب ما ينتصب فيه الخبر ٠٠)

وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً و (عبد الله) ارتفع لا ابتداء ، لأن الذي ذكر قبله ، وبعده ليس به ٠٠

الا ترى أنك لو قلت : فيها عبد الله حسن السكوت ، وكان كلاماً مستقيماً ، كما حُسن ، واستغنى في قولك : هذا عبد الله ،

وتقول : عبد الله فيها ، فيصير كقولك : عبد الله أخوك ، إلا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً لا ابتداء ٠

ويدل على ذلك أنك تقول : إن فيها زيدا ، فيصير بمنزلة قولك : إن زيدا فيها ٠٠

وان شئت الغيت (فيها) . فقلت : فيها عبد الله قائم وانظر المقتضب ج ٣ : ٢٥٦ ، ٢٥٧

و ٤ : ١٣٢

(٢) الذاريات : ١٦، ١٥

(٣) الطور : ١٨-١٧

(٤) التوبة : ١٧

وتقول : هذا زيدٌ راكباً ، وذاك عبدُ الله قائماً .

فإن قال قائل : ما الذى ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلاً ؟

قيل له : (هذا) إنما هو تنبيه . كأنك قلت : انتبه له راكباً .

وإذا قلت : ذاك عبد الله قائماً . (ذاك) للإشارة . كأنك قلت : أشير لك إليه راكباً .

فلا يجوز أن يعمل فى الحال إلاَّ فعلٌ أو شئٌ فى معنى الفعل ؛ لأنها مفعول فيها (١) .

وفى كتاب الله جلَّ وعلا : (وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا) (٢) .

٤
٤٨٠

ولو/ قلت : زيد أخوك قائماً ، وعبد الله أبوك ضاحكاً - كان غير جائز ؛ وذاك أنه ليس ها هنا فعلٌ ، ولا معنى فعلٌ ، ولا يستقيم أن يكون أباه فى حال ، [ولا يكون أباه فى حال أخرى ،] (٣) ولكنك إن قلت : زيد أخوك قائماً ، فأردت أخوة الصداقة جاز ؛ لأنَّ فيه معنى فعلٌ . كأنك قلت : زيد يُؤاخيكَ قائماً . فعلى هذا يستقيم ويتنع (٤) .

واعلم أنَّ الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كلُّ ما يجوز فى المفعول به من من التقديم والتأخير ، إلاَّ أنها لا تكون إلاَّ نكرة .

وإنما جاز ذلك فيها ؛ لأنها مفعولة ، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل . تقول : جاء راكباً زيد ؛ كما تقول : ضرب زيدا عمرو ، وراكباً جاء زيد ؛ كما تقول : عمرا

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٥٦ - (باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف . .

فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً ، وهؤلاء قومك منطلقين ، وذاك عبد الله ذاهباً ، وهذا عبد الله معروفاً . (فهذا) اسم مبتدأ لينبى عليه ما بعده وهو (عبد الله) ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى ينبى عليه أو ينبى على ما قبله . .

والمعنى : أنك تريد أن تنبيه له منطلقاً . لا تريد أن تعرفه عبد الله ، لأنك ظننت أنه بجهله فكانك قلت : انظر اليه منطلقاً (فمنطلق) حال قد صار فيها عبد الله ، وحال بين منطلق وهذا ، كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله راكباً صار (جاء) لعبد الله ، وصار (الراكب) حالا ، فكذلك هذا .

وذاك بمنزلة (هذا) إلا أنك إذا قلت ذاك فانت تنبيه لشيء متراخ ، وهؤلاء بمنزلة هذا . وأولئك بمنزلة ذاك وتلك بمنزلة ذاك .

(٢) هود : ٧٢ وقرئ فى الشواذ شيخ بالرفع - الاتحاف ص ٢٥٩ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٥٨

(٣) تصحيح السيرافى

(٤) تقدم ذلك فى ج ٣ ص ٢٧٤ ، وسيكرره مرة أخرى فى ص ٥٩٧

ضرب زيدٌ ، وقائماً زيداً رأيت ؛ كما تقول : الدرهم زيداً أعطيتُ ، وضربت قائماً زيداً (١) .

* * *

ومن كلام العرب : رأيت زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً ، ورأيت زيداً راكباً ماشياً - إذا كان أحدكما راكباً والآخر ماشياً ، وأحدكما مُصْعِداً والآخر مُنْحَدِراً (٢)

* * *

وقول الله - عزَّ وجلَّ - عندنا على / تقديم الحال - والله أعلم - وذلك : (خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) (٣)

(١) لايجوز الكوفيون تقدم الحال على الفعل المتصرف ان كان صاحبها اسماً ظاهراً ، نحو : راكباً جاء زيد ، ويجيزونه مع المضمر ، نحو : راكباً جئت وقد عقد الأنبارى فى الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ١٥٨-١٦٠ وانظر أسرار العربية ص ١٩٢ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٨٨ وعرض فى الخصائص ج ٢ ص ٣٨٤-٣٨٥ لتعليل جواز تقدم الحال على عاملها المتصرف دون التمييز

(٢) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٢ : (وتقول : لقيت زيداً مصعداً منحدراً ، فتجعل (مصعداً) حالاً من زيد ، لأنه ملاصق له ، و (منحدراً) حالاً من ضميرك ، ليكون فى الكلام فصل واحد وهو فصلك بزيد وحاله بين التاء وحالها

ولو جعلت (مصعداً) حالاً من التاء ، ومنحدراً حالاً من زيد كان فى الكلام فصلان : فصلك بزيد بين التاء وحالها وهو مصعداً ، وفصلك بمصعداً بين زيد وحاله)

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٢-١٨٣ والمغنى ج ٢ ص ١٣٦ والبحر المحيط ج ١ ص ٧١ والأشباه ج ١ ص ٢٨٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٦

(٣) القمر : ٧ - فى البحر المحيط ج ٨ ص ١٧٥ : (انتصب خشعاً على الحال من ضمير (يخرجون) والعامل فيه يخرجون ، لأنه فعل متصرف وفى هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي ، لأنه لايجوز تقدم الحال على الفعل ، وان كان متصرفاً ، وقد قالت العرب : شتى تؤوب الحلبسة . . . وقيل : هو حال من الضمير المجرور فى عنهم من قوله (فتول عنهم) وقيل مفعول بيدع وفيه بعد)

وانظر الهمع ج ١ ص ٢٤١-٢٤٢

وكذلك هذا البيت :

مُزِيدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرَى وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَنَعَ^(١)

ولست تحتاج مع ما عرفتكَ من حالها ، وإجرائها مُجَرَى المفعول ، وما لزم من ذلك من الاحتجاج إلى أن نوضح لك بأكثر منه .

وقال الشاعر :

ضاحِكًا مَا قَبْلَتْهَا حِينَ قَالُوا نَقْضُوا صَكَّهَا ، وَرُدَّتْ عَلَيْهَا^(٢)

وتقول : ضارباً عمراً رأيت زيدا ، وأنت تريد رؤية العين ، وشاتماً أخاه أقبل عبداً الله .
فإن كان العامل غير فِعْل ولكن شيء في معناه - لم تتقدّم الحال على العامل ؛ لأنّ هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول . وذلك قوله : زيد في الدار قائماً ، ولا تقل : زيد قائماً في الدار وتقول : هذا قائماً حسن ، ولا تقل : قائماً هذا حسن^(٣) .

* * *

(١) مزبدا : من أزيد الجمل : إذا ظهر الزبد على مشافره ساعة هياجه .
يخطر : من الخطر بسكون الطاء : وهو ضرب الفحل بذنبه حين هياجه .
والبيت من قصيدة مفضلية لسويد بن أبي كاهل اليشكري ص ١٩١-٢٠٢ وفي شرحها
للأنباري ص ٣٨١-٤٠٩

أبياتها تبلغ ١٠٨ وبعضها في الشعراء ص ٣٨٥-٣٨٦ والخزانة ج ٢ ص ٥٤٦ - ٥٤٧
والبيت في المقتضب مركب من بيتين وروايتهما :

مزبدا يخطر ما لم يرى فإذا أسمعته صوتي انقمع
ويحييني إذا لاقيتني وإذا يخلو له لحمي رنع

وهكذا الرواية برفع مزبدا في المفضليات والشعراء ، والخزانة والاصابة ج ٣ ص ١٧٣
(٢) الصك : الكتاب

وما في قوله : ضاحكاً ما قبلها زائدة ولا يجوز أن تكون نافية ، لأن (ما) النافية لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها ما بعدها
ولم أقف له على قائل

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : (وأعلم انه لا يقال : قائماً فيها رجل .

فإن قال قائل : أجعله بمنزلة راكباً من زيد ، وراكباً من الرجل

وتقول : مررت راكباً بزيد إذا كان (راكباً) لك . فإن أردت أن يكون ازيد لم
لم يجر ، لأنَّ العامل الباء (١) ، فعلى ما ذكرت لك يجرى هذا الباب .

* * *

فإن قال قائل : فما بالك تقدّم / الظروف وهى مفعول فيها والعامل معنى الفعل ، ولا يجوز
أن يعمل فيها التنبيه كما عمل في الحال ، وكلاهما مفعول فيه ، فمن أين اختلفا ؟

قيل له : الفصل بين الحال والظرف أن الحال هى الاسم الأول ، فاعلا كان أو مفعولاً
أو غير ذلك من الابتداء وخبره . والظرف متضمّن للحال وغيرها . لا يقع شيء إلا في زمان
ومكان . فالحال تقع في الظروف ، والظرف لا يقال إنها واقعة في الحال .

فإذا قلت : يوم الجمعة زيد في الدار . ف (يوم الجمعة) غير زيد ، وقد عمل فيه استقرار
زيد .

وإذا قلت : جاءني زيد راكباً . فالراكب هو زيد ، وكذلك ضربت زيدا قائماً ، وزيد
منطلق راكباً . فالقائم ، والراكب ، وما أشبه ذلك هو زيد ، فلما كان إياه عمل فيه ما
يعمل في المفعول به ؛ لأنّه اسم مثله .

ولما كان الظرف متضمّناً لهذا وغيره ، وكان غيرهما في المعنى إنّما هو اسم زمان أو مكان
لا يخلو من كون فيها واستقرار - كان الناصب لهما المعنى الذى جىء بهما من أجله (٢) .

= قيل له : فانه مثله في القياس ، لان فيها بمنزلة مر ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من
الفعل ، لان فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به
الاسم من الفعل ، فأجره كما أجرته العرب واستحسننت .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٧ وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١٢ والأشباه ج ٤ ص ٢٣ -

٢٥ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : « ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لأنه صار قبل
العامل فى الاسم ، وليس بفعل والعامل الباء ، ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل .
فان قال : أقول : مررت بقائماً رجل فهذا أخبت من قبل أنه لا يفصل بين الجار
والمجرور . »

وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٠ - ٢٨١ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٩ وقال ابن مالك
وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد .

(٢) فى كليات أبى البقاء ص ٢٣٨ : « وجوزوا عمل اسم الإشارة فى الظرف مع انه أضعف
الأسماء فى العمل دون غيره ، كما فى قوله تعالى (فذلك يومئذ عسير) فان انتصاب يوم فى
يومئذ بذلك » .

/ فإن قيل : لم لا تقول : هذا زيد يوم الجمعة ، وهذا زيد شهر رمضان فتعمل التنبيه ؟

قيل له : إذا كان الظرف من المكان لم يمتنع من شيء من الأسماء ؛ لأنها تفيد فيه معنى .
وذلك أنك إذا قلت : زيد عندك أو في دارك ، أو بالبصرة ، فقد أفدت فيه ما قد كان يجوز أن يخلو منه .

وإذا قلت : زيد يوم الجمعة فلا معنى لهذا ؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو زيد ولا غيره منه ، ولا حتى ولا ميت ، فلما لم تكن فيه فائدة قال النحويون : لا تكون ظروف الزمان المحدث .

وإنما امتنع قولك : هذا زيد يوم الجمعة من الجواز وإن كانت (ها) للتنبيه ، و(ذا) للإشارة ولم يكن مثل قولك : القتال شهر رمضان ، ويوم الجمعة ؛ لأنك إذا قلت : القتال يوم الجمعة ، فقد خبرت بشيء يكون في الجمعة ، قد كان يجوز أن يخلو منه .

وأنت إذا قلت : هذا زيد ، فقد نبهت ، وأعلمت في أي وقت هو ؟ فلا معنى لقولك يوم الجمعة ، ولا لذكر وقت ، لأن السامع في الوقت وأنت سواء (١) .

ألا ترى أنك إذا قلت : أنا آكل يوم الجمعة ، وأنت تخبر / عن أنك تفعل هذا إذا كان يوم الجمعة - كان جيدا .

وأو قلت : أنا آكل يوم الجمعة - تخبر عما أنت فيه - لم يكن له معنى ، فإن أردت أن تفيد السامع أن اليوم يوم الجمعة قلت : أنا آكل ، وهذا يوم الجمعة ؛ ليصير خبراً بعد خبر .

فتفهم هذا فإن معرفة الأصول إحكام الباب ، وإذا صحت جرت عليه المسائل على الاستقامة إن شاء الله .

= وهذا نقل غريب فابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ قد عرض لما ينصب الظرف ولم يذكر منها اسم الإشارة وكذلك غيره وذكر أبو حيان في البحر ج ٨ ص ٢٧٢ أن يومئذ متعلق بعسير

وفيه تقدم معمول الصفة على الموصوف ، وأجازه بعضهم محتجا بقوله تعالى (وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً) .

(١) تقدم هذا التعليل في ج ٣ ص ٢٧٤ ، ج ٤ ص ١٣٢ وسيكرره في ص ٦١٤

هذا باب

الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَفَاعِلُهُ مُبْنِهِم

وَلَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ

وَيُلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَزِمَهُ عَلَى ذَلِكَ

وَهُوَ بَابُ التَّعَجُّبِ

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَكْرَمَ عَبْدَ اللَّهِ .

ف (ما) اسم مرتفع بالابتداء ، و (أحسن) خبره ، وهو فعل ، و (زيدا) مفعول به ،
فتقديره : شيء أحسن زيدا (١) إِلَّا أَنَّ مَعْنَى التَّعَجُّبِ دَخَلَهُ مَعَ (ما) ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي
شَيْءٍ غَيْرِ (ما) .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلْ رَأَيْتَ (ما) تَكُونُ اسْمًا بِغَيْرِ صِلَةٍ إِلَّا فِي الْجَزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ ؟

قِيلَ لَهُ : إِنَّمَا كَانَتْ فِي الْجَزَاءِ / وَالِاسْتِفْهَامِ بِغَيْرِ صِلَةٍ إِذَا قُلْتَ مُجَازِيًا : مَا تَصْنَعُ
أَصْنَعُ ، أَوْ مُسْتَفْهَمًا : مَا تَصْنَعُ يَا فَنِي ؟ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْتَفْهَمُ عَمَّا تَنْكَرُ ، وَأَوْ كُنْتَ تَعْرِفُ
كُنْتَ مُخْبِرًا لَا مُسْتَخْبِرًا ، وَالصَّلَاةُ تَعْرِفُهُ .

وَكَذَلِكَ الْجَزَاءُ إِذَا قُلْتَ : مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ ؛ لِأَنَّكَ أَهْمْتَهُ ، وَلَمْ تَقْصِدْ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ
بَعِيْنَهُ ، فَالْمَعْنَى مِنَ الْإِبْهَامِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْجَزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ هُوَ التَّعَجُّبُ ، لِأَنَّكَ
إِذَا قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، فَقَدْ أَهْمْتَ ذَاكَ فِيهِ ، وَلَمْ تَخْصُصْ .

(١) فِي سَبِيْوِيَه ج ١ ص ٣٧ : هـ بَابُ مَا يَمْعَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ وَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى الْفِعْلِ ٠٠
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ ٠ زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : شَيْءٌ أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ
وَدَخَلَهُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ وَهَذَا تَمْثِيلٌ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ ٠٠٠ ،

وَانْظُرِ الْخِلَافَ فِي الْإِنْصَافِ ص ٨١ - ٩٥ وَاسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ص ١١٣ - ١٢٥ وَآمَالِ الشَّجَرِيِّ
ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٤ وَالْأَشْبَاهِ ج ٢ ص ١٣١ ج ١ ص ٦٣ وَابْنِ يَمِيْشِ ج ٧ ص ١٤٨ وَالرُّضَى
ج ٢ ص ٢٨٨

ومما جاء من (ما) بغير صلة في غير الجزاء والاستفهام . لمشاركتها إياهما في الإيهام :
إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ . فالمعنى : إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ (١) .

وتقول : إِنِّي ثَمَّا أَفْعَلُ على معنى : رُبَّمَا أَفْعَلُ (٢) . كما قال :

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانُ مِنَ الْفَمِ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ . وتقول : اني مما أن افعل ذاك . كأنه قال : اني من الامر او من الشأن أن افعل ذاك فوقعت ما هذا الموضع كما تقول العرب : بثسما له يريدون بثس الشيء ماله وانظر ج ١ ص ٣٧

في المغنى ج ٢ ص ٣ : « قولهم اذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالاكثار من فعل كالكتابة : ان زيدا مما ان يكتب ، أى أنه من أمر كتابة ، أى انه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة . فما بمعنى شيء ، وأن وصلتها في موضع خفض بدل منها والمعنى بمنزلته في (خلق الانسان من عجل) جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها .

وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان ، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير » وانظر موصل الطلاب الى قواعد الاعراب ص ١٢١ - ١٢٢

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ : « وان شئت قلت : اني مما افعل فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو : ربما » .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٤٤ : « وقد كفوا (من) بما فقـالوا : اني لما افعل قال أبو العباس المبرد يريدون : لربما افعل »

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٢٠

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ على أن (مما) بمعنى ربما والأصل : (من) زيدت عليها (ما)

وأبو حيان لم يقف على كلام سيبويه هنا ، فقال في الارتشاف : « زعم السيرافي والأعلم وابن طاهر وابن خروف أن (من) اذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى ربما . وزعموا أن سيبويه يشير الى هذا المعنى في كلامه » .

وتبع أبا حيان ابن هشام في المغنى في موضعين ج ٢ ص ١٠ ، ص ١٦ ثم قال : والظاهر أن (من) فيهما ابتدائية و (ما) مصدرية .

ويبدو لي أيضا أن الشجرى لم يقف على كلام سيبويه فقد نسب هذا القول وانشاد البيت الى المبرد الأمالي ج ٢ ص ٢٤٤

قال النحاس : وان شئت جعلت (ما) بمعنى الذي ورفعت الكبش ، وردده البغدادى فقال هذا لا يصح .

الكبش : سيد القوم ، لأنه يقارع دونهم .

البيت لأبى حية النميرى ، وأخذه من بيت للفردق وهو :

وانا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه والحرب قد لاح نارها

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٨٢ - ٢٨٦

وقال الآخر :

أَلَا غَنِيًّا بِالزَّاهِرِيَّةِ إِنِّي عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ أَلِمَّ بِهَا ذِكْرًا^(١)

/ ومن ذلك قولهم : دققته دَقًّا نِعْمًا ، أى نعم الدق^(٢) .

فإن قال قائل : فإذا قلت : ما أَحْسَنَ زيدا فكان بمنزلة : شئٌ حسن زيدا ، فكيف دخله معنى التعجُّب ، وليس ذلك فى قولك : شئٌ أحسن زيدا ؟

قيل له : قد يدخل المعنى فى اللفظ ، ولا يدخل فى نظيره . فمن ذلك قولهم : عَلِمَ اللهُ لَأَفْعَلَنَّ . لفظه لفظ : رزق الله ، ومعناه القسم .

ومن ذلك قولهم : غفر الله لزيد ، لفظه لفظ : الخبر ، ومعناه الدعاء .

ومن ذلك أنك تقول : تالله لَأَفْعَلَنَّ . فتقسم على معنى التعجُّب ، ولا تدخل التاء على شئٍ من أسماء الله غير هذا الاسم ؛ لأنَّ المعنى الذى يُوجب التعجُّب إنما وقع ها هنا^(٣) .

وكلُّ ما لزمه شئٌ على معنى لم يتصرَّف ؛ لأنَّه إن تصرَّف بطل ذلك المعنى ، وصار بمنزلة الأفعال التى تجرى على أصولها ، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك .

(١) الزاهرية : عين فى رأس عين لا ينال قعرها كان المتوكل نزلها وبنى بها بناء .

انظر معجم البلدان ج ٣ ص ١٤ ، ص ١٢٨

ذكرنا : حال أو تمييز

ولم أقف على قائل البيت

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب : انى مما أن أصنع أى من الأمر أن أصنع فجعل ما وحدها اسما ، ومثل ذلك غسلته غسلا نِعْمًا : أى نعم الغسل » .

وفى المغنى ج ٢ ص ٣ « التامة تقع فى ثلاثة أبواب . . .

الثانى : باب نعم وبئس ، نحو : غسلته غسلا نِعْمًا ، ودققته دَقًّا نِعْمًا ، أى نعم شئنا (فما) نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري ، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة » .

(٣) انظر ج ٢ ص ٣٢٠، ٣٢٥

فإن قال قائل : أرأيت قولك : ما أحسن زيدا ، أليس في التقدير والإعمال - لا في التعجب - منزلة قولك : شيء حسن زيدا ، / فكيف تقول هذا في قولك : ما أعظم الله يا فتى ، وما أكبر الله ؟

قيل له : التقدير على ما وصفت لك . والمعنى : شيء عظم الله يا فتى ، وذلك الشيء الناس الذين يصفونه بالعظمة ، كقوالك : كبرت كبيراً ، وعظمت عظيماً (١) .
فإن قال قائل : فينتصب هذا من حيث انتصب زيد .

قيل له : لا شيء من الأفعال ينتصب على معنى الآخر بأكثر من الفاعل والمفعول به .
ألا ترى أنك تقول : شتمت زيدا ، وأكرمت عمراً فالفعل الناصب جنس واحد ، والمعنى مختلف ، وليس شيء يُخبر به عن الله - عز وجل - إلا على خلاف ما تُخبر به عن غيره في المعنى ، وجنس الفعل واحد في الإعمال .
فمن ذلك ما أذكره لك ليدل على سائرته إن شاء الله .

(١) في الانصاف ص ٩٤ في الرد على الكوفيين :

وأما قولهم : لو كان التقدير فيه شيء أحسن زيدا لوجب أن يكون التقدير في قولنا ما أعظم الله : شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل قلنا : معنى قولهم : شيء أعظم الله ، أي وصفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان - كبرت كبيراً ، وعظمت عظيماً ، أي وصفته بالكبرياء والعظمة ، لا صيرته كبيراً وعظيماً فكذلك هاهنا . ولذلك الشيء ثلاثة معان :
أحدها : أن يعنى بالشيء من يعظمه من عباده .
والثاني : أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله وقدرته من مصنوعاته .
والثالث : يعنى به نفسه ، أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين خلقه .

وحكى أن بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر في حلقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فسئل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة فأنكروا عليه . ثم سحبوه من الحلقة ، وأخرجوه فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح انكارهم عليه وفساد ما ذهبوا إليه .

وقيل يحتمل أن يكون قولنا : شيء أعظم الله بمنزلة الأخبار أنه عظيم لا على معنى شيء أعظمه فإن الألفاظ الجارية عليه - سبحانه - يجب حملها على ما يليق بصفاته . . .
وانظر الأشباه ج ٤ ص ٥٩ - ٦٣
وفى أصل المقتضب : كبرت تكبيراً ، وعظمت تعظيماً

وغير نحو قولك : رحم الله الناس ، ورحم زيد عمرا ، فالرحمة من زيد رقة / وتَحَنُّنٌ ،
والله - عز وجل - يَجِلُّ عنها .

وكذلك علم الله ، وهو العالم بنفسه . وتقول : علم زيد علما ، وإنما ذلك علم جعل فيه ،
وأدب اكتسبه . وكذلك جميع ما تُخبر به .

وإذا كان (زيد) مفعولا قلت : لقيت زيدا ، ورأيت عمرا ، وتقول : ذكرت الله .
فلئنا تعني أن ذكرك كان لهذا الاسم ، وكذلك دعوت الله .

فمخارج الأفعال واحدة في الأعمال ، والمعاني تختلف . فعلى هذا يجرى التقدير فيما
ذكرت لك .

وقد قال قوم : إن (أَحْسَنَ) صلة - (ما) ، والخبر محذوف .
وليس كما قالوا ؛ وذلك أن الأخبار إنما تُحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها (١) .
وإنما هربوا من أن تكون (ما) وَحْدَهَا اسما ، فتقديرهم : الذي حَسَنَ زيدا شيئا (٢) ، والقول
فيها ما بدأنا به من أنها تجرى بغير صلة ، لمضارعتها الاستفهام والجزاء في الإبهام .

فلماذا قلت : ما / أَحْسَنَ زيدا - لم يجوز أن تضع الفعل المضارع هنا فتقول : ما يُحَسِّنُ
زيدا ، وما مُحَسِّنَ زيدا (٣) ؛ لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال
المعنى .

ألا ترى أنك تقول : العُمر ، والعُمر ، ولا يقع في القسم إلا مفتوحا ؛ لدخول المعنى
على هذه الهيئة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٨ « وقال الأخفش : (ما) موصولة والجملة
بعدها صلتها والخبر محذوف ، أي الذي حسن زيدا موجود . وفيه بعد ، لأنه حذف الخبر
وجوبا مع عدم ما يسد مسده ، وأيضا ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق في التعجب
كما كان في تقدير سيبويه .. »

(٢) في الأصل : الذي حسن شيئا زيد

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا
عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يحسن ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا » .

ولو قلت : ما أحسن عندك زيدا . وما أجمل اليوم عبد الله . لم يجز ، وكذلك لو قلت .
ما أحسن اليوم وجهَ زيد . وما أحسن أمس ثوبَ زيد ، لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرف لزِم
طريقة واحدة ، وصار حكمه كحكم الأسماء (١) .

والدليل على ذلك أنَّك تقول : أقام عبدُ الله زيدا ، فتنقلب الواو ألفاً ، لأنَّه فعل ،
وتقول في الاسم : هذا أقومُ من ذا . فلا يُعلُّ . وتقول في التعجب : ما أقومُ زيدا ، وما
أبيعه . فيكون هذا الفعل لاحقاً بالأسماء لما أخبرتك به من قلة تصرفه (٢) .

/ واعلم أنَّ بناء فعل التعجب إنَّما يكون من بنات الثلاثة (٣) ، نحو : ضرب : وعلم
ومكث ، وذلك أنَّك تقول : دخل زيد ، وأدخلته ، وخرج : وأخرجته ، فتلحقه الهمزة ،
إذا جعلته محمولا على (فعل) .

وكذلك تقول : حَسُن زيد ، ثمَّ تقول : ما أَحْسَنَه : لأنَّك تريد : شيء أحسنه .
فإن قيل : فقد قلت : ما أعطاه للدراهم ، وأولاه بالمعروف ، وإنَّما هو مِن أعطى ، وأولى .
فهذا - وإن كان قد خرج إلى الأربعة - فإنَّما أصله الثلاثة والهمزة في أوَّلِه زائدة .

(١) في شرح انكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ « وأما الفصل بين الفعلين والمتعجب
منه فإن لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا ، لفصل بين المفعول وعامله الضعيف بالأجنبي ،
فلا يجوز لقيته فما أحسن أمس زيدا على أن يتعلق (أمس) بـ لقيت وكذا أن تعلق بهما وكان
غير ظرف نحو : ما أحسن قائما زيدا ، وذلك لأنه نوع تصرف في علم التعجب

وأما بالظرف فمنعه الأخفش والمبرد وأجازاه الفراء والجزمي وأبو علي والمازني ، نحو
ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وأحسن اليوم يزيد . »

وسأتي في ص ١٨٧ من المطبوع ما يفيد الجواز من كلام المبرد فقد مثل بقوله : ما أقبح
بالرجل أن يفعل كذا ، وما أقبح بالرجل أن يشتم الناس وفي الجمع ج ٢ ص ٩١ : قال أبو حيان
ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمفعول ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلق به وجب تقديم
المجرور ، كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله :

خليلى ما أخرى بذى اللب أن يرى صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ ويتم (أفعل) اسماً وذلك قولك : هو أقول الناس ، وأبيع
الناس ، وأقول منك ، وأبيع منك . وإنما أتموا ، ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف ، نحو :
أقال ، وأقام

ويتم في قولك : ما أقوله ، وما أبيعه ، لأن معناه معنى أفعل منك . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « وبنائوه أبداً من فعل ، وفعل ، وفعل (بفتح وكسر وضم
المين) وافعل ، هذا ، لأنهم لم يريدوا أن يتصرفوا ، فجعلوا له مثلاً واحداً يجرى عليه ، فشبه هذا
بما ليس من الفعل ، نحو (لات) ، و (ما) وإن كان من حسن وكرم وأعطى . »

وعلى هذا جاء : (وأرسلنا الرياح لواقح^(١)) ولو كان على لفظه اكان ملاقيح : لأنه يقال :
ألقيحت فهي ملقحة ، ولكنه على حذف الزوائد . ومن ذلك قوله :

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازٍ لَيْلٍ غَاضِي^(٢)

وإنما هو مُغْفِضٌ ، واستعمل بحذف زيادته . ومثل ذلك :

تَكْشِفُ عَنْ جَمَاتِهِ دَلُّ الدَّالِ^(٣)

(١) الحجر : ٢٢

وفي المخصص ج ١١ ص ١٠٩ : « فامسا قوله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) فزعم

أبو العباس محمد بن يزيد أنه على طرح الزوائد كنحو ، يخرجن من أجواز ليل غاضي
قال أبو علي : قال أحمد بن يحيى : ليس على حذف الزائد ، ولكنه يقال : ريع لاقح ، كما
يقال : ريع عقيم » .

(٢) استشهد به في الكامل ج ٢ ص ٣٥ على حذف الزوائد أيضا . في اصلاح المنطق ص
٢٧٥ : « غضى الليل فهو غاض ومغض إذا أظلم » ثم أنشد الرجز .
وفي الاقتضاب ص ٤٧٥ : « أنشده ابن قتيبة على أن غاضيا من أغضى جاء على حذف
الزيادة من الفعل ، وهذا لا يلزم ، لأن الأصمعي وغيره حكوا غضا الليل وأغضى ، فغاض من
غضا ، لا من أغضى ولعل رؤية كان من لغته أغضى » .

وفي المخصص ج ٩ ص ٣٩ : « قال الفارسي : قال أبو العباس : أغضى الليل ولا
يقال غضا » . وفي اللسان : ليل مغض لفة قليلة وأكثر ما يقال : ليل غاض .
الأجواز الأوساط . والضمير في يخرجن للابل .

الرجز لرؤية من شعر يمدح به بلال بن أبي بردة وانظره في رغبة الأمل ج ٢ ص ٣٥
الجواليقي ص ٤٠٩ والمخصص ج ٩ ص ٣٩ ، ص ١٦٧ ، ج ١١ ص ١٠٩ والتمام في تفسير
أشعار هذيل ص ١٥٢ والأرجوزة في ديوانه ص ٨١-٨٣
والتمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٥٢

(٣) في اللسان (دلا) « قال الجوهري . وقد جاء في الشعر . الدالي بمعنى المدلى وهو
قول العجاج :

يكشف عن جماته دلو الدال عباءة غبراء من أجن طال

يعنى المدلى قال ابن برى ومثله لرؤية : يخرجن من أجواز ليل غاضي . أى مغض قال :
وقال علي بن حمزة : قد غلط جماعة من الرواة في تفسير بيت العجاج آخرهم ثعلب .
قال : يعنى كونهم قدروا الدالي بمعنى المدلى . قال ابن حمزة : وإنما المعنى فيه أنه لما كان
المدلى إذا أدلى دلوه عاد ، فدلاها ، أى أخرجها ملأى قال : دلو الدال » .

وروى في المخصص ج ٩ ص ١٦٧ : يكشف عن حماته .
والحماة الطين الأسود وانظر شرح الحماسة ج ٢ ص ٢٨٩ ، والتمام ص ١٥٢
والبيت من أرجوزة نسبت الى العجاج انظر ديوانه ص ٨٦

يريد : المثلي .

٤
٤٩١

ومن ذلك حَذَفُك جميعَ الزوائد إذا احتجت / إلى حذفها في تصغير ، أو جمع ، أو اضطرَّ إليه شاعر ، كما قال العجاج :

ومهمه هالك من تعرجا (١)

إنما هو مهلك في بعض الأقاويل .

واعلم أنَّ ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يَجُزْ أن يقال فيه : ما أَفْعَلَهُ . وذلك لأنَّك إن بنيت هذا البناء حذفت من الأصل حرفاً . وهذا ممَّا لا يجوز ؛ لأنَّ معناه إنما كمل بحروفه ؛ إذ كنَّ كلُّهنَّ أصولاً ، وإنما يُستعمل فيما كان من هذا القبيل ما يدلُّ عليه من فعلٍ غيره وذلك أنَّك إذا قلت : دحرج ، وأحرنجم ، وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت : ما أَشَدَّ دَحْرَجْتَهُ ، وما أَشَدَّ أَحْرَنْجَمَهُ . لأنَّك لو أدخلت على هذا الهجزة لخرج من بناء الأفعال ، ولا يجوز الحذف لما وصفت لك .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٢١٠-٢١١ : « وهلك الشيء وهلكته قال العجاج

ومهمه هالك من تعرجا

فيه قولان : أحدهما : أن هالكا بمعنى مهلك ، أي مهلك من تعرج فيه .

والآخر : ومهمه هالك المتعرجين فيه كقولك : هذا رجل حسن الوجه فوضع (من) موضع الألف واللام ، » .

وفي الاقتضاب ص ٤٠٣ : « قال أبو عبيدة : هالك بمعنى مهلك وكذلك حكى يونس وقال : كانت لغة رؤبة بن العجاج هلكنى الله ، وهلكه الله فمن على رأيه فى موضع رفع » .

وفي الجواليقي ص ٣١٠ : « المهمة : القفر .

وهالك من وصف المهمة ومن تعرج فى معنى الذين تعسجروا فيصير المعنى : هالك المتعرجين فيه .

ويجوز أن يكون هالك من فعل المتعرجين والضمير العائد الى المهمة محذوف تقديره : ومهمه هالك متعرجوه ، كما تقول : مكان مهتد سالكوه ، فإذا نقلت الضمير وأدخلت الألف واللام قلت : مكان مهتد السالكين بنصب السالكين وتنوين مهتد ، ويجوز الإضافة فتقول : مهتدى السالكين . . .

وقال الأنبارى فى شرح المفضليات ص ٢١٧ : يريد هو هالك المتعرجين

والبيت من أرجوزة طويلة للعجاج انظرها فى العينى ج ١ ص ٢٩ وإبيات منها فى الاقتضاب ص ٤٠٣ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ وتهذيب اصلاح المنطق ج ١ ص ١٤٠ والمخصص ج ٦ ص ١٢٧ وشرح الحماسة ج ٢ ص ٢٨٩ واللسان (هلك) وديوان العجاج ص ٧ - ١١ .

وكذلك ما كان من الألوان والعيوب ، نحو : الأعور والأحمر ، لا يقال : ما أخمره ، ولا ما أغوره .

ولأنما امتنع هذا لشيئين (١) :

أحدهما : أن أصل فعله أن يكون أَفْعَلَ ، وأفعالٌ . / نحو : أحمر واحمارٌ . ودخول الهمزة على هذا مُحال (٢) .

٤
٤٩٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ - ٢٥١ : « باب مالا يجوز فيه ما أفعله .

وذلك ما كان على (أفعل) وكان لونا أو خلقة . ألا ترى أنك لا تقول : ما أحمره ، ولا ما أبيضه ، ولا تقول في الأعرج : ما أعرجه ولا في الأعشى : ما أعشاه . إنما تقول : ما أشد حمرته وما أشد عشاه . وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (أفعل به) ..

إنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخل في الفعل .
ألا ترى قلت في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل ، فلما كان مضارعا للفعل موافقا له في البناء كره فيه مالا يكون في فعله أبدا .
وزعم الخليل أنهم إنما منهم من أن يقولوا في هذه : ما أفعله ، لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد ، والرجل .. »

(٢) كلام المبرد فيما مضى (وأعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة ، نحو : ضرب ، وعلم ، ومكث) .

وقوله هنا : ودخول الهمزة على هذا محال مما يقطع بأن المبرد لا يجيز بناء التعجب على ما أفعله ، وأفعل به من الصيغ التي جاوزت حروفها ثلاثة ولو كانت فيها زيادة .
بقي أن نبين هل يرى المبرد قياس التعجب من (أفعل) كما يرى سيبويه ذلك ؟

لقد عبر سيبويه بقوله ج ١ ص ٣٧ : « وبنائه أبدا من فعل ، وفعل ، وفعل ، وأفعل أما المبرد فقد عبر عن ذلك بعبارة حاصرة (إنما يكون من بنات الثلاثة) ، ثم أخذ يلتبس وجهها للمسموع من نحو ما أعطاه للدرهم وأولاه بالمعروف ونظر له بما جاء محذوف الزوائد (ليل غاض) (دلو الدال)

ويشهد صنيعة هذا بأن التعجب من (أفعل) يوقف عند المسموع منه .

والعجيب بعد هذا أن ينسب التبريزي في شرحه للحماسة وابن يعيش والرضي إلى المبرد أنه يجيز التعجب بقياس واطراد من صيغ الزوائد جميعا موافقا للاخفش ومخالفا لسيبويه .

في شرح الحماسة للتبريزي ج ٢ ص ٢٨٩ : « وكان أبو العباس المبرد يقول : ذلك جائز على حذف الزوائد ، يعني بناء التعجب من أفعل ويشبهه بقول الشاعر :
تكشف عن جماته دلو الدال

وبقوله :

ومهمة هالك من تعرجا

وبقول الله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) .

ويجوز مثل هذا فيما كان أصله ثلاثيا على أي بناء كان ، وكان يتبع مذهب الاخفش في

ذلك .

والقول الآخر قول الخليل : وهو أَنَّ هذا شيء قد ثَبَت واستقرَّ ، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان . فهو - وإن كان مشتقاً من الفعل - بمنزلة اليد ، والرجل لا تقوله ، كما لا تقول : ما أَيْدَاهُ ، ولا مَا أَرْجَلَهُ . وإنما أقول : ما أَشَدُّ يَدَهُ . فعلى هذا : ما أَشَدُّ حُمْرَتَهُ ، وما أَشَدُّ عَوْرَهُ ، وكذلك جميعُ بابها .

ومثلُ هذا قوله : هذا أَحْسَنُ من هذا ، وهذا أَضْرَبُ من ذا ، وهذا أَشَدُّ عَوْرًا من ذا ، وَأَشَدُّ حَوْلًا من ذا ، لِأَنَّ هذا والتعجبُ من باب واحد .

فإن قال قائل : فقد جاء في القرآن : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ^(١)) .

قيل له : في هذا جوابان ، كلاهما مُقْنِع :

أحدهما : أن يكون من عَمَى القلب ، وإليه يُنسب أكثر الضلال ، لِأَنَّهُ حَقِيقَتُهُ كما قال : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) ^(٢) . فعلى هذا تقول ما أعماه ، كما تقول : ما أحمقه .

والوجه الآخر : أن يكون من عَمَى العين ، فيكون (فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى) لا تريد به به أَعْمَى / من كذا ، ولكنه في الآخرة أعمى ، كما كان في الدنيا ، وهو في الآخرة أضلُّ سَبِيلًا ^(٣) .

٤
٤٩٣

في ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٤ : « وقد قالوا : ما أعطاه للدراهم ، وأولاه للخير فهذا ، ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه . لا يجوز منه إلا ما تكلمت به العرب ، فالتعجب من فعل قياس مطرد ، ومن أفعل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب . »

وزعم الأخفش أن ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد ، كاستفعل ، وأفعل ، وانفعل ، لأن أصلها ثلاثة أحرف ، وقاسه على ما أعطاه ، وما أولاه . كأنه يحذف الزوائد ، ويرده على الثلاثة ، وتابعه أبو العباس المبرد على ذلك وأجازه . . . »

سبويه يجيز التعجب من أفعل بقياس كما ذكرنا فما نسبته إليه ابن يعيش غير صحيح .

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٦ : « ويبني من باب (أفعل) أفعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره ، نحو : ما أعطاه للمعروف ، وما أبغضني له . والأخفش ، والمبرد جوزا بناء من جميع الثلاثي المزيد فيه . »

(١) الاسراء : ٧٢

(٢) الحج : ٤٦

(٣) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٦٣-٦٤

وتقول : يا هند أحسن بزيد ، ويا رجلاً أحسن بزيد ؛ لأنك لست تأمرهم أن يصنعوا شيئاً ، وإنما المعنى : ما أحسنه (١) . فإذا كان من الألوان ، والعيوب [قلت] ياهند ، أشدّ بحمرة زيد ، ويا رجال ، أشدّ بحمرة زيد . ومن هذا الباب قول الله عز وجل (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (٢) .

ولا يقال لله - عز وجل - تعجّب . ولكنّه خرج على كلام العباد ، أى هؤلاء من يجب أن يقال لهم : ما أسمعهم ، وأبصرهم في ذلك الوقت .

ومثل هذا قوله : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) و (لعل) إنما هي للترجى ، ولا يقال ذلك لله . ولكن المعنى - والله أعلم - إذهبا أنتما على رجائكما ، وقولا القول الذى ترجوان به . ويرجو به المخلوقون تذكّر من طالّبوه (٣) .

وأما قوله : (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) (٤) فليس من هذا ، ولكنه - والله / أعلم - التقرير والتوبيخ . وتقديره : أى شيء أصبرهم على النار ؟ أى دعاهم إليها ، واضطّروهم إليها ؛ كما تقول : صبرت زيدا على القتل (٥) . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن يضبر الروح .

(١) انظر ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٨ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ والاشياء ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) مريم : ٣٨ - انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٩١

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٧ : « ومثل ذلك قوله تعالى : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) فالعلم قد أوتى من وراء ما يكون ولكن اذهبا أنتما فى رجائكما وطمئكما ومبلغكما من العلم وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما .

ومثله : (قاتلهم الله) فانما أجرى هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن . وانظر تعليق السيرافى والروض الأنف ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ والآية فى سورة طه : ٤٤

(٤) البقرة : ١٧٥

(٥) فى البحر المحيط ج ١ ص ٤٩٥ : « وذهب معمر بن المثنى والمبرد الى أن ما استفهامية لا تعجبية وهو استفهام على معنى التوبيخ لهم ، أى شيء صبرهم على النار حتى تركوا الحق ، واتبعوا الباطل وهو قول ابن عباس والسدى يقال : صبره ، وأصبره بمعنى ، أى جعله يصبر . لا أن أصبر هنا بمعنى حبس ، واضطر ، فيكون أفعّل بمعنى فعل خلافا للمبرد إذ زعم أن أصبر بمعنى صبر ، ولا نعرف ذلك فى اللغة إنما تكون الهزرة للنقل ، أى يحصل ذا صبر » .

ومثل ذلك قوله :

قلتُ له : أَصْبِرْهَا دَائِنًا أَمْثَالُ بِسْطَامَ بْنِ قَيْسٍ قَلِيلٌ^(١)

فهذا مجازه ، ولا يقال لله عز وجل ؛ لأنه إِنَّمَا يَعْجَب مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ ، ولا يُقَدِّرُهُ ، فيتعجب كيف وقع مثله ؟ وعلام الغيوب يَجِلُّ عن هذا^(٢) .

ونقول في شيء من مسائل هذا الباب

ما أَحْسَنَ ، وأَجْمَلَ زيدا . إذا نصبت بأجمل . فإن نصبت بأحسن قلت : ما أَحْسَنَ ، وأَجْمَلَ زيدا ؛ لأنك تريد : ما أَحْسَنَ زيدا ، وأَجْمَلَهُ^(٣) .
وتقول : ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ . فترفع (زيد) بكان ، وتجعل (ما) مع الفعل في معنى

(١) في اللسان : صبره عن الشيء . يصبره صبرا حبسه قال الحطيئة :

قلت له أصبرها جاهدا ويحك أمثال طريف قليل

والبيت برواية اللسان مطلع قطعة في ديوان الحطيئة ص ٩٩ يمدح بها طريف بن دفاع .

أما بسطام بن قيس فقد ورد في قصيدة للفرزدق في ديوانه ص ٧٦٥ :
وقد مات بسطام بن قيس وعامر

وذكر القصيدة المبرد في الكامل ج ٣ ص ٣٥

وقال في ص ٤٦ - ٤٨ : « هو فارسل بكر بن وائل وابن سيدها ... »

ولما قتل لم يبق في بكر بن وائل بيت الاهجم : اى هدم .

وانظر تعليق على بن حمزة في التنبيهات على كلام المبرد وجمهرة الانساب ص ٣٢٦ ،
وشرح الفضليات للأنباري ص ٣٧ ، ٤٩٢ ، ٥٢٧ ، ٨٠٨

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٦

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ : « وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول : ما أحسن وما أكرم زيدا على أعمال الثاني وحذف مفعول الأول ، وما أحسن وأكرمه زيدا على أعمال الأول »

وفى الاشباه ج ٤ ص ١٠٩ : « وشرط هذا العامل أمور :

أحدهما : عند بعض النحاة وهو أن لا يكون فعل تعجب ، لأنه جرى مجرى المثل ، فلا يتصرف فيه بفصل ، ولا غيره ، وأجازه أبو العباس ومنعه ابن مالك قال : لكن بشرط أعمال الثاني كقولك : ما أحسن وأعقل زيدا بنصب زيدا بأعقل لا بأحسن لئلا يلزم فصل مالا يجوز فصله ، وكذلك أحسن به وأعقل يزيد بأعمال الثاني ، ولا تعمل الأول فتقول : وأعقل به يزيد للفصل . والمبرد لم يشترط أعمال الثاني وأجاز أعمال الأول

المصدر ، وتوقع التعجب على (ما) ، وما بعدها صلة لها . فالتقدير : ما أحسن كَوْنَ زيد .

٤
٤٩٥ وقد يجور - وهو بعيد -/ ما أحسن ما كان زيدا . تجعل (ما) بمنزلة الذى ، فيصير ما أحسن الذى كان زيدا . كأنه كان اسمه زيدا ، ثم انتقل عنه . وإنما قبّح هذا لجعلهم (ما) للآدميين . وإنما هذا من مواضع (مَنْ) ، لأن (ما) إنما هى لذات غير الآدميين ، وصفات الآدميين .

ألا ترى أنك تقول : ما عندك ؟ فتقول : فرس ، أو حمار ، ولو قلت : من عندك لقال : زيد ، أو عمرو .

والصفات للآدميين التى تقع عليها (ما) فهى نحو قولك : عندى زيد ، فأقول : وما زيد ؟ فيكون جوابه : طويل ، أو قصير ، أو شريف ، أو وضيع .
وإنما أجزناه على بُعد ؛ لأنّ الصفة قد تحل محل الموصوف ، تقول : مررت بالعاقل ، وجاعنى الظريف .

وقال بعض المفسرين فى قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) قال : ومن بناها .
وكان أبو زيد يروى عن العرب أنها تقول : سُبْحَانَ ما سُبِّحَ الرعد بحمده (١) . فعلى هذا أجزناه .

٤
٤٩٦ وتقول : ما أحسن ما كان زيداً وأجمله ، وما أحسن ما / كانت هند وأجمله ؛ لأنك ترد إلى (ما) . ولو قلت : وأجملها جاز على أن تجعل ذلك لها .

وإذا قلت : ما أحسن زيداً . فرددت ذلك إلى نفسك قلت : ما أحسننى ؛ لأنّ (أحسن) فعلٌ فظهر المفعول بعده ، كما يظهر بعده (ضرب) ، ولو كان اسماً لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه . نحو قولك : هذا غلامى (٢) .

(١) الحديث عن معنى (من) و (ما) والآيات تقلم فى الجزء الأول : ٤٨ ، ٤١ ، الجزء الثانى ٥٢ ، ٢٩٦ والجزء الثالث : ٦٣ وسيكره فى ص ٥٤٨

(٢) من أدلة البصريين على أن صيغة أفعل فعل لحوق نون الوقاية لها .

وتقول في الاستفهام : ما أحسن زيد ؟ إذا أردت : أى أحسن من زيد ؟ (١) .
فإذا جعلت المسألة منك قلت : ما أحسنى (٢) ، كما تقول : مَنْ غلامى ؟ فإنما يعجزى المضمّر
معجزى الظاهر .

ألا ترى أنك إذا قلت : ما أحسن زيداً ، فرددت ذلك إلى نفسك قلت : ما أحسنت .
وتقول : ما أحسن زيداً ، ورجلاً معه . ولولا قولك (معه) لم يكن للكلام معنى . وذلك
أنك إذا قلت : ما أحسن رجلاً . فليس هذا ممّا يُفيد به السامع شيئاً ، لأنه لا يُستنكر أن
يكون في الناس من هو كذا كثير .

ولو قلت : ما أحسن رجلاً من بنى فلان . أو رجلاً رأيته عندك حتى تقوّيه بشيء يوجد فيه (٣) .
معنى يخرج من باب الإشاعة اصلح .

/ وهذا بمنزلة قولك : كان رجل عاقلاً ، وإن رجلاً عاقل يجوز فيه ما جاز فيهما . ويمتنع
فيه ما امتنع فيهما (٤) .

٤
٤٩٧

(١) هكذا بالأصل وانظر عبارة الاشباه

(٢) في الاشباه ج ٤ ص ١٢٢ : « مسألة من التعجب من القاء أبى بكر بن الانبارى :
تقول ما احسن عبد الله (ما) رفع رفعتها بما فى احسن ونصبت عبد الله على التعجب .
وتقول فى الدم : ما احسن عبد الله . ف (ما) لا موضع لها ، لانها جحد ورفعت
عبد الله بفعله .

وتقول فى الاستفهام : ما احسن عبد الله فما رفع بأحسن وأحسن بها .
والتاويل : أى شيء فيه أحسن ؟ أعيناه أو أنفه ؟

وتقول اذا رددته الى نفسك فى التعجب : ما احسننى فما رفع والنون والياء موضعهما
نصب على التعجب .

وتقول فى الدم اذا رددته الى نفسك ما أحسنت . . .

وتقول فى الاستفهام : ما احسنى فما رفع بأحسن وأحسن بما والياء فى موضع خفض
بإضافة أحسن اليها »

جرى ابن الانبارى على مذهب الكوفيين فى أن المبتدأ والخبر مترافعان .

سالت ابنة أبى الأسود اباهما : ما أحسن السماء فقال لها : نجومها ، فقالت : انى لم ارد
هذا ، وانما تعجبت من حسنها ، فقال لها : اذن قولى : ما أحسن السماء (نزهة الألبا ص ١٢-١٣)

(٣) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٨٩ : « ويجب كون التعجب منه مختصاً ،
فلا يقال : ما احسن رجلاً ، لعدم الفائدة . فان خصصته بوصف ، نحو : رجل حاله كذا جاز »
(٤) انظر ص ٨٨ من هذا الجزء

وتقول : ما أحسن إنساناً قام إليه زيد ، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا^(١) فالرجل الآن شائع ، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قولك : أن يفعل كذا ، كنحو : ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس ، تقديره : ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال .

ولو قلت : ما أحسن رجلاً إذا طُلبَ ما عنده أعطاه - كان هذا الكلام جائزاً ، ولم يكن (أحسن) وإن نصب رجلاً واقعاً عليه إنما هو واقع على فعله . وإنما جاز أن يُوقع التعجب عليه وهو يريد فعله ؛ لأنَّ فعله به كان وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم ، كقولك : رأيت زيدا يضرب عمراً ، ثم تقول : رأيت ضربَ زيد عمراً . فالضرب لا يرى ، وإنما رأيت الفاعل والمفعول به ، ورأيت الفاعل يتحرك وذلك المتحرك يدلُّ على نوع الحركة ، فأما الحركة نفسها فلا تُرى ، لأنَّ المرئي لا يكون إلاَّ جسمًا ملونًا .

ولو قلت : ما أكثر/ هبتك الدنانير ، وإطعامك المساكين - كنت قد أوقعت التعجب بالفعل ، واتصل به التعجب من كثرة المفعول ، وهو الطعام والدنانير التي يهبها . فكأنك قلت : ما أكثر الدنانير التي تهبها ، والطعام الذي تطعمه . إن أردت هذا التقدير

وإن أردت أن هبته أو طعامه يفعلها كثيرًا ، إلاَّ أن ذلك يكون نزرًا في كلِّ مرة جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ؛ لأنَّ هذا شبيه بالإلغاز ؛ لأنَّ قصد التعجب الكثرة فإذا تووَّل على القلة فقد زال معنى التعجب . ولكن بعض الأشياء يدلُّ على بعض .

ألا ترى أنك تقول : ما جاعني غير زيد ، وتريد : ما جاعني إلاَّ زيد .

وقد يجوز ألا يكون زيد جاعك ، ويكون الكلام مستويًا .

وذلك أنك إذا قلت : ما جاعني غير زيد فإنما زعمت أن غيره لم يأتك ، فجائز أن يكون أيضًا ما جاعك إلاَّ أنك أمسكت عن الخبر فيه^(٢) . ولهذا مسائل غامضة/ تأتي في موضعها إن شاء الله .

(١) انظر ص ١٧٨ فيما نقلناه عن الرضى من جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه فقد نسب المنع الى المبرد وقد جاء ذلك في قول عمرو بن معد يكرب : ما احسن فى الهيجاء لقاءها وقول محمد بن بشير :

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للأبواب أن يلجأ

وانظر ما قاله أبو حبان فى الهمع ج٢ ص ٩١

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ « ألا ترى انه لو قال : أتانى غير عمرو كان قد اخبرك انه لم يات » وان كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستغنى به فى مواضع من الاستثناء . ولو قال : ما أتانى غير زيد يريد بها منزلة مثل لكان مجزأ من الاستثناء . كأنه قال : ما أتانى الذى هو غير زيد ، فهذا يجزئ من قوله : ما أتانى الا زيد .

هذا باب

ماجرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه

وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى

في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل

وذلك الحرف (ما) النافية

تقول : ما زيد قائماً ، وما هذا أخاك . كذلك يفعل أهل الحجاز .

وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) ، تقع مُبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال ، وما لم يقع . فلما خَلَصَتْ في معنى (ليس) ودلّت على ما تدلّ عليه ، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت بكل واحدة تُغنى عن الأخرى - أجروها مجراها .

فمن ذلك قول الله عز وجل : (ما هذا بشراً)^(١) و (ما هن أمهاتهم)^(٢) .

وأما بنو تميم فيقولون : ما زيد منطلق ، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنما) إذا قلت : إنما زيد منطلق^(٣) .

(١) يوسف : ٢١

(٢) المجادلة : ٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨ : « باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلفظة أهل الحجاز .. »

وذلك الحرف (ما) . تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقا .

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما ، وهل ، وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس (ما) كليس ، ولا يكون فيها ضمير .

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس ، اذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع

ومثل ذلك قوله - عز وجل - : (ما هذا بشراً) في لغة أهل الحجاز . وبنو تميم يرفعونها إلا من حرف كيف هي في المصحف .

وانظر الخصائص ج ١ ص ١٢٥ ، ١٦٧ ، ج ٢ ص ٢٦٠ والانصاف ص ١٠٧ - ١١١
واسرار العربية ص ١٤٣ - ١٤٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

وأهل / الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها ، أو قدموا خبرها على اسمها - ردوها إلى أصلها فقالوا : ما زيد إلا منطلق ، وما منطلق زيد ؛ لأنها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال ، فلم يقو على نقض النفي ، كما لم يقو على تقديم الخبر ، وذلك لما خبرتك به في الأفعال والحروف ، وأن الشيء إنما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه . فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة. (١)

وتقول في قول أهل الحجاز : ما زيد منطلقاً أبوه ، ولا خارجاً أبوه ، وما زيد قائماً إليه عبد الله ؛ لأنك تجرى عليه ما كان لشيء من سببه ؛ كما يجرى عليه ما كان له خاصة .

ألا ترى أنك تقول : مررت برجل قائم أبوه ؛ كما تقول : مررت برجل قائم .

وتقول - إن شئت - ما زيد قائماً ، ولا خارجاً أبوه - جعلت أباه بمنزلة الأجنبي ، فصار (خارج) خبراً مقدماً . كأنك قلت : ما زيد منطلقاً ، ولا أبوه خارج (٢) .

وتقول : ما زيد خارجاً غلامه ، ولا منطلقة جاريته . يكون في العطف على حاله .

فأما قول بني تميم فعلی أنهم أدخلوا (ما) على المبتدأ ، وقد عمل في خبره ؛ كما يعمل الفعل في فاعله ، فكان قولهم : ما زيد عاقل ، بمنزلة : ما قام زيد ؛ لأنهم أدخلوها على كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلم يغير ؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل .

وأما أهل الحجاز فإنهم لما رأوها في معنى (ليس) في جميع مواقعها : تُغنى كل واحدة منهما عن صاحبتهما - أجروها مجراها في العمل ما دام الكلام على وجهه فقالوا : ما زيد منطلقاً ؛

كما يقولون : ليس / زيد منطلقاً . فإن أدخلوا عليها ما يوجبها أو قدموا خبرها رجعت إلى

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨ - ٢٩ : « فإذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو ما مسمى من أعتب رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : ان أخوك عبد الله على حد قولك : ان عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلت بمنزلة ، فكما لا تصرف (ان) كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يكون في الفعل ، ولم تقو قوته فكذلك (ما) .

وتقول : ما زيد إلا منطلق تستوى فيه اللغتان ومثله قوله - عز وجل - : (ما انتم إلا بشر مثلنا) لم تقو (ما) حيث نقضت معنى ليس ، كما لم تقو حين قدمت الخبر .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وان شئت قلت : ما زيد ذاهباً ولا كريم أخوه ان ابتدأته ، ولم تجعله على (ما) . »

أنها حرف ، فقالوا : ما منطلق زيد ؛ لأنها ترجع إلى أن الكلام ابتداء وحبر ، فصار بمنزلة قولك : قائم زيد ، وأنت تريد : زيد قائم . لا يكون التقديم إلا على ذلك ؛ لأن (ليس) فعل ، وهذه ليست بفعل . تقول : لست ، ولستنا ، وليسوا ، ولستن ، ولا يكون شيء من هذه الإضمار في (ما) ، ولكن لما أشبهت الفعل جرت مجراه ما كان على مجراه وفي موضعه ، فلما فارقت ذلك لم يجز النقص فيها والتصرف ؛ لأنها في نفسها غير متصرفة ، ولا محتملة ضميراً (١) .

ألا ترى أنك تقول : إن زيدا منطلق ، ولو قدمت الخبر لم تقل : إن منطلق زيدا ، لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة ، ولو فعلت ذلك للزمك أن تصرفها في أنفسها ، وهذا محال .

فأما تقديم الخبر فقولك : / ما منطلق زيد ، وما مسيء من أعتب (٢) .

فإنما قدمت على حد قولك : ما زيد منطلق ، ولو أردت التقديم على قولك : ما زيد منطلقاً - لم يجز ؛ كما لا يجوز : إن منطلق زيدا .

وهذا قول مغل في جميع العربية : كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ، لأنه مدخل على غيره .

وأما نقض الخبر فقولك : ما زيد إلا منطلق ؛ لأنك نفيت عنه كل شيء إلا الانطلاق . فلم تصلح (ما) أن تكون عاملة في نقض النفي ؛ كما لم تعمل في تقديم الخبر .

قال الله عز وجل : (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ) (٣) و (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) (٤) وقال - حيث كانت في موضعها - (مَا هَذَا بَشَرًا) و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) .

فهذا أصلها الذي شرحنا ، وسنفرد باباً للمسائل ؛ إذ كانت لا تصح إلا بعد الفراغ من الأصول .

(١) يريد ضمير الشأن فيكون اسمها والجملة خبرها .

(٢) في مجمع الامثال ج ٢ ص ٢٨٨ : « وما اساء من أعتب : يضرب لمن يعتلج الى صاحبه ويخبره انه سيعتب » وفي اللسان : فاما الاعتاب والعتبي : فهو رجوع المعتوب عليه الى ما يرضى العاتب

(٣) القمر : ٥٠

(٤) المؤمنون : ٢٤ ، ٣٣

فأما قول الفرزدق :

٤
٥٠٤ / فَأَضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرًا (١)
فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش .
وغلط بين . ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً ، وتضمر الخبر : فتنصبه على

(١) تناول نقد المبرد لسيبويه بيت الفرزدق واليك نص ما قاله :

« قال محمد بن يزيد : وليس هنا موضع ضرورة ، والفرزدق لفته الرفع في التأخير ،
ومن نصب الخبر مؤخراً رفعه مقدماً ، ولكنه نصبه على قوله : فيها قائماً رجل وهو قول
أبي عثمان المازني والخبر مضمّر » .

ورد ابن ولاد على المبرد في الانتصار فقال :

« قال أحمد : قول محمد : وليس هنا موضع ضرورة لا حجة فيه على سيبويه . إنما
هي رواية عن العرب ، والحجة في مثل هذا على العرب أن يقول لهم : لم أعربتم الكلام هكذا
من غير ضرورة لحقتكم ؟ » .

أو يكذب سيبويه في روايته . . وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه ، وكانت العرب
غير مدفوعة عما تقول مضطرة بالوزن أو غير مضطرة فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه ،
فإن وافق قياسه وألا رواه على أنه شاذ عن القياس ، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها
معنى إذا كان الناقل ثقة .

فأما قوله : والفرزدق لفته رفع الخبر مؤخراً فكيف ينصب مقدماً ؟

فليس ذلك بحجة ، لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لفظها ،
وترويه على مذاهبها فيما يوافق لغة الشاعر ، ويخالفها ، ولذلك كثرت الروايات في البيت
الواحد .

ألا ترى أن سيبويه قد استشهد ببيت واحد لوجوه شتى . وإنما ذلك على جهة
ما غيرته العرب بلفظها ، لأن لغة الرواة من العرب شاهد ، كما أن قول الشاعر شاهد إذا
كانا فصيحين فمن ذلك ما أنشده سيبويه لزهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

ورواه أيضاً : ولا سابقاً شيئاً في مواضع آخر .

وكذلك أنشد قول الأعور :

فليس بأتيك منيها ولا قاصر عنك مأمورها

بالرفع ، والجرح . وهذا كثير .

وأما قول أبي عثمان : أنه على الحال المقدمة على النكرة فلا يجوز .
والذي ذهب إليه شرمما ذهب منه ، لأنه ليس بجائز عند النحويين قائماً رجل على
اضمار الخبر ولأن يكون الخبر منصوباً مقدماً ، كما كان مؤخراً أقرب إلى الجواز على ضعفه

الحال . مثل قولك : فيها قائماً رجل (١) ، وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت ،
والحال مفعول فيها ، والمفعول يكون مقدماً ومؤخراً ، وقد فسرنا (٢) الحال بالعامل إذا كان
فِعْلاً ، وإذا كان على معنى الفِعل بما يستغنى عن إعادة القول فيه .

= مما قال المازني ، لأنه أتى بحال ، ولم يأت بعامل فيها ، وأتى بابتداء ولم يأت له بخبر ،
وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه ، ولا دلالة فيه على المحذوف ، وهذا لا يجوز ، لأن
فيه الباسا ، وذلك وإن كان ضعيفاً فلا الباس فيه : أعني تقدم الخبر منصوباً وما كان ولا لبس فيه
فهو أجود مما جمع الضعف والالباس .

انظر الانتصار ص ١٨ - ٢٠

وبيت الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز وهي في الديوان ص ٢١٩ -
٢٢٤ .

وأصبحوا بمعنى صاروا وجملة قد أعاد الله خبرها ، واذا للتعليل وأضيفت للجملة
الاسمية بعدها وضعف ابن هشام في المفتي ج ٢ ص ٣٦ مذهب المبرد بأن حذف عامل الحال
إذا كان معنوياً ممتنع .

وانظر الخزاعة ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣٣ والعيني ج ٢ ص ٩٦ - ٩٨ والسيوطي ص ٨٤ والمفتي ج ١
ص ٧٦ .

(١) في الاصل : زيد والتصحيح من نقد المبرد لسببويه .

(٢) في الجزء الثالث ص ٣٦ وهذا الجزء ص ١٧٠ .

هذا باب

من مسائل (ما)

تقول : ما زيد منطلقاً ، ولا قائمٌ عمرو . رفعت (قائماً) لأنه خبر مقدم ، فكأنك قلت : وما قائمٌ عمرو (١) .

وتقول : / ما زيد منطلقاً ، ولا قائماً أبوه ، وإن شئت قلت : ولا قائمٌ أبوه .
أما النصب فلأنك أجريت على (زيد) الخبر ، لأنه لما هو من سببه فهو بمنزلة ما كان له .
ألا ترى أنك تقول : ما زيد قائماً أبوه ، كما تقول : ما زيد قائماً ، وأو قلت : ما زيد قائماً عمرو - كان محالاً (٢) .

وأما الرفع فعلى أنك جعلته خبراً للأب ، ثم قدمته على ذلك . فكأنك قلت : ما زيد أبوه قائم ، فكان بمنزلة الأجنبي في الانقطاع من الأول ، ومبايناً للأجنبي في وقوعه خبر الأول ، رفعت أو نصبت .

أما قولنا : بمنزلة الأجنبي ، فإنك إذا قلت : ما زيد منطلقاً ، ولا قائم أبوه - فهو كقولك : ولا قائم عمرو ؛ لأنك عطفْتَ جملة على جملة ، فاستوى ما له سبب وما لا سبب له .

وأما قولنا : إذا كان خبراً بان من الأجنبي ، رفعت أو نصبت - فذلك قولك : ما زيد منطلقاً أبوه ، وما زيد أبوه منطلق . لا يجوز أن يكون الأجنبي / في هذا الموضع لو .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وتقول : ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلاً عمرو لم يكن كلاماً ، لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول . كأنك ، قلت : وما عاقل عمرو » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وتقول : ما زيد كريماً ولا عاقلاً أبوه . تجعله كأنه للاول بمنزلة كريم ، لأنه ملتبس به إذا قلت أبوه تجريه عليه ، كما أجريت عليه الكريم ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً » .

قلت : ما زيد منطلقاً عمرو ، أو ما زيد عمرو منطلق - كان خطأ ولم يكن للكلام معنى ، لأنك ذكرت (زيداً) ولم تصل به خبراً^(١).

فإن قلت : ما زيد منطلقاً عمرو إليه ، أو ما زيد منطلقاً رجل يحبّه ، أو نحو ذلك من الرواجع إليه - صحّ الكلام ، وصحّ معناه ، وهذا بين جداً .
وتقول : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقاً أمّه ، على ما وصفت لك .
ولو قلت : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقاً أمّها كان خطأ ، لأنك لم تردّ إلى (الأب) شيئاً ، وهو الذى عنه تُخبر وإنما جئت بالهاء لغيره .
ألا ترى أنك لا تقول : ما أبو هند منطلقاً أمّها^(٢) .
فأما قول الشاعر :

فليس بمعروفٍ لنا أن نردّها صحاحاً ولا مستنكر أن تعقّر^(٣)
فإن هذا البيت إنما جاء فى ليس ، و (ليس) تقديم الخبر وتأخيرها فيها سواء .
ولكنّا نشرحه على ما يصلح مثله فى / (ما) وما يمتنع :

إنما كان فى ذكر الخيل فقال : فليس بمعروف لنا أن نردّها ، أى فليس بمعروف لنا ردّها .
(فردّها) اسم (ليس) ، و (بمعروف لنا) الخبر . ثم قال : ولا مستنكر أن تعقّر ، وتأويله :
ولا مستنكر عقّرّها . فهذا لا يكون إلا منقطعاً عن الأوّل ، لأنّ العقر مضاف إلى ضمير الخيل ،

٤
٥٠٧

- (١) يريد ان ما بعده لا يصنع ان يكون خبراً عنه لخلوه عن الرابط .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣١ : وتقول : « ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمّها » ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمّها لم يجز لانها ليست من سببه .
(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢ قال :
كانه قال : ليس بمعروف لنا ردها صحاحاً ، ولا مستنكر عقرها والعقر ليس للرد .
وقال الاعلم : « فرد قوله ولا مستنكر على قوله بمعروف ، وجعل الآخر من سبب الاول ، لان الرد ملتبس بالخيل ، وكأنه منها ، والعقر متصل بضميرها فكأنه اتصل بضمير الرد حيث كان من الخيل . فتقدير البيت : فليس بمعروفة خيلنا ردها صحاحاً ولا مستنكر عقرها . لما ذكرنا من التباس الرد بالخيل ، فكأنه من الخيل .
ونسب الشاهد سيبويه الى النافعة الجعدى وهو من قصيدة له قالها حينما وفد على النبى صلى الله عليه وسلم وأنشده اياها . انظر الخزّانة ج ١ ص ٥١٣ - ٥١٤ ج ٣ ص ٣٢٢ وهى فى الهاشميات ص ١٠٦ - ١٠٨ وجمهرة أشعار العرب ص ٣٠١ - ٣٠٧ .
والقصيدة فى ديوان الجعدى ١٢٠ بيتاً وانظره ص ٣٥ - ٥٩ .

وليس يرجع إلى الرد ، والرّد غير الخيل . فهذا بمنزلة قولك : ما أبو زينب قائماً ، ولا ذاهباً
أمها ؛ لأنّ الأم ترجع إلى زينب لا إلى مَنْ خبر عنه وهو الأب .

ولو قلت - في (ليس) خاصّة : ولا مستنكراً أن تُعقراً ، على الموضع - كان حسناً ؛ لأنّ
(ليس) يُقدّم فيها الخبر ، فكأنّك قلت : ليس بمنطلق عمرو ، ولا قائماً بكر ، على قولك
وليس قائماً بكر (١) .

وأما الخفض فيمتنع ؛ لأنّك تعطف بحرف واحد على عاملين ، وهما الباء و (ليس) .
فكأنّك قلت : زيد في الدار ، والحجرة عمرو . فتعطف على (في) والمبتدأ (٢) .

وكان أبو الحسن / الأخفش يُجيزه . وقد قرأ بعض القراء : (واختلاف الليل والنهار
ومّا أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لِّقَوْمٍ
يَعْتَلُونَ) (٣) فعطف على (إن) وعلى (في) . وهذا عندنا غير جائز (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٣ : « وان شئت نصبت فقلت : ولا مستنكراً أن تعقرا ٠٠٠ على
قولك : ليس ذاهباً ، ولا عمرو منطلقاً أو ولا منطلقاً عمرو »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢ - ٣٣ : « وقد يجوز أن يجر ويحمله على الرد ، ويؤنث ،
لأنه من الخيل » .

سيبويه ممن يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين ، ويضمّر الجار فيما أوهم
جواز ذلك ، فيقدر الباء في نحو ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ، ويقدر مضافاً محذوفاً في نحو
قول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة .

والأخفش يجيزه انولى حرف العطف المجزور كالأمثلة التي ذكرها المبرد وان فصل بينهما منعه
وقيل يجيزه مطلقاً وانظر تفصيل الحديث عن ذلك في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩٩ - ٣٠١
المغنى ج ٢ ص ١٠١ - ١٠٣ - ابن يعيش ج ٣ ص ٢٧ - ٢٨ والأعلام ج ١ ص ٣٢ والمبرد ممن منع العطف
على معمولي عاملين ذكر ذلك في نقده لسيبويه ص ٢٠ - ٢١ وفي موضعين من الكامل ج ٣
ص ١٥٣ - ١٥٤ ج ٦ ص ٢٤٥ - ٢٤٦

(٣) الجائية ه - وهذه القراءة من السبعة

انظر غيث النفع ص ٢٣٦ ، وشرح الشاطبية ص ٢٧٩ والنشر ج ٢ ص ٣٧١ والاتحاف ص ٣٨٩
وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣ (ومن منع العطف على مذهب الأخفش أضمر حرف الجر فقدر : وفي
اختلاف فالعمل للحرف مضمر ، فالواو ثابت مناب عامل واحد ، ويدل على أن (في) مقدرة
قراءة عبد الله (وفي اختلاف) مصرحاً بفي ، وحسن حذف (في) تقدمها في قوله (وفي
خلقكم) وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠١ .

(٤) كرر - الحديث عن هذه الآية في موضعين من الكامل وفي نقده لسيبويه .

ومثل البيت المتقدم قوله :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا (١)
لأنَّ المأمورَ راجع إلى الأمور . ومنهيهَا [بَعْضُهَا] (٢) .

فالرفع على مثل قولك : ليس زيد قائماً ، ولا عمرو منطلق ، قطعته من الأول ،
وعطفتم جملة على جملة .

والنصب قد فسرناه على الموضع .

وكان سيبويه يُجيزُ الجرَّ (٣) في هذا وفي الذي قبله ، فيقول : ولا قاصر ، ولا مستنكر
ويذهب إلى أنَّ الردَّ متصل بالخيل ، وأنَّ المنهَى متصل بالأمور ، فإذا رد إلى المنهَى :
فكانه قد ردَّ إلى الأمور ، ويحتاج هذه الأبيات التي أذكرها ، وهي قول الشاعر :

(١) استشهد به ، سيبويه ج ١ ص ٣١ والشاهد في البيت الثاني قال : لأنه جعل المأمور من
سبب الأمور ، ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهَى .
وقال الأعمى : استشهد بالبيت الأخير على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر
(ليس) وإن كان الآخر أجنياً ، لأن (ليس) تعمل في الخبر مقدماً ، ومؤخراً لقوتها .
وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٠١ - ١٠٢ : (وما يشكل على مذهب سيبويه قوله :
هون عليك ...

لأن (قاصر) عطف على مجرور الباء فإن كان مأمورها عطفاً على مرفوع (ليس) لزم العطف
على معمول عاملين .
وإن كان قاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخير عنه ، إذ التقدير حينئذ : فليس منهيها
بقاصر عنك مأمورها .

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد على
المنهيات لدخولها في الأمور)
والبيتان للأعور الثمني وكان سيدنا عمر - رضى الله عنه - كثيراً ما يتمثل بالبيتين وهو
على المنبر .

وانظر السيوطي ص ١٤٦ ، ٢٩٥ ، والمغنى ج ١ ص ١٢٨ ، ج ٢ ص ١٠١ ، ص ١٢١

(٢) تصحيح السيراني

(٣) قال ج ١ ص ٣١ - ٣٢ : « وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهى ، والمنهى هو الأمور ، لأنه
من الأمور وهو بعضها ، فأجراه ، وأثته » .

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (١)

$\frac{4}{509}$

/ فَأَنْتَ ؛ لِأَنَّ الصَّدْرَ مِنَ الْقَنَاةِ . وكذلك قوله :

لَمَّا أَتَى خَبِيرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ (٢)
ومثله :

مَشِينَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف من المضاف اليه التانيث

وكذلك استشهد به في الكامل ج ٥ ص ٨١

شرق بريقه : اذا غص من باب علم

اذعته : أفشيته . صدر القناة : الرمح

البيت من قصيدة للأعشى في هجاء عمير بن عبد الله في الديوان ص ١١٩-١٢٧ وانظر العيني ج ٣ ص ٣٧٩-٣٧٨ والسيوطي ص ٢٩٨ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٣٧٥ والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ص ٣١٦

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٣

وصف الجبال بالخشية باعتبار ما آلت اليه

وذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى الى أن السور جمع سورة وهي كل ما علا ، وبها سمي سور المدينة سورا وعلى هذا لاشاهد في البيت

البيت من قصيدة تجاوزت أبياتها ١٢٠ لجرير في هجاء الفرزدق الديوان ص ٣٤٠-٣٥١ ، وجعل من معايب الفرزدق أن ابن جرموز المجاشعي وهو من رعط الفرزدق قتل الزبير بن العوام غيلة بعد انصرافه من وقعة الجمل

يقول : لما وافى خبر قتل الزبير الى مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - تواضعت هي وجبالها حزنا له وهذا مثل .

وانظر الخزاعة ج ٢ ص ١٦٦-١٦٧

والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ص ٣١٧

(٣) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢٥ ، ج ٣ ص ٣٣ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٣ .

البيت من قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٦١٢ - ٦٣٦ وروايته هناك :

رويدا كما اهتزت . . .

تسفهت : استخفت . النواسم جمع ناسمة بمعنى الضعيفة .

وصف نساء فيقول : اذا مشين اهتززن في مشيهن ، وتثنين ، فكانهن رماح نصبت ، فمرت عليها الرياح ، فاهتزت ، وتثنت . وخص النواسم لأن الزعازع الشديدة تعصف ما مرت به ، وتغيره .

ومثله :

إذا مرُّ السنينَ تعرَّقتنا كفى الأيتام فقد أبى اليتيم (١)
وفى كتاب الله عز وجل : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) (٢) ومثل هذا كثير جداً.

= ويروى مرضى الرياح . يريد الفاترة ولا شاهد فيه حينئذ وانظر العيني ج ٣ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ ومعجم المقاييس ج ٣ ص ٧٩ وشرح القوائد السبع ص ٤٢٤ واللسان (سغه) .
والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه .
وأنشد المبرد طرفاً من قصيدة جرير فى الكامل ج ٥ ص ٧٧-٧٩ ثم يقال فى ص ٨٠-٨٢ :
(وقوله : اذا بعض السنين تعرقتنا يفسر على وجهين : أحدهما : أن يكون ذهب الى أن بعض
السنين سنون . .
والأجود : أن يكون الخبر فى المعنى عن المضاف اليه ، فأقحم المضاف تأكيداً ، لانه غير
خارج عن المعنى (٠)
وكفى هنا : بمعنى أغنى يتعدى لمفعولين ، أى كفى الأيتام فقد آباؤهم لانه أنفق عليهم ،
واعطاهم ما يحتاجون اليه .

وأراد أن يقول : كفى الأيتام فقد آباؤهم ، فلم يمكنه ، فقال فقد أبى اليتيم ، لانه ذكر الأيتام
أولاً ، ولكنه أفرد حملاً على المعنى ، لأن الأيتام هنا اسم جنس فواحدها يتوب منساب جمعها ،
وكان المقام مقام الاضمار فاتى بالاسم الظاهر .

البيت من قصيدة لجرير فى مدح هشام بن عبد الملك الديوان ص ٥٠٦-٥٠٨ وانظر الخزنة
ج ٢ ص ١٦٧-١٦٨ ، والفائق للزمخشري ج ٣ ص ١٣٧ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٨

(٢) الشعراء : ٤ - فى الكامل ج ٥ ص ٢ : (وفى كتاب الله - عز وجل - (ظلت أعناقهم
لها خاضعين) انما المعنى : فظلوا لها خاضعين . والخضوع يبين فى الأعناق ، فأخبر عنهم ، فأقحم
الأعناق تأكيداً .

وكان أبو زيد الأنصارى يقول : أعناقهم : جماعاتهم . تقول : أتانى عنق من الناس)
وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٥ - ٣١٦
وفى البحر المحيط ج ٧ ص ٥ - ٦ (قال الزمخشري : فان قلت : كيف صح مجيء خاضعين
خبراً عن الأعناق ؟

قلت : أصل الكلام : فظلوا لها خاضعين ، فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع ، وترك
الكلام على أصله ، كقولهم : ذهب أهل اليمامة كأن الأهل غير مذكور .
وقال مجاهد وأبو زيد والأخفش جماعاتهم يقال : جاءنى عنق من الناس ، أى جماعة . . .
وقيل أعناق الناس رؤسائهم ومقدموهم . شبهوا بالأعناق .

وقيل : أريد الجارحة فقال ابن عيسى : هو على حذف مضاف ، أى أصحاب الأعناق ،
وروى هذا المحذوف فى قوله خاضعين حيث جاء جمعاً للمذكر العاقل ، أو لاحذف ، ولكنه اكتسى
من أضافته للمذكر العاقل وصفه ، فأخبر عنه اخباره . .

وليس القول عندي كما ذهب إليه ، وسنفصل بين هذا وبين ما ذكر إن شاء الله .

أما قوله : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) ففيه قولان :

أحدهما : أنه أراد بأعناقهم جماعاتهم . من قولك : أتاني عنق من الناس ، أى جماعة

والى هذا كان يذهب بعض المفسرين ، وهو رأى أبى زيد الأنصارى .

وأما ما عليه جماعة أهل النحو ، وأكثر أهل التفسير - فيما أعلم - فإنه أضاف

الأعناق إليهم ، يريد الرقاب ، / ثم جعل الخبر عنهم ؛ لأنّ خضوعهم بخضوع الأعناق .
ومن ذلك قول الناس : ذلّت عنق لفلان ، وذلّت رقبتى لك . قال عماره :

فإني امرؤ من عَصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَذِيخَ رِقَابَهَا^(١)

جعل (للأعدى) تبينياً ، ولم يدخله في صلة (أن) .

وأما قوله : (كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ) :

فإن صدر القناة قناة ، وكذلك سور المدينة ؛ لأنها إنما مدنت بسورها .

وأما قوله :

* طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي * (٢)

= أولا حذف ولكنه لما وضعت لفعل لا يكون الا مقصودا للعاقل وهو الخضوع جمعت جمعه
كما جاء (اتينا طائعين)

وفى هامش كتاب المذكر والمؤنت للمبرد الورقة (١٤٠) حديث عن هذه الآية ختمه بقوله :

ومنها أن أبا زيد حكى أن العرب تقول : عنق من الناس ، أى جماعة قال الهذلي :

تقول العاذلات أكل يوم لرجلة مالك عنق شحاح
كذلك يقتلون معي ويوما أووب بهم وهم شعث طلاح

والبيتان فى ديوان الهذليين ج ٣ ص ٨١ .

(١) فى اللسان : (وذيخه تذيخا : ذلله حكاهما أبو عبيدة وحده والصواب الدال وكان

شمر يقول : دىخته ذلته بالدال من داخ يديخ اذا ذل .

وقال : داخ يدوخ دوحا : ذل وخضع »

أراد المبرد بقوله : جعل للأعدى تبيناً أن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، ولا يجوز

تعلقه بالفعل تذيخ ، لأنه فى صلة (ان) ، ولا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول .

ويظهر أنه يريد بعمارة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير فقد روى له كثيرا فى الكامل .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه

فإنَّ الطُّولَ غيرَ منفكَّةٍ اللَّياليَ منه . فتقديره : اللَّياليَ أسرعَت في نقضي .
وقريب منه قوله :

رَأَتْ مَرَّ السَّنِينَ أَخَذَنْ مِنِّي (١)
لأنَّ السنين إنما تعقل . بمرورها وتصرفها .

والذي قال خارج من هذا ؛ لأنه إنما يجوز أن تُخبر عن المضاف إذا ذكرت المضاف إليه إذا كان الأول بَعْضَهُ ، أو كان المعنى مُشْتَمِلًا عليه . فأما قوله :

/ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا

فإنَّ الرَّدَّ غير الخيل ، والعقر راجع إلى الخيل في قوله :

ولا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعْقِرَا

فليس بمتصل بشيء من الرَّدِّ ، ولا داخل في المعنى .

فأما قوله : فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهَا

فهو أقرب قليلا ، وليس منه ؛ لأنَّ المأمور بَعْضُهَا ، والمنهى بَعْضُهَا ، وقُرْبُهُ أَنَّهُمَا قد أحاطا بالأمور .

وليس يجوز الخفض عندنا إلا على عاملين فيمن أجازاه ، وقد ذكرنا ذلك .

وبعده :

أخذن بعضى وتركن بعضى

وفى هذا البيت شاهد لاكتساب المضاف التأنيث والجمعية من المضاف إليه ونسب الرجز إلى العجاج سيبويه والأعلم وهو فى ديوان العجاج ص ٨٠ على أنه مما نسب إليه .

ونسبه للأغلب العجلى أبو حاتم السجستاني فى المعمرين ص ٨٧ وكذلك صاحب الأغاني ج ١٨ : ٦٤

ورواية المعمرين : ان اللَّياليَ أسرعَت في نقضي .

وكذلك رواية الجاحظ فى البيان ج ٤ ص ٦٠ ولا شاهد فى هذه الرواية وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٦٨-١٦٩ والعينى ج ٣ ص ٣٩٥-٣٩٦ والسيوطى ص ٢٩٨ .

(١) استشهد به فى الكامل ج ٥ ص ٨٣ على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه وفيه اكتسابه الجمعية أيضا وتمامه :

كما أخذ السرار من الهلال

والسرار بفتح السين والكسر لفة آخر ليلة من الشهر .

البيت من قصيدة لجرير فى هجاء الفرزدق الديوان ص ٤٢٥-٤٢٩

وتقول : ما زيد قائماً إلا أبوه ، أردت : ما زيد قائماً أحد إلا أبوه ، فجاز ذلك ؛
لأنَّ أحداً مني عنه القيام ، وكذلك : ما زيد آكلاً إلا الخبز ، أردت : ما زيد آكلاً شيئاً
إلا الخبز^(١) ، وما زيد إلا طعامك آكل . رفعت آكلاً ؛ لأنَّه وقع موجباً . فعلى هذا يجرى
أصول هذا الباب ومسائله .

(١) إذا نقض نفى معمول الخبر بقى الخبر منفيًا ، فعملت (ما) وإنما يبطل عملها إذا نقض
نفى الخبر

وانظر صيبويه ج ١ ص ٢٦٢ فى قوله (ما زيد بشئ الا شئ لا يعبا به)

هذا باب

النداء

٤
٥١٢

إعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصيبته ، وانتصابه / على الفعل المتروك إظهاره . وذلك قولك :
يا عبد الله ؛ لأنَّ (يا) بَدَل من قولك : أدعو عبد الله ، وأريد ، لا أنك تُخبر أنك تفعل ، ولكن
بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً . فإذا قلت : يا عبد الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب
على أنه مفعول تعدى إليه فعلك (١) .

وكذلك كل ما كان نكرة ؛ نحو : يا رجلاً صالحاً ، ويا قوماً منطلقين ، والمعنى واحد (٢) .

(١) كلام المبرد صريح في أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوباً و (يا) بدل منه

وابن يعيش ينسب إليه أن ناصب المنادى حرف النداء

وقال الرضى : أجاز المبرد : نصب المنادى على حرف النداء ومثله في الأشمونى وحاشية
الخضرى .

قال ابن يعيش ج ١ ص ٢٢٧ : « وكان أبو العباس المبرد يقول : الناصب نفس (يا) لنيابتها
عن الفعل قال : ولذلك جازت أمالتها »

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١١٩ : (وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول
به ، وناصبه الفعل المقدر ، وأصله عنده ، يا أدعوزيدا ، فحذف الفعل حذفاً لازماً ، لكثرة الاستعمال
وللدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته .

وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسد مسد الفعل ، وليس ببعيد ، لأنه يمال
إمالة الفعل . »

وانظر الأشمونى ج ٢ ص ٣٥٩ وحاشية الخضرى وشرح الكافية للجامى ص ٦٠ وللصام ص ٩٦
وقال سيبويه ج ١ ص ١٤٧ : (وما ينتصب في غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره
قولك : يا عبد الله والنداء كله . »

حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل كأنه قال :
يا أريد عبد الله ، فحذف يريد ، وصار (يا) بدلاً منها .)

وانظر ص ٣٠٣ ومن هذا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه في ناصب المنادى

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : (اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه ، فهو نصب على ضمائر
الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب .

وزعم الخليل : أنهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، ويا أخانا والنكرة حين قالوا : يا رجلاً
صالحاً حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلك وهو بعدك ، ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبل ،
وبعد . »

وعلى هذا (يا حَسْرَةً على العِيَادِ) (١).

وقال الشاعر :

أَدَارًا بِحَزْوَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ (٢)

وقال الشاعر :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ تُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا (٣)

(١) يس : ٣٠ وفي البحر ج ٧ ص ٣٢٢ : وقيل المنادى محذوف، وانتصب حسرة على المصدر ،
أى ياهؤلاء تحسروا حسرة)

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١١ على نصب (دارا) لانه منادى متكور فى اللفظ لوصفه
بالبجار والمجرور بعده ، فجرى لفظه على التنكير، وان كان مقصودا بالنداء .

حزوى : بضم أوله ونسكين ثانيه مقصور . موضع بنجد فى ديار تميم وقال الأزهري جبل من
جبال الدهناء . . . وقيل من رمال الدهناء وأنشد لذي الرمة :

خليلى عوجا من صدور الرواحل بجمهور حزوى فابكيا فى المنازل
(معجم البلدان ج ٢ ص ٢٥٥)

وجمهور النحويين يعتبر حزوى شاذا فى القياس وكان ينبغى ان تقلب لامها ياء ، لأنها فعلى
اسما وخالفهم ابن مالك

انظر شرح الشافية للرضى ج ٣ ص ١٧٧ ، وشرحها للجاربردى ص ٣٠٩ والأشمونى وغيره
هاج : هنا متعد ويأتى لازما . يقال : هاج الشيء : اذا ثار .
والعبرة : الدمعة . ماء الهوى : هو الدمع .

يرفض : يسيل بفضه فى أثر بعض .
يترقق : يبقى فى العين متحيرا يحىء ويذهب . . . وللعين كان صفة لعبرة فقدم عليها
فيجرب حالا .

و (أو) بمعنى الواو .

البيت مطلع قصيدة لذي الرمة فى الديوان ص ٣٨٩-٤٠٣
وقد أخذ ذو الرمة هذا البيت وبيتا آخر فى هذه القصيدة من زهير بن جناب وهو شاعر
جاهل وهو القائل :

فيادار سلمى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يتدقق

وانظر الخزاعة ج ١ ص ٣١١-٣١٢ والعينى ج ٣ ص ٢٣٦-٢٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٢ كالبيت السابق
البيت لتوبة بن الحمير الخفاجى . . . تواعد زوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها ، فجعله
كالتيس النازى فى حبله .

والمريرة : الحبل المحكم القتل وهى ايضا طاقة من طاقات الحبل .

النزو : الوثبان ، ومنه نزو التيس ولا يقال الا للشاء والدواب والبقر فى معنى السفاد
التيس : الذكر من المعيز .

وقال الآخر :

فيا راكبا إما عرّضت قبلن ندامى من نجران أن لا تلافيا (١)

* * *

وأما المضاف فكقوله : (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) (٢) ، وما أشبهه .

* * *

٤
٥١٣

فإن كان المنادى واحدا مفردا / معرفة - بُنى على الضم ، ولم يلحقه تنوين ، وإنما فعل ذلك به ، لخروجه عن الباب ، ومضارعة ما لا يكون مُعربا . وذلك أنك إذا قلت : يا زيد ، ويا عمرو ، فقد أخرجته من بابه ؛ لأنَّ حَدَّ الْأَسْمَاءِ الظاهرة أن تُخبر بها واحد عن واحد غائب ، والمخبر عنه غيرها فتقول : قال زيد ، فزيد غيرك وغير المخاطب ، ولا تقول : قال زيد وأنت تغنيه ، أعني المخاطب . فلما قلت : يا زيد - خاطبته بهذا الاسم ، فأدخلته في باب ما لا يكون إلا

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٢ قال الأعلام : (الشاهد فيه نصب راكبا ، لأنه منادى منكور ، إذ لم يقصد به قصد راكب بعينه إنما التمس راكبا من الركبان يبلغ قومه خبره وتحيته ، ولو أراد راكبا بعينه لبناء على الضم ، ولم يجز له تنوينه ونصبه ، لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه ٠٠)

الراكب : راكب الإبل ولا تسمى العرب راكبا على الإطلاق إلا راكب البعير والناقة والجمع : ركبان .

عرّضت : بمعنى أتى العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ، وبمعنى تعرضت وظهرت وبمعنى بلغت العرض وهي جبال نجد .

الندامى : جمع ندمان بمعنى نديم وهو المشارب وإنما قيل له ندمان من الندامة ، لأنه إذا سكر تكلم بما يندم عليه ، وقيل الندامة مقلوبة من المدامة وذلك ادمان الشراب .

ويكون الندمان والنديم أيضا : المجالس والمصاحب على غير الشراب .

نجران : مدينة بالحجاز من شق اليمن وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٢٦٦ - ٢٧١ .

(أن) مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن و (لا) نافية للجنس وخبرها محذوف .

أى (لنا) والجملة خبر أن المخففة ، والمصدر الأول مفعول ثان لبلغن و (من نجران) حال من ندامى .

البيت من قصيدة لعبد يغوث الحارثي في المفضليات ص ١٥٥ - ١٥٨ وشرحها للأنباري ص ٣١٥ - ٣٢٠ وفي ذيل الأمل ص ١٣٢ - ١٣٣ والعقد الفريد ج ٥ ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

ومهذب الأغاني ج ١ ص ٥٢ - ٥٣ وانظر الخزائن ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٧ .

وفي شرح المفضليات للأنباري ص ٣١٥ : كان الأصمعي ينشده بلا تنوين : يا راكبا ...

(٢) الاحقاف : ٣١

مبيناً نحو : أنت ، وإيالك ، والتاء في قمت ، والكاف في ضربتك ، ومررت بك . فلما أخرج من باب المعرفة ، وأدخل في باب المبنية - لزمه مثل حُكِمَها ، وبنيته على الضم ، لتُخَالِفَ به جهة ما كان عليه مُعرباً ؛ لأنه دخل في باب الغيات .

ألا ترى أنك تقول : جئت قبلك ، ومن قبلك . فلما صار غاية - لما أذكره في موضعه - قلت : جئت قبلُ يا فتى ، وجئت من قبلُ^(١) / قال الله عز وجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)^(٢) .

٤
٥١٤

وكذلك تقول : جئت في أول الناس . وتقول : ابدأ بهذا أولُ يا فتى . لما خرج من باب الإعراب ، فصار غايةً خولف به عن جهته ، ولهذا موضع يذكر فيه مستقصى بحججه^(٣) إن شاء الله .

* * *

فإن قال قائل : فالمضاف والنكرة مخاطبان ، كما كان في المفرد المعرفة ، وقد كان حقهما أن يُخبر عنهما ، ولا يُخاطبا .

قيل له : قد علمنا أن المضاف معرفة بالمضاف إليه ، كما كان قبل النداء والنكرة في حال النداء ؛ كما كان قبل ذلك .

و(زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة مُنتَقِل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف .

ألا ترى أنك تقول - إذا أردت المعرفة - : يا رجلُ أقبل . فإثما تقديره : يا أيُّها الرجلُ أقبل ، وليس على معنى معهود ، ولكن حدثت فيه إشارة النداء ، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام ، وصار معرفة بما صارت [به] المبهمة معارف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب ... ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبل ، وبعد ، وموضعهما واحد وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو ، وتركوا التنوين في المفرد ، كما تركوه في قبل ... »

وانظر مخالفة الكوفيين في الانصاف ص ٢٠٠ - ٢٠٨ .

(٢) الروم : ٤

(٣) تقدم ذكره في ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ ، ١٧٨ وسيكرره في الصفحة المقبلة وما بعدها .

والمبهمة مثل: هذا ، وذاك ، وهذه ، وتلك ، وأولئك وذاك ، / وذاكن ، وذلكن . إلا أنك إذا ناديته فهو معرفة بالإشارة ؛ كما كانت هذه الأسماء ، غير أنه مخاطب ، وهي مخبر عنها . فهذا يوضح لك أمر الواحد المفرد .

ومع ذلك أن المضاف تمنعه الإضافة من البناء : كما كان ذلك في قبل ، وبعد ، وأمس ، وما أشبههن .

تقول : ذهب أمس بما فيه ، وقد ذهب أمسنا ، وكذلك تقول : جئت من قبل ، ومن بعد يا فتى . كما قال الله عز وجل : (وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ) (١) فلما أضاف قال : (مِن بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ) (٢) و (مِن بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي) (٣) .

والفصل بين قولك : يا رجل أقبل إن أردت به المعرفة ، وبين قولك : يا رجلاً أقبل إذا أردت النكرة - أنك إذا ضمنت فإنما تريد رجلاً بعينه تشير إليه دون سائر أمته .

وإذا نصبت ونونت - فإنما تقديره يا واحدا ممن له هذا الاسم ، فكل من أجابك من الرجال فهو الذي عيّنت ، كقولك : لأضربن رجلاً . فمن كان له هذا الاسم بر به (٤) قسمك .

ولو قلت : / لأضربن الرجل - لم يكن إلا واحدا معلوماً بعينه ، إلا أن هذا لا يكون إلا على معهود .

فأعربت النكرة ؛ لأنها في بابها لم تُخرجها منه . ومع هذا أن التنوين الذي فيه مانع من البناء ، كما كان ذلك في المضاف (٥) .

(١) يوسف : ٨٠ .

في البحر المحيط ج ٥ ص ٣٣٥ - ٣٣٦ : (ما) زائدة ، أي ومن قبل هذا فرطتم في يوسف ومن قبل متعلق بفرطتم . وقد جوزوا في إعرابه وجوهاً ٠٠٠ »

(٢) الفتح : ٢٤ .

(٣) يوسف : ١٠٠ .

(٤) ذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ١٣٨ أن بر في قسمه من باب فرح والعمامة تفتح عينه وقال ابن السيد في الاقتصاب ص ٢١٢ : « حكى ابن الأعرابي صدقت وبررت فوردتا بالفتح والكسر فأما بررت والذى فلا أعرف فيه لغة غير الكسر » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك .. » .

ومن جعل (قبل) و (بعد) نكرتين نون ، وأجراهما على وجوه الإعراب . وقد قرأ بعض القراء (لله الأمر من قبل ومن بعد) (١) .

فمن جعلهما نكرتين فتقديره - والله أعلم - : لله الأمر أولا وآخرا .

ومن جعلهما معرفتين فتقدير ذلك : قبل ما نعلم وبعده ، وقبل كل شيء وبعده .
تقول : يا زيد وعمرو أقبلا ، ويا هند وزيد أقبلا . تجرى كل مفرد معرفة - وإن اختلفت أجناسه - مجرى واحدا ، لأن النداء يخرجها إلى طريقة واحدة .

* * *

فإن نعت مفردا بمفرد فأنت في النعت بالخيار : إن شئت رفعته ، وإن شئت نصبته .
تقول : يا زيد العاقل أقبل ، ويا عمرو الظريف هلم . وإن شئت / قلت : العاقل ، والظريف .
أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعاً .

٤
٥١٧

فإن قال : فهذا المرفوع في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة قولك : مررت بعثمان الظريف ؟
لم تتبعه الاسم لأن الاسم في موضع مخفوض وأنه منعه أنه لا ينصرف ، فجرت صفة على ما كان ينبغي أن يكون عليه ؟

فالفصل بينهما أطراد البناء في كل منادى مفرد حتى يصير البناء علّة لرفعه : وإن كان ذلك الرفع غير إعراب ، وليس كل اسم ممنوعاً من الصرف .

= وقال في ص ٣١١ : « وقال الخليل : إذا اردت النكرة وصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها ، فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد الى الأصل كما فعل ذلك بقبل وبعد ، وزعموا ان بعض العرب يصرف قبلا ، وبعدا ، فيقول : ابدأ بهذا قبلا . فكانه جعلها نكرة . »

وانما جعل الخليل المنادى بمنزلة قبل وبعد ، وشبهه بهما مفردين اذا كان مفردا ، فاذا طال ، وأضيف شبهه بهما مضافين اذا كان مضافا ، لان المفرد في النداء في موضع نصب ، كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ، ولفظهما مرفوع فاذا اُسِفَتَهما رددتهما الى الأصل .

وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين ، وطالت صارت بمنزلة المضاف .

(١) من الشواذ انظر البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ .

فمن ذلك قوله :

يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ (١)

فهو الأكثر في الكلام .

وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ (زَيْدٍ) مَنْصُوبٌ .

فتقدير هذا - إذا رفعت - تقدير قولك : (ليس زيد بقائم ، ولا قاعد) على اللفظ وإن كانت الباء زائدة .

وتقدير المنصوب تقدير قولك : ليس زيد بقائم ، ولا قاعداً (٢) حملت (قاعداً) على الموضع / إِلَّا أَنَّ هَذَا مَعْرَبٌ فِي مَوْضِعِهِ وَ(زَيْدٍ) مَبْنِيٌّ فِي النَّدَاءِ ، وَلَكِنِّي مَثَّلْتُ لَكَ بِمَا اخْتَلَفَ وَجْهَاهُ كَاخْتِلَافِ نَعْتِ زَيْدِ الْمَفْرُودِ [وَمِمَّا جَاءَ مِنْ نَعْتِ الْمُنَادَى الْمَفْرُودِ] (٣) مَنْصُوباً قَوْلَ جَرِيرٍ :
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا (٤)

(١) استشهد به ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨ على أن الوارث نعت مرفوع على لفظ المنادى .

والبيت من أرجوزه لرؤية وقد انتحلها لنفسه أبو نخيلة السعدي . انظر حديث ذلك في السيوطي ص ١٩ - ٢٠ .

والأرجوزة في ديوان رؤية ص ١١٧ - ١١٨ والرواية هناك : من عبد الملك .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « قلت : أرايت قولهم : يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل ؟ » .

قال : نصب ، لانه صفة لمنصوب ، وقال : وان شئت كان نصبا على اعنى .
فقلت : أرايت الرفع على أى شيء هو . إذا قال : يا زيد الطويل ؟

قال : هو صفة لمرفوع . قلت : أأست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب فلم لا يكون كقوله : لقيته أمس الأحداث ؟

قال : من قبل أن كل أسم مفرد في النداء مرفوع أبداً ، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً ، فلما اطرده الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع في الابتداء وبالفعل ، فجعلوا وصفه - إذا كان مفرداً - بمنزلة « .

(٣) تصحيح السيرافي طمست كلماته فلم تظهر ويمكن أن يكون : (ومما جاء من نعت المنادى المفرد) .

(٤) البيت من قصيدة جرير التي يمدح بها عمر بن عبد العزيز . الديوان ص ١٣٤ - ١٣٧ .

وذكر بعضها في الكامل ج ٣ ص ٥٣ وقد ترجم لكعب بن مامة ولابن سعدى وهو أوس بن حارثة انظر ص ٥٢ - ٥٤ ، وجمهرة الانساب ص ١٩٤ ، ص ٣٢٧ ، ص ٣٣٩ ، وانظر الخزائن ج ٤ ص ١١٠ - ١١١ ، والعين ج ٤ ص ٢٥٤ - ٢٥٦ ، وشرح الفضليات للأنباري ص ٤٤٩ .

وإذا نعت مُفرداً بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوباً تقول : يا زيدُ ذا الجُمَّة ، يا زيدُ غلامَ عمرو .

والفصل بين هذا وبين المفرد أنك إذا نعت شيئاً بشيء فهو بمنزلة لو كان في موضعه .
فقولك : مررت بزيد الظريف كقولك : مررت بالظريف ، وكذلك مررت بعمرو العاقل .
فأنت إذا قلت : يا زيد الظريف - فتقديره : يا ظريفُ على ما حدّدت لك .
وقولك : يا زيد ذا الجُمَّة ، بمنزلة : يا ذا الجُمَّة . فلذلك لم يكن المضاف - إذا كان نعتاً -
إلا نصباً (١) .

أما المضاف المنادى فتعته لا يكون إلا نصباً ، مفرداً كان أو مضافاً ، وذلك قولك :
يا عبد الله العاقل ، لأنك / إن حملته على اللفظ فهو منصوب ، والموضع موضع نصب (٢) .
فأما قوله :

إني - وأسطارٍ سَطْرَنَ سَطْراً - لقائِلُ : يا نصرُ نصرُ نصرًا
فإن هذا البيت يُنشَد على ضروب :

فمن قال : يا نصرُ نصرًا نصرًا فإنه جعل المنصوبين تبييناً لمضموم ، وهو الذي يسميه
التحويُّون عطف البيان ، ومجرّاه مَجْرَى الصفة ، فأجرّاه على قولك : يا زيد الظريف
وتقديره تقدير قولك : يا رجلُ زيداً أَقْبِل . جعلت زيدا بياناً للرجل على قول من نصب
الصفة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ : « قلت : أفرأيت قول العرب كلهم :

زيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا فقد عرضت أحناء حق فخاصم

لاي شيء لم يجر فيه الرفع ، كما جاز في الطويل ؟

قال : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه . ولو جاز هذا
لقلت : يا أخونا . تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن ، فالمضاف إذا وصف به
المنادى فهو بمنزلة إذا ناديتسه ، لأنه وصف لمنادى في موضع نصب ، كما انتصب حيث كان
منادى ، لأنه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله .. » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٤ : « وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له ألا يكون إلا
نصباً إذا كان المفرد ينتصب صفته .. » .

وَيُنْشَد : يا نصرُ نصرٌ نصرًا . جعلهما تبييناً ، فأجرى أحدهما على اللفظ ، والآخر على
الموضع ؛ كما تقول : يا زيد الظريفُ العاقلُ ، ولو حمل (العاقلُ) على (أعنى) كان جيّداً .
ومنهم من ينشد : يا نصرُ نصرٌ نصرًا . يجعل الثاني بدلاً من الأول ، وينصب الثاني
على التبيين . فكأنه قال : يا نصرُ نصرًا .

/ وأما الأصمعي فزعم أنَّ هذا الشعر : (يَنْصُرُ نَصْرًا نَصْرًا) وأنه إنما يريد : المصدر ؛
أي : انصرتي نصرًا (١) .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٤ على أن نصرا الثاني عطف بيان من الاول على
اللفظ أو على المحل .

روايات هذا البيت

- (نصر) الاول روى فيه وجهان : ضمه ، ونصبه .
- و (نصر) الثاني روى بأربعة أوجه : ضمه ، ورفع منونا ، ونصبه ، وجره .
- و (نصر) الثالث روى فيه وجه واحد وهو النصب .
- وتوجيه هذه الروايات :
- أ - ضم الاول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه ،
والمبرد ، وأبى حيان .
- وقال الرضى : هو توكيد لفظي ، وضعف البيان والبدل بقوله : لان البدل وعطف البيان
يفيدان ما لا يفيد الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد .
- ب - ضم الاول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل أو توكيد أو نصب بتقدير :
أعنى : أو مصدر بدل من فعل الأمر أو مصدر أريد به الدعاء .
- ج - ضم الاول مع ضم الثاني بدل
- د - نصب الاول وجر الثاني على اضافة الاول الى الثاني ، كما تقول : حاتم الجود أو
طلحة الخير .
- واعراب نصر الثالث أن يكون عطف بيان أو توكيدا على المحل اذا ضم نصر الاول أو هو
منصوب على المصدرية .
- ونصر هو صاحب نصر بن سيار أمير خراسان منع رؤية من الدخول الى الامير ،
فتلطف به ، وأقسم له بأنه يدعو له ، وطلب منه المعونة وبعده :
- بلغك الله فبلغ نصرًا نصر بن سيار يشبني وفرا
- وقال ابن يسعون : رأيت في عرض كتاب أبي اسحق الزجاج بخط يده وهو اصله الذي
قرأ فيه على أبي العباس المبرد نصر الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة .
- و (أسطار سطر سطرًا) : جملة قسمة معترضة بين اسم ان وخبرها ، أي وحق
أسطار المصحف . و (سطرًا) مفعول مطلق .
- ومفعول القول جملة النداء .

وقال أبو عبيدة : هذا تصحيف إنما قاله لنصرين سيار : يا نصر نصرنا نصرا لغراء ،
أى : عليك نصرا ، يُغريه به (١) .

اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه ، وذلك قولك : مررت برجل زيد ،
وبأخيك أبى عبد الله . فكأنك قلت : مررت بزيد ، ومررت بأبى عبد الله . فعلى هذا تقول :
يا زيد أبأ عبد الله ، فننصب (أبأ عبد الله) نعتا كان أو بدلا ، لأنك إذا أبدلته منه فكأنك
قلت : يا أبأ عبد الله . وتقول : يا أخانا زيدا أقبل ، لأن البيان يجرى مجرى النعت .
فكأنك قلت : يا أخانا الظريف أقبل . لا يكون في الظريف إلا النصب ، ولا في زيد إذا
كان تبيناً .

/ واعلم أن المعطوف على الشيء يحل محله ، لأنه شريكه في العامل . نحو : مررت بزيد
وعمر ، وجاعنى زيد وعمر .

فعلى هذا تقول : يا زيد وعمر أقبلا ، ويا زيد وعبد الله أقبلا ؛ لأن (عبد الله)
إذا حل محل (زيد) في النداء لم يكن إلا نعتا . تقول : مررت بعمر ومحمد يا فتى ؛
لأن محمدا إذا حل هذا المحل لم يكن إلا مخفوضا منونا .
وتقول : يا عبد الله وزيد أقبلا ، لا يكون إلا ذلك لما ذكرت لك (٢) .

= وبلغ يتمدى الى مفعولين حذف هنا الثانى ، أى مرادك .
نسب البيت الى زغبة فى سيبويه وانظر ديوانه ص ١٧٤ ذكر هناك على أنه مما نسب اليه
وبعده :

بلفك الله فبلغ نصرا نصر بن سيار يشبنى وفرا

والخزانة ج ١ ص ٣٢٥-٣٢٦ ، والمعنى ج ٤ ص ١١٦-١١٩ ، والسيوطى ص ٢٧٤ -
٢٧٥ ، والابيات المشككة ص ١٢٧-١٢٨ ، والخصائص ج ١ ص ٢٤٠ ، وشواهد الكشف
ص ١٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٢٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٣ ، والمغنى ج ٢ ص ٥١ ،
٨٧ ، ٥٥ .

(١) يوده شيخان : رواية الرقع والدعاء وفيه ايضا غفلة عن البيت الثانى .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « وتقول : يا زيد وعمر ليس الا انهما قد اشتركا فى
النداء فى قوله : (يا) ، وكذلك : يا زيد ، وعبد الله ، ويا زيد لا عمر ، ويا زيد او عمر ، لان
هذه الحروف تدخل الرقع فى الآخر ، كمد دخل فى الاول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على
(يا) » .

فلما عطف اسمها فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافاً :

أما الخليل ، وسيبويه ، والمازني فيختارون الرفع^(١) ، فيقولون : يا زيد ، والحارث أقبلاً .
وقرأ الأعرج : (يا جبال أوبى معه والطير)^(٢) .

وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب ،
وهي قراءة العامة .

/ وحجة^(٣) من اختار الرفع أن يقول - إذا قلت : يا زيد والحارث : فإنما أريد : يا زيد ،
ويا حارث .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « قال الخليل : من قال : يا زيد والنضر ، فنصب
فإنما نصب ، لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله .

فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر ، وقرأ الأعرج (يا جبال أوبى
معه والطير) ، فرع ، ويقولون : يا عمرو والحارث وقال الخليل هو القياس كأنه قال :
ويا حارث ... » .

(٢) سبأ : ١٠ - القراءة برفع (والطير) من الشواذ .

في النشر ج ٢ ص ٣٤٩ : « وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه
عن روح برفع الراء من (والطير) وهي رواية زيد عن يعقوب ووردت عن عاصم وأبي عمرو » .

وفي الاتحاف ص ٣٥٨ : وأما ما روى عن روح من رفع الراء من (والطير) نسقا على لفظ
(جبال) أو على الضمير المستكن في أوبى للفصل بالظرف فهي انفراد لابن مهران .. لا يقرأ بها
ولذا اسقطها صاحب الطيبة على عادته .. والمشهور عن روح النصب .. » .

وفي غيث النفع ص ٢٠٨ : « لا خلاف بينهم في نصبه وما روى عن البصري وعاصم ،
وروح من رفعه وإن كانت له أوجه صحيحة في العربية لا يقرأ به لضعفه في الرواية »

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٢٦٣ : « قرأ الجمهور (والطير) بالنصب عطفاً على موضع
يا جبال .. وقال أبو عمرو : باضمار فصل تقديره : وسخرنا له الطير .

وقال الكسائي : عطفاً على فضلا ، أي وتسبيح الطير ..

وقال الزجاج : نصبه على أنه مفعول معه . وهذا لا يجوز ، لأن قبله (معه) ولا يقتضى
الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف . فكما لا يجوز جاء زيد مع عمرو مع
زينب إلا بالعطف كذلك هذا ...

(والطير) بالرفع عطفاً على لفظ يا جبال وقيل عطفاً على الضمير في أوبى وساغ ذلك
للفصل بالظرف ، قيل : رفعاً بالابتداء والخبر محذوف ، أي والطير تؤوب » .

(٣) ذكرنا قبل أن عشرين صفحة نقلت من مكانها ، ووضعت في غير مكانها ، فأحدث ذلك
اضطراباً في ثلاثة مواضع : في الموضع الذي نقلت منه ، وفي موضعين مما نقلت إليه ، فلم
يرتبط بها ما قبلها ولا ما بعدها .

وفي إعادة هذه الأوراق إلى مكانها يزول هذا الاضطراب في المواضع الثلاثة كما ترى
الآن وفيما سيأتي وهنا بدء إضافة العشرين .

فيقال لهم : فقولوا : يا الحارثُ . فيقولون : هذا لا يلزمنا ؛ لأنَّ الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء . وأنتم إذا نصبتموه لم تُوقعوه أيضاً ذلك الموقع . فكِلانا في هذا سواء .

وإنما جَوَزْتُ لمفارقتها حرفَ الإشارة ؛ كما تقول : كلُّ شاةٍ وسَخَلْتُها بدرهم ، وربُّ رجلٍ وأخيه ، ولا تقول : كلُّ سَخَلِتها ، ولا ربُّ أخيه حتى تقدّم النكرة (١) .
وحجّة الذين نصبوا أنّهم قالوا : نردُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل ؛ كما نردّه بالإضافة والتنوين إلى الأصل . فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام . وكلا القولين حسن .

والنصب عندي حسن على قراءة الناس .

مثّل ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين / اضطرارا في الشعر . فإنَّ ٥٤٣
الأولين يَرَوْنَ رَفْعَهُ ، ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف ، فليحقه التنوين على لفظه .

وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يُلْزِمُونَهُ النصب ، وحجّتهم في ذلك ما ذكرت لك ، ويقولون : هو بمنزلة قولك : مررت بعمّانَ يا فتى ، فمضى لحقه التنوين رجع إلى الخفض .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « ويقولون : يا عمرو والحارث وقال الخليل : هو القياس . كأنه قال : ويا حارث . ولو حمل الحارث على (يا) كان غير جائز البتة نصب ، أو رفع من قبل أنك لاتنادى اسما فيه الألف واللام ، ولكنك أشركت بين النضر والأول في (يا) ، ولم تجعلها خاصة للنضر كقولك : ما مررت بزيد ، وعمرو ولو أردت عمليْن لقلت : ما مررت بزيد ، ولا مررت بعمرو . »

قال الخليل : ينبغي لمن قال النضر فنصب لأنه لا يجوز النضر أن يقول : كلُّ نَمِجةٍ وسَخَلْتُها بدرهم فينصب إذا أراد لفظة من يجر ، لأنه محال أن يقول كلُّ سَخَلِتها وإنما جر لأنه أراد : وكل سَخَلَةٌ لها . . . وينبغي أن يقول : « رب رجل وإخاه . . »

السخلة : ولد الشاة .

وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٣ : وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت : يازيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده وإذا قلت يازيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث وحارثا علمان وليس في كلام المبرد هنا هذا التفصيل وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٧ والتوضيح لابن هشام والأشعري .

فمما جاء على ذلك قول مهلهل :

رَفَعْتُ رَأْسَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَنْتُكَ الْأَوَاقِي (١)

وَالْأَخْسَنُ عِنْدِي النَّصَبُ ، وَأَنْ يَرُدَّهُ التَّنْوِينُ إِلَى أَضْلِهِ ؛ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي التَّنْكِرَةِ
وَالْمُضَافِ . وَكَذَلِكَ بَيْتُ الْأَخْوَصِ :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ (٢)

(١) رواية أمالي الشجري ج ٢ ص ٩ والخزانة ج ١ ص ٣٠٠ والعيني ج ٤ ص ٢١١ والسمط
ص ١١١ : ضربت صدرها الى .

يريد أنها متعجبة من حالى الى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والاسر والخروج من
الاهل .

ومثل هذا كثير من فعل النساء وهو الضرب على الصدر في حالة الدهشة والانزعاج .
وعدى هو اسم مهلهل وهو عدى بن ربيعة اخو كليب .
ومن يرى أن اسمه عدى استدل بهذا البيت .

ومن قال : ان اسمه امرؤ القيس يروى هذا البيت :

ضربت صدرها الى وقالت يا امرأ القيس حان وقت الفراق

الأواقي : جمع واقية والأصل الواقي فأبدلت الواو الأولى همزة وجوبا . الواقية :
الحافظة .

البيت من قصيدة لمهلهل ذكرها العيني ج ٤ ص ٢١١ - ٢١٤ .

وانظر السمط ص ١١١ والشعر والشعراء ص ٢٥٦ .

وروى : يا عدى بالرفع في الخزانة وحدها ج ١ ص ٣٠٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٣ فقال : « وأما قول الاخوص فانما لحقه
التنوين ، كما لحق ما لا ينصرف ، لانه بمنزلة اسم لا ينصرف ، وليس مثل التنكرة لان التنوين
لازم للتنكرة على كل حال والنصب وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين
اضطرارا ، لانك أردت في حال التنوين في (مطر) ما أردت حين كان غير منون ولو نصبته في حال
التنوين لنصبته في غير حال التنوين ولكنه اسم اطرود الرفع في أمثاله في النداء ، فصار كأنه
يرفع بما يرفع من الافعال والابتداء ، فلما لحقه التنوين اضطرارا لم يغير رفعه ، كما لا يفسر
رفع ما لا ينصرف اذا كان في موضع رفع لان (مطرا) واشباهه في النداء بمنزلة ما هو في
موضع رفع ، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع لا ينتصب هذا .

وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا يشبهه بقوله : يارجلا يجعله اذا نون ، وطال
كالنكرة ، ولم نسمع عربيا يقوله وله وجه من القياس اذا نون ، وطال كالنكرة ... » .

والاعلم يقول : وكلا المذهبين مسموع من العرب .

البيت من قصيدة للاخوص انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، والعيني ج ١ ص ١٠٨ -

١١١ ، ج ٤ ص ٢١١ ، أمالي الزجاجي ص ٥٣ - ٥٤ ، ومجالس تملب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ،

وأمالي الشجري ج ١ ص ٣٤١ ، والانصاف ص ١٩٥

وقال الآخر :

يا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهِتَاجُ (١)

وأما قول الصَّلْتَان :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلِّيبٍ تَوَاضَعُ (٢)

٤ / فكان الخليل يزعم أَنَّ هذا ليس نداء من أَجْلِ المعنى . وذلك أَنَّهُ لو ناداه كان
٥٤٤ قد نادى منكورا ، وكان كُلُّ من أَجابه يَمُنُّ له هذا الاسم فهو الذى نادى ، كقولك :
إذا جاء رجل فأعلمنى . فإنما أخبرته بِأَن يُعلمك إذا جاء واحد يَمُنُّ له هذه البنية .
قال : فكيف يكون نكرة وهو يَقْصِدُ إلى واحد بعينه ، فيفضله . ولكن مجازاه أَنَّهُ

(١) . لم أقف على تتمته ولا على قائله

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٨ على أن المنادى محذوف وذكر مانسبه اليه المبرد هنا .
والمبرد فى الكامل ج ٨ ص ٦٢

وقال الأعلام : « الشاهد فيه على مذهب الخليل وسيبويه نصب شاعر باضمار فعل على معنى
الاختصاص والتعجب والمنادى محذوف ، والمعنى : يا هؤلاء أو يا قوم عليكم شاعرا أو حسبكم به
شاعرا » .

وانما امتنع عنده أن يكون منادى لأنه نكرة عنده يدخل فيه كل شاعر بالحضرة وهو انما
قصد شاعرا بعينه وهو جرير وكان ينبغي أن يبينه على الضم على مايجرى عليه المخصوص
بالنداء . . ويجوز عندى أن يكون قوله شاعرا منادى جرى على لفظ المنكور وأن كان مخصوصا
معروفا ، لوصفه بالجملة التى بعده والجملة لا يوصف بها الا النكرة فيكون مثل قوله :

أهلك يا تيسانزافى مريرة ،

وكذلك جعله الرضى من المنادى المعين ونصب لوصفه بالجملة ج ١ ص ١٢٢ .

لا شاعر اليوم : خبر (لا) اليوم وأن كان اسمها جثة ، لأن المعنى لا وجود شاعر وانظر
شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٣٦ فى اعراب قوله تعالى (لا عاصم اليوم) وجرير خبر لمبتدأ
محذوف . و (مثله) تمييز وانظر الروض الأنف ج ١ ص ٩٥ ، وتعليق ص ٣٧٢ من هذا الجزء
والبيت من قصيدة مشهورة للصلتان قالها حين حكموه فى المفاضلة بين جرير والفرزدق ،
ففضل جريرا فى الشعر ، وفضل الفرزدق فى الشرف والفضل ولذلك قال : ولكن فى كليب
تواضع .

وكليب رهط جرير من بنى تميم .

قال البغدادى : أوردها (القصيدة) المبردة فى كتاب الاعتنان . . . والاعتنان : معناه المعارضة
والمناظرة فى الخصومة . . . ومضمون كتاب الاعتنان بيان الأسباب التى اقتضت التهاجى بين جرير
والفرزدق وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٨ ، والشعر والشعراء ص ٤٧٥ - ٤٧٨ ، وأمالى
القالى ج ٢ ص ١٤١ - ١٤٢ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ .

قال : (يا) ، فنبّه ، ثم قال : عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله وفيه معنى التعجب .
كأنّه قال : حَسْبُكَ به شاعرا ؛ لما فيه من المعنى ، واللفظ . على ما شرحت لك .

وإذا كانت الصفة لازمة تحل محل الصلة في أنّه لا يُستغنى عنها لإبهام الموصوف
لم يكن إلّا رفعا ، لأنّها وما قبلها بمنزلة الشئ الواحد ؛ لأنّك إنّما ذكرت ما قبلها
لتصل به إلى ندائها . فهي المدعو في المعنى . وذلك قولك : يا أيّها الرجل أقبل : (أى)
مدعو ، والرجل / نعت لها ، و (ها) للتنبيه (١) ؛ لأنّ الأسماء التي فيها الألف واللام
صفات للمبهمة ، مبيّنة عنها ، ونفسر ذلك مُستقصى ، ثمّ نعود إلى موضعه من النداء
إن شاء الله .

٤
٥٤٥

تقول : جاءني هذا الرجل . فالرجل في غير هذا الموضع لا يُذكر إلّا على معهود .
نحو قولك : جاءني الرجل . فمعناه الذي عرفته ، والذي كان بيني وبينك فيه ذكر .
فإذا قلت : جاءني هذا الرجل - لم يكن على معهود ، ولكن معناه الذي ترى . فإنّما
(هذا) اسم مُبهم يقع على كلّ ما أو مات إليه بقربك ، وإنّما توضّحه بما تنعته به ،
ونعته الأسماء التي فيها الألف واللام ، ويجوز أن تنعته بالصفات التي فيها الألف ،
واللام إذا أقمت الصفة مقام الموصوف ، فتقول : مررت بهذا الطويل إذا أشرت إليه ،
فعلم ما تعني بالطويل (٢) .

وأصل النعت بهذه الأسماء كما وصفت لك .

/ فإذا قلت : يا أيّها الرجل - لم يصلح في الرجل إلّا الرفع ؛ لأنّه المنادى في الحقيقة ،
و (أى) مُبهم متوصّل به إليه .

٤
٥٤٦

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ . باب لا يكون الوصف المفرد فيه الا رفعا . . . وذلك قولك :
يا أيّها الرجل ، ويا أيّها الرجلان (فأى) ها هنا فيما زعم الخليل كقولك : يا هذا ،
والرجل وصف له ، لما يكون وصفا لهذا . وإنما صار صفة لا يكون فيه الا الرفع ، لأنك لا تستطيع
أن تقول : يا أي ، ولا يا أيّها ، وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة
اسم واحد كأنك قلت : يا رجل .

وانظر مجالس تفسر ص ٥٢ ، ص ٦٥٤ وتخطئة الفراء لسيبويه تجد كلاما مبهميا
غامضا .

(٢) سيتكلم عما ينعت به اسم الإشارة في ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من المطبوع .

وكذلك : يا هذا الرجل . إذا جعلت (هذا) سبباً إلى نداء الرجل (١) ، فإذا أردت أن تقف على هذا ، كما تقف على زيد ، فتنادى تقول : يا هذا ، ثم تنعته كنت في النعت مخيراً ، كما كنت في نعت زيد .

والفصل بين (أى) (٢) ، وبين (هذا) أن (هذا) اسم الإشارة فهو يكتفى بما فيه من الإيحاء .

و(أى) مجازاً مجاز (ما) و(من) ، تكون اسماً في الخبر بصلة ، وتكون استفهاماً ومجازة ، فتقول : أيهم في الدار ؟ كما تقول : من في الدار ؟ وما عندك ؟ . إلا أن (أياً) يُسأل بها عن شيء من شيء . تقول : أي القوم زيد ؟ فزيد واحد منهم . وأي بنيك أحب إليك .

و(من) لا تكون إلا لما يعقل . تقول : من في الدار ؟

فالجواب : زيد ، أو عمرو ، وما أشبه ذلك ، وليس جوابه أن تقول : فرس أو أو حمار ، أو طعام ، أو شراب .

ولو قلت : أي الآلة عندك ؟ أو أي الظهر عندك ؟ أجبت عن هذا على مقدار المسألة .

و(ما) تقع على كل شيء ، وحقيقتها أن يُسأل بها عن ذوات غير الآدميين ، وعن صفات الآدميين .

تقول : ما عندك ؟ فتجيب عن كل شيء ما خلا من يعقل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ « واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة (أى) وهى : هذا ، وهؤلاء ، وأولئك . وما أشبهها وتوصف بالأسماء وذلك قولك : يا هذا الرجل ، ويا هذان الرجلان . صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد وليس ذا بمنزلة قولك : يازيد الطويل من قبل أنك قلت : يازيد وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم خفت ألا يعرف ، فنعته بالطويل .

وإذا قلت : يا هذا الرجل فأنت لم ترد أن تقف على هذا ، ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يعرف فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : يارجل . فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة (أى) كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجر ذلك أن تقف عليها . »

(٢) في الأصل : ان

فَأَمَّا وَقوعها على صفات الآدميين فَأَنْ تقول : ما زيد ؟ فيقول لك : طويلٌ ، أو شريفٌ ، أو نحو ذلك .

فإذا أَقمت الصفة مُقام الموصوف أوقعتها على من يعقل ، وإقامة الصفة مُقام الموصوف كقولك : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ، فإنما حدُّ هذا أَنْ يكون تابعاً للاسم ، وأقمته مقامه .

فَمِمَّا وقعت (ما) فيه على الآدميين قول الله : (وَالَّذِينَ هُمْ لِفُروُجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ) .

وقال قوم : (ما) وصلتها / مصدر ، فمعناه : أو ملك أيمانهم ، وهذا أَقيسُ في العربية . وقال الله عزَّ وجلَّ : (وَالسَّاءَ وَمَا بَنَاهَا) ، فقال قوم : إنما هو : والسماء وبنائها ، وقال قوم : معناه : ومن بناها على ما قيل فيما قبله (١) .

فَأَمَّا وَقوع هذه الأسماء في الجزاء ، وفي معنى الذى - فبيِّن واضح ، نحو : من يأتنى آتِه و (ما يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا) و (أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) فلذلك أَخَرْنَا شَرْحه (٢) حَتَّى نذكره في موضعه إن شاء الله .

• •

فَأَمَّا قوله :

يا أَيُّها الجاهِلُ ذُو التَّنْزِى (٣)

(١) كرر ذلك فى المقتضب كثيرا وقد نبهنا على ذلك مرارا . وانظر ص ١٨٥

(٢) باب المجازاة وحروفها ج ٢ ص ٤٦ ••

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « واعلم أن هذه الصفات التى تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد اذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعا من قبل أنه مرفوع غير منادى • واطرد الرفع فى صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع فى صفاتها اذا ارتفعت بفعل ، أو ابتداء ، أو تبنى على مبتدأ ، فصارت بمنزلة صفاتها اذا كانت فى هذه الحال ، كما أن الذين قالوا : يا زيد الطويل جعلوا زيدا بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة • فمن ذلك قول الشاعر :
يا أَيُّها الجاهِلُ ذُو التَّنْزِى •

قال الأعلام : « ولو نصب ذو التنزى على البدل من أى أو ارادة النسب على معنى وياذا التنزى لجاز » •

وروى البيت ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ٣٠٠ بالنصب (ذا التنزى وجعله على استئناف نداء وذكر بعده :
لاتوعدننى حية بالنكر

التنزى : تسرع الانسان الى الشر •

ويا أيها الرجل ذو المال - فإن الذي يُختارُ الرفع ، وذلك لأن الرجل مرفوع غير مبني ،
و (ذو التنزى) نعت له فهو بمنزلة قولك : جاءني الرجل ذو المال .
والنصب يجوز على أن تجعله بدلا من (أى) . فكأنك قلت : يا أيها الرجل يا ذا
التنزى .

٤
٥٤٩

وتقول : يا زيدا العاقل ذو المال ، إن جعلت ذا المال من نعت / العاقل .
فإن جعلته من نعت زيد ، أو بدلا من زيد فالنصب .
وتقديره - إذا كان نعتاً - : يا زيدا ذا المال ، وإذا كان بدلا فتقديره : يا ذا المال (١) .
وأما قوله : يا أيها الرجل ذو الجمّة ، فلا يجوز أن يكون (ذو الجمّة) من نعت
(أى) لا تقول : يا أيها ذا الجمّة ، وذلك لأن المبهمة معارف بأنفسها ، فلا تكون
نعوتها معارف بغيرها ، لأن النعت هو المنعوت في الحقيقة . لا تقول : مرت بهذا
ذى المال على النعت ، كما تقول : بهذا الرجل ، ورأيت غلام هذا الرجل .
ونظير ما ذكرت لك قوله :

ألا أيها المنزل الدارِس الذى كأنك لم يَغْهَدْ بِكَ الحى عَاهِدُ (٢)

ويقال نكرته الحية نكرا إذا ضربته بفيها ، ولم تنهشه .
نسب العيني الرجز الى روبة ج ٤ ص ٢١٩ - ٢٢١ وهو مطلع ارجوزة فى ديوانه ص ٦٣ وانظر
شرح المتنبي ج ٤ ص ٥٠

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « ومن قال : يا زيدا الطويل قال : ذا الجمّة لا يكون فيه غير
ذلك اذا جاء من بعد الطويل وان رفع الطويل وبعده ذو الجمّة كان فيه الوجهان ... »
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ على نعت أى بالاسم المبهمة قال :
« وأما قولك : يا أيها الرجل فان (ذا) وصف لى ، كما كان الالف واللام وصفا له ، لانه
مبهمة مثله ، فصار صفة له ، كما صار الالف واللام وما اضيف اليهما صفة للالف واللام ... »
والبيت مطلع قصيدة لذى الرمة فى الديوان ص ١٢٢ - ١٢١ وروايته هناك :

ألا أيها الريح الذى غير البلى

وفى تعليق الديوان الرواية الأخرى .

واستشهد به ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ١٥٢ على أن المنادى مخاطب بدليل أنك اذا
وصفته بالاسم الموصول جاز أن تعيد الى الموصول ضمير الخطاب يريد قوله : كأنك ...

تجعل (هذا) نَعْتاً لَأَيِّ لَأَنَّهُ مُبْهَمٌ مِثْلُهُ . فهذا ما ذكرت لك من أَنَّ نَعْتَ الشَّيْءِ عَلَى مِنْهَاجِهِ .

وتقول : يا هذا الطويلُ أَقْبِلُ ، في قول من قال : يا زَيْدُ الطويلُ .

ومن قال : يا زَيْدُ الطويلُ قال : يا هذا الطويلُ (١) وليس بنَعْتٍ لهذا / ولكنه عطف عليه ، وهو الذي يُسَمَّى عطف البيان .

٤
٥٥٠

ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قلت : جاعني زَيْدٌ ، فخفضت أَن يلتبس الزيدان على السامع ، أو الزيود قلت : الطويلُ ، وما أشبهه ؛ لتَفْصِلَ بينه وبين غيره ، ولا تذكر إِلَّا ما يَخْصُهُ ثَمَّنْ له مِثْلُ اسمه .

وَإِذَا قلت : جاعني هذا - فقد أَوَمَّأتَ له إِلَى واحد بِحَضْرَتِكَ ، وبِحَضْرَتِكَ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ فَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَن تُبَيِّنَ له عن الجنس الذي أَوَمَّأتَ إِلَيْهِ ؛ ليفصل ذلك من جميع ما بِحَضْرَتِكَ ثَمَّا يراه . فَإِنَّتَ هناك إِنَّمَا تَخْصُصُ له شَيْئاً من شَيْءٍ ثَمَّا يعرفه بقلبه ، وَأَنْتَ ها هنا إِنَّمَا تُبَيِّنُ له واحداً من جماعة تلحقها عينه .

فَأَمَّا الطويل وما أشبهه ، فَإِنَّمَا حَدُّهُ أَن يكون تابعاً لما يلحق المبهمة من الجواهر .
تقول : جاعني هذا الرجل الطويلُ ، واشتريت هذا الحمارَ الفارَةَ يا هذا .

واعلم أَنَّ كُلَّ موضع يقع فيه المضاف منصوباً في النداء فهو الموضع الذي يقع فيه المفرد مضموماً غير مثنون .

= ومعنى البيت : كَانَ المنزل لدروسه وتغير آثاره لم يَقم فيه أحد .
وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٧ .

وروى كرواية المقتضب في شرح المعلقات لابن الأنباري ص ٧٧ ، ولم ينسبه .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٩ « ثم تقول : ان أيا المقطوع عن الإضافة أحوج إل الوصف من اسم الإشارة ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مبهما مزال الإبهام باسم بعده بخلاف اسم الإشارة فإنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية ، فلهذا قد يقتصر على يا هذا دون يا أيها ، ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يازيد الطريف ، وأوجب رفع نعت (أي) .
وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال : ان كان لبيان الماهية نحو : يا هذا الرجل وجب الرفع ، لأنه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعا ، ونصبا .
وأما المازني والزجاج فجوزا النصب ، والرفع في وصف اسم الإشارة ، و (أي) قياسا على نحو : يازيد الطريف ، ولم يثبت » .

١ / وكل موضع يرتفع فيه المضاف فهو الموضع الذى يقع فيه المفرد منوناً (١).
تقول : يا أيها الرجلُ زيدٌ على قولك : يا أيها الرجل ذو المال ، لأنَّ (زيداً) تبين
للرجل ؛ كما كان (ذو المال) نعتاً للرجل .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « وتقول : يا أيها الرجل زيد أقبل ، وانما تنون ، لأنه
موضع يرتفع فيه المضاف ، وانما يحذف منه التنوين اذا كان فى موضع ينتصب فيه
المضاف . »

عرض المبرد فى نقده لكتاب سيبويه لنقد هذه العبارة فقال :
« قال محمد : وقد ناقض ، لأنه يقول : يا هذا زيد أقبل ، وزيدا على اللفظ ، وعلى المحل ،
فينون ، وهذا موضع لا يقع فيه المضاف الا نصبا لا تقول الا : يا هذا ذا المال أقبل على نداءين . »

وقد كان قال فى أول باب النداء : تقول : يا زيد الطويل والطويل على الموضع . والرفع على
أن (زيداً) وما أشبهه قد اطرده فيه البناء ، وصار بمنزلة ما يرفعه الفعل ، والابتداء ، ونحو ذلك
(انظر سيبويه ج ١ ص ٣٠٣) .

قيل : فلم لا تقول : يا زيد ذو الجمة ؟ قال : من قبل أن ذا الجمة لو وقع موقع زيد لم يكن
الا نصبا . والطويل لو كان منادى كان كزيد ، فجعل هذا أصل هذا
(وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٠٤)

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قول سيبويه فى يا أيها الرجل زيد : ان (زيداً) متون ، لأنه فى موضع
يرتفع فيه المضاف فليس يخالف محمد ولا غيره فيه . وانما ألزمه على هذا القول ألا ينون
فى الموضع الذى ينتصب فيه المضاف اذ عارضه بقوله فى موضع آخر : يا هذا زيد . وهو
يقول : يا هذا ذا الجمة ينتصب على النعت لأن هذا لا ينعت بالمضاف (انظر سيبويه ج ١ ص
٣٠٦ ، ص ٣٠٨) وليس يلزمه ذلك لأننا اذا قلنا : ان الاسم المفرد يكون منوناً فى هذا
الموضع على كل حال لم يلزمنا بهذا القول أن نترك التنوين اذا كان فى غير ذلك الموضع
على كل حال ولكن يحتمل اذا كان فى غير ذلك أن يتصرف فى أحوال يكون فى بعضها
منوناً ، وفى بعضها غير منون . واذا كان هذا كذلك فقد اختلف الموضعان . فتنوين المفرد فى
الموضع الذى يرتفع فيه المضاف واجب مطرد متفق عليه ، وليس حذفه فى الموضع الذى
ينتصب فيه المضاف مطرداً . بل قد يحذف التنوين فى حال ، ويثبت فى أخرى
فأما قول محمد : يا هذا ذا المال على نداءين فقد أكد به الحجة لسيبويه ، وأفسد المعارضة
عليه ، لأنه اذا كان على نداءين فقد صار مثل كلامين ، وليس أحدهما محمولاً على
الآخر »

وانظر الانتصار ص ١٥٠ - ١٥٤

ولو اطلع ابن ولاد على المقتضب لعرف أن المبرد عبر فيه بما عبر به سيبويه وهذا منه
يعتبر رجوعاً فى نقده .

وإنما منعنا أن نقول : زيد نعت ، لأن النعت تحلية ، وليست الأسماء الأعلام مما يحلُّ بها ولكنه تبين لأيّ وشرح .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ زيدُ أقبل على البدل من (أي) ؛ كما تقول : يا أيُّها الرجلُ ذا الجمّة . فالبديل من الشيء يحلُّ محلّه . فكأنك قلت : يا زيد ، ويا ذا الجمّة .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ الضاربُ زيدا ؛ كما تقول : يا أيُّها الرجلُ الظريفُ ، وكذلك يا أيُّها الرجلُ الحسنُ الوجهُ ، ويا زيد الحسنُ الوجهُ . ترفع لأنّه مفرد ، وإن كنت قد خفضت الوجه لأنّ تقديره : يا زيد الحسنُ وجهه ، ويا زيد الحسنُ . لأنك نعتّه بالحسن ، ثم بلغت به موضعاً منه / أو بسببه فهو يعجرى في كلّ ذلك مجرى الظريف .

٤
٥٥٢

فإن قال قائل : فنحن نجده في اللفظ مضافاً . تقول : هذا الحسن الوجهُ ، كما تقول : هذا صاحب الدار يا فتى .

قيل له : الفضلُ بين هذا وذاك أنك تقول : هذا حسنُ وجهه ، فترفع الوجهُ بأنّ الفعل له . فإذا أدخلت الألف واللام قلت : هذا الحسنُ وجهه ، فتقديره : هذا الذى حسنَ وجهه ؛ كما تقول : هذا القائمُ أبوه . فلا معنى للإضافة ها هنا (١) .

فإذا قلت : هذا الحسنُ الوجهُ فإنما هو منقول من هذا ؛ كما يُنقل النصب من قولك : الحسنُ وجهها ، فليس بخارج من معنى الذى .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « ولو قلت : يا هذا الحسن الوجه لقلت : يا هؤلاء العشرين رجلاً وهذا بعيد » فانما هو بمنزلة الفعل اذا قلت : يا هذا الضارب زيد ، ويا هذا الضارب الرجل كأنك قلت : يا هذا الضارب ، وذكرت ما بعده لتبين موضع الضرب ، ولاتبهمه ، ولم يجعل معرفة بما بعده .

ومن ثم كان الخليل يقول : يا زيد الحسن الوجه قال : هو بمنزلة يا زيد الحسن
وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٢٤ : « الاضافة اللفظية حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة ، فيجوز فيها الرفع والنصب ، لانها اذن فى حكم المضارع للمضاف ، والمضارع اذا كان تابعا للمضمووم ليس واجب النصب كالمضاف . اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف فى وجوب النصب . »

وعلى هذا يُنشَد هذا البيت :

يا صاح يا ذا الضامِر العَنَسِ والرحلِ والأَقْتَابِ والجلِسِ (١)

يريد الذي ضَمَرَتْ عَنْسُهُ . وسنذكر حالَ هذه الأسماء إذا كانت مُناداة ، وما يصلُح أن يُعرَفَ منها ويُنگَر إن شاء الله .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ على رفع الضامِر وإن كان مضافا الى العنَس لأن اضافته ليست محضة ، و (ذا) اسم إشارة .

وفي الخزانة ج ١ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ : « قال أبو جعفر : سمعت أبا الحسن الأخفش يقول : بلغني أن رجلا صاح بسيبويه من منزله وقال : كيف تنشُد هذا البيت ، فأنشده إياه مرفوعا ، فقال الرجل : ان بعده : والرحل والأقتاب والجلس فتركه سيبويه ، وصعد إلى منزله . فقال له : ابن لي علام عطف ؟ فقال سيبويه : ولم صعدت إلى الغرفة ؟ اني فررت من ذلك . وانظر الخصائص ج ٣ ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣ ، ص ٥١٣ .
ذهب الكوفيون إلى أن الرواية : يا صاح يا ذا الضامِر العنَس بخفض الضامِر باضافة ذا إليه و (ذا) بمعنى صاحب .

والسيرافي يحمل رواية سيبويه على مثل قوله :

علفتها تبنا وماء باردا

فيكون معنى الضامِر المتغير كأنه قال : المتغير العنَس والرحل ويدخل الرحل في لفظ الضامِر لارادة معنى التغير به ، أو يضمَر له عامل يناسبه .

صاح : مرخم صاحب* . الضامِر : من ضمَر الحيوان من باب نصر : دق وقل لحمه .
العنَس : الناقة الصلبة الشديدة

الرحل : كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمناع ، ومركب للبعير

الأقتاب : جمع قتب رحل صغير على قسدر السنام وروى الاقتاد : جمع قتد وهو خشب الرحل .

الجلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله .

نسب البيت في سيبويه إلى (خز) بن لوزان السدوسي وكذلك في المفصل ج ١ ص

١١٦ ونسبه الأغاني إلى خالد بن المهاجر .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٢٩ - ٣٣٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٢ وابن يعيش

ج ٢ ص ٨ .

هذا باب

الأسماء التي يُلْحَقُها ما يُلْحَقُ

الأسماء المضافة من التثنية لما يُضَمُّ إليه

تقول : يا خيراً من زيد أقبل ، يا حسناً وجهه ، يا عشرين رجلاً ، يا ضارباً زيدا ،
ويا قائماً في الدار ، ويا ضارباً رجلاً (١) .

أما كَوْنُ هذه الأسماء نكراتٍ فقد قلنا في النكرات ، وكيف يجب فيها التثنية .

وإنما نذكر هذه الأسماء إذا كانت معارف ، وإنما تكون معارف على ضربين :

إثماً سميت به رجلاً ، وإثماً دعوتها في مواضعها على حدِّ قولك : يا رجلُ أقبل . تريد :
يا أيُّها الرجلُ أقبل . وأيُّ ذلك كان فلفظها واحد منصوب .

أما قولك : يا ضارباً زيدا فإنما أردت : يا أيُّها الضارب . فلما حذفت الألف واللام
لحق التنوين للمعاقبة ، فردّه إلى الأصل ، لأنك لم تنون مضطراً كما قال :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليس عليك يا مَطَرُ السَّلَامُ (٢)

/ فيكون دخول التنوين ها هنا كدخوله على اسم مرفوع لا ينصرف ، ولكنّه دخل لأنَّ
ما بعده من تمام الاسم الذي قبله ، فصار التنوين كحرف في وسط الاسم . فلم يكن إلّا
التصبي بما دخل الاسم من التنوين والتمام .

وكذلك إن سميت رجلاً ثلاثةً وثلاثين لقلت : يا ثلاثةً وثلاثين أقبل وليس

(١) عرف الرضى الشبيه بالمضاف فقال في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٢ : « ويعنون
بالمضارع للمضاف اسماً يعي بعده شيء من تمامه اما معمول للاول ، نحو : يا طالعاً
جبلاً ، ويا حسناً وجهه ، ويا خيراً من زيد ، واما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المعطوف
والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد (٠٠٠) » .

وفصل ابن يعيش وجوه شبه المضارع للمضاف بالمضاف ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ وانظر
الاشباه ج ١ ص ٢١٨ .

(٢) تقدم في ص ٢١٤ من هذا الجزء

بمنزلة قولك للجماعة : يا ثلاثة وثلاثون أقبلوا ؛ لأنك أردت : يا أيها الثلاثة ، ويا أيها
الثلاثون .

ولوقلت . يا ثلاثة والثلاثين - لجاز الرفع والنصب ، مثل : يا زيد والحارث ، والحارث
ولكنك أردت : يا من يُقال له ثلاثة وثلاثون^(١) . فكل ما لحق هذه الأسماء من تنوين ،
أو اسم يُضم إليها فهو بمنزلة الإضافة .

وكذلك لو سميت رجلا بقولك : (زيد وعمرو) لقلت : يا زيدا ، وعمرا ، أقبل .

ولو سميت (طلحة وزيدا) قلت : يا طلحة وزيدا ، أقبل .

فإن أردت بطلحة الواحدة من الطلح قلت : يا طلحة وزيدا ، أقبل ؛ لأنك سميت بهما
منكورة ، ولم تكن جميع الاسم ، / فيصير معرفة . إنما هي من حشو الاسم ؛ كما كانت فيما
نقلتها عنه .

فأما قولك : يا زيد منطلق إذا سميت بقولك : (زيد منطلق) فلا يجوز غيره ؛ لأن
(زيدا) مبتدأ ، و (منطلق) خبره . فقد عمل (زيد) في منطلق عمل الفعل ، ولا يجوز أن

(١) في ابن يعيش ج ١ ص ١٢٨ : « وأما قوله : يا ثلاثة وثلاثين فإن سميت بهما ،
وجعلتهما علما نصبتهما ، كما لو سميت بزيد وعمرو ، لأنك جعلتهما بأزاء حقيقة واحدة .
فكان الثاني من تمام الأول وتابعا له في أعرابه بإشراك الواو ، فصار كأن الأول عامل في الثاني
فانتصب ، كما ينتصب ياخييرا من زيد ، فحرف النداء نصب الأسم الأول ، والثاني يتبعه في
الأعراب لزوما كطريقته التي كان عليها قبل التسمية ، وهي متابعة المعطوف للمعطوف عليه
في الأعراب » .

فإن ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة وثلاثون وإن شئت نصبت الثاني فقلت : يا ثلاثة
وثلاثين كما تقول : يا زيد الحارث والحارث ، فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب على المحل ،
لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بأزاء حقيقة غير الأخرى ، وليس كذلك إذا سميت
بهما ، وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة » .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٢ : « ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين أن يكون علما أولا فإنه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه .
وقال الأندلسي وابن يعيش : هو إنما يضارع المضاف إذا كان علما والا فيقال عندهما في غير
العلم يا ثلاثة وثلاثون أو وثلاثين . . والأول أولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث
المعنى كما في ياخييرا من زيد بل أشد . . »

وما يراه ابن يعيش هو ما رآه المبرد هنا . والظاهر أنه يريد : يا ثلاثة والثلاثين مثل يا زيد
والحارث .

وانظر الأشموني ج ٢ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ ففيه بعض تفصيل .

يدخل عامل على عامل ، ولكنك تحكيه ، كما أنك لو سميت رجلا (قام زيد) لقلت :
يا قام زيد ، وجاعني (قام زيد) كما قال :

كَذَّبْتُمْ وَبَيَّنَّ اللَّهُ لَا تَأْخُذُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ^(١)
والفصل بين هذا وبين ما قبله أن قولك : زيد منطلق كلام تام ، وقولك : طلحة وزيد ،
وضارب رجلا ، وخير منك بمنزلة قولك (زيد) يحتاج إلى خير أو يفعل حتى يتم .

وقولك : يا خيرا من زيد إذا أردت المعرفة على معنى : يا رجل يكون على ضربين :
إن شئت / قلت : يا خيرا من زيد فتوونت وأنت تريد الألف واللام ، كما كان ذلك فيما
قبله .

٤
٥٥٦

وإن شئت قلت : يا خير أقبل ، وذلك لأن قولك : زيد أفضل من عمرو ، (من) وما
بعدها تُعاقبان الألف واللام ، كما تفعل الإضافة . فمن لم يقل : هذا خير من زيد قال : هذا
الآخر^(٢) قد جاء ، وهذا الأفضل ، وما أشبهه . ومن لم يقل : يا أفضل من زيد قال : يا أنضل
أقبل على معنى : يا أيها الأفضل . فعلى هذا يجرى (أفعل) الذي معه (من كذا) .

وقولك : يا حسن الوجه إذا لم ترد النكرة إنما معناه : يا أيها الحسن . فهو - وإن كان
مضافاً - في تقدير : يا حسنا وجهه إذا أردت : يا أيها الحسن وجهه كما وصفت لك في باب
في أول الكتاب (٣) .

(١) تقدم في ص ٩ من هذا الجزء

(٢) الكثير خير . وشر يحذف الزوائد مراد بهما اسم التفضيل « وقرئ في الشواذ (من
الكتاب الأشهر) بالانعام .

وحكى ابن الأنباري أن العرب تقول : هو أخير ، وهو أشر قال الراجز .

بلال خير الناس وابن الأخير

وقال أبو حاتم : لاتكاد العرب تتكلم بالأخير . والشر إلا في ضرورة الشعر وانشد قول رؤبة

السابق . . . من البحر المحيط ج ٨ ص ١٨٠

(٣) الحديث عن الصفة المشبهة وأحوالها ص ١٥٩ من هذا الجزء

هذا باب

الاسمين اللذين لفظهما واحد

والآخر منهما مضاف

٤
٥٥٧

/ وذلك قولك : يا زيدُ زيد عمرو ، ويا تيمُ تيمَ عدي .

فالأجود في هذا أن تقول : يا تيمُ تيمَ عدي . فترفع الأول ؛ لأنه مفرد ، وتنصب الثاني ؛ لأنه مضاف . وإن شئت كان بدلا من الأول ، وإن شئت كان عطفاً عليه عطفاً البيان فهذا أحسن الوجهين .

والوجه الآخر أن تقول : يا تيمُ تيمَ عدي ، ويا زيدَ زيدَ عمرو (١) .

وذلك لأنك أردت بالأول : يا زيد عمرو فلما أقحمت الثاني تأكيداً للأول ، ولما حذف من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني (٢) . فكأنه في التقدير : يا تيمَ عدي يا تيمَ عدي ؛

(١) قال في الكامل ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦ عن قول الشاعر :

يا قرط قرط حي لا أبالكم يا قرط انى عليكم خائف حذر

نصبهما أكثر على السنة العرب وكذلك قول جرير : يا تيم تيم عدي ..

(٢) خرج المبرد هنا نحو ياتيم تيم عدي - بنصب الاسمين - على أحد وجهين :

١ - تيم الأول مضاف الى عدي والثاني مقدم للتوكيد وهذا ما يراه سيبويه .

ب - حذف من تيم الأول المضاف اليه استغناءً بإضافة الثاني

فقد بدأ المبرد بالوجه الذي يراه سيبويه ، ثم عرض لذلك في موضعين من الكامل ج ٥

ص ٨٤ ، ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، واكتفى فيهما بالتخريج الأول الذي يراه سيبويه . والسيرافي ، وابن يعيش ، والرضي ، وابن هشام ، والشمي والسيوطي ، والاشموني يصورون مذهب المبرد بالتخريج الثاني فقط ، وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يقول بتخريج سيبويه مع أنه بدأ به هنا ، واقتصر عليه في موضعين من الكامل . والمبرد إنما خالف سيبويه في بيتي الأعشى والفرزدق كما سيأتي .

في تعليق السيرافي على سيبويه ج ١ ص ٣١٥ : « يا زيد زيد اليعملات » قال أبو سعيد : مذهب سيبويه أن زيدا الأول هو المضاف الى اليعملات . والثاني توكيد للأول لا تأثير له في المضاف اليه ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف الى محذوف والثاني مضاف الى المذكور .

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٣٣ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ .

والفني ج ٢ ص ١٦٣ والشمي ج ٢ ص ٢٥٤ والاشموني ج ٢ ص ٣٧٤ الهمع ج ١

ص ١٧٧

إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجَزَارَةِ^(١)

أراد : إِلَّا عُلَالَةً قَارِحٍ ، أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ فحذف الأول لبيان ذلك فى الثانى ، فيكون الكلام على / هذا : مررت بخير وأفضل من ثم^(٢) . وقال الفرزدق :

٤
٥٥٨

(١) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ٩١ ، ص ٢٩٥ على أن علالة مضاف الى قارح ، وفصل بينهما بداهة للضرورة .

قال الأعلام : وتقدير هذا قبل الفصل : الاعلالة قارح أو بداهته فلما اضطر الى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم بداهة وضمها الى علالة ..

والمبرد فى نقده لسيبويه عرض لهذا وخرج البيهقي على حذف المضاف اليه من الأول ورد عليه ابن ولاد بقوله : « انما يتأول للوجه حتى يخرج من القبح الى الحسن . فاذا كان التأويل يخرج الى الأقبح سقط ، ولم يكن له وجه . لو جاز ما قال لجاز أن يأتى بمضاف ويسقط المضاف اليه وتقول : عجبت من يدى . تريد : زيد اذا علم ذلك بضرب من الاستدلال على زيد . وهذا أقبح من التفرقة بين المضاف والمضاف اليه ، لأن ذلك كثير فى أشعار العرب وهذا لا يكاد يعرف : أعنى عجبت من يدى . ورأيت غلامى » .

وانظر الانتصار ص ٥٨ - ٦١ . وأقول جاء فى الحديث : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثماني .

وتحامل ابن ولاد ظاهر فى هذه المسألة . وقد نصر الرضى رأى المبرد بقوله ج ١ ص ٢٧٠ : « ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم أن خبر المبتدأ الأول محذوف وهو مفاير لمذهبه ها هنا . ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة » وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤٠٧

العلالة - بالضم - بقية جرى الفرس وبقيّة كل شيء أيضا .

البداهة : أول جرى الفرس

القارح من الخيل : الذى بلغ أقصى أسنانه وذلك عند كمال خمس سنين .

النهد : المرتفع ، الجزيرة بضم الجيم - : الرأس واليدان والرجلان وهذا فى الأصل فيما يذبح ، وسميت بذلك ، لأن الجزار يأخذها فى مقابلة ذبحها .

يريد أن فى عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعاً فان ذلك يستحب فى الخيل والاستثناء منقطع : أى لكن تزوركم بالخيـل . و (أو) للأضراب .

البيت من قصيدة للأعشى فى هجاء شيبان بن شهاب فى الديوان ص ١٥٣ - ١٦١ وانظر

الخرانة ج ١ ص ٨٣ - ٨٦ ج ٢ ص ٢٤٦ ، ج ٣ ص ١٣١

والعينى ج ٣ ص ٤٥٣ - ٤٥٧ ، والخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ ، وشروح سقط الزند ص ٨١٠

والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٩

(٢) فى الخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ : « ومنه قولهم : هو خير وأفضل من ثم » .

وفى سيبويه ج ١ ص ٩٢ : « ويجوز فى الشعر على هذا مررت بخير وأفضل من ثم » .

يا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَكْفَكِفُهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ (١)

أراد : بين ذِرَاعَيْ الْأَسَدِ ، وَجْهِهِ الْأَسَدِ .

وَيُنْشِدُونَ هَذَا الْبَيْتَ لَجَرِيرٍ عَلَى الْوَجْهِينِ ، وهو قوله :

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاقِ عُمَرُ (٢)

والأجود : يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِي ، لَأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِيهِ ، وَلَا حَذْفَ ، وَلَا إِزَالَةَ شَيْءٍ عَنْ مَوْضِعِهِ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٢ على الفصل بين المضاف والمضاف اليه كما تقدم ، واعترض عليه المبرد أيضاً في نقده للكتاب .

العارض : السحاب الذي يعترض الأفق .

الذراعان والجهة : من منازل القمر الثمانية والعشرين .

رواية سيبويه : أسر به ويرى أكفكه كما هنا يقال : يكفف دمه ، أى يمسحه مرة بعد أخرى ، يروى : أرقى له : بمعنى سهرت لأجله .

وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجهة وهما من انواء الأسد من منادى أو المنادى محذوف وهى استفهامية .

والبيت نسبة سيبويه وغيره إلى الفرزدق وهو من فوائت الديوان انظر ص ٢١٥

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ج ٢ ص ٢٤٦ والعينى ج ٣ ص ٤٥١ - ٤٥٣ والخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ وشرح الحماسة ج ٣ ص ١٠٥ ، وابن يعيش ج ٣ ص ٢١

(٢) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ٣٦ ، ص ٣١٤

معنى لا أبأ لكم : الغلظة فى الخطاب وأصله أن ينسب الخطاب إلى غير أب معلوم شتماً له واحتقاراً ثم كثر فى الاستعمال حتى جعل فى كل خطاب يغلف فيه على المخاطب . ويقول المبرد فى الكامل ج ٧ ص ١٤٥ وربما استعملها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب ..

لايلقيَنَّكم : من الالتقاء وهو الرمى . قال ابن سيده : من رواه بالفاء فقد صحف وحرف وروى : لا يوقعنكم .

والتهى واقع فى اللفظ على عمر . وهو فى المعنى واقع عليهم .

السواة : الفعل القبيحة : أى لا يوقعنكم عمر فى بلية ومكره لأجل تعرضه لى : أى امتنعه من هجائى فانكم قادرون على كفه .

البيت من قصيدة لجريز فى الديوان ص ٢٨٣ - ٢٨٨ فى هجاء عمر بن لجا .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥٩ - ٣٦١ - والعينى ج ٤ ص ٢٤٠ - ٢٤٣ - والكامل ج

٧ ص ١٤٦ .

وكذلك :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٥ .

اليعملات : الابل القوية على العمل

الذبل : جمع ذابل ، اى ضامرة من طول السفر

وأضاف زيدا اليها لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بحدائثها .

وقوله تطاول الليل عليك . روى : هديت بدل عليك وهو المناسب : اى انزل عن راحتك

واحد الابل ، فان الليل قد طال ، وحدث للابل الكلال ، فنشطها بالحداء .

ونسب البيت فى سيبويه الى بعض ولد جرير ونسب فى الكامل الى عمر بن لجا ج ٧

ص ١٤٦ والصحيح انه لعبد الله بن رواحة كما فى سيرة ابن هشام .

انظر الروض الأنف ج ٢ ص ٢٥٨ والخزانة ج ١ ص ٣٦٢ - ٣٦٤ والعينى ج ٤ ص

٢٢١ - ٢٢٢ والمفصل ج ١ ص ١٢٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ .

هذا باب

الاسمين اللذين يُجعلان بمنزلة اسم واحد

وإنما الثاني في الحقيقة نعت للأول ، ولكنهما جُعلا بمنزلة الأسماء التي ينبع آخرُ حرف منها ما قبله .

وتلك الأسماء نحو قولك : أخوك ، فنضمّ الخاء من أجل الواو / في الرفع ، وتُفتح في ^٤ ٥٥٩
النصب ، وتكسر في الخفض إتباعاً لما بعدها ، وكذلك ذو مال . (١)

وامرؤ يا فتى . تقول : هذا امرؤ ، ومرت بامرئ ، ورأيت امرأ فتكون الراء تابعة للهمزة (٢) .

وذلك قولك : يا زَيْدُ بنَ عمرو ، فجعلت زيدا وابناً بمنزلة اسم واحد ، وأضفته إلى ما بعده .

والأجود أن تقول : يا زَيْدُ بنَ عمرو على النعت ، والبدل .
وإنما يجوز أن تقول : يا زَيْدُ بنَ عمرو إذا ذكرت اسمه الغالب ، وأضفته إلى اسم أبيه ، أو كنيته ، لأنه لا ينفك من ذلك ، فهو بمنزلة اسمه الذي هو له .
فإن قلت : ابن أخينا ، ويا زيد ابن ذى المال لم يكن إلا كقولك : يا زَيْدُ ذا الجَمَّة ، وكذلك يا رجلُ ابنَ عبد الله . كأنك قلت : يا رجل يا ابنَ عبد الله (٣) .

(١) تكلم عن اعراب الأسماء الستة في الجزء الأول ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، والثاني ص ١٥٥
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٣ : « باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف ، وينكسر فيه قبل الحرف المجزور الذي ينضم قبل المرفوع ، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو ابنم ، وامرؤ . فان جررت قلت : فى ابنم ، وامرئ وان نصبت قلت : ابنما وامراً ، وان رفعت قلت : هذا ابنم ، وامرؤ » .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٤ « ومثل ذلك قولك : يا زيد بن عمرو .. وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفع التى فى قولك زيد بمنزلة الرفع فى راء امرئ ، والجري بمنزلة الكسر فى الراء ، والنصب كفتحة الراء ، وجملوه تابعا لابن . ألا تراهم يقولون : هذا زيد بن عبد =

وعلى هذا يُنشَد هذا البيت :

يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ (١)

/ ولو أُنشد : يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ كَانَ أَجُودَ عَلَى مَا وَصَفْنَا فِي صَدْرِ الْبَابِ (٢) .

٤
٥٦٠

= الله . . . لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم . فكذاك جعلوه في النداء تابعاً لابن

وأما يا زيد ابن أخينا فلا يكون إلا هكذا من قبل أنك تقول : هذا زيد ابن أخينا ، فلا تجعله اسماً واحداً ، كما تقول : هذا زيد أخونا

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٣ على بناء حكم على الفتح اتباعاً لحركة ابن ، فجعل النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم .

وبعده : سراقق المجد عليك معدود وفي الديوان : أنت الجواد ابن الجواد المحمود .
مدح أحد بني المنذر بن الجارود العبدى ابن عبد القيس . وكان أحد ولادة البصرة لهشام ابن عبد الملك . وسمى جده الجارود لأنه أغار على قوم ، فاكسح أموالهم ، فشبه بالسييل الذي يجرد ما مر به

ونسب الرجز في سيبويه إلى راجز من بني الحرماز

ونسبه الجوهري إلى رؤية ورده العيني ج ٤ ص ٢٨٠ - ٢٨١ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥ والكامل ج ٤ ص ١٩٠ وديوان رؤية ص ١٧٢ ذكر على أنه مما نسب إليه

(٢) نقل هذا الكلام عن المبرد العيني ج ٤ ص ٢٨١ ثم قال : وهذا مخالف لقول جمهور البصريين .

وقال الأعلام : والرفع في حكم أقيس ، لأنه اسم مفرد نعت بمضاف ، فقياسه أن يكون بمنزلة قولهم : يا زيد ذا الجمعة .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٨ : « فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ، ولا يجب . وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها . والكثرة مناسبة للتخفيف ، فخففوه لفظاً بفتحها ، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل لكونه مفعولاً ، وخففوه خطأ بحذف الف ابن وابنة . . . »

وقال المبرد في الكامل ج ٤ ص ١٩٠ : « والنصب أكثر في الكلام إذا كان اسماً علماً منسوباً إلى اسم علم جعل ابن مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد ومثل ذلك :
يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ . . . »

هذا باب

الحروف التي تنبّه بها المدعو^(١)

وهي : يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وألف الاستفهام^(٢) .

فهذه الحروف سوى الألف تكون لمدّ الصوت .

وتقع (وا) في النُدبة ، وفيما مددت به صوتك ، كما تمدّه بالنُدبة وإنما أصلها النُدبة .
وقد تبتدئ الاسم منادى بغير حرف من هذه الحروف . وذلك قوله :

حَارُ بْنُ عَمْرٍو أَلَا أَخْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ : « باب الحروف التي ينبه بها المدعو » .

(٢) وقال سيبويه : « فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء ييا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وبالألف ، نحو قولك : أجار بن عمرو ألا ان الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، أوللإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ، أو الثائم المستقل ... »

(٣) ذكره سيبويه مستشهداً بما بعده ج ١ ص ٢٥٤

حار : رخم حارث جاء على لغة من ينتظر .

الأحلام جمع حلم بالكسر وهو العقل .

الجوف : جمع أجوف وهو الواسع الجوف وقمال ابن الشجرى : هو الذى لا رأى له

ولا حزم .

الجماخير : جمع جيمخور بضم الجيم وسكون الميم : العظيم الجسم القليل العقل

والقوة .

الأحلام : لا نافية للجنس والهمزة للاستفهام الانكارى وأحلام اسم (لا) والجملة

خبرها .

البيت مطلع قصيدة لحسان هجا بها بنى الحارث بن كعب المدحجى وهى فى ديوانه

ص ١٧٥ - ١٧٧

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ، والعينى ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٥ وأمالى الشجرى

ج ٢ ص ٨٠ . فى كل هذه المراجع حار بن كعب .

وقال الله جلَّ وعزَّ : (رَبُّ قَدْ آتَيْنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (١) .
فَأَمَّا الْأَلْفُ فَكَقَوْلِهِ :

أَحَارُ بْنُ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمْرٌ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِيرُ (٢)

/ وكقول الآخر :

أَحَارُ أَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِئْصَةً كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِي (٣)

٤
٥٦١

(١) يوسف : ١٠١ - وفاطسر السموات منادى حلف منه حرف النداء أو صفة . انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٤٩

(٢) استشهد به ابن الشجرى فى اماليه ج ٢ ص ٨٠ على ان حار مرخم حارث روى باللغتين : لغة من ينتظر ولغة من لاينتظر فالراء مضمومة أو مكسورة وكذلك بيت حسان السابق ..

وذكر شارح ديوان امرىء القيس أن المبرد روى الاتباع فى الاسم المرخم وقال : وهذه نكتة من العربية ذكرها المبرد فعلى هذا يجوز تحريك الراء بالفتحة .

الخمر : الذى خالطه دواء أو وجع . واصله من الخمر بفتحيتين وهو كل ما سترك من شجر أو بناء أو غير ذلك .

يعدو على المرء : يصيبه وينزل به .

ما يأتير : ما يهيم به ويعزم عليه ومصدرية : اى يصيبه مكروه ائتارده كما فى قولهم : من حفر حفرة لأخيه وقع فيها .

والبيت مطاع قصيدة لامرئ القيس فى الديوان ص ٥٢ - ٥٧ وفى شرحه ص ١٦٣ وقال الاصمعى : أنشدنى أبو عمرو بن العلاء هذه القصيدة لرجل من النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم .

وقال أبو عمرو الشيبانى : لم يشك أحداً من هذه القصيدة لامرئ القيس ولكن تخطط بها أبيات هى للنمرى .

وانظر العينى ج ١ ص ٩٥ - ١٠٤ ، ج ٤ ص ٢٦٤ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٩٤ ويظهر من صنيع المبرد هنا أنه لايعترف بنسبة هذا البيت الى امرئ القيس بدليل قوله فى البيت بعده - وهو من معلقته : وكقول الآخر .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٣٥ على أن ترخيم حارث كثير فى الشعر وكذلك ترخيم عامر ، ومالك

وروى فى ديوان امرئ القيس وشرحه وفى شروح المعلقات وفى الخزائن : أصاح والرواية فى غير المقتضب : ترى برقاً .

الوميض ، والايماض : اللعان يقال : ومض البرق يبيض ، وأومض : اذا لمع وتللا .
لمع اليدين : حركتهما .

وهذه الحروف فاشية في النداء . فإذا كان صاحبها قريباً منك ، أو بعيداً ناديته به (يا) .
تقول : يا زيد ، ويا أبا فلان .
وأما (أيا) ، و (هيا) فلا يكونان إلا للنائم ، والمستثقل ، والمتراخي عنك ، لأنهما لمدِّ
الصوت .

واعلم أنَّ للنداء أسماء يُخصُّ بها ، فمنها قولهم : يا هناه^(١) ، أقبل ، ولا يكون ذلك في غير
النداء ، لأنَّه كناية للنداء .

= الحبي : السحاب المتراكم . سمي بذلك لأنه حبا بعضه الى بعض . وجعله مكللاً .
لأنه صار كالأكليل لأسفله ومنه قولهم : كللت الرجل : إذا توجهت .

ويروى مكلل . اسم فاعل من كلل تكليلًا : إذا تبسم .

وانظر الديوان ص ١٠٤ وشرحه ص ٤٠ - ٤١ وشرح الزوزنى ص ٢٨ والتبريزي ص ٤٨ -
٤٩ ، وابن الأنباري ص ٩٩ - ١٠٠ والخزانة ج ٤ ص ١٢١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١١ : « ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنادى
لايجوز منها شيء في غير النداء ، نحو : يانومان ، ويا هناه ، ويا فل » ، وانظر ص ٣٣٣ منه .

في أمالي الشجري ج ٢ ص ١٠١ - ١٠٢ : « ومن ذلك قولهم : يا هناه . لم يستعملوا
هذه اللفظة في غير النداء فهي بمنزلة قولهم : يا نومان ، ويا ملأمان . يريدون : يا لثيم ،
فعدلوا عن فعل إلى مفعلان للمبالغة في لؤمه . »

ولا يقال : هذا هناه ، ولا مررت بهناه . وإنما يكون بهذه الكلمة عن اسم نكرة ، كما
يكون بفلان عن الاسم العلم وهي مع ذلك كلمة ذم ، قال امرؤ القيس :

وقد رابني قولها يا هناه . ويحك الحقت شرا بشر

فمعنى ياهناه : يا رجل سوء .

واختلف البصريون في أصل تركيب هذه الكلمة ووزنها : فذهب بعضهم إلى أن أصلها هناو
فعال من هنوك ، فأبدلوا من الواو الهاء .

وقال آخرون : بل أبدلت من الواو الهمزة لوقوع الواو طرفاً بعد ألف زائدة ثم أبدلت من
الهمزة الهاء ، كما قالوا في إياك : هياك وهذا عندي هو الصواب .

وقال قوم منهم أن الهاء أصلية وليست تبدل ، وجعلوها من الكلم التي جاءت لامها في
لغة هاء ، وفي أخرى واوا كسنة وعضة وقال من رغب عن هذا المذهب : إن هذا القول ضعيف
لأن باب سلس وقلق قليل فلا يقاس عليه .

وذهب بعضهم إلى أن الهاء في قولهم : يا هناه هاء السكت وهذا قول ضعيف جداً .
لأن هاء السكت لا تحرك في حال السعة .

وقال الفراء وغيره من الكوفيين وهو مذهب أبى الحسن الاخفش وأبى زيد الانصارى
ان الالف ، والهاء زائدان ، ولام الكلمة محذوفة كما حذفت فى هن وقد رد هذا المذهب أبى جنى .
وانظر اللسان وشرح ديوان امرىء القيس ص ٩ - ١٠

قال ابن الانبارى فى كتابه المذكر والمؤثص ٣٢٧ - ٣٢٩ : « اذا ناديت مذكرا بغير
التصريح باسمه قلت : ياهن ، أقبل ، وللرجلين : ياهنان ، أقبلا ، وللرجال : ياهنون ، أقبلوا ،
وللمراة : يا هنت ، أقبلى ، وللمرأتين : يا هنتان أقبلا ، وللنسوة : ياهنات ، أقبلن .
ومنهم من يزيد الالف والهاء ، فيقول : يا هناء ، أقبل ، يا هناء ، أقبل بضم الهاء
وخفضها . حكاهما الفراء .

فمن ضم الهاء قدر انها آخر الاسم ، ومن كسرهما قال : كسرتها لاجتماع الساكنين .
ويقال فى الاثنين - على هذا المذهب - يا هنانيه ، أقبلا ، وان شئت قلت يا هناناه
أقبلا . .

فمن قال : يا هنانيه ، أقبلا قال : جعلت الالف ياء على الاتباع لكسرة النون .
ومن قال : ياهناناه قال : ألف النداء فتفتح النون ، وقال الفراء : كسر النون واتباعها
الياء أكثر من فتحها واتباعها الالف .

ويقال فى الجمع - على هذا - : ياهنوناه ، أقبلوا . قال الفراء : والرفع فى الهاء جائز فى
كلام العرب ، وهو قليل ليس بالكثير ، وذلك أن (ياهناه) مستعمل فجرى به الكلام ، ولم
يكثر بالاثنيين ولا الجميع ، فأثروا فى الاثنين والجمع أن تركوه على أصله .
ومن قال للذكر : يا هنيه ، وياهنيه (بكسر الهاء وضما) قال للأنثى : يا هنتاه ،
أقبلى ، وياهنتاه (بكسر الهاء وضما) ، وللأثنين ياهنتائيه ، أقبلا ، وياهنتاناه ، وللجميع من
النساء : يا هناتوه وياهنتاه . قال امرؤ القيس :

وقد رابنى قولها : يا هنى - ويحك - ألحقت شرا بشر

واذا ناديت وأضفت الى نفسك قلت : يا هن ، أقبل ، وان شئت : يا هن ، أقبل .
فمن كسر النون قال : الكسرة تدل على الياء وتخلفها ، ومن فتحها قال : أردت الندبة ياهناه .
ومن ضمها قال : أعطيت المفرد المنادى ما يستحق من الاعراب ، وأجود الوجوه الكسر .
وتقول للاثنيين : يا هنى ، أقبلا ، وتقول للجمع : يا هنى ، أقبلا فتفتح النون فى التثنية
وتكسرها فى الجمع .

وتحتج فى التثنية والجمع بأن الياء الأولى ياء التثنية والنصب ، وياء الجمع والتذكير
والنصب ، والثانية ياء الإضافة ، وياء التثنية ما قبلها مفتوح ، وياء الجمع ما قبلها مكسور .
وقال الفراء : سمعت أبا القمقام يقول : يا هنوى ، أقبلا ، ويقول للأنثى فى الإضافة :
يا هنت أقبلى ، وللأثنين يا هنتى ، أقبلا ، وللجميع : ياهنات ، أقبلن بكسر التاء وبغير ياء .
وقال السجستاني : وقوم كثير يقولون : يا هياه ، وليس من كلام العرب . هو مولد
والدليل على ذلك أنهم لا يؤنثون ، ولا يثنون ولا يجمعون . .

وكذلك يا نَوْمَان ، ويا فَسْقُ ، ويا لَكَاع (١) .

وهذه كلها معارف .

وزعم سيبويه أَنَّهُ لَا يُجِيزُ نَعْتُ شَيْءٍ مِنْهَا لَا تَقُولُ : يَا لَكَاعِ الْخَبِيثَةَ أَقْبَلِي ؛ لِأَنَّهَا
علامات بمنزلة الأصوات .

ومنها قولهم : يَا فُلُ أَقْبَلُ ، وليس بترخيم فلان ، ولو كان كذلك لقات : يَا فِلا
أَقْبَلُ (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١١ : « ويدل على أَنَّهُ اسم للمنادى أَنَّهُم لَا يَقُولُونَ . فى غير
النداء : جاءتنى خبات ، ولكاع ، ولا لكع ، ولا فسق فانما اختص النداء بهذا الاسم أن
الاسم معرفة ، كما اختص الأسد بأبى الحارث إذ كان معرفة . . »

قال فى ج ٢ ص ٣٨ : « ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خبات ، ويا لكاع .
فهذا اسم للخبثه ، وللكعاء . . »

وكلام سيبويه يناقض بعضه بعضا فقد ذكر أولا أن لكاع ونحوه لا يستعمل فى غير
النداء ثم ذكر ثانيا أَنَّهُ يستعمل فى النداء وفى غير النداء وستأتى متناقضات أخرى
وفى الروض الأنف ج ٢ ص ١٤٠ : « وقول حسان فى هند :

أشرت لكاع وكان عاداتها لؤما إذا أشرت مع الكفر

جعل له اسما لها فى غير النداء ، وذلك جائز . وإن كان فى النداء أكثر ، نحو يا غدار ويا فساق
وكذلك لكع قد استعمل فى غير النداء ، نحو قوله - عليه السلام - ابن لكع . . لا تقوم
القيامة حتى يكون أسعد الناس لكع بن لكع . . »

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٠٠ ، ج ٤ ص ٢٠٧ ، ج ٧ ص ٢٥٢

وفى الفائق للمخشرى ج ٢ ص ٤٧٥ : « مما لا يكاد يقع الا فى النداء . يقال : ياملكان
ويا مرتعان ويا محمقان أراد حداثة سنه أو صغره فى العلم »

(٢) نقل ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ١٠٠ - ١٠١ هذا الكلام عن المبرد مما يقطع بأنه
أخذه من المقتضب نفسه

وفى سيبويه ج ١ ص ٣٣٣ : « وأما قول العرب : يا فل أقبل فانهم لم يجعلوه اسما
حذفوا منه شيئا ثبت فى غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دم ،
والدليل على ذلك أَنَّهُ ليس أحد يقول : يا فلا . فان عنوا امرأة قالوا : يا فلة ، وهذا اسم
اختص به النداء وانما بنى على حرفين لأن النداء موضع تخفيف ، ولم يجز فى غير النداء ، لأنه يجعل
اسما لا يكون الا كناية لمنادى ، نحو : يا هناء ، ومعناه يارجل . وأما فلان فانما هو كناية عن اسم
سمى به المحدث عنه خاص غالب . . »

ومما يزيده إيضاحاً أنك تقول : يا فُلَّةُ أقبلى .

(١) / وقد يضطر الشاعر ، فيستعمل هذا في غير النداء ؛ لأنها في النداء معارف ، فينقلها على ذلك . وذلك قوله :

فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ قُلِّ (٢)

وقال الآخر :

أَجُولُ مَا أُجُولُ نُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعِ (٣)

(١) قلنا ان عشرين صفحة نقلت من مكانها فحدث اضطراب ، ثم وضعت في غير مكانها ، فلم يتصل بها ما قبلها ، ولم ترتبط بما بعدها ، وقد أصلحنا هذا الاضطراب بإعادة الصفحات المنقولة الى مكانها ، فاستقام الكلام في المواضع الثلاثة كما ترى ، وقد انتهينا الآن من هذه الصفحات العشرين التي أخذت أرقاماً تبدأ من ص ٥٤٢ - ٥٦١ وذلك من صفحات الاصل .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٣٣ على استعمال (قل) مكان فلان في غير النداء - ضرورة ، واستشهد به مرة أخرى ج ٢ ص ١٢٢ على أن (قل) أصله فلان ، فإذا صغر رد الى أصله .

وقبله : تدافع الشيب ولم تقتل

تدافع مصدر تشييهى عامله محذوف : أى تدافعت تدافعا كتدافع الشيوخ .

الشيب : جمع أشيب وهو الشيخ .

تقتل : أصله تقتتل فأسكن التاء الأولى للادغام : وحرك القاف لالتقاء الساكنين

بالكسرة ، ثم اتبع أول الحرف ثانية ، فصارت تقتل بثلاث كرات .

اللجة - بفتح اللام وتشديد الجيم - : اختلاط الأصوات في الحرب .

و (فى) متعلقة بتدافع . وقوله : أمسك فلانا .. هو على اضمار القول : أى فى لجة يقال فيها : أمسك .

شبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضاً بقوم شيوخ فى لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً فيقال :

أمسك فلانا عن فلان : أى احجز بينهم ، وخص الشيوخ ، لأن الشباب فيهم التسرع الى القتال : أى فى تزاحم ولا تقاتل كالشيوخ وقد غفل عن هذا المعنى الأعلام ..

والرجز من لامية أبى النجم وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٠١ - ٤٠٨ ومعجم المقاييس ج ٤

ص ٤٤٧

هذه اللامية فى الطرائف الأدبية ص ٥٧ - ٧١ والشعر والشعراء ص ٥٨٦

(٣) استشهد به فى الكامل ج ٧ ص ٢٥٣ على أن الحطيفة استعمال لكاع فى غير النداء

للضرورة ورواه هناك كرواية المقتضب واستشهد به فى الكامل أيضاً ج ٣ ص ١٠١ ورواه بالرواية المشهورة :

وزعم أن مثله (اللهم) إنما الميم المشددة في آخره عوض عن (يا) التي للتنبيه ، والهاء مضمومة لأنه نداء .

ولا يجوز عنده وصفه . ولا أراه كما قال ؛ لأنها إذا كانت بدلا من (يا) فكانت قلت : يا الله ، ثم تصفه ؛ كما تصفه في هذا الموضع .

فمن ذلك قوله : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) .
وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر كأنه قال : يا فاطر السموات والأرض (١) .

...

واعلم أن الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللام ، لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا ، وذاك ، ولا يدخل تعريف على تعريف ؛ فمن ثم لا تقول : يا الرجل ، تعال .

وأما قولهم / يا الله اغفر فإنما دعى وفيه الألف واللام ؛ لأنهما كأحد حروفه . ألا ترى

٤
٥٢٣

= اطوف ما اطوف ثم آوى ٠٠ ثم قال :

« قعيده البيت : ربة البيت . وانما قيل قعيده لقعودها وملازمتها » .
الشرط الاول مأخوذ من قول قيس بن زهير

اطوف ما اطوف ثم آوى الى جدار كجار أبى دوداد

واطوف وأجول معناهما واحد ، أى أكثر الطوفان والجولان ، أى الدوران .
واستشهد بالبيت شراح الألفية لوصل ما المصدرية الظرفية بالمضارع مثبت ، وهو قليل ، والكثير وصلها بالمضارع المنفى أو الماضى . و (ما) مصدرية زمانية أى مدة تطويفى

والبيت للحطينة هجا به امراته وهو فى ديوانه مفردا ص ١٤٨

وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٠٨ - ٤١٢ والعينى ج ١ ص ٤٧٣ - ٤٧٥ . ج ٤ ص ٢٢٦

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٠ : وقال الخليل : (اللهم) نداء والميم ها هنا بدل من (يا) فهى ها هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) فى أولها الا ان الميم ها هنا فى الكلمة ، كما ان نون المسلمين فى الكلمة بنيت عليها . فالميم فى هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم والهاء مرتفعة ، لأنه وقع عليها الاعراب .

واذا لحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقواك : يا هناء . وأما قوله - عز وجل - (اللهم فاطر السموات والأرض) فعلى (يا) .

وانظر الانصاف ص ٢١١ - ٢١٤ وأسرار العربية ص ٢٣٢ - ٢٣٥ وآمال الشجرى ج ٢

ص ١٠٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٣٢ ، والاشباه ج ١ ص ١٨١ . ج ٢ ص ١٦٢

والآية فى سورة الزمر : ٤٦

أَتَهُمَا غَيْرَ بَاثْنَتَيْنِ مِنْهُ . وَلَيْسَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّكَ فِي الرَّجُلِ تُثَبَّتُهُمَا وَتُحَذَفُهُمَا ، وَهُمَا فِي اسْمِ اللَّهِ ثَابِتَتَانِ . وَهُوَ اسْمٌ عَلَّمَ (١) .

وَزَعَمَ سَيَبُويَه أَنَّ أَصْلَ هَذَا : إِلَاهُ (٢) ، وَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بَدَلُ مِنْ هَمْزَةِ إِلَهٍ ، فَقَدْ صَارَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ إِذْ كَانَا بَدَلًا مِنْهُ وَإِنَّمَا إِثْبَاتُهُمُ الْأَلْفُ فِي قَوْلِهِمْ : يَا اللَّهُ فَكَمَا

(١) فِي سَيَبُويَه ج ١ ص ٣٠٩ : « وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَنَادِيَ اسْمًا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْبَتَّةَ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا يَا اللَّهُ اغْفِرْ لَنَا » .

وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ اسْمٌ يُلْزِمُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يَفَارِقَانِهِ ، وَكَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ ، فَصَارَ كَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ لَا يَفَارِقَانِهِ الْأَلْفُ وَاللَّامَ لَيْسَ اسْمًا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرُو . . . » .

(٢) لِسَيَبُويَه رَأْيَانٌ فِي اشْتِقَاقِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ ذَكَرَ أَحَدُهُمَا فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَالْآخَرِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي .

يَرَى فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ٣٠٩ أَنَّ أَصْلَهُ إِلَهٌ قَالَ :

« وَكَانَ الْاسْمُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِلَهٌ فَلَمَّا أُدْخِلَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ حُذِفُوا الْأَلْفُ ، وَصَارَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ خَلْفًا مِنْهَا . فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَقْوِيهِ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنَا . . . » .

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥ الْأَصْلُ فِيهِ إِلَهٌ قَالَ :

« كَمَا حُذِفُوا اللَّامِينَ مِنْ قَوْلِهِمْ : إِلَهٌ أَبُوكَ . حُذِفُوا لَامُ الْإِضَافَةِ وَاللَّامُ الْآخَرَى ، لِيُخَفَّفُوا الْحَرْفُ عَلَى اللِّسَانِ وَذَلِكَ يَنْوُونَ .

قَالَ بَعْضُهُمْ لَهَى أَبُوكَ ، فَقَلَبَ الْعَيْنَ ، وَجَعَلَ اللَّامَ سَاكِنَةً ، إِذَا صَارَتْ مَكَانَ الْعَيْنِ ، كَمَا كَانَتْ الْعَيْنُ سَاكِنَةً ، وَتَرَكُوا آخِرَ الْاسْمِ مَفْتُوحًا ، كَمَا تَرَكُوا آخِرَ أَيْنَ مَفْتُوحًا ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ حَيْثُ غَيْرُهُ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ . . . » .

وَقَدْ اعْتَرَضَ الْمَبْرَدُ فِي تَقْدِيمِهِ لِسَيَبُويَه عَلَى رَأْيِ سَيَبُويَه الثَّانِي بِأَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِرَأْيِهِ الْأَوَّلِ فَقَالَ :

« وَهَذَا نَقَضُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ قَالَ أَوَّلًا أَنَّ الْأَلْفَ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا أَلْفٌ فَعَالٌ ثُمَّ ذَكَرَ ثَانِيًا بِأَنَّهُمَا عَيْنُ الْفَعْلِ . . . » .

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ وَلَادٍ عَلَى الْمَبْرَدِ - انْظُرِ الْإِتِّصَارَ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ وَأَسْوَاقَ هُنَا رَدَّ ابْنُ سَيِّدِهِ فَإِنَّهُ أَوْضَحَ مِنْ رَدِّ ابْنِ وَلَادٍ

قَالَ فِي الْمَخْصَصِ ج ١٧ ص ١٤٣ :

« وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ نَقَضُ مَقَالَتِهِ وَإِنَّمَا يَكُونُ نَقَضًا لَوْ قَالَ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَتَقْدِيرُ وَاحِدٍ زَيْدًا ، ثُمَّ قَالَ فِيهَا نَفْسُهَا أَنَّهُ أَصْلٌ . فَهَذَا لَوْ قَالَ فِي كَلِمَةٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَكَانَ مُحَالًا فَاسِدًا . كَمَا أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ فِي تَرْتِيبٍ : إِنَّ التَّاءَ مِنْهُ زَائِدَةٌ ، ثُمَّ قَالَ فِي تَرْتِيبٍ : إِنَّهَا أَصْلٌ وَالْكَلِمَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ حُرُوفٍ بِأَعْيَانِهَا . . . » .

ثبت مع ألف الاستفهام في قولك : الرجل قال ذاك ؟ . وهذا يبين في موضع ألفات القطع والوصل (١) إن شاء الله .

وليس هذا الاسم بمنزلة الذي والتي ، لأنهما نعت بائن من الاسم .

وقد اضطر الشاعر فنأدى بالتى ؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشبه ذلك بقولك : يا الله اغفر لى فقال :

/ مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَمَّمَتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخِيَلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي (٢)

٤

٥٢٤

= فأما إذا قدر الكلمة مشتقة من أصولين مختلفين لم يمتنع أن يحكم بحرف فيها أنه أصل ، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد ، لأن التقدير فيهما مختلف ، وإن كان اللفظ فيهما متفقا . . .

وممن ذكر أن لسيبويه رأيين ابن يعيش ج ١ ص ٣ وأعجب بعبد هذا لجرأة أبى على وحدته في المناقشة

في الخزانة ج ٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ : « وكون الله أصله لاه في أحد قولي سيبويه نقله الزجاج عنه . .

ورد عليه الفارسي في الاغفال بأن هذا الذي حكاه عن سيبويه عن الخليل سهو ، لأن سيبويه لم يحك عن الخليل أن الله أصله . . ولا حكى عن الخليل القول الآخر الذي قال : أنه لاه ورد ابن خالويه على أبى على بأنه قد صح القولان عن سيبويه ، ولا ننكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند أبى اسحق الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه ، فلا يكون حينئذ سهوا ، وقد وقعت إلينا مسائل جملة زوى سيبويه الجواب فيها عن الخليل ، ولم يضمن كتابه شيئا من ذلك .

ورد عليه أبو على في تقضى الهاذور بأن الذى يحكى هذه الحكايات عن سيبويه عن الخليل وعن أبى الحسن متقول كذاب ، ومتخوض أفاك . . .

وانظر الخزانة أيضا ج ١ ص ٣٤٥ والبحر المحيط ج ١ ص ١٤ - ١٥ والمخصص ج ١٧ ص ١٣٥ - ١٥١ .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٣ والجزء الثانى ص ٩٠ ، ٣٣٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٠ على دخول ياء النداء على التى لضرورة الشعر وقال : شبهه بيا الله .

فالبرد متفق مع سيبويه في أن دخول حرف النداء على اسم الموصول الذى فيه (ال) يكون في ضرورة الشعر كهذا البيت ، ولكن السيرافى في تعليقه على سيبويه يقول :

كان أبو العباس لا يجيز يا التى ويطعن على البيت وسيبويه غير متهم فيما رواه .

والبرد لم ينكر على سيبويه روايته للبيت كما يقول السيرافى وإنما رد رواية البيت :

فيا الغلامان اللذان فرا

كما اضطرَّ فأدخل (يا) في اللهمَّ لَمَّا كان العَوَضُ في آخر الاسم فقال :
إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثُ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا^(١)

= وهو ليس من شواهد سيبويه كما سيأتي .

نعم ان المبرد خالف سيبويه في اسم الموصول المسمى به المقترن بال فسيبويه لا يجوز ندائه ، قال ج ٢ ص ٦٨ : « وإذا سميت رجلاً الذي رأيته ، والذي رأيته لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً ٠٠٠ ولا يجوز لك أن تناديه ٠٠ »

واعترضه المبرد بقوله : « وهذا خطأ من قبل أنه لو كان كذا خرج من حد الأسماء ، لان الاسم وقع ليقصد صاحبه به وقد صار اسماً ، فخرج من أن يقول فيه : يا أيها ولكن تقول : يا الذي رأيته كما تقول : يا الله اغفر لي » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما قوله : لو كان كما وصف لخرج من حد الاسم فقول غير مستقيم وكيف يخرج ترك النداء عن حد الأسماء ؟ والعرب قد سمت بالضحاك ، والحارث ، وأشباههما ولم تلحقهما حرف النداء ، ولا أخرجهما ذلك من حد الأسماء .

وأما احتجاجه باسم الله تعالى وأنا نقول : يا الله اغفر لي ، فهذا اسم صارت الألف واللام فيه ك بعض حروفه ، وحذف منه ، واختصر ، وكثر في الكلام والنداء عند الخوف والرجاء عند أكثر الأحوال وفي أكثر الأوقات ، واختص اذ جرى هذا المجرى بحال لا تكون لسواه » .

انظر الانتصار ص ٢٤٣ - ٢٤٤

وانظر الهمع ج ١ ص ١٧٤ والأشمونى ج ٢ ص ٣٦٤ .

تيمت : استعبدت . عنى : بمعنى على .

من أجلك علة لمحذوف : أى قاسيت ما قاسيت أو خبر مبتدأ محذوف : أى من أجلك مقاساتى .

وكان القياس أن يقول : تيمت بقاء التأنيث وجاء على اللغة الأخرى كما فى قوله :
أنا الذى سمعتنى أمى حيدرة .

وهذا البيت من الأبيات الخمسين فى سيبويه التى لا يعرف قائلها .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٨ والأشباه ج ١ ص ٢١٦ والانصاف ص ٢٠٩ ، وشروح سقط الزند ص ١١٦ .

(١) استشهد به ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ١٠٣ والرواية فى غير المقتضب أقسول وإذا ظرف له .

ويقول البغدادي : وهذا البيت من الأبيات المتداولة فى كتب العربية ، ولا يعرف قائله ولا بقيته وزعم العينى أنه لأبى خراش الهذلى قال وقبلة :

ان تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا اله الا

وأما هذا البيت الذى يُنشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان قرأ إياكما أن تكسبانا شراً^(١)

فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان قرأ ؛ كما تقول :
يا رجل العاقل ، أقبل .^١

وأما قولهم : يا صاح أقبل ، فلأنما رخموه لكثرتة في الكلام ؛ كما رخموا ما فيه هاء
التأنيث إذ قالوا : يا نخل ما أحسنك ، يريد : يا نخلة ، فرخم^(٢) قال الشاعر :

= وهذا خطأ فإن هذا البيت الذى زعم أنه قبله بيت مفرد وليس هو لأبى خراش وإنما
هو لامية ابن أبى الصلت قاله عند موته وقد أخذه أبو خراش وضمه الى بيت آخر وكان
يقولهما وهو يسمى بين الصفا والمروة .. وقد تمثل به النبى - صلى الله عليه وسلم - وصار
فى جملة الأحاديث المشطورة فى كتب الأحاديث .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والعينى ج ٤ ص ٢١٦ - ٢١٧ ، والجوامع
الصغير للسيوطى ج ١ ص ٨٨ والانصاف ص ٢١٢ - ٢١٤ وأسرار العربية ص ٢٣٢ .

(١) استدل به الكوفيون وبالبيت الذى مضى على جواز نداء ما فيه (ال) ورد عليهم
الأنبارى فى الانصاف ص ٢٠٩ - ٢١٠ بأنه من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ،
والتقدير : فيا أيها الغلامان ...

وانظر أسرار العربية ص ٢٣٠ .

وكسب يتعدى الى مفعولين .

ولا يعرف قائل البيت وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٥٨ والعينى ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦
وابن يعيش ج ٢ ص ٩ - ١٠ .

(٢) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٨٨ : « ولم يأت ترخيم مذكر منكر قصد قصده الا
ترخيم صاحب . وذلك لكثرة استعماله وتشبيهه بالعلم من حيث وهنه بالنداء بالبناء ،
فاستجازوا فيه يا صاح ، ولا يجوز يا صاح لأن من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم
قائم بنفسه لا دلالة فيه على المحذوف ، فلم تحتل النكرة أن يفعل بها هذا . »

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٢٠ - ٢١ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٣٧ .

وفى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٤٢ : « وكثر دعاء بغضهم بعضا بالصاحب ، فاشبه
العلم ، فرخم بحذف يائه كقول الشاعر :

يا صاح يا ذا القسام العنسى والرحل والاقتساب والجلس

أراد يا صاحبى ،

فالبرد وابن الشجرى وغيرهما يرون أن صاح مرخم صاحب نكرة مقصودة .

وفى ختام كلام كافية ابن مالك ما يفيد أنه مرخم صاحبى المضاف وترخيم المضاف شاذ
أيضا .. =

صاحِ هَلْ أَبْصَرْتَ بِالْخَبْتَيْنِ مِنْ أَسْمَاءِ نَارٍ (١)

يريد : : صاحبُ ، فأسقط. النداء ، ورخم النكرة .

= وفى اللسان (صحب) وقولهم فى النداء يا صاح معناه يا صاحبى ولا يجوز ترخيم المضاف الا فى هذا وحده سمع من العرب مرخما ..

وفى سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : قالوا يا صاح فى هذا الاسم .

وفى شرح المعلقات للتبريزى ص ٤٨ : « قال النحويون : لا ترخم النكرة فكيف جاز

أن يرخم صاحباً وهو نكرة ..

فالجواب عن هذا : أن أبا العباس لا يجوز ترخيم نكرة البتة ، وأنكر على سيبويه ما قال

من أن النكرة ترخم إذا كانت فيها الهاء وزعم أن قوله : جارى لا تستنكرى عذيرى . أنه يريد

يا أيتها الجارية فكأنه رخم على هذا معرفة فكذلك يقول فى قوله : أصاح كأنه قال : يا أيها

الصاحب » . وانظر شرح ابن الأنبارى ص ٩٩ .

وهذا كلام لا يتفق مع ما قاله المبرد هنا وسنعود إليه مرة أخرى .

(١) استشهد به المبرد فيما يأتى ص ٢٦١ من المطبوع على حذف حرف النداء للضرورة لأنه نكرة

البيت مطلع قطعة للأحوص فى الأغانى ج ٢ ص ٣٤٢ ومهذب الأغانى ج ٣ ص ١٨٩

ويظهر أنه يريد بالخبتين موضعاً واحداً .

فى الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ : على أن للعرب مذهبا فى أشعارها فى تشنية

البقرة وجمعها .. وأما التشنية فكثير .. وقول زهير : ودار لها بالرقميتين ...

انما مقصد العرب فى هذا الإشارة الى جانبى كل بلدة أو الإشارة الى أعلى البلدة

وأسفلها ، فيجعلونها اثنين على هذا .. وهذا كثير

وانظر معجم البلدان (خبت) ج ٢ ص ٣٤٣ .

وجاء الخبت فى شعر الأخنس بن شهاب (المفضليات) ص ٢٠٥ وشرحها للأنبارى

ص ٤١٥ .

وفى شعر كثير (الأمالى ج ٢ ص ٦٣ - ٦٦) وجاء الخبتان فى قول امرئ القيس :

فالسهب فالخبتين من عاقل

يا دار ماوية بالحائل

وقال شارحه : الخبتان موضعان ص ١٣٦ والديوان ص ١١٧ وشرح المعلقات لابن الأنبارى

ص ٨ ومعجم المقاييس ج ٣ ص ٤٣٩ .

هذا باب

المضاف إلى المضمر في النداء

٤
٥٢٥

/ إعلم أنَّ إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال .

وذلك لأنَّك إذا قلت : يا غلامك أقبل ، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف (١) .

فإن أضفْتَ إلى الهاء صلَح على معهود ؛ كقول القائل إذ ذكر زيدا : يا أخاه أقبل ،
ويا أباه ، ونحو ذلك ، وكذلك : يا أخانا ، ويا أبانا .
فأمَّا في الندبة فيجوز يا غلامك ، ويا أخاك ؛ لأنَّ المندوب غير مخاطب ، وإنَّما هو
مُتَفَجِّع عليه ، وهذا يُحكم في باب الندبة (٢) إن شاء الله .

فإن أضفت المنادى إلى نفسك ففي ذلك أقاويل :

أجودها حذف الياء ، وذلك كقولك : يا غلام أقبل ، ويا قوم لا تفعلوا ،
ويا جاريت أقبلي . قال الله عزَّ وجلَّ : (يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) (٣) ، وقال :
(يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ) (٤) .

(١) في أمالي الشجري ج ١ ص ٣٩٢ : « ولا يجوز الجمع بين خطابين ، كما لا يجوز
الجمع بين استفهامين . ألا ترى أنك إذا قلت : يا زيد فقد أخرجته بالنداء من الغيبة إلى
الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك : أدعوك ، وأناذك . »
ويوضح لك هذا أنك تقول : يا غلامي ، ويا غلامنا ، ويا غلامهم . ولا تقول : يا غلامكم
لأنه جمع بين خطابين : خطاب النداء والخطاب بالكاف . »

وانظر الأشباه ج ١ ص ٣٢٤ ، ج ٤ ص ١٢٧ .

(٢) باب الندبة سيأتي ص ٥٦٤ من الأصل .

(٣) هود : ٥١

(٤) الزمر : ١٦

وكذلك كل ما كان في القرآن^(١) من ذا ، كقوله (رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ) و (رَبِّ إِنِّي أَشْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي)^(٢) .

وإنما كان حذفها الوجهة ؛ لأنها زيادة في الاسم غير منفصلة منه معاينة التنوين حالة في محله ، فكان حذفها / ها هنا كحذف التنوين من قولك : يا زيد ، ويا عمرو ، وكانت أخرى بذلك ؛ إذ كانت تذهب في الموضع الذي يثبت فيه التنوين . وذلك إذا التقى ساكنان وهي أحدهما . تقول جاءني غلامي العاقل ، وجاءني زيد العاقل ، فتحرك التنوين لالتقاء الساكنين ، وتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، ومع ذا فإن الياء والكسرة تستثقلان ، والكسرة تدل على الياء ، فإذا حذفها دللت عليها كسرتها ، وأوضحت لك المعنى . فهذا القول المختار^(٤) .

(١) في النشر ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠ : مذاهبهم في ياءات الزوائد ..

وتنقسم على قسمين : أحدهما ما حذف من آخر اسم منادى ، نحو : (يا قوم لقد أبلغتكم) (يا قوم ان كنتم) (يا عباد ..) (يارب ان هؤلاء) (رب انى نذرت) وهذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه في الحالين والياء من هذا القسم ياء اضافة كلمة برأسها استغنى بالكسرة عنها ، ولم يثبت في المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف وهما : (يا عبادى الذين آمنوا) فى العنكبوت و (يا عبادى الذين أسرفوا) آخر الزمر . وموضع بخلاف وهو (يا عباد لا خوف عليكم) فى الزخرف .. والقراء مجمعون على حذف سائر ذلك الا موضعاً اختص به رويس وهو (يا عباد فاتقون) .. .

(٢) نوح : ٢٦

(٣) ابراهيم : ٣٧

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٦ * باب اضافة المنادى الى نفسك .

اعلم ان ياء الاضافة لا تثبت فى النداء ، كما لم يثبت التنوين فى المفرد ، لان ياء الاضافة فى الاسم بمنزلة التنوين لأنها بدل من التنوين ، ولانه لا يكون كلاماً حتى يكون فى الاسم ، كما أن التنوين اذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً ، فحذف ، وترك آخر الاسم جراً ليفصل بين الاضافة وغيرها ، وصار حذفها هاهنا لكثرة النداء فى كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء ، ولم يكونوا ليشبثوا حذفها الا فى النداء ، ولم يكن لبس فى كلامهم لحذفها

وانظر أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

والقول الثاني أن تثبتها فتقول : يا غلامى أقبل ، ويا صاحى هلم ، وقد قرئ (يا عبادى فاتقون) (١)

وحجة من أثبتتها أنها اسم بمنزلة زيد . فقوالك : يا غلامى بمنزلة : يا غلام زيد ، فلمّا كانت اسما ، والمنادى غيرها - ثبتت . ومع هذا أنه من قال : يا غلام فى الوصل فإنما يقف على الميم ساكنة ، فيلتبس المفرد بالمضاف ، وإن رام الحركة فإن ذلك دليل / غير بين ؛ لأنه عمل كالإيماء . فمن ذلك قوله :

فكنت إذ كنت إلهى وحدكاً لم يك شئى يا إلهى قبلكاً (٢)

والوجه الثالث أن تثبت الياء متحركة . تقول : يا غلامى أقبل ، ويا صاحى هلم ، فتثبت الياء على أصلها ، وأصلها الحركة (٣) .

والدليل على ذلك أنها اسم على حرف ، ولا يكون اسم على حرف إلا وذلك الحرف متحركاً لئلا يسكن وهو على أقل ما يكون عليه الكلم فيختل . ألا ترى أن الكاف متحركة من ضربتك ، ومررت بك ، وقمت ، وقمت يا فقى ، وقمت يا امرأة ، التاء متحركة لأنها اسم . فأمّا الألف فى ضرباً ، ويضربان ، والواو فى ضربوا ، ويضربون ، والياء فى تضربين

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٦ : « وأعلم أن بقيان الياء لغة فى النداء فى الوقف والوصل . تقول : يا غلامى أقبل ، وكذلك اذا وقفوا وكان أبو عمرو يقول (يا عبادى فاتقون) . » وانظر ما سبق فى النشر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٦ على إثبات الياء ساكنة فى الإلهى .
وقال الأعلام : وحذفها أكثر فى الكلام ، لأن النداء باب حذف وتغيير ، والياء تشبه التنوين فى الضعف والاتصال ، فتحذف كما يحذف التنوين من المنادى المفرد .
كان تامة فى كنت وإلهى : منادى حذف منه حرف النداء .
وحذف حال مضاف إلى الكاف .
يك : ناقصة خبرها الظرف قبلك .
الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشى .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١١ ، والعينى ج ٣ ص ٣٩٧ ، والسيوطى ص ٢٣٣ .

(٣) فى السبعة (يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم) .
وقد عقدت كتب القراءات باباً لياء المتكلم جمعت فيه الآيات وبينت أحكام هذه الياء بتفصيل . انظر النشر ج ٢ ص ١٦١ - ٢٠٦ والاتحاف ص ١٠٨ - ١١٨ وشرح الشاطبية ص ١٢٧ - ١٤٥ .

فتلك في درج الكلام ، وليست في موضع هذه التي تقع موقع الظاهرة ؛ لأنها جعلت
بحداء الحركات التي يعرب بها كالضمّة والفتحة والكسرة .

ألا ترى أن قولك : قمت [التاء] في موضع زيد إذا قلت : قام زيد ، وكذلك ضربتك
[الكاف] في موضع زيدا إذا قلت : / ضربت زيدا ، وكذلك هذه الياء (١) .

وإنما كانت حركتها الفتحة ؛ لأنّ هذه الياء تكسر ما قبلها . تقول : هذا غلامي ،
ورأيت غلامي ، فتكسر المرفوع والمنصوب .

والياء المكسور ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع لِثِقَلِ ذلك ، نحو ياء القاضي ،
ويدخلها الفتح في قولك : رأيت القاضي ؛ فلذلك بُنيت هذه الياء على الفتح .

وإنما جاز إسكانها في قولك : هذا غلامي ، وزيد ضربني ؛ لأنّ ما قبلها معها بمنزلة
شيء واحد ، فكان عوضاً مما يُحذف منها ، والحركات مُستثقلة في حروف المدّ واللين ؛
فلذلك أُسْكِنَتْ استخفافاً .

فمما حُرِّكت فيه على الأصل قول الله عزّ وجلّ : (يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَّةً * وَلَمْ أَدْرِ
مَاحِسَابِيَّةً) (٢) حُرِّكت الياء على الأصل ، وألحقت الهاء لبيان الحركة في الوقف .

فإن وصلت حذفها ؛ لأنّ حركة الياء تظهر في (مَالِيهِ) و (سُلْطَانِيَّةً) ، وما كان
مِثْلَ هذا إنما هو بمنزلة قولك (فَبِهَذَاهُمْ اِقْتَدِهِ) (٣) فإن وصلت حذفت .

وكذلك يقرأ : (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِ) (٤) على الإسكان / والحركة .

فإن كان ما قبل هذه الياء ساكناً فالحركة فيها لا غَيْرُ لثلاً يلتقي ساكنان ، وذلك

(١) يريد ياء المتكلم

(٢) الحاقة : ٢٦

(٣) الأنعام : ٩٠

وفي الاتحاف ص ٢١٣ : « اتفقوا على إثبات هاء السكت في (اقتده) وقفا على الأصل .
واختلفوا في إثباتها وصلاً : فأثبتها فيه ساكنة نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وكسدا
أبو جعفر » . وانظر البحر المحيط ج ٤ ص ١٧٦ .

(٤) في الاتحاف ص ٤٤٤ : « فتح الياء من (ولي) نافع والبزى بخلفه وهشام وحفص .
وأثبت الياء من (دين) يعقوب في الحاليين » .

قولك : هذه عِشْرِيَّ يا فتى ، وهذه رَحَايَ فاعلم ، و (يا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ)
 حذفت النون للإضافة ، وأدغمت الياء التي كانت في ياء الإضافة ، فحركت ياء الإضافة
 لثلاثاً يلتقى ساكنان على أصلها ، وكذلك قولك : (هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا)^(١) لا يكون
 إلا ذلك لما ذكرت لك من سكون ما قبلها .

وأما قوله : (يا بَنِيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ)^(٢) فَإِنَّمَا أَضَافَ قَوْلَهُ (بَنِيَّ) فاعلم : الياء ثقيلة
 فتصرف في الكلام ؛ لأنَّ الواو والياء إذا سكن ما قبل كل واحد منهما جرياً مجزئاً
 غير المعتل . نحو : دَلُو ، وَظِي ، وَمَغْزُو ، وَمَرِي . لا يكون ذلك إلا مُعْرَباً^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٥ : « باب إضافة المنقوص الى الياء ..
 اعلم أن الياء لا تغير الألف ، وتحركها بالفتحة لثلاث يلتقى ساكنان وذلك قولك (بشراى)
 وهداى . وأعشأى وناس من العرب يقولون : بشرى ، وهدى »
 وقال أيضا « اعلم أن الياء التي هي علامة المجزور اذا جاءت بعد ياء لم تكسرهما ،
 وصارت ياءين مدغمة احدهما في الأخرى وذلك قولك : هذا قاضى ..
 وان كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء ، وصارت مدغمة فيها ،
 وذلك قولك : هؤلاء مسلمى ، وصالحى وكذلك أشباه هذا ... »

فان جاءت تلى ألف الاثنين فى الرفع فهى بمنزلتها بعد ألف المنقوص ...
 الآية الأولى فى يوسف : ٦٧ ، والثانية فى طه : ١٨ .
 (٢) لقمان : ١٦ ، وفى يا بنى قراءات فى السبعة (الاتحاف ص ٣٥٠) .
 (٣) قال ابن هشام فى تذكرته : « الاصل فى يا بنى يا بنيى بثلاث ياءات : الأولى ياء
 التصغير ، والثانية لام الكلمة (أصلها الواو ثم قلبت ياء) والثالثة ياء الإضافة ، فأدغمت ياء
 التصغير فيما بعدها ، لأن ما أول المثليين فيه مسكن ، فلا بد من ادغامه ، وبقيت الثالثة غير
 مدغم فيها ، لأن التشديد لا يدغم لانه واجب الحركة والمدغم واجب السكون ، فحذفت
 الثالثة ... » . انظر الأشباه ج ١ ص ٢٠ .

هذا باب

مالا يجوز فيه إلا إثبات الياء

٤
٥٣٠

وذلك إذا أضفت اسما إلى اسم مضاف إليك . نحو قولك : / يا غلام غلامى ،
ويا صاحب صاحبي ، ويا ضارب أخى ، وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأنك إنما جذفت الأول
كحذفك التنوين من زيد ، فكان يا غلام بمنزلة يا زيد . فإذا قلت : يا غلام زيد - لم
يكن فى زيد إلا إثبات النون ؛ لأنه ليس بمنادى ، فكذلك يا غلام غلامى^(١)

قال الشاعر :

يا ابن أُمى ، ويا شقيق نفسى أنت خليتى لدهر شديد^(٢)

وقال آخر :

يا ابن أُمى ولو شهدتك إذ تدعو تميما وأنت غير مُجاب^(٣)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : « باب ماتضيف اليه ويكون مضافا اليك وتثبت فيه
الياء لأنه غير منادى . وإنما هو بمنزلة المجرور فى غير النداء . »

وذلك قولك : يا ابن أخى ، ويا ابن أبى بصير بمنزلته فى الخبر ، وكذلك يا غلام
غلامى . »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٨ على إثبات الياء فى أُمى ، ونفسى ، لأنهما غير
منادين .

صغر شقيق نفسى دلالة على قربه من نفسه . ، ولطف محله من قلبه .
ومعنى أنت خليتى لدهر شديد : كنت لى ظهرا فتركنى موتك أكابد شدائد الدهر
وحسدى .

والبيت من قصيدة لابی زبيد الطائى فى رثاء أخيه .

انظر العينى ج ٤ ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٧٤ ، وابن يعيش ج ٢
ص ١٢ - ١٣ .

(٣) استشهد به ابن الشجرى على إثبات الياء فى أُمى ولم ينسبه الى قائل معين (الأمالى
ج ٢ ص ٧٤) .

والبيت من قصيدة لغلفاء بن العارث بن آكل المرار فى رثاء أخيه شرجيسل وهى فى
الوحشيات ص ١٣٣-١٣٤ والأغاني ج ١٢ ص ٢١٢-٢١٣ وبعضها فى معجم الشعراء ص ٤٦٧ .

فهذا حُكْمُ جميع هذا الباب ، ومجره أن تُثبت الياء في كل موضع يثبت فيه التنوين في زيد ، ونحوه .

وأما قولهم : يا ابن أم ، ويا ابن عم - فإِنَّهم جعلوهما اسما واحدا بمنزلة خمسة عشر ، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال .

ألا ترى أَنَّ الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ، ولمن لا رَحِمَ بينه وبينه : يا ابن عم ، ويا ابن أم حتى صار كلاماً شائعاً مُخرجاً عَمَّن هو له / فلما كان كذلك خُفِّفَ ، فجعل اسما واحدا . قال الله عزَّ وجلَّ : (يا ابنَ أمٍّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي) (١) ولم يكن ذلك في غير هذا ؛ إذ لم يكن فيه من الاستعمال ما في هذا .

وقد قالوا : يا ابنَ أمٍّ لا تَفْعَلْ . وذلك أَنَّهُ لما جعلهما اسما واحدا صارت بمنزلة زيد ، ثم أضافه كما تضيف زيدا فتقول : يا زيدا لا تفعل .

ومن أثبت الياء في زيد أثبتتها هاهنا ، إِلَّا أَنَّ الأَجُودَ - إذا أثبتت الياء - أن يكون إثباتها كإثبات الياء في قولك : يا غلام غلامِي ، فتجعل ابناً مضافاً إلى مضاف إلى الياء .
والوجه الآخر جائز على ما وصفت لك (٢) .

وأما قول روبة :

إِذَا تَرَيْتَنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْرٍ قَارِئْتُ بَعْدَ عَنِّي وَجَمَزِي (٣)

(١) طه : ٩٤ ، وقرئ في السبعة بكسر الميم أيضا في الاعراف وفي طه .
الاتحاف ٢٣١ - ٣٠٧ ، النشر ج ٢ ص ٢٧٢ ، غيث النفع ص ١٠٨ ، الشاطبية ص ٢٠٩ ، البحر المحيط ج ٤ ص ٣٩٦ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : « وقد قالوا : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ، ويا غلام غلامِي .
وقد قالوا أيضا : يا ابن أم ، ويا ابن عم كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ، ثم أضافوا إلى الياء كقولك : يا أحد عشر أقبلوا . »

وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم ،
وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ ، وابن يعيش ج ٢ ص ١٢ - ١٣ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٣٥ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٣ على ترخيم حمزة في غير النداء للضرورة . ثم عومل بعد الترخيم معاملة اسم لم يرخم ، فجربا لاضافة .

فليس من هذا ، ولكنه قدر حمزة أولاً مرخماً على قولك : يا حار ، فجعله اسماً على حياله ،
فأضاف إليه ، كما تضاف إلى زيد .

وجُملة هذا الباب على ما صدرنا به .

/ وهذان الاسمان - أعني يا ابن أم ، ويا ابن عم - دخلتهما العلة التي دخلت في قولك :
هو جارى بيت بيت ، ولقينة كفة كفة . وهذا يشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى (١) .

وإجراؤهما على أصل الباب في الجودة على ما ذكرت لك ، قال الشاعر :

يا ابنة عمي لا تلومي وافجبي (٢)

وبعضهم ينشد : يا ابنة عما .

فيُبدل من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ؛ لأنَّ الياء والكسرة مُستقلتان ، وليس
هذا موضع لبس .

وكلُّ مضاف إلى يائك في النداء يجوز فيه قلبُ هذه الياء ألفاً ؛ لأنَّه لا لبس فيه
وهو أخفُّ ، وباب النداء باب تغيير .

= ترى : مجزوم بان الشرطية بحذف النون والنون الموجودة هي نون الوقاية .
العنق ، والجمز ضربان من السير ، والجمز أشدهما وهو كالوثب .
والرجز لرؤية . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه للضعف .
والرواية في سيبويه والانصاف وأسرار العربية (بين) وكذلك في ديوانه ص ٦٤ .
انظر الانصاف ص ٢١٥ والأسرار ص ٢٤٠

والأرجوزة مدح بها رؤية أبان بن الوليد البجلي ديوانه ص ٦٣ - ٦٦ .

(١) انظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ ، ج ٣ ص ١٨٢ ، ج ٤ ص ٢٩

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٨ على رواية (عما) بابدال ياء المتكلم ألفاً .

الهجوع : النوم بالليل خاصة وبعده : لا يخرق اللوم حجاب مسمعى .

والبيت من قصيدة أبى النجم التي مطلعها :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

وأراد بابنة عمه زوجته أم الخيار يقول لها : دعى لومى على صلح راسى فانه كان يشيب

لو لم يصلح .

انظر الخزائنة ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٧ والعينى ج ٤ ص ٢٢٤ - ٢٢٦ .

وابن يعيش ج ٢ ص ١٢ - ١٣ .

ألا ترى أنهم يحذفون فيه ثنوين زيد ، ويدخل فيه مثل يا تيم تيم عدى ،
ومثل يا بؤس للحرب (١) ، ويصلح فيه الترخيم .

ونظير قلبيهم هذه الياء ألفا ما قالوا في مدارى وعدارى وبابه ، إذا لم يخافوا
التباساً ، ولم يقولوا مثل ذلك في قاض ، لأن في الكلام مثل فاعل (٢) ، فكهوا الالتباس .

(١) يريد أن اللام زائدة بين المضاف والمضاف إليه قال في الكامل ج ٧ ص ١٤٧ :

« يا بؤس للحرب • أراد يا بؤس الحرب ، فأقحم اللام توكيدا » .

يا بؤس الحرب جزء من مطلع قصيدة حماسية لسعد بن مالك :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٤٦ عند قوله :

يا بؤس للجهل ضارا لأقوام

وقال ابن هشام في المفتى ج ١ ص ١٨١ : « وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف

قولان . أرجحهما الأول لأن اللام اقرب ولأن الجار لا يعلق » وانظر الخزاعة ج ١ ص ٢٢٤
وسيعقد له المبرد بابا في هذا الجزء .

(٢) في الأصل : فاعل بكسر العين .

هذا باب /

لام المدعو المستغاث به

ولام المدعو إليه

فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة . تقول : يا للناس ،
ويا لله ، وفي الحديث : لما طعن العليج ، أو العبد عمر - رحمه الله - صاح : يا لله
للمُسْلِمِينَ (١) .

فإن دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة ، تقول : يا للعجب . ومعناه : يا قوم تعالوا
إلى العجب . فالتقدير : يا قوم للعجب أدعو ، ونحن مفسرو هاتين لم يختلفتا ؟
أما قولهم : يا للعجب ، ويا للماء . فإنما كسرو اللام ، كما كسروا مع كل ظاهر نحو
قولك : للماء أدعو ، ولزيد الدار ، ولعبد الله الثوب .

وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل ليُفرق بينها وبين هذه التي
وصفنا ، وكان التغيير لها ألزم ؛ لأن هذه الأخرى في موضعها الذي تاحق هذه اللام له .
وتلك إنما هي بَدَل من قولك : يا زيدا إذا مددت الصوت تستغيث به ، فيا لزيد بمنزلة
يا زيدا / إذا كان غير مندوب .

فأما قولنا : فتحت على الأصل فلأن أصل هذه اللام الفتح ، تقول : هذا له ، وهذا لك .
وإنما كسرت مع الظاهر فرارا من اللبس ؛ لأنك لو قلت : إنك لهذا وأنت تريد :
لهذا - لم يَدْرِ السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد ؟
وكذلك يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع (إن هذا لزيد) : إن
هذا لزيد . لم يَدْرِ السامع أتريد : أن هذا زيد أم هذا له ؟ فلذلك كسرت اللام .

(١) في الكامل ج ٧ ص ٢١٥ : وفي الحديث لما طعن العليج أو العبد عمر بن الخطاب ...

علق الشيخ المصنف على قوله : العليج أو العبد بقوله : شك من الراوى فهل تقول كذلك
في المقتضب ؟ وهو شك من المبرد نفسه . ويريد المبرد من الحديث : الخبر .

فأما في المكثي فهي على أصلها . تقول : إنَّ هذا لك .

فإن أردت لام التوكيد قلت : إنَّ هذا لأنَّت : لأنَّ الاسم الذي وضع للرفع ليس في لفظ الاسم الذي وُضع للخفض (١) .

وتقول : يا لرجال وللنساء . تكسر اللام في النساء . لأنَّك إنما فتحتها في الأوَّل فرارا من اللبس ، فلما عطفت عليه الثاني علم أنَّه يُراد به ما أُريدَ بما قبله ، فأجريتها مجراها في الظاهر (٢) .

(١) تقديم في الجزء الأول ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٨ - ٣٢٠ : « باب ما يكون النداء فيه مضافا بحرف الاضافة وذلك في الاستغاثة ، والتعجب وذلك الحرف اللام المفتوحة .. »

وقالوا : يا للعجب ، ويا للفيقة . كأنهم رأوا أمرا عجبا ..

وقالوا : يا للعجب ، ويا للماء لما رأوا عجبا ، وماء كثيرا . كأنه يقول : تعال يا عجب أو تعال يا ماء ، فانه من أيامك وزمانك ..

وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة والا لم يجز . الا ترى أنك لو قلت : يا لزيد وأنت تحدّثه لم يجز ، ولم يلزم هذا الباب الا (يا) للتنبيه لئلا تلبس هذه اللام بلام التوكيد ... ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه ، نحو : أي ، وهيا وأيّا ، لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ، ولا تعجب .

وزعم الخليل أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم اذا أضفت ، نحو قولك : يا عجبا ، ويا بكراه اذا استغثت أو تعجبت ، فصار كلم واحد منهما يعاقب صاحبه .

« هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لانه مدعو له .. وذلك قول بعض العرب : يا للعجب ويا للماء وكأنه نبه بقوله : يا غير الماء للماء ... كسروها لان الاسم الذي بعدها غير منادى ، فصار بمنزلة اذا قلت : هذا لزيد فاللام المفتوحة أضافت النداء الى المنادى المخاطب واللام المكسورة أضافت المدعو الى ما بعده ... » .

من هذا العرض يتبين لنا أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في شيء من باب الاستغاثة، كما لا خلاف بينهما في أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وحرف النداء بدل منه .

ونسب الرضى الى المبرد أن لام الاستغاثة معدية لحرف النداء مخالفا سيبويه . قال في شرح الكافية ج ١ ص ١٣١ :

« فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول » .

ونسب ابن هشام الى المبرد أن لام الاستغاثة زائدة عنده - المعنى ج ١ ص ١٨٢ .

والمبرد عقد بابا للاستغاثة في الكامل عنوانه بقوله :

هذا باب اللام التي للاستغاثة والتي للاضافة . أعاد فيه ما ذكره في المختضب لم يختلف

عنه في شيء . الكامل ج ٧ ص ٢١٣ - ٢١٧ .

ألا ترى أنَّ من يقول - إذا قلت له : رأيت زيدا - : مَنْ زيدا ؟ إنما أراد أن يحكى ما قلت / ليُعلم أنه إنما يسأل عن زيد الذى ذكرته . فإن قال : وَمَنْ زيدُ رفع ، لأنه لما أدخل الواو أعلمك أنه يعطف على كلامك ، فاستغنى عن الحكاية (١) .
فمما قيل فى ذلك قوله :

يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِيُعْجَبَ (٢)
فهذا نظير ما وصفت لك فى العطف .

فأما ما جاء فى فتح لام المستغاث به ، وكسر لام المدعو له - فأكثر من أن يُخَصَّى . منه ما أذكره : قال الحارث بن خالد :

يَا لِلرِّجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يَبْعَثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرِباً (٣)

(١) انظر ج ٢ ص ٢٠٩

(٢) استشهد به فى الكامل أيضا ج ٧ ص ٢١٧ .
واستشهد به شراح الالغية على أن لام المستغاث به ان عطفت بغير (يا) كسرت ، كما فى قوله : وللشبان

أراد بالنائي بعيد النسب ، وفى أصل المقضب : قريب .
وجعل ابن حبيب زمن الشباب يبتدىء من سن ١٧ الى ٣٤ .
وزمن الكهولة من ٣٤ الى ٥١ ، وزمن الشيخوخة بعد ذلك .
وقال البغدادي : لم ينسب أحد هذا البيت الى قائله - الخزائنة ج ١ ص ٢٩٦ والعينى ج ٤ ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .

(٣) استشهد به فى الكامل ج ٧ ص ٢١٤
والبيت مطلع قصيدة غزلية لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلى .
فى معجم البلدان ج ١ ص ١١١ : « لما ولى الحسن بن زيد المدينة منع ميسد الله بن مسلم بن جندب أن يؤم بالناس فى مسجد الأحزاب ، فقال له : أصلح الله الأمير . لم منعنى مقامى ومقام آبائى واجدادى قبل ؟ قال : ما منعك الا يوم الاربعاء . »
ثم ذكر القصيدة

وذكر هذه القصيدة أيضا ثعلب فى مجالسه ص ٤٧٤ - ٤٧٥ - والشيخ الرصنى فى رغبة الأمل .

وفى هذه القصيدة بيت يذكر فى كتب النحو شاهدا على توكيد النكرة وهو :
لكن شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجبا
وهو فى كتب النحو يرفع رجب . انظر الانصاف ص ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، أسرار العربية ص ٢٩٠ والعينى ج ٤ ص ٩٦ ، والهمس ج ١ ص ١٣٤ .
وروايته فى التمام فى تفسير أشعار هذيل ص ١٦٨ : يا ليت عدة حول كله رجبا .
وانفرد المبرد بنسبة القصيدة للحارث بن خالد .

وقال آخر :

يا لَقُومَ مَنْ لِلنَّهْيِ وَالْمَسَاعِي يا لَقُومِي مَنْ لِلنَّدَى وَالسَّمَاحِ ؟
يا لَعَطَافِنَا وَيَا لَرِيَّاحِ وَأَبِي الْحَشْرِجِ الْفَتَى الْوَضَّاحِ (١)

(١) استشهد بهما سيوييه ج ١ ص ٣١٩ على فتح لام المستغاث به المعطوف لتكرر (يا) مع المعطوف .

النفاح : الكثير النفع ، أى العطية وهى رواية غير المقتضب ، والمساعى جمع مسعاة فى الكرم والجود . وقال ابن يعيش ج ١ ص ١٣١ ويروى الوضاح من الوضع وهو البياض كانه ابيض الوجه لكرمه .

رثى رجلا من قومه وقال : لم يبق للعلا والمساعى من يقوم بها بعدهم .
وهذا من الشواهد الخمسين التى لم يعرف لها قائل .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٦ ، العينى ج ٤ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

هذا باب

ما يجوز أن تحذف منه علامة النداء

وما لا يجوز ذلك فيه

/ تقول : زيدُ أَقْبِلْ ، وتقول : مَنْ لا يزال مُحْسِنًا ، تعالَ ، وغلَامَ زيدَ ، هَلُمَّ ، رَبُّ اغفر لنا ^(١) كما قال جلَّ وعزَّ : (رَبُّ قَدْ آتَيْنَاكَ مِنَ الْمُلْكِ) ^(٢) وقال عزَّ وجلَّ (فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^(٣) .

فجُمْلَةُ هذا : أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْمَعْرِفَةِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لشيءٍ ، فدعوته . — أَنَّ حَذْفَ (يا) منه غير جائز ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ أَنْ يُحذفَ مِنْهُ الْاوصُوفُ وعلامة النداء ، وذلك أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رَجُلٌ أَقْبِلْ ، وَلَا : غِلَامٌ ، تعالَ ، وَلَا : هذا ، هَلُمَّ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ النِّدَاءَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رَجُلٌ أَقْبِلْ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ نَعْوَةٌ (أَيْ) ^(٤) . تقول : يَا أَيُّهَا

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ : « وان شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك : حار بن كعب ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه ، ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل وأنت تريد يا هذا ، ويا رجل ولا تقول ذلك في المبهم ، لأن الحرف الذي ينيه به لزم المبهم كأنه صار بدلا من أي حين حذفته ، فلم تقل يا أيها الرجل ، ولا يا أيها ، ولكنك تقول — ان شئت — : من لا يزال محسنا فاعل كذا وكذا لأنه لا يكون وصفا لأي وأما المستفاد به (فيا) لازمة له ، لأنه يجتهد وكذلك المتعجب منه واندبة يلزمها (يا) ، و (وا) »

(٢) يوسف : ١٠١ .

(٣) يوسف : ١٠١ .

(٤) في ابن يعيش ج ٢ ص ١٥ : « وهو (حذف حرف النداء) كثير في الكتاب العزيز . وفي الجملة حذف الحروف مما ياباه القياس ، لأن الحروف إنما جرى بها اختصارا ونائبة عن الأفعال . (فما) النافية نائبة عن أنفي ، وهزمة الاستفهام نائبة عن استفهم ، وحروف العطف عن أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادي فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو أجحف إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف ، فصار القرائن الدالة كالتلفظ به وقوله (صاحب الفصل) ويجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به (أي) جعل ذلك شرطا في جواز حذفه لا علة ومنهم من جعل ذلك علة وإنما هو اعتبار وتعريف للموضع الذي يحذف

الرجل ، ويا أيها الغلام ، ويا أيهذا ، لأن (أيًا) مبهم ، والمبهمة إنما تُنعت بما كان فيه الألف واللام ، أو بما كان مبهما مثلها ، وهذا يُفسر في باب المعرفة والنكرة (١) إن شاء الله .
قال الشاعر :

ألا أيهذا المنزل الدارُ الذي كأنك لم يَغْهَدْ بِكَ الحَيَّ عَاهِدُ (٢)

وقال :

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نَحْتُهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِرُ (٣)

/ وقال الأعشى :

ألا أيهذا السائل أين يَمَمْتُ ؟ فإن لها في أهل يَثْرَبَ مَوْعِدًا (٤)

فهذا تقدير (يا أيها) إلا أن يضطر شاعر ، فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء ، وأحسن ذلك ما كانت فيه هاء التانيث ، لما يلزمها من التغيير ، على أن جوازه في الجميع لا يكون إلا ضرورة .

= منه حرف النداء ، فقالوا : كل ما يجوز أن يكون وصفا لاي ، ودعوته فانه لايجوز حذف حرف النداء منه ، لأنه لايجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه ، فيكون اجحافا ، فلذلك لا تقول : رجل أقبل ، ولا غلام تعال ، ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء ، لأن هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوتا لاي ، نحو : يا أيها الرجل ، ويا أيها الغلام ، ويا أيهذا لأن (أيًا) مبهم ، والمبهم ينعت بما فيه الألف واللام أو بما كان مبهما مثله
وانظر الرضي ج ١ ص ١٤٥ ، والأشباه ج ٢ ص ١٠٢ ، والمغنى ج ٢ ص ١٧٢ .

(١) سيأتي في ط ص ٥٦٩ .

(٢) تقدم في ص ٢١٩ .

(٣) الباخع : القاتل وانظر مفردات الراغب ص ٣٧
المقادير : جمع مقدار وهو القضاء والحكم مثل القدر فالأصل المقادير ، ثم حذفت الياء تخفيفا .

والبيت من قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٢٣٩ - ٢٥٧ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٧ ومعجم المقاييس ج ١ ص ٢٠٦ ، واللسان (بمع)

(٤) البيت من قصيدة الأعشى التي قالها في خروجه الى المدينة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم - ولما بلغ مكة ، وعرفت قريش قصده أغروه بالمال ، صدوه عن وجهته فقتل راجعا الى اليمامة .

الديوان ص ١٣٥ - ١٣٧ وذكرها ابن هشام في السيرة (الروض الأنف ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧) وانظر العيني ج ٣ ص ٥٩ - ٦٦ ، ج ٣ ص ٣٢٦ - ٣٢٨ .

وقال الشاعر ، وهو العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ ، ٣٣٠ على حذف حرف النداء من النكرة لضرورة الشعر .

وقد عرض المبرد في نقده لسيبويه للاستشهاد بهذا البيت وبالأمثال بعده وهي :
افتد مخنوق ، وأصبح ليل ، وأطرق كرا فقال :

• قال محمد : قد اخطأ في هذا كله خطأ فاحشا وذلك أن قوله :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

جارية هنا معروفة ، والدليل على ذلك الترخيم ، ولو كانت نكرة لزمها في النداء التنوين والنصب ، فلم يجز ترخيها ، لأن المضاف لا يرخم في النداء ، لأنه جار على الأصل ، وكذلك النكرة ولو جاز ترخيها في النكرة لجاز في غير النداء .

وقد وضع باب الترخيم مافيه هاء التانيث كله على أنه نكرة وهذا خطأ وتخطئته قسول أبي عثمان .

ويدل على ذلك أنه حذف (يا) من افتد مخنوق ، وأصبح ليل فضمها ولو كانا نكرتين نصبا ، ونونا

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما تسمية هذا نكرة فصواب ، وليس بخطأ على ما ذكر ، لأنه انما يصير معرفة في حال ندائها إياه واختصاصه بذلك والا فهو نكرة قبل النداء ، فكأنه قال : ويجوز أن يحذف (يا) من النكرة اذا ناديتها ، وانما تصير هذه النكرة معرفة اذا اختصها بالنداء ، وليست اسما غالبا مختصا قبل النداء كزيد وعمرو ، لأن زيدا وما أشبهه معرفة قبل أن تناديه وفي حال النداء كذلك ولا أعرف لقوله : أنه أخطأ خطأ فاحشا معنى لأنه بين وأصح ، الانتصار ص ١٦٠ - ١٦٣ . وانظر رد الأعلام على المبرد أيضا ج ١ ص ٣٢٦ وبعبده .

سيرى واشفاقى على بعيرى

وقال ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٨٨ : « العذير : الأمر الذي يحاوله الانسان ، فيعذر فيه : أى لا تستنكرى ما أحاوله معذورا فيه وقد فسر بالبيت الثانى ويقولون : من عذيرى من فلان ؟ أى من ينتحى باللائمة عليه ، ويعذرني في أمره » .

وعلى هذا فعذيرى مفعول تستنكرى ، وسيرى عطف بيان أو بدل أو خبر مبتدأ محذوف أى هو سيرى .

• ويجوز أن يكون عذيرى مبتدأ خبره سيرى ومفعول تستنكرى محذوف .

وقال الزجاج : العذير : الحال وذلك أن العجاج كان يصلح حلما لجمل ، فانكرته ، وهزئت منه ، فقال لها هذا وقال الأخفش هو الصوت

• ويفهم من كلام أبي عبيدة والأعلام أن سيرى فعل أمر ويرده الرواية الأخرى وهي : سعيى واشفاقى

وقالوا في مثل من الأمثال - والأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها - : افتد مخنوق^(١) ، وأضح لي^(٢) ، وأطرق كرا^(٣) . يريدون ترخيم الكروان فيمن قال : يا حار ، وكذلك قوله :

صاح هل أبصرت بالخبتين من أسماء نارا^(٤)
وتقول : حافر زمزم أقبل ، لأن هذا لا يكون من نعت (أى) .
وكذلك أمير المؤمنين أعطى ، كما قال :

٤
٥٣٨ / أمير المؤمنين جمعت ديننا وحلما فاضلا للوى الحلوم^(٥)
والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها ، ولا يجوز أن تقول : رجلا أقبل ، ولا رجلا من أهل البصرة أقبل ، لأنها شائعة ، فتحتاج إلى أن يلزمها الدليل على النداء وإلا فالكلام ملتبس .

= والرجز للعجاج انظر الخزانة ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٤ والعيني ج ٤ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ شرح المعلقات للتبريزي ص ٤٨ وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٨٠ وديوان العجاج ص ٢٦ .
(١) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو فائم مستلق ، فجنته وقال : افتد مخنوق . فقال له سليك : الليل طويل وانت مقمر : أى أنت آمن من أن اغتالك فقيم استعجالك في الاسر ؟ ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك : اضربا وأنت الأعلى . فذهبت كلها أمثالا .

يضرب لكل مشفوق عليه مضطر ، انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٤٦ وأمثال الميداني ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) أى ادخل في الصباح ، وصرص سباحا قالت أم جندب زوجة امرئ القيس وكان مفركا ويقال : انه سألها عن سبب تفريقهن له فقالت له : لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز . سريع الاراقة . بطيء الافاقة ، انظر شرح الكافية ج ١ ص ١٤٦ وأمثال الميداني ج ١ ص ٤٠٣ .

(٣) رقية يصيدون بها الكرا يقولون : أطرق كرا ان النعام في القرى . ما ان ارى هنا كرا فيسكن ، ويطرق حتى يصاد . والمعنى : ان النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد ، وحمل الى القرى ، انظر شرح الكافية للذكور وأمثال الميداني ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ والمبرد ذكر أن الكرا مرخم الكروان في الجزء الأول ص ١٨٨

(٤) تقدم في ص ٢٤٤ من هذا الجزء .

(٥) لم أعثر على قائله

هذا باب

ما يلزمه التغيير في النداء

وهو في الكلام على غير ذلك

فمن ذلك قولهم : يا أبت لا تفعل ، ويا أمت لا تفعل . فهذه الهاء إنما دخلت بدلا من ياء الإضافة ، والدليل على ذلك أنك إن جئت بالياء حذفتها فقلت : يا أبي لا تفعل ، ويا أختي لا تفعل .

فأما الكسرة التي فيها فدلالة على الإضافة (١)

وكانت الهاء داخلية على الأم ، لأنها مؤنثة ، وعلى الأب ، كما دخلت في راوية وعلامة للمبالغة ، ولأن الشيشين إذا جرى مجرى واحدا سوى بين لفظهما (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١٧ : « وسالت الخليل عن قولهم : يا أبة ، ويا أبت لا تفعل ، ويا أبتاه ، ويا أمتاه فزعم الخليل أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة ، وخالة ... »
ويدل ذلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة أنك تقول في الوقف : يا أمة ، ويا أبة ، كما تقول : يا خالة ، وتقول : يا أمتاه ، كما تقول : يا خالاتاه .
وانما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء ، وأرادوا ألا يخلو بالاسم حين اجتماع فيه حذف الياء وأنهم لا يكادون يقولون : يا أباه ، ويا أماه ، وصار هذا محتملا عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف ، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين ... »

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١١ - ١٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ والرضى ج ١ ص ١٣٤ - ١٣٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٧ : « قلت : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر ؟
قال : قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث ويكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث نحو : نفس وأنت تعنى الرجل به .

ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر فمن ذلك هذا رجل ربة ، وعلام ربة ... فكان أبه اسم مؤنث يقع للمذكر ، لأنهما والدان كما يقع العين للمذكر ، وللمؤنث ، لأنهما شخصان . فكانهم إنما قالوا أبوان ، لأنهم جمعوا بين أب، وأبة إلا أنه لا يكون مستعملا إلا في النداء إذا عنيت المذكر ... »

ألا ترى أنك تقول : فعل أبواى ، وهذان أبواك . تعنى الأب والأم ، وإنما أخرجه مخرج قولك : أب وأبة ؛ كما تقول : صاحب وصاحبة ، لأن كل جار / على الفعل من الأسماء فتأتيه جار على تذكيره . وما كان من غير فعل ، أو كان على غير بناء الفعل نحو : أحمر ، وعطشان ، وما أشبه ذلك - اختلف تأنيثه وتذكيره ؛ لأن الفعل تلحقه الزيادة للتأنيث ، فيكون الاسم عليه كذلك . تقول : ضرب ، فإن عنيت المؤنث قلت : ضربت . فعلى هذا تقول : ضارب وضاربة .

وما كان من قولك : أحمر - فالاسم منه محمراً . فأمّا قولك : أحمر - فمشتق وليس بجار على الفعل (١) . فهذا الذى وصفت لك .

وتقول : يا أم لا تفعل ، ويا أب لا تفعل (٢) إذا لم تُرد قول من يُثبت الياء ، أو يُعوض منها الياء التى هى تاء فى الوصل ، فإن جئت بالتاء ، ووقفت عليها - كانت بمنزلة قولك : يا عمّة ، ويا خالة ، ويجوز الترخيم فيها ؛ كما جاز فى حمدة ونحوها ؛ لأنها - وإن كانت بدلا - فإنما هى علامة تأنيث فى وصلها ووقفها سواء .

/ وقد قرىء (رب احكم بالحق) (٣) . فتقول - إذا رخمت - : يا أم لا تفعل ، فيمن قال : يا حار ، وترفع فيمن قال : يا حار .

والعلم بأنها بدل من ياء الإضافة كالعلم بذلك إذا أثبتتها ، لأن قولك : يا أم غير مستعمل إلا مضافاً ؛ لأنها من الأسماء المضمّنة . فإذا لم تكن موصولة بظاهر ولا مضمرة له علامة الغائب - فهى للمتكلم .

(١) يريد أن أفعل الثلاثى من الحمرة لم يستعمل واستغنوا عنه بالمزيد أحمر وانظر سيبويه ج ٢ ص ٢٣٤ ، ص ٢٢٢ وأفعال ابن القطّاع ج ١ ص ١٨ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٧ : « وزعم الخليل أنه سمع من العرب من يقول : يا أمة لا تفعل » وانظر الرضى ج ١ ص ١٣٤ .

(٣) الأنبياء : ١١٢ وقراءة ضم الباء عشرية فى النشر ج ٢ ص ٣٢٥ : « قرأ أبو جعفر بضم الباء ووجهه أنه لغة معروفة جائزة فى نحو يا غلامى تبنيه على الضم وانت تنوى الإضافة ، وليس ضمه على أنه منادى مفرد كما ذكره أبو الفضل الرازى ، لأن هذا ليس من نداء النكرة ، وانظر الاتحاف ص ٣١٢ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٥ .

فأما المخاطب فمحال أن تكون له في الدعاء . لا تقول : يا أمك أقبل ، لأنَّ المخاطبة
لا تجمع اثنين (١) إلا على جهة الإشراك .
والترخيم داخل على المعارف ، لأنها مثبتة مقصود إليها مبيّنة من غيرها ، والنكرات
شائعة غير معلوم واحدما .

(١) انظر ص ٢٤٥ من هذا الجزء .

هذا باب

المبهمة وصفاتها

إعلم أنك إذا قلت : يا هذا الرجل - فإنما أبنت المنادى بذكر الرجل ، وإيس الرجل على

معهود .

$\frac{4}{541}$

فإن قلت : يا هذا ذا الجمّة لم يصلح / أن يكون (ذا الجمّة) نعتاً ؛ لأنّ المبهمة لا تُنعت بالمضاف ، لأنّ المضاف إنّما هو معرفة بما بعده ، والمبهمة لا يجوز أن تضاف إلى شيء ؛ لأنّها لا تكون إلّا معارف بالإشارة التي فيها ، فلم تكن نعتها إلّا مثلها ، ولكن يجوز هذا على وجهين :

على أن يكون (ذا الجمّة) نداءً ثانياً ، فيكون التقدير : يا هذا يا ذا الجمّة وعلى أن يكون منصوباً بأعني (١)

فإن قلت : يا هذا الطويل - جاز أن يكون الطويل عطفاً على هذا مبيّناً له ، ويجوز أن يكون نعتاً وإيس بوجه الكلام ، وإنما ينبغى أن يوضح هذا باسم فيه ألف ولام لا ينعت ؛ لأنّ (هذا) مبهم ، فإنما ينبغى أن يفسر بما يقصد إليه .
وتقول : يا هذان زيدٌ وعمرو ، وإن شئت قلت : زيدا وعمرا ، وإن شئت قلت : زيدٌ وعمرو .

أما الرفع بغير تنوين فعلى البدل : كأنك قلت : يا زيدٌ ، ويا عمرو .
وأما الرفع بتنوين فعلى عطف البيان على اللفظ .
وأما قولك : زيدا وعمرا ، فعلى عطف البيان على الموضع (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ : « وانما قلت : يا هذا ذا الجمّة ، لأن (ذا الجمّة) لا توصف به الأسماء المبهمة انما يكون بدلا أو عطفًا على الاسم اذا أردت أن تؤكد ... »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « وكذلك يا هذان زيد وعمرو ، وإن شئت قلت : زيدا وعمرا ، فتجرى ما يكون عطفًا على الاسم مجرى ما يكون وصفاً ، نحو قولك : يا زيد الطويل ، (يضم اللام) ويا زيد الطويل (بفتح اللام) »

(١) / او اقلت : يا هذا ، وهذا الطويل والقصير - لم يجر أن يكون الطويل والقصير

نعتاً ، لأنَّ المبهمة وما بعدها كالشيء الواحد (٢).

ألا ترى أنَّك إذا قلت : يا هذا الرجل - أنَّك (٣) إنما توَّسَّلت بهذا إلى دُعاء الرجل ، فصار المعنى أنَّك تريد به الرجل الذي أرى ، فالرجل على غير معهود ، فإذا قلت : يا هذا وهذا خرج الطويل والقصير من الاتصال بهذا وهذا ولكنه يصلح على عطف البيان ، وعلى أعنى إذا نصبت ، وفي العطف تنصب إن شئت وترفع إن شئت . ولكن إن قلت : يا هذان الرجلان ، ويا هذان الطويلان - كان نعتاً بمنزلة يا هذا الرجل .

فأما (أى) في قولك : يا أيها الرجل فلا يجوز الوقف على (أى) كما وقفت على (هذا) فأنت في (هذا) مُخَيَّر : إن شئت أن تقول : يا هذا الرجل جاز ، وذلك لأنَّك تقول : يا هذا ، وتقف (٤) فإذا وقفت عليه كنت في النعت مُخَيَّراً كما كان ذلك في قولك : يا زيد .

فإن كنت تقدر (هذا) تقدير (أى) في أنها توَّسَّلت إلى نداء الرجل - لم يجر إلاَّ الرفع ، لأنَّك / قدرتها تقدير (أى) وإنما حلَّت هذا المحلَّ ، لأنَّها - إذا لم تكن استفهاماً أو جزاءً - لم تكن اسماً إلاَّ بصلة ، فإنما حُذفت منها الصلة في النداء ، لأنَّ النعت قام مقامها .

(١) كانت هنا عشرون صفحة من الأصل موضوعة في غير مكانها فوضعتها في مكانها المناسب فيما سبق ولذلك ترى صفحة ٥٦٢ تلي صفحة ٥٤١ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٩ : « وتقول : يا هذا ، ويا هذان الطوال ، وإن شئت قلت الطوال ، لأن هذا كنه مرفوع والطوال ها هنا عطف ، وليس الطوال بمنزلة ياهؤلاء الطوال ، لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهمة ٠٠٠ »

في الأشدوني ج ٢ ص ٢٧٧ : « اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال : مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كانه زيادى والزجاج والمبرد ، قال الزيادة : وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان ٠ »

(٣) أنك الثانية هذه كررت أن المفتوحة فيها كما في قوله تعالى : (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) وتكلمنا على هذا الأسلوب في المقدمة ص ١٠١ وذكرنا أن مثله كثر في المقتضب (إنما) وليت أن المكسورة أن المفتوحة وسوغ ذلك الفصل بالاسم وانظر ج ٢ ص ٣٥٦ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « وقال الخليل : إذا قلت : يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه فأنت فيه بالخيار : إن شئت نصبت ، وإن شئت رفعت وذلك قولك : يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيدا ٠٠٠ »

فإذا قلت : يا أيُّها الرجلُ - كانت (أَيُّ) والرجل بمنزلة شيء واحد .
 ألا ترى أنَّك لا تقول : يا أَيُّ وتسكت ؛ كما تقول : يا هذا وتقف ؛ لأنَّ (هذا)
 مجراها في الكلام أن تتكلَّم بها وَحْدَهَا و (أَيُّ) ليس كذلك .
 فملى هذا تقول : يا هذا ذا الجُمَّة ، فتبدل منها لأنَّها تامة ، أو تستأنف نداءً بَعْدَهَا .
 فأما يا أيُّها ذا الجُمَّة - فلا يصلح ، لأنَّ (أَيَّا) لا يُوقف عليها فتبدل منها ، ولذلك امتنع
 يا أيُّها الرجل ، لأنَّها و (أَيُّ) بمنزلة الشيء الواحد .
 فإن قلت : يا أيُّها الرجلُ ذو المال ، فجعلت (ذا المال) من نعمِ الرجل لم ، يكن فيه
 إلا الرفع على ما وصفت لك ^(١) .
 وإن جعلته من نعت (أَيُّ) فخطأ ، لأنَّك لا تقول : يا أيُّها ذا المال ، وإن جعلته بدلا من
 (أَيُّ) نصبت

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « و اعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم
 واحد إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعا من قبل أنه مرفوع غير منادى ، واطرد
 الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء ... »
 في الأشموني ج ٢ ص ٣٧٢ : « يجوز أن توصف صفة (أَيُّ) ولا تكون الا مرفوعة مفردة
 كانت أو مضافة » .

هذا باب

النَّدْبَة

وهو يجرى / في الكلام على ضربين :

٤
٥٦٤

أما من أراد أن يَفْصِلَهَا من النداء ، وألحق في آخرها ألفاً ، وألحق الألف في الوقف هاء لخفاء الألف . فتُبَيَّنُهَا بالهاء ، كما تبين بها الحركة ، فإن وصل حذفها .

والوجه الآخر : أن تجرى مَجْرَى النداء البتة ، وعلامته (يا) و (وا) ولا يجوز أن تحذف منها العلامة ؛ لأنَّ النَّدْبَة لإظهار التفجّع ومدِّ الصوت (١) .

واعلم أنَّك لا تَنْدُب نكرة ولا مُبهماً ولا نعتاً . لا تقول : يا هذا ، ولا : يا رجلاه إذا جعلت رجلا نكرة ، ولا يا زيد الظريف ؛ لأنَّ النَّدْبَة عُدْر للتفجّع ، وبها يُخبر المتكلم أنه قد ناله أمر عظيم ، ووقع في خطب جسيم .

ألا ترى أنَّك لا تقول : وامن لا يعينني أمره ، ولا : وامن لا أعرفه (٢) وذلك قولك :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ : « والنَّدْبَة يلزمها (يا) ، و (وا) ، لأنهم يحتلطون ، ويدعون من قدفات ، وبعد عنهم ، ومع ذلك أن النَّدْبَة كأنهم يترنمون فيها ، فمن ثم الزموا المد والعقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنم » .
يحتلطون = يجتهدون .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٤ : « باب ما لا يجوز أن يندب » .

وذلك قولك : وارجله ويا رجلاه ، وزعم الخليل ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال ، وقال الخليل إنما قبح ، لأنك أبهمت . ألا ترى أنك لو قلت : وأهذاه كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فانما ينبغى لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تختص فلا تبهم ، لأن النَّدْبَة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز يارجلا ظريفاً ، فكنت نادباً نكرة . وإنما كرهوا ذلك لأنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وإن يتفجعوا على غير معروف فكذلك تفاحش عندهم في المبهمة لابهامه لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغى لك أن تبهم .

وكذلك وامن في الداراه في القبح ، وزعم أنه لا يستقبح وامن حفسر زمزماء ، لأن هذا معروف بعينه .

ولو قلت هذا لقلت : وامن لا يعينني أمره .

وانظر الانصاف ص ٢٢٢ - ٢٢٤

وازيداه . فإن أتبعته النعت قلت : وازيدُ الظريف . سقطت الهاء ؛ لأنك قد أتبعته كلاماً .

وأنت في الظريف مُخَيَّر : إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ؛ لأنه نعت للمتأدى .

٤
٥٦٥

وتقول : / واغلامَ زيداه ، واعبدَ اللهاه ؛ لأنَّ ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً ، وسقط .

التنوين من زيد ؛ لأنَّ ألف الندبة زيادة في الاسم ، والتنوين زيادة ، فعاقبت التنوين .

فإنما من أجرى المندوب مُجرى المتأدى فإنه يقول : واغلامَ زيد ؛ لأنه إذا لم يكن أحدهما كان الآخر . وكذلك كلُّ مُتَعاقِبَيْن .

وتقول : وازيدا واعمره ، تلحق الهاء بعد الذي تقف عليه لما ذكرت لك .

هذا باب

ما كان من المندوب مضافا إليك

ففي ذلك أقاويل :

أما من قال في النداء : يا غلام أَقْبِلْ ، فإنه يقول في الندبة : يا غلاماه ، وذلك لأنَّ الألف لحقت هذه الميم المكسورة ، فأبدلت من كسرتها فتحة للألف ؛ كما أنك أبدلت من ضمة زيد فتحة في قولك : يا زيدا .

ومن رأى أن يُثبت الياء ساكنة فيقول : يا غلامِي أَقْبِلْ ، فهو فيها بالخيار : إن شاء قال : واغلامياه ، فحرك لالتقاء الساكنين ، وأثبت الياء لأنها علامة ، وكانت فتحتهما ها هنا مستخفة ، كفتحة الياء في القاضي ونحوه للنصب .

٤
٥٦٦

وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين ؛ كما تقول : جاء غلام العاقل ومن رأى أن يُثبتها متحركة قال : واغلامياه ليس غير^(١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢١ : « ومن قال يا غلامى وقرأ (يا عبادى) قال وازيدياه اذا اُضاف من قبل أنه انما جاء بالألف ، فألحقها الياء ، وحركها في لغة من جزم الياء ، لأنه لاينجزم حرفان .
وحركها بالفتح ، لأنه لا يكون ما قبل الألف الا مفتوحا » .

من هذا يتبين لنا أن المبرد قال برأى سيبويه وجوزوجها آخر وهو حذف الياء .
وابن هشام في التوضيح والأشمونى والشيخ خالد يقولون ان المبرد يرى حذف الياء وقد يشعر صنيعهم هذا بأنه لا يرى رأى سيبويه .
انظر التوضيح والأشمونى ج ٢ ص ٣٩١ والتصريح ج ٢ ص ١٨٣ ، أما الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٤٣ فقد عبر عن مذهب المبرد بما يوافق ما فى المقتضب .

وللمبرد مناقشة مع سيبويه طويلة فى تعليل فتح الياء فى نحو واغلامياه نسوقها هنا من نقده للكتاب قال :

« وما أصبناه فى الثالث عشر . . أنك اذا أضفت غلاما الى نفسك ، ثم ندبته فمن قال :
يا غلامى ، فأسكن الياء أنك تقول : واغلامياه بتحريك الياء لالتقاء الساكنين . . »

فإن أضفته إلى مضاف إليك وندبت قلت في قول من جعل للندبة علامة : واغلام غلامياه . لا يكون إلا ذلك ، وكذلك : وانقطاع ظهرياه لا بُدَّ من إثبات الياء كما ذكرت لك في النداء ؛ لأنه الموضع الذي ثبت فيه التنوين في زيد^(١) .

وقال في الباب الذي يلي هذا الباب : وإذا ندبت رجلا يسمى ضربوا قلت : واضربوه ، لتفصل بينه وبين رجل يسمى ضربا اذا قلت : واضرباه وانما تحذف الحرف الأول من هذا وما قبله ، لأنه لا ينجزم حرفان .

فيقال : قد علمت أن الياء بمنزلة الواو وأنت تقول : غزوا للثنين ، كما تقول : رميا ، وتقول لن يغزو للواحد كما تقول : لن يرمى . فان كنت حيث قلت : ياغلامياه حركت الياء كما ذكرت لالتقاء الساكنين علما بأن حركتها لا تكون الا فتحة فقل : واظهر هواه ، فحسرك الواو لالتقاء الساكنين ، كما فعلت بالياء في واغلامي ، وقل : واضربواه في رجل يسمى ضربوا وأما ضربا ، وظهره فان ألف هذا وما أشبهه يذهب ، كما يذهب ألف المثني . فقد ترك قياسه في ضربوا ، وظهر هوه .

والقول عندي في ذلك أن يقال : واو الجميع في غلاميه وواو الاضمار في ظهر هوه ، وواو ضربوا اصلها السكون ولا يجوز أن تحرك الا الالتقاء الساكنين ، فتكون حركتها الضمة اذا انفتح ما قبلها كما في (اشتروا الضلالة) وانكسر فيها جائز .

وكذلك واو الواحد . . تنقلب ياء فمن ثم لم يحركا وكانت الحركة ليست لهما في الأصل وكانت ألف الندبة زائدة فيجوز أن تخلو منها الكلمة ، فلذلك قلبت قبلها

وأما ياغلامي فأصلها انفتحة وانما فتحت على أصلها . ألا ترى أنك تقول - ان شئت - : هذا غلامي قد جاء على الأصل كما قال الله سبحانه : (ياليتني لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابيه) وكذلك حركتها بالفتح حيث سكن ما قبلها في قولك : هذه عشري وهذه عصاي . فهذا فصل قوى بينها وبين واو الجمع واضممار الواحد)

وعلق ابن ولاد على كلام المبرد بقوله :

(قال أحمد : هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب في هذا أحسن منه ومع ما ذكر في الفصل بين غلامي ، وواو الجمع والواو التي تكون مع المضم .

أما لو حذفنا من غلامي في الندبة لالتقاء الساكنين لفتحت ألف الندبة ما قبلها ، والتبس المضاف بالمفرد فكنا قد منعنا الياء حركة تحرك بها ، وتكون في الكلام لها ، وحولنا حركة مقبلها من انكسر الى الفتح ، وأدخلنا في الكلام هذا اليبس)

انظر الانتصار ص ١٥٤-١٥٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ : (واذا أضفت المندوب ، وأضفت الى نفسك المضاف اليه المندوب فالياء فيه أبدا بينة ، وأن شئت ألحقت الألف ، وأن شئت لم تلحق وذلك قولك : وانقطاع ظهرياه وانقطاع ظهري وانما لزمته الياء لأنه غير منادى)

وإنما حُذفت الياء في النداء ؛ لأنها شُبِّهت بالتنوين في زيد وهي مع ذلك يجوز ثباتها .
فإذا كان موضع يثبت فيه التنوين لم يكن إلا إثباتها .

ومن لم ير أن يجعل للنذبة علامة قال : يا غلام غلامى ، ويا غلامى وإن شاء قال : يا غلام
وهو الوجه ؛ لأنه من لم يجعل للنذبة علامة جعلها بمنزلة النداء الصحيح .
وهذا البيت يُنشد على وجهين :

بكاء ثكلَى فقدت حَمِيمًا فهِى تَرْتَى بِأَبَى وابْنِيَا (١)

فلم يجعل للنذبة علامة . وبعضهم يُنشد : فهِى تَرْتَى بِأَبَا وابْنِيَا .

/ وأما قوله :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعَوَّلَةٌ وَتَقُولُ سُعْدَى : وَارْزِيَّتِي (٢)

فإنه لم يجعل للنذبة علامة ، وأجرى مُجَرِّى قول مَنْ دَعَا وَحَرَّكَ الياء ، فقال :
واغلامى ، أَقْبِلْ ، فَأَثَبَتِ الهاء لبيان الحركة .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٢٢ على أن المندوب المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في
المنادى غير المندوب من قلب الياء ألفا وتركها على أصلها
والشاهد في قوله بأبا ، وأبى وأدخل الياء في المندوب وتركه محكما على لفظه والمعنى : فهِى
تنادى بيا أبا .

قال سيبويه : وبأبا وابنما فما فضل وإنما حكى نذبتها .
وقال الأعلام : فى بعض النسخ وابنما وهو غلط لأن القافية مردفة بالياء والألف لا تجوز معها
فى الردف كما تجوز الواو وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٢
(ما) فى وابنما زائدة والرجز لرؤية من أرجوزة فى ديوانه ص ١٨٤ - ١٨٥ وانظر اللسان
(بنى) ، (رثا) فقد روى فيه روايتين : وابنما ، وابنما

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢١ على إدخال هاء السكت على المندوب لبيان الحركة فى
الوقف بعد أن قدر المندوب على غير حاله فى غير النذبة من حذف الزيادة التى تلحق آخره
المعولة : الباكية يقال : أعول الرجل وعول إذا بكى والاسم العويل ،

ونصب معولة على الحال المؤكدة لعاملها

البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات من قصيدة رثى بها قوما من قريش قتلوا بالمدينة
يوم الحرة وهى فى الديوان ص ٩٧ - ١٠٠
وفى البيت روايات : تبكهم أسباء .. وتقول ليلي .. وتقول سلمى وانظر العينى ج ٤ ص ٢٧٤ -

فإن كان ما قبل ياء الإضافة ساكناً فلا بُدَّ من حركة الياء ، ولا يجوز حذفها كما قلت :
يا غلامِ أَقبل ؛ لأنَّ هذا يدلُّ على ذهاب يائه الكسرة ، ولو حذفت الياء وقبَّلها ساكن لم
يكن عليها دليل ، وذلك إذا لم تجعل للندبة علامة ، وأضفت (قاضيًّا) إلى نفسك
قلت : يا قاضي ، ويا غلامي ، ويا مُسلمي .

فإن جعلت للندبة علامة قلت : يا قاضيَّاه ، ويا مسلميَّاه ، ويا عِشريَّاه (١) .

(١) في سيبويه، ج ١ ص ٣٢٢ : (واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء
لم تحذف أبداً ياء الإضافة ، ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء ، ولكنهم يلحقون ياء
الإضافة ، وينصبونها لئلا ينجزم حرفان . فإذا ندبت فانت بالخيار : أن شئت ألحق الألف وإن
لم تلحق جاز كما جاز لك في غيره . وذلك قولك : يا غلاميَّاه ، ويا قاضيَّاه ، ويا غلامي ، ويا قاضي
يصير مجراه هاهنا كمجراه في غير الندبة إلا أن لك في الندبة أن تلحق الألف . (٠)

هذا باب

ما تكون ألف الندبة تابعة فيه

لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ، وبين الاثنين والجمع (١)

/ وذلك قوالك - إذا نذبت غلاماً لامرأة ، وأنت تخاطب المرأة - : واغلامكيه ، واذهاب غلامكيه ؛ لأنك تقول للمذكر : واغلامكاه ، وواذهاب غلامكاه ، وانقطاع ظهرهيه فيمن قال : مررت بظهرهه يا فتى .

ومن قال : مررت بظهرهه يا فتى قال : وا انقطاع ظهرهه ؛ لأنه يقول في المؤنث : وانقطاع ظهرهه .

وتقول في التثنية والجمع كذلك .

فإن نذبت غلاماً لجماعة قلت : واغلامكموه ، وواذهاب غلامكموه ؛ لأنك تقول للاتنين : واذهاب غلامكاه وفي كل هذا قد حذف من الاثنين والجمع ، الألف والواو لالتقاء الساكنين .

وتقول : واذهاب غلامهموه في قول من قال : مررت بغلامهموه . ومن قال : مررت بغلامهمي يا فتى قال : واذهاب غلامهميه (٢) وهذه الهاء والميم والهاء لعلامة المضمرة الذي يقع في رأيته ، ومررت به - تبين في مواضعهن (٣) إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : باب تكون ألف الندبة تابعة لما قبلها .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : (وذلك قولك : واظهرهه اذا أضفت الظهر الى مذكر ، وانما جعلتها واوا ، لتفرق بين المذكر والمؤنث اذا قلت : واظهرهه .

وتقول : واظهرهه وانما جعلت الالف واوا لتفرق بين الاثنين والجمع اذا قلت واظهرهه وانما حذف الحرف الأول لأنه لا ينجزم حرفان .

وتقول : واغلامكيه اذا أضفت الغلام الى مؤنث وانما فعلوا ذلك ، ليفرقوا بينها وبين المذكر اذا قلت : واغلامكاه ، وتقول : وانقطاع ظهرهه في قول من قال : مررت بظهرهه قبل وتقول : وانقطاع ظهرهيه في قول من قال : مررت بظهرهه قبل (٠٠)

(٣) تقدم انظر ج ١ ص ٢٦٤ - ٢٧١

وكان يونس يُجيز أن يُلقى علامة الندبة على النعت / فيقول : وازيد الظريفاه ،
وازيداه أنت الفارس البطلاه .

٤
٥٦٩

وهذا عند جميع النحويين خطأ ؛ لأنّ العلامة إنّما تُلحق ما لحقه تنبيه النداء لمدّ الصوت
والنعتُ خارج من ذا . (١)

واو قلت : وامن حفر زمزماء ، وا أمير المؤمنيناه - كان جيّداً ؛ لأنّك قد ندبت معروفين ،
واو قلت : وا أميراه لم يجز ؛ لأنّك لم تدلّ على المندوب . وكذلك او قلت : واهذاه - لم
يجز ؛ لأنّك إنّما [ندبت اسما معروفاً بالإشارة إليه ، وان تدلّ عليه بإضافة : وإنّما
تتفجّع] (٢) له باسم أو إضافة تجمع عليه ، أو بشيء من أسمائه يُعرف به يكون عذراً
للتفجّع ، كقولك : واسيد العرباه . إذا كان المندوب معروفاً بذلك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : (باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب وذلك قولك :
وازيد الظريف ، والظريف ، وزعم الخليل انه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ،
ولو جاز هذا لقلت : وازيدا أنت الفارس البطلاه لان هذا غير نداء ، كما أن ذلك غير نداء ، وليس
هذا مثل والامير المؤمنيناه ولا مثل واعبد قيساه من قبل أن المضاف والمضاف اليه بمنزلة اسم
واحد منفرد والمضاف اليه هو تمام الاسم ٠٠٠ ولو قلت : هذا زيد كنت في الصفة بالخيار : ان
شئت وصفت ، وان شئت لم تصف ولست في المضاف اليه بالخيار ، لانه من تمام الاسم وانما
هو بدل من التنوين ٠٠٠

وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وازيد الظريفاه ٠٠ وزعم الخليل أن هذا خطأ)

الكوفيون يرون رأى يونس انظر الانصاف ص ٢٢٤-٢٢٥ وأسرار العربية ص ٢٤٤-٢٤٥

(٢) تصحيح السيرافي

هذا باب

المعرفة والذكرة

وأَضَلُّ الأَسْمَاءِ الذِّكْرَةُ (١) وذلك لَأَنَّ الاسمَ المنكَّرَ هو الواقع على كُلِّ شَيْءٍ من أُمَّتِهِ .
لا يَخْصُ واحداً من الجنس دُونَ سائره ، وذلك نحو : رجل ، و فرس ، وحائط ، وأرض .
وكلُّ ما كان داخلاً بالبينية في اسم صاحبه فغير مُمَيِّزٍ منه ؛ إذ / كان الاسم قد جمعهما .
والمعرفة تدخل على أَضْرُبٍ . جماعها خمسة أشياء (٢) .

٤
٥٧٠

فمن المعرفة الاسم الخاص ؛ نحو : زيد ، وعمرو ؛ لَأَنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَهُ بهذه العلامة ؛
لِيُعْرَفَ بها من غيره . فإذا قلت : جاءني زيد - عَلِمَ أَنَّكَ لَقِيتَ به واحداً مِمَّنْ كان داخلاً في
في الجنس لِيَبَيَّنَ من سائر ذلك الجنس .

فإن عرف السامع رجلين ، أو رجالاً كُلُّ واحدٍ منهم يُقال له زيد فَصَلَتْ بين بعضهم
وبعض بالنعْتِ فَقُلْتَ : الطويل ، والقصير ؛ لَتَمَيِّزَ واحداً مِمَّنْ تعرفه ، فتعلمه أَنَّهُ المقصودُ
إليه منهم .

فإن كان هناك طويلان أَبْنَتْ أَحدهما من صاحبه بما لا يُشَارِكُهُ صاحبه فيه . وهذا
نوع من التعريف .

(١) نقل السيوطي عن صاحب البسيط ان الذكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه . . . انظر
الأشباه ج ٢ ص ٣٤-٣٥ وقال سيبويه ج ١ ص ٦-٧ (واعلم ان الذكرة أخف عليهم من المعرفة وهي
أشد تمكناً ، لأن الذكرة أول ، ثم يدخل عليهما ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في
الذكرة)

وانظر ج ٢ ص ٢٢ من سيبويه أيضاً

(٢) لم يذكر المعرف بالنداء لأنه سبق له الحديث عنه .

وجمع الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة تحت أسم واحد (المبهمات) وكذلك فعل ابن
الحاجب انظر شرح الكافية ج ٣ ص ١١٩-١٢٢

ونقل السيوطي عن البسيط وجه حصر المعرفة في هذه الأنواع . الأشباه ج ٢ ص ٣٦
وقال سيبويه ج ١ ص ٢١٩ : فالمعرفة خمسة أشياء .

ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفاً ولاماً من هذه الأسماء المشتركة ؟ وذلك قولك :
 جاعني الرجل ، ولقيت الغلام ؛ لأنَّ معناه : الرجل الذي تعلم ، والغلام الذي قد عرفت .
 وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة . نحو قولك : غلام زيد ، / وصاحب الرجل .
 وإنما صار معرفة بإضافتك إياه إلى معرف .

٤
 ٥٧١

ومن المعرفة الأسماء المبهمة ، وإنما كانت كذلك لأنَّها لا تخاو من أحد أمرين : (١)
 إما كانت للإشارة نحو : هذا ، وذاك ، وتلك ، وأولئك ، وهؤلاء
 أما ما كان مما يدنو منك من المذكّر فإنَّك تقول فيه هذا ، والأصلُ ذا ، و (ها) للتنبيه .
 وتقول الآنثى : ذه ، وتِه ، وتا (٢) .

فإن ألحقت التنبيه قلت : هذه ، وهاتا ، وهاته ، كما قال :
 وَنَبَاتُ مَنَى أَنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةٌ وَقَلِيبٌ (٣)
 وكما قال الآخر :

وَلَيْسَ لَعَيْشِنَا هَذَ مَهَاءُ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارٍ (٤)

- (١) لم يذكر الامرين وليس بالأصل بياض .
 وفي ابن يعيش ج ٣ ص ١٢٦ : (فلذلك قال النحويون ان أسماء الإشارة تتعرف بشيئين
 بالعين ، وبالقلب)
 وقال المبرد في الصفحة الآتية : وانما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة وقال في
 ص ٥٧٧ : « فإذا قلت : هذا فقد عرفته المخاطب بعينه وقلبه » وقال سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ :
 (وانما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة الى الشيء دون سائر أمته) .
 (٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٩ : (فمن الأسماء ذا ، وذه ومعناها أنك بحضرتكما وهما اسمان
 مبهمان)
 وقال في ص ١٢٤ « الهاء بدل من الياء في (ذه) وذكر الفاظ الإشارة في ج ١ ص ٢٢٠ . في
 التصريح ج ١ ص ١٢٦-١٢٧ : (وللمفرد المؤنث في القرب عشرة : خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة
 مبدوءة بالتاء وهي :
 نى وتى - بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، وذه وته - باشباع الكسرة وذه وته - باختلاس
 وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع به لا ترك الاشباع ، وذه وته بالاسكان للهاء ، وذات
 وتا »

(٣) تقدم في ج ٢ ص ٢٨٨

(٤) تقدم في ج ٢ ص ٢٢٨ وانظر مجمع الأمثال للميداني ج ٢ ص ١٣٢

وما كان من هذا متراجحاً عنك من المذكّر فهو ذاك وذلك ، والكاف لا موضع لها ، وهذا يذكر في بابه (١) .

وما كان من المؤنث فهو تلك ، / وتيك ، وهاتيك ، وهاتاك .

٤
٥٧٢

فإن ثُنِيَتْ ، أو جُمِعَتْ قلت : هذان ، وفي المؤنث : هاتان . (٢)

ومن قال في الواحدة هذه لم يجوز أن يُشْنَى إِلَّا على قواك هاتا ؛ لثلاثاً يلتبس المذكّر بالمؤنث .

وتقول في الجمع الحاضر : هؤلاء ، وأولاء ، وهؤلاء ، وأولاً يُحدّ جميعاً ويُقصر (٣) ، والمدّ أجود ، نحو قوله عزّ وجلّ : (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعُونَ) (٤) وكقوله : (هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ) (٥) . والقصرُ يجوز ، وليس هذا موضع تفسيره .

قال الأعشى :

هاؤلاً ثمّ هؤلاً كُلاًّ أعطيت نِعَلاً مَحْذُوءَةً بِمِثَالِ (٦) .

و (ها) في جميع هذا زائدة .

(١) ذكر ذلك في ج ١ ص ٤٠ ثم عقد للكاف الحرفية باباً في الجزء الثالث ص ٢٧٧

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٤ : (باب تشنية الأسماء المبهمة) . وتلك الأسماء ذا ، وتا والذي والتي فاذا ثنيت (ذا) قلت ذان . وان ثنيت (تا) قلت تان . وانما حذفت اليا والالف لتفرق بينها وبين ماسواها من الأسماء المتكئة غير المبهمة ، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير) وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٩٧

(٣) انظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٠ والبحر المحيط ج ١ ص ١٣٨

(٤) سورة محمد عليه السلام : ٣٨ .

(٥) الكهف : ١٨

(٦) البيت من قصيدة طويلة للأعشى يمدح فيها الأسود بن المنذر وهي في صدر ديوانه

الديوان ص ٣-١٣

ويشير الأعشى بذلك الى ايقاع المدوح ببني محارب حين أحمر لهم الأحجار وسيرهم عليها

فيقول على سبيل التهكم انه البسهم نِعَلاً . هذا النعل حذوا : قطعها وقدرها على مثال .

وفي البحر المحيط ج ١ ص ١٣٨ : « وذكر الفراء أن المدّ في أولاء لغة الحجاز والقصر لغة

تميم وزاد غيره أنها لغة بعض قيس وأسد » ثم أنشد بيت الأعشى وانظر التمام في تفسير

أشعار هذيل ص ١٨٦

والمتراسخى تقول فيه : أولئك ، ومن قصر (هؤلاء) قال : أولاك ؛ لأنَّ الكاف إنما تلحق للمخاطبة على ما كان للحاضر ؛ لتكون فضلا بينهما .
وإنما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة .

ومن المعرفة المضمر ، نحو : الهاء في « ضربته » و « مررت به » ، والكاف في « ضربتك » و « مررت بك » ، والتاء في قمتُ ، وقمتَ ، وقمتِ يا امرأة .

والمضمر المنفصل نحو : هو ، / وأنت ، وإياه ، وإياك (١) .

وما لحقته التثنية من جميع ما وصفنا ، نحو : مررت بكما ، ومررت بهما ، ومررت بها ، وضربتهما . وكذلك مررت بهم ، وضربتهم .

والمنفصل في قولهم : هو ، وهما ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياه ، وإياهما وإياها ، وإياهم ، وإياها ، وإياهن .

ومررت بها ، ومررت بهما : وهن (٢) .

والمضمر الذى لا علامة له نحو قولك : زيد قام ، وهند قامت (٣) وهو الذى يظهر الألف

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : ٣٧٨ : (اعلم أن المضمر المرفوع اذا حدث عن نفسه فان علامته انا ، وان حدث عن نفسه وعن آخر قال : نحن وان حدث عن غيره وعن آخرين قال نحن . . .
وأما المضمر المخاطب فعلامته - ان كان واحداً - أنت وان خاطبت اثنين فعلاهما (أنتما) ، وان خاطبت جميعا فعلاهم (أنتم) .

وأما المضمر المحدث عنه فعلامته (هو) وان كان مؤنثا فعلامته (هى) وان حدثت عن اثنين فعلاهما هما وان حدثت عن جميع فعلاهمهم (هم) وان كان الجميع جمع مؤنث فعلامته هن ، وقال فى ص ٢٨٠ : (باب علامة المضمرين المنصوبين .

اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين ايا ما لم تقدر على الكاف . .)

وانظر الانصاف ص ٣٩٦-٤٠١ ، ص ٤٠٦-٤١١ وأسرار العربية ص ٣٤٢

(٢) هكذا بالأصل ، فصل بالحديث عن الضمير المنفصل الحديث عن الضمير المتصل

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : (والاضمار الذى ليست له علامة ظاهرة نحو : قد فعل

ذاك . .)

في تثنيته فتقول : قاما ، وقامتا [والواو في] قاموا الرجال [والتون في] (١) قُمن النساء والياه
في قولك : أنتِ تقومين ، وما أشبه هذا .

وإذا صار الضمير معرفة لأنك لا تُضمره إلا بعد ما يعرفه السامع ؛ وذلك أنك لا
تقول : مررت به ، ولا ضربته ، ولا ذهب ، ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه وتدرى إلى من
يرجع هذا الضمير (٢) ؟

وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض ، ونحن ميمزو ذلك إن شاء الله ؛ كما أن النكرة
بعضها أنكر من بعض .

فالشئ أعَمُّ ما تكلمت / به ، والجسم أخص منه ، والحيوان أخص من الجسم ،
والإنسان أخص من الحيوان ، والرجل أخص من الإنسان ، ورجل ظريف أخص من رجل .

٤
٥٧٤

واعتبر هذا بوحدة : بآنك تقول : كلُّ رجل إنسان ، ولا تقول : كلُّ إنسان رجل .

وتقول : كلُّ إنسان حيوان ، ولا تقول : كلُّ حيوان إنسان (٣) .

(١) ما بين المربعات زيادة أضفناها لاستقامة الكلام

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : (وانما صار الاضمار معرفة ، لأنك انما تضمير اسما بعد ما
تعلم أن من تحدث قد عرف من تعنى أو ماتعنى وانك تريد شيئاً بعينه)

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣ « اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان
أنا ، وانت لا يصلحان الالمعينين وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه ،
نحو جاءني زيد وياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الأسماء
الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعينهما فربما التباس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير
الغائب فربما توهم أنه غير الاول)

(٣) في كليات أبي البقاء ص ٣٥٨ (انكر النكرات شئ ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان
ثم ماش ثم ذورجلين ثم انسان ثم رجل . والضابط أن النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم
تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات ٠٠)

وانظر المقتضب ج ٣ ص ١٨٦

وما كان من التكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف ، نحو قولك :
هذا خير منك ، وأفضل من زيد (١) ، وسنذكر هذا مبيناً إن شاء الله

فعلى قدر هذا المعارف ، وكلما كان الشيء أخص فهو أعرف .

فأخص المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلم ؛ نحو أنا ، والناء في فعلت ،
والياء في غلامي ، وضربتني ؛ لأنه لا يشركه في هذا أحد ، فيكون لبساً ، وقد يكون بحضرته
اثنان ، أو أكثر / فلا يدرى أيهما المخاطب ؟ (٢) .

فالمضمرة لا تُدعت ؛ لأنها لا تكون إلا بعد معرفة لا يشوبها لبس (٣) .

وما كان من الأسماء علماً فهو يُنعت بثلاثة أشياء (٤) :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : وأعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها
معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ، ولم تدخله الألف واللام ، فصارع زيدا وعمرا ، نحو :
خير منك ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك (

(٢) انظر في مراتب المعارف ، الانصاف ص ٤١٧ - ٤١٩ وأسرار العربية ص ٣٤٥ وابن
يعيش ج ٣ ص ٥٦ ، ج ٥ ص ٨٧ ، وشرح الكافية للارضي ج ١ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، ج ٢ ص ٢٧
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٣ : (وأعلم أن المضمرة لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضر
حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى ولكن لها أسماء تعطف عليها نعم ، وتؤكد ، وليست صفة ،
لان الصفة تحلية نحو الطويل ٠٠)

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٦ : (فأما المضمرة فلا توصف وذلك لوضوح معناها
ومعرفة المخاطب بالمقصود بها ، إذ كنت لا تضر الاسم الا وقد عرف المخاطب الى من يتود ومن
تعنى ، فاستغنى لذلك عن الوصف)

وانظر المفنى ج ٢ ص ١٤٨ فقد نقل مذهب الكسائي في جواز نعت الضمير ٠٠ والرضي ج ١
ص ٢٨٧ واستمع لقول الشاعر :

أضمرت في القلب هوى شادن

مشتغل بالنحو لا ينصف

وصفت ما أضمرت يوماً له

فقال لي : المضمرة لا يوصف

الأشباه ٩٢/٢ .

(٤) في سيبويه ص ٢٢٠ : (وأعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء :
بالمضاف الى مثله وبالألف واللام وبالأسماء المبهمة .

فأما المضاف فنحو : مررت بزيد أخيك والألف واللام ، نحو قولك : مررت بزيد الطويل
وما أشبه هذا من الإضافة ، والألف واللام وأما المبهمة فنحو : مررت بزيد هذا ، وبعمرو ذاك)

وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ٢٨٩

يُنْعَت بما فيه الألف واللام ، نحو : الظريف ، والعاقل . تقول : مررت بزيد العاقل ، ورأيت زيدا الكريم .

وبما كان مضافاً ، نحو قولك : مررت بزيد أخيك ، وبعبء الله ذى المال .
وبالأسماء المبهمة ، نحو : رأيت زيدا هذا ، ومررت بعمره ذاك .

وما كان مضافاً إلى غير ما فيه الألف واللام فكذلك نُعْتَهُ . تقول : مررت بأخيك الطويل ، وجاعني غلام زيد العاقل ، ومررت بأخيك ذى المال ، ورأيت أخاك ذا الجُمَّة ، وجاعني أخوك هذا (١) .

وما كان من المُبْهَمَةِ فبابه أن يُنْعَت بالأسماء التى فيها الألف واللام ، ثم بالنعوت التى فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء ، ولا يجوز أن تُنْعَت بالمضاف لعلّه نذكرها .

(١) المبرد خص المضاف هنا بما أضيف إلى غير ما فيه الألف واللام وسيبويه أطلق ولم يخص
قال فى ج ١ ص ٢٢٠ :

(والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء :

بما أضيف كإضافته ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة وذلك مررت بصاحبك أخى زيد
ومررت بصاحبك الطويل ، ومررت بصاحبك هذا) .

واعترض المبرد فى نقده للكتاب على هذا فقال :

(قال محمد : أصل ما ذكر فى الصفات أن الأخص يوصف بالأعم وما كان معرفة بالألف
واللام والأسماء المبهمة فهو أخص مما أضيف إلى الألف واللام ، فلا ينبغي على هذا القياس أن يقول :
رأيت غلام الرجل الظريف إلا على البدل)

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

(قال أحمد : قوله : أن أصل ما ذكر فى الصفات أن الأخص يوصف بالأعم ، فهو يوصف
بالأعم كما ذكر ، ويوصف بما كان مثله : ألا ترى أنك تقول : مررت بالرجل الظريف فليس
الظريف أعم من الرجل لكنه مثله ، وإذا قلت مررت بزيد الظريف فقد وصفته بما هو أعم منه .
فالصفة تكون على ضربين :

تكون أعم من الموصوف ، وتكون مثله ، ولا تكون أخص من الموصوف ولذلك قال سيبويه :
والمضاف إلى المعرفة يوصف بما أضيف كإضافته : أى بما هو مساو له ، وبالألف واللام : أى بما هو
أعم منه .

وذلك قولك / مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس يا هذا ، فالفرس وما قبله
بمنزلة اسم واحد وإن كان نعتاً له ؛ لأنك إذا أومأت وجب أن تبين . فالبيان كاللازم له .

وتقول : مررت بهذا الظريف . إذا جعلت الظريف كالاسم له ؛ لأنه إنما ينبغي أن
تبين عن النوع الذي تقصده ؛ لأن هذا يقع على كل ما أومأت إليه .

ولا يجوز أن تنعتها بما أضيف إلى الألف واللام^(١) ، لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها .
فلما كانت هي لا تضاف ؛ لأنها معرفة بالإشارة لا يفارقها التعريف - لم يجز أن تضاف ؛ لأن
المضاف إنما يُقدَّر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده .

فلذلك لا تقول : جاعني هذا ذو المال ، ورأيت ذلك غلام الرجل إلا على البدل ، أو
تجعل رأيت من رؤية القلب فتعليها إلى مفعولين .

وأما الأسماء التي فيها الألف واللام فتُنعت بما كان فيه الألف واللام ، وبما أضيف إلى

وأما قوله : ان ما كان معرفة بالألف واللام أخص مما أضيف إلى الألف واللام فليس كما
ذكر ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام إنما يعرف ، ويخصص من حيث يعرف ما فيه الألف واللام ،
وليس أحدهما بأخص من الآخر ، لأن الألف واللام عرفتهما جميعاً . فهما متساويان ، فلذلك تقول
: رأيت غلام الرجل الظريف ، فيكون كقولك : رأيت الرجل الظريف لا فرق بينهما .

انظر الانتصار من ١١٣ - ١١٤ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢١ : وواعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف
واللام ، والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً .

وانما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والمبهمة كشيء واحد ، والصفات التي
فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع ، وليست بمنزلة الصفات في زيد ،
وعمر إذا قلت : مررت بزيد الطويل ، لأنني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفة له
يعرف بها ، وكأنك أردت أن تقول : مررت بالرجل ، ولكنك إنما ذكرت هذا ، لتقرب به الشيء
وتشير إليه . ويدل على ذلك أنك لا تقول : مررت بهذين الطويل ، والقصير وأنت تريد أن
تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل ولا تقول : مررت بهذا ذي المال كما قلت : مررت
بزيد ذي المال .

وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ٢٨٩ .

ما فيه الألف واللام ، وذلك قولك : مررت / بالرجل النبيل ، وبالرجل ذى المال . (١)

والمضمر لا يُوصَفُ به ؛ لأنَّه ليس بتحلية ولا نَسَب (٢) .
ولا يُوصَفُ لأنَّه لا يضمَرُ حتَّى يُعرَفَ ، ولأنَّ الظاهر لا يكون نعتاً (٣) له ؛ كما لا يُنعت به ،
ولكنَّه يُوكَّدُ ، ويبدل منه .
وزعم سيبويه أنَّ الشَّيء لا يوصَفُ إلَّا بما هو دُونُه في التعريف ، فإذا قلت (هذا)
فقد عرَّفته المخاطب بعينه وقلَّبه . وإذا قلت : الرجل ، أو الظريف - فإنَّما تعرَّفه شيئاً
بقلَّبه دون عينه .

وأما الأسماء التي هي أعلام ؛ نحو : زيد ، وعمرو - فلا يُنعت بها ؛ لأنَّها ليست بتحلية
ولا نَسَب ، ولا يكون النعت إلَّا بواحد منهما ، أو بما كان في معناه (٤) .
ونحن مُفسِّرون ذلك حرفاً حرفاً في هذا الباب إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : « وأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وبما أضيف
إلى الألف واللام ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام ، فصار نعتاً ، كما
صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه ألف ولا م ، نحو : مررت بزيد أخيك وذلك
قولك : مررت بالجميل النبيل ، ومررت بالرجل ذى المال ٠٠ »

(٢) قال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٧ : « المضمر لا يوصف ولا يوصف به .
أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ٠ والأصل في وصف المعارف أن
يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيلاً للحاصل .
وأما الوصف المفيد للممدح والمدم فلم يستعمل فيه ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في
وصف المعارف ٠ »

ولم يوصف الغائب أما لأن مفسره في الأغلب لفظي ، فصار بسببه واضحاً غير محتاج
إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب ، وأما لحمله على المتكلم ، والمخاطب ،
لأنه من جنسهما ٠

وأما أنه لا يوصف به فلما يجيء من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخص أو
مساوياً ولا أخص من الضمير ولا مساوياً له حتى يقع صفة له ٠٠ » وانظر ص ٢٨١ من هذا
الجزء

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ : « والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً »

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ : « واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة لأنه ليس
بحلية ، ولا قرابة ولا مبهم ٠٠ »

وانظر الرضى ج ١ ص ٢٨٩ ٠

إذا قلت : مررت برجل عاقل ، أو طويل - فمن الفعل أخذته فحليته به .

فإذا قلت : مررت برجل مثلك ، أو حسبك من رجل ، أو مررت برجلي أيما رجل -
فمعنى مثلك إنما هو يشبهك . وأيما رجل معناه : كامل (١) ، وقولك : حسبك (٢) إنما معناه :
يكفيك . / يقال : أحسبني الأمر ، أى كفى ، وقوله عز وجل : (عطاء حساباً) (٣) أى كافياً .

٤
٥٧٨

فهذا ما كان من التحلية التى لا تكون إلا عن فعل ، وما ضارع ذلك فراجع إلى معناه .
وأما النسب فقولك : مررت برجل تيمى ، وقيسى ، وكذلك نسب القرابة ، نحو :
مررت بزید أخيك ، وبزید بن عبد الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومن النعت أيضا مررت برجل ايما رجل فأيما نعت
للرجل فى كماله وبذه غيره كانه قال : مررت برجل كامل » .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٤٨ : « وقالوا : مررت برجل أى رجل ، وأيما رجل وبرجلين
أى رجلين ، وأيما رجلين ، وبرجل أى رجال ، وأيما رجال أرادوا بذلك المبالغة فأى ها هنا ليس
بمشتق من معنى يعرف ، وإنما يضاف الى الاسم للمبالغة فى مدحه مما يوجب ذلك الاسم ، فكانت
قلت كامل فى الرجولية » .

وقال الرضى ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١ : « ف (أى) إنما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك
للمدح والذى يقوى عندى أن أى رجل لا يدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن
أى الاستفهامية وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة
المسئول عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب فى حاله
، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال
بحيث يحتاج الى السؤال عنه وإذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال ، نحو : هذا زيد أى
رجل ، وتجاوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى ، نحو : مررت بجارية
أيما أمة ، وأيما أمة » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ١٨٠ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومنه مررت برجل حسبك من رجل فهذا نعت للرجل
باحسابك اياه من كل رجل » انظر ص ٢٣٢ من سيبويه .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « وأما المصادر التى نعت بها وهى مضافة فقولهم : مررت
برجل حسبك من رجل . . . فحسبك مصدر ، فى موضع محسوب يقال : أحسبني الشيء : أى كفى ،

وقال الرضى ج ١ ص ٢٨١ : « والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيد أن المذكور هو
المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ، ورجالا
وجالا »

(٣) النبأ : ٣٦ .

هذا باب

مَجْرَى نَعْتِ النكرة عليها

وذلك قولك : مررت برجل ظريف . فَوَجْهُ هذا الْخَفْضُ ، لِأَنَّكَ جعلته وصفاً لما قَبْلَهُ ؛ كما أُجريت نَعْتُ المعرفة عليها .

وإن نصبت على الحال جاز ، وهذا يفسر في باب الحال (١) إن شاء الله .

وتقول : مررت برجل ذى مال ، فقولك (ذى مال) نكرة ؛ لِأَنَّ ذَا مضافة إلى مال ، ومال نكرة .

ومررت برجل مثلك .

فإن قال قائل : كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة . هَلَّا كان كقولك : مررت بعبء الله أخيك ؟

(١) يجوز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليلا عند سيبويه والمبرد أيضا كما ذكر هنا وكما قال في ص ٦٠٠ : « ويجوز أن تقول : هذا رجل منطلقا » .

وقال في باب الاستثناء ص ٦٦٠ : « ومثل هذا قولك : جاءنى رجل ظريف ، فتجعل ظريفا نعتا لرجل ، ويجوز جاءنى رجل ظريفا على الحال . فإذا قلت : جاءنى ظريفا رجل بطل الوجه الجيد ، لأن رجلا لا يكون نعتا فصار الذى كان هناك مجازا لا يجوز غيره » .

وقال في ص ٥٨١ : « وتقول : مررت برجلين صالحين ، فتجرى النعت على المنعوت ، وقد بينت لك جواز الحال »

وقال سيبويه ج ١ ص ٢٧٢ : « ومثل ذلك مررت برجل قائما اذا جعلت المجرور به فى حال قيام ، وقد يجوز على هذا فيها رجل قائما وهو قول الخليل ، ومثل ذلك عليه مائة بيضا والرفع الوجه » .

وقال في ص ٢٧٦ : « باب ما ينتصب لانه قبيح أن يوصف بما بعده » . وذلك قولك : هذا قائما رجل ، وفيها قائما رجل ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح مررت بقائم ، وأتانى قائم جعلت القائم حالا ، .

من هذا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه فى المقتضب ، ولكنه فى نقده لسيبويه عرض بالنقد لكلام سيبويه المذكور ، وأطال ابن ولاد فى الرد عليه ، ويكفي أن نسجل على المبرد رجوعه عن نقده . انظر الانتصار ص ١٣٦ - ١٣٩ .

«فالجواب في ذلك : / أَنَّ الأخوة مخطورة ، وقواك (مِثْلُكَ) مُبْهَمٌ مُطْلَقٌ . يجوز أن يكون مِثْلُكَ في أَنْكَمَا رجلان ، أو في أَنْكَمَا أسمران ، وكذلك كلُّ ما تشابهتا به ، فالتقدير في ذلك التنوين . كأنَّه يقول : مررت برجل شَبِيهِكَ ، وبرجل مِثْلِكَ (١) .

فإن أردت بمِثْلِكَ الإجراء على أمر متقدِّم حتى يصير معناه : المعروف بشبهك - لم يكن إلا معرفة ، فتقول على هذا : مررت بزيد مِثْلِكَ ؛ كما تقول : مررت بزيد أخيك ، ومررت بزيد المعروف بشبهك (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣ : « فرب لا يقع بعدها إلا نكرة فهذا يدل على أن غابظنا ، ومثلك نكرة ، ومن ذلك قول العرب : لي عشرون مثله ، ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرون درهما ٠٠ فالمثل وأخواته كأنه كالذي حذف منه التنوين في قولك : مثل زيدا ٠٠ » وقال في ص ١١٤ : « ومنه : مررت برجلين مثلك ، أى كلم واحد منهما مثلك » .

وقال في ص ٢١٠ : « ومن النعت أيضا مررت برجل مثلك فمثلك نعت على أنك قلت : هو رجل ، كما أنك رجل ، ويكون نعتا أيضا على أنه لم يزد عليك ، ولم ينقص عنك في شيء من الأمور » وقال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٦ : « وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك للإبهام الذي فيها وأنها لا تختص واحدا بعينه وذلك غير ، ومثل ، وشبه ٠ فهذه نكرات وإن كن مضافات إلى معرفة ، وإنما نكرهن معانيهن ، وذلك لأن هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ٠ »

ألا ترى أن كل من عداه فهو غير ، وجهة المائلة ، والمشابهة غير منحصرة ٠ فإذا قلت مثلك جاز أن يكون مثلك في طولك ، وفي لونك وفي علمك ، وإن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء ، فلذلك الإبهام كانت نكرات ، فلذلك هذه الأشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغاير ، ومماثل ، ومشابه كان المائلة في قولك : مررت برجل مثلك موجودة في وقت مرورك به فهو للحال ، فكان نكرة كاسم الفاعل إذا أضفت للحال ٠٠ ، وانظر ما قاله الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٣ : « وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة وذلك معروف في كلام العرب ٠٠٠٠ » وزعم يونس أنه يقول : مررت بزيد مثلك إذا أرادوا مررت بزيد الذي هو معروف بشبهك ، فتجعل مثلك معرفة ، ويدل على ذلك قوله : هذا مثلك قائما ٠ كأنه قال : هذا أخوك قائما ٠ وقال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ : « وقد تكون هذه الأشياء معارف إذا شهِر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بمماثلته ، فيكون اللفظ بحاله ، والتقدير مختلف ، فإذا قال القائل : مررت برجل مثلك أو شبهك ، وأراد النكرة فمعناه بمشابهك أو ممانلك في ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة وهي كثيرة غير محصورة ٠ »

وإذا أراد المعرفة قال : مررت بعبد الله مثلك ، فكان معناه المعروف بشبهك ، أى الغالب عليه ذلك ٠

ومثل ذلك في الوجهين . مرت برجل شبيهك ، ومررت برجل نَحْوِكَ (١) .
فأما مرت برجل غَيْرِكَ - فلا يكون إِلَّا نكرة ؛ لَأَنَّهُ مُبْهِمٌ في الناس أَجْمَعِينَ ،
فإنَّما يصحُّ هذا وَيَتَسَدَّدُ بمعناه (٢) .
فأما شبيهك فلا يكون إِلَّا معرفة (٣) لَأَنَّهُ مأخوذ من شابهك ، فمعناه ما مضى ، كقولك :
مرت بزيد جليدك . فإن أردت النكرة قلت : مرت برجل شبيه بك ؛ كما تقول :
مرت برجل جليس لك .
فأما حَسْبُكَ (٤) ، وَهَذَكَ (٥) ، وَشَرْعَكَ (٦) ، وكَفَيْكَ فكلُّها نكرات ، /لأنَّ معناها : يكفي .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « وكذلك : مرت برجل ضريك وشبهك ، وكذلك نحوك
(٢) انظر الخلاف في ذلك في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ والخزانة ج ٢ ص ١٦١
- ١٦٢ .

والعجيب أن المبرد نفسه قال في ص ٦٧٦ أن غيرا تتعرف بالاضافة ، وجعلها نعتا للذين
في قوله تعالى (غير المغضوب عليهم) .

(٣) قال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ : « وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف إليه ، وذلك لأنه على
بناء فاعيل وفاعيل بناء موضوع للمبالغة ، فكأنك قلت بالرجل الذي يشبهك من جميع الجهات » .
(٤) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٢٨٥

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومررت برجل شرعك من رجل ومررت برجل هذك من
رجل وبامرأة هذك من امرأة . فهذا كله على معنى واحد . . . وسمعتنا بعض العرب الموثوق بهم
يقولون : مرت برجل هذك من رجل ، وبامرأة هذتك من امرأة » .

قال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « وأما هذك فهو من معنى القوة يقال : فلان يهد على ما لم يسم
فاعله : إذا نسب إلى الجلالة والكفاية فالهد بالفتح للرجل اتقوى وإذا أريد الدم والوصف
بالضعف كسر وقيل هذك » .

وقال في ص ٥٢ : « وربما جاء من ذلك شيء بلفظ الفعل الماضي قالوا : مرت برجل هذك
من رجل قال القتال الكلابي :

ولي صاحب في الغار هذك صاحباً أخو الجون إلا أنه لا يعمل

يروى برفع هذك ونصبه . فمن رفعه جعله مصدراً نعت به .

ومن فتح جعله فعلاً ماضياً فيه . فعلى هذا تقول : مرت برجلين هذاك من رجلين ، وبرجال
هذوك من رجال ، وبامرأة هذتك من امرأة ، وبامراتين هذتاك من امرأتين ، وبنسوة هذدنك من
نساء .

كذلك تقول : مرت برجل كفاك من رجل وبرجلين كفياك من رجلين وبرجال كفوك من
رجال وبامرأة كفتك من امرأة . . .

وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٧٧ واللسان (جون - هد) .

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٥ : « ومعنى هذك ، أى أثقلت وصف محاسنه » .
وقال سيبويه : وسمعتنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مرت برجل هذك من رجل
ومررت بامرأة هذتك من امرأة فجعله فعلاً مفتوحاً كأنه قال : فعل ، وفعلت بمنزلة كفاك وكفتك ،

(٦) قال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « شرعك بمعنى حسبك ، من (شرعت في الأمر) إذا
خضت فيه ، أى هو من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه »

وقد يجوز أن تقول : مررت برجل هَدَّكَ من رجل تجعله فِعْلاً ، ومررت بامرأة هَدَّتَكَ من امرأة ، وتقول على هذا : مررت برجل كَفَّنَكَ من رجل ، ومررت بامرأة كَفَّنَكَ من امرأة .

واعلم أنَّ كُلَّ مضاف تريد به معنى التنوين ، وتحذف التنوين للمعاقبة منه - فهو باقٍ على نكرته ؛ لأنَّ المعنى معنى التنوين ؛ فلذلك تقول : مررت برجل حَسَنَ الْوَجْهِ ؛ لأنَّ معناه حَسَنَ وَجْهُهُ (١) ، وكذلك مررت برجل ضاربٍ زيد إذا أردت به ما أُنْتُ فيه ، أو ما لم يقع ؛ لأنَّ معناه : ضاربٌ زيدا .

وكذلك هذه المضافات التي لا تخصُّ ، نحو مثلك ، وشبَّهك ، وغيرك ؛ لأنَّك تريد : هو مثل لك ، ونحوك ، ونحو منك .
فإنَّما (غيرك) إذا قلت : مررت برجل غيرك - فإنَّما هو : مررت برجل ليس بك ، فهذا شائع في كلِّ مَنْ عدا المخاطب .

ف«رُبَّ» تدخل على كلِّ نكرة ؛ لأنَّها لا تخصُّ شيئاً ، فإنَّما معناه أنَّ الشيء يقع / ولكنه قليل . فمن ذلك قوله :

يا رُبَّ مِثْلِكَ في النساءِ غَريرةٍ بَيضاء قد مَتَّعَتْها بِطَلاقٍ (٢)

وقوله :

يا رُبَّ غَاطِطٍا لو كان يَطْلُبُكُمْ لاقى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وجرمانا (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٣ : (قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة ٠٠ يدل ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك ٠٠٠ إلا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لا يكون معرفة ٠٠)

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢١٢ ، ص ٣٥٠ على أن مثلك نكرة مع اضافتها الى المعرفة بدليل دخول (رب) عليها .

الغريرة : المفترقة بلين العيش الغافلة عن صروف الدهر . متعتها بطلاق : اعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها والبيت لأبي محجن الثقفي وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ .

(٣) تقدم الجزء الثالث ص ٢٢٧ ، ج ٤ ص ١٥٠

يريد : غابط. لنا ؛ لأنه لو غنى واحدا بعينه لم يكن للكلام معنى ؛ كما لا تقول :
رُبَّ عبد الله ، ولا ربَّ غلام أخيك .

وتقول : مررت برجلين صالحين ، فتجری النعت على المنعوت . وقد بينت لك جواز
الحال (١) ، ونستقصيه في بابہ إن شاء الله .

وتقول : مررت برجلين : مسلم وكافر ، ومسلم وكافر ، كلاهما جيد بالبع .
وكذلك مررت برجلين : رجل مسلم ، ورجل كافر ، وإن شئت قلت : رجل مسلم
ورجل كافر .

أما الخفض فعلى النعت ، ورددت الاسم توكيدا .
وأما الرفع فعلى التبعض ، وتقديره : أحدهما مسلم ، والآخر كافر (٢) . والآية تُقرأ
على وجهين ، وهو قول الله عز وجل : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ) بالرفع والخفض (٣) .

وكذلك قول الشاعر :

/ فَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ (٤)

٤
٥٨٢

(١) انظر تعليق رقم ٢٨٦

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٤ : وكذلك مررت برجلين رجل صالح ، ورجل طالح . ان
شئت جعلته تفسيرا لنعت وصار اعادتك الرجل توكيدا ، وان شئت جعلته بدلا كأنه جواب لمن
قال : بأى رجل مررت ؟ فتركت الأول ، واستقبلت الرجل بالصفة وان شئت رفعت على
قوله : فما هما ؟ . وانظر ص ٢٢١ منه .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٥ : « ومثل ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة
والبدل قوله - عز وجل (قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئتا تقاتل في سبيل الله وأخرى
كافرة) ومن الناس من يجز والجز على وجهين : على الصفة ، وعلى البدل » .

الآية في آل عمران : ١٢ ، وقراءة الجر من الشواذ (انظر ابن خالويه ص ١٩ والبحر المحيط
ج ٢ ص ٣٩٤) .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٥ على أنه يجوز في رجل ، ورجل الجر على الإبدال ،
أو القطع بالرفع على قطع البدل بجعله خبرا مبتدأ محذوف .

وقدر البغدادى المبتدأ المحذوف بقوله : هما فيكون الكلام جملة واحدة أو التقدير :
أحدهما رجل صحيحة ، والأخرى رجل ، فيكون الكلام جملتين ومفعول رمى محذوف تقديره :
داه ، وشلت من باب فرح .

يُنْشَدُ رُفْعاً وَخَفْضاً. وقال آخر :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَاهَا صَائِبُ الْحَدَثَانِ (١)

وقال آخر :

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ : مَسْلُوبٍ وَبَالِي (٢)

= قال ابن سيده : لما خانت عزة العهد ، فزلت عن عهده ، وثبت هو على عهدها صار كذي رجلين : رجل صحيحه وهو ثباته على عهدها ، وأخرى مريضة وهو زلها عن عهده .

قل عبدالدايم : معنى البيت أنه بين خوف ورجاء وقرب وثناء .

وقال غيرهما : تمنى أن تضيق قلوبه فيبقى في حى عزة فيكون ببقائه في حياها كذي رجلين : صحيحة ويكون من عدمه لقلوبه كذي رجل علية وهذا المعنى يدل عليه ما قبل البيت .

وقد أخذ كثير معنى بيت للنجاشي سيأتى بعده .

انظر العمدة لابن رشيق ص ٢٢٠ .

وبيت كثير من تائيته المشهورة . الأماي ج ٢ ص ١٠٨ . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٦ - ٣٨٣ ، العيني ج ٤ ص ٢٠٤ - ٢٠٦ ، والسيوطي ص ٢٧٥ والشعراء ص ٤٩٥ - ٤٩٧ . وابن يعيش ٦٨ : ٣

(١) البيت من قصيدة للنجاشي الحارثي ذكرها أبو تمام في الوحشيات ص ١١٣ - ١١٤ وقبله وبهده :

فما بكم لو أن تكونوا فخرتم	بادراك مسعاة الكرام يدان
وكنتم كذي رجلين رجل صحيحة	ورجل بها ريب من الحدنان
فأما التي صحت فآزد شنوءة	وأما التي شلت فآزد عمان

فالرواية المناسبة : وكنتم وقد روى وكنتم في العمدة ج ٢ ص ٢٢٠ . وفي الخزانة ج ٢ ص ٣٧٨ .

والقصيدة في كتاب صفين ص ٦٠١ - ٦٠٥ وبعضها في حماسة البحتري ص ٧١ - ٧٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٤ فقال :

« وما جاء في الشعر قد جمع فيه الاسم ، وفرق النعت وصار مجرورا قوله : بكيت وما بكاء رجل حليم .. كذا سمعنا العرب تنشده والقوافي مجرورة » . وقد تحامل المبرد في نقده لكلام سيبويه فقال :

« قال محمد : ولا معنى لهذا الكلام : أعنى قوله : والقوافي مجرورة لأنها لو كانت مرفوعة لم تكن القافية إلا هكذا » .

ورد عليه ابن ولاد فقال :

(قال أحمد : قوله : لو كانت مرفوعة لم تكن القافية إلا هكذا قول خطأ على الإرسال وذلك أنها لو كانت مرفوعة من غير ما اعتلت لأمه أو أضيف لم يجز أن تكون معه بالي ، وذلك أنه كان يكون نحو حال ، ومال .

وتقول : مررت بثلاثة رجال قيام يا فتى ، لا يكون إلا الخفض ، إلا على ما يجوز من الحال .

فإن قلت : مررت بثلاثة رجال : صريع ، وجريح يا فتى - لم يجر إلا الرفع ، لأنك لم تأت على علتهم . فإنما التقدير : منهم كذا ، ومنهم كذا ، لا يكون إلا كذلك .

ولو قلت : مررت بثلاثة : قائم ، وقاعد ، ونائم - لكان جيذا ، لأنك أحطت بعدتهم ، والرفع جيد بالغ ؛ لأنك إذا أتيت على العدة صلح التبعض والنعت ، وإن لم تأت عليها لم يكن إلا التبعض (١) .

وتقول : مررت برجل وامرأة ، وحمار قيام . فرقت الاسم وجمعت النعت ؛ كما فرقت

= ولو كانت القوافي كذلك لم يكن معها (بالى) وإذا لم يكن معها (بالى) وكان فى موضعه قافية يمكن رفعها نحو ما ذكرنا لم يجر فى مسلوب أن يكون الا مرفوعا . وإذا كانت القوافي مجرورة ومعها (بالى) أمكن أن يكون مرفوعا فى لفظ مجرور ، وأمكن أن يكون مجرورا وإذا أمكن ذلك فيه أمكن فى مسلوب مثله . فأراد بقوله : والقوافي مجرورة ازالة امتناع الجر عن مسلوب . . . (الانتصار ص ١٠٩ - ١١٠) وانظر رد الأعلام أيضا .

البكا : يمد ويقصر . فمن قصره ذهب به الى معنى الحزن ومن مده ذهب به الى معنى الأصوات قال الشاعر :

بكت عيني وحسق لها بكاء وما يفنى البكاء ، ولا العويل

انظر المقصور والمدود ص ١٥ ، والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٦ وشواهد الشافية ص ٦٦ .

الربع : المنزل . المسلوب : الذى سلب بهجته لخلائه من أهله .

والبيت نسب فى سيبويه الى رجل من باهلة ونسبه السيوطى ص ٢٦٢ الى ابن ميادة .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « وتقول : مررت بأربعة : صريع وجريح لان الصريع والجريح غير الأربعة » .

فى الأشمونى ج ٢ ص ٣٥٠ : « ما فصل به مذكور ، وكان وافيا به يجوز فيه البذل والقطع ، نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير واف تعين قطعه أن لم ينو معطوف محذوف ، نحو مررت برجال طويل وقصير » .

فان نوى معطوف محذوف فمن الاول ، نحو : اجتنبوا الموثقات : الشرك بالله والسحر بالنصب . التقدير : وأخواتهما لثبوتها فى حديث آخر .

هناك النعت ، والاسم مجموع ، ولو أردت ها هنا التبعيض لم يجز ، / لَأَنَّ (قياماً) لفظة ^٤
واحدة فليس فيه إلا الخفض^(١) ، إلا جواز الحال .

وتقول : مررت برجلٍ مثلكَ غيرك . ف (غير) ها هنا تأكيد^(٢) .

لَأَنَّ (غيراً) يُتكلَّم بها على وجهين :

أحدهما للفائدة ، والآخر للتوكيد .

فإذا قال : مررت برجلٍ غير زيد - فقد أفادك أَنَّ الرجل الذي مررت به سوى زيد ، وكذلك : مررت برجلٍ غيرك : كأنه قال : مررت برجلٍ آخر . لئلا يتوهَّم السامع أنه بعينه .

فإذا قال : مررت برجلٍ مثلكَ - فقد أعلمه أَنَّهُ غيره ، فإن أتبعه (غيراً) فإنما هو توكيد وتشديد للكلام .

وهذه النكرات كلها تقع حالاتٍ وتبييناً ، وتجرى في جميع مجاري النكرة .

تقول : عندي عشرون مثلكَ ، ومائة مثلكَ ، وعشرون غيرك^(٣) .

فأما عشرون أيما رجلٍ - فلا يجوز . وإنما امتنع من أَنَّك لا تُقيم الصفة مقامَ الموصوف حتى تَتَمَكَّنَ في بابها ، نحو : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ؛ لأنها أسماء جارية على الفعل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « ومثل ذلك مررت برجل وامرأة وحمار قيام فرقت الاسم وجمعت النعت ، فصار جمع النعت هاهنا بمنزلة قولك : مررت برجلين مسلمين ، لأن النعت هاهنا ليس بمعضا ولو جاز في هذا الرفع لجاز مررت بأخيك وعبدالله وزيد قيام » فصار النعت هاهنا مع الأسماء بمنزلة اسم واحد .

(٢) قال سيبويه ج ١ ص ٣٧٤ عن غير : « وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى الا ، وقال ص ٢١٤ » ومنه : مررت برجلين غيرك ، فإن شئت حملته على أنهما غيره في الخصال وفي الأمور ، وإن شئت على قوله : مررت برجلين آخرين . . .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣ : « ومن ذلك قول العرب : لى عشرون مثله ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرين درهما ، ومائة درهم .

فالمثل وأخواته كأنه كالذي حذف منه في قولك : مثل زيدا . . .
وزعم يونس أنه يقول : عشرون غيرك على قوله عشرون مثلك » .

وأيما رجل إنمّا معناه : كامل فليس بمأخوذ من / فِعْل .

و (ما) زائدة . فإنمّا معناه : مرت برجل أى رجل (١) .

فعلى هذا تقع الصفات موقع الموصوف وتمتنع ، والمرفوع والمنصوب كالمخفوض .

والمعرفة يجرى نعتها كمَجْرَى نعت النكرة . تقول : مرتت بعبد الله العاقل ، وبأخويك الكريمين ، وبأخويك : الكريمُ واللّثيمُ ، على أنّك تريد : أحدهما الكريم ، وأحدهما اللّثيم (٢) .

وإن شئت خفضت على النعت .

(١) قال ابن يعيش ج ٣ ص ٦٠ : « وهذا باب واسع يعنى حذف الموصوف اذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة ، نحو قولك : مرتت بظريف ، ومررت بعاقل ، وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل » .

فاما اذا كانت الصفة غير جارية على الفعل ، نحو : مرتت برجل أى رجل ، وأيما رجل فانه يمتنع حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه لان معناه كامل وليس لفظه من الفعل وكذلك لو كانت الصفة جملة » .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٦٦

وأقول : قد جاء حذف الموصوف بأى فى قول جميل :

بشين الرمى (٧) ، ان (٧) ان لزمته على كثرة الواشين أى معون

وانظر ديوان جميل ص ٦٩ وشواهد الشافية ص ٦٧ - ٦٨ .

وجاء أيضا فى قول الحماسى :

لقد كان للسايرين اى معرس وقد كان للفادين اى مقليل

شرح الحماسة ج ٣ ص ٨٣ .

وفى الروض الانف ج ٢ ص ١٣٨ : « وقد على عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله - رجل من

ذرية (قتادة بن النعمان) ، فسأله عمر : من انت ؟ فقال :

انا ابن الذى سالت على الخد عينه فردت بكف المصطفى ايمارد »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢١ : « واعلم ان صفات المعرفة تجرى من المعرفة مجرى

صفات النكرة من النكرة ، وذلك قولك : مرتت بأخويك الطويلين ، فليس فى هذا الا الجر ،

كما ليس فى قولك (مرتت برجل طويل) الا الجر . وتقول : مرتت بأخويك : الطويل

والقصير ، ومررت بأخويك : الراكع والساجد ، وفى هذا البذل ، وفى هذا الصفة ، وفيه الابتداء

كما كان ذلك فى : مرتت برجلين : صالح وطالح »

وكذلك . كان إخوانك : كريمٌ ولثيمٌ ، أى منهم كذا ومنهم كذا إذا لم ترد الجنس .
 وكان إخوانك قائماً ، وقاعداً ، ونائماً ، وترفع إن شئت ،
 وكذلك بالآلف واللام إلا أنَّ ما كان من هذا بالآلف واللام فهو شىء معروف .
 تقول : كان زيد القائم ، أى كان زيد ذلك الذى رأيته قائماً .
 وإن قلت : كان زيد قائماً لم تقصد إلى واحد رأيته قَبْلُ قائماً .

واعلم أنَّ البَدَل فى الكلام يكون على أربعة أَضْرُب (١) :

فَضْرُب من ذلك أنَّ تُبدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد ، معرفتين كانا ، أو معرفة ونكرة ، أو مضمراً ومظهراً أو مضمريْن أو مظهرين ، وذلك / نحو قولك : مررت بأخيك زيد . أبدلت زيدا من الأخ . نَحَيْتُ الأَخ ، وجعلته فى موضعه فى العامل ، فصار مثْلُ قولك : مررت بزيد . وإنَّما هو فى الحقيقة تبیین . ولكن قيل بَدَل ؛ لأنَّ الذى عمل فى الذى قَبْلَه قد صار يعمل فيه بأن فرغ له .

ولم يجوز أن يكون نَعْتاً ؛ لأنَّ زيدا ليس ممَّا يُنعت به .

فإن قلت : مررت بزيد أخيك - جاز فى الأخ أن يكون بَدَلاً ، وأن يكون نَعْتاً ، والنعت أحسن ؛ لأنَّه ممَّا يُنعت به ، والبَدَل جيّد بالغ ؛ لأنَّه هو الأوّل . فهذا شأن المعرفتين .

فأمَّا المعرفة والنكرة . فإنَّ أبدلت معرفة من نكرة قلت : مررت برجل زيد ومررت بذى مال أخيك . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ) . فهذا بدل المعرفة من النكرة (٢) .

(١) تكلم المهرج عن أقسام البدل الأربعة فى الجزء الأول ص ٢٦ - ٢٨ . كما أعاد حديثها

فى الكامل ج ٦ ص ١٢٢ - ١٢٤

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢٤ : « باب بدل المعرفة من النكرة ... أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله . كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه ما هو اعرف منه . ومثل ذلك قوله - عز وجل - (وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله) وإن شئت قلت : مررت برجل عبد الله ... » .

والآية فى الشورى : ٥٢ - ٥٣ .

وفي المعرفتين قوله : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) . (١)
وفي بَدَل النكرة من المعرفة قوله : مررت بزید صاحب مال ، ومررت بالرجل رجل صالح . قال الله عز وجل : (كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً) (٢) .
/ فأما المضمَر والمظهر فكقولك : زيد مررت به أخيك . وتقول : رأيت زيدا إِيَّاهُ ، وأخوك رأيتَه زيدا ، [والمضمران :] رأيتك إِيَّاهُ . فهذا ضَرْب من البَدَل (٣) .
والضَرْب الآخر أن تُبدل بَعْض الشيء منه ؛ لتعلم ما قصدت له ، وتُبَيِّنَه للسامع . وذلك قولهم : ضربت زيدا رأسه . أردت أن تبين موضع الضَرْب منه ، فصار كقولك : ضربت رأس زيد .

ومنه : جاعلي قومك أَكْثَرَهُمْ . بيَّنت من جاءك منهم . قال الله عز وجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (مَنْ) في موضع خفض ؛ لَأَنَّهُ على من استطاع إليه سبيلا (٤) .

ومن ذلك إِلَّا أَنَّهُ أُعِيدَ [معه] حرف الخفض : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) (٥) . كان أيضا جيِّدا كالأية التي ذكرنا قَبْلُ .

(١) فاتحة الكتاب .

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ وقد مشيل بالأية سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٩٨ ، ٢٦٠ ، والمقتضب ٣ : ١١

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٣ : « فان أردت أن تجعل مضمرًا بدلًا من مضمَر قلت : رأيتك إِيَّاهُ ، ورأيتَه إِيَّاهُ .. »

واعلم أن هذا المضمَر يجوز أن يكون بدلًا من المظهر وليس بمنزلة في أن يكون وصفاً له ، لأن الوصف تابع للاسم .. فأما البَدَل فمفرد . كأنك قلت : زيدا رأيت أو رأيت زيدا ثم قلت : إِيَّاهُ رأيت ، وكذلك أنت وهو وإخواتهما في الرفع ...

هذا باب من البَدَل أيضا . وذلك قولك : رأيتَه إِيَّاهُ نفسه وضربته إِيَّاهُ قائما ... » .

وانظر الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣١٥ - ٣١٦

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ : « ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ؟ فيقول ثلثيهم أو ناسا منهم ... فأما الأول فجيء عربي . مثله قوله - عز وجل - (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) لانهم من الناس » .

الآية في آل عمران : ٩٧ - وانظر المقتضب ج ١ ص ٢٧ ، ج ٣ ص ١١١

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٧٦ : « ومثله إلا أنهم أعادوا حرف الجر (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا منهم لمن آمن منهم) ، الآية في الأعراف : ٧٥ . وانظر المقتضب ٣ : ١١١

فهذان ضربان .

والضرب الثالث أن يكون المعنى مُحِيطاً بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده ، فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة . وذلك قولك : مالى بهم عِلْمٌ أمرهم ، فأمرهم غيرهم . وإنما أراد : مالى بأمرهم عِلْمٌ . فقال : مالى بهم عِلْمٌ وهو يريد أمرهم . ومثّل ذلك : أسألك عن عبد الله مُتَصَرِّفِهِ في / تجارته ؛ لأنَّ المسألة عن ذلك . قال الله عز وجل : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (١) لأنَّ المسألة عن القتال ، ولم يسألوا أى الشهر الحرام ؟

وقال : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ) (٢) لأنَّهم أصحاب النار التي أوقدوها في الأخدود . وقال الأعشى :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوِيَّتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ (٣)

لأنَّه أراد ثواءه حولا .

فهذه ثلاثة أوجه تكون في القرآن وفي الشعر وفي كُلِّ كلام مستقيم .

وجه رابع لا يكون مثله في قرآن ، ولا شعر ، ولا كلام مُستقيم (٤) وإنما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط . وذلك قولك : رأيت زيدا داره ، وكلمت زيدا عمرا ، ومررت برجل حمار (٥) . أراد أن يقول : مررت بحمار فَنَسِيَ ثم ذكر ، فنحى

(١) البقرة : ٢١٧ : وقد استشهد بها سيبويه ج ١ ص ٧٥ وانظر المقتضب ج ١

ص ٢٧ .

(٢) البروج : ٤ .

(٣) تقدم في الأول ص ٢٧ والجزء الثاني ص ٢٦

(٤) انظر الكامل ج ٦ ص ١٢٣ - ١٢٤ واسرار العريضة ص ٢٩٩ والمقتضب ج ١

ص ٢٨ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ : « باب المبدل من المبدل منه . والمبدل يشرك المبدل منه في الجر - وذلك قولك : مررت برجل حمار . فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن . فاما المحال فان تعنى أن الرجل حمار . واما الذي يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل ، فتقول حمار . اما أن تكون غلطت ، أو نسيت ، فاستدركت ، واما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل ، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك » .

الرجل ، وأَوْصَلَ المَرُورَ إلى ما قَصَدَ إليه ، أو غَلِطَ ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ .

فهذه أربعة أوجه في البَدَل .

واو قال في هذا الموضع : مررت برجل بل حمار ، ولقيت زيدا بل عمرا (١) كان كذلك
إِلَّا أَنَّ (بل) ، و (لا بَلْ) (٢) من حروف الإِشْرَافِ ، وقد ذكرنا أحوالها فيما تقدّم (٣) .

واعلم أَنَّ المعارف / تُوصَفُ بالمعارف . فَإِنْ وقع بعدها شيء نكرة ، والعاقل فَعَلْ أو شيء
في معناه - انتصبت النكرة على الحال ، ونحن واصفوا ذلك في الباب الذي يلي هذا الباب
إِنْ شاء الله .

٤
٥٨٨

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٢١٨ - ٢١٩ : « ومثل ذلك قولك : لا بل حمار ومن ذلك
قولك : مررت برجل بل حمار ، وهو على تفسير مررت برجل حمار .
ومن ذلك ما مررت برجل بل حمار ، وما مررت برجل ولكن حمار أبدلت الآخر من الأول
وجعلته مكانه » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « واعلم أَنَّ بِلَ ، ولا بِلَ ، ولكن - يشركن بين النعتين ،
فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو والفاء ... » .
وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٢ : « وإذا ضمنت (لا) الى (بل) بعد الإيجاب
والأمر ، نحو : قام زيد لا بل عمرو ، واضرب زيدا لا بل عمرا . فمعنى (لا) يرجع الى ذلك
الإيجاب والأمر المتقدم لا الى ما بعد (بل) ففى قولك : لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد ،
وإثبتة لعمرو ببِلَ ولو لم تجيء بلا لكان قياس زيد كما ذكرنا فى حكم المسكوت عنه يحتمل أن
يثبت ، والا يثبت ، وكذا فى الأمر نحو : اضرب زيدا لا بل عمرا ، اى لا تضرب زيدا بل اضرب
عمرا ، ولولا (لا) المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد والا يكون مع الأمر بضرب عمرو ... »
مثل ابن هشام فى المعنى لاجتماع لا مع بل بقول الشاعر :

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول

وانظر تعليق الدمامينى عليه ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٣) الكلام عن بِلَ ، ولكن مر فى ج ١ ص ١٢ ، ج ٣ ص ٢٠٥ ، ج ٤ ص ١٠٧

هذا باب

الحالات والتبيين وتفسير معناهما

اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول ، أو مُشَبَّه بالمفعول في لفظ. أو معنى .
والمفعول على ضربين :

فمن ذلك المصدر ، وهو اسم الفعل ^(١) ، وهو مفعول صحيح ؛ لأنَّ الإنسان يفعل ،
واسم فعله ذلك المصدر .

تقول : ضربت ضرباً ، وقمت قياماً . فَأَنْتَ فَعَلْتَ الضَرْبَ والْقِيَامَ . واو قلت :
ضربت وقمت - لدلت على أَنَّكَ فعلت الضَرْبَ والْقِيَامَ ، وكذلك كُلُّ فِعْلٍ تَعْدَى أو لم
يتعد .

فإذا قلت : ضربت زيداً ، أو كَلَّمْتُ عمراً - فَأَنْتَ لم تفعل زيدا ولا عمرا ، إِنَّمَا فعلت
الضرب والكلام ، فَأَوْقَعْتَ الضرب بزید ، وَأَوْصَلْتَ الكلام إلى عمرو . فزيد وعمرو
مفعول بهما ؛ لِأَنَّكَ فعلت فِعْلاً أَوْقَعْتَهُ بهما ، وَأَوْصَلْتَهُ إِلَيْهِمَا .

فإن / قلت : سِرْتُ يومَ الجمعة ، وجلست مكانَ زيد - فَأَنْتَ فعلت السير والجلوس في هذا
الزمان وهذا المكان . فالزمان والمكان مفعول فيهما .

والفَصْلُ بينهما وبين زيد أَنَّكَ أَوْصَلْتَ إلى زيد شيئاً . ولم تعمل في الزمان شيئاً ، إِنَّمَا
عملت عملاً احتوى عليه الزمان ، والمكان .

تقول : ضربت زيدا يومَ الجمعة في الدار . فَأَنْتَ لم تصنع بالدار واليوم شيئاً . ولكن
لو قلت : هَدَمْتُ الدار ، وَبَنَيْتُ الدار - لَكَانَتْ مَفْعُولَةٌ بِمَنْزِلَةِ زيد ؛ لِأَنَّكَ فعلت فِعْلاً أَوْصَلْتَهُ إِلَيْهَا .

وكذلك الحال هي مفعول فيها . تقول : جاعني زيد الطويل . فالطويل نعت ، وكذلك
مررت بأخيكَ الكريم . إِنَّمَا معناه بِأَخِيكَ الموصوف بالكرم المعروف به .

(١) أي اسم الحدث وهذا تعبير لسيبويه .

فإذا قلت : جاءني زيد ماشياً - لم يكن نعتاً ؛ لأنَّك لو قلت : جاءني زيد الماشي لكان معناه المعروف بالمشي ، وكان جارياً على زيد ؛ لأنَّه تحليية له وتبيينٌ أنَّه زيد المعروف بهذه السَّمة ؛ ليُفَصِّلَ مِّنَ اسْمِهِ مِثْلَ اسْمِهِ بهذا الوصف .

/ فإذا قلت : جاءني زيد ماشياً - لم ترد أنَّه يُعرَفُ بأنَّه ماشٍ ، ولكنَّ خَبَرْتَ بأنَّ مجيئه وقع في هذه الحال ، ولم يَدُلُّ كلامُك على ما هو فيه قَبْلَ هذه الحالة أو بَعْدَها .

فالحال مفعول فيها . إِنَّمَا خَبَرْتَ أَنَّ مجيئه وقع في حال مَشَى ، وكذلك مررت بزيد ضاحكاً ، وصادفت أخاك راكباً (١) .

فالحال لا يَعْمَلُ فيها إِلَّا الفِعْلُ ، أو شيءٌ يكون بَدَلًا منه ، دالًّا عليه . وسنبيِّن جميع ذلك إن شاء الله .

فإذا كان العامل في الحال فِعْلاً - صَلَحَ تقديمها وتأخيرها ؛ لتصرف العامل فيها ، فقلت : جاء زيد راكباً ، وراكباً جاء زيد ، وجاء راكباً زيد . قال الله عزَّ وجلَّ : (خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) (٢) . وكذلك قائماً لقيت زيدا ، وقائماً أعطيت زيدا درهما ، وذاهباً إليك رأيت زيدا .

وإن كان العامل غير فِعْلٍ لم تكن الحال إِلَّا بَعْدَهُ ، وذلك قولك : زيد في الدار قائماً ، وفي الدار قائماً زيد ، وفي الدار / زيد قائماً .

إذا كان قائماً بَعْدَ قولك في الدار انتصب . ولا يصلح قائماً في الدار زيد ، ولا زيد قائماً في الدار ، ولا قائماً زيد في الدار . لما أَخَرْتَ العامل ، ولم يكن فِعْلاً - لم يتصرف تصرفُ الفِعْلِ ، فينصب ما قَبْلَهُ . وهذا إذا جعلت (في الدار) خبراً فقلت : زيد في الدار ، وفي الدار زيد ، فاستغنى زيد بخبره قلت : قائماً ونحوه ، لتدلُّ على أَيْةِ حال استقرَّ .

فإن جعلت (قائماً) هو الخبر رفعته ، وكان قولك (في الدار) فضلةً مُسْتَغْنَى عنها ؛ لأنَّك إِنَّمَا قلت : زيد قائم ، فاستغنى زيد بخبره ، ثُمَّ خَبَرْتَ أين محل قيامه ؟ ، فقلت في الدار ، ونحوه .

(١) تقدم في ص ١٦٦ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ١٨١

(٢) تقدم في ص ١٦٨ .

وكل ما كان في الابتداء من هذا فكذلك مجراه في باب إن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وكان وأخواتها^(١) .

٤
٥٩٢

إلا أنه ما كان من ذلك فعلا ، أو دخله معنى تصلح عليه الحال ، وتنصبه عليه إذا أردت ذلك ، نحو : ظننت زيدا / قائما أخاك ، لأنك إنما ظننته في حال قيامه [وكان زيدا قائما أخوك ، لأنه أشبهه في حال قيامه . ولو قلت : إن زيدا قائما في الدار - لم يجز ؛ لأنك لا تنصبه بقولك في الدار ، وهو قبله ، ولم يحدث معنى مع (إن) يجب به نصب الحال^(٢) لأن هذه العوامل^(٣)] كلها داخلة على الابتداء . قال الله - عز وجل : (إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون)^(٤) ، فجعل قوله (فاكهون) الخبر ، و (في شغل) تبين كقولك

(١) تقدم في ص ٣ ، ٢٥٦ : ٤ ، ١٣٢ : ١٦٦ - ١٦٧

(٢) اتفق البصريون على أعمال حروف ثلاثة في الحال وهي : ليت ، وكان ، ولعل ومنعوا (أن) ولكن من عملهما في الحال .

قال سيبويه ج ١ ص ٢٨٧ : « وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائما ، ولعل هذا زيد ذاهبا ، وكان هذا بشر منطلقا إلا أن معنى ان ولكن لانهما واجبتان بمعنى هذا عبد الله منطلقا ، وانت في ليت تمناء في الحال ، وفي كان تشبهه انسانا في حال ذهابه كما تمنيته انسانا في حال قيام ، وإذا قلت لعل فانت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب ... » .

وقال الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٧٧ : « وقد عملوا في الحال من حروف المعاني ثلاثة : كان ، وليت ، ولعل ، وذلك لقوة شبههن بالفعل ... » .

وقال في ص ٢٨٥ - ٢٨٦ : « فأما (ليت) ، و (كان) ، و (لعل) فاستجروا أعمالهن في الأحوال ، لأنهن أشبهن الأفعال من جهة اللفظ ، والمعنى ، فقوين بهذه المشابهة ، فمشابهتهن للفعل من جهة اللفظ بناؤهن على الفتح كبناء الأفعال الماضية عليه وأن عدة حروفهن كعدة حروف الفعل الماضي ثلاثة .. ومشابهتهن من جهة المعنى أن (ليت) بمعنى أتمنى ، و (لعل) بمعنى أترجى ، و (كان) بمعنى أشبه .

ولا يجوز في ان ولكن مجاز فيهن لأنهما لم يغيرا معنى الكلام بل اكدها ... » . وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٧٥ ، ٢٩٧ ، والاشباه ج ٣ ص ٢٤٢ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٤٧٣ .

وقد خالف الرضى النحويين فقال في شرح الكافية ج ١ ص ١٨٣ - ١٨٤ : « وأما حرفا التمنى والترجى ، نحو ليتك قائما في الدار ، ولعلك جالسا عندنا فالظاهر أنها ليسا بعاملين ، لأن التمنى ، والترجى ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش .. لكون مضمونه هو المقيد .. »

(٣) تصحيح السيراقى .

(٤) انظر ص ١٦٧ .

(في الدار) ، وقال : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ)^(١) وقال : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ)^(٢) على ما وصفنا .

وتقول : زيد بك مأخوذاً ، وزيد عليك نازل ، وزيد فيك راغب ، وزيد بك كفيل ، وزيد إليك مائل ، وزيد عنك محدث ، لا يكون في جميع ذلك إلا الرفع ؛ لأنه لا يكون شيء مما ذكرنا ظرفاً لزيد . لو قلت : زيد فيك ، أو زيد عنك أو زيد بك - لم يصلح ؛ لأن (بك) إنما هي ظرف لمأخوذ ، و (عليك) ظرف لنازل . فاعتبر ما ورد عليك من هذا وشبهه بما ذكرت لك^(٣) .

وتقول : زيد علينا أمير ، وأميراً ؛ لأنك لو قلت : زيد علينا وأنت تريد الإمارة كان مستقيماً .

وتقول : زيد في الدار أبوه قائماً ، على أن تجعل (قائماً) حالاً لأبيه وإن / شئت رفعت . فإن جعلته حالاً لزيد لم يستقم ؛ لأن زيدا ليس له في الظرف ضمير^(٤) ، ولا يستقيم زيد قائماً في الدار أبوه بوجه من الوجوه لأن الحال قبل العامل ، وليس بفعل .

وتقول : مررت راكباً بزيد إذا جعلت الحال لك . فإن جعلتها لزيد لم يستقم ؛

(١) انظر ص ١٦٧ .

(٢) الطور : ١٧ - ١٨ .

(٣) لا يصلح الجار والمجرور لأن يكون خبراً عن المتبسط لأنه ظرف غير تام . فلا يصلح للخبرية لعدم الفائدة قال الرضى ج ١ ص ١٨٨ : « وإذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم أن معنى المستقر أن يكون متعلقاً بمقدر فخرية الاسم الذي يلي . . ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب . . . وأجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم » . وانظر أمالي الشجرى ٢/٢٧٥ .

(٤) لأن (في الدار) خبر عن (أبوه) ، فالضمير المستتر في الظرف يرجع إلى (أبوه) أو هو فاعل للجار والمجرور .

لأنَّ العامل في زيد الباء^(١) ، ولكن او قلت : ضربت قائماً زيدا - كان جيّداً لأيكما جعلت الحال ، وكذلك رأيت راكبةً هنداً .

فإن قلت : هذا ابنُ عمِّي دنيّا^(٢) ، وهذه الدراهم وَزَنَ سَبْعَةً ، وهذا الثوب نَسَجَ اليمن ، وهذا الدرهم ضَرَبَ الأمير - نصبت ذلك كله ، وليس نصبه على الحال^(٣) . لو كان كذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : « ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لانه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء او حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل ، فان قال : أقول : مررت بقائماً رجل فهذا أخبت من قبل انه لايفصل بين الجار والمجرور ، وفي امالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٠ : « قال ابو الفتح : تقول مررت بهند جالسة ولا يجوز : مررت جالسة بهند ، لان حال المجرور لا يتقدم عليه وهذا قول جميع النحويين الا ابن كيسان فانه اجاز تقديم حال المجرور عليه .. »

وانظر الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٨٩ وقول الناظم : ولا امنعه فقد ورد .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ : « باب ما ينتصب لانه ليس من اسم ما قبله . ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جاري بيت بيت . فهذه احوال قد وقع في كل واحد منها شيء ، وانتصب ، لان هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : انت الرجل علما ... »

وقال في ص ٢٧٦ : « ولو قلت : ابن عمي دنى ، وعربي جده لم يجز ذلك فاذا لم يجز ان يبنى على المبتدا فهو من الصفة ابعد ... »

وأقول : جاء دنيا في قول النابغة الذبياني :

بنو عمه دنيا وعمرو بن عامر اولئك قوم بأسهم غير كاذب

قال ابن السيد في الاقتضاب ص ٣٩٩ . « وأراد بقوله دنيا : الدين من القرابة ويروى دنيا بكسر الدال ودنيا بضمها فمن كسر جاز ان ينون والا ينون ومن ضم لم ينون لان الف فعلى المضمومة لا تكون ابدا الا للتانيث . » وانظر الجواليقي ص ٣٠٧ واصلاح المنطق ص ٣١٢ والديوان ص ٦ واللسان (دنا) وفي أدب الكاتب : « ويقال : هو ابن عمه دنية ودنيا أجود »

وأقول : جاء (دنية) في قول أبي الطيب :

ذاك الذي أنت جده وأبوه دنية دون جده وإييه

ديوانه ج ٤ ص ٣٣ .

وفي قول مهيار :

ومن يك مولاها الغريب وجارها فانت أخوها دنية ونسيها

ديوانه ج ١ ص ٤٨ .

وفي الغريب المصنف ص ٤٧ : « الكسائي : هو ابن عمي دنيا مقصور ، ودنية .. » وقال

الكسائي في دنيا : منون وغير منون »

(٣) الاولى ان يكون مصدرا لان في جعله وصفا يكون على فعلى .

وقد قالوا ان (فعلى) لا تكون صفة .

لامتنع قولك : نَسَجَ اليمَن ، وَضَرَبَ الأمير ؛ لَأَنَّ المعرفة لا تكون حالا . واكْنَهَا مصادر على قولك : ضَرَبَ ضَرْباً ، ونَسَجَ نَسْجاً .

وكذلك إِنْ كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ نَكْرَةً قُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ وَزَنَ سَبْعَةً ، وَهَذَا ثَوْبٌ نَسَجَ اليمَن ، وَهَذَا دَرَاهِمٌ ضَرَبَ الأمير .

وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ فَقُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ وَزَنَ سَبْعَةً ، وَهَذَا دَرَاهِمٌ ضَرَبَ الأمير ، فَنَعْتَهُ بِالمصدر ؛ لَأَنَّ المصدر / مفعول ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ مَضْرُوبٌ الأمير ؛ وَهَذَا ثَوْبٌ مَنسُوجٌ بِاليمَن .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ ضَرَبَ الأمير - لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً ، لَأَنَّ النَكْرَةَ لَا تُنْعَتُ بِالمعرفة وَإِكْنَ بَيِّنَتْ . كَأَنَّكَ جَعَلْتَهُ جَوَاباً . لَمَّا قُلْتَ : هَذَا ثَوْبٌ ، وَهَذَا دَرَاهِمٌ قِيلَ : مَا هُوَ ؟ فَقُلْتَ : ضَرَبَ الأمير عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ (١) .

وَعَلَى هَذَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٌ . وَقَالَ : (يَشْرُ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ) (٢) وَقُرِئَتْ الْآيَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ) (٣) عَلَى الْمَصْدَرِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : اسْتَوَاءٌ . وَقُرِئَ

قَالَ سَيَبَوِيه ج ٢ ص ٣٢١ : « وَيَكُونُ عَلَى فَعْلَى فِي الْأَسْمَاءِ ، نَحْوُ : ذَفَرَى وَذَكَرَى وَلَمْ يَجِءَ صَفَةً إِلَّا بِأَلْهَاءٍ » . وَبَيْتُ النَّابِغَةِ يَشْهَدُ لِلْمَصْدَرِيَّةِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَطَابِقْ فِي الْجَمْعِيَّةِ وَانْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ لِلرُّضِيِّ ج ٣ ص ١٣٥ - ١٣٦ ، وَلِلْجَارِيَرْدِيِّ ص ٢٩٠ - ٢٩١ ثُمَّ تَقُولُ : أَنْ (دُنْيَا) إِذَا كَانَتْ صَفَةً أَوْ مَصْدَرًا فَالْفَاءُ لِلتَّائِيثِ ، فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً فَكَيْفَ جَازَ تَنْوِينُهَا كَمَا يَقُولُ ابْنُ السَّيِّدِ فِي الْاِقْتِضَابِ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي الْقَرِيبِ ؟

(١) فِي سَيَبَوِيه ج ١ ص ٢٧٥ : « وَمِمَّا يَنْتَصِبُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَسْمِ الْأَوَّلِ وَلَا هُوَ هُوَ قَوْلُكَ : هَذِهِ مِائَةٌ وَزَنَ سَبْعَةً ، وَتَقْدُّ النَّاسِ ، وَهَذِهِ مِائَةٌ ضَرَبَ الأمير ، وَهَذَا ثَوْبٌ نَسَجَ اليمَن كَأَنَّهُ قَالَ نَسَجاً ، وَضَرَباً ، وَوزناً ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَزَنَ سَبْعَةً .

قَالَ الْخَلِيلُ : إِذَا جَعَلْتَ وَزَنَ مَصْدَرًا نَصَبْتَ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا وَصَفْتَ بِهِ وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِالْخَلْقِ قَالَ : قَدْ يَكُونُ الْخَلْقُ الْمَصْدَرُ ، وَيَكُونُ الْخَلْقُ الْمَخْلُوقُ . . . فَكَانَ الْوِزْنُ هَا هُنَا اسْمًا وَكَانَ الضَّرْبُ اسْمًا كَمَا تَقُولُ رَجُلٌ رَضًا وَامْرَأَةٌ عَدْلًا ، وَيَوْمٌ غَمٌ فَيَصِيرُ هَذَا الْكَلَامُ صَفَةً وَقَالَ : اسْتَقْبَحَ أَنْ أَقُولَ : هَذِهِ مِائَةٌ ضَرَبَ الأمير ، فَاجْعَلِ الضَّرْبَ صَفَةً ، فَيَكُونُ نَكْرَةً وَصَفْتَ بِمَعْرِفَةٍ وَلَكِنْ أَرْفَعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ . كَأَنَّهُ قِيلَ : مَا هِيَ فَقَالَ ضَرَبَ الأمير فَإِنْ قَالَ ضَرَبَ أميرَ حَسَنْتِ الصَّفَةَ لِأَنَّ النَكْرَةَ تَوْصَفُ بِالنَكْرَةِ »

(٢) الْحَجَّ : ٧٢

(٣) فَصَلَتْ : ١٠٠ ، الْقُرَاءَةُ بِرَفْعِ سَوَاءٍ عَشْرِيَّةٌ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ .

وَقُرِئَ يَعْقُوبُ (مِنْ الْعَشْرَةِ) بِالْجَرِّ وَالْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ . النُّشْرُ ج ٢ ص ٣٦٦ وَالْإِتِّحَافُ

ص ٣٨٠ .

بعضهم (أربعة أيام سواء) على معنى مستويات ، وقال جل وعز : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) (١) فالمعنى - والله أعلم - غائرا ، فوضع المصدر موضع الاسم . وقالت الخنساء :

تَرْتَعُ مَا عَقَلْتُ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالُ وَإِدْبَارُ (٢)

فالمصدر في كل هذا في موضع الاسم . وقال لقيط . بن زُرارة :

شَتَانٌ هَذَا ، وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ ، وَالظِّلُّ الدَّوْمُ (٣)

يريد : الدائم .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هُوَ عَرَبِيٌّ مَحْضًا ، وَهُوَ صَدِيمٌ / قَلْبًا ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ حَسْبِيَّةٌ ، وَهُوَ شَرِيفٌ جِدًّا فَإِنَّهَا مَصَادِرٌ مُؤَكَّدَةٌ لِمَا قَبْلُهَا .

٤
٥٩٥

= وقال أبو حيان في البحر ج ٧ ص ٨٦ : قرأ الجمهور سواء بالنصب على الحال وأبو جعفر بالرفع : أى هو سواء .. ويعقوب بالخفض نعتا لأربعة أيام .

(١) الملك : ٣٠

(٢) تقدم في ج ٣ ص ٢٣٠

(٣) أنشده ابن سيده في المخصص ج ١٤ ص ٨٥ كرواية المقتضب ثم قال : ويروى في الظل الدوم كما أنشد عجزه أيضا في ص ٦٣ شاهدا على الوصف بالمصدر . وقال البغدادي في الخزائن ج ٣ ص ٥٧ « ذكر البيت بهذه الرواية :

شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

وهو للقيط بن زُرارة بن عدس بن تميم ويكنى أبا دختنوس وهى بنته وأبا نهشل أيضا . أنشده المبرد في المقتضب وأنشده :

والمشرب الدائم في الظل الدوم

جعل المبرد المصدر في هذا الموضع موضع الوصف ، أى الدائم وأنشده غيره : في ظل الدوم . على الإضافة والدوم : شجر هذه رواية أبي عبيدة .

قال الأصمعي : قد أحال ابن الحائك ، لأنه ليس بنجد دوم وإنما الرواية : في الظل الدوم ، أى الدائم

العناق : المعانقة .. والمعنى : افترق هذا أى ما أنا فيه من التعب . والمعانقة والنسوم والراحة والماء العذب .. ، وانظر ص ٤٩ من الخزائن .

والأجود: هو عربيٌّ مَحْضٌ ، وعربيٌّ قَلْبٌ ؛ لأنَّ هذه أسماء وإن كانت تكون على هذا اللفظ. مصادر ، لأنَّ المصدر يُنعت به ، والاسم لا يكون إِلَّا نَعْتاً من هذا الضرب ، إِلَّا أن تجعله حالا للنكرة .

وأما هو أعرابيٌّ قُحٌّ فلا يكون إِلَّا رفعا ؛ لأنَّه ليس بمصدر (١) .
فإذا قلت : هو عربيٌّ حِسْبُهُ فمعناه : اكتفاء . يقال : أعطاني فأحسبني ، أى كفاي .
قال الله عزَّ وجلَّ : (عطاءٌ حساباً) (٢) ، أى كافياً .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٥ : « وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو . وذلك قولك : هذا عربى محضاً . وهذا عربى قلباً ، فصار بمنزلة دنيا وما أشبهه من المصادر وغيرها .

والرفع فيه وجه الكلام ، وزعم يونس ذلك ، وذلك قولك : هذا عربى محض ، وهذا عربى قلب ، كما قلت : هذا عربى قح ، ولا يكون القح الا صفة » .

وفى اللسان : « يقل عربى قح ، وعربى محض ، وعربى قلب ، اذا كان خالصاً لا هجنة فيه » .

(٢) انظر ص ٢٨٥

هذا باب

تبیین الحال فی العوامل الّتی فی معنی

الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمنع من أن تجرى معه الحال

تقول : هذا لك كافياً ، فتنصب الحال ، لما في الكلام من معنى الفعل لأن معنى (لك) معنى تملكه .

فإن أردت أن تلغى (لك) قلت : هذا لك كافٍ يا فتى ، تريد : هذا كافٍ لك ، فتجعل (كافياً) / خبر الابتداء ، وتجعل (لك) ظرفاً للكفاية .
والآية تُقرأ على وجهين : (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)
وخالصة على ما ذكرنا (١)

وتقول : هذا عبد الله قائماً ، فتنصب (قائماً) لأن قولك (ها) للتنبيه فالمعنى : انتبه له قائماً . وقال الله عز وجل - (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) (٢) و (هَذَا بَعْلَى شَيْخًا) (٣)
فإن قلت : هذا زيد قائمٌ صلح من أربعة أوجه :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٢ : « باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف وذلك قولك : ليها عبد الله قائمًا .

كانك قلت : عبد الله منطلق ، فصار قولك فيها ، كقولك : استقر عبد الله ، وإن شئت الغيت فيها ، فقلت : فيها عبد الله قائم ..

ومثل قولك : فيها عبد الله قائمًا هو لك خالصا ، وهو لك خالص ، كأن قولك : هو لك بمنزلة أهله لك ثم قلت خالصا .

ومن قال : فيها عبد الله قائم قال : هو لك خالص ، فيصير (خالص) مبنيا على هو . كما كان قائم مبنيا على عبد الله . وفيها لقوالا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام ؟ وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص ؟ وقد قرئ هذا الحرف على وجهين (قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) بالرفع والنصب .
والآية في الأعراف : ٢٢ وقراءة الرفع لنافع سبعة .

النشر ج ٢ ص ٢٦٩ والاتحاد ص ٢١٢ .

(٢) هود : ٦٤

(٣) هود : ٧٢ العامل المعنوي في الحال : الظرف ، والجار والمجرور وحرف التنبيه ، نحو ها أنا زيد قائمًا .. واسم الإشارة ، نحو : ذا زيد راكبا ، وحرف النداء ، نحو : يا ربنا منعما (شرح الكافية ١ : ١٨٣)

منها أنَّك لما قلت : هذا زيد - استغنى الكلام بالابتداء وخبره ، فجعلت قولك (قائم) خبر ابتداء محذوف . كأنك قلت : هو قائم ، أو هذا قائم . فهذا وجه .

ويجوز أن تجعل (زيدا) بدلا من هذا ، أو تبيناً له ، فيصير المعنى : زيد قائم . ويجوز أن تجعل (زيدا) ، وقائماً كليهما الخبر ، فتخبر بأنه قد جمع ذا وذا ، كما تقول : هذا حُلُوٌ حامضٌ . تخبر أنه قد جمع الطعمين ، ولا تريد أن تنقُضَ الحلاوة بالحموضة .

فهذه أربعة أوجه في الرفع (١) .

تقول : زيد في الدار قائماً . إذا جعلت (في الدار) الخبر / فمعناه استقر .

فإن قلت : زيد أبوك قائم . فلا معنى لنصب قائم إذا أردت بأبيك النسب ، لأنه ليس ها هنا فعل ، ولا معنى فعل ، فلست تُخبر أنه أبوك في حال دُونَ حال (٢) .

فإن أردت معنى التبيين جاز النصب فقلت : زيد أبوك قائماً ، أى يتبينك في هذه الحال ، ولا تُبالِ بأيهما كان القيام .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٥٨-٢٦٠ : (باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يوثق به من العرب ، وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو كأنك قلت : هذا منطلق ، أو هو منطلق .

والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك : هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه يجمع الطعمين .

وقال الله - عز وجل - : (كلا انها لظى نزاعة للشوى) وزعموا أنها في قراءة ابن مسعود (وهذا يعلى شيخ) . وقد يكون رفعه على أن تجعل (عبد الله) معطوفاً على هذا كالوصف ، فيصير كأنه قال : عبد الله منطلق .

وتقول : هذا زيد رجل منطلق على البدل كما قال - جل ذكره - ، (بالناصية ناصية كاذبة) فهذه أربعة أوجه في الرفع .

وانظر هذه الوجوه الأربعة في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٧٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٨ .

(٢) تقدم في ص ٣ ج ٢ ص ٢٧٤

والمسألة الأولى تقول فيها : زيد أبوك قائم . تجعل الأب نعتاً لزيد ، أو بدلاً منه .
وكذلك (أنخوك) إذا أردت النسب كان كالأب .
وإن أردت الصداقة دخل معنى الفعل ، وصلح النصب .
وإن جعلت الأخ نعتاً ، أو بدلاً كان الرفع في قائم لا غير . فعلى هذا وما أشبهه
تصلح الحال ، وتمتنع .

هذا باب

ما كانت الحال فيه مؤكدة

لما قبلها . وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفيل

تقول : زيد أبوك حقا ، وهو زيد معروف ، وأنا عبد الله أمرا واضحا . وذلك لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها ؛ / لأنك إذا قلت : هو زيد ، وأنا عبد الله - فإنما تُخبر بخبرين ، فإذا قلت معروفا ، أو بينا - فإنما المعنى أني قد بينت لك هذا وأوضحته ، وفيه الإخبار لأنه عليه يدل^(١) .

٤
٥٩٨

(١) الحال المؤكدة لمضمون الجملة هي من الحال الملازمة غير المنقلة ، ويجب أن يكون جزءا معرفتين جامدين ، فلا يكون خبر مبتدأ فعلا أو اسما مشتقا ، لأن هذا النوع من الأحوال إنما يكون توكيدا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له وانفعل لاثبات له ، ولا يوصف .

مضمون الخبر إما فخر كقولك : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار للخبر متضمنا لتلك الخصلة .

وأما تعظيم لغيرك ، نحو : أنت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو : أنا عبد الله أكلا ، كما يأكل العبيد ، أو تصغيرا لغيرك نحو : هو المسكين مرحوما ، أو تهديد ، نحو : أنا الحجاج سفاك الدماء أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا وكقوله تعالى (هذه ناقة الله لكم آية) .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٦٤-٦٥ والرضي شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦-١٩٧

وأما الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ والخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ ، ج ٣ ص ٦٠

ونسوق طرفا من كلام سيبويه ج ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٨ :

(وذلك قولك : هو زيد معروفا ، فصار المعروف حالا وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله ، أو ظننت أنه يجهله ، فكانك قلت : انتبه له ، أو الزمه معروفا . . . ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف ، لأنه يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز ، لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ، ولا يؤكد ومعنى قوله معروفا : لاشك ، وليس ذا في منطلق وكذلك هو الحق بينا ومعلوما ، لأن ذا مما يوضح ويؤكد به الحق . .

وقد تقول : هو عبد الله ، وأنا عبد الله فآخرا أو موعدا : أي اعرفني بما كنت تعرف ، وبما كان يبلغك عني ، ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها ، أو تبلغه ، فيقول : أنا عبد الله كريما جوادا ، وهو عبد الله شجاعا بطلا ، ويقول : أني عبد الله مصفرا نفسه لربه ، ثم يفسر حال العبيد فيقول : أكلا كما يأكل العبد وشاربا كما يشرب العبد (.)

ولو قلت : أنا عبد الله منطلقاً - لم يعجز ، لأنَّ المنطوق لا يؤكِّدنى .

ألا ترى أنَّك لو قلت : أنا عبد الله منطلقاً لكان المعنى فاسداً ، لأنَّ هذا الاسم لا يكون
لى فى حال الانطلاق ويفارقنى فى غيره ، ولكن يجوز أن تقول : أنا عبدُ الله مصغراً
نفسك لربِّك ، ثمَّ تقول : آكلا كما يأكل العبيد ، وشارباً كما يشرب العبيد ،
لأنَّ هذا يؤكِّد ما صدرت به .

وكذلك لو قلت مفتخراً ، أو موعداً : أنا عبد الله شجاعاً بطَّلاً ، وهو زيد كريماً
حليماً ، أى فاعرفه بما كنت تعرفه به - كان جيِّداً .

وهذا باب إنما يُصلحه ويُفسده معناه ، فكلُّ ما صلَّح به المعنى فهو جيد ، وكلُّ ما فسد به
المعنى فمردود (٢) .

(١) فى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٥ : (فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد
فكل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود)

هذا باب

ما يكون من المصادر حالا

لموافقته الحال

/وذلك قولك : جاء زيد مشياً . إنما معناه : ماشياً ، لأن تقديره : جاء زيد يمشي مشياً ، وكذلك جاء زيد عدواً ، وركضاً ، وقتلته صبراً لما دخله من المعنى (١) ؛ كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر ، فتحمل عليه . وذلك قولك : قم قائماً . إنما المعنى قم قياماً .

وتقول : هنيئاً مريئاً وإنما معناه : هناك هناك ، ومرأك مرأ ، ولكنه لما كان حالا كان تقديره : وجب ذلك لك هنيئاً ، وثبت لك هنيئاً (٢) .

(١) تقدم في ج ٣ ص ٢٣٤ ، ص ٢٦٨-٢٦٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٥٩-١٦٠ : (باب ما أجرى مجرى المصادر من الصفات وذلك قولك هنيئاً مريئاً . كأنك قلت : ثبت لك هنيئاً مريئاً وهناك ذلك هنيئاً ، وإنما نصبه لأنه ذكر لك خير أصابه رجل ، فقلت : هنيئاً مريئاً . كأنك قلت ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً ، فاختزل الفعل ، لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك : هناك ، ويدل على أنه على اضمار هناك قول الأختل :

الى امام تغاديننا فواضله أظفره الله فليهنىء له الظفر

فكانك اذا قال : هنيئاً له الظفر فقد قال : ليهنئء له الظفر واذا قال : ليهنئء له الظفر فقد قال : هنيئاً له الظفر ، فكل واحد منهما بدل من صاحبه فلذلك اختزلوا الفعل هاهنا ٠٠)

وانظر ص ١٣٧ منه

وفي أمالي الشجري ج ١ ص ٣٤٦-٣٤٧ : (قال أبو الفتح في قول أبي الطيب :

هنيئاً لك العيد الذي أنت عيده وعيد لمن سمى وضحي وعيدا

العيد مرفوع بفعله وتقديره : ثبت هنيئاً لك العيد فحذف الفعل ، وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيد ، كما ان الفعل يرفعه .

وقال أبو العلاء : هنيئاً ينتصب عند قوم على قولهم : ثبت لك هنيئاً وقيل هو اسم فاعل وضع موضع المصدر كأنه قال : هناك هناك ، لأنهم ربما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر كما قالت بعض نساء العرب وهي ترقص ابنتها .

لاقيت عبداً نائماً

قم قائماً قم قائماً

أرادت قم قياماً »

وانظر أيضاً ص ١٦٢-١٦٤ من الشجرية

ومثله قول الفرزدق :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيِّنٌ رِتَاجٍ قَائِمًا ، وَمَقَامٌ (١)
عَلَى خَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ
وإنما التقدير : لَا أَشْتُمُ شَيْئًا ، وَلَا أَخْرِجُ خُرُوجًا ، لِأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ أَقْسَمَ . فهذا وَجْهٌ صَحِيحٌ
يَصِحُّ عَلَيْهِ مَعْنَى هَذَا الشَّعْرِ .

وَأَمَّا عِيسَى بْنُ عَمْرِو فَإِنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ خَارِجًا حَالًا ، وَلَا يَذْكُرُ مَا عَاهَدَ عَلَيْهِ ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ :
عَاهَدْتُ رَبِّي وَأَنَا غَيْرُ خَارِجٍ مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ .

(١) سبق في ج ٣ ص ٢٦٩

هذا باب

اشتراك المعرفة والنكرة

تقول : هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقٌ ، إذا جعلت المنطلق صفة لرجل فإن جعلته صفة لعبد الله قلت : هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقاً . كأنك قلت : هذا رجل ، وهذا عبد الله منطلقاً .

فإن جعلت الشيء لهما جميعاً قلت : هذا رجل وعبد الله منطلقين ، لا يكون إلا ذلك ، لأنك لو قلت : منطلقاً لم يجز ، لأنك لا تقول على معنى الحال : هذا عبد الله منطلق ، ويجوز أن تقول : هذا رجلٌ منطلقاً . فالحال يجوز لهما ، والنعت لا يصلح من أجل عبد الله .

وتقول : هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان ، وهذان رجلان وعبد الله منطلقاً

فإن جمعتهم قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقين (١) على ما ذكرت لك

وتقول : عندى عبدُ الله ، ومررت برجل قائمين ، فتنصب ، وليس النصب ها هنا على الحال لاختلاف المعنيين ، وكذلك لو كانا معرفتين ، أو نكرتين .

/ تقول : هذا عبد الله ، وجاءني زيد فارسين . إنما تنصب على أعني .

ولو قلت فارسان جاز على قولك (هما) لاختلاف العاملين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٥٨ : (باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة وذلك قولك : هذان رجلان وعبد الله منطلقين . وانصبا نصبت المنطلقين ، لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفة للثنتين فلما كان ذلك محالاً جعلته حالا صاروا فيها كأنك قلت : هذا عبد الله منطلقاً ، وهذا شبيه بقوله : هذا رجل مع امرأة قائمين .

وان شئت قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقان ، لأن المنطلقين في هذا الموضع من اسم الرجلين ، فجريا عليه .

وتقول : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين إذا غلطتهم . ومن قال : هذان رجلان وعبد الله منطلقان قال : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقون ، لأنه لم يشترك بين عبد الله وبين ناس في الانطلاق (٠٠)

وكان سيبويه يُجيز : جاء عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على النعت ؛ لأنهما ارتفعا بالفعل ، فيقول : رفعهما من جهة واحدة. وكذلك هذا زيد ، وذاك عبد الله العاقلان ، لأنهما خبر ابتداء^(١).

وليس القول عندى كما قال ؛ لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت . فإذا قلت : جاء زيد ، وذهب عمرو العاقلان - لم يَجْزُ أن يرتفع بفعلين فإن رفعتهما بجاء وحدهما فهو محال ؛ لأن عبد الله إنما يرتفع بذهب ، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب .

وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قُرب منك وذاك لما بُعد ، فقد اختلفا في المعنى .

وكذلك لو قلت : مررت بغلام زيد العاقلين . تريد أن تنعت الغلام ، وزيدا لم يجز ؛ لأن زيدا من تمام اسم الغلام وهذا قول الخليل^(٢) ، ولا يجوز غيره .

/ وكل ما كان في النعت فكذلك مجراه في الحال ، فالنصب فيما كان كذلك على أغنى ، والرفع على هما ، أو هم ، والمعرفة والنكرة في ذلك سواء . فأمّا قوله :

إِنَّ بَهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامَا خَوِيرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا^(٣)

فإنه إنما ذكر واحدا لقوله (أو) . فلو أراد الحال لقال خويربيا ولكنه على أغنى ، ولو رفعه على (هما) لكان جيّدا .

في سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ : وتقول : هذا رجل وامراته منطلقان ، وهذا عبد الله ، وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد وهما اسمان يبينان على مبتدئين ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين ، وذهب أخوك ، وقدم عمرو الرجلان الحلیمان (٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ : (وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة انجر والرفع ، وذلك قولك : هذا رجل ، وفي الدار آخر كريمين ، وقد أتاني رجل ، وهذا آخر كريمين ، لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد . ولا يجوز أن يجرى وصفا لما انجر من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف اعرابه .)

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٧ على أن خويربين منصوب على الشتم فقال : فزعم أن خويربين انتصبا على الشتم ، ولو كان على أن لقال خويربيا ولكنه انتصب على الشتم . وقال الأعلام (ولا يجوز أن يكون حالا من أكتل ، ورزام ، لأن الخبر عن أحدهما لا اعتراض (أو) بينهما ، ولو كان حالا لأفرد ، كما تقول : أن في الدار زيدا أو عمرا جالسا ، لأنك توجب الجلوس لأحدهما فلما لم تمكن فيه الحال نصب على الذم)

وتقول : هذا رجل مع عبد الله قائمين على الحال ؛ لأنك إذا قلت (مع) فقد أشركتهما في شيء واحد ؛ كما تقول : هذا عبد الله وزيد .

وتقول : هذا رجل مع رجل قائمين على الحال ؛ لأن الوصف لا يصلح ، لاختلاف إعرابهما ، فصار الحال لا يجوز ها هنا غيره (١) .

وهذا لما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله .

= وقد ذكر الرجز المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٦٤ وقال : نصب خوير بين على (أعنى) لا يكون غير ذاك ، لانه إنما اثبت أحدهما بقوله (أو) وانشده ابن الشجرى في اماليه ج ٢ ص ٣١٨ على أن (أو) بمعنى الواو فلذلك قال خوير بين ولو كانت (أو) على بابها لقال خويريا ، ثم رد على هذا القول بكلام سيبويه .

وكذلك فعل ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٦١ .

أكتل ، ورزّام : لسان كانا يقطعان الطريق .

الخارب : المص .

النقف : كسر الهامة وهذا مثل ضربه لعلهما بالسرقة واستخراجهما لأخفى الأشياء وأبعدها مرأما .

نسب في سيبويه لرجل من بنى أسد

وانظر السيوطى ص ٧٢ ومعجم البلدان (أرمم) واللسان (خرب)

ورواية الرجز في الكامل :

أبت الطريق واجتنب أرماما أن بها أكتل أو رزاما

خویر بین ینقفان الهاما لم یترکا لمسلم طعماما

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٦ (باب ما ينصب فيه الاسم لانه لا سبيل له الى ان يكون صفة .

وذلك قولك : هذا رجل معه رجل قائمين ، فهذا ينتصب ، لأن الهاء التى فى معه معرفة ،

فاشرك بينهما وكأنه قال : معه امرأتين قائمين

ومثله مررت برجل مع امرأة ملتزمين ٢٠٠

هذا باب

دخول الحال فيما عملت فيه (كان)

وأخوانها ، وما أشبهها من باب العوامل

إِعلم أَنَّ باب (كان) ، وباب علمت و(ظننت) داخلة كُلُّها / على الابتداء وخبره . $\frac{4}{6.3}$ فكلُّ ما صلح في [الابتداء صلح في هذه] (١) الأبواب ، وما امتنع هناك امتنع هنا .

تقول : كان زيد في الدار قائماً . فَإِنْ شئت نصبت ، وَإِنْ شئت جعلت (في الدار) الخير ، ونصبت (قائماً) على الحال .

وتقول : إِنَّ زيدا في الدار قائماً على الحال ، وعلى القول الآخر : إِنَّ زيدا في الدار قائم .

وكذلك ظننت زيدا في الدار قائماً .

وإن كرّرت الظرف فكذلك تقول : إِنَّ زيدا في الدار قائم فيها ، وكان زيد في الدار قائماً فيها .

وإن شئت قلت : إِنَّ زيدا في الدار قائماً فيها . يَجْرى مَجْراه قَبْلَ التثنية . قال الله جلَّ وعزَّ : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) وقال (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَمِنَ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) فكان ذلك بمنزلة هذا في الابتداء (٢)

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ : (باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا ، وليست تثنيتها بالتى تمنع الرفع حاله قبل التثنية ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى وذلك قولك : فيها زيد قائما فيها . فانما انتصب قائم باستغناء زيد بفيها ، وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكانك قلت : زيد قائما فيها فانما هذا كقولك : قد ثبت زيد أميرا قد ثبت ، فأعدت (قد ثبت) توكيدا ، وقد عن الأول في زيد وفي الأمير .

ومثله في التوكيد والتثنية لقيت عمرا عمرا .

فإن أردت أن تلغى (فيها) قلت : فيها زيد قائم فيها كأنه قال : زيد قائم فيها فيها ، فيصير بمنزلة قولك : فيك زيد راغب فيك .

وان قلت : قد جاء (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها) فهو مثل (ان المتقين في جنات وعيون آخذين) وفي آية أخرى (فاكهين) .

وهذه المسألة مما اختلف فيه الكوفيون والبصريون فالكوفيون يوجبون النصب ، واحتجوا بالنقل والقياس

أما النقل فقد قال الله تعالى : (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها) . وقال تعالى : (فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها)

ووجه الدليل من هاتين الآيتين ان القراء أجمعوا فيهما على النصب ، ولم يرد عن أحد منهم انه قرأ في واحدة منهما بالنرفع .

وقد رد عليهم الانباري في الانصاف انظر ص ١٦٤ - ١٦٧ وانظر الرضى ج ١ ص ١٨٨

الآية الأولى في سورة الحشر : ١٧ .

والثانية في هــرد : ١٠٨ وقد قرئ برفع خالدين في الشواذ (ابن خالويه ص ١٥٤

والاتحاف ص ٤١٤)

هذا باب

المعرفة الداخلة على الأجناس^(١)

إِعلم أَنَّ الأشياءَ التي لَا نُسْتَصحب فَتَحْتَاجَ إِلَى الْفَضْلِ بَيْنَ بَعْضِهَا وَبَعْضٍ ، تَلَحُّقُهَا أَلْقَابٌ تُمَيِّزُ جِنْسَهَا مِنْ جِنْسٍ غَيْرِهَا .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذِهِ أُمُّ حَبِيبٍ (٢) ، وَهَذَا سَامٌ أَبْرَصٌ (٣) ، وَأَبُو بُرَيْصٍ (٤) ، وَهَذَا أَبُو جُنَادٍ (٥) لَضَرْبٍ مِنَ الْجُنَادِ .

وَكَذَلِكَ : هَذَا / أَبُو الْحَارِثِ لِلْأَسَدِ ، وَهَذَا أُسَامَةُ ، وَهَذَا ثُعَالَةُ لِلثُعَلِ (٦) .

وَهَذِهِ بَنَاتُ أَوْبَرَ (٧) لَضَرْبٍ مِنَ الْكُمَاةِ ، وَهَذَا ابْنُ قِثْرَةَ (٨) لَضَرْبٍ مِنَ الْحَيَّاتِ ، وَهَذِهِ أُمُّ عَامِرٍ (٩) ، وَحَضَّاجِرُ (١٠) ، وَجِيَالٌ (١١) وَنَحْوُ ذَلِكَ لِلضُّبُعِ ، وَهَذَا حِمَارٌ قَبَّانٌ (١٢) ، وَهَذَا ابْنُ عِرْسٍ (١٣) ، وَابْنُ آوَى (١٤) .

...

(١) . هذا الباب بأمثلته وشواهدة تقدم في ص (٤٤-٤٩) وليس فيه زيادة عما سبق إلا في لفظة (أبو جخاب)

ولا فرق بين البابين إلا في اختلاف الأسلوب والتعبير .

ف عنوانه هناك : باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحد ، ولست أدري سرا لهذه الاعادة .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٤٤

(٣) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٤٥

(٤) هو سام أبرص وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٧

(٥) ضرب من الجناد وهو الأخضر الطويل الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨

(٦) تقدم في ص ٤٤ تعليق ٢

(٧) انظر رقم ٣ من ص ٤٤

(٨) انظر رقم ٤ من ص ٤٤

(٩) انظر رقم ١ من ص ٤٨

(١٠) انظر تعليق ١ من ص ٤٨

(١١) انظر ١ من ص ٤٨

(١٢) انظر رقم ٥ من ص ٤٤

(١٣) انظر رقم ١ من ص ٤٥

(١٤) انظر رقم ٣ من ص ٤٥

فهذه الأشياء معارف ، وهذه الأسماء موضوعة عليها كزيد وعمر ، وليس معناها معنى زيد وعمر ، لأنك إذا قلت (زيد) فقد فصلت بهذا الاسم الرجل ممن هو مثله . فإذا قلت : هذا سام أبرص ، وابن عرس - فلست تفصل به واحدا من هذا النوع من صاحبه ؛ لأنه ليس مما يتخذ فتقصداً إلى تعريف بعضه من بعض ؛ كما تفعل بالخيال والشاء والكلاب ، ولكننا معناه : هذا الضرب من السباع ، وهذا الضرب من الأجناس التي رأيتها وسمعت بها .

وَزَعِمَ سَبِيحُ بْنُ سَبِيحٍ أَنَّ قَوْلَكَ أَسَدٌ ، ثُمَّ تَقُولُ الْأَسَدُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ ، وَالرَّجُلُ .. وَأُسَامَةُ ، وَأَبُو الْحَارِثِ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ ، وَأَبِي عَمْرٍو . وَأَنَّ ابْنَ عَرَسٍ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ كَانَ اسْمُهُ كُنْيَتَهُ لَا أَسْمَاءَ لَهُ غَيْرُهَا ، وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ هَذَا / ، وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ . ٤٠٥

يدلُّكَ عَلَى أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ أَنَّ (أَوَى) غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، وَأَنَّكَ لَا تُدْخِلُ فِي عَرَسٍ الْفَاءَ وَلَا مَاءً ، وَلَا تَصْرِفُ قِطْرَةً ، وَأُسَامَةُ ، وَقَبَّانٌ ، وَلَوْ كُنَّ نَكَرَاتٍ لَا نَصْرِفُنَّ .

فَأَمَّا ابْنُ لَبُونٍ ، وَابْنُ مَخَاضٍ - فَنَكْرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَتَّخِذُ النَّاسُ ، فَهُوَ نَكْرَةٌ إِذَا لَمْ تُعْرَفْ مَا تُضَيِّفُ إِلَيْهِ . فَإِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ عَرَّفْتَ مَا تُضَيِّفُهُ إِلَيْهِ ؛ كَمَا قَالَ :

وَإِبْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِيعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيصِ (١)

وقال :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلْتُ فَقِيمًا كَفَضَلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ (٢)
وكذلك ابن ماء : إن أردت أن تعرفه عرفت الماء فقلت : هذا ابن الماء يا فتى : كما قال :

مُقَدِّمَةٌ قَزَا كَانَ عِيُونَهَا عِيُونُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرَّعْدُ (٣)

وقال آخر :

وَرَدْتُ اغْتِسَافًا وَالثُّرَيَّا كَأَنَّهَا عَلَى قِمَّةِ الرَّائِسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٍ (٤)

(١) انظر تعليق ١ ص ٤٦

(٢) انظر تعليق ٢ ص ٤٦

(٣) انظر تعليق ٣ ص ٤٦

(٤) انظر تعليق ١ ص ٤٧

/ فنعت بالنكرة لأنه نكرة .

$\frac{4}{6.6}$

فأخبار هذا كإخبار رجل ونحوه ، وأخبار الأوائل كإخبار زيد وعمرو ونحوهما .
تقول : هذا ابن عرس مقبلا ، وهذا سام أبرص مقبلا ، ويجوز فيه الرفع من حيث
جاز في زيد ..

ويجوز أن تقول : هذا ابن عرس مقبل ؛ كما تقول : هذا زيد مقبل ، إذا أردت زيدا
من الزيديين ، نحو : جاعني زيد وزيد آخر ، وجاعني عثمان وعثمان آخر .
فإذا أردت أن تنكر ابن عرس جعلت عرساً نكرة ، وكذلك نظراؤه تقول : هذا حمار
قبان آخر ، وهذا أسامة آخر .

هذا باب

ما كان من الأسماء نعتاً للمبهم

وذلك ما كان من الأسماء فيه الألف واللام .

نقول : (هذا الرجل مقبل) من خمسة أوجه :

أربعة مثل الذي ذكرنا في زيد ونحوه (١) .

والوجه الخامس أن تجعل الاسم نعتاً للمبهم فتقول : هذا الرجل زيد ، تجعل الرجل نعتاً :

فيكون بمنزلة هذا زيد ؛ كما تقول : زيد الطويل / قائم ، قال الشاعر :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ ، وَذَا الْعَامُ سَابِعُ (٢)

وإن جعلت الاسم خبراً فالنصب . تقول : هذا الرجل قائماً كقولك : هذا زيد قائماً (٣) .

(١) انظر ص ٣٠٧ - ٣٠٨

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ على أنه رفع سابعا خبرا عن (ذا) لأن العام من صفته .

الآيات العلامات .

يقول تفرست بعلامات هذه انداز ، ولم أعرفها إلا بعد نظر واستدلال لفرط دروسها .

والبيت من قصيدة للناطقة الذبياني في مدح النعمان ، الديوان ص ٤٨ - ٥٣ .

وفي بعض طبقات الديوان : ما عرفتها . وانظر العيني ج ٤ ص ٤٨٢ - ص ٤٨٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ : « باب ما يرتفع فيه الخبر ، لأنه مبني على مبتدأ أو

ينتصب فيه الخبر ، لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ .

فأما الرفع فقولك : هذا الرجل منطلق ، فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد .

كانك قلت : هذا منطلق ..

وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقا جعلت الرجل مبنيا على هذا ، وجعلت الخبر حالا

له قد صار فيها فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقا .. »

هذا باب

تشنية الأسماء التي هي أعلام خاصة

أعلم أنك إذا تشيت منها شيئاً أو جمعته - صار نكرة : وذلك قولك : هذان زيدان ، وهؤلاء زيدون .

وإنما صار نكرة - وإن كان الواحد معرفة - لأنك حيث قلت : هذان زيدان أخرجه مخرج اثنين من جماعة كلهم زيد . كأنك قلت : هذان زيدان من الزيديين .

ألا ترى أنك لم تسم واحدا منهما زيدين ، ولا سميتهم جميعاً بزيدين ، ولكنك تشيت زيدا وزيدا . فجعلتهما بمنزلة رجلين .

فإن أردت تعريفهما قلت : هذان الزيدان ؛ لأنك جعلتهما من أمة كل واحد منهما زيد نكرة ، فصار بمنزلة / قولك رجلين والرجلين (١) .

وكذلك قولك العمران ، ومضت سنة العمرين ، إنما جعلتهما من أمة كل واحد منهم عمر ، فعرفتتهما بالألف واللام (٢) .

(١) العلم إذا ثنى أو جمع صار نكرة ، ولذلك يعرف بدخول ال عليه في التشنية والجمع قال سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « فان قلت : هذان زيدان منطلقان ، وهذان عمران منطلقان لم يكن هذا الكلام الا نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمر ، وليس واحد منهما أولى به من الآخر . الا ترى أنك تقول : هذا زيد من الزيديين ، أى هذا واحد من الزيديين ، فصار كقولك : هذا رجل من الرجال » وانظر المقتضب ج ٢ ص ٣١٠

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « وأما قولهم : أعطيك سنة العمرين فانما أدخلت الالف واللام على عمرين وهما نكرة ، فصارا معرفة بالألف واللام كما صار الصعق معرفة بهما ، واختصا به . كما اختص النجم بهذا الاسم ، وكانهما جعلتا من أمة كل واحد منهما عمر ، ثم عرفا بالألف واللام » .

وفى الكامل ج ٢ ص ١٣١ : « وقالوا العمران الأبى بكر وعمر . فان قال قائل : انما هو عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلم يصب ، لأن أهل الجمل نادوا بعلى بن أبى طالب - رضى الله عنه - أعطينا سنة العمرين » زعم الأصمعى أنه قول قتادة . انظر جنى الجنتين ص ٨١

وليس هذا بمنزلة قولك (أبانان) للجبلين ؛ لأنك سميتهما جميعاً بهذا الاسم ؛ كما
تسمى الواحد بالاسم العلم .

وجاز هذا في الأماكن لأنك تسمى إليها إيماءً واحداً . ولأن كل واحد منهما لا يفارق
صاحبه .

ولا يكون مثل هذا الأناسي ؛ لأن الواحد يفارق صاحبه . فتخبر عنه على حياله ، ويزول
ويتصرف (٢)

ومثل أبانين (عرفات) . تقول : هؤلاء عرفات مباركاً فيها ؛ لأن (عرفات) اسم مواضع ،
وليست مما يزول ، أو يفارق منه شيء شيئاً (٣) .

فأما قولهم (النجم) إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالالف واللام مجعول بهما علماً .
فإن فارقتاه رجع إلى أنه نجم من النجوم .

(١) عرض السهيلي في الروض الانف ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ هدمب العرب في تنحية البقعة
الواحدة وجمعها وذكر شواهد كثيرة لذلك وبين سره

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « وتقول هؤلاء عرفات حسنة .

وهذا أبانان بينين ، وإنما فرقوا بين أبانين وعرفات وبين زيدين ، وزيدين من قبل أنهم لم
يجعلوا التنحية والجمع علماً لرجلين ولا لرجال بأعيانهم ، وجعلوا الاسم الواحد علماً لشيء بعينه
كانهم قالوا - إذا قلنا : أنت يزيد . فقد قلنا : هات هذا الشخص الذي نشير لك إليه ولم
يقولوا إذا قلنا : جاء زيدان فأنما تعنى شخصين بأعيانهما قد عرفا قبل ذلك ، وأثبتنا ، ولكنهم
قالوا إذا قلنا : قد جاء زيد بن فلان فزيد بن فلان فأنما تعنى شيئين بأعيانهما . فهكذا تقول
إذا أردت أن تخبر عن معروفين .

وإذا قالوا : هذان أبانان ، وهؤلاء عرفات فأنما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانهما اللذين
تشير لك إليهما . . . ألا ترى أنهم لم يقولوا : امرر بأبان كذا وأبان وأبان كذا لم يفرقوا بينهما ،
لأنهم جعلوا أبانين اسماً يعرفان به بأعيانهما وليس هذا في الأناسي ، ولا في الدواب .
إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لاتزول
فيصير كل واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات
والخصب ، والقحط ، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر ، فصاراً كالواحد الذي
لا يزايله منه شيء حيث كان من الأناسي والدواب والأنسان والدابتان لا يثبتان أبداً بأنيهما يزولان
ويتصرفان . . .

وقال المبرد في الكامل ج ٦ ص ٢٣٤ - ٢٣٥ : أبان جبل وهما أبانان أبان الأسود وأبان
الابيض ثم ذكر شعر مهمل :
لو بأبانين جاء يخطبها

خرج ما أنف خاطب بدم

وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠ والسيوطي ص ٢٤٧ ومعجم البلدان واللسان (ابن)
والاشتقاق ص ٧٧

والدليل على أنه علم ، وأنه على غير مجاز قولك : الرجل - أنك تأتي به على غير معهود ، فتعلم أنك تغني الثريا : ولو قلت لغيره : رأيت النجم / الذي تعلم في أول وهلة على هذا الوجه لكان على معهود كالرجل (١) .

وكذلك (الدبران) لأنه مشتق من أنه يدبر (٢) النجم الذي يليه فإنما هو بمنزلة الغريين (٣) اللذين بالكوفة .

كل واحد من هذين الاسمين معرفة بالألف واللام . فإن فارقتاه رجع نكرة (٤) .
فإن قال قائل : فلم لا يكون الدبران معرفة بهذا الاشتقاق الذي هو له ، وليس يقال لغيره ؛ لأنه لا يقال لكل شيء دبر شيئا دبران ؟
قيل : هذا مشتق كالعدل والعدل . فالعدل للمناع ، والعدل لا يكون إلا للناس وكلاهما نكرة .

ويقال : أصابه دبران الشوق ، ودبران المرض لما يأتي بعد (٥) .
وكذلك (الثريا) إنما هو تصغير ثروى ، وهي فعل من الكثرة . فهذا ينهي في كل شيء . يقال : رجل ثروان وامرأة ثروى ، فأما قوله :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « وقولهم النجم صار علما للثريا .. فان اخرجت الالف واللام من النجم والصنع لم يصر معرفة من قبل أنك صيرته معرفة بالالف واللام » وهو علم بالغلبة .

(٢) في معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٢٤ : والدبران نجم سمي بذلك لانه يدبر الثريا . وفي المخصص ج ٩ ص ١٠ : « وسمى دبرانا لدبره الثريا » . وفي اللسان : وسمى دبرانا لانه يدبر الثريا ، أى يشبعها .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « فصارا بمنزلة الغريين المشهورين بالكوفة » .
وقد أظن ياقوت في الحديث عن الغريين في البلدان ج ٤ ص ١٩٦ - ٢٠٠ وانظر جنى الجنيتين ص ٨٤

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « وأما الدبران ، والسمك ، والعيوق وهذا النحو فانما يلزم الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه »

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « فان قال قائل : يقال لكل شيء صار خلف شيء . دبران ، ولكل شيء عاق عن شيء عيوق ، ولكل شيء سمك ، وارتفع سماك فانك قائل له : لا ، ولكن هذا بمنزلة العدل والعدل فالعدل ما عادلك من الناس ، والعدل لا يكون الا للمناع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ، ليفصلوا بين المناع وغيره ، ومثل ذلك بناء حصين وامرأة حصان .. »
وانظر المقتضب ج ٣ ص ٣٨٢

لنا قمرها والنجوم الطوالع^(١)

يريد الشمس والقمر ، فإنه جعل ذلك نكرة ، وعرفه بالآلف واللام ، كما جاز أن يسميها قمرين . وهذا على التمثيل ، كشيء يسمّى به الرجل اجماله وبهائه .

/ وكذلك قول الشاعر :

جزاني الزَّهْدَمان جِراءِ سُوءٍ وكنتُ المرءَ أُجْزَى بالكِرامَةِ^(٢)
لأنّه جعلهما من أمة كل واحد منهما زهدم على ما وصفت لك في زيد . وإنما هما زهدم وكردم . فجمعهما على اسم كما جمع الشمس والقمر على القمر .
وكذلك العُمران . إنما هما أبو بكر وعمر^(٣) . إلاّ أنّه ردّ ذلك إلى مثل حُكم الزيدَين إذا جمعَهما على اسم واحد .

وأنت إذا قلت : (هذا زيد مقبل) تريد : هذا واحد ممن له هذا الاسم ، ولا تقصد إلى علم بعينه - كان ذلك على منّهاج ما ذكرنا في التثنية .

فأمّا المضاف من الأسماء الأعلام فإنه لا يكون في التثنية والجمع إلّا معرفة . تقول : هذا عبد الله ، وهذان عبدا الله ، وهؤلاء عبدا الله ، وعبيد الله ، وعبياد الله ، ولأدنى العدد أعبد الله ؛ لأنّ هذا تُعرفه بأنّه مضاف إلى معرفة . فالذي يُعرفه معه .

(١) في الكامل ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ : « وقوله : عشية سال المريدان كلاهما يريد المريد وما يليه مما جرى مجراه والعرب تفعل هذا في الشيئين إذا جرى في باب واحد قال الفرزدق : أخذنا بأطراف السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع يريد الشمس والقمر ، لأنهما قد اجتمعا في قولك النيران وغلب الاسم المذكر وإنما يؤثر في مثل هذه الخفة »

البيت من قصيدة للفرزدق في الديوان ص ٥١٦ - ٥٢٢ وفي التمام ص ١٠٧ .

(٢) ذكر المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢١٨ - ٢١٩ يوم جبلة الذي قتل فيه لقيط بن زارة ، وأسر حاجب بن زارة . أسره الزهدمان (زهدم العيسى ، وكردم أخوه) ومعهما مالك ذو الرقبة . وقد تعقب علي بن حمزة في التنبهات كلام المبرد ، ذكر القصة بتفصيل واف من طريقين ، وذكر أن الزهدمين هما زهدم وقيس ابنا حزن بن وهب بن عوير بن رواحة العبسيان ، وقد اختلفا في أسر حاجب بن زارة مع مالك ذي الرقبة . ثم ذهبوا إلى قيس بن زهير ، ثم ذكر ما كان بين قيس بن زهير وبين الزهدمين من غضب فأنشد قيس شعرا مطلع البيت الشاهد وقد ذكر ابن حمزة هذا الشعر بروايتين عن طريقين

والنظر اللسان (زهدم) ، والنقائض ج ١ ص ٨٦ و ج ٢ ص ١١٣ ، والاشتقاق ص

٢٨٠ و ٥٥٤

(٣) انظر الكامل ج ٢ ص ١٣١ ، ج ٨ ص ٥ وتعليق رقم ٢ من ص ٣٢٣

كذلك هذا غلام زيد : وهذان غلاما زيد .
وكذلك ما كان منه كنية . تقول : هذا أبو زيد . وهذان أبوا زيد : لأنك تريد :
هذان المعروفان بهذا الاسم : وصاحباه هذه الكنية : وهؤلاء أبو زيد (١) : وآباء زيد . لا يكون
إلا ذلك .

ومثله : هذان ابنا عم . وهذان ابنا خالة (٢) : أي كل واحد منهما مضاف إلى هذه القرابة .
فإن أردت ألا تُخبر عن الكنية نفسها ، ولكن تُخبر أن كل واحد منهما أو منهم له
ابن يقال له زيد - قلت : هذان أبوا الزيدَين وهؤلاء آباء الزيدَين . تخبر أنهم آباء هؤلاء القوم .
كقولك : هاتان دارا الرجلين : ومنزلا أخويك .
والفصل بين هذا والأول : أنك ترمي في هذا الموضع إلى شخصين أو إلى شخصٍ تُضيف
إليها .

وأنت في الأول إنما تقصد إلى كنية يُعرف بها واحد أو اثنان أو ثلاثة ، ولا ترمي إلى
شخص هذا الاسم له .
فعلى هذين المعنيين مجرى هذا .

(١) قالوا في أب أبون ، وفي أخ أخون وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٧٤
(٢) في اصلاح المنطق ص ٣١٢ : « وتقول : هما ابنا عم ولا تقل : هما ابنا خال ، وتقول :
هما ابنا خالة ، ولا تقل هما ابنا عمه » .

وفي اللسان (عم) : « قال ابن بري يقال ابنا عم ، لأن كل واحد منهما يقول لصاحبه :
يا ابن عمي ، وكذلك ابنا خالة ، لأن كل واحد منهما يقول لصاحبه : يا ابن خالتي ، ولا يصح
أن يقال هما ابنا خال ، لأن أحدهما يقول لصاحبه : يا ابن خالي والآخر يقول له : يا ابن
عمتي ، فاختلغا ، ولا يصح أن يقال : هما ابن عمه ، لأن أحدهما يقول لصاحبه : يا ابن عمتي
والآخر يقول له : يا ابن خالي » .

وأقول : لو تزوج كل من زيد وعمرو أخت الآخر لكان ابناهما ابني عمه وابني خاله .

هذا باب

الظروف من الأمكنة والأزمنة

ومعرفة قسَمِها ، وتمكنُها ، وامتناع ما يمتنع منها
من التصرف ، ويُقال من الصرف

/ إعلم أن الظروف مُتَضَمِّنَةٌ للأشياء ، فما كان منها معه فِعْلٌ أو شيء في معنى الفِعْلِ فمجره
مَجْرَى المفعول . فإن أطلقت الفِعْلَ عليه نصبتَه ، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعتَه ، ونَصَبْتُهُ -
إذا انتصب - على أنه مفعول فيه .

وذلك قولك : سرت يوم الجمعة ، وجلست خلف زيد ، ودُونَ عبد الله ، وقُدَّامَ أخيك .
فهذه كلها مفعول فيها بأنَّك جلست في هذه المواضع ، وسرت في هذا الحين .

فإن شغلت الفِعْلَ قلت : يوم الجمعة سرت فيه ، ومكانكم قمت فيه ؛ كما تقول :
عبد الله تكلمت فيه ، وزيد شغفت فيه ، وأخوك مررت به .

من رأى نصب هذا نصب الظروف بما سذكروه بعد هذا الباب إن شاء الله .

وذلك أن قولك : زيد مررت به ابتداءً وخبر ، (ومررت به) في موضع قولك
(منطلق) إذا قلت : زيد منطلق .

وكذلك : مكانكم قمت فيه ، ويوم الجمعة سرت فيه بمنزلة قولك : يوم الجمعة مبارك
ومكانكم حسن .

وإذا كان الفِعْلُ له / فكذلك . تقول : مضى يوم الجمعة ، وحسن مكانكم ؛ لأنها
أسماء كزيد وعمر ، وإن كانت مواضع للأشياء .

فأما ما يكون في معنى الفِعْلِ ، فينصب به فنحو قولك : المال لك يوم الجمعة ؛ لأنَّ

معناه : تَمَلِّك ، وزيد في الدار يومنا هذا ؛ لأنَّ معناه الاستقرار ، وزيد صديق عبد الله
اليوم ؛ لأنَّ معناه أَنَّهُ يُؤَاخِيهِ في هذا اليوم (١) .

واعلم أنَّ الظروف من المكان تقع الأسماء والأفعال
فأما وقوعها للأسماء فلأنَّ فيها معنى الاستقرار .

تقول : زيد خلفك ، وزيد أمامك ، وعبد الله عندكم ؛ لأنَّ فيه معنى استقرار عبد الله
عندك .

[فأما الظروف من الزمان فإنَّها لا تتضمَّن الجُثث ؛ لأنَّ الاستقرار فيها لا معنى له .

ألا ترى أنَّك تقول : زيد عندك يوم الجمعة (٢)] لأنَّ معناه زيد استقرار عندك في هذا
اليوم . ولو قلت : زيد يوم الجمعة لم يستقيم ، لأنَّ يوم الجمعة لا يخاو منه زيد ولا
غيره فلا فائدة فيه ، ولكن القتال يوم الجمعة ، واجتماعكم يوم الجمعة ، واجتماعكم يوم

(١) لابن الشجري رأى غريب في ناصب الظرف قال في أماليه ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ :
« والناصب للظروف أحد شيئين :

الأول فعل ظاهر أو ما قام مقامه من اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر .

فالفعل كقولك : خرجت يوم الجمعة أمام زيد .

وما قام مقام الفعل قولك : زيد منطلق الساعة وراء بكر وانطلاق زيد اليوم خلفك

أعجبني ، وفرسك مركوب غدا فرسخا .

وقد يعمل ظرف المكان في ظرف الزمان كقولك : زيد في داره اليوم ، وتقدمه عليه

فتقول : الساعة زيد خلفك ، فتعمل فيه معنى الفعل مقدما ، كما عملته فيه مؤخرا . فمن

أعماله فيه مقدما قولهم : كل يوم لك ثوب ومثله في التنزيل (هنالك الولاية لله الحق)

ألا ترى أن هنالك مشاربه إلى يوم القيامة .

فإن كان المبتدأ اسم حدث ، وجئت بعده بظرفين : زمني ، ومكاني ، كقولك : القتال يوم

السبت خلف المدينة جاز أن يعمل كل واحد منهما في الآخر . فإذا عملت ظرف الزمان

فالتقدير : القتال واقع يوم السبت خلف المدينة . فإذا عملت ظرف المكان فالتقدير :

القتال واقع خلف المدينة يوم السبت . وإنما جاز أن تعمل كل واحد من هذين الطرفين في

الآخر ، لأن الكلام يتم بظرف الزمان خيرا ، كما يتم بظرف المكان . . .

وانظر الرضى ج ٢ ص ٢٠٤ - ص ٢٠٥ .

(٢) تصحيح السيرافي

كذا ، وموعدكم اليوم يا قتي ؛ لأنها أشياء تكون في هذه الأوقات ، وقد كان يجوز أن تخلو منها (١) .

ولو / قلت : زيد أخوك يوم الجمعة ، وأنت تريد النسب لم يَجُزْ ؛ لأنه ليس فيه معنى فعل : فلا يكون له وَجْهٌ فائدة ، ولكن إن قلت : زيد أخوك يوم الجمعة ، تريد به الصداقة كان جيّداً ؛ لأنك قلت : يوأخيك في هذا اليوم ، فعلى هذا تجري هذه الأشياء (٢) .

واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول : يوم الجمعة قمته ، في موضع قمت فيه ، والفرسخ سرته ، ومكانكم جلسته ، وإنما هذا اتساع ، والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها ، وليست مفعولاً بها . وإنما هذا على حذف حرف الإضافة .

ألا ترى أن قولك : (مررت بزيد) لو حذف الباء قلت : مررت زيدا ، إلا أنه فعل لا يصل إلا بحرف إضافة . وعلى هذا قول الله عز وجل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (٣) إنما هو - والله أعلم - من قومه . فلما حذف حرف الإضافة ، وصل الفعل فعمل . وقال الشاعر :

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ (٤)

(١) تقدم في ج ٣ ص ٢٧٤ ، ج ٤ ص ١٣٢ .

(٢) تقدم في ج ٣ ص ٢٧٤ ، والمناسب أن يقول : كأنك قلت يوأخيك

(٣) تقدم حديثه عن الآية في ج ٢ ص ٣٢١ ، ٣٤٢ وقد مثل بالآية سيبويه أيضا ج ١ ص ١٦

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨ على أن الأصل اختير من الرجال ، فحذف من

وعدى الفعل الى مفعولين .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ١ ص ١٣٧ .

الرعازع : جمع زعزع كجعفر وهى الريح التى تهب بشدة عنى بذلك الشتاء .

سماحة ، وجودا مصدران منصوبان على المفعول لأجله . كأنه قيل : اختير من الرجال

لسماحته وجوده ، ويجوز أن يكون حالين أو تمييزين .

واراد بقوله : منا أباه غالبا فانه كان جوادا .

والبيت مطلع قصيدة للفرزدق فى ديوانه ص ٥١٦ - ٥٢٢

وروايته فى الديوان ومنا وكذلك فى الكامل وروى فى سيبويه والمقتضب منسا بالخرم

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٧٢ - ٦٧٣ .

/ يريد : من الرجال . وقال الآخر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ (١)

يريد : بالخير . وقال :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٢)

يريد من ذنب . فهذا على هذا .

فمما جاء مثل ما وصفت لك في الظروف قوله :

ويوم شهدناه سُلَيْمًا وعامرًا قليلاً سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٣)

يريد : شهدنا فيه .

فأما قول الله عز وجل : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فَإِنَّ تَأْوِيلَهُ - والله أعلم - بل مكرهم في

الليل والنهار ، فأضيف المصدر إلى المفعول ؛ كما تقول : رأيت بناءً دارك جيِّداً ، فأضفت البناء إلى الدار ، وإنما البناء فعل الباني (٤) .

وكذلك : ما أَحَسَّنَ خِيَاطَةَ ثَوْبِكَ ، والفعل إنما هو للفاعل ، وجازت إضافته إلى المفعول ؛

لأنه فيه يحل ، والمفعول فيه كالمفعول به ، قال الشاعر :

/ لَقَدْ لُمْتَنِي يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمُطَى بِنَائِمٍ (٥)

والمعنى : بنائم المطى فيه . ومثله :

فَنَامَ لَيْلَى وَتَقَضَّى هَمِّي (٦)

ويروى : وتجلَّى . وقال :

أَمَّا النَّهَارُ فَنِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ (٧)

(١) تقدم في ج ٢ ص ٣٦ ، ٣٢١ ، ٨٦

(٢) تقدم في ج ٢ ص ٣٢١

(٣) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥ ، ١٠٧

(٤) ذكر الآية في ج ٣ ص ١٠٥ وأحال على ما هنا

(٥) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥

(٦) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥

(٧) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على أنه أخبر عن النهار بكونه في سلسلة وعن الليل

باستقراره في جوف منحوت اتساعاً ومجازاً .

فهذه الظروف من الزمان والمكان ، ما كان يقع منها معرفةً ونكرةً ، ويَتَصَرَّفُ - فهو كزید وعمر و ، يجوز أن تجعله فاعلاً ومفعولاً مَصْحُوحاً ، وعلى السَّعة .
فأَمَّا المصحَّح فنحو قولك : شهدت يومَ الجمعة ، ووافيت يومَ السبت ويومَ الأحد ، وقاسيت يوماً طويلاً .

وأَمَّا على السَّعة فقولك : يومَ الجمعة ضربته زيدا ، تريد : ضربت فيه زيدا ، فأوصات الفعل إليه .

فإن أجرَيْته - إذا جعلته مفعولاً - مُجَرِّى ما لم يُسَمَّ فاعله - قلت : سيرَ بزید يومان ، وسيرَ على فرَسِكَ ليلتان . أقمت ذلك مُقَامَ الفاعل ، كما تقول : دَخَلَ بزید الدارُ .

وما أجرَيْته من هذه / الأسماء ظرفاً انتصب في هذا الموضع بآئهِ مفعول فيه ، فقلت : سيرَ بزید يومين ، لِأَنَّكَ أردت أنَّ السير وقع في يومين ، وأَقمت (بزید) مُقَامَ الفاعل وإن كان معه حرف خفض ؛ لِأَنَّ قولك : سيرَ بزید ، بمنزلة قولك : ضَرَبَ زید . ولهذا موضع (١) نذكره فيه سوى هذا إن شاء الله .

وما كان من هذا من أسماء المكان فذلك مَجْرَاهُ . تقول : سيرَ بزید فرسخان ، وسيرَ زید خَلْفَكَ ، وسيرَ بزید أَمَامَكَ ، وسيرَ بزید المكانَ الذى تعلم .

واعلم أنَّ من هذه الظُّروف ظُروفاً لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها ، وإنَّما ذلك على مقدار القَصْد إليها .

فمِمَّا لا يكون العمل في بغضه دُونَ بغض قولك : صمت يوماً . لا يكون الصوم إلا منتظماً لليوم ؛ لِأَنَّهُ حُكْمُ الصوم ، وإنَّما معناه : أمسكت عن الطعام والشراب يوماً .

= الساج : شجر بالهند

وصف محبوباً يقيد بالنهار ، ويوضع بالليل في خشبة منحوتة .

ورواية سيبويه : في قصر منحوت ورواية الأعلام والأبيات المشكلة كرواية المقتضب

انظر الأبيات المشكلة ص ٧١ .

ولم ينسب البيت لقائل معين

(١) تقدم في ج ٣ ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، ج ٤ ص ٥١

وكذلك : سرت فرسخاً : وميلاً لأنك مُوقَّت ، وإنما تريد أن تُخبر بمبلغ سيرك .

وتقول : لقيت زيدا / يوم الجمعة فيكون اللقاء في بعض اليوم ؛ لأنك لست بموقَّت : إنما أنت مؤرَّخ .

ولو قيل لك : كم يوماً لقيت زيدا ؟ فقلت : شهراً - لجرى جواباً له « كم » ؛ لأنَّ معناه ثلاثون يوماً . وإنما « كم » سؤال عن عدد (١) .

وإن قيل : متى لقيت زيدا ؟ فقلت شهراً - لم يحز ؛ لأنَّ اللقاء لا يكون إلا في بعض شهر . وإنما قال لك : (متى) لتوقَّت له فتعرَّفه (٢) . فإنما جواب ذلك يوم الجمعة ، أو شهر رمضان ، أو ما أشبه ذلك .

و (أين) في المكان بمنزلة (متى) في الزمان ، و (كم) داخلة على كلِّ عدد ؛ كما أنَّ (كيف) مسألة عن كلِّ حال .

* * *

فأما الظروف التي لا تتمكَّن فنحو : ذات مرَّة (٣) ، وبُعَيَدَاتِ بَيْنِ (٤) ، وسَحَرٍ إِذَا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١١٠ : « باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى فمن ذلك قولك : متى يسار عليه ؟ وهو يجعله ظرفاً فيقول : اليوم أو غداً أو بعد غد أو يوم الجمعة .

وتقول : متى سير عليه ؟ فيقول أمس ، وأول من أمس فيكون ظرفاً على أنه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم أو حين دون سائر أحيان اليوم . ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كله .

ومما لا يكون العمل فيه من الظروف الا متصلاً في الظرف كله قولك : سير عليه الدهر ، والليل والنهار والأبد . وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ إذا جعله ظرفاً . . . ويدلُّ على أنه لا يجوز أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام وفي ساعة دون الساعات أنك لا تقول : لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوماً منه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات وكذلك النهار . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١١١ : « أما (متى) فإنما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ، ولا تريد بها عدداً فإنما الجواب فيه اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا أو الآن أو حينئذ وأشباه هذا » وانظر الرضي ج ١ ص ١٧٠

وللمبرد مناقشة في الظروف التي تكون جواباً لكم وجواباً لمتى ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ٦٤ - ٦٨

(٣) تقدم في ج ٣ ص ١٠٣ (٤) تقدم في ج ٢ ص ٢٧٨ ، ج ٣ ص ١٠٣

أردت سحر يومك (١) ، وبكرًا (٢) ، وكذلك عَشِيَّة ، وعتمة ، وذا صباح ، وكلُّ ما كان من معنى عَشِيَّة ، وضحوة (٣) ، وكذلك أَمْس (٤) .
ومن المكان نحو : عند (٥) ، وحيث (٦) وكلُّ ما كان في معناهما ثَمًا لا يَخُصُّ موضعًا . وهذه جُمْل يُؤْتَى على تفصيلها إن شاء الله .

(١) تقدم في ج٣ ص ١٠٣

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١١٥ : « ومثل ذلك سير عليه بكرًا ألا ترى أنه لا يجوز لك موعذك بكر ، ولا مذ بكر ، والبكر لا يتمكن في يومك ، كما لم يتمكن ذات مرة ، وبعيدات بين »
البكر : بمعنى البكرة كما في اللسان .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ١١٥ ، وكذلك ضحوة في يومك الذي أنت فيه يجرى مجرى عشية يومك الذي أنت فيه .

وكذلك سير عليه عتمة إذا أردت عتمة ليلتك ، كما تقول صباحا ، ومساء وبكرًا .
وكذلك سير عليه ذات يوم ، وسير عليه ذات ليلة بمنزلة ذات مرة ، وكذلك سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت ليل ليلتك ، ونهار نهارك .
وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥١ « والقسم الثالث وهو الذي ينصرف ولا يتصرف أسما »
أوقات الزموها الظرفية ، فلم يرفعوها ، ولم يجرها وهي : صباح ، وعشاء ، وضحوة ، وعتمة .
تقول : خرجت عتمة ، وخرج زيد ضحوة ، وعشاء إذا أردت ضحوة يومك أو يوم غيره بعينه ، وكذلك تريد عتمة ليلتك أو ليلة بعينها
وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٧١ « ومن المعربات غير المتصرفة ماعين من غدوة ، وبكرة وضحوة ، وبكر ، وسحر ، وسحير ، وعشية ، وعتمة ، ومساء ، وصباح ؛ ونهار ؛ وليل وأعنى بالتعيين أن تريد غدوة يومك وبكر ته وضحاها ، وبكره ، وسحره ، وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها . . . »

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ .

(٤) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٦٠ « وأما أمس فأكثر العرب ضمنوه معنى لام التعريف ، فصارت معرفة بدلالة وصفهم إياه بالمعرفة في قولهم : خرجت أمس الأحداث . . . ومنهم من عدله عن الألف واللام . . . »

ومن بناء من العرب ، فنكره ، أو أضافه ، أو أدخل عليه الألف واللام أعربه ، فقال : رب أمس معجب لنا ، وما كان أطيب أمسنا ، وأمسننا أعجبني ، وإن الأمس راقني . . . وانما استحق الاعراب في هذه الأحوال الثلاث لزوال تضمنه معنى لام التعريف .

وانظر سيبويه ج ٢ ص ٤٣ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ والرضى ج ٢ ص ١١٧ والخزانة ج ٣ ص ٢٢٢-٢٢٣ . والمقتضب ج ٣ ص ١٧٣

(٥) ذكرها في ج٣ ص ١٠٣ وسعيد ذلك مع التعليل ص ٦٢٢ .

(٦) سيعلل لعدم تمكنها في ص ٦٢٧ .

فمثل خلف ، وأمام ، وقدام يجوز أن نضع أسماء غير ظروف / وذلك فيها قليل لما أذكره (١).
ومثل اليوم ، والليلة ، والفرسخ ، والميل ، والنحو والناحية (٢) .
وما كان اسما ليوم نحو : الثلاثاء ، والأربعاء فأكثر تصرفاً (٣) في الأسماء لما أذكره
لك إن شاء الله .

علم أن كل فعل - تعدى ، أو لم يتعد - فإنه متعد إلى ثلاثة أشياء :
إلى المصدر ؛ لأنه منه مشتق وعليه يدل ، وذلك قولك : قمت قياماً ، وقعدت قعوداً ؛
لأنك إذا قلت : قمت قياماً فإنما ذكرت أنك قد فعلت القيام فهو لازم للفعل .
وإذا قلت : (قمت) لم تدل على مفعول ؛ فلذلك لم يتعد .
ألا ترى أنك تقول : ضربت ، فتلد على أن لفعلك من قد وقع به ؛ فلذلك تعدى
إلى مفعول . فالفعل لا يتعدى إلا بما فيه من الدلالة عليه . فكل فعل لا يخلو من مصدره .
وبلى المصدر الزمان . فكل فعل يتعدى إلى الزمان ، وذلك أنك إذا قلت : (قمت) دلت
على أن فعلك فيما مضى من الدهر .
وإذا قلت : أقوم ، وسأقوم - دلت على أنك ستفعل فيما يستقبل من الدهر . فالفعل

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٧ : « وأما الخلف ، والأمام ، والتحت والدون فتكون أسماء
وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم » وقال في ص ٢٠٤ : « فأما الخلف والأمام والتحت
فهن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء وقد جاءت على ذلك في اللام والأشعار » وكلام سيبويه
يعارض بعضه بعضاً وقال الشجري ج ٢ ص ٢٥٢ : « فأما ظروف المكان فمنها أيضاً ما يتصرف ويتصرف
كخلف ، وأمام ووراء ، وقدام »

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٤٤ والمقتضب ج ٣ ص ١٠٢

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٠١ : « باب ما ينتصب من الأماكن . وهو ناحية الدار وهو
ناحيتك وهو نحوك ، وهو مكانا صالحا . . . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٨ : « وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون وما
أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك : القتال يوم الجمعة . . .
وان شئت رفعت ، فجعلت الآخر الأول ، وكذلك اليوم الجمعة ، واليوم السبت ، وان شئت رفعت
فأما اليوم الأحد واليوم الاثنين فإنه لا يكون الارتفاعاً ، وكذلك إلى الخميس ، لأنه ليس بممسل
فيه . كأنك أردت أن تقول : اليوم الخامس والرابع . . . »

إِنَّمَا هُوَ مَبْنِيٌّ لِلدَّهْرِ بِأَمثلته ، ذ (فَعَلَ) لما مضى منه . و (يَفْعَلُ) يكون لما أنت فيه / ولما لم يقع من الدهر ؛ فلذلك تقول : سرت يوماً ، وسأسير يوم الجمعة لَأَنَّهُ لا ينفكُّ منه .

والمكان لا يخلو فِعْلٌ منه ، وهو أبعد الثلاثة (١) ؛ لَأَنَّ الفِعْلَ ليس بمَبْنِيٍّ من لفظه ، ولا للمكان ما مضى ومستقبل فيكون الفِعْلُ لما مضى منه ولما لم يمض . واكثرك إذا قلت : فَعَلْتُ ، أَوْ أَفْعَلُ - عُلِمَ أَنَّ للحدث مكاناً ؛ كما عُلِمَ أَنَّهُ في زمان .

فإن كان المكان مما لا يخلو الحدث منه - حَصَرَهُ حَصَرَ الزمان ، وتعدى الفِعْلُ إليه .

- وإن كان المكان مخصوصاً ، لم يتعدَّ إليه إِلَّا كما يتعدَّى إلى زيد وعمر .

فأما المكان الذي لا ينفكُّ الحدث منه فنحو جلست مجلساً ، وقمت مكاناً ضالِحاً ؛ لَأَنَّهُ لا يقوم إِلَّا في مكان ، وإِنَّمَا نَعْتُهُ بعد أَن أُعْمِلَ فيه الفِعْلُ ، ولا يجلس إِلَّا في مجلس .

وكذلك : سرت فرسخاً ؛ لَأَنَّ السير لا يخلو من أَن يكون فرسخاً أو بعضه . وجلست خلفك لا ينفكُّ منه شيء أَن يكون خَلْفَ واحد ، وإِنَّمَا أَضَافَهُ بعد أَن كان مُطَاقاً ، وكذلك : قمت أمامك ، ونحوه .

فإن قال : جلست الدار يا فتى ، أو قمت المسجد . / أو قمت البيت لم يجز ؛ لَأَنَّ هذه مواضع مخصوصة ليس في الفِعْلِ عليها دليل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ : « اعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر لِيَسُدَّ على الحدث . ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب ... »

ويتعدى إلى الزمان نحو قولك : ذهب ، لأنه بني لما مضى منه ، وما لم يمض . فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال سيذهب فهو دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ففيه بيان ما مضى ، وما لم يمض منه ، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث وذلك قولك : قعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبت أمس ، وسأذهب غداً .

ويتعدى هذا الفعل إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاباً ... »
وانظر المقتضب ج ٣ ص ١٨٧

فكل ما كان في الجملة مما يدل عليه الفعل فهو متعدي إليه ، وما امتنع من ذلك فهو
ممتنع منه .

فأما (دخلت البيت) فإن البيت مفعول . تقول : البيت دخلته (١) . فإن قلت :

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ - ١٦ : « وقد قال بعضهم : ذهبت الشام شبهه بالمهم اذ كان
مكانا يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على
المذهب والمكان . ومثل ذهبت الشام دخلت البيت » .

تعرض المبرد لنقد كلام سيبويه فقال :

« ومن ذلك قوله في دخلت البيت أنه حذف منه حرف الجر وإنما البيت هاهنا مفعول صحيح
كما قال الله - جل ثناؤه - (لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين) وقد مضى تفسير
هذا فيما مضى من قبل فلذلك أمسكنا عنه هاهنا .

والماضي الذي اشار اليه المبرد كان في ص ٧ وسقط هناك ويقول الناس ان الساقط مقدار
ورقة .

وقد بقي بعد السقط طرف من رد ابن ولاد نسوقه هنا :

كما أن ذهبت أصلها ألا تتعدى إلا بحرف . ويدل على ذلك أن مصدرها مصدر ما لا يتعدى
وهو فعمل تقول : دخل دخولا ، كما تقول : قعد قعودا ، وجلس جلوسا ، وذهب ذهبوا . ففعل
مصدر ما لا يتعدى من الأفعال .

ألا ترى أن سيبويه قال في باب بناء الأفعال التي هي أعمال تتعدى إلى غيرك ومصادرهما : ان
فعولا إنما يكون لما لا يتعدى ، نحو قعد قعودا ، وجلس جلوسا ، وثبت ثبوتا ، وذهب ذهبوا ،
وقد قالوا الذهاب ، والثبات .

وأما تولهم : دخلته دخولا ، ولولجته ولولجا فكان الأصل ولجته فيه ، ودخلت فيه ، إلا أنهم
حذفوا (في) ، كما قالوا : ثبتت زيدا يريدون عن زيد فحذفوا (عن) ها هنا .

هذا معنى قول سيبويه : أن ذهبت الشام مثل دخلت البيت .

أراد به أن حرف الجر حذف مع ذهبت ، كما أنه حذف مع دخلت وليس بين واحد من الاسمين
وغيره فرق في الأصل إلا أن العرب ربما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض ، فيتوهم
بذلك المتوهم أن ما استعمل فيه الحذف أكثر أصله التعري ، وليس الأمر كذلك ، وإنما يكون كثرة
الحذف على قدر كثرة الاستعمال ، وربما استعمل الشيء محذوفا ، ولم يتكلم بالأصل
البتة .

فأما ذهب ودخل فقد استعمل معهما الوجهان : أعني حذف حرف الجر وإثباته ، كقوله : دخلت
في الدار ودخلت الدار وذهبت إلى الشام وذهبت الشام .

وأما قوله : كل ما كان مثل البيت فهو بيت وليس كل ما كان مثل الشام فهو شام فلا وجه له
لأن تعدي الفعل إلى النكرة والمعرفة سواء بحرف أو بغير حرف . تقول دخلت مكة ، ودخلت في
مكة ، ودخلت بيتا حسنا وفي بيت حسن ، كذلك ما كان مثله .

انظر الانتصار ص ٦-٧-٨ ، ص ٥٧ =

فقد أقول : دخلت فيه . قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحت (١) ،
وخشنت صدره ، وخشنت بصدرة (٢) فتعديبه إن [شنت] بحرف ، وإن شنت أوصلت
الفعل ، كما تقول : نبأت زيدا يقول ذاك ، ونبأت عن زيد . فيكون نبأت زيدا
مثل أعلمت زيدا ، ونبأت عن زيد مثل خبرت عن زيد (٣) .

وقال الشجري ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ : وما حذفوه منه (الى) قولهم : « دخلت البيت ،
وذهبت الشام ، ولم يستعملوا ذهب بغير (الى) الا للشام ، وليس كذلك دخلت بل هو مطرد في
جميع الامكنة ، نحو : دخلت المسجد ، ودخلت السوق .

فمذهب سيبويه أن البيت ينتصب بتقدير حذف الخافض ، وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمي
فزعم أن البيت مفعول به مثله في قولك : بنيت البيت ، واحتج أبو على لمذهب سيبويه بأن نظير
دخلت وتقيضه لا يصلان الى المفعول الا بالخافض ٠٠ »

وانظر الرضى شرح الكافية ج ١ ص ١٧٠ ج ٢ ص ٢٥٣ والمغنى ج ٢ ص ١٤٢ .
(١) في اصلاح المنطق ص ٢٨١ : « وتقول : نصحت لك وشكرت لك . فهذه اللغة الفصيحة .
قال الله - جل وعز - (أن اشكر لى ولوالديك) وقال في موضع آخر (وأنصح لكم) ، ونصحتك
وشكرتك لغة ، قال النابغة الذبياني :

نصحت بنى عوف فلم يتقبلوا
رسولى ولم تنجح لديهم رسائل
وانظر ص ١٩٤ ، ج ٢ ص ٥٩ من تهذيبه ، والمخصص ج ١٤ ص ٧٣ وشرح أدب الكاتب
للجواليقي ص ٣٠٦ والاقتضاب ص ٢٦٥ .

(٢) معنى خشن : أوغر صدره وانظر الخصائص والتعليق عليها ج ٢ ص ٢٧٨ وهو من أمثلة
سيبويه وتقدم في ص ٧٣ ، ١١١ ، ١٥٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٧ : (كما تقول نبئت زيدا يقول ذاك ، أى عن زيد) .

وتقدمه المبرد بقوله :

« وليس كذلك ، لأن نبأت زيدا معناه : أعلمت زيدا ، ونبئت زيدا أعلمت زيدا . وإن قال قائل :
نبئت عن زيد قائما وضعه موضع حدثت فمبنى على ضربين لا يحمل الكلام الا على وجهه »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : وأما قول أبى العباس أن معنى نبئت عن زيد غير معنى نبئت زيدا قال : لأن نبأت
زيدا معناه : أعلمت زيدا فهذا المفعول إذا رد الفعل الى مالم يسم فاعله قام مقام الفاعل ،
وتعدى عن : أن يدخل في المفعول الثانى إذا سميت الفاعل وفى المفعول الاول إذا لم يسم
الفاعل ، فتقول : نبأت زيدا عن عمرو بكذا وكذا ، ونبئت عن زيد بكذا وكذا .

وكذلك إذا عديتها ، وحذفت (عن) قلت : نبأت زيدا كذا وكذا ، ونبأت زيدا عمرا يفعل
كذا وكذا ، وكذلك أعلمت بمنزلتها تقول : أعلمت عن زيد بكذا وكذا ، وأعلمت زيدا يفعل
كذا وكذا .

ألا ترى أن (دخلت) إنما هو عمل فعلته ، وأوصلته إلى الدار ، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار . تقول : دخلت المسجد ، ودخلت البيت . قال الله عز وجل ، (لَتَدْخُلَنَّ المسجد الحرام إن شاء الله) (١) . فهو في التعدي كقولك : عمرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار لأنه فعل وصل منك إليها ، مثل ضربت زيدا .

فعلى هذا تجرى هذه الأفعال في المخصوص والمبهم .

٤ / فأمّا ما لا يتمكن من ظروف المكان والزمان ، فسأصف لك حروفاً تدل على العلة فيما جرى مجراها ، لتتناول القياس من قرب إن شاء الله .

فأمّا (عند) (٢) فالذي منعها من التمكن أنها لا تخص موضعاً ، ولا تكون إلا مضافة . فإذا قلت : جلست عند زيد - فإنما معناه : الموضع الذي فيه زيد ، فحيث انتقل زيد فذلك الموضع يقال له عند زيد . فهي بمنزلة (حيث) في أنها لا تخص موضعاً ، إلا أن (حيث) توضح بالابتداء والخبر ، وبالفعل والفاعل ، لعل نذكرها إن شاء الله .

= فان كان دخول الحرف مع أعلمت يجعل لها وجهاً غير وجهها إذا تعدت بغير حرف كان الأمر كذلك في نبئت ، لأنه قد زعم أن معناهما واحد . وإذا كان معناهما واحداً في وجهيهما : أعني في دخول الحرف وخروجه منهما فكذلك هو في نبئت فلا يجد لها معنى غير ما ذكره سيبويه ، لأن الانباء هو الاخبار ونحوه .

ولم يوجدنا محمد معنى غير قوله في معنى حدثت إذا جئت بالحرف : أعني حرف الجر . فهل حدثت ، وخبرت ، وأخبرت وأنبات ، وأعلمت الا متقاربة المعاني وان كانت العرب قد خالفت بين ألفاظها ، وعدت بعضها بغير حرف ، وبعضها بحرف .

وكيفما صرفت هذه الكلمة : أعني نبئت فلا وجه للانباء غير الاخبار ، والاعلام . فقولك نبئت زيدا يفعل ، ونبئت عن زيد أنه يفعل واحد في المعنى وان اختلف اللفظ والتعدي ، وكذلك أعلمت عن زيد أنه يفعل ، وأعلمت زيدا يفعل .

انظر الانتصار ص ٩ - ١٣ - ١٤ .

(١) الفتح : ٢٧ . وانظر شرح الفارقي لتعديده (دخل) في ص ٦٠ - ٦٢

(٢) انظر ج ٣ ص ١٠٣ ، ج ٤ ص ٤٥٦

وهذه تُضاف إلى ما بَعْدَها ، ولا يجوز أن تدخل عليها من حروف الإضافة إلا (مِنْ) (١)
 نقول : جئت من عند زيد ، ولا يجوز أن تقول : ذهبت إلى عند زيد ؛ لأنَّ المنتهى غاية
 معروفة ، وليس (عند) موضعاً معروفاً .

و (مِنْ) للابتداء ، وليست للمستقر . فهذا أضل (عند) . وإن اتسعت ، واتساعها نحو
 قولك : أنت عندى منطلق ؛ لأنَّ (عند) للحضرة ، وإنما أراد : فيما يحضرنى فى نفسى .

وإنما هذا بمنزلة قولك : على زيد / ثوب . فإنما يريد أنه قد علاه ، ثمَّ تقول : عليه
 دَيْن ، تريد أنه قد علاه وقهره .

وكقولك : زيد فى الدار ، أى يحلُّ فيها ، ثمَّ تقول : فى زيد خُصلة حسنة ، فجعلته
 كالوعاء لها (٢) .

فلقَّةٌ تَمَكَّن (عند) لا يجوز أن تجرى مَجْرى الأسماء غير الظروف . أو قلت : سير
 بزيد عندك ؛ كما تقول : سير بزيد أمامك - لم يجوز . ولا تقول : إنَّ عندك حسنٌ ، كما تقول :
 إنَّ مكانك حسنٌ .

وكذلك (لدى) لأنَّ معناها معنى عند (٣) . فكلُّ ما كان غير مُتَمَكِّن فى بابهِ
 فغير مُخرج منه على جهة الاتساع إلى باب آخر .

(١) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٥٣ : « ولا يجوز أن ترفع عندك فان دخل عليها حرف
 جر لم يكن الا (من) خاصة . لا يجوز الى عندك وجاء فى التنزيل (فان أتممت عشرا فمن
 عندك) » .

وفى الأشباه ج ٢ ص ٧٥ : « قال الأندلسى : الظروف التى لا يدخل عليها من حروف
 الجر سوى (من) خمسة : عند ، لدى ، ومع ، وقبل ، وبعد » .
 وانظر الدمامينى على المفتى ج ١ ص ٣٠٧ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٥١ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٥ : (وأما ادفعى لدى محذوفة ، كما حذفوا يكن . الا ترى
 انك اذا أضفت الى مضمير رددته الى الأصل . تقول من لدنه ، ومن لدنى . فانما لدى كمن) .
 وانظر ج ٢ ص ٣١١ .

ألا ترى أنَّ خَلْفَ ، وأَمَامَ ، وقُدَّامَ ، ونحو ذلك يتصرفن ؛ لِأَنَّ الأشياءَ لا تخلو منها ،
وليس الوجه مع ذلك رَفَعَهَا حَتَّى تَضَيِّفَهَا فتقول : خَلْفَ كذا ، وأَمَامَ كذا ، حَتَّى تَعْرِفَ الشيءَ
بالإضافة .

ولو قلت : مير يزيد خَلْفُ للدار ، أو أَمَامُ للدار - جاز على بُعْد ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ ، وإن كانت
اللام توجب معنى الإضافة ، ولكنك إذا قلت : خَلْفُ لها - جعلته مُبْهِمًا ، ثُمَّ عَلَّقْتَهُ بِهَا
كقولك : / هذا غلام لزيد . فقد علمنا أَنَّهُ فِي مِلْكِ زيد ، وليس المعروف به . فإذا قلت :
غلام زيد فهو مِثْلُ آخر زيد ، أى المعروف به ؛ كما قال لبيد بن ربيعة :

فَعَدَّتْ كَيْلَا الْفَرْجَيْنِ تَحَسُّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا ، وَأَمَامُهَا (١)
وَالْأَجُودُ فِي هَذَا أَلَّا يَجْرَى إِلَّا ظَرْفًا لِإِسْمِهِ وَإِنْ كَانَ مَضَافًا .

فإذا قلت : خَلْفُكَ واسعٌ - فالرفع لا غيرٌ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِظَرْفٍ ، وَإِنَّمَا خَبَّرْتَ عَنِ الْخَلْفِ ؛
كما تقول : زيدٌ منطلقٌ .

وكذلك يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ . وَإِنَّمَا الظُّرُوفُ أَسْمَاءُ الْأَمَكِنَةِ وَالْأَزْمَنَةِ ، فَإِنْ وَقَعَ فِيهَا
فِعْلٌ نَصَبَهَا ؛ كما ينصب زيداً إذا وقع به ، إِلَّا أَنَّ زَيْدًا مَفْعُولٌ بِهِ وَهَذِهِ مَفْعُولٌ فِيهَا .

ونقول : وسطَ . رَأَيْتُكَ دُهْنٌ يَا فُتَى ؛ لِأَنَّكَ خَبَّرْتَ أَنَّهُ اسْتَقَرَّ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فَاسْكَنْتَ
السَّيْنَ وَنَصَبْتَ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ .

= فى أمالى الشجرى ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٢ : (قال أبو الفتح : واستعمل (أبو الطيب) لدن
بغير (من) وهو قليـــــل فى الكلام لا يكادون يستعملونها الا ومعها (من) ، كما جاء فى التنزيل
(من لدن حكيم عليم) (قد بلغت من لىدى عذرا) .
وانظر الدمامينى ج ١ ص ٣٠٨ .

(١) تقدم فى ج ٣ ص ١٠٢ وجاء رفع (أمام) فى قول كعب بن مالك أيضا :
شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة ...
يد الدهر الا جبرئيل أمامها .
انظر الخزانة ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

وتقول : وَسَطُ رَأْسِكَ صُلْبٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ ظَرْفٍ ، وتقول : ضَرَبْتُ وَسَطَهُ ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ بِهِ بِعَيْنِهِ (١) .

وتقول : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا إِذَا جَعَلْتَ الْوَسْطَ كُلَّهُ بَثْرًا (٢) ؛ كَقَوْلِكَ : خَرِبَ / وَسَطُ الدَّارِ .

وَكُلُّ مَا كَانَ مَعَهُ حَرْفٌ خَفَضَ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ مَعْنَى الظَّرْفِ ، وَصَارَ اسْمًا صَحَّ كَقَوْلِكَ : سَرْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ؛ لِأَنَّ التَّضَمَّنَ لـ « فِي » .

وتقول : قَمْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ، كَمَا تَقُولُ : قَمْتُ فِي حَاجَةِ زَيْدٍ ، فَتَحَرَّكَ السَّيْنُ مِنْ (وَسَطٍ) ؛ لِأَنَّهَا هُنَا أَيْسَتْ بِظَرْفٍ .

وتقول فِيمَا كَانَ مِنَ الْأَمَاكِنِ مُرْسَلًا : أَنْتَ مِنْى عَدُوَّةُ الْفَرَسِ ، وَأَنْتَ مِنْى دَعْوَةُ الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ : بَيْنِي وَبَيْنَكَ ، وَلَمْ يَرِدْ : أَنْتَ فِي هَذَا الْمَكَانِ ، فَإِنَّمَا يَنْبَغِي عَنْ هَذَا مَعْنَاهُ (٣) .

وتقول : مَوْعِدُكَ بَابُ الْأَمِيرِ ، إِذَا جَعَلْتَهُ هُوَ الْمَوْعِدَ ، وَتَنْصَبُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ ظَرْفًا كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَوْعِدُكَ حَضْرَةَ بَابِ الْأَمِيرِ أَيْ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ حَضْرَةَ كَانَتْ شَيْئًا عَامًّا .

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٢٠٤ : « وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ غَيْرِ الظَّرْفِ إِنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ وَسَطُ الدَّارِ وَضَرَبْتُ وَسَطَهُ وَتَقُولُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ وَسَطَهُ مَفْتُوحًا مِثْلَهُ » .

وَانْظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٢٥٨ وَالْخَزَانَةُ ج ١ ص ٤٧٨ - ٤٧٩ وَالرُّضَى ج ١ ص ١٧٣ وَالْمَزْهَرُ ج ٢ ص ١٨٦ وَالْمَخْصَصُ ج ٢ ص ١٦١ وَالْخَصَائِصُ ج ٢ ص ٣٦٩ .

(٢) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْقَصْرِيَّاتِ : « إِذَا قُلْتَ : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا بِالسَّكُونِ فَوْسَطُ ظَرْفٍ ، وَبَثْرًا مَفْعُولٌ بِهِ .

وَإِذَا قُلْتَ : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا بِالتَّحْرِيكِ فَوْسَطُ مَفْعُولٌ بِهِ وَبَثْرًا حَالٌ » (الْإِشْبَاهُ ج ٢ ص ١٨٧) .

(٣) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٢٠٦ : « وَأَمَّا مَا يَرْتَفِعُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَقَوْلُكَ : هُوَ مِنْى فَرَسَخَانٍ وَهُوَ مِنْى عَدُوَّةِ الْفَرَسِ ، وَدَعْوَةُ الرَّجُلِ ، وَغُلُوءُ السَّهْمِ ، وَهُوَ مِنْى يَوْمَانٍ ، وَهُوَ مِنْى فُوتِ الْيَدِ ، فَإِنَّمَا فَارَقَ هَذَا الْبَابَ الْأَوَّلَ ، لِأَنَّهُ مَعْنَى هَذَا أَنَّهُ يَخْبُرُ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَرَسَخَيْنِ ، وَيَوْمَيْنِ وَدَعْوَةَ الرَّجُلِ . . . » .

وكذلك ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف إليه (١) وذلك قولك :
مورك مَقْدِمَ الحاج ، وخُفُوقَ النجم ، وكان ذلك خلافة فلان ، فالمعنى فى كل ذلك : وقت
خفوق النجم ، وزمن مَقْدِمِ الحاج ، وزمن خلافة فلان . وعلى هذا قال الشاعر :

/ وما هى إلّا فى إزارٍ وعِلْقَةٍ مُعارِ ابنِ هَمَامٍ عَلَى حَيِّ خُثْعَمَا (٢)

أى فى هذا الوقت .

فأما قولهم : هو منى مَقْعَدَ القابِلة ، وَمَنْزِلَةَ الولد ، فإنما أراد أن يُقَرَّبَ ما بينهما (٣) .
وإذا قال : : هو منى مَنَاطَ الثَرِيّا - فإنما معنى هذا أَبْعَدُ البُعْدِ (٤) .

قال الشاعر :

وإنَّ بَنى حَرْبٍ كما قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطَ الثَرِيّا قَدْ تَعَلَّمْتُ نَجُومُها (٥)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١١٤ « باب ما يكون فى المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار .
وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة
العصر ، فانما هو زمن مقدم الحاج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار .
إذا كان مقدم الحاج اسم زمان مشتقاً فلا داعى لتقدير مضاف كما يراه أبو حيان وانظر الجزء
الثانى ص ١٢٢ .

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٢١ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ : « باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص
... وذلك قول العرب - سمعناه منهم - : هو منى منزلة الشغاف ، وهو منى منزلة الولد ، ويدل ذلك
على أنه ظرف قولك : هو منى بمنزلة ، فانما أردت أن تجعله فى ذلك الموضع ، فصار كقولك
منزل مكان كذا وكذا .

وهو منى مزجر الكلب ، وأنت منى مقعد القابلة وذلك إذا دخل ، فلزق بك من بين
يديك » .

وقال الرضى ج ١ ص ١٧٠ : (ويكثر حذف (فى) - وإن كان شاذاً - من كل اسم مكان يدل
على معنى القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياسى نحو : هو منى مزجر الكلب ، ومناط الشريا ،
ومقعد الخائن ومنزلة الشغاف » .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ : (وهو منك مناط الثريا »

وقال الشجرى ج ٢ ص ٢٥٤ : (المناط موضع النوط . مصدر نطت الشيء بالشيء ، إذا
علقته به ، أى هو بالمكان الذى نيطت به الثريا . شبهوا ارتفاع منزلته بارتفاع مكان الثريا » .

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٦ على نصب مناط الثريا على الظرفية .

يقول : هم فى ارتفاع المنزلة كالشرى إذا استعلت ، وصارت على قمة الرأس ، ومناطها .
معلقها فى السماء .

فَجُمْلَةُ هذا الباب أنه : كلُّ ما تصرف جاز أن يُجعل اسما ، ويكون فاعلا ومفعولا ، وكلُّ ما امتنع من ذلك لم يزدوا به على الظرف .
وأما قوله :

فَوَرَدَنَ الْعِوِيقُ مَقْعَدَ رَابِيٍّ الضَّرْبَاءِ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَتَنَلَّعُ (١)

فإنما أراد التقريب ، وأراد : مقعد رابيء الضرباء من الضرباء .

= وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥٤ - ٢٥٥ : « فيحتمل أن يكون (كما قد علمتم) خبر اسم ان (مناط الثريا) خبرا ثانيا ، و (قد تعلت نجومها) خبرا ثالثا على أن تعود الهاء الى بنى حرب ، ويجوز أن يكون كما قد علمتم ، ومناط الثريا خبرين ، وقد تعلت نجومها حالا من الثريا ، ويجوز أن يكون مناط الثريا حالا من الضمير المحذوف من علمتم ، وعلمتم بمعنى عرفتم ، أى كما عرفتموهم حالين فى مناط الثريا »

ونسب البيت سيبويه والأعلم الى الأخوص ونسبه ابن الشجرى الى عبد الرحمن بن حسان .

والأخوص يقال بالخاء المعجمة ، والحاء المهملة وانظر المؤلف والمختلف ص ٤٧-٤٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ على نصب (مقعد) على الظرفية ،

قال السيرافى : « اعلم ان هذا الباب ينقسم قسمين : أحدهما يراد به تعيين المنزلة من بعد أو قرب . والآخر يراد به تقدير القرب والبعد .

فأما ما كان من ذلك يراد به تعيين الموضع ، وذكر المحل من قرب أو بعد فإنه يجوز فيه النصب على الظرف والرفع على خبر الأول تشبيها .

والأكثر فيه النصب . ويدل على ذلك انه تدخل الباء عاياه فتقول : هو منى بمنزلة ، كانه قال : هو منى استقر بمنزلة والباء ، وفى بمعنى واحد وهو منى بمزجر الكلب اذا أردت : هو مهان مباحد .

فاذا نصبت فالنائب استقر ، واذا رفعت فقلت : هو منى مقعد القابلة جعلته بمنزلة قولك : هو قريب كمقعد القابلة .

فان قلت : هو منى مناط الثريا فكأنك قلت : هو بعيد »

العويق : كوكب أحمر يطلع حيال الثريا ، وفوق الجوزاء .

المقعد : مكان القعود .

رابيء : اسم فاعل من ربا من باب منع بمعنى تلا وارتفع وأشرف .

الضرباء : جمع ضريب ، ككريم وكرماء وهو الذى يضرب بالقداح وهو الموكل بها ، ويقال له الضارب أيضا .

رابيء الضرباء . هو الذى يقعد خلف ضارب قداح الميسر يرتبى فيما يخرج من القداح ، فيخبرهم به ، ويعتمدون على قوله فيه وهو مأخوذ من ربيثة القوم وهو طليعتهم .

النجم : الثريا ويروى فوق النظم يعنى نظم الجوزاء .

وأما قوله :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِّشَيْءٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ (١)
فإنما اضطرر ، فأجراه اسما . ولو جاز مثله في الضرورة لجاز سير به ذو صباح .

يتتلع : يتقدم ، ويرتفع مأخوذ من التلعة .

١ (العيوق مقعد) : جملة اسمية حال من نون و رذن .

يقول : وردت الأثن الماء والعيوق من النجم مقعد رابىء الضرباء من الضرباء ، أى خلفه لا يتقدم وهذا انما يكون فى صميم الحر عند الاسحار وانما قال خلف النجم ، لأنك فى الصيف ترى المجرة عند الاسحار كأنها ملوية فترى العيوق متخلفا عن الثريا، وهذا الوقت الذى أشار اليه هو وقت ورود الوحش الماء ولذلك يكمن الصيادون فيه عند المشارع وتواحيها
(و مقعد) و (خلف) منصوبان على الظرفية وقع الأول خبر العيوق والثانى بدلا منه .
كانه أراد والعيوق من خلف النجم مقعد رابىء الضرباء من الضرباء ، فحذف من خلف ، لأن البدل وهو قوله خلف النجم يدل عليه ، كما حذف من الضرباء لأن جملة الكلام يدل عليه .
ويجوز أن يكون خلف النجم فى موضع الحال كأنه قال : والعيوق من النجم قريب متخلفا عنه ، ويجوز العكس فيكون خلف النجم خبر المبتدأ ومقعد حالا والعامل فيه الظرف كأنه قال والعيوق مستقر خلف النجم قريبا .

وجملة : لا يتتلع اما خبر بعد خبر واما حال بعد حال

البيت لأبى ذؤيب الهذلى من قصيدة فى رثاء سبعة أبناء ماتوا فى يوم واحد وهى فى صدر ديوانه ص ١-٢١ وفى جمهرة اشعار العرب ص ٢٦٤-٢٧٣ ، والخزانة ج ١ ص ٢٠١-٢٠٣

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٦ على خروج ذى صباح عن الظرفية فجره بالاضافة على لفة خشم قال (وذو صباح بمنزلة ذات مرة تقول : سير عليه ذا صباح . أخبرنا بذلك يونس عن العرب الا أنه قد جاء فى لفة الخشم مفارقة ذات مرة ، وذات ليلة . واما الجيدة العربية فان يكون بمنزلتها)

وفى الخصائص ج ٣ ص ٣٢ أن اضافة (ذو) فى البيت من اضافة المسمى الى اسمه وما زائدة للتعظيم يريد ان الذى يسوده قومه لا يسودونه الا شىء من الخصال الجميلة رآها قومه فيه .
وقال أبو الفتح : (ما) مجرورة الموضع لاها وصف لامر : أى لأمر معتد . ومثله فى ابن يعيش ج ٣ ص ١٢

والبيت نسبه سيبويه الى رجل من خشم ونسبه الزمخشري فى المفصل ج ١ ص ٢٦٨ والسهيل فى الروض ١ : ٢٢٠ الى أنس بن مدركة الخشمى

وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٧٦ - ٤٧٨ ج ٢ ص ٥٤٥ وأملئ الشجرى ج ١ ص ١٨٦

وتفسير مسائل المقتضب للفارقى ص ٤٧ والبيان ج ٢ ص ٣٥٢ ، ج ٣ ص ٢١٨

وللسهيل رأى مخالف لرأى سيبويه والمبرد فى هذا البيت

انظر الروض الأنف ج ١ ص ٢٢٠-٢٢١

وَأَمَّا قَوْلُنَا فِي (حَيْثُ) إِنَّهَا لَا تَتِمَّكُنْ / فَإِنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ عَلَى حَيَالِهَا .

فَذَلِكَ لِأَنَّ (حَيْثُ) فِي الْأَمْكَنَةِ بَمَنْزِلَةِ (حِينَ) فِي الْأَزْمَنَةِ ، تَجْرِي مَجْرَاهَا ، وَتَحْتَاجُ إِلَى مَا يَوْضَحُهَا ؛ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْحَيْنِ . إِلَّا أَنَّ (حِينَ) فِي بَابِهَا ، وَهَذِهِ مُدْخَلَةٌ عَلَيْهَا ؛ فَلِلذَلِكَ بَنَيْتُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَمْتُ حَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَقَمْتُ حَيْثُ قَامَ زَيْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ قَمْتُ حَيْثُ زَيْدٌ ؛ كَمَا تَقُولُ : قَمْتُ فِي مَكَانِ زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا يَوْضَحُهَا مَا يَوْضَحُ الْأَزْمَنَةَ .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : آتَيْكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ ، وَجِئْتُكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ ، وَحِينَ قَامَ زَيْدٌ ، وَجِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ أَمِيرٌ ، وَيَوْمَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ . فَهَذَا تَأْوِيلُ بَنَائِهَا ؟ (١)

(١) فِي سَيَبُوه ج ٢ ص ٤٤ : (بَابُ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ غَيْرِ التَّمَكُّنَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَضَافُ ، وَلَا تَصْرَفُ تَصْرَفَ غَيْرِهَا وَلَا تَكُونُ نَكْرَةً وَذَلِكَ أَيْنٌ ، وَكَيْفٌ ، وَمَتَى ، وَحَيْثُ ، وَإِذَا ، وَإِذَا ، وَقَبْلُ وَبَعْدُ . فَهَذِهِ الْحُرُوفُ وَأَشْبَاهُهَا لَمَّا كَانَتْ مُبْهَمَةً غَيْرَ مُتَمَكِّنَةٍ شَبِهَتْ بِالْأَصْوَاتِ ، وَبِمَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا ظَرْفٍ .)
وَقَالَ الشَّجَرِيُّ ج ٢ ص ٢٦٢ : (وَمِنْهَا حَيْثُ وَهُوَ مِنَ الظُّرُوفِ الَّتِي لَزِمَتْهَا الْإِضَافَةُ إِلَى جُمْلَةٍ .
فَأَشْبَهَ بِذَلِكَ (إِذَ) . تَقُولُ : جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ وَحَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ ، كَمَا تَقُولُ : خَرَجْتُ إِذَ زَيْدٌ جَالِسٌ ، وَدَخَلْتُ إِذَ جَلَسَ زَيْدٌ)

وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ ج ٤ ص ٩٠ : (وَالَّذِي أَوْجِبَ بِنَاءُهَا أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى الْجِهَاتِ السَّتِّ ٠٠ وَعَلَى كُلِّ مَكَانٍ ٠٠ فَضَاهَتْ بِإِبْهَامِهَا فِي الْأَمْكَنَةِ (إِذَ) الْمُبْهَمَةِ فِي الْأَزْمَنَةِ الْمَاضِيَةِ كُلِّهَا ، فَكَمَا كَانَتْ (إِذَ) مُضَافَةً إِلَى جُمْلَةٍ تَوْضَحُهَا أَوْضَحَتْ (حَيْثُ) بِالْجُمْلَةِ الَّتِي تَوْضَحُ بِهَا (إِذَ) مِنْ ابْتِدَاءٍ وَخَبَرٍ وَفَعْلٍ وَفَاعِلٍ وَحِينَ افْتَقَرَتْ إِلَى الْجُمْلَةِ يَبْعَدُهَا أَشْبَهَتْ السَّيِّئَةَ وَنَحْوَهَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ فِي إِبْهَامِهَا فِي نَفْسِهَا وَافْتَقَارَهَا إِلَى جُمْلَةٍ يَبْعَدُهَا تَوْضَحُهَا ، فَبَنَيْتُ كِبَاءَ الْمَوْصُولَاتِ)
وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ (حَيْثُ) ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَيَرَى أَبُو الْفَتْحِ فِي الْخَصَائِصِ ج ٣ ص ٥٧ أَنَّ حَيْثُ فَاعِلٌ فِي قَوْلِكَ : يَسْعَى حَيْثُ يَسْعَى .

وَقَالَ الرِّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ج ١ ص ١٧١ : (وَقَدْ يَجِيءُ حَيْثُ ، وَإِذَا مُتَصَرِّفَيْنِ ٠٠)

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ١٠١ : (وَظَرْفِيَّتُهَا غَالِبَةٌ لَا لَازِمَةَ ٠)

وَانْظُرِ الْمَغْنَى ج ٧ ص ١١٧ ، ج ٢ ص ٦٧ ، وَالْدَّمَامِينِي ج ١ ص ٢٦٧ ، وَالْخَزَائِنَةُ ج ٣ ص ١٤٥ ، ١٥٧ .

هذا باب

إضافة الأزمنة إلى الجمل

اعلم أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إذ) فإنه يُضاف إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ كما يكون ذلك في (إذ) .

وذلك قولك : جئتكَ إذ قام زيد ، وجئتكَ إذ زيد في الدار .

فعلى / هذا تقول : جئتكَ يومَ زيد في الدار ، وجئتكَ حينَ قام زيد (١) .

وإن كان الظرف في معنى (إذا) لم يجوز أن يُضاف إلا إلى الأفعال ؛ كما كان ذلك في (إذا) .

ألا ترى أنك تقول : آتيتكَ إذا قام زيد ، وإذا طلعت الشمس ، ولا يجوز . آتيتكَ إذا زيد منطلق ؛ لأن (إذا) فيها معنى الجزاء ، ولا يكون الجزاء إلا بالفعل (٢) .
تقول : إذا أعطيتني أكرمك ، وإذا قدم زيد آتيتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦١ : (باب ما يضاف الى الافعال من الاسماء يضاف اليها أسماء الدهر وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيتك يوم يقول ذاك ، وقال الله عز وجل (هذا يوم لا ينطقون) و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .
وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرة في كلامهم . (٠ ٠)

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ (جملة هذا الباب أن الزمان اذا كان ماضيا أضيف الى الفعل وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى (اذ) فأضيف الى ما يضاف اليه (اذ) واذا كان لما لم يقع لم يضاف الا الأفعال لأنه في معنى (اذا) و (اذا) هذه لاتضاف الا الى الأفعال) .

وقال المبرد في الكامل ج ٨ ص ١١٩ : (وما كان منها في معنى الماضي جاز أن يضاف الى الابتداء والخبر ، فتقول : جئتكَ يوم زيد أمير ، ولا يجوز ذلك في المستقبل . (٠ ٠)

وعلق الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٩٧ على كلام المبرد في الكامل بقوله :
وقوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) و قوله (يوم هم بارزون) ونحو ذلك يكذبه (فقد أفرد المبرد بالتكذيب ويظهر أنه لم يقف على كلام سيبويه هنا .

وقول الله عز وجل : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (١) و (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٢) معناه :
 إذا انشقت السماء ، ولولا هذا الفعل لم يصلح أن يقع بعد (إذا) لما فيها من معنى الجزاء (٣) .
 فعلى هذا تقول : آتيك يوم يقوم زيد ، ولا يجوز : آتيك يوم زيد منطلق ، لما ذكرت لك .
 قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (٤) وقال (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٥) .

فأما (إذ) فإنما يقع بعدها الجمل ؛ لأنه لا معنى للجزاء فيها ؛ لأنها ماضية لا تحتاج
 إلى الجواب . تقول : جئتكَ إذ قام زيد ، وكان هذا إذ زيد أمير ؛ كما تقول : هذا كان
 يوم الجمعة .

٤
٦٢٩

فإذا كان بعدها فعل ماض قبح أن يفرق بينها وبينه .
 تقول : جئتكَ إذ يقوم زيد ، فإنما وضعت يقوم في موضع قائم لمضارعتة إيّاه ،
 و(قام) لا يضارع الأسماء . و (إذ) إنما تُضاف إلى فعل وفاعل ، أو ابتداء وخبر .
 فإذا أُضيفت إلى الفعل قَدِمَ ، وإذا أُضيفت إلى الابتداء قَدِمَ ولم يكن الخبر إلا اسما
 أو فعلا كما يضارع الأسماء (٦) .

وتما لا يجوز أن يكون ظرفاً : ناحية الدار ، وجوف الدار ؛ لأنها بمنزلة اليد والرجل .
 فكما لا تقول : زيد الدار ، لا تقول : زيد جوف الدار حتى تقول في جوفها . (٧)

(١) الانفطار : ١

(٢) الانشقاق : ١

(٣) سيبويه يرى أن (إذا) مضافة الى الجملة الاسمية في مثل هاتين الآيتين وانظر كتابه ج ١ ص ٥٤ وقدمنا رد المبرد عليه في ج ٢ ص ٧٧ - ٧٨ . أجاز سيبويه ذلك مع قوله في ص ٤٦ . « وإذا هذه لاتضاف الا الى الأفعال »

(٤) المائدة : ١١٩ .

(٥) الرسائل : ٣٥ .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٥٤-٥٥ : (واما اذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول : جئت اذ عبد الله قائم وجئت اذ عبد الله يقوم الا انها في فعل قبيحة ، نحو قولك : جئت اذ عبد الله قام)
 (٧) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٤ : (واعلم انه ليس كل موضع ولا كل مكان يحسن أن يكون ظرفاً . فمما لا يحسن أن العرب لاتقول : هو جوف الدار ، ولا هو داخل المسجد ، ولا هو خارج الدار حتى تقول : هو في جوفها ، وفي داخل الدار ومن خارجها »

لأن قلت : زيد ناحية من الدار ، أو زيد ناحية عن الدار ، لا تريد بعضها - حسن ذلك (١).

ومما لا يكون إلا ظرفاً ، ويقبح أن يكون اسماً (سوى) ، و (سواء) ممدودة (٢) بمعنى سوى .
وذلك أنك إذا قلت : عندي رجل سوى زيد - فمعناه : عندي رجل مكان زيد ، أي بسد مسده ، ويغني غناه .

وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً ، لأن معناه معنى (غير) ، فحمله عليه ، وذلك قوله :
تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهِ لِسَوَائِكَا (٣)

= وانما فرق بين خلف ، وما أشبهها وبين هذه الحروف ، لأن خلف وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها على هذا جرت عندهم ، والجوف ، والخارج عندهم بمنزلة الظهر ، والبطن والرأس واليد)

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٦٨ (ويستثنى من المبهم جانب ، وما بمعناه من جهة وجه ، وكنف وذرى فإنه لا يقل : زيد جانب عمرو ، وكنفه بل في جانبه أو الى جانبه ، وكذا خارج الدار فلا يقال : زيد خارج الدار) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠١ : (ومن ذلك أيضاً هو ناحية من الدار وهو ناحية الدار ، وهو ناحيتك وهو نحوك)

وقال في ص ٢٠٤ : (وتكون أسماء نحو قولك : هو ناحية الدار إذا أردت الناحية بعينها ، وهو في ناحية الدار ، فتصير بمنزلة قولك : هو في بيتك ، وفي دارك)

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ : (ومن ذلك أيضاً هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك . فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك ، ولا يكون اسماً إلا في الشعر ...)

ويدل على أن سواءك ، وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواءك والذي كزيد . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٤

(٣) اشتشهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ ، ص ٢٠٣ على خروج سواء عن الظرفية للضرورة .

وقال المبرد في الكامل ج ٨ ص ١٣٦ - ١٣٧ : (تقول : ما عندي رجل سوى زيد ، فتقصر إذا كسرت فإذا فتحت أوّله على هذا المعنى مددت قال الأعشى .. ، وملازمة سوى للظرفية مما اختلف فيه البصريون والكوفيون انظر الانصاف ص ١٨٥ - ١٨٧
تجانف : أصله تتجانف من الجنف وهو الميل .

جو اليمامة : اسم لناحية اليمامة وانما سميت اليمامة بعد باليمامة الزرقاء في حديث طسم ، وجديس (ياقوت ج ٢ ص ١٩٠)

ويروى عن جل اليمامة وفي الروايتين حذف مضاف فالاول عن أهل جو والثاني عن جل أهل اليمامة : أي معظم أهلها .

يعني أنه لم يقصد سواء من أهل اليمامة وجعل الميل عن غيره إليه فعل النافعة وانما هو فعل صاحبها .

وقال آخر :

ولا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا ، وَلَا مِنْ سَوَائِنَا (١)
وإنما اضطرَّ ، فحملها على معناها ؛ كما أنَّ الشاعر حيث اضطرَّ إلى الكاف التي للتشبيه
أن يجعلها اسما أجراها مُجرى مثل ؛ لأنَّ المعنى واحد ؛ نحو قولك : زيد كعمرو ، إنما
معناه : مثل عمرو . فلما اضطرَّ قال :

وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ (٢)

يريد : كمثل ما .

وقال آخر :

فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُؤُلِ (٣)

وأما قوله :

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ أَسْتِ الْجَمَلِ (٤)

= البيت من قصيدة للأعشى في مدح هوزة بن علي الحنفي الديوان ص ٨٩-٩١
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٩-٦٢ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٥ ، ج ٢ ص ١٢٤ ، ص ٢٥٣ والمقصود
ص ٥٤ والانصاف ص ١٨٥ والمخصص ج ١ ص ١٥١ وتحفة المودود لابن مالك ص ٢٨١ ومعجم المقاييس
ج ١ ص ٤٨٦ ، ج ٣ ص ١١٣

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٣ ، ٢٠٣ على خروج سواء عن الظرفية للضرورة
يقول : لا ينطق الفحشاء من كان في نادينا من قومنا أو من غيرنا إذا جلسوا للحديث إجلالا
لنا وتعظيما .

ونسب البيت الى المزار بن سلامة العجلي سيبويه

وانظر الانصاف ص ١٨٥-١٨٦ والمخصص ج ١ ص ١٤ ، ٥٨ ، ٦٤ ، والعينى ج ٣ ص ١٢٦
- ١٢٩ ، وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ٨٤

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٩٧ والرابع ص ١٤٠ .

(٣) تقدم في ص ١٤١

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٧ على رفع مكان الثاني ، لأنه خبر عن الأول ، ولا يكون ظرفا
له ، لأنه أراد تشبيه مكانه من وائل بمكان القراد من است الجملة في الدناءة والخسة
لم ينسبه سيبويه ونسبه الأعلام الى الأخطل وهو في ديوانه ص ٣٣٥ ووجدته برواية أخرى
في ديوان جرير ص ٤٨٦ قال :

وكان ابوك يسمى الجمـ

وسميت كعبا بشر العظام

= محل القراد من است الجمـ

وكان محلك من وائل

فإنه لم يجعل أحدهما ظرفاً للآخر ، وإنما شبه مكاناً بمكان ، كقولك : مكانك مثل مكان زيد .

وتقول : آتيتك يوم الجمعة غدوة . نصبت يوم الجمعة ؛ لأنه ظرف ، / ونصبت غدوة على البدل ؛ لأنك أردت أن تعرفه في أي وقت ؛ كما تقول : ضربت زيدا رأسه . أردت أن تبين موضع الضرب (١) .

وتقول : سير بزيد يوم الجمعة غدوة ، على البدل .

وإن شئت نصبت اليوم فجعلته ظرفاً لقولك غدوة ، لأن الغداة في اليوم .
وإن شئت رفعت اليوم ، فأقمته مقامَ الفاعل ، ثم أضمرت فعلاً ، فنصبت به غدوة ؛ لأن المعنى على ذلك . فلما قام الأول مقامَ الفاعل كان التقدير : ساروا غدوةً يا فتى .

فأما قولهم : الليلة الهلال ، ولا يجوز الليلة زيد ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجث ، وإنما استقام هذا ؛ لأن فيه معنى الحدوث . إنما يريد : الليلة يحدث الهلال . فللمعنى صلح .
ولو قلت : الليلة الهلال - كان جيداً . تريد : [الليلة] (٢) ليلة الهلال ، فلما حذفت ليلة أقمت الهلال مقامها (٣) . مثل قول الله عز وجل : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ (٤)) . تريد أهل القرية .
وكذلك زيد عمرو وأردت مثل عمرو ، فلما حذفت (مثلاً) قام عمرو مقامه (٥) .

= ونسب البيتان لجريز أيضاً في العقد الفريد ج٣ ص ٣٦٠ ، ونسباً إلى الأخطل في الأغاني ج٧ ص ١٦٢ وفي الاقتضاب ص ٤٥ ، ١٢٥ ، والخزانة ج١ ص ٢٢٠ ونسبهما البغدادي أيضاً إلى عتبة بن الوغل في الخزانة ج١ ص ٤٥٨ وهما بغير عزوف في الاشتقاق ص ٣٣٦ ، وفي الشعراء ص ٦٣١ .

(١) لا ينصب الفعل ظرفي زمان أو ظرفي مكان إلا على التبعية وانظر الرضى شرح الكافية ج٢ ص ٢٠٤-٢٠٥ ، وأمال الشجري ج٢ ص ٢٤٨-٢٤٩ .

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٧٤ وهذا الجزء ص ١٣٢ ، ١٧٢ .

(٤) يوسف : ٨٢ ويجوز أن يكون مجازاً عقلياً من إطلاق المحل وإرادة الحال فلا يكون في الكلام حذف وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ٢٥ والمقتضب ج ٣ ص ٢٣٠ ، ٣٥٥ .

(٥) يطلق على هذا اسم التشبيه البليغ في اصطلاح البلاغيين .

هذا باب /

من الإخبار نبين ما يستعمل من هذه الظروف أسماء ،
وما لا يكون إلا ظرفاً لقلّة تصرفه^(١)

ونبدأ قبل ذلك بشيء عن الإخبار عن الأسماء غير الظروف ، لتستدل بذلك على الظروف
إذا وردت عليك إن شاء الله .

نقول : قام زيد . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فلانما يقال لك : اجعل زيدا خبرا ،
واجعل هذا الفعل في صلة الاسم الذى زيد خبره . فإن خبرت عنه ي (الذى) قلت :
الذى قام زيد .

وإن أخبرت عنه بالألف ، واللام اللتين في معنى الذى قلت : القائم زيد . فإن قلت : ضرب
زيد عمرا ، فأخبرت عن (زيد) قلت : الذى ضرب عمرا زيد . جعلت في ضرب ضميرا
في موضع زيد فاعلا ، وجعلت زيدا خبر الابتداء .

وإن قلته بالألف واللام فكذلك تقول : الضارب عمرا زيد .

وإن قيل لك : أخبر عن (عمرو) قلت : الضاربه زيد عمرو جعلت الهاء المنصوبة في
موضع عمرو ، وجعلت (عمرا) خبر الابتداء ، لأنك عنه تُخبر^(٢) .

والظروف تجرى هذا المجرى .

(١) عقد المبرد للإخبار أبوابا كثيرة تبدأ في الجزء الثالث من ص ٨٩ الى ص ١٣٠ وخص
الإخبار في المصادف والظروف بباب في ص ١٠٢ وقد أطل المبرد في مسائل الإخبار حتى أمل ،
ثم جاء الفارقي ، فجعل مسائل الإخبار حجر الزاوية في كتابه ، فزاد الطين بلة .

وحديث المبرد هنا من الحديث المعاد

(٢) انظر ج ٣ ص ٨٩

تقول : القتال يوم الجمعة . فإن أخبرت عن (القتال) وضعت مكانه ضميراً يكون يوم الجمعة ظرفاً له ، وجعلته خبراً الابتداء ، ولا يكون بالذي ؛ لأنَّ الألف واللام إنما تلحقان الفعل ؛ لأنَّك تبني من الفعل فاعلاً ، ثمَّ تدخلهما عليه .

وذلك قولك : الذي هو يوم الجمعة القتال . كان القتال ابتداءً ، فجعلت (هو) في موضعه .

فإن أخبرت عن (يوم الجمعة) قلت : الذي القتال فيه يوم الجمعة ، تكنى عن يوم الجمعة إذا كان ظرفاً بقولك (فيه) .

وكذلك إذا قلت : زيد خلَّفك ، فقبل لك : أخبر عن (الخلَّف) قلت : الذي فيه زيد خلَّفك ، والذي فيه زيد أمامك .

ومن جعله مفعولاً على السعة قال : يوم الجمعة صمته ، وخلَّفك قمته ، تريد (فيه) أجراه مجرى زيد وعمره : فقال في قوله : قمت يوم الجمعة إذا أخبر عن (اليوم) : القائمة أنا يوم الجمعة ، والجالسه أنا خلَّفك .

هذا لما كان منها متصرفاً . فأمَّا ما لا يتصرف فنحو : عند ، وسوى ، وذات/مرة ، وبُعَيْدَاتِ بَيْنِ ، وسحر ، وبكراً إذا أردت سحر يومك ، وبُكْرَة ، وعَشِيَّة ، وعتمة ، وصباح مساء فلا يجوز الإخبار عن شيء منها (١) ، لأنَّك إذا جعلت شيئاً منها خبر ابتداءً ، أردت أن ترفعه ، والرفع فيها محال ؛ لأنها لا تكون أسماء غير ظروف لأنَّك تقول : مكان واسع ، ولا تقول : عندك . [واسع] (٢) ، ولا : ذات مرة خير من مرتين ؛ لفساد ذلك في المعنى .

ولو قبل لك : أخبر عن (عند) في قولك : جلست عندك لقلت : العجالس فيه أنا عندك ، وهذا لا يجوز لما ذكرت لك في صدر الكتاب (٣) .

(١) انظر ج ٢ ص ٢٧٨ ، ج ٣ ص ١٠٣ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٤ من هذا الجزء

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) ذكر (عند) في الجزء الأول ص ٥١ ، والثالث ص ١٠٣ وذكر ما لا يخبر عنه من الظروف

هذا باب

ما كان من أسماء الأوقات غير متصرف

نحو : (سحر) إذا أردت به سحر يومك ، وبكرا

وما كان مثلهما في قلة التمكن .

أما غدوة ، وبكرة فاسمان مُتمكَّنان معرفة ، لا ينصرفان من أجل التانيث . تقول :
سير عليه بكرة يا فتى ، وغدوة إذا أقمت / بكرة مقامَ الفاعل ، وإن أردت نصبه على
الظرف فكذلك تقول : سير عليه بكرة يا فتى ، وغدوة يا فتى .

وإنما صار معرفة ؛ لأنك بنيت غدوة اسما لوقت بعينه ، وبكرة في معناها .

ألا ترى أنك تقول : هذه غداة طيبة ، وجئتك غداة طيبة ، ولا تقول على هذا الوجه :
جئتك غدوة طيبة ، ولكن تقول : آتيك يوم الجمعة غدوة يا فتى .

فإن ذكرت صرفت ، فقلت : سير عليه غدوة من الغدوات ، وبكرة من البكر ، نحو
قولك : رأيت عثماناً آخر ، وجاعلي زيد من الزيدين ^(١) .

قال الله عز وجل (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) ^(٢) وقرأ بعضهم (بِالْغُدُوِّ وَالْعَشِيِّ) ^(٣)
فأدخل الألف واللام على غدوة .

(١) انظر ١ : ٢٣٩ ، ٣ : ١٨١ ، ٣١١ ، ٣٧٤ ، ٤ : ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) مريم : ٦٢ ، وقال سيبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ : « وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك
اليوم غدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب
يقول : آتيك بكرة وهو يريد الايتان في يومه أو في غده . ومثّل ذلك قول الله - عز وجل -
(وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) » .

(٣) (يدعون ربهم بالغداة والعشي) آيتان : - الأنعام : ٥٢ ، والكهف : ٢٨ .
وقد قرئ في السبعة فيهما « بالغدوة » (النشر ج ٢ ص ٢٥٨ - الاتحاف ص ٢٠٨) .
وقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ١٣٦ : « وحكى سيبويه والخليل أن بعضهم ينكرها
فيقول : رأيت غدوة بالتثنية » .

وَأَمَّا ضُحَى ، وَضُحَى (تصغير ضُحَى) ، وَعَشِيَّةٌ ، وَعَتَمَةٌ ، وَعِشَاءٌ (١) ، وَبَصَرٌ (٢) ، وَظِلَامٌ (٣) ،
 وَصَبَاحٌ مَسَاءً (٤) - فَإِنْ أَرَدْتَ بَهْنَ النِّكَرَاتِ فَهِنَّ مُتَصَرِّفَاتٍ . تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ عَشِيَّةٌ مِنْ
 الْعِشَايَا ، وَضَحْوَةٌ مِنَ الضَّحَوَاتِ ، وَتَنْصِبُ إِنْ شِئْتَ عَلَى الظَّرْفِ .
 وَكَذَلِكَ سِيرَ بِهِ عَتَمَةٌ ، وَعِشَاءٌ (٥) .

فَإِنْ عَنَيْتَ الْيَوْمَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ / وَاللَّيْلَةَ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا - لَمْ تَرْفَعْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ،
 وَتَنْوِّنُ ؛ لِأَنَّهِنَّ نِكَرَاتٌ .

= وَلَمَّا خَفِيتَ هَذِهِ اللَّفْظَ عَلَى أَبِي عُبَيْدٍ أَسَاءَ الظَّنَّ بِمَنْ قَرَأَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فَقَالَ : إِنَّمَا نَرَى ابْنَ
 عَامِرٍ وَالسُّلَمَى قَرَأَ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ اتِّبَاعًا لِلخَطِّ وَلَيْسَ فِي اثْبَاتِ الْوَاوِ فِي الْكِتَابِ دَلِيلٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ
 بِهَا ، لِأَنَّهُمْ كَتَبُوا الصَّلَاةَ ، وَالزَّكَاةَ بِالْوَاوِ وَلَفَّظُهَا عَلَى تَرْكِهَا وَكَذَلِكَ الْفِدَاةُ عَلَى هَذَا وَجَدْنَا الْعَرَبَ .
 وَهَذَا مِنْ أَبِي عُبَيْدٍ جَهْلٌ بِهَذِهِ اللَّفْظِ الَّتِي حَكَاهَا سِيبَوِيهِ وَالْخَلِيلُ وَقَرَأَ بِهَا هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةُ .
 وَكَيْفَ يَظُنُّ بِهَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ الْقِرَاءَةَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا قَرَأُوا بِهَا ، لِأَنَّهَا مَكْتُوبَةٌ فِي الْمَصْحَفِ بِالْوَاوِ وَالْقِرَاءَةُ
 إِنَّمَا هِيَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ؟ . وَأَيْضًا فَإِنَّ عَامِرَ عَرَبِيَّ صَرِيحٌ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ أَنْ يَوْجَدَ اللَّحْنُ ، لِأَنَّهُ
 قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَنَصَرَ بْنِ عَاصِمٍ أَحَدِ الْعَرَبِ الْأَثَمَةِ فِي النَّحْوِ ، وَهُوَ مَنْ أَخَذَ عِلْمَ
 النَّحْوِ عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ مُسْتَنْبِطَ عِلْمِ النَّحْوِ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مِنَ الْفَصَاحَةِ بِحَيْثُ يَسْتَشْهَدُ
 بِكَلَامِهِ فَكَيْفَ يَظُنُّ بِهَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ لَحَنُوا وَافْتَرَوْا بِخَطِّ الْمَصْحَفِ ؟ وَلَكِنْ أَبُو عُبَيْدٍ جَهْلٌ بِهَذِهِ اللَّفْظِ .
 وَجَهْلٌ نَقَلَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ، فَتَجَاسَرَ عَلَى رَدِّهَا - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ . وَقَدْ دَافَعَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَامِرٍ
 الْقِسْطَلَانِيُّ فِي كِتَابِهِ لَطَائِفَ الْإِشَارَاتِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهَا .

(١) انظر ص ٣٣٤

(٢) فِي اللَّسَانِ (بَصْر) «وَلَقِيَهُ بَصْرًا» : أَيُّ حِينَ تَبَاصَّرْتَ الْأَعْيَانُ وَرَأَى بَعْضُهَا بَعْضًا ،
 وَقِيلَ : هُوَ فِي أَوَّلِ الظُّلَامِ إِذَا بَقِيَ مِنَ الضَّوِّ قَدْرٌ مَا تَتَبَّأَيْنَ بِهِ الْأَشْبَاحَ . لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْنَا .
 وَقَالَ سِيبَوِيهِ ج ١ ص ١١٥ : «لأنه إنما يجري على قولك : سير عليه بصرا ، وسير عليه
 ظلاما .»

(٣) فِي سِيبَوِيهِ ج ١ ص ١١٥ : «لأنه إنما يجري على قولك : سير عليه بصرا وسير عليه
 ظلاما .»

وَفِي اللَّسَانِ : يُقَالُ : آتَيْتَهُ ظَلَامًا : أَيُّ لَيْلًا . قَالَ سِيبَوِيهِ : لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْنَا .

(٤) انظر ص ٣٣٤ وَقَالَ سِيبَوِيهِ ج ١ ص ١١٥ : «وكذلك سير عليه عتمة ليلتك كما
 تقول : صباحا ومساء وبكرا ..»

وكذلك سير عليه ليلا ونهارا .

(٥) انظر ص ٣٣٤ .

وتقول : سير عليه عشيّة ، وعشاء ، وعتمّة ، ومساء .
وإنّما قلّ تصرّفه ؛ لأنّك وضعته وهو نكرة في موضع المعرفة إذا عيّنت به يومك
وليلتك . فإنّ صيرته نكرة رددته إلى بابيه وأصله — فتصرّف .

وأما (سحر) فمعدول لا ينصرف ، وإنّما عدل عن الألف واللام كأخّر . وهذا يفسّر فيما
ينصرف وما لا ينصرف .

وكذلك إن صغرته فقلت : سيربه سُخيرا صرفته ؛ لأنّ فُعَيْلا لا يكون معدولا . ولكن
ترفعه بما ذكرت من قلّة تمكّنه .

فإنّ نكرته انصرف ، وجرى على الوجوه ؛ لأنّه في بابيه ، فقلت : سير عليه سحرّ ،
أى سحر من الأسحار ، ويجوز نصبه على الظرف ، قال الله عزّ وجلّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ
نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) فهذا جملة هذا الباب (١) .

(١) تقدم الحديث عن سحر في ج ٣ ص ١٠٣ ، ج ٤ ص ٣٣٣ ، ٣٥٣

/ هذا باب

(لا) التي للنفي

إعلم أنَّ (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين ، وإنما كان ذلك لما أذكرة لك :
إنما وُضعت الأخبار جوابات للاستفهام . إذا قلت : لا رجل في الدار - لم تقصد إلى رجل
بعينه ، وإنما نفيت عن الدار صَغيرَ هذا الجنس وكبيره . فهذا جواب قولك : هل من رجل
في الدار ؟ ؛ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره .

ألا ترى أنَّ المعرفة لا تقع ها هنا ؛ لأنها لا تدلّ على الجنس ، ولا يقع الواحد منها في موضع
الجميع . فلو قلت : هل من زيد ؟ كان خَلْفًا . فلما كانت (لا) كذلك - كان دخولها على
الابتداء والخبر كدخول (إن) وأخواتها عليهما ، فأعملت عَمَل (إن) .

فأما ترك التنوين ، فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسَة عشر . (١)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « باب النفي بلا و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين
ونصبها لما بعدها كنصب (ان) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت
وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسَة عشر وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما
ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه لأنها لا تعمل الا في نكرة ... »

(فلا) لا تعمل الا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل لقوله : هل من عبد أو
جارية ، فصار الجواب نكرة ، كما أنه لا يقع في هذه المسألة الا نكرة . »

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٥ : « والفتحة في لا رجل عند الزجاء
والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والافخش وغيرهما وإنما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول
سيبويه وذلك انه قال : و (لا) تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك
التنوين في معمولها ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسَة عشر . فأول المبرد
قوله : تنصبه بغير تنوين أنها نصبته أولا لكن بنى بعد ذلك ، فحذف منه التنوين للبناء ، كما
حذف في خمسَة عشر للبناء اتفاقا . »

وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه ،
كما لا ينفصل عشر من خمسَة . فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله . . . »
وانظر الانصاف ص ٢٢٥ - ٢٢٨ وأسرار العربية ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وأمالى الشجرى ج ٢

ص ٢٢٢ - ٢٢٣ والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٠

فإن قيل : أَيْكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً ؟

قيل : هذا موجود معروف . تقول : قد علمت أن زيدا منطلقاً (أن) حرف ، وهى وما عملت فيه / اسم واحد ، والمعنى : علمت انطلاقاً زيد ، وكذلك : بلغنى أن زيدا منطلق . فالمعنى : بلغنى انطلاقاً زيد .

وكذلك (أن) الخفيفة مع الفعل إذا قلت : أريد أن تقوم يا فتى إنما هو : أريد قيامك ، وكذلك يسرني أن تقوم ، معناه : يسرني قيامك (١) .

و(لا) والاسم الذى بعدها المنكور بمنزلة قولك : يا ابن أم (٢) جعل اسماً واحداً ، كما جعل خمسة عشر ، والثاني فى موضع خفض بالإضافة ، وكذلك لا رجل فى الدار . (رجل) فى موضع نصب متون ، إلا أنهما جعلاً اسماً واحداً بمنزلة ما ذكرت لك .

والدليل على أن (لا) وما عملت فيه اسم قولهم : غضبت من لا شئ يا فتى ، وجئت بلا مال (٣) كقوله :

حَنْتَ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحْنٍ (٤)

-
- (١) هذا التساؤل وجوابه فى ابن يعيش ح ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ « فجعلت وما بعدها خمسة عشر فى اللفظ ، وهى عاملة فيما بعدها ، كما قالوا : يا ابن أم ، فهى مثلها فى اللفظ وفى أن الأول عامل فى الآخر » .
(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥٧ : « وأعلم أن (لا) قد تكون فى بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هى والمضاف اليه ليس معه شئ » . وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنب ، وأخذته بلا شئ ، وغضبت من لا شئ ، وذهبت بلا عتاد ، والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد ، وأخذته بغير ذنب . . .
وانظر الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٨ ، والأشباه ج ١ ص ٢١٣ . وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٢٨ ، ج ٢ ص ٢٣٠ .
(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٨ على نصب (حين) بلا وإضافة حين الأولى الى الجملة وخبر (لا) محذوف والتقدير : حين لا حين محن لها : أى حنت فى غير وقت العنين . وحينها : صوتها شوقاً الى أصحابها .

والمعنى : أنها حنت اليهم على بعد منها .
وقال الأعمش : ولو جر حين على الفاء (لا) لجاز ، وأجاز أبو على فيه الحركات الثلاث : والرفع على أعمالها عمل ليس .
القلوصى : الناقة الفتية .

البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلها ولا تنمة لها .
انظر الخزاعة ج ٢ ص ٩٣ - ٩٤ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٩ .

جعلهما اسما واحدا .

ولا يجوز أن يكون هذا النفي إلّا عامّا . من ذلك قول الله عز وجل (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) ^(١) وقال (لَا رَيْبَ فِيهِ) ^(٢) وقال (لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) ^(٣) .

فإن قدرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئا ، وكان الكلام كما كان عليه ؛ لأنك أدخلت النفي على ما كان موجبا ، وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو ؟ فتقول : لا زيد في الدار ولا عمرو ^(٤) .

وكذلك تقول : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فالجواب : لا رجل في الدار ولا امرأة . لا تبالي معرفة كانت أم نكرة .

وعلى هذا قراءة بعضهم (لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) ومن قرأ : (لا خوف ^(٥) عليهم) فعلى ما ذكرت لك .

وأما قوله : (وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) فلا يكون (هم) إلّا رفعا ؛ لأن (لا) لا تعمل في المعارف . وسأبين لك هذا إن شاء الله .

وكذلك إن جعلتها جوابا لقولك : رجل في الدار ، أو هل رجل في الدار ؟ قلت : لا رجل في الدار ^(٦) .

وهذا أقلّ الأتأويل ، لأنها لا تختص لمعرفة دون نكرة ، ولا نكرة دون معرفة إذ كان التكرير والبناء أغلب .

(١) هود : ٤٣ - وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ : « اليوم خبر عاصم وإن كان جنة اذ المعنى : لا وجود عاصم ومن أمر الله خبر مبتدأ محذوف . أي العصمة المنفية من أمر الله »

(٢) البقرة : ٢ - وآل عمران : ٩ ، ٢٥ ، والنساء : ٨٧ ، والأنعام : ١٢ وغيرها .

(٣) التوبة : ١١٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٤ : « وعلم أن المعارف لا تجرى تجرى النكرة في هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا » .

(٥) قراءة لا خوف بفتح الفاء عشرية ليعقوب في جميع القسرات في النشر ج ٢ ص ٢١١ : « قرأ يعقوب لا خوف عليهم حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين وقرأ الباقيون بالرفع والتنوين » .

وأنظر الاتحاف ص ١٣٤ والبحر المحيط ج ١ ص ١٦٩ ، ج ٢ ص ٨٨ .

(٦) تكون نافية للوحدة فتعمل عمل ليس أه تهمل .

وظاهر كلام المبرد أنه يجوز عدم تكرير (لا) في غير الضرورة .

وأنظر الرضي شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٧ ، والخزانة ج ١ ص ٢٢٤ ، ج ٢ ص ٨٩ .

فالتكرير : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا رجل في الدار ولا امرأة .
والبناء لا رجل في الدار ولا امرأة ، على جواب من قال : هل من رجل أو امرأة في الدار ؟
فمما جاء على / قوله : (لا رجل في الدار) قوله :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ (١)

وقوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ (٢)

فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا ، لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة ، وذلك قولك : لا زيد في الدار (٣) . إنما هو جواب : أزيد في الدار ؟

- (١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٨ على رفع ما بعد لا من غير تكرير .
قال : وقد يجوز في الشعر على ضعفه وكذلك أنشده الشجري ج ٢ ص ٢٣٠ .
وقال الأعلام : وسوغ الافراد هنا أن مابعد يقوم مقام التكرير في المعنى ، لأن قوله : وموتك فاجع دل على أن حياته لا تضر .
نفع : مبتدأ خبره محذوف ، أى فيها والجملة خبر حياتك أو نفع اسم (لا) العاملة عمل ليس .
نسب البيت سيبويه وشراحه إلى رجل من بني سلول ونسبه الحصرى في زهر الآداب إلى الضحاك بن هنام الرقاشى وذكره بعده بيتين ونسبه ياقوت إلى جنف بن مالك .
انظر الخزانة ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ ، والمفصل ج ١ ص ٢٣٦ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ .
(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢٨ ، ص ٣٥٤ على اعمال (لا) عمل ليس وقال عن هذه اللغة : وهى قليلة .
براح : اسمها والخبر محذوف : أى لى . والبراح : مصدر برح من باب فرح براحا : اذا زال من مكانه .

أنا ابن قيس : أى أنا المشهور فى النجدة وأضاف نفسه الى جده الأعلى لشهرته به .
جملة (لا براح) حال مؤكدة لقوله : أنا ابن قيس . كأنه قال : أنا ابن قيس ثابتا فى الحرب ووقوع الحال بعد (أنا ابن فلان) كثير وقيل : الجملة خبر بعد خبر .
ويجوز نصب (ابن قيس) على الاختصاص ، فيتعين حينئذ أن تكون جملة (لا براح) خبر لانا وهو أوفر وأمدح .

البيت من قصيدة حماسية لسعد بن مالك (شرح الحماسة ج ٢ ص ٧٢ - ٧٩) .
وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ - ٢٢٧ ، ج ٢ ص ٩٠ والعينى ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥٦ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٨٢ ، ج ٢ ص ٢٢٤ والسيوطى ص ١٩٨ - ١٩٩ والتمام فى تفسير أشعار هذيل ص ٥٤ . وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٩٦ ، ج ٢ ص ١٠٧ ، ج ٣ ص ١٦٢ ، ج ٤ ص ٩٢ ، ٢٨٣ .

(٣) قول المبرد فى ص ٤٦٤ : لا رجل فى الدار ، وقوله هنا : لا زيد فى الدار ثم ذكر البيت : أن لا إلينا رجوعها يفيد أنه يجوز تكرير (لا) فى المواضع الثلاثة فى الاختيار كما نقل عنه =

فمن ذلك قوله :

قَفَّصْتُ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعْتُ ثُمَّ أَذَنْتُ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا (١)

واعلم أن (لا) إن فصلتَ بينها وبين النكرة - لم يجز أن تجعلها معها اسما واحدا ؛ لأنَّ الاسم لا يُفصلُ بين بعضه وبعض .

فتقول : لا في الدار أحد ، ولا في بيتك رجل (٢) . وقوله عزَّ وجلَّ (لَا فِيهَا غَوْلٌ) (٣) لا يجوز غيره ؛ لأنَّ (لا) - وإن لم تجعلها اسما واحدا مع ما بعدها - لا تعمل لضعفها إلَّا فيما يليها .
ألا ترى أنَّها تدخل على الكلام فلا تُغيِّره . ولو كانت كأنَّ وأخواتها لأزالت الابتداء ،

= في الخزانة ج ١ ص ٢٢٤ وقال المبرد - كما نقله النحاس - : لا أرى بأسا أن تقول : لا رجل في الدار في غير ضرورة ، وكذا لا زيد في الدار في جواب هل زيد في الدار وانظر الخزانة أيضا ج ٢ ص ٨٨ ، ص ٨٩ .

والرضي شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٧ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ على عدم تكرير (لا) المفصل بينها وبين اسمها ووقوع المعرفة بعدها للضرورة .

في الاسترجاع هنا قولان : أحدهما أنه من الاسترجاع عند المصيبة وهو قول : انا لله وانا اليه راجعون .

وثانيهما : أنه طلب الرجوع من الرحيل لكراهية فراق الأحبة .

أذنت : أشعرت ، وأعلمت .

ركائبها : جمع ركوبة وهي الراحلة التي تركب .

و (أن) مفسرة ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المخذوف .

البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها . انظر الخزانة ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ ،

وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٢٥ وابن يعيش ج ٣ ص ١١٢ والمفصل ج ١ ص ٢٣٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفى ، كما لا تفصل

بين (من) وما تعمل فيه . وذلك أنه لا يجوز أن تقول : لا فيها رجل ، كما أنه لا يجوز لك أن

تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجل . ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة

عشر ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم ، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من

الكلام ، لأنها مشبهة بها .

(٣) الصافات : ٤٧ .

ولا تعمل إلا في نكرة البتة ، ولو كانت كغيرها من العوامل اعلمت في المعرفة ، كما تعمل في النكرة .

/فإن قلت : فما قوله ؟

٤
٦٤١

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةً فِي الْبِلَادِ (١)

فقد عملت في أمية ، وكذلك قوله :

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ (٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ وقال : « وتقول : قضية ولا أبا حسن لها تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا عليه السلام ؟ فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما عملها في النكرة ، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تعمل (لا) ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب عنها . »

فإن قلت : أنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه على فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل على كأنه قال : لا أمثال على لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها . وإن جعلته نكرة ورفعته ، كما رفعت لا يراح فجائز . »
أبو خبيب : كنية عبد الله بن الزبير . كان له ثلاث كنى : أبو خبيب وأبو بكر ، وأبو عبد الرحمن وكان إذا هجى كنى بأبي خبيب .

نكد من باب تعب فهو نكد إذا تعسر ، ونكد العيش : اشتد .

والبيت لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاى - الأسدى من أبيات قالها في هجاء عبد الله بن الزبير ابن العوام لما بخل عن هبته في قصة طويلة .
انظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٠ - ٢٠٢ .

ونسب الشعر في الأغاني ج ١٢ ص ٧١ - ٧٢ إلى فضالة بن شريك وذكر القصة نفسها وانظر المفصل ج ١ ص ٢٢٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٢ ، وأمالى للشجرى ج ١ ص ٢٣٩ - ٢٤٠
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٤ على ما سبق .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٩ « وأعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الغلال بنكرة ، فينصب بلا التبرئة ، وينزع منه لام التعريف أن كان فيه ، نحو : (لا حسن) في الحسن البصرى . »

ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتى عبد الله ، وعبد الرحمن ، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما ...

ولتاويله بالمتكر وجهان : أما أن يقدر مضاف هو مثل ، فلا يتعرف بالاضافة ، لتوغله في الابهام ، وإنما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وإن كان المنفى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لا يتعرف بالاضافة إلى أى معرف كان .

فليس كما قال ، لأنَّ الشاعر إنما أراد : لا أمثالَ أُمَيَّةَ ، ولا مَنْ يَسُدُّ مَسَدَهَا ، والمعنى : ولا ذافِضٌ . فدخلت أُمَيَّةُ في هؤلاء المنكورين .

وكذلك لا هَيْشَمَ الليلة ، أى : لا مُجَرِّى ولا سائقَ كَسَوَقٍ هَيْشَمَ .
ومثْلُ ذلك قولهم في المثل : قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنَ لها (١) ، أى قَضِيَّةٌ ولا عالِمٌ بها ، فدخل على - رضى الله عنه - فيمن يُطَلَّبُ لهذه المسألة .

= وأما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة كأنه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها . . .

هيشم : اسم رجل كان حسن الحداة للابل ، وقيل جيد الرعية وقيل : هو هيشم بن الأشتر ، وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت في حدائه ، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات .

والرجز من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لم يعرف قائلها وأنشده أبو عبيد في الغريب المصنف مع أبيات .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٩٨ - ٩٩ والمفصل ج ١ ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٩ .

(١) قال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٩ : « معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات . . . فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل . وعلى هذا يمكن وصفه بالنكر . وهذا كما قالوا : لكل فرعون موسى أى لكل جبار قهار فيصرف فرعون ، وموسى لتذكيرهما بالمعنى المذكور . »
وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ .

هذا باب

ما تعمل فيه (لا) وليس باسم معها

تقول : لا مثل زيد لك ، ولا غلام رجل لك ، ولا ماء سماء في دارك .

وإنما امتنع هذا من أن يكون اسما واحدا مع (لا) لأنه مضاف ، والمضاف لا يكون مع ما قبله اسما . ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا وهما مضاف ، إنما يكونان مفردين / كحضر موت وبعلي بك ، وخمسة عشر ، وبيت بيت .

ألا ترى أن قوله : يا ابن أم لما جعل (أم) مع (ابن) اسما واحدا حذفت ياء الإضافة (١) .
فلذلك امتنع هذا من أن يكون مع ما قبله اسما واحدا . وعملت فيه (لا) فنصبته .
وكذلك قول ذى الرمة :

هي الدار إذ مني لأهلك جيرة ليالي لا أمثالهن لياليا (٢)

فأمثالهن نصب بـ (لا) ، وليس معها بمنزلة اسم واحد .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٠ : « أن الإضافة تبطل البناء لأنك لو بنيت نحو : لا غلام رجل لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك مجحف معلوم .

ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا واحدهما مضاف . إنما يكونان مفردين كحضر موت ، وخمسة عشر وبيت بيت فهما كالشيء الواحد .

ألا ترى أن قولهم : يا ابن أم لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذفت ياء الإضافة .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ . قال الأعمش : « فنصب (أمثالهن) بلا ، لأن المثل نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة . ونصب (ليالي) على التبيين لأمثالهن على مثال قولك : لامثلك رجلا فرجله تبيين للمثل على اللفظ ولو حمل على المعنى لجاز ، ويجوز نصب (ليالي) على التمييز كقولك : لا مثلك رجلا على تقدير : لا مثلك من رجل ، وفي نصبه على التمييز قبح ، لأن حكم التمييز أن يكون واحدا يؤدي عن الجميع .

(هي) مبتدأ خبره (الدار) فقد عاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة وهذا من المواضع التي اغتفروا فيها ذلك كما في قوله تعالى (أن هي الاحياتنا الدنيا) .

هي : مبتدأ خبره (جيرة) والجملة في محل جر باضافة (إذ) إليها .

وَمَا لَا يَكُونُ مَعَهَا اسْمًا وَاحِدًا مَا وُصِّلَ بِغَيْرِهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ لَكَ ، وَلَا أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ لَكَ . تُثْبِتُ التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُنْتَهَى الْأَسْمِ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مِنْ تَمَامِهِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْأَسْمِ (١) .

وَلَوْ قُلْتُ : لَا خَيْرَ عِنْدَ زَيْدٍ ، وَلَا أَمْرَ عِنْدَهُ - لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِحَذْفِ التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَصِلْهُ بِمَا يُكْمِلُهُ اسْمًا وَلَكِنَّهُ اسْمٌ تَامٌ ، فَجَعَلْتَهُ مَعَ (لَا) اسْمًا وَاحِدًا .
وَتَقُولُ : لَا أَمْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ . إِذَا نَفَيْتَ جَمِيعَ الْأَمْرِينَ ، وَزَعَمْتَ أَنَّهُمْ لَيْسَ وَالْجُمُعَةِ .

فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَنْفِي أَمْرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قُلْتُ : لَا أَمْرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ .

جَعَلْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ تَمَامِ الْأَسْمِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ / لَا أَمْرًا مَعْرُوفًا لَكَ . فَهَذَا يَبَيِّنُ مَا يَرِدُ مِنْ مِثْلِ هَذَا (٢) .

= لَا أَمْثَالَهُنْ : خَيْرٌ لَا مَحْذُوفٌ أَيْ مَوْجُودٌ وَيَجُوزُ رَفْعُ أَمْثَالَهُنَّ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَيْرٌ لَا وَاسْمُهَا مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ : لَا شَيْءٌ مِثْلُهُنَّ وَانْظُرِ الرُّضَى ج ١ ص ٢٤٥ .
وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لُذَى الرِّمَّةِ يَمْدَحُ فِيهَا بِلَالُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ وَهِيَ خَتَامُ دِيْوَانِهِ ص ٦٤٦ - ٦٦٠ وَانْظُرِ ابْنَ يَعِيشَ ج ٢ ص ١٠٣ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٥ : « بَابُ مَا يَثْبِتُ فِيهِ التَّنْوِينَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُنْفِيَةِ .
وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ التَّنْوِينَ لَمْ يَصِرْ مُنْتَهَى الْأَسْمِ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ حَرْفٌ قَبْلَ آخِرِ الْأَسْمِ ، وَإِنَّمَا يَحْذَفُ فِي النَّفْيِ وَالنَّدَاءِ مُنْتَهَى الْأَسْمِ وَهُوَ قَوْلُكَ : لَا خَيْرًا مِنْهُ لَكَ ، وَلَا حَسَنًا وَجْهَهُ لَكَ ، وَلَا ضَارِبًا زَيْدًا لَكَ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ حَسَنٍ ، وَضَارِبٍ ، وَخَيْرٍ صَارَ مِنْ تَمَامِ الْأَسْمِ ، فَقَبِجْ عِنْدَهُمْ أَنْ يَحْذِفُوا قَبْلَ أَنْ يَنْتَهُوا إِلَى مُنْتَهَى الْأَسْمِ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ فِي النَّفْيِ فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : كَذَلِكَ لَا أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ لَكَ إِذَا جَعَلْتَ بِالْمَعْرُوفِ مِنْ تَمَامِ الْأَسْمِ ، وَجَعَلْتَهُ مُتَصِلًا بِهِ . كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا أَمْرًا مَعْرُوفًا لَكَ ... » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٥ : « وَأَنْ قُلْتَ : لَا أَمْرَ بِمَعْرُوفٍ فَكَأَنَّكَ جِئْتَ بِمَعْرُوفٍ بَعْدَ مَا بُنِيَ عَلَى الْأَوَّلِ كَلَامًا كَقَوْلِكَ : لَا أَمْرَ فِي الدَّارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا أَمْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا ... » .

وَقَالَ الرُّضَى فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ : « وَكُلُّ مُصْدَرٍ يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ يَجُوزُ جَعْلُ ذَلِكَ الْجَارِ خَيْرًا عَنْ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ مُثْبِتًا كَانَ أَوْ مُنْفِيًا ... وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، فَلَا تَقُولُ : بَلْكَ مَا رَأَى أَنْ (بَكَ) خَيْرٌ (مَا) ... وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ عَنِ الْبَغْدَادِيِّينَ أَنَّهُمْ يَجِيزُونَ كَوْنَ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي نَحْوِ : لَا أَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ (وَلَا عَاصِمِ الْيَوْمِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) مِنْ صِلَةِ النَّفْيِ الْمُبْنَى وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ الْمُضَارِعَ لِلْمُضَافِ لَا يَبْنِي ، وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا مُضَارِعٌ مُعَرَّبٌ لَكِنَّهُ انْتَزَعَ تَنْوِينَهُ تَشْبِيهًا بِالْمُضَافِ » .

وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت : لا غلامين لك ، أن غلامين مع (لا) اسم واحد وثبتت النون ، كما تثبت مع الألف واللام ، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه ، نحو قولك : هذان أحمران ، وهذان المسلمان ، فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين . فرقوا بين النون والتنوين ، واعتلوا بما ذكرت لك . وليس القول عندي كذلك ، لأنَّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو ، والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا . لم يوجد ذلك ؛ كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد^(١) .

-
- (١) هذا ما علل به المبرد اعراب المثني وجمع المذكر السالم في باب (لا) .
وقد ذكر رأى المبرد وتعليقه هذا ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٦ وعلق عليه بقوله : « وهذا إشارة الى عدم النظير وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير .
أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسا وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا » .
أما الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ فقد نسب الى المبرد « لا لم يقلها ، ثم أخذ يضعفها ومن هذه العلل قوله :
« وقيل : إنما قال ذلك ، لأنه ليس شيء من المركبات يشئ فيه الجزء الثاني ويجمع » .
والمبرد يجيز تثنية وجمع المركبات حتى نحو سيبويه كما تقدم ص ٣١ .
وقد نقل الرضى هذا القول عن المبرد أيضا في ج ٢ ص ١٧٣ .
وانظر ما علل به ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٩٤ مذهب المبرد .

هذا باب

ما يُنْعَت من المنفى

اعلم أنك إذا نعتَ اسماً منفياً فأنْتَ في نعتِهِ بالخيار : إن شئت نَوَّنتَهُ ، فقلت : لا ماء بارداً لك ، ولا رجلاً ظريفاً عندك وهو أَقْيَسُ الوَجْهَيْنِ وأَحْسَنُ .

٤
٦٤٤

وإن شئت جعلت المنفى ونعتَهُ اسماً واحداً / فقلت : لا رجلاً ظريفاً عندك ، ولا ماء بارداً لك .
فإنَّما ما لم يُرد أن يجعله اسماً فحجَّتْهُ أَنَّ النعتَ مُنفصلٌ من المنعوتِ مُستغنى عنه
فإنَّما جاء به بَعْدَ أن مَضَى الاسمُ على [حاله] (١) ، ولو لم يأتِ به لم تحتج إليه .

وحجَّتْ من رأى أن يجعله مع المنعوتِ اسماً واحداً أَنَّهُ يقول : لَمَّا كان موضع يصلح فيه
بناءُ الاسمينِ اسماً واحداً كان بناءُ اسمٍ مع اسمٍ أَكثَرَ من بناءِ اسمٍ مع حرفٍ (٢) . وكلُّ قد
ذهب مذهباً .

إن قلت : لا رجلاً ظريفاً عاقلاً ، فأنْتَ في النعتِ الأوَّلِ بالخيار . فأمَّا الثاني فليس فيه
إلا التنوين ؛ لأنَّهُ لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً (٣) .

وكذلك المعطوف . لو قلت : لا رجلاً وغلماً عندك - لم يصلح في الغلام إلا التنوين

(١) تصحيح السيراني

(٢) في سيبويه جـ ١ ص ٣٥١ : « باب وصف المنفى :

اعلم أنك إذا وصفت المنفى فإن شئت نونت صفة المنفى وهو أكثر في الكلام وإن شئت
لم تنون وذلك قولك : لا غلاماً ظريفاً لك ولا غلاماً ظريفاً لك . فاما الذين نونوا فانهم جعلوا
الاسم (لا) بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة منصوب في هذا الموضع بمنزلة في غير
المنفى .

واما الذين قالوا : لا غلاماً ظريفاً لك فانهم جعلوا الموصوف والموصف بمنزلة اسم واحد .

(٣) في سيبويه جـ ١ ص ٣٥١ : « فإذا قلت : لا غلاماً ظريفاً عاقلاً لك فأنْتَ في الوصف
الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منوناً ، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة
اسم واحد » .

من أَجْلِ واو العطف ؛ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُ حَضْرَمَوْتَ اسما واحدا . إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا
واو العطف . فعلى هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ (١) .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٤٩ : « وَتَقُولُ . لَا غِلَامَ وَجَارِيَةَ فِيهَا ، لِأَنَّ (لَا) إِنَّمَا تَجْعَلُ
وَمَا تَعْمَلُ فِيهِ اسْمًا وَاحِدًا إِذَا كَانَتْ إِلَى جَنْبِ الْأَسْمَاءِ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَفْصَلَ خَمْسَةَ مِنْ عَشْرٍ
كَذَلِكَ لَمْ يَسْتَقِمْ هَذَا ، لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِهِ فَإِذَا فَارَقَهُ جَرَى عَلَى الْأَصْلِ » .

هذا باب

ما كان نعتاً على الموضع وما كان

مكرراً فيه الاسم الواحد

٤
٦٤٥ ! اعلم أن النعت على اللفظ ، والتكرير بمنزلة واحدة وذلك قولك في النعت : لا رجل ظريف لك ، ولا رجل ظريفاً لك على ما ذكرت لك . والتكرير على ذلك يجرى ، تقول : لا ماء ماء بارداً يا فتى . وإن شئت قلت : لا ماء ماء بارداً (١) .

فإن جعلت النعت على الموضع قلت : لا ماء ماء بارداً .

وإن شئت جعلت الاسمين اسماً واحداً قلت : لا ماء ماء بارداً ، وجعلت (ماء) الأول والثاني اسماً واحداً ، وجعلت بارداً نعتاً على الموضع ، لأن (ماء) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ ، والخبر محذوف ، كأنه أراد : لا ماء لنا ، و(بارد) نعت على الموضع . والنعت على اللفظ أحسن (٢) .

فمما جاء نعتاً على الموضع - وهو ما هنا أحسن - قول الله عز وجل : (مَا لَكُمْ مِنْ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥١ : « وإذا كررت الاسم ، فصار وصفاً فانت فيه بالخيار : أن شئت نوت ، وإن شئت لم تنون وذلك قولك : لا ماء ماء بارداً ، ولا ماء ماء بارداً . ولا يكون بارداً إلا منونا ، لأنه وصف ثان » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « واعلم أن (لا) وما عملت في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ، وكذلك ما من رجل ، وما من شيء ... »

والدليل على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول : ما من رجل أفضل منك ، وهل من رجل خير منك . كأنه قال : ما رجل أفضل منك ، وهل رجل خير منك » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٤٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٨-١٠٩

إِلَيْهِ غَيْرُهُ (١). إن شئت كان (غيره) استثناء (٢)، وإن شئت [كان] نعتاً على الموضع .
 وإنما كان هو الوجه ؛ لأن (من) زائدة لم تُحدث في المعنى شيئاً و (لا) ليست
 كذلك ؛ لأنها أزالَت ما كان مُوجِباً ، فصارت بها منفياً . فمن ذلك قوله :
 وَرَدَّ جَاذِرُهُمْ حَرْقًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مُصْبُوحُ (٣)

(١) في الاعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .

وفى هود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ .

وفى المؤمنون : ٢٣ ، ٣٢ .

وقد قرئ في السبعة في جميعها برفع الراء وضم الهاء من (غيره) .

كما قرئ بكسر الراء والهاء .

النشر ج ٢ ص ٢٧٠ . والاتحاف ص ٢٢٦ ، ٢٥٧ ، ٣١٨ غيث النفع ص ١٠٤ ، ١٧٧

شرح الشاطبية ص ٢٠٧

وقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ٣٢٠ : « بالجر على لفظ اله بدلا أو نعتا وبالرفع عطفا على موضع من اله ، لان (من) زائدة بدلا أو نعتا وقرأ عيسى بن عمر غيره بالنصب على الاستثناء والجر والرفع أفصح ومن اله مبتدا ولكم في موضع الخبر وقيل الخبر محذوف :
 أي في الوجود ولكم تبين وتخصيص » .

(٢) اتبع المستثنى محل المستثنى وهو الرفع .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ وقال الاعلم : « الشاهد فيه رفع مصبوح على خبر (لا) ، لانها وما عملت فيه في موضع اسم مبتدا ، ويجوز أن يكون مصبوح نعتا لاسمها محمولا على الموضع ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع تقديره : موجود ونحوه » .

انجازر : الذي ينحر الذبائح .

الحرف : الناقة الضامر وقيل القوة الصلبة شبهت بحرف الجبل وهو ناحية منه .

المصرمة : المقطوعة اللبن لعدم المرعى .

المصبوح : المسقى صبوحا وهو شرب الغداة .

يقول : هم في جذب فاللبن عندهم متعذرا يسقاه الولد الكريم النسب فضلا عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرون للضيف .

البيت لم ينسبه سيبويه ونسبه الاعلم للرجل من النبيت ونسبه الزمخشري في المفصل ج ١ ص ٨٩ لحاتم .

وقال ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٧ : أنشده لحاتم الطائي وما أظنه له .

قال الجرمي : هو لأبي ذؤيب الهذلي .

وقال العيني ج ٢ ص ٣٦٩ : والصواب انه لرجل جاهلي من بني النبيت . ثم ذكر
 القصة والقصيدة وفيها بيت الشاهد قد ركب من بيتين .

وهذه القصيدة ليست في ديوان حاتم (في طبعتي بيروت) وهي في ختام الديوان
 طبع مطبعة التقدم .

ولا توجد هذه القصيدة في ديوان الهذليين وان كان لأبي ذؤيب قصيدتان على هذا
 الروي .

/والعطف يَجْرِي هذا المجرى . فمن جعل المعطوف على الموضع قال : لا حول ولا قوة ^٤
إلا بالله (١) . حمل الثاني على الموضع .
ونظير هذا قوله :

فلسنا بالجيال ، ولا الحديد (٢)

حمل الثاني على الموضع ، كأنه قال : فلسنا الجيال ولسنا الحديد .
ومثله قول الله عز وجل : (فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ) (٣) لولا الفاء كان (أَصْدَقَ) مجزوماً ،
كما أنه لولا الباء لكانت الجيال منصوبة لأنه خبر ليس .
ومثله قولك : إن زيدا منطلق وعمرو ، وقول الله عز وجل : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) .

فالأجود في الثاني أن تحمل على الموضع ؛ لأن (إن) دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان
مبتدأ ، ولم تغير المعنى بدخولها (٤)

فعلى هذا تقول : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ومثله قوله :
هَذَا - لَعَمْرُكُمْ - الصَّغَارُ بَعِينُهُ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ (٥)

(١) سيأتي حديثه عن الوجوه في ص ٣٨٨ من المطبوع

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٣٨ وهذا الجزء ص ١١٢

(٣) سورة المنافقين : ١٠

(٤) تقدم في ص ١١١-١١٣

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ على عطف الاب بالرفع مراعاة لمحل (لا) مع
اسمها .

ويجوز أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل ليس فيكون لكل من (لا) الأولى والثانية خبر
يخصها ، لأن خبر الأولى مرفوع وخبر الثانية منصوب .

كما يجوز أن تكون (لا) مهملة واب مبتدأ خبره محذوف .
الصغار : الدار وهو خبر هذا وفصل بينهما بالجملة القسمية التي حذف خبرها
وجوبا .

بعينه : الباء زائدة في لفظ التوكيد وكان تامة .

وجواب الشرط محذوف وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٤ .

القطعة التي منها هذا الشاهد اختلف في قائلها .

فنسبها سيبويه في ج ١ ص ١٦١ ، ص ٣٥٢ الى رجل من مدحج ، وفسر في ص ١٦٢

بأنه هني بن أحمر الكنانى وكذلك نسبه الأمدى في المؤلف والمختلف ص ٢١٥ .

والحمّل على اللفظ أجود ، كقوله :

لا أَبَ وابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا (١)

= ونسبه البغدادي لضمرة بن جابر ولغيره أيضا .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٤ والمفصل ج ١ ص ٢٣٣ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٠ والعيني ج ٢ ص ٣٣٩ - ٣٤٣

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٩ على عطفه (ابن) بالنصب مراعاة لحل اسم (لا) .

ارتدى : لبس الرداء وهو ما يستر النصف الأعلى .

تأزر : لبس الأزار وهو الثوب الذي يستر النصف الأسفل .

المجد : العز والشرف .

قال أبو علي : « (مثل) يحتمل أن يكون صفة وأن يكون خبرا .

فان جعلته صفة احتمل أمرين : يجوز أن تنصبه على اللفظ ، لان اللفظ منصوب ، فتحمله عليه وان حملته على الموضع هنا كان اقبح منه في غير هذا الموضع ، وذلك انك لما عطفت بالنصب ، فقد انبأت أنه منصوب فاذا رفعته بعد ذلك كان قبيحا ، لانك كانك حكمت برفعه بعدما حكمت بنصبه

فان قلت : صفة اى الاسمين هو ؟ فانا لا نقول صفة احدهما ولكن صفتها جميعا . الا ترى أنه قد اضيف الى مروان وعطف ابن عليه فكانه قال مثلهما . الا ترى ان العطف بالواو نظير التثنية ، فكما أن مثلهم فى قوله تعالى (انكم اذا مثلهم) خبر عن جميع الاسماء حيث كان مضافا الى ضمير الجمع كذلك يكون مثل وصفا للاسمين جميعا ، وتضمير الخبر اذا جعلته صفة فان جعلت مثلا الخبر رفعت لا غير ولم تضم شيئا »

اذا هو : الضمير مبتدأ عند سيبويه وفاعل لفعل محذوف عند البرد والكوفيين . والبيت غير منسوب فى سيبويه وشراحه وكذلك فى المفصل ج ١ ص ٢٣٠ وابن يعيش

ج ٢ ص ١٠١ - ١١٠

وقال البغدادي : هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل وقال

ابن هشام : انه لرجل من بنى عبد مناة بن كنانة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وشرح القصائد السبع لابن الانبارى ص ٢٨٨

روى فى سيبويه : لا ابكما فى المقتضب وكذلك فى بعض نسخ المفصل فيكون دخله

الخرم .

وروى فى ابن يعيش : ولا اب ، فلا اب .

هذا باب

٤
٦٤٧

مايقع مضافا بعد اللام

كما وقع في النداء في قولك : يا بؤس للحرب إذا كانت اللام تُؤكِّد الإضافة ،
كما يؤكِّدها الاسم إذا كرِّر كقولك : ياتيمُ تيمَ عدي .
وذلك قولك : لا أبالك (١)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ - ٣٤٦ : « باب المنفى المضاف بلام الإضافة .
اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك ، كما يقع من المضاف
إلى اسم إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك ، ولا
مسلمي لك .

وزعم الخليل أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك الحقت الألف التي لا تكسون إلا في
الإضافة . وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أبالك في معنى : لا أبالك . فعملوا
أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في لا مثل زيد ، فلما جاءوا بلام
الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذا كان المعنى واحدا . . . ومثل هذا
الكلام قول الشاعر :

يابؤس للجهل ضرارا لأقوام

حمأوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت : يا بؤس الجهل وإنما فعل هذا في المنفى
تخفيفا . كأنهم لم يذكروا اللام . . .

قال المبرد في الكامل ج ٧ ص ١٤٥ معلقا على قول الحسن البصري : لا أبالك : « وهذه
كلمة فيها جفاء والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق والإغراء ، وربما استعملتها
الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب ، فيقول القائل للأمير والخليفة : انظر في أمر
رعيتك لا أبالك ، وسمع سليمان بن عبد الملك رجلا من الأعراب في سنة جدبية يقول :
رب العباد مالنا ومالكا قد كنت تسقيننا فما بدا لكا

انزل علينا الغيث لا أبالك

فاخرجه سليمان أحسن مخرج فقال : أشهد أنه لا أبالك ولا ولد ولا صاحبة . . . » .
وفي الخصائص ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٤ : « وذلك أن قولهم : لا أبالك كلام جرى مجرى
المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فانك لا تنفى في الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ، أي
أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه كذا فسر أبو علي وكذلك هو لمثامله ، ألا
تري أنه قد أنشد توكيدا من هذا المعنى فيه قوله :

وتترك أخرى فردة لا أخا لها

ولا مسلمي لك (١).

أما قولك : لا أبا لك فإنما تُثبت اللام ، لأنك تريد الإضافة . ولولا ذلك لحذفتها . ألا ترى أنك تقول : هذا أبٌ لزيد ، ومررت بأبٍ لزيد ، فيكون على حرفين .
فإن قلت : هذا أبوك رددت ، وكذلك رأيت أباك ، ومررت بأبيك . إنما رددت للإضافة .

فإن أردت الأفراد قلت : لا أبَ لزيد ، جعلت (لزيد) خبراً أو أضمرت الخبر ، وجعلته تبييناً .

فإن قلت : لا أبا له - فالتقدير : لا أباه ، ودخلت اللام لتوكيد الإضافة ، كدخولها في (يا بؤس للحرب) ، وكذلك الأضل في هذا (٢) كقوله :

= ولم يقل : لا أخت لها . ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أختا لك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع الذكر ، فجرى هذا نحوه من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة : (الصيف ضيغت اللبن) ...

ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر وأنه يقال لمن له أب ، ولمن ليس له أب . فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة وإن كان في اللفظ خبراً . ولو كان دعاء مصرحاً وأمرأ معنياً لما جاز أن يقال لمن لا أب له ، لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة ... » .

وقال في ص ٣٣٨ : « وأجاز أبو علي - رحمه الله - أن يكون لك خبراً ويكون أختاً اسماً مقصوراً تاماً غير مضاف ، كقولك : لا عصاك ... » .

وقال الزمخشري في الفائق ج ٢ ص ٤٨١ : « الأصل في قولهم : لا أبا لك ، ولا أم لك نفى أن يكون له أب حر وأم حرة . وهو المقرف والهجين المذمومان عندهم ، ثم استعمل في موضع الاستقصار والاستبطاء ونحو ذلك والحث على ما ينافي الهجاء والمقارف » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ : « وإنما ذهبت النون في لا مسلمي لك على هذا المثال جعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم ، وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام وذلك قولك : لا أباك فكانهم لو لم يجيئوا باللام قالوا : لا مسلميك فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مسلمي لك وإذا تمثيل وإن لم يتكلم بلا مسلميك » .

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٤ : « الكثير أن يقال : لا أب له ، ولا غلامين له ، فيكونان مبنيين على ما ذكرنا ، وجاء أيضاً على قلة لكن لا إلى حد الشذوذ في المثني وجمع المذكر السالم ، وفي الأب ، والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون المثني ، والمجموع واثبات الالف في الأب والأخ فيقال : لا غلامي لك ، ولا مسلمي لك ، ولا أبا له ، ولا أختاً له فتكون معربة اتفاقاً ... » .

(٢) كرر هذا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٨٤ ، ج ٧ ص ١٤٧

وانظر ص ٢٥٣ من هذا الجزء

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْيْ مُلَاقِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي (١)

وقال الآخر :

/ فَقَدْ مَاتَ شِمَاخٌ وَمَاتَ مُزْرَدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ - لَا أَبَاكَ - يُخَلِّدُ (٢)

٤
٦٤٨

(١) استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٥ ، ج ٧ ص ١٤٧ على أن لا أبا لك أصله الإضافة وزيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه فإذا حذفت اللام رجع إلى أصله من الإضافة . وكذلك استشهد به أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٣٤٥ وابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٣٦٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٥ .

وقال أبو علي : حذف اللام من أبا لك إنما يكون في الضرورة ولولا أنها في حكم الثابت في اللفظ لما عملت (لا) ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة .

تخوفيني : الأصل تخوفينني فحذفت إحدى النون فقيّل الأولى وقيل الثانية . ونسب البغدادي البيت إلى أبي حية الثميري . الخزائن ج ٢ ص ١١٨ وكذلك في اللسان (أبي) ونسبه الشجري إلى الأعشى وإسحق في ديوانه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ ولم يتكلم عليه الأعلام وروى عجزه . وأى كريم لا أباك يمتنع . ثم قال : ويروى مخلد واستشهد به المبرد في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٨٥ ، ج ٧ ص ١٤٧ ورواه كما في المقتضب .

وقد سبق في المقتضب ج ٣ ص ٣٧٣ ذكر بيت من هذه القصيدة وهو :
ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه صفيح من تراب منضد
وروى عجزه سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : عليه صفيح من تراب موضع .
وقد تبع ابن السراج المبرد في رواية البيت : وقد مات شِمَاخُ .
والصحيح أن البيتين من قصيدة عينية لسكين الدارمي ذكر فيها حال الشعراء المتقدمين وأنهم ذهبوا ، ولم يبق منهم أحد ، وقد ذكرها البغدادي في الخزائن ج ٢ ص ١١٦ - ١١٧ منها :

ولست بأحيا من رجال رأيته لكل امرئ يوما حمام ومصرع
والشماخ ، ومزرد أخوان شقيقان وصحابيان ، وشاعران لكل منهما ديوان مطبوع وقد طبع
قريبا ديوان مزرد في بغداد .

قال أبو عثمان المازني : لم يجيء في باب النفي مثل لا أباك مضافا بغير لام إلا هذا وحده وأنشد البيتين (هذا وما قبله) وروى البغدادي هذا البيت من غير ضرورة فيه هكذا :

وأى عزيز لا أباك يمنع

ويظهر أن هذا البيت ساقط من بعض نسخ كتاب سيبويه فالاعلم لم يتكلم عنه والبغدادي أم يشر إلى أنه من شواهد سيبويه كما ألزم نفسه في بقية الشواهد بذلك وقد أشار إلى البيت الآخر : ونابغة الجعدي . . إلى أنه من شواهد سيبويه .

وانظر الخزائن ج ٢ ص ١١٦ - ١١٩ ، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٥ .

وعلى هذا تقول : لا مسلمي لك ، ولا مسلمي لك .

فإن قلت : لا مسلمين في دارك ، ولا مسلمين عندك - لم يكن من إثبات النون بُدٌّ ؛ لأنَّ (في) ، و(عند) وسائر حروف الإضافة لا تدخل على معنى اللام ؛ لأنَّ دخول اللام بمنزلة سقوطها .

ألا ترى أنَّ قوالك : هذا غلامك ، بمنزلة قوالك : هذا غلام لك .

وتقول : لا مسلمين هذين اليومين لك ، ولا مسلمين اليوم لك ؛ لأنه لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه ، إلا أنَّ يضطرَّ شاعر ، فيفصل بالظروف وما أشبهها ؛ لأنَّ الظرف لا يُفصل بين العامل والمعمول فيه ، تقول : إنَّ في الدار زيدا ، وإنَّ اليوم زيدا قائمٌ (١) .

فمما جاء في الشعر فصل بينه وبين ما عمل فيه قوله :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْقَرَارِيحِ (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ - ٣٤٧ : « وتقول : لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك . إثبات النون أحسن وهو الوجه ، وذلك أنك إذا قلت : لا يدى لك ، ولا أبا لك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء ، نحو : لا مثل زيد ، فكما قبج أن تقول : لا مثل بها زيد ، فتفصل قبج أن تقول : لا يدى بها لك ولكن تقول : لا يدين بها لك ، ولا أب يوم الجمعة لك . كأنك قلت : لا يدين بها ، ولا أب يوم الجمعة ، ثم جعلت لك خبرا فرارا من انقبج . » . وقول المبرد « لأنَّ الظرف لا يفصل . . . » هو معنى قولهم : يفتغر في الظروف مالا يفتغر في غيرها .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٢ ، ٣٤٧ إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة والأصل كأن أصوات أواخر الميس .

الايغال : الابعاد يقال : أوغل في الأرض : إذا ابعدها فيها ، وأوغل في الأمر . إذا دخل فيه بسرعة . والضمير للابل في بيت قبله .

الأواخر : جمع آخره بوزن فاعلة وهي آخره الرجل وهو العود الذي في آخر الرجل الذي يستند إليه الراكب ويقال فيه مؤخر الرجل ، وقيل يجوز فتح الخاء فيه أيضا .

الميس : بفتح الميم : شجر يتخذ منه الرجال والاقتاب .

واضافة أواخر إليه كإضافة خاتم فضة .

القراريح : جمع فروجة وهي صغار الدجاج .

يريد : أن رجالهم جدد وقد طال سيرهم ، فبعض الرجل يحك بعضها ، فتصوت مثل

أصوات القراريح من شدة السير واضطراب الرجل .

ومن ايغالهن : من للتعليل .

والبيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٧١ - ٧٦ وانظر الخزامة ج ٢ ص ١١٩ -

١٢١ ، ص ٢٥ . وشرح الحماسة ٣/ ١٠٠ . وشرح سقط الزند ص ١٥٣٣ ، وابن يعيش ٣ : ٧٧ .

وقال آخر :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(١)

/ ونظير الظرف في ذلك المصدر ، وما كان مثله من حشو الكلام ، كقوله :

أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهُوَادِي^(٢)

أراد : معاود وقت الهوادي جرأة .

وقال آخر :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيذَمًا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دُرُ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩١ على الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف للضرورة والاصل : بكف يهودي .

وصف رسوم الدار ، فشبها بالكتابة في دقتها والاستدلال بها .

وخص اليهود لانهم اهل كتاب ، وجعل الكتابة بعضها متقارب وبعضها مفترق متباين . ومعنى يزِيل : يفرق ما بينها ويباعد .

ونسب البيت الى ابي حية النميري سيبويه وشراحه .

وانظر العيني ج ٣ ص ٤٧٠ - ٤٧٢ ، وأمالى ابن الشجري ج ٢ ص ٢٥٠

(٢) أشم من الشمم وهو الارتفاع فعله من باب علم . والهوادي : جمع هادية وهي من كل شيء اوله من الخيل والليل جرأة مفعول لأجله فصل به بين المضاف والمضاف اليه .

وقال العيني ج ٣ ص ٤٩٢ : لم أقف على قائله .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩١ وبعجزه في ص ٩٩ على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٢٠ : « ولا يجوز اضافة در الى اليوم على سبيل الاتساع في الظروف وجعله مفعولا به ، لانك لو خفضت اليوم بالاضافة لم يكن لمن ما يعمل فيه » وكذلك قال المازني

واليوم معمول لمتعلق الخبر ولا يجوز ان يكون معمولاً للفعل (لامها) ، لان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول .

ساتيذما : قال ياقوت : « بعد الالف تاء مثناة مكسورة وياء مثناة من تحت ، ودال مهملة مفتوحة ثم ميم والفاء مقصورة أصله مهمل في الاستعمال في كلام العرب فاما أن يكون مرتجلا قريباً ، لانهم قد أكثروا من ذكره في شعرهم ، واما أن يكون أعجمياً . قال العمراني : هو جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبداً وقال غيره : سمي بذلك لانه ليس من يوم الا ويسفك فيه =

==

دم ، وساتى وسادى بمعنى وهو سدى الثوب فكان الدماء تسدى فيه كما يسدى الثوب وقد
مده البحرى البلدان ج ٣ ص ١٦٨ - ١٦٩
ورجح البغدادي انه نهر قرب ارزن .
استعبرت : بكت .
والبيت من ابيات ثلاثة لعمرؤ بن قميئة قالها في خروجه مع امرئ القيس الى ملك
الروم وهو الذي عناه بقوله :
بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ وابن يعيش ج ٣ ص ٢٠ ومعجم البلدان ،
ومجالس نعلب ص ١٥٢

هذا باب

مالا يجوز أن يُحمل من المنفى على الموضع

تقول : لا غلام لك ولا العباس ، ولا غلام لك ولا زيد ، ولا غلام لك وزيد . لم يجوز أن يُحمل زيد على (لا) ، ولكن ترفعه على الموضع ؛ لأنَّ (لا) وما عملت فيه في موضع رفع ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة .

ومثله : كلُّ رجل في الدار وزيدُ فله درهم ، وكلُّ رجل في الدار وعبدُ الله لأكرمهم ؛ لأنَّه لا يجوز : كلُّ عبدِ الله ، فعطف على كلِّ نفسها^(١) ؛ كما لا يجوز : لا عبدَ الله في الدار . فعلى هذا يجري ما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ : « باب لا تجوز فيه المعرفة الا ان تحمل على الموضع ، لانه لا يجوز للا ان تعمل في معرفة ، كما لايجوز ذلك لرب .

فمن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس . فان قلت : احمله على (لا) فانه ينبغي لك ان تقول : رب غلام لك والعباس .

وكذلك لا غلام لك واخوه . فاما من قال : كل نعمة وسخلتها بدرهم فانه ينبغي له ان يقول : لا رجل لك واخاه ، لانه كانه قال : لا رجل لك واخاه له . »

هذا باب

ما إذا دخلت عليه / (لا) لم تُغيّره عن حاله

لأنّه قد عمل فيه الفعل . فلم يجوز أن يعمل في حرف عاملان (١)

وذلك قولك : لَا سَقِيًّا وَلَا رَعِيًّا ، وَلَا مَرْحَبًا وَلَا أَهْلًا ، وَلَا كَرَامَةً وَلَا مَسْرَةً ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ (لَا) أَفْعَلُ هَذَا وَكَرَامَةً ، وَمَسْرَةً ، أَيْ وَأَكْرَمَكَ ، وَأَسْرَكَ . فَإِنَّمَا نَصَبَهُ الْفِعْلُ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (لَا) لَمْ تُغَيِّرْهُ .

وكذلك لَا سَلَامٌ عَلَيْكَ ، وَهُوَ ابْتِدَاءٌ وَخَبَرُهُ ، وَمَعْنَاهُ الدَّعَاءُ (٢) .

- (١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ : « باب ما إذا لحقته (لا) لم يغيّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها . » .
- (٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ : « وذلك قولك : لا مرحبا ، ولا أهلا ولا كرامة ، ولا مسرة ، ولا شللا ، ولا سقيا ، ولا رعييا ، ولا هنيئا ، ولا مريئا . صارت (لا) مع هذه الاسماء بمنزلة منصوب ليس معه (لا) ، لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق (لا) . ومثل ذلك لا سلام عليك . لم يغير الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق . . ولم يلزمك في ذا تشية (لا) كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه وذلك لا سلم الله عليه » .

للمبرد مناقشة مع سيبويه في علة عدم تكرير (لا) في الدعاء وعدم عملها أيضا ، وقد أشار في المقتضب إلى العلة التي اختارها وهي قوله في العنوان : لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجوز أن يعمل في حرف عاملان قال في نقده لسيبويه :

« قال محمد بن يزيد : ولم يمتنع هذا عندي من حيث ذكر لو كان هذا يجري في ترك النصب والتثنية مجرى الفعل الذي هو بدل منه لزمك أن تقول : زيد لا قائم ، كما كنت تقول : زيد لا يقوم ، وما أشبه هذا .

وكذلك هذا لا منطلق على حد قولك : هذا لا ينطلق .

ولكن القول فيه عندي لما كان دعاء لم تكن فيه قاصدا لنفي شيء عن المذكور ، لان معنى قولك : سقاك الله انما هو معنى : أسأل الله ان يسقيك ، فاذا قلت : لا سقيا فانما هو منتصب بقولك : سقاك الله ، ثم ادخلت (لا) ، فصار لا سقاك الله سقيا .

والناصب لقولك سقيا انما هو سقاك في النفي والايجاب .

على ذلك قال الشاعر :

وَنَبِئْتُ جَوَابًا وَسَكَنَّا يَسْبِيْنِي وَعَمَرُو بَنَ عَفْرًا لَا سَلَامَ عَلَى عَمْرٍو (١)

وكذلك قولك : ولا كرامة ولا مسرة . انما كان قولك فى الايجاب افعل ذلك وكرامة انما معناه : واكرمك كرامة ، فدخلت (لا) على ما عمل فيه غيرها .
وقولك : لا سلام عليك . سلام ابتداء ، وعلبك خبره ، وجاز الابتداء بالنكرة ، لان معناه سلام الله عليك .

ولم تضع سلام فى موضع قولك : رجل فى دارك ، لانك لست تريد ان تخبر عن السلام بشيء انما دعوت له ، فدخلت (لا) على شيء عمل فيه الابتداء ، ولم يلزمك فى هذا الموضع تشنية (لا) ، لانه ليس جوابا لقولك : اذا عندك ام ذا ؟ . ولو اردت المعنى الذى تدخل عليه (لا) نافية لتخبر بها ولا تدعو لقلت : لا كرامة لزيد عند احد ، ولا سقى لزيد فى ماله . فهذا سوى ذلك المعنى واما قول الله - جل وعز - (سلام على ابراهيم) و (رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت) فلا يقال : الله - تعالى - دعا ولكن معنى الكلام - والله اعلم - هؤلاء ممن وجب ان يقال لهم : سلام عليكم ورحمكم الله ، لان هذا انما يقال بالاستحقاق لأولياء الله ، كما ان قوله : (ويل يومئذ للمكذبين) لا يقال فيه دعاء عليهم ، ولكن معناه : هم ممن استوجب ان يقال لهم ذلك لان هذا انما يقال لصاحب الشر والهلكة » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال احمد : قوله : انه كان يلزمه ان يقول : زيد لا قائم ، كما تقول : زيد لا يقوم ، وزيد لا منطلق ، كما تقول : زيد لا ينطلق فليس منطلق بدلا من ينطلق ، ولا قائم بدلا من يقوم ، ولا يقوم بدلا من قائم ولا أسماء الفاعلين فى هذا الموضع بدلا من الأفعال وانما هي فى معناها .
فاما سقيا لك فبدل من سقاك الله . الا ترى انهما يتعاقبان ، ولا تقول : سقاك الله سقيا لك ، فتعيد الكلام كله مع الفعل اذا أضمرته ، فجرى المصدر هاهنا مجرى فعله اذ كان بدلا منه ، وليس قوله : ان المصدر جاء فى مثل فعله بعلة للباب . الا ترى لو ان سائلا سأل ، فقال : لم لم يشن الفعل ؟ كان له ان يسأل عن ذلك ودل هذا على ان سيبويه لم يأت فى هذا الموضع بالاعتلال للباب لم لم يشن ؟ وانما قال : ولم تشن المصادر ، كما لم تشن أفعالها ، فمثل ، ولم يبين هاهنا لم لم تشن أفعالها ؟ ولكنه قد بينه فى غير هذا الموضع وهو الذى اتى به محمد ابن يزيد وان المتن من ذلك انما هو جواب لسائل سأل عن احد أمرين ، فنقله أبو العباس الى هذا الموضع » .

انظر الانتصار ص ١٦٦ - ١٦٩

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٧ على عدم تكرير (لا) وأن سلام مبتدا كما كان قبل دخول (لا) .

قال الأعلام : وأفرد يسبني اكتفاء بخبر الواحد عن خبر الاثنين وقصر عفرأ ضرورة .
وقال ابن ولاد فى المقصور ص ٧٧ : وعفرى أيضا اسم رجل ثم انشد بيت جرير . ومثل هذا الضبط فى الديوان ص ٢٧٩ وفى اصل المقتضب أيضا : عفرى بالياء .
والبيت من قصيدة لجرير فى الديوان ص ٢٧٦ - ٢٨٠

هذا باب

(لا) إذا دخلها ألف الاستفهام
أو معنى التمني

أما كونها للاستفهام فعلى حالها قَبْلَ أَنْ يَحْدُثَ فيها علامته . تقول : ألا رجل في الدار؟
على قول من قال : لا رجل في الدار .
ومن قال : لا رجل في الدار ولا امرأة ، قال : ألا رجل في الدار ولا امرأة ؟
ومن قال : لا رجل ظريفا في الدار ، قال : ألا رجل ظريفا ؟ ومن لم ينون ظريفا قبل
الاستفهام لم ينوئه ها هنا (١) .

وقد تجعل (لا) بمنزلة / (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة ، فنقول :
لا رجل أفضل منك (٢) .
ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه ؛ لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة . فعلى هذا تستفهم
عنها .

فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيويه ، والخليل وغيرهما إلا المازني وحده .
تقول : ألا ماء أشربه ، ألا ماء وعسلا . تنون عسلا ، كما كان في قولك : لا رجل وغلاما
في الدار .

(١) في سيويه ج ١ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ : « واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما
بعدها ، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ... »

ومن قال : لا غلام ولا جارية قال : لا غلام ولا جارية ؟ » .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٣٥٧ : « لا مستصرخ ، ولا براح والنصب أجود وأكثر من
الرفع ، لأنك إذا قلت : لا غلام فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس » .

وتقول : ألا ماء بارد إن شئت ، وإن شئت نونت باردا ، وإن شئت لم تنون كقولك :
لا رجل ظريفا وإن شئت نونت ظريفا ، وإن شئت لم تنون .
ومن قال : لا رجل وامرأة ، لم يقل هنا إلا بالنصب .

واحتجاج النحويين : أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء ، وموضعه نصب ،
كقولك : اللهم غلاماً ، أى هب لى غلاماً .

وكتولهم : إن زيدا فى الدار وعمرو ، حمل (عمرو) على الموضع . فإن قالوا :
ليت زيدا فى الدار وعمرا - لم يكن موضع عمرو الابتداء ، لأن / (إن) تدخل على معنى
الابتداء ، و (ليت) تدخل للتمنى فلها معنى سوى ذلك ، فلذلك لم يكن فى (ليت)
و (لعل) و (كأن) ما فى (إن) و (لكن) من الحمل على موضع الابتداء ، لأن لهن معانى
غير الابتداء . فكان التشبيه ، وليت للتمنى ، ولعل للتوقع .

وكان المازنى يُجرى هذا مع التمنى مجراه قبل ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه
وإن دخله خلاف معناه ، ألا ترى أن قولك : غفر الله لزيد معناه الدعاء ، ولفظه لفظ ضرب ،
فلم يُغير لما دخله من المعنى ، وكذلك قولك : علم الله لأفعلن ، لفظه لفظ رزق الله ، ومعناه
القسم ، فلم يُغيره .

وكذلك : حسبك رفع بالابتداء ، ومعناه النهى .

ومن قوله : ألا رجل أفضل منك يترفع أفضل لأنه خبر الابتداء ، كما كان فى النفي
وكذا يلزمه .

والآخرون ينصبونه ، ولا يكون له خبر (١) .

(١) المبرد هنا ذكر رأى سيبويه وجهه النحويين وبين وجهة نظرهم ، كما ذكر رأى
المازنى وبين وجهة نظره ، ولم يرجح رأيا على آخر وكذلك مرض لكلام سيبويه فى نقده وذكر
رأى المازنى فقال فى الرد على سيبويه :

« ومن ذلك قوله فى هذا الباب : والرفع لا يكون فى هذا الموضع ، لأنه ليس بجواب
لقوله : إذا عندك أم ذا ، وليس فى هذا الموضع معنى ليس (انظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٩) .
يعنى (لا) إذا لحقها الف الاستفهام لعنى التمنى ، نحو : ألا ماء بارد .

قال لا يجوز الا ماء .

قال محمد : ولو كان هذا لا يجوز من قبل انه ليس جوابا لقولك : اذا عندك ام ذا كان يلزمك ايضا الا تجيز الا ماء بارد .

قال لا يجوز الا ماء ولو عمل ، لان هذا ليس جوابا لقولك : هل من ماء ؟ اذ زعم ان قولك : لا رجل في الدار جواب لقولك : هل من رجل .

ولكن القول في هذا انه جاز فيه الرفع والنصب ، كما كان قبل دخول الف الاستفهام عليه ، واجازة الرفع قول ابي عثمان وذلك لان هذا وقع في النفس جوابا كما ذكر سيبويه ، ثم دخل عليه الاستفهام على هيئته في النفي ، لان الاستفهام لا يغير ما دخل عليه عن حاله قبل ان يكون استفهاما ودخله معنى التمني ، وله حظ من اعراب ، كما ان قولك : غفر الله لزيد لا يمنع من اعراب الفعل والفاعل وان دخله معنى الدعاء .

ومن ذلك قوله في هذا الباب : ومن قال : لا غلام افضل منك لم يقل : لا غلام افضل منك الا بالنصب لانه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنيا عن الخبر كاستغناء اللهم غلاما ومعناه : اللهم هب لي غلاما (انظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٩) .

قال محمد : وليس هذا كما قال ، لانه وان كان فيه معنى التمني فانما قوله : الا ماء في موضع اسم مرفوع ، وخبره مضمرة فان اضمرته رفعت ، وحكمه حكمه قبل ان يدخل الف الاستفهام وان يقع فيه معنى التمني .
ونظير ذلك : رحمة الله عليه . اعرابه اعراب زيد اخوك وان كان فيه معنى الدعاء ، واجازة رفع الخبر قول ابي عثمان « .

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال احمد : اما قول سيبويه : ان الرفع امتنع في قولك : الا ماء ، لانه ليس بجواب لما ذكر ، فالمعنى عند جميع اصحابه ان الرفع مع (لا) انما يكون من وجهين :

اما ان تحمله على كلام مستفهم مبتدا ، او على ان تجعل (الا) بمعنى ليس وما عدا الوجهين فليس للرفع فيه معنى ، وذلك ان المستفهم اذا قال : ازيد عندك ام عمرو ؟ قلت : لا زيد ولا عمرو ، فجعلت الجواب الذي هو خبر على ما حمل المستفهم عليه كلامه .

وان جعلتها بمعنى ليس فليست تحتاج فيها الى التكرار ، كما لا تحتاج في (ليس) الى ذلك .

واذا ادخلت الف الاستفهام بمعنى التمني وانت لا تجيب احدا ، فتبني كلامك على ما بني عليه ، وانما انت مبتدئ بالقول ، ولا يجوز ان تحمله في الاعراب الا على معنى ، ومعناه الفعل ، لانك لا تمنى الا بفعل . الا ترى الى قول سيبويه : الا غلام معناه : اللهم هب لي غلاما .

• • • • •
= وقول محمد بن يزيد انه في موضع مبتدأ ، كما كان لا رجل وان الخبر مضمّر خطأ ،
لان موضع التمني ليس بموضع ابتداء ، ولا يحتاج فيه الى خبر . الا ترى انك تقول : اللهم
ارزقني غلاما .

والذي ألقى محمد بن يزيد في هذا الغلط قول العرب : رحمة الله عليه انه دعاء والدعاء
لا يكون الا بفعل كالتمني ، وقد جاز الرفع فيه .
والفصل بينهما أن قولهم : رحمة الله عليه جاء لفظه في كلام العرب على غير معناه ، لأن
معناه النصب اذ كان دعاء . فاما التمني فجاء لفظه على أصله ، ومعناه منصوبا وافق اللفظ
المعنى .

فان قال قائل : فارفع هذا ، كما رفعت العرب ذلك .
قيل له : ليس رد الشيء الى غير أصله ومعناه اذا جاء على أصله بجائز ولا قياس .
فكان هذا القائل قال : قد جاء لفظ التمني على معناه ، فردوه الى غير معناه وهو الرفع (وذروا)
فيه معناه وهو النصب وهذا قياس فاسد ، ومذهب غير مستقيم .
وأما قول سيبويه : ولا يكون في هذا . يعني في قولك : الا رجل أفضل منك في التمني
فانه أراد انك لو قلت : (ليس) ها هنا لصار معنى الكلام الى التقرير . الا ترى انك اذا قرنت الف
الاستفهام بليس فقلت : اليس فلان أفضل منك كان الكلام على معنى التقرير ، فأبان بهذا أن
الرفع غير منسأغ فيه البتة ، لانه اذا لم يكن جوابا لمستفهم حمل كلامه على الابتداء ، ولا
يدخله معنى (ليس) فقد امتنع فيه السببان اللذان يوجبان الرفع .

وأما معارضة اياه في صدر كلامه بأن قال : هذا لا يجوز من قبل انه ليس جوابا
لقولك : اذا عندك ام ذا ؟ فكان يلزمه أيضا ألا يجيز الأماء بارد ، لأن هذا ليس بجواب لقولك
اذ زعم ان قولك : لا رجل في الدار انما هو جواب لقولك : هل من رجل في الدار ؟ .
ولو أمكنني انتزاع هذه المعارضة من جميع النسخ التي سيرها لانتزعتها ، وأمست
عن ذكرها لضعفها وقبحها ، ولو بلغتني عنه ولم تكن في كتابه لأنكرتها قال أحمد .

وذلك ان سيبويه زعم أن لا رجل في الدار وهو خبر جواب للاستفهام اذا قالت : هل من
رجل في الدار ، فالزمه على هذا ألا يجيز الاستفهام ، لانه ليس بجواب للاستفهام وذلك
انه قال : ينبغى ألا يجيز الا ماء بارد وهو استفهام لانه ليس جوابا لهل من ماء وهذا
أيضا استفهام ، فالزمه اذا قال ما لا ينكره أحد وهو أن يكون الاستفهام غير جائز اذ ليس
بجواب للاستفهام .

وقد كان أبو عمر الجرمي يخالف المازني في هذه المسألة ، واحتج ببعض ما ذكرناه وهو
معنى قول سيبويه .

زعم أبو عمر انه لم يجز في (الا) التي للتمنى ما جاز في (لا) من رفع الصفة على
الموضع بنحو : لا رجل أفضل منك ، لأن موضع النفي للابتداء ولما دخله معنى التمني زال
الابتداء ، لأنه قد تحول الى معنى آخر ، وصار في موضع نصب ، كما لا يجوز في (ليت) ،

= و (لعل) و (كأن) من الحمل على الموضع مجاز في (أن) ، و (لكن) . فلذلك زعم انه لا يجوز الا ماء ولبن ، كما تقول في النفي .

وقد اوضح هذا سيبويه فقال : هو بمنزلة اللهم غلاما اي هب لي غلاما » .

انظر الانتصار ص ١٦٩ - ١٧٤ وهما مسألتان في نقد المبرد رد عليهما ردا واحدا .

المبرد في المقتضب لم يضعف رأى سيبويه ، كما لم يرجح رأى المازني بل ذكر أدلة الفريقين مكتفيا بذلك .

وابن يعيش ج ٧ ص ٤٨ والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤١ وابن هشام في

المغنى ج ٢ ص ٤٥ والسيوطي في الهمع ج ١٤٧١ والأشموني ج ١ ص ٣٦٤ يجعلون المبرد في صف المازني في مخالفة سيبويه .

هذا باب

مسائل (لا) في العطف من المعرفة والذكرة

٤
٦٥٣ / إعلم أنك لا تعطف اسماً على اسم ، ولا فعلاً على فعل في موضع من العربية إلا كان مثله . تقول : مررت بزيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، وأنا آتيك وأكرمك ، ولا تذهب قنندم ، أي : لا تذهب ولا تندم ، ولم يُرد الجواب (١) .

وتقول : لا رجل وغلماً . عطفت غلاماً على رجل . وحق الرجل أن ينون ، ولكن البناء منعه من ذلك ؛ كما تقول : مررت بعثمان وزيد ، فموضع (عثمان) خفض ، غير أنه لا ينصرف . فجرى المنصرف على موضعه .

فإن قلت : لا رجل ولا غلام في الدار ولا حول ولا قوة إلا بالله - فإنما عطفت الثاني على (لا) وما عملت فيه ؛ لأنها والذي عملت فيه في موضع اسم مرفوع مبتدأ ، ولا بد للمبتدأ من خبر . مُصمر أو مُظهر .

ونظير ذلك : كل رجل ظريف في الدار ، إن جعلت ظريفاً نعتاً للرجل ، وإن جعلته لكل رفعت فقلت : كل رجل ظريف في الدار (٢) .

٤
٦٥٤ وتقول : كل رجل وغلماً عندك / فإن حملت الغلام على « كل » رفعت ، وصار واحداً ؛ لأن ما بعد (كل) إذا كان واحداً نكرة فهو في معنى جماعة إذا أفردوا واحداً واحداً . يذكرك على ذلك قولهم : جاءني كل اثنين في الدار ؛ لأن معناه : إذا جعلوا اثنين اثنين .

وتقول : لا رجل في الدار ولا غلاماً يا فتى . إن جعلت (لا) الثانية للنفي كقولك : ليس رجل في الدار وليس غلام .

(١) إذا أراد الجواب كانت الفاء للسببية ، فينصب الفعل بأن مضمرة .

(٢) ذكر سيويه ج ١ ص ٢٧١ شواهد لوصف كل المضافة الى نكرة ثم ذكر في ص ٢٧٣ أن كلا ، وبعضاً المقطوعين عن الإضافة لا يوصفان وإنما ينصب ما بعدهما على الحالية (باب ما ينتصب خبره لانه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً) .

وإن جعلت (لا) للعطف مثل : ما مررت بزید ولا عمرو - وقلت : لا رجل في الدار ولا غلاماً إن عطفته على رجل ، وإن عطفته على (لا) رفعت (١).

وتقول : لا أخاك ، ولا أباً لزید . إن كانت (لا) للنفي .

وإن كانت للعطف قلت : ولا أباً لزید . لا يجوز غير ذلك ؛ لأنّ اللام دخلت على المنقّ لا في المعطوف عليه ؛ كما دخلت في النداء ، ولم تدخل في المعطوف عليه لأنّك تقول : يا بؤس للحرب . ولا تقول : يا بؤس زید . وبؤس للحرب ؛ لأنّ النداء يحتمل ما لا يحتمله المعطوف ، وكذلك المنقّ ، تقول : يا زید والحارث رفعاً ونصباً^(٢) ، ولو ولى (الحارث) حرف النداء لم يجز إلا أن تحذف منه الألف واللام ؛ لأنّ الإشارة تعريف ، فلا يدخل الألف واللام على شيء معرّف بغيرهما .

ألا ترى أنّ تقدير من قال : الحارث والعبّاس - إنّما يحكى حالهما نكرة ، وهما وصف ؛ لأنّه يريد الشيء بعينه ، ولا تقول على هذا : جاعني العمر ، إلا أن تسميه بجمع عمرة ، فتحكى تلك الحال .

والنفي بمنزلة النداء فيما يحتمل . تقول : لا رجل في الدار ، ولا تقول : وغلام في الدار ، حتى تنوّن الغلام على ما وصفت لك .

وتقول : لا رجلين مسلمين لك . لا بدّ من إثبات النون ؛ لأنّ (مسلمين) نعت ، وليس بالمعتمد عليه بالنفي ، وإنّما يحذف من المنقّ لا من نعته ؛ كما تقول في النداء : يا رجل الظريف أقبل ، فإنّما تحذفان من المنادى ؛ ولا تحذفان من وصفه لما ذكرت لك .

(١) جملة الوجوه في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة :

أن بنى ما بعد (لا) الأولى جاز فيما بعد لا الثانية البناء على الفتح أو النصب عطفاً على محل اسم لا أو الرفع على أن (لا) عاملة عمل ليس أو مهمله وما بعدها مبتدأ .

وان رفع ما بعد (لا) الأولى جاز فيما بعد (لا) الثانية البناء على الفتح أو الرفع وانظر هذه الوجوه في سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ - ١١٣ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٣٩ - ٢٤٠ والمغني ج ١ ص ١٩٦ .

(٢) تقدم في ص ٢١٢ - ٢١٣ .

هذا باب

الاستثناء

والاستثناء على وجهين :

أحدهما : أن يكون الكلام محمولا على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء .

وذلك قولك : ما جاعني إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد . فإنما يجرى هذا على قولك : جاعني زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، وتكون الأسماء محمولة على أفعالها .

وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء ؛ لأنك إذا قلت : جاعني زيد - فقد يجوز أن يكون معه غيره . فإذا قلت : ما جاعني إلا زيد - نفيت المجيء كله إلا مجيئه ، وكذلك جميع ما ذكرنا (١) .

والوجه الآخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولا ، ثم تباي بالمستثنى بعده . فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ، وذلك قولك : جاعني القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « باب ما يكون استثناء يالا . اعلم أن الا يكون الاسم بعدها على وجهين :

فأحد الوجهين : ألا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن (لا) حين قلت : لا مرحبا ، ولا سلام لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق . فذلك (الا) ولكنها تجيء لمعنى ، كما تجيء (لا) لمعنى .

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق (الا) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك قولك : ما أتاني الا زيد ، وما لقيت الا زيدا ، وما مررت الا بزيد . تجرى الاسم مجراه إذا قلت : ما أتاني زيد ، وما لقيت زيدا ، وما مررت بزيد ، ولكنك أدخلت (الا) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة . فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (الا) ، لأنها بعد (الا) في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (الا) ، لأنها بعد (الا) محمولة محمولة على ما يجر ، ويرفع ، وينصب ، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (الا) ولم تشغل عنها قبل أن تلحق (الا) الفعل بغيرها . »

وعلى هذا مَجْرَى النفي . وإن كان الأجود فيه غيره ؛ نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا زيد ، وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا - كانت (إلا) بدلا من قولك : أعني زيدا ، وأستثنى فيمن جاءني زيدا ، فكانت بدلا من الفعل (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهما ، » . وقال في ص ٣٦٩ : « باب لا يكون المستثنى فيه الا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله ، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل ، وذلك قولك : أتاني القوم الا أباك ، ومررت بالقوم الا أباك ، والقوم فيها الا أباك ، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما قبله ، ولم يكن صفة . وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها » .

ما الذي يدل عليه كلام سيبويه هذا في ناصب المستثنى ؟ وهل بين كلامه وكلام المبرد من خلاف ؟
الأنباري في الانصاف ص ١٦٧ يعبر عن مذهب البصريين بقوله :
« ذهب البصريون الى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط (الا) .
ويعمل ذلك في أسرار العربية ص ٢٠١ بقوله :
« وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازما في الأصل الا أنه قوى بالا ، فتعدى الى المستثنى ، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية » .

وكذلك يصور الرضي ج ١ ص ٢٠٧ مذهب البصريين .
وكلام المبرد في المقتضب وفي الكامل يفيد أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و (الا) بدل من هذا الفعل ، كما قال في ناصب المنادى ، ولكنه في الكامل يقول عن رأيه بأنه مترجم عما قال سيبويه غير مناقض له قال ج ٤ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ : « فشرّبوا منه الا قليلا منهم » نصب هذا على معنى الفعل و (الا) دليل على ذلك . فاذا قلت : جاءني القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم ، فاذا قال الا زيدا فالمعنى : لأعني فيهم زيدا ، أو استثنى ممن ذكرت زيدا ، ولسيبويه فيه تمثيل والذي ذكرت لك أبين منه ، وهو مترجم عما قال غير مناقض له .

والذي يظهر لي أن رأي المبرد في ناصب المستثنى مخالف لرأي سيبويه فكلام سيبويه على ما فيه من اجمال يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل (الا) .
وكلام المبرد في كتابيه المقتضب والكامل يفيد أن الناصب هو الفعل المحذوف و (الا) دليل وبدل منه ، وليس ل (الا) عمل في المستثنى .
فمن نسب الى المبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو (الا) يكون مخالفا لقول المبرد في كتابيه .

وهي حرف الاستثناء الأصلي. وحروف الاستثناء غيرها ما أذكره لك :

أما ما كان من ذلك اسما فغير (١) وسوى ، وسواء (٢) .

وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا ، وخلا .

وما كان فعلاً فحاشا (٣) ، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف ، وعدا ، ولا يكون .

أبو الفتح بن جنى صور رأى المبرد في سر الصناعة ج ١ ص ١٤٦ تصويراً يطابق كلام المبرد فقال :

« على أن أبا العباس قد ذهب في انتصاب ما بعد (إلا) في الاستثناء إلى أنه يناسب يدل عليه معقود الكلام . فكأنه عنده إذا قلت : قاموا إلا بكراً تقديره : استثنى بكراً ، أولاً أعنى بكراً فدللت (إلا) على استثنى ، ولا أعنى » .

وهذا تعبير صادق عن مذهب المبرد ولكنه في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٦ يقول : « ولهذا كان ما ذهب إليه أبو العباس من أن (إلا) في الاستثناء هي الناصبة ، لأنها ثابتة عن استثنى ، ولا أعنى مردوداً عندنا » .

وكلام المبرد لا يثبت لـ (إلا) عملاً في المستثنى لكنه يقول : هي دليل على هذا الفعل وبذلك منه فلا يذكر هذا الفعل معها .

وابن يعيش قد نهج منهج ابن جنى أيضاً فقال ج ٨ ص ٩ :

« وأبو العباس المبرد كان يذهب إلى أن الناصب للمستثنى فعل دل عليه مجرى الكلام تقديره : استثنى ، ولا أعنى ، ونحوه فلا تكون المقوية » .

وقال في ج ٢ ص ٧٦ : « وذهب أبو العباس المبرد ، وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن استثنى » .

وقال الأنباري في الانصاف ص ١٦٧ : فذهب بعض الكوفيين إلى أن العامل فيه (إلا) وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو اسحق الزجاج من البصريين . وفي الهمع ج ١ ص ٢٢٤ : وفي ناصبه أقوال : أحدها أنه (إلا) وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد ثم قال : السابع أنه بأستثنى مضمرًا وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافي وانظر الأشموني ج ٢ ص ٢٤ ، والشنقي ج ١ ص ١٥٢

ونظير هذه المسألة مانسب إليه من أن المنادى منصوب بـ (يا) وانظر ردنا ص ٢٠٢ .

(١) سيعقد باباً لغير فيما يأتي .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : « وأما أتاني القوم سواك فزعم الخليل أن هذا كقولك :

أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك إلا أن في سواك معنى الاستثناء » .

وقال المبرد في ص ٣٤٩ : « ومما لا يكون إلا ظرفاً ويقبح أن يكون اسماً (سوى) و (سواء)

محدودة بمعنى سوى » وانظر ج ٢ ص ٢٧٤ وسيبويه ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : « وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجز ما بعده ،

كما تجز (حتى) ما بعدهما ، وفيه معنى الاستثناء »

= عرض المبرد للبرد على سيبويه فقال :

« قال محمد : أما (حاشا) فبمنزلة خلا إذا أردت بها الفعل • إنما معناه جاوز من قولك : خلا يغلو • كذلك : حاشا يحاشى وكذا قوله : أنت أحب الناس الى ولا أحاشى أحدا : أى ولا أستثنى أحدا • وتصييرها فعلا بمنزلة خلا فى الاستثناء قول أبى عمر الجرمى وأنشد :

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه ولا أحاشى من الأقوام من أحد

وتقول : أتانى القوم حاشا زيد ، حق حاشا ان يكون فى معنى المصدر كقولك : حاشا لله وحاش الله كما تقول : براءة الله وبراءة الله • يدلك على ذلك دخولها على اللام فى قولك : حاشا لله ، ولو كانت حرفا لم تدخل على حرف •

وحاشا يحاشى محاشاة المصدر ونقص كما تنقص الأسماء فتقول : حاش لله ولو كانت حرفا لم تدخل على حرف ، وحاش لله مثل غد ، وغدو ، ومه ، ومهلا • ولا يكون ذلك فى الحرف وكل قول سوى ذلك باطل ، •

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد بن محمد : لم ينكر سيبويه أن يكون حاشا فعلا فى موضع من الكلام البتة ، وإنما ذكرها فى الاستثناء خاصة ، فزعم أن العرب تجرب بها فى هذا الباب ، والفعل لا يجزى وقد يعجز مثل هذا فى كلام العرب ، فتجعل فى موضع الكلمة اسما وفى موضع حرفا ، كما فعلوا ذلك بمنذ •

و أما أن يجروا بالفعل فلا يوجد ذلك ، ولاله وجه •

ولم ينصبوا بها فى الاستثناء فيجرونها مجرى خلا من أنها تكون مرة فعلا ، ومرة حرفا ولو أوجدنا شاهدا فى الاستثناء لكان ردا • فأما قول النابغة :

ولا أحاشى من الأقوام من أحد

فلا يجرى هذا مجرى الاستثناء ، وليس يجوز أن ينصب بحاشا فى الاستثناء قياسا على خلا ، وقد لزم العرب فيها أحد الوجهين فى هذا الباب • فإن جعل قول القائل : ولا أحاشى من الأقوام استثناء فليجعل قول القائل ولا يخلو من كيت ، وكيت فلان استثناء ، وليس يجعل أحد من النحويين هذه الكلمة على تصرفها استثناء ، وكذلك (حاشا) إذا صرفتها فى الأقوام استثناء فليجعل قول القائل ولا يخلو فى الاستثناء لزم وجهها واحدا ، وطريقة واحدة •

وأما احتجاجة بدخول حرف الجر معها فى قولهم : (حاشا لله) فلم يدخلوا حرف الجر معها للاستثناء • ألا ترى أنهم يقولون مستأنفين الكلام : حاشا لله من كذا ، وكذا ، فليس هذا بالاستثناء من شئ تقدم ، وهذا يدل على صحة ما قاله سيبويه •

فأما فى غير الاستثناء فقد تكون فعلا كما قال الجرمى ولا خلاف فى ذلك بين أهل العربية •

• وأما رجوع محمد عن أن تكون فعلا إلى أن زعم أنها مصدر فهذا ظن لم يأت معه بحجة .
وهل وجد في الكلام مصدر من فاعل يفاعل على وزن فعله ولفظه ؟ وليس في الكلام فاعل فاعلا
وانما المصدر من فاعل مفاعلة ، وفعال ، مثل : قاتل مقاتلة وقتالا .
وأما قوله : أن الحرف لا يدخل على الحرف فليس حاشا بحرف إذا دخلت على الحرف ، وليس
يكون ذلك في الاستثناء ، ولكنها إذا دخلت على الحرف في موضع من الكلام فعل والفعل يدخل
على الحرف وذلك في قولهم : حاشا لزيد ، ويكون أيضا اسما غير فعل ولا مصدر ، فيدخل
على الحرف كقولك : غلام لزيد .
• انظر الانتصار ص ١٨٧ - ١٩٠ .

هذا باب

المستثنى من المنفى

تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وإلا زيدا .

أما النصب فعلى ما فسرت لك ، وأما الرفع فهو الوجه لما أذكره لك إن شاء الله .

تقول : ما جاءني أحد إلا زيد . فتجعل (زيد) بدلا من أحد ، فيصير التقدير ما جاءني إلا زيد ؛ لأنَّ البدل يحلُّ محلَّ المبدل منه .

ألا ترى أنَّ قولك : مررت بأخيك زيد - إنما هو بمنزلة قولك : مررت بزيد ؛ لأنَّك لما رفعت الأخ قام (زيد) مقامه . فعلى هذا / قلت : ما جاءني أحد إلا زيد^(١) .

٤
٦٥٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل فيه .

وذلك قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو ، وما رأيت أحدا إلا عمرا . جعلت المستثنى بدلا من الأول فكأنك قلت : ما مررت إلا بزيد ، وما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيدا ، كما أنك إذا قلت : مررت برجل زيد فكأنك قلت : مررت بزيد . فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله ، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول .

ومن ذلك قولك : ما أتاني القوم إلا عمرو ، وما فيها القوم إلا زيد ، وليس فيها القوم إلا أخوك ، وما مررت بالقوم إلا أخيك . فالقوم ما هنا بمنزلة أحد . ومن قال : ما أتاني القوم إلا أباك لأنه بمنزلة قوله : أتاني القوم إلا أباك فإنه ينبغي له أن يقول : (ما فعلوه إلا قليلا منهم) .

وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجه ما أتاني القوم إلا عبد الله ، ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لما جاز أن تقول : ما أتاني أحد كما أنه لا يجوز : أتاني أحد . . . »

وقال في ص ٣٦٣ « باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا حدثني بذلك يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتاني أحد إلا زيدا ، وعلى هذا ما رأيت أحد إلا زيدا ، فتنصب زيدا على غير رأيت وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

فإن قال قائل : فما بال (زيد) موجباً ، و (أحد) كان منفيّاً ، ألا حلّ محله ؟

قيل : قد حلّ محله في العامل ، و (إلا) لها معناها .

ولو قلت : جاءني إخوتك إلا زيدا - لم يجوز إلا النصب ؛ لأنك أوحذفت الإخوة .

بطل الكلام ، وذلك أنه كان يكون : جاءني إلا زيدا . فلا يقع الاستثناء على شيء ، فمن ثمّ بطل لفظ (إلا) من النصب لفساد البدل (١) .

فمن ذلك قول الله عزّ وجلّ : (ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم) (٢) لأنك لو قدرته على حذف الضمير ، وهو الواو في فعلوه - لكان : ما فعله إلاّ قليل منهم .

وقال في الإيجاب : (فشرّبوا منه إلاّ قليلاً منهم) (٣) وقال : (فسجد الملائكة كلّهم أجمعون إلاّ إبليس) (٤) .

وأما قوله عزّ وجلّ : (ولا يلتفت منكم أحدٌ إلاّ امرأتك) وامرأتك (٥) - فالوجهان جائزان جيّدان .

فمن قال : (إلاّ امرأتك) فهو مستثنى / من يلتفت ، وكأنّه قال : ولا يلتفت إلاّ امرأتك .

٤
٦٥٩

(١) سيعيده في ص ٦٦٢ فرجى التعليق عليه هنا .

(٢) النساء : ٦٦ وقرأ ابن عامر وحده من السبعة بنصب قليل شرح الشاطبية ص ١٨٤

غيث النفع ص ٧٦ النشر ج ٢ ص ٢٥٠ .

وانظر معاني القرآن للقرّاء ج ١ ص ١٦٦ والرضي ج ١ ص ٢١٤ والبحر المحيط ج ٣

ص ٢٨٥ .

ويقول المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : والقراءة الجيدة (ما فعلوه الا قليل منهم) وقد

قرئ الا قليلا .

(٣) البقرة : ٢٤٩ .

(٤) الحجر : ٣٠ .

(٥) هود : ٨١ ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء من (الا امرأتك) وقرأ الباقيون

بنصبها (الشاطبية ص ٢٢٤ . غيث النفع ص ١٣٠ النشر ج ٢ ص ٢٩٠) .

خرج الزمخشري قراءة النصب على أن الاستثناء من قوله (فأسر بأهلك) فالاستثناء تام

موجب واجب النصب كما يرى المبرد هنا .

قال في المفصل ج ١ ص ١٩٧ : « وأما قوله - عز وجل - : (الا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب

ويجوز النصب على غير هذا الوجه ، وليس بالجيّد ، على ما أعطيتك في أوّل الباب .
جَوْدَةُ النصب على قوله : (فَاسْرِ بِأَهْلِكَ) إلّا امرأتك . فلا يجوز إلّا النصب على هذا القول
لفساد البدل لو قيل : أسرّ إلّا بامرأتك لم يجز . فإنّما باب الاستثناء - إذا استغنى الفِعل
بفاعله ، أو الابتداء بخبره - النصب ، إلّا أن يصلح البدل ، فيكون أجود ، والنصب على
حاله في الجواز . وإنّما كان البدل أجود ، لأنّه في اللفظ . والمعنى ، والنصب بالاستثناء إنّما
هو للمعنى لا للفظ .

وبيان ذلك أنّك إذا قلت : جاءني إخوانك إلّا زيدا ، وزيد أحد إخوانك - أوقعت
عند السامع من قبل الاستثناء أنّه فيمن جاء . فإذا قلت : إلّا زيدا - فإنّما وقعت في موضع :
لا أعني زيدا منهم ، أو أسثنى زيدا منهم ، فهذا معنى .

وإذا قلت : ما جاءني أحد إلّا زيد . فإنّما رفعت ، وإنّما نحييت أحدا عن الفِعل ، وأحداث
(زيدا) بعد الاستثناء محلّه ، فصار التقدير : ما جاءني إلّا زيد . فكلّ موضع / صالح فيه
البدل فهو الوجه ، وإذا لم يصلح البدل لم يكن إلّا النصب ، كما يجوز فيما صالح فيه
البدل النصب على الاستثناء .

٤
٦٦٠

فمستثنى من قوله تعالى - « فاسر بأهلك » . ثم اجاز في الكشف أن يكون مستثنى من قوله
(ولا يلتفت منكم أحد) قال : ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت على أصل الاستثناء وإن كان .
الفصيح هو البدل . وفي إخراجها مع أهله روايتان واختلاف القراءتين لاختلاف
الروايتين » (الكشف ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨) وقد رد على الزمخشري في هذا ابن الحاجب في
شرح كافيته ص ٤٥ وأبو حيان في البحر ج ٥ ص ٢٤٨ .

وقد خرج ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٤٢ قراءة الرفع على أنها
مبتدأ خبره الجملة بعده .

وتبعه ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٥٣ وابن القيم في بدائع الفوائد ج ٣ ص ٦٥ - ٦٦

هذا باب

ما لا يجوز فيه البدل

وذلك الاستثناء المقدم . نحو : ما جاءني إلا زيدا أحد ، وما مررت إلا زيدا بأحد .
ولأنما امتنع البدل ؛ لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه ، فصار الوجه الذي كان يصلح
على المجاز لا يجوز ها هنا غيره .

وذلك أنك كنت تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وتجزئ : ما جاءني أحد إلا زيدا ،
فلما قدمت المستثنى بطل وجه البدل ، فلم يبق إلا الوجه الثاني .

ومثال هذا قولك : جاءني رجل ظريف ، فتجعل ظريفاً نعتاً لرجل ، ويجوز : جاءني
رجل ظريفاً ، على الحال . فإذا قلت : جاءني ظريفاً رجل - بطل الوجه الجيد ؛ لأن رجلاً
لا يكون نعتاً ، فصار الذي كان هناك مجازاً لا يجوز غيره (١) . فمن ذلك قوله :

الناس ألبٌ علينا فيك لئس لنا إلا السيوف ، وأطراف القنا وزر (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧١ : « باب ما يقدم فيه المستثنى » .
وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحد ، ومالي إلا أباك صديق ، وزعم الخليل أنهم إنما حملهم
على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ، ولا يكون مبدلاً منه ، لأن الاستثناء
إنما حده أن تتداركه بعد ما تنفي ، فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد
يجوز إذا أخرجت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها
قائماً رجل حملوه على وجه قد يجوز لو أخرجت الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن
يحملوا الكلام على غير وجهه » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧١ على تقدم المستثنى على المستثنى منه فوجب
نصبه والأصل : فليس لنا وزر إلا السيوف وأطراف القنا .

الألب : المجتمعون المتألبون .

الوزر : الملجأ والحصن وأصله الجبل .

والبيت لكعب بن مالك قاله للنبي صلى الله عليه وسلم .

وانظر الانصاف ص ١٧٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩ والكامل ج ٢ ص ٢٤٥ ، وشروح سقط

الزند ٦٠٥

وقال :

وما لِيْ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ ، شِيعَةً وَمَالِيْ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ^(١)

/وتقول : مَنْ لِيْ إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ . إذا أردت أن تجعل (صديق) خبراً لـ «مَنْ» . كأنك قلت : مَنْ صديق لِي ؟

فإن أردت غير هذا الوجه قلت : مَنْ لِيْ إِلَّا أَبوكَ صديقاً . جعلت (مَنْ) ابتداءً ، وقولك أَبوكَ خبره ، وجعلت صديقاً حالا^(٢) .

وإن شئت قلت : مَنْ لِيْ إِلَّا أَبوكَ صديق ؟ جعلت الأب بدلاً مِنْ «مَنْ» : فصار التقدير : أَبوكَ لِيْ صديق ؛ لأنَّ «مَنْ» اسم مُستفهم عنه ، فتقديره : أَحَدٌ . إِلَّا أَبوكَ لِيْ صديق . فإذا أبدل طرح أحداً ، وجعل أَبَاكَ بدلاً منه . صار تقديره : مَالِيْ إِلَّا أَبوكَ صديق .

(١) تقدم المستثنى على المستثنى منه في الشطرين والأصل : ومالي شيعه الا آل أحمد ، ومالي مشعب الا مشعب الحق .

مشعب الحق : طريقه وروى : ومالي الامذهب الحق مذهب .

الشيعه : الأعوان والأحزاب .

البيت للكثير بن زيد الأسدي من قصيدة مشهورة في الهاشميات ص ٣٦ - ٥٥ وانظر الفصل ج ١ ص ١٩٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩ والانصاف ص ١٧٦ والعيني ج ٢ ص ١١١-١١٤ والكامل ج ٤ ص ٢٤٥ وشرح ديوان المتنبي ج ٢ ص ٢٨ ، ومعجم المقاييس ج ٣ ص ١٩١ واللسان (شعب) ومجالس ثعلب ص ٦٢ والأغانى ١١٩/١٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٢ : « وكذلك مَنْ لِيْ الا أَبوكَ صديقاً ، لأنك أخليت (مَنْ) للأب ولم تفرده لأن يعمل كما يعمل المبتدأ » .

وقال السيرافي في تعليقه على سيبويه : أعراب أبو العباس محمد بن يزيد هذا المثال فقال : ان (مَنْ) مبتدأ ، وأبوكَ خبره ومثله بقوله : ما يزيد الا أخوك .

والوجه عندي أن مَنْ مبتدأ ، ولي خبره ، وأبوكَ بدل مِنْ . كأنه قال : الى احد الا أبوك . وقوله : لأنك أخليت مِنْ للأب ولم تفرده : أى أبدلت الأب مِنْه ولم تفرد (مَنْ) لأن لِيْ خبرها . وقد فسر مثل ما فسرت غير أبى العباس من مفسرى كلام سيبويه » .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٠٩ : « ويجوز لك أن تقول : مَالِيْ الا أَبوكَ صديقاً على أن أَبوكَ مبتدأ ، ولي خبره ، وصديقاً حال وتقول : مَنْ لِيْ الا أَبوكَ صديقاً . فمن مبتدأ ، ولي خبر وأبوكَ بدل مِنْ مَنْ كأنك قلت : الى أحد الا أبوكَ وصديقاً حال . . . » .

وتقول في باب منه ، وهو أن تؤخر صفة الأول . تقول : ما جاعني أحد إلا زيد خير منك . التقدير : ما جاعني أحد خير منك إلا زيد .

فأنت في هذا مُحَيَّر : إن شئت نصبت زيدا ، لأنَّ الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته ، فلم تقدّم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به .

ألا ترى أنك لو قلت : رأيت زيدا الأحمر ، وهو لا يُعرف إلا بهذا النعت - لم يكن قولك : رأيت زيدا مُغْنِياً .

وأما من أبدل منه فيقول : الوصف تابع مُستغنى عنه ، وإنما أبدل من الموصوف لا من من وصفه ، وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين ، ولم تقل إنه نعت ، لأنه جوهر لا ينعت به .

ولو كان البدل يُبطل المبدل منه لم يجز أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله ؛ لأنك لو لم تختد بالهاء ، فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله - كان خلفاً ؛ لأنك جعلت زيدا ابتداء ، ولم ترد إليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام .

وإنما سمى البدل بدلاً ؛ لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشراكة .

وكان سيبويه يختار : ما مررت بأحد إلا زيد خير منك ؛ لأنَّ البدل إنما هو من الاسم لا من نعته ، والنعت فضلة يجوز حذفها (١) .

وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحت من لفظي ، وإن كان في المعنى موجوداً ، فكيف أنعت ما قد سقط ؟

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٢ : فإن قلت : ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمر خير من زيد كان الرفع والجور جائزاً ، وحسن البدل ، لأنك قد شغلت الرفع والجور ، ثم أبدلته من المرفوع والمجور ، ثم وصفت بعد ذلك . . . وقد قال بعضهم : ما مررت بأحد إلا زيداً خير منه ، وكذلك من لي إلا زيداً صديقاً ، ومالي أحد إلا زيداً صديق كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصبا ، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصبا

/ والقياس عندى قول سيبويه ؛ لأنَّ الكلام إنما يراد لمعناه (١) .

والمعنى الصحيح أنَّ البدلَ والمبدلَ منه موجودان معاً ، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط . فإنَّ المُبدلَ منه بمنزلة ما ليس في الكلام (٢) .

وتقول : ما منهم أحد اتخذت عنده يداً إلا زيدٌ كريم ، على البدل من أحد ، وإن شئت خفضت زيدا فأبدلته من الهاء التى فى عنده ؛ لأنَّ المعنى : ما اتخذت يداً عند أحد منهم كريم . إلا عند زيد ، فهذا يدلُّك على جميع البدل (٣) .

(١) صرح المبرد هنا باختياره مذهب سيبويه وكذلك نقل مذهبه ابن يعيش ج ٢ ص ٩٢ . والسيوطى فى الهمع ينقل عن شرح الكافية لابن مالك أن مذهب المبرد اختيار النصب مع المازنى قال ج ١ ص ٢٢٥ .

« هذا مذهب سيبويه ، واختلف النقل عن المازنى فالمشهور عنه موافقة سيبويه ، ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ، ولا يوجب ، لأن المبدل منه منوى الطرح ، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك ، ونقل عنه أيضاً أنه يوجب النصب ، ويمنع الإبدال ، فحصل عنه ثلاثة أقوال ... ونقل ابن مالك فى شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب » .
وكذلك نسب الى المبرد اختيار النصب الأشمونى ج ٢ ص ٣١ .

(٢) صرح المبرد فى غير موضع من المقتضب بأن البدل والمبدل منه لم يوضعا على أن يسقط أحدهما الا فى بدل الغلط فقال فى ص ٤٤٣ : نحو قولك : مررت بأخيك زيد . أبدلت زيدا من الأخ نحييت الأخ وجعلته فى موضعه فى العامل ، فصار مثل قولك : مررت بزيد وإنما هو فى الحقيقة تبين ، ولكن قيل له بدل لأن الذى عمل فى الذى قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له .

وقال هنا أيضاً : « ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول : زيد مررت به أبى عبد الله ، لأنك لو لم تعتد بالهاء ، فقلت : زيد مررت بأبى عبد الله كان خلفاء ، لأنك جعلت زيد ابتداء ، ولم ترد اليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت فى الكلام وإنما سُمى البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة » .

ونسب الرضى الى المبرد أنه يقول : المبدل منه فى حكم الطرح معنى فقال ج ١ ص ٣١٦ : « واختلف النحاة فى المبدل منه فقال المبرد أنه فى حكم الطرح معنى بناء على أن المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه ، وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل ، والمبدل منه يتبين منه أن الأول ليس فى حكم الطرح معنى الا فى بدل الغلط ولا كلام أن المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال » .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « ومن ذلك أيضاً : ما فهم أحد اتخذت عنده يداً الا زيد » .

هذا باب

مالا يكون المستثنى فيه إلا نصباً

وذلك قولك : جاعنى إخوتك إلا زيدا ، ومررت بإخوتك إلا زيدا ، ولا يكون
البديل ها هنا لما ذكرت لك .

ألا ترى أنك لو طرحت الإخوة من الكلام لتبدل زيدا منهم - لفسد . لو قلت :
جاعنى إلا زيدا كان محالا ، وكذلك مررت / إلا بزید محال (١) .

٤
٦٦٤

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٩ : « أتانى القوم الا أبوك » وانما منع الأب أن يكون بدلا من
القوم أنك لو قلت : أتانى الا أبوك كان محالا .
وانما جاز : ما أتانى القوم الا أبوك ، لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتانى الا أبوك ، فالمبدل
انما يجىء أبدا كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلى له الفعل ، وتجعله مكان الاول ، .
وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٤٣ وأسرار العربية ص ٢٠٦ والرضى ج ١ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ وابن
يعيش ج ٢ ص ٨٢ فقد اعتمدوا على تعليل سيبويه .

هذا باب

ما يصلح فيه البدل على وجهين

تقول : ما ظننت أحدا يقول ذاك إلا زيدا ، وإن شئت قلت : إلا زيد .

أما النصب فعلى البدل من أحد ، وإن شئت فعلى أصل الاستثناء .

وأما الرفع فعلى أن تبدله من المضمر في « يقول » ؛ لأنَّ معناه : ما أظنه يقول ذاك أحد إلا زيد . فالذي أضمرته في « يقول » منيُّ عنه القول (١) .

ومثله قول الشاعر :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « وتقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله ، وما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا . هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الاضمار الذي في الفعل فقلت : ما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيد - فعربي »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦١ على ابدال كواكبها من الضمير المستتر في يحكى ، لأنه منفي في المعنى ، ولو نصب على البدل من أحد لكان أحسن ، لأن أحدا منفي في اللفظ والمعنى . وقال ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٧٣-٧٤ (ابدال المستثنى انما يقع فيما كان غير واجب نفيا ، أو نهيا ، أو استفهاما فان وصفت المستثنى منه بجملة من فعل وفاعل مضمر كقولك : ما رأيت أحدا يقول ذاك فحكم الصفة حكم الموصوف في تناول النفي لها فاذا استثنيت من الضمير في يقول فكأنك استثنيت من الموصوف المضمر المنفي فلذلك جاز الرفع في المستثنى من حيث كان بدلا من مرفوع عائد على المنفي ولولا احتياجه الى تصحيح القافية كان النصب فيها أول من ثلاثة أوجه :

أحدها : ابدالها من الظاهر الذي تناوله النفي على الحقيقة .

والثاني : نصبها على أصل باب الاستثناء كقراءة ابن عامر (ما فعلوه الا قليلا منهم)

والثالث : انه استثناء من غير الجنس كقولك : ما في الدار أحد الا الخيل . وأهل الحجاز مجمعون فيه على النصب وعلى ذلك أجمع القراء في قوله تعالى : (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) يحكى علينا : بمعنى يروى و (على) بمعنى عن أو ضمن يحكى معنى ينم . وانظر المنفى ج ١

ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٣٥-١٣٦ ، ص ١٩٠

ونقل الرضى ج ١ ص ٢١٢ كلاما في البيت نسبه لسيبويه .

أبدل الكواكب من المضمّر في يحكى ، ولو أبدله من أحد كان أجود ، لأنّ أحدا مني في اللفظ. [والمعنى] ^(١) والذي في الفعل بعده مني في المعنى .

ومثّل ذلك : ما علمت أحدا دخل الدار إلّا زيدا ، وإلّا زيدٌ إن شئت على ما تقدم من قولنا .

فأما ما ضربت أحدا يقول ذاك إلّا زيدا - فالنصب لا غير ، لأنك لم تنف القول .

إنما ذكرت أنّ القول واقع ولكنك لم تضرب بمن قال إلّا زيدا ^(٢)

والفصل بين علمت وظننت وبأيهما ، وبين سائر الأفعال - أنّ (علمت) وبأيهما ليست أفعالا واصله منك إلى غيرك ، وإنما هي إخبار بما هجس في نفسك من يقين أو شك ،

= وقال ابن الشجرى : البيت الذى ذكره سيبويه يقع فى أكثر نسخ الكتاب غير منسوب الى شاعر مسمى ، ووجدته فى كتاب لغوى منسوب الى عدى بن زيد ، وتصفحت نسختين من ديوان شعر عدى ، فلم أجد فيهما هذه المقطوعة بل وجدت له قصيدة على هذا الوزن وهذه القافية (٠٠٠)

وقال فى ص ٧٣ (البيت من مقطوعة لرجل من الانصار ٠٠)

وقال البغدادي : وهذا البيت نسبه الشارح المحقق الى عدى بن زيد موافقة لشرح شواهد سيبويه ، ولم ينسبه سيبويه فى كتابه الى أحد ، وإنما أورده غفلا ، وقد تصفحت ديوان عدى بن زيد مرتين ، فلم أجد فيه وإنما هذا البيت من أبيات لأحيحة بن الجلاح الأنصارى أثبتها الأصبهاني فى الأغاني ٠٠ ثم ذكرها ٠٠ والقافية فيها مرفوعة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٨-٢٥ ومهذب الأغاني ج ١ ص ١١٣-١١٤ والسيوطى ص ١٤٢-١٤٣

ويظهر مما سيأتى أن سيبويه يقول بأن ترى فى البيت قلبية لا بصرية وقد نقل عنه أن رأى بصرية الرضى وقال البغدادي : أنه ليس فى كتابه

(١) هذه الزيادة من الخزانة ج ٢ ص ١٩ فقد نقل نص كلام المسرد عن النحاس ولا بد منها لاستقامة الكلام .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦١ : (وتقول : ما ضربت أحدا يقول ذاك الا زيدا لا يكون فى ذا الا النصب ، وذلك لأنك أردت فى هذا الموضع أن تخبر بموقع فعلك ، ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك الا زيد ، ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدا . والمعنى فى الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك الا زيدا ولكنك قلت : رأيت أو ظننت أو نحوهما ، لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت ، ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت ٠٠)

فإذا قلت : علمت زيدا قائماً - فإنما أثبت القيام في علمك ، ولم توصل إلى ذات زيد شيئاً .

وإذا قلت : ما علمت زيدا قائماً - فإنما أخبرت أنه لم يقع في علمك .
 و (ضربت) وبابها أفعال واصلة إلى الذات مكتفية بمفعولاتها ، فما كان بعدها فله معناه ، وكذلك أعطيت وبابها . نحو : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت زيدا ثوباً . إنما هي هي أفعال حقيقة ودفع كان منك إلى زيد ، ونقل لمفعول إلى مفعول به ، فالدرهم والثوب منقولان ، وزيد منقول إليه (١) .

فإذا قلت : ما أعطيت أحداً درهماً إلا ديناراً - أبدت الدينار بما قبله ، لأن درهماً في معنى الجميع . كأنه قال : ما أعطيت أحداً شيئاً .

ومما يدلُّك على أنهما مفعولان بائن / أحدهما من صاحبه ، أنك لو حذفْتَ الفعل لتعتبر ، لم يقع أحد المفعولين بصاحبه : لو قلت في قولك : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت زيدا ثوباً : زيد درهم ، أو زيد ثوب - كان محالاً .

وباب (كان) ، و (إن) ، و (علمت) داخل على ابتداء وخبر .
 وذاك أنك لو حذفْتَ (كان) من قولك : كان زيد منطلقاً ، أو (إن) من هذا ، أو (علمت) - لكان الكلام الباقي : زيد منطلق .

وإنما هذه الأفعال والعوامل داخلة على ابتداء وخبر .
 وتقول : ما أعطيت أحداً يقول ذاك درهماً إلا زيدا ، ورفع (زيد) خطأ لما ذكرت لك .
 وتقول : ما منهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدا . لا يصلح فيه إلا النصب ، وذاك لأن الاستثناء إنما وقع من القول ، لأن التقدير : كلُّهم قال ذاك إلا زيدا .

وتقول : أقلُّ رجل رأيتُه إلا زيد . إذا أردت النفي بأقل . كأنك قلت : ما رجل رأيتُه إلا زيد . والتقدير : ما رجل مرئي إلا زيد . وإن أردت أنك قد رأيت قوماً رؤية قليلة

نصبت زيدا ؛ / لأنه مستثنى من موجب . وأن يكون (أقل) في موضع نفي أكثر^(١) وكذلك : كل رجل رأيته يصلح فيه الوجهان^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦١ : (وتقول : أقل رجل يقول ذاك الا زيد ، لأنه صار في معنى ما احد فيها الا زيد .

وتقول : « قل رجل يقول ذاك الا زيد فليس زيد بدلا من الرجل في (قل) ولكن قل رجل في موضع أقل رجل ، ومعناه كمعناه وأقل رجل مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه ، لأنك تدخله في شيء مخرج منه من سواء

وكذلك أقل من يقول ذلك ، وقل من يقول ذاك اذا جعلت من بمنزلة رجل حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة)

للنحويين كلام طويل في اعراب قولهم : أقل رجل يقول ذاك الا زيد نلخصه فيما يأتي : أقل مبتدأ لا خبر له واستغنى ، لأنه شابه حرف النفي عند ابن جني أو لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قل رجل يقول ذاك الا زيد عند النحاس واستغنى بصفة المضاف اليه عن الخبر ولا يجوز أن تكون جملة يقول ذاك خبرا للمبتدأ لأنها جرت على المضاف اليه في تثنيته وجمعه وتانيته يقولون : أقل امرأة تقول ذاك ، وأقل امرأتين تقولان ذاك ، وأقل رجال يقولون ذاك ..

ولأبي على في اعراب أقل رأيان : قال انه مبتدأ حذف خبره وجوبا ، كما حذف خبر المبتدأ بعد لولا ، ورد عليه الرضى بقوله : لا معنى لقولك : أقل رجل يقول ذاك الا زيد موجود . والرأى الثانى لأبي على أنه مبتدأ لا خبر له .

وقال بعضهم : جملة يقول ذاك هي خبر أقل ورد بانها تتبع المضاف اليه في تثنيته وجمعه وتذكيره وتانيته ، كما ضعف بانهم يقولون : أقل من يقول ذاك الا زيد ، وقل من يقول ذاك الا زيد و (من) نكرة لا بد لها من وصف وأقل رجل يقول بمعنى أقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة ، كما كانت وصفا لمن .

ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في أقل رجل لأن أقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البديل الذى هو مثبت وهو لا يضاف الا الى مانفى الحكم عنه ، ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ أقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى يقول ذاك الا زيد ، ولا يصح فالرفوع بعد (الا) في مثل هذا المقام معرفة كان أو نكرة بدل من المضاف اليه . أقل على المعنى المؤول به الكلام اذا التقدير : ما رجل يقول ذاك الا زيد ، أى ما يقول ذاك الا زيد .

وأقل رجل يقول ذاك .. مما يلزم صدر الكلام لما فيه من معنى النفي ، فلا تدخل عليه نواسخ الابتداء .

والمضاف اليه أقل لا يكون الا نكرة لكونه كالمجرور برب . ووصف المضاف اليه أقل فعل أو ظرف فلا يكون مفردا أو جملة اسمية ، لأن أصل النفي دخوله على الفعل .

انظر الخصائص ج ٢ ص ١٢٤ والأشباه ج ٢ ص ٤٥ والخزانة ج ٢ ص ٢٦-٢٨ وشرح الكافية

للرضى ج ١ ص ٧٧ ، ٢١٢ ، ج ٢ ص ٣٠٨

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٣٨٧

وتقول : ما علمت أَنَّ أحدا يقول ذاك إِلَّا زيدا ؛ لأنَّ المعنى : ما علمت إِلَّا أَنَّ أحدا
إِلَّا زيدا يقول ذاك .

ف«زيد» بدل من «أحد» الذي عملت فيه (إِنَّ) ، ولو جعلت (إِلَّا) تلي (أَنَّ) لم
يصلح ؛ لأنَّ الحروف لا تقوى قُوَّة الأفعال .

تقول : ما جاءني إِلَّا زيدا قومك ، وما جاءني إِلَّا زيدا أحد ، ولا يجوز : ما علمت
أَنَّ إِلَّا زيدا أحدا في الدار .

فهذا يبيِّن لك حال الموجب ، والمنقُ في الاستثناء .

و (ما) الحجازية بمنزلة (إِنَّ) في العمل وإن اختلف عملاهما .

واستواؤهما في أنَّهما حرفان ليسا بفعل .

تقول : ما القوم فيها إِلَّا زيد ؛ لأنَّ (فيها) مستقرٌّ (١) وتقديره : ليس القوم فيها .
إِلَّا أَنَّ (ليس) يجوز أن تنصب بها ما بعد (إِلَّا) لأنَّها فعل ، فتقدّم خبرها وتؤخره ،
وقد مضى هذا التفسير في باب (ما) (٢) وباب (ليس) (٣) .

/ ولو قلت : ما إِلَّا زيدا فيها أحد - لم يعجز ؛ لأنَّ (ما) ليست بفعل .

٤
٦٦٨

وتقول : ليس إِلَّا زيدا فيها أحد ؛ لأنَّ (ليس) فعل .

وأما قول الله عزَّ وجلَّ : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) (٤) فَإِنَّ (أَنْفُسُهُمْ) بدل
من (شُهَدَاءُ) لأنَّ (لَهُمْ) الخبر .

ولو نصبت (أَنْفُسُهُمْ) ورفعت (شُهَدَاءُ) لصلح ، ولم يكن أجود الوجوه ؛ لأنَّ
شهداء نكرة ، ولكن لو نصبت الشهداء ورفعت أَنْفُسُهُمْ - كان جيّدا . وقد بيّنت هذا في باب
(كان) (٥) .

(١) الظرف المستقر هو ما كان متعلّقا عاما من لفظ الكون والاستقرار ونحوهما واللغو

(٢) انظر ص ١٨٩

بخلافه .

(٣) انظر ص ١٩٤ من هذا الجزء ، ولم يعقد بابا لليس وإنما ذكر ذلك في باب مسائل

(٤) النور : ٦ وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٦٠

(ما)

(٥) ص ٨٨ من هذا الجزء

وَمَا يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (١)
 فـ (لَنْ قَالُوا) مرفوع إذا نصبت الجواب ، وهو منصوب إذا رفعت الجواب ؛ لأنَّهما
 معرفتان ، والأحسن أن ترفع ما بعد (إِلَّا) لَأَنَّهُ مُوجِبٌ وَالْوَجْهَ الْآخِرَ حَسَنٌ جَمِيلٌ .
 فَأَمَّا قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : (مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) فَالْوَجْهَ نَصَبَ (حُجَّتُهُمْ) لَأَنَّهُ
 ذَكَرَ الْفِعْلَ .

وَالْوَجْهَ الْآخِرَ - أَعْنَى رَفَعَ حُجَّتَهُمْ - جَيِّدٌ ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ هِيَ الْقَوْلُ فِي الْمَعْنَى (٢) .

(١) يشير الى انه اذا كان الاسم والخبر معرفتين جعلت أيهما الاسم والآخر الخبر وذكر هذه
 الآية وغيرها في ص ٨٩
 (٢) ذكر الآية في ص ٨٩ - ٩٠

هذا باب

ما تقع فيه (إلا) وما بعدها نعتا

بمنزلة غير ، وما أضيفت إليه

/ وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا (١) . قال الله عز وجل : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (٢) المعنى - والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولو كان معنا رجل غير زيد . وقال الشاعر :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ : (باب ما يكون الا وما بعده وصفا بمنزلة مثل ، وغير ذلك قولك : لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا .
والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا الا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت . ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا)

عرض المبرد لنقد كلام سيبويه فقال :

(لا يجوز أن يكون (الا) وما بعدها وصفا الا في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز الا ترى أنك تقول : ما جاءني أحد الا زيد على الوصف أن شئت ، وكذلك جاءني القوم الا زيد على ذلك ولو قلت : جاءني رجل الا زيد تريد غير زيد على الوصف لم يجز ، لأن الاستثناء هاهنا محال »
هذا ما قاله المبرد في نقده لسيبويه ونراه هنا قد مثل للوصف بالا بقوله : لو كان معنا رجل الا زيد لهلكنا وهو من أمثلة سيبويه ، كما استشهد بشواهد سيبويه الشعرية وهذا يعتبر منه رجوعا عما قاله في نقد سيبويه :

وقد رد على المبرد ردا طويلا ابن ولاد في الانتصار ولو وقف على ما في المقتضب لعرف أن المبرد عدل عن رأيه

وانظر الانتصار ص ١٨٣-١٨٧

نعم قال المبرد فيما يأتي ص ٤٢٢ من المطبوع : وتقول : هذا درهم غير جيد لأن غيرا نعت ، الا ترى أنه لا يستقيم أن تقول : هذا درهم الا جيد ويقول السيوطي في الهمع ج ١ ص ٢٢٩ : (وزعم المبرد على أن الوصف بالا لم يجز الا فيما يجوز فيه البدل) ثم أخذ يرد عليه بشواهد قد ذكرها المبرد على أن الافيهاصفة ..

(٢) الأنبياء - ٢٢ - وانظر الانصاف ص ١٧٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ والمكبري ج ٢ ص ٦٩ والمغني ج ١ ص ٦٧-٦٨ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ والمبرد جمل الا صفة في الآية وابن هشام يقول : (وزعم المبرد أن الا في هذه الآية للاستثناء وإن ما بعدها بدل محتجا بأن لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه .)

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٢٧ .

أَنِخْتُ فَأَلَقْتُ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا (١)

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، ف«إلا» في موضع غير .
ومثل ذلك قوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ - لَعَمْرُ أَبِيكَ - إِلَّا الْفَرْقَدَانِ (٢)

كأنه قال : وكلُّ أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ على وقوع الافة صفة قال الأعلم : « والمعنى قليل بها الأصوات غير بغامها أى الأصوات التى هى غير صوت الناقة .. ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات على أن يكون قليل بمعنى النفى . فكانه قال : ليس بها صوت الافة بغامها . »
ولما كانت (الا) التى تقع صفة فى صورة الحرف الاستثنائى نقل اعرابها الذى تستحقه الى ما بعدها ، فرفع بغامها انما هو بطريق النقل من (الا)
أختها : أبركتها . البلدة الأولى الصدر ، والثانية الأرض ، أى أبركت فالقت صدرها على الأرض .

بغام الظبية : صوتها ، وكذا بغام الناقة صوت لاتفصح به من باب ضرب الضمير فى انيخت ، والقت ، يرجع الى سفينة بر فى البيت قبله المراد بها الناقة قليل بالجر صفة سببية للبلدة الثانية والأصوات فاعل .
ويجوز رفع قليل على أنه خبر الأصوات والجملة صفة .
البيت من قصيدة لذى الرمة فى ديوانه ص ٦٣٦ - ٦٤١ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥١ - ٥٢ والسيوطى ص ٧٨ - والمفنى ج ١ ص ٦٨ ج ٢ ص ١٣ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧١ على أن (الا) وقعت نعتا لكل وذكره المبرد فى الكامل ج ٨ ص ٢٢٩ شاهدا على أنه يضرب المثل باجتماع الفرقدين .
والفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر .
والمراد الحكم على كل أخ بأنه مفارق أخاه فى الدنيا سوى الفرقدين فانهما لا يفترقان الا عند فناء الدنيا وظن المبرد أن قائل البيت وهو صحابى كان يرى بقاء اجتماع الفرقدين أبديا فاعتذر عنه بقوله : وقال هذا من قبل أن يسلم وكذلك صنع الأعلام .
ويرى الكوفيون أن (الا) فى البيت بمعنى الواو ورد عليهم الأنبارى فى الانصاف ص ١٧٣ - ١٧٥ وكذلك ذكر المرتضى فى أماليه .

ويقول البغدادي : وبقي فى البيت احتمال وجه آخر لم أر من ذكره وهو أن تكون (الا) للاستثناء والفرقدان منصوب بفتحة مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة .

وقد تقع (غير) في موضع (إلا) ، كما وقعت (إلا) في موضع (غير) .

وقال الآخر :

وَإِذَا أُولَيْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ (١)

فغير هذه في موضع (إلا) .

- = وكل أخ مفارقه أخوه : يحتمل وجوهاً من الاعراب: كل مبتدأ ومفارق خبر وأخوه فاعل .
كل مبتدأ أول ومفارقة مبتدأ ثان وأخوه خبره والجملة خبر كل .
كل مبتدأ أول وأخوه مبتدأ ثان خبره مفارقه قدم عليه والجملة خبر كل .
كل مبتدأ ، ومفارقة بدل وأخوه الخبر أى مفارق كل أخ أخوه .
كل خبر مقدم ومفارقة بدل منه وأخوه المبتدأ .

وجملة لعمر أهلك القسمية حذف خبر المبتدأ وجوبا وهى جملة معترضة فى البيت
ونسب البيت سيبويه الى عمرو بن معديكرب وكذلك المبرد فى الكامل والجاحظ فى البيان
ج ١ ص ٢٢٨ وقال الأعلام : ويروى لسوار بن المضرب
ونسبه الباحثرى فى حماسته ص ٢٣٣-٢٣٤ - ٢٣٤ الى حزمى بن عامر وكذلك الأمدى
فى المؤلف والمختلف ص ٨٥

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٢-٥٧ والسيوطى ص ٧٨ وابن يعين ج ٢ ص ٨٩ والمغنى ج ١ ص ٦٩
(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ على ان غير صفة للفتى .

قال الأعلام : « الشاهد فيه نعت الفتى وهو معرفة بغير وان كان نكرة ، والذي سوغ
هذا أن التعريف بالالف واللام يكون للجنس ، فلا يخص واحدا بعينه ، فهو مقارب للنكرة ،
وان (غيرا) مضافة الى معرفة ، فقاربت المعارف لذلك وان كانت نكرة .
وفى العجز رواية أخرى : انما يجزى الفتى ليس الجملى
وقد استشهد بها البغداديون على أن ليس عاطفة كلا . والظاهر ان ليس على أصلها وخبرها
محذوف تقديره : ليس الجملى جازيا أو الخبر هو الجملى والاسم مستتر تقديره : ليس الجازى
الجملى .

القرض : ما تعطيه من المال لتقتضاه والقرض هنا ما سلف من احسان أو اساءة
وقال الزمخشري فى المستقصى : الفتى : السيد اللبيب والعرب تقول للجاهل : يا جملى :
أى انما يجزى اللبيب من الناس لا الجاهل .

وفى أمثال الميدانى ص ٢٤ : « انما يجزى الفتى ليس الجملى : يريد لا الجملى يضرب فى
المكافاة : أى انما يجزىك من فيه انسانية لا من فيه بهيمية ويروى : الفتى يجزىك لا الجملى يعنى
الفتى الكيس لا الاحمق »

ورواية سيبويه كرواية المقتضب غير الجملى ولكن فى مجالس ثعلب ص ٥١٥ ما يأتى :
« والغراء يقول : اذا حسنت ليس موضع (لا) جاز وانشد :

انما يجزى الفتى ليس الجملى

وتقول على هذا : جاءني القوم إلّا زيد^(١) ، ولا يكون (إلّا) نعتاً إلّا لما يُنعت بغير ،
 وذلك النكرة ، والمعرفة بالألف واللام على غير معهود ، نحو : ما / يحسن بالرجل مثلك أن
 يفعل ذاك ، وقد أُمّر بالرجل غيرك فيكرمني .

٤
 ٦٧٠

= قال سيبويه يقول : ليس الجمل يجزى فجعله فعلاً محذوفاً واستراح .
 البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧٤ - ١٩٨ .
 وانظر الخزاعة ج ٤ ص ٦٨ - ٧٢ ، ص ٤٧٧ ، ج ٢ ص ٢٨ والعيني ج ٤ ص ١٧٦ -
 ١٨٧ وحماسة البحتري ص ٢٥٢ ، ومجالس ثعلب ص ٥١٥ .
 (١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ - ٣٧١ : « وإذا قال : ما اتاني أحد إلا زيد فانت بالخيار :
 ان شئت جعلت إلا زيد بدلاً وان شئت جعلته صفة » .
 فكلام سيبويه صريح في أنه يجوز جعل (إلا) صفة مع صحة الاستثناء . كهذا المثال
 ومع عدم صحة الاستثناء أيضاً كما في مثاله : لو كان معنا رجل إلا زيد لقلنا (
 وابن هشام في المغنى ج ١ ص ٦٩ يقول : « لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ،
 فيجوز عندي درهم إلا دائق لأنه يجوز إلا دائقاً ، ويمتنع إلا جيد ، لأنه يمتنع إلا جيداً ويجوز
 درهم غير جيد قاله جماعات وقد يقال : انه مخالف لقولهم في (لو كان فيهما آلهة إلا الله
 لفسدتا) ولمثال سيبويه لو كان معنا رجل إلا زيد لقلنا (
 ابن الحاجب شرط للوصف بالآ أن يتعد الاستثناء انظر شرحه على الكافية ص ٤٧ وشرح
 الرضى ج ١ ص ٢٢٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٦٦ - ٢٦٧
 والهمع ج ١ ص ٢٢٩ والبرهان ج ٤ ص ٢٣٩ .

هذا باب

ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله

وذلك قولك : ما جاءني أحد إلا حمارا ، وما في القوم أحد إلا دابة .
فوجه هذا وحده النصب ؛ وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول ، فيُبدل منه ، فتنصبه
بأصل الاستثناء على معنى ولكن ، واللفظ النصب لما ذكرت لك في صدر الباب (١) .
فمن ذلك قول الله عز وجل (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ
الْأَعْلَى) (٢) .

ومن ذلك : (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) (٣) . فالعاصم الفاعل ، و«مَنْ رَحِمَ»
معصوم ، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٣ «باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول
وهو لفة أهل الحجاز

وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارا جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا
الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعمل
العشرين في الدرهم » .

(٢) الليل : ١٩ - ٢٠ الاستثناء منقطع أيضا عند العكبري وابن يعيش وأبو حيان وابن
هشام وغيرهم ، وأجاز الزمخشري مع الانقطاع أن يكون منصوبا على المفعول لأجله وقال أبو حيان :
أخذ الزمخشري هذا عن الفراء

العكبري ج ٢ ص ١٥٥ ، الكشف ج ٤ ص ٢١٨ ابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ البحر المحيط
ج ٨ ص ٤٨٤ البرهان ج ٤ ص ٢٣٧ المغني ج ٢ ص ١٣٠

(٣) هود : ٤٣ ، وقال سيبويه ج ١ ص ٣٦٦ : «باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن
فمن ذلك قوله - عز وجل - : (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) : أى ولكن من رحم » .
الاستثناء في الآية يكون منقطعا إذا أبقى عاصم على أصل معناه ويكون المراد بمن رحم
المعصوم » .

أما إذا أريد بمعنى من رحم الله تعالى ، أى الراحم أو أريد بعاصم معنى معصوم فاعل بمعنى
مفعول أو هو صيغة نسب أى ذى عصمة أو قدر حذف مضاف أى مكان من رحم - كان
الاستثناء متصلا وانظر العكبري ج ٢ ص ٢١ ، والبحر ج ٥ ص ٢٢٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٨١
وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢١٠ ، ص ٢٣٦ والبرهان ج ٤ ص ٢٣٨ والكشاف ج ٢ ص ٢١٧
وبدائع الفوائد ج ٣ ص ٦٧ - ٦٨

وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع ، وهو قول بني تميم .

وتفسير رفعه على وجهين :

أحدهما : أنك إذا قلت : ما جاعني رجل إلا حماراً - فكأنك قلت : ما جاعني إلا حمار ،
وذكرت رجلاً وما أشبهه توكيداً . فكأنه في التقدير : ما جاعني شيء / رجل ولا غيره ،
إلا حمار .

والوجه الآخر : أن تجعل الحمار يقوم مقام مَنْ جاعني من الرجال على التمثيل ،
كما تقول : عتابك السيف ، وتحيتك الضرب ، كما قال :

وخيَّلَ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةً بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ (١)
وقال الآخر :

ليس بيني وبين قيس عتابٌ غير طعن الكلى وضرب الرقاب (٢)
وبنو تميم تقرأ هذه الآية : (إلا ابتغاء وجه ربّ الأعلى) (٣) ويقرءون (ما لهم به من
علم إلا اتباع الظن) (٤) . يجعلون اتباع الظن علمهم .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦٥ فقال : وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي
رفعا ...

وقال الأعلام : « الشاهد فيه رفع غير على البدل من العتاب اتساعاً ومجازاً ، كما قالوا
عتابك السيف ، وتحيتك الشتم ، أي هذا يقوم لك مقام هذا ... ونصب (غير) هو الوجه ،
لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها وإنما قال هذا لما كان بين تغلب وقيس من العداوة
والحرب » .

البيت مطلع قطعة في الوحشيات لأبي تمام ص ٤٢ نسبها لعمر بن الأهتم والقطعة في
معجم الشعراء ص ٢٤٢ لعمر بن الأيهم التغلبي وكذلك هو في حماسة البحتري ص ٣٧ وفي
السمط ص ١٨٤ وهو في ابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ غير منسوب

(٣) هي من الشواذ - قال أبو حيان ج ٨ ص ٨٤ : « وقرأ الجمهور إلا ابتغاء بنصب
الهمزة وهو استثناء منقطع ، لأنه ليس داخلاً من نعمة وقرأ ابن وثاب بالرفع على البدل من
موضع نعمة لأنه رفع وهي لغة تميم » وانظر شواذ ابن خالوية ص ١٧٤ وأعراب ثلاثين
سورة ص ١١٥

(٤) لم اقف على هذه القراءة فيما رجعت اليه من الشواذ

والوجه النصب على ما ذكرت لك ، وهو القياس اللازم ، ووجه الرفع ما بيناه . كما قال :
 وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ ، وَإِلَّا الْعَيْسُ (١)
 فجعل اليعافير أنيس ذلك المكان . ويُشَدُّ بنو تميم قول النابغة :
 وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابًا ، وما بالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
 إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَبَا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ (٢)
 / والوجه النصب ، وهو إنشاد أكثر الناس .

(١) استشهد سيبويه بصدده ج ١ ص ١٣٣ على حذف (رب) بعد الواو والواو عنده
 حرف عطف غير عوض من (رب) الا أنها دالة عليها ، فأضمرت لذلك وهي عند غيره عوض
 من (رب) .
 ثم استشهد بالبيت ج ١ ص ٣٦٥ على رفع اليعافير والعيس بدلا من الانيس على
 الاتساع والمجاز .

اليعافير جمع يعفور : وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية أيضا ، قال بعضهم :
 اليعفور : تيس الظباء .

العيس : ابل بيض يخالط بياضها شقرة جمع عيس والانشى عيساء
 والرجز لجران العود وروايته في الديوان ص ٥٢ :

قَدْ نَدَعَ الْمَنْزِلَ يَالْمَيْسَ يَعِيسُ فِيهِ السَّبْعُ الْجُرُوسُ

الذئب أو ذو لبد هموس بسايسسا ليس به أنيس

الا اليعافير والا العيس ويقبر ملمع كنموس

وانظر الخزائن ج ٤ ص ١٩٧ - ١٩٩ - والعيني ج ٣ ص ١٠٧ - ١٠٩ .

ومجالس ثعلب ص ٣١٦ ، ص ٤٥٢ . وابن عيش ج ٢ ص ٨٠ .

ومعاني القرآن ج ١ ص ٤٧٩ ، ص ٢٨٨ والانصاف ص ١٧٤ ، ص ٢٣١ .

(٢) استشهد بالبيتين مع ثالث لهما سيبويه ج ١ ص ٣٦٤ على ابدال الا أوارى بالرفع من

موضع أحد على لفة تميم في المنقطع .

الأصيل : الوقت بعد العصر الى المغرب وروى البيت أيضا :

وقفت فيها أصيلا كي أسألكها ..

كما روى : وقفت فيها طويلا .

وروى : أصيلا وفيه ثلاثة أقوال :

١ - مصفر أصيل على غير قياس كأنه تصغير أصلان .

٢ - الثاني : انه تصغير أصلان جمع اصيل كزغفان جمع رغيف وفيه ان جمع الكثرة لا يصغر

=

الا يرده الى المفرد .

الثالث : أنه مصغر أصلان وهو اسم مفرد بمعنى الأصيل مثل التكلان والغفران . وروى
أيضا أصيلا بإبدال النون لاما .

الربيع : محلة القوم ومنزلهم أينما كانوا والمربع كجعفر منزلهم في الربيع خاصة .
الأواري : جمع آرية بمد الهمزة وتشديد الياء وهي التي تحبس بها الخيل من وتد أو حبل
اللاى : مصدر لم يستعمل منه فعل الا بالزيادة يقال : التاى ولا يقال : لاى .
المظلومة : قيل هي الأرض حفر فيها ولم يكن بها حفر قبل ذلك
وقيل هي التي أتاها سيل من أرض أخرى وقيل هي أرض مطرت في غير وقتها وشعر
النابغة يقتضى الأول .

قال ابن السكيت : انما قيل بالمظلومة لانهم مروا في بركة ، فحفرها فيها حوضا وليس
بموضع حفر فجعلوا الشيء في غير موضعه .
الجلد : بفتح الجيم واللام : الأرض الصلبة من غير حجارة .
قال ابن السيد : خصها بذلك ، لأنها اذا كانت صلبة تعذر الحفر فيها ، فلم يعمق الحفر
فيها فهو أولى لتشبيه النوى به .
النوى : ما يحفر حول الخيمة كالخوض .
أصيلا : منصوب على الظرفية .

جملة أسئلتها حال أما من تاء وقفت ، فهي جارية على من هي له وإما من ضمير فيها ،
فتكون لغير من هي له وانما جاز الوجهان لأن في أسئلتها ضميرا راجعا الى السائل ، وضميرا
راجعا الى المستؤل ، واستتر الضمير مع جريان الحال على غير من هي له ، لأن الفعل يستتر فيه
ضمير الاجنبى وغيره لقوته في الاضمار فعلى الأول تقديره مسائلها ، وعلى الثانى مسائلها انا
بإظهار الضمير ، ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الضميرين على حد لقيته راكبين ، لاختلاف
العاملين .

عيت : استثناف بياني وقيل حال من ضمير الدار في أسئلتها يقال : عيت بالأمر ،
إذا لم تعرف وجهه وروى أيضا : أعيت بالالف أى عجزت
و (جوابا) أما تمييز محول عن الفاعل : أى عى جوابها ثم أسند الفعل الى ضمير الدار
وأما منصوب بنزع الخافض : أى عيت بجواب وما بالربيع . . جملة لا محل لها من الاعراب أو
حال من ضمير عيت المستتر أو من ضمير أسئلتها والرابط على هذا محذوف أى منها .

كالخوض : يحتمل وجهين : أن جعلت النوى مرفوعا بالابتداء فالظرف خبره ، وأن
جعلته مرفوعا بالعطف على الأواري فالظرف حال من النوى كمن نصب النوى بالعطف
على الأواري وعامل الحال اذا نصب النوى معنى الاستثناء واذا رفع فمعنى الاستقرار .

بالمظلومة - حال من الخوض والعامل مافى الكاف من معنى التشبيه .

و (ما) فى قوله : ما أينها إبهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة إبهامته إبهاما .
وزادته شياعا وعموما كقولك : أعطنى كتابا ما تريد أى كتاب كان أو صلة للتأكيد كالتى فى
قوله (فيما نقضهم ميثاقهم) .

وقوله جلّ ، وعزّ (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا) (١) - من هذا الباب ؛ لأنّ اولا في معنى هلا . والنحويون يُجيزون الرفع في مثل هذا من الكلام ، ولا يجيزونه في القرآن لثلا يُغَيِّرُ خَطَّ المصحف . ورفعه على الوصف كما ذكرت لك في الباب الذي قبله .

فأمّا قول الشاعر :

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرَبَتْ مَعًا ، وَأَعْدَتْ
إِلَّا كَنَاشِرَةً الذِي ضَيَّعْتُمْ كَالْغُصْنِ فِي غُلُوثِهِ الْمُتَنَبِّتِ (٢)

= والمعنى : أن هذا الربع لخلوه من الأهل قدسفت الريح عليه التراب حتى خفيت الأوارى ، فلا تظهر للنّاظر باديء بدء ، وإنما يستبينها ببطء بعد التأمل
ورواية الفراء : الا أوارى ما ان لا ايّنها وتكلم عليها البغدادي والشعر للناطقة من قصيدة في ديوانه ص ٢٥-٣٢

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٩ معاني القرآن ج ١ ص ٤٨٠ ، ٤٨٨ شواهد الشافية ص ٤٨١ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ والعينى ج ٤ ص ٥٧٨ وشرح المعلقات للزوزنى ص ١٩٦ وللتبريزى ص ٣٠٨ - ٣٠٩ الانصاف ص ١٧٤ ، واصلاح المنطق ص ٤٧ والتمام ص ١٦٠ وشرح القصائد السبع ص ٢٤٢

(١) هود ١١٦ وقد ذكرها سيبويه في باب ما لا يكون الا معنى ولكن ج ١ ص ٣٦٦

ثم قال : اى ولكن قليلا ممن أنجينا منهم .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٢٧١ : « استثناء منقطع اى لكن قليلا ممن أنجينا

نهوا عن الفساد ، وهم قليل بالاضافة الى جماعاتهم .

ولا يصح أن يكون استثناء منقطعا مع بقاء التخصيص على ظاهره لفساد المعنى وصيرورته

الى أن الناجين لم يحرضوا على النهى عن الفساد والكلام عند سيبويه بالتخصيص واجب وغيره يراه منفيًا من حيث معناه أنه لم يكن فيهم أولو بقية ... »

وانظر معاني القرآن ج ١ ص ١٦٧ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٧

والبرهان ج ٤ ص ٣٣٩

(٢) استشهد بالبيتين سيبويه ج ١ ص ٣٦٨ على الاستثناء المنقطع ثم قال : كانه قال :

ولكن هذا كناشرة

وقال الاعلم : « الشاهد في قوله : الا كناشرة ونصبه على الاستثناء المنقطع والمعنى : لكن

مثل ناشرة لا جربت لبونه ولا أعدت لانه لم يشرك في تفرق فالج ... وكان المبرد يجعل الكاف في

قوله كناشرة زائدة ولا يحتاج الى زيادتها ، لانه أراد ناشرة ومن كان مثله ممن لم يظلم غيره .

كما تقول : مثلك لا يرضى بهذا : اى أنت وامثالك لا ترضون به . »

فإنما الكاف زائدة ، وهو استثناء ليس من الأول . ولو حذف الكاف لكان الموضع نصاً
ومثل ذلك :

لولا ابنُ حارثةَ الأميرُ لقدَّ أَغْضَيْتُ مِنْ شَتَمِي عَلَى رَغْمِي
إِلَّا كَمُعْرِضٍ المحسَّرُ بَكَرَهُ عَمْدًا يُسَبِّحُنِي عَلَى ظُلْمٍ (١)

= واستشهد بالبيتين أبو الفتح في سرائر الصناعة ج ١ ص ٣٠١ على زيادة الكاف وروايته
كرواية المقتضب أما رواية سيبويه فهي : من كان أشرك وذكرهما اللسان في نبت وروايته
كرواية سيبويه وجعل الكاف زائدة أيضاً .

فالج : هو فالج بن مازن أساء إليه بعض بني مازن حتى رحل عنهم ولحق ببني ذكوان بن
بهثة بن سليم بن قيس عيلان ، فنسب إليهم .

ناشرة رجل من بني مازن ضيق عليه قومه فانتقل عنهم إلى بني أسد .
فدعا هذا الشاعر المازني على بني مازن حيث اضطروه إلى الخروج عنهم ، واستثنى ناشرة منهم ،
لأنه لم يرض فعالمهم ولأنه امتحن محنة فالج بهم

اغدت : صارت فيها الغدة وهي كالذبحة تعقرى البعير فلا تلبسه ، فالهمزة للصيرورة
اللبون : ذوات اللبن وهي تقع للواحد والجماعة .

انفلوا : في المخصص ج ١٦ ص ٦٨ : فعل ذلك في غلواء شبابه ، أي في أوله ثم انشد
البيت ٠٠ وقيل الغلواء سرعة الشباب وحقيقته من الفلو وهو الارتفاع .

المتنبت : بصيغة اسم المفعول المنمى المنفرد بصيغة اسم الفاعل النبات النامي .

وفي اللسان : نبت الشيء ينبت نباتاً ونباتاً وتنبت ثم انشد البيتين ٠٠
وقيل : المتنبت هنا المتأصل .

ونسب الشعر في سيبويه وشراحه إلى عنز بن دجاجة المازني ونسب ابن سيده البيت
الثاني إلى الأعشى (المخصص ج ١٦ ص ٦٨) وليس في ديوانه وللأعشى تأنية على هذا الروي
ولكنها من بحر الطويل والبيتان من الكامل .

البيتان في شرح الفضليات للأنباري ص ٢٠٩ غير منسوبين

(١) استشهد بالبيتين سيبويه ج ١ ص ٣٦٨ على الاستثناء المنقطع .

معرض : علم شخص . المحسر : التعب .

البكر : الفتى من الإبل وهو لا يحتمل لآتاعاب والتحسير لضعفه .

سبه : أكثر سبه .

يقول هذا لرجل شتمه وله من الأمير مكانة . فلم يقدم على سبه والانتصار منه لمكانته ،
ثم استثنى رجلاً آخر يقال له معرض فجعله ممن يباح له شتمه والانتصار منه لثتمه إياه .
ظلماً له .

/ إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلَّفِ نَفْسُهُ وَابْنُ قَبِيصَةَ أَنْ أُغْيِبَ وَيَشْهَدُ (١)
الكاف زائدة مؤكدة كتوكيدها في قول الله جل وعزَّ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٢) .

ومثل ذلك قوله :

* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ (٣) *

أي فيها مقق وهو الطول . والكاف زائدة .

= فيقول للاول : لولا ابن حارثة الأمير ومكانك منه لستمتك . فاغضبت من شتمى على
كرد منى لكن معرضا المحسر بكره والجاد في سبى مباح لى سبه ، لسبه لى وضرب تحسير
البكر لتقصيره عن مقاومته فى المساءة والمهاجاة .

استشهد بالبيتين ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٣٠١ على زيادة الكاف ، ولم ينسبهما
وذكر البيت الثانى فى اللسان (سب - حسر) غير منسوب أيضا ونسبهما الأعلام الى النابغة
الجعدي . وهما من قصيدة فى ديوانه ص ٢٣٤ - ٢٣٦

رواية سيبويه على رغم ، أى ذلة وهوان ورواية المقتضب على رغمى . أى كرد منى .

(١) استشهد به ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٣٠٢ على زيادة الكاف أيضا وتقديره
الا خارجة وهو من الاستثناء المنقطع عن الاول معناه لكن . ولم ينسبه لقائله وقال المحققون
للكتاب : لم نعر على هذا البيت ولا قائله .

والبيت من قصيدة للأعشى فى ديوانه ص ٢٢٧ - ٢٣٣ قالها لكسرى حين أراد منهم رهائن
والاستثناء من قوله قبل هذا

آليت لانعطيه من ابنائنا رهنا فيفسدهم كمن قد افسدا

وبعد الشاهد قوله :

ان ياتيأك برهنهم فهما اذن جهدا وحق لخائف ان يجهدا

ومعنى الأبيات : آليت ألا نجيبه الى مايسألنا من تقديم الرهائن من أبنائنا الا ماسبق
من أمر خارجة (رجل من شيبان) الذى يكلف نفسه أن يحضر حين أغيب وابنى قبيصة اللذين
اخذ منهما الخوف ، فأرهقا أنفسهما ، وحملاليك الرهائن والخائف جدير بأن يرهق نفسه .

والبيت مع آخر فى شرح الفضليات للانبارى ص ٢٠٩ غير منسوين

(٢) تقدم حديث الكاف الزائدة والآية كذلك فى ص ١٤٠

(٣) استشهد به ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٢٩٢ على زيادة الكاف قال : والمقق : الطول
لا يقال فى الشيء كالمطول ، وانما يقال فيه طول فكانه قال : فيها مقق أى طول .

وقال ابن السراج فى الأصول : وأما مجيء الكاف حرفا زائدا لغير معنى التشبيه فكقولهم
- فيما حدثناه عن أبى العباس - فلان كذى الهيئة يريدون : فلان ذو الهيئة فموضع الجرور
رفع ومنه :

لواحق الأقرب فيها كالمقق

= أى فيها مقق ، لانه يصف الاضلاع بان فيها طولاً ، وليس يريد أن شيئاً مثل الطول نفسه ومنه (ليس كمثلثه شيء) . .

الواحق : جمع لاحقة اسم فاعل من لحق كسمع لحوقاً : ضمير وهزل

الأقرب : جمع قرب بضممة فسكون وبضميتين : الخاصة .

يريد أنها خماس البطون وضمير فيها للأقرب والجملة من الأقرب .

البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة وانظر ديوانه ص ١٠٤ - ١٠٨ .

والخزانة ج ٤ ص ٢٦٦ - ٢٧٠ ، ج ١ ص ٢٨ - ٤٥ ، والعينى ج ٣ ص ٢٩٠ - ٢٩١

هذا باب

ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أُبدِل

إلا على الموضع لامتناع اللفظ منه

وذلك قولك : ما جاعني من أحد إلا زيد على البدل ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة : وإنما تُزاد في النفي ، ولا تقع في الإيجاب زائدة ؛ لأنَّ المنفى المنكور يقع واحده في معنى الجميع ، فتدخل (مِنْ) لإبانة هذا المعنى ، وذلك قولك : ما جاعني رجل ، فيجوز أن تعني رجلا واحدا . وتقع المعرفة في هذا الموضع . تقول : ما جاعني عبد الله . فإذا قلت : ما جاعني من رجل - لم يقع ذلك إلا للجنس كآله ، ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفاً - لم يجز أو قلت : ما جاعني من عبد الله - كان محالا ؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع / في الجنس .

٤
٦٧٤

فإذا قلت : جاعني - لم تقع (مِنْ) ها هنا زائدة ؛ لأنَّ معنى الجميع ها هنا ممتنع لإحاطته بالناس أجمعين ؛ كما كان هناك نفياً لجميعهم (١) .

فإذا قلت : ما جاعني من رجل إلا زيد - كان خلفاً أن تقول : إلا زيد ؛ لأنك لو أبدلته من رجل على اللفظ قلت : ما جاعني إلا من زيد ؛ فلذلك قلت : ما جاعني من أحد إلا زيد ؛ لأنَّ (مِنْ) وما بعدها في موضع رفع ، ولولا ذلك لكان (٢) يخلو الفعل من فاعل .

وكذلك ما رأيت من أحد إلا زيدا (٣) ، وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعبأ به ، ولو قلت :

(١) انظر ما قاله في ج ١ ص ٤٥ من أن (من) لا تكون زائدة ، وانظر أيضا ص ٥٢ ص ١٣٦ - ١٣٧ من هذا الجزء

(٢) بياض في الأصل وكتب عليه : صح صح .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ « باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما حمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب . وذلك قولك : ما أتاني من أحد إلا زيد ، وما رأيت من أحد إلا زيدا ، وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلف أن تقول : ما أتاني إلا من زيد ، فلما كان كذلك حملة على الموضع ، فجعله بدلا منه . كأنه قال : ما أتاني أحد إلا فلان ، لأن معنى ما أتاني أحد ، وما أتاني من أحد واحد ، ولكن (من) دخلت ها هنا توكيدا ، كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيب والاسلام ، وفي ما أنت بفاعل ولست بفاعل . »

إلا شيء لم يصلح ؛ لأنَّ التقدير : لست إلا بشيء ، وهذا محال ؛ لأنَّ الباء إنما تزداد في غير
الواجب^(١) توكيدا . تقول : ما زيد بقائم ، وليس زيد بمنطوق .
وعلى هذا يُنشد هذا الشعر ، وليس يجوز غيره :

أَبْنَى لَبِينَى لَسْتُمْ بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ^(٢)

وتقول على هذا : ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به ، فكأنك قلت : ما زيد إلا شيء لا يعبا
به . فهذا وجه هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ « ومثل ذلك ما أنت بشيء الا شيء لا يعبا به من قبل أن بشيء
في موضع رفع على لفة تميم ، فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع وبشيء
في لفة اهل الحجاز في موضع منصوب ، ولكنك اذا قلت : ما أنت بشيء الا شيء لا يعبا به
استوت اللفتان ، فصارت على اقيس الوجهين ، لأنك اذا قلت : ما أنت بشيء الا شيء لا يعبا
به ، فكأنك قلت : ما أنت الا شيء لا يعبا به » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ على نصب ما بعد (الا) على البدل من موضع الباء
وما عملت فيه والتقدير : لستما يدا الا يدا لا عضد لها قال : وتقول : لست بشيء الا شيئا
لا يعبا به كأنك قلت : لست الا شيئا لا يعبا به والباء ها هنا بمنزلتها فيما قال الشاعر ..
وقال الأعمى : ولا يجوز الجر على البدل من المجرور لان ما بعد (الا) موجب والباء مؤكدة
للتنفى .

العضد : قوام اليد وبشدتها تشدد ويقال في دعاء الخير : شد الله عضدك ، وفي ضده :
فت الله في عضدك .

لبيني اسم امرأة . وبنو لبيني من بني أسد بن وائلة يعبرهم بأنهم أبناء أمة ورواية سيبويه:
يا ابني لبيني .

البيت لم ينسبه سيبويه ولا الأعمى ونسبه الزمخشري في المفضل ج ١ ص ٢٠٣ الى طرفة
ابن العبد وكذلك نسب الى طرفة في شواهد الكشف ص ٩٤ وذكر بعده بيتا آخر كما ذكر
ثالثا في ص ٧٧

والبيت في ديوان طرفة مفردا ص ٦٢
ووجدت البيت ايضا مطلع أبيات ثمانية لأوس بن حجر (ديوانه ص ٢١ - ٢٢) وانظر
ابن يعيش ج ٢ ص ٩٠ - ٩١

هذا باب

الاستثناء بغير

اعلم أنَّ كلَّ موضع جاز أن تستثنى فيه بـ (إلا) جاز الاستثناء فيه بغير .
(وغير) اسم يقع على خلاف الذى يُضاف إليه ، ويدخله معنى الاستثناء ، انصارتَه
(إلا) .

وكلُّ موضع وقع الاسم فيه بعد (إلا) على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً في (غير)
إلا أن يكون نعتاً : فيجرى على المنعوت الذى قبلها ، وذلك قولك : جاعنى القوم غير زيد ؛
لأنك كنت تقول : جاعنى القوم إلا زيدا (١) .

وتقول : هذا درهم غير قيراط كقولك : هذا درهم إلا قيراطاً .
وتقول : هذا درهم غير جيد ؛ لأنَّ غيراً نعت . ألا ترى أنَّه لا يستقيم : هذا درهم إلا
جيد (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٤ : « باب غير »

اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى « الا » ، فيجرى مجرى
الاسم الذى بعد (الا) وهو الاسم الذى يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره ، وخارجاً فيما
يدخل فيه غيره .

فما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتانى القوم غير زيد فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه
معنى (الا) فصار بمنزلة الاسم الذى بعد (الا) .

وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتانى غير زيد .

وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى (الا) .

وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالآ جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذى بعد (الا) ،
لأنه اسم بمنزلة ، وفيه معنى (الا) .

ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذى يبدأ بعد (الا) وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى
(الا) مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء فى كل موضع يكون غير بمنزلة مثل ، ويجزى
من الاستثناء

(٢) جعل (الا) صفة فى قوله ص ٤٠٨ : لو كان معنا رجل الا زيد لهلكتا كما مثل
سبويه بذلك ، واعتراض عليه فى نقده للكتاب بأن هذا لا يصح فيه الاستثناء ، ولا تكون (الا)
صفة الا حيث يصح الاستثناء وقلت ان هذا يعتبر من البرد رجوعاً عن نقده ولكنه هنا يعود
الى اشتراط صحة الاستثناء فى الوصف بالآ .

فأما الموضع الذي يرتفع فيه ، فتقول : ما جاعني أحد غير زيد ، على الوصف وعلى البذل .
فالبذل كقولك : ما جاعني أحد إلا زيد .

وتقول : لقيت القوم غير زيد ، على التثنية ، إذا كان القوم على غير معهود ، وعلى
البذل .

$\frac{4}{676}$

والوجه إذا لم يكن ما قبل (غير) / نكرة محضة ألا يكون نعتا
فأما قول الله عز وجل : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) ، فإن (غيرا) تكون على
ضروب :

تكون نعتا للذين لأنها مضافة إلى معرفة (١) .
وتكون حالا ، فت نصب ؛ لأن غيرا وأخواتها يكن نكرات ، وهن مضافات لامعارف .
هذا الوجه فيهن جمع ، وهو في غير خاصة واجب لما تقدم ذكره .
ويكون بدلا فكأنه قال : صراط غير المغضوب عليهم ، ويكون نضبا على استثناء ليس من
الأول ، وهو : جاعني الصالحون إلا الطالحين (٢) .

(١) ذكر في ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ أن غيرا لا تتعرف بالاضافة

(٢) جعل سيبويه غيرا نعتا في ج ١ ص ٣٧٠

وقال ابن خالويه في اعراب ثلاثين سورة ص ٣٢ - ٣٣ : غير نعت للذين والتقدير :
صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم غير اليهود لأنك إذا قلت : مررت برجل صادق
غير كاذب فغير كاذب هو الصادق .

واعلم أن غيرا تكون صفة واستثناء فإذا كانت صفة جرت على ما قبلها من الاعراب . .
فإذا كانت استثناء فتحت نفسها وخفضت بها ما بعدها . . .
وغير لا تكون الا نكرة عند المبرد وغير المبرد يقول : تكون معرفة في حال ونكرة في حال ،
وانظر البحر ج ١ ص ٢٨

هذا باب

تكرير الاستثناء بغير عطف

تقول : ما جاءني أحد إلا زيد إلا عمرا . وإن شئت قلت : إلا زيدا إلا عمرو . فالمعنى فيهما جميعاً واحد ، وإن اختلف الإعراب ؛ لأنك إذا شغلت الفعل بأحدهما انتصب الآخر بالاستثناء ولم يصلح البدل ؛ لأن المرفوع منهما موجب .

وتقول : ما جاءني إلا زيدا إلا عمرا أحد ؛ لأن التقدير : ما جاءني إلا زيدا أحد إلا عمرو فلما قدمت عمرا صار كقولك : ما جاءني إلا عمرا أحد ؛ / لأنك أو أخرته كان الوجه : ما جاءني أحد إلا عمرو^(١) . وتقول : ما جاءني إلا زيدا غير عمرو أحد ، «لأن غير عمرو» بمنزلة قولك إلا عمرا . ومن ذلك قوله :

فمالي إلا الله لا شيء غيره . ومالي إلا الله غيرك ناصر^(٢)

كأنه قال : إلا إياك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٣ : باب تشية المستثنى .

وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد إلا عمرا ، ولا يجوز الرفع في عمر من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى ، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر .

وإن شئت قلت : ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو . فتجعل الاتيان لعمرو ، ويكون زيد منتصبا من حيث انتصب عمرو . فانت في ذا بالخيار : أن شئت نصبت الأول ، ورفعت الآخر ، وأن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول .

وتقول ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد . كأنك قلت : ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشرا ، فجعلت بشرا بدلا من أحد ، ثم قدمت بشرا ، فصار كقولك : مالي إلا بشرا أحد لأنك إذا قلت : مالي إلا عمرا أحد إلا بشرا ، فكأنك قلت : مالي أحد إلا بشرا .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٣ على تكرير المستثنى بالا وغيره والتقدير : ومالي ناصر إلا الله غيرك فإنه بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء فلما قدما لزما النصب ، لأن البدل لا يقدم وروايته : لا رب غيره .

وقال ابن يعيش ج ٢ ص ٩٢ - ٩٣ : « ومما يدل على أنهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكنت تنصبهما نحو قولك : ما أتاني إلا زيدا إلا عمرا أحد والذي يوضح ذلك قول الكمي .

نفى كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب »

وأبيت للكميت وليس في الهاشميات

هذا باب
الجمع بين (إلا) وغيره ، والحمل على المعنى إن شئت

نول : ما جاعني غير زيد وإلا عمرو ، لأن التقدير : ما / يفسر في موضعه (١) إن شاء الله .

ما عدا ، وخلا فهما فعلان ينتصب ما بعدهما ، وذلك قولك : جاعني القوم عدا زيدا ؛
أقال : جاء القوم - وقع عند السامع أن بعضهم زيدا ، فقال : عدا زيدا ، أي جاوز بعضهم

لنا تقديره ، إلا أن (عدا) فيها معنى الاستثناء ، وكذلك (خلا) .
منى عدا : جاوز ، من قولك : لا يعدونك هذا ، أي لا يجاوزونك (٢)

(خلا) من قولهم : خلا يخلو

تكون (خلا) حرف خفض . فتقول : جاعني القوم خلا زيدا ، مثل سوى زيد
قلت : فكيف يكون حرف خفض ، وفِعْلا على لفظ واحد ؟
ذلك كثير ، منه حاشا وقد مضى ، تفسيرها .

ذلك (على) : تكون حرف خفض على حد قولك : على زيد درهم ، وتكون فعلا نحو
علا زيد الدابة ، وعلى زيد ثوب ، وعلا زيدا ثوب ، والمعنى قريب (٣)

تقدم في ص ٢٨١

سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ . وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما اضممار ،
في ليس ، ولا يكون ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمرا .
: جاوز بعضهم زيدا إلا أن خلا ، وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرت جاوز
ك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع .
تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٤٦

كأنه يريد أن يقول: ما كان ينبغي أن يكون له من هذا الشيء ما كان عليه من هذا الشيء.
 (١) هذا الباب

الجمع بين (إلا) وغيره ، والحمل على المعنى إن شئت

تقول : ماجئني غير زيد وإلا عمرو ، لأن التقدير : ما / يفسر في موضعه (١) إن شاء الله.

٤
٦٧٨

وأما عدا ، وخلا فهما فعلان ينتصب ما بعدهما ، وذلك قولك : جاءني القوم عدا زيدا ؛
 لأنه لما قال : جاء القوم - وقع عند السامع أن بعضهم زيدا ، فقال : عدا زيدا ، أي جاوز بعضهم
 زيدا .

فهذا تقديره ، إلا أن (عدا) فيها معنى الاستثناء ، وكذلك (خلا) .
 فمعنى عدا : جاوز ، من قولك : لا يعدونك هذا ، أي لا يجاوزونك (٢)

و (خلا) من قولهم : خلا يخلو

وقد تكون (خلا) حرف خفض . فتقول : جاءني القوم خلا زيدا ، مثل سوى زيد

فإن قلت : فكيف يكون حرف خفض ، وفعلًا على لفظ واحد ؟

فإن ذلك كثير ، منه حاشا وقد مضى ، تفسيرا .

ومثل ذلك (على) : تكون حرف خفض على حد قولك : على زيد درهم ، وتكون فعلا نحو
 قولك : علا زيد الدابة ، وعلى زيد ثوب ، وعلا زيدا ثوب ، والمعنى قريب (٣)

(١) تقدم في ص ٢٨١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما اضممار ،
 كما كان في ليس ، ولا يكون ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمرا .
 كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا إلا أن خلا ، وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرت جاوز
 لأشبه لك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع .

(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٤٦

فإذا قلت : ما عدا ، وما خلا - لم يكن إلاَّ النصب ؛ وذلك لأنَّ (ما) اسم فلا تُوصَل إلاَّ
بالفعل ، نحو : بلغني ما صنعت ، أى صنعيك / إذا أردت بها المصدر فصلتها الفِعل لا غير ،
وكانه قال مجاوزتهم زيدا ، إلاَّ أنَّ في عدا وخلا معنى الاستثناء (١) .

٤
٦٧٩

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : (وتقول: اتانى القوم ما عدا زيدا ، واتونى ما خلا زيدا
(فما) هنا اسم وخلا ، وعدا صلة له . كانه قال : اتونى ما جاوز بعضهم زيدا ، وما هم فيها
ما عدا زيدا ، كانه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال اذا مثلت ما خلا ، وما
عدا ، فجعلته اسما غير موصول قلت : اتونى مجاوزتهم زيدا مثلته بمصدر ما هو فى معناه
كما فعلته فيما مضى الا أن جاوز لا يقع فى الاستثناء .

ما المصدرية حرف عند سيبويه والمبرد فالمراد من قول سيبويه والمبرد : (ما) اسم انها
تؤول مع الفعل باسم

وقال الأخفش : ما المصدرية اسم وضعف هذا القول المبرد فيما مضى الجزء الثالث ص ٢٠٠
انظر سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ ، ٤١٠

هذا باب

الاستثناء بليس ، ولا يكون

اعلم أنَّهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير كما وصفت لك في عدا وخلا ، وذلك قولك : جاعني القوم لا يكون زيدا ، وجاعني القوم ليس زيدا . كأنه قال : ليس بعضهم ولا يكون بعضهم .

وكذلك أتاني النساء لا يكون فلانة ، يريد لا يكون بعضهن إلا أنَّ هذا في معنى الاستثناء وإن جعلته وصفا فجيد . وكان الجرمي يختاره ، وهو قولك : أتاني القوم ليسوا إخوانك : وأتني امرأة لا تكون فلانة^(١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٦ « باب ما لا يكون ، وليس ، وما أشبههما .
فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما اضمارا على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء كما أنه لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدا وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيدا ، وأتوني لا يكون زيدا ، وما أتاني أحدا لا يكون زيدا . كأنه حين قال : أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال بعضهم زيد ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيدا ، وترك اظهار بعض استثناء ، كما ترك اظهار في لات حين فهذه حالهما في حال الاستثناء وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء ، فأجرهما كما أجرهما .
وقد يكون صفة وهو قول الخليل ، وذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيدا ، وما أتاني رجل لا يكون زيدا إذا جعلت ليس ، ولا يكون بمنزلة قولك : ما أتاني أحد لا يقول ذاك إذا كان لا يقول في موضع قائل ذاك .

ويدلك على أنه صفة أن بعضهم يقول : ما أتني امرأة لا تكون فلانة . وما أتني امرأة ليست فلانة فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوا ، لأن الذي لا يجرى صفة فيه اضمار مذكر .
لاتراهم يقولون : أتيتني لا يكون فلانة ، وليس فلانة . يريد ليس بعضهم فلانة فالبعض مذكر .

من هذا يتبين لنا أن المبرد موافق سيبويه في أن فاعل عدا وخلا وليس ، ولا يكون إذا نصب ما بعدهن ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق .
والسيوطي في الجمع ينسب إلى المبرد أنه خالف سيبويه في ذلك ، وجعل الفاعل ضميرا يعود على من المفهوم من معنى الكلام السابق قال في ج ١ ص ٦٢ وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا ، وخلا ، وعدا إذا نصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائدا على البعض المفهوم من الكلام السابق لذلك لا ينشئ ، ولا يجمع ولا يؤنث .
وذهب المبرد إلى أنه عائدا على (من) المفهوم من معنى الكلام المتقدم

هذا باب

أحذف من المستثنى تخفيفا

واجتزى بعلم المخاطب

وذلك قولك : عندي درهم ليس غير ، أردت : ليس غير ذلك ، فحذفت وضممت ؛ كما
ضمت قبل وبعد ؛ لأنه غاية (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ : « باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافا وذلك قولك
ليس غير ، وليس الا . كانه قال : ليس الا ذلك وليس غير ذلك » ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا ،
واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى » .

وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٥٢ وهذا الجزء ص ١٢٩

فهرس أبواب الجزء الرابع من المقتضب

ص	
٣	هذا باب إيضاح الملحقه ، وتبيين الفصل بينها وبين غيرها
	هذا باب جمع الأسماء المؤنثة بعلامة التانيث إذا وقعت لمذكر أو مؤنث ، فعلمة التانيث
٦	الألف فيها مقصورا كان أو ممدودا
٩	هذا باب ما يُحكى من الأسماء ، وما يُعرب
١٦	باب الألقاب
١٨	هذا باب ما ينتقل بتصغيره
٢٠	هذا باب الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا ، نحو : حضر موت ، وبعلبك ، ومعديكرب
٢٩	باب ، ثم نقول في خمسة عشر وما أشبهها وعمرويه وبابه
٣٢	هذا باب الشيتين المجعولين اسما واحدا ، وأحدهما حرف أو كلاهما
٣٦	هذا باب تسمية الرجال بالتثنية والجمع من الأسماء
٤٠	هذا باب تسمية الحروف والكلم
٤٤	هذا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحد ، ولم جاز أن يكون كذلك ؟
٥٠	هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله
٥٩	مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون
٧٢	هذا باب من إعمال الأول والثاني ، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر
٨٠	هذا باب إعراب ما يُعرب من الأفعال ، وذكر عواملها والإخبار عما بنى منها
٨٦	هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد
٩٨	باب من مسائل (كان) وأخواتها
١٠٧	هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال
١١٥	هذا باب من مسائل باب (كان) وباب (إن) في الجمع والتفرقة
١٢٦	هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما مالا يستغنى كل واحد من صاحبه
١٣٦	هذا باب الإضافة

- ١٤٨ هذا باب اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع
- ١٥٥ هذا باب من مسائل اسم الفاعل
- هذا باب الضفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه وإنما تعمل فيما كان من سببها ، وذلك
- ١٥٨ كقولك : هذا حسن الوجه ، وكثير المال
- هذا باب من المفعول ، ولكننا عزلناه مما قبله ؛ لأنه مفعول فيه ، وهو الذى يُسميه
- ١٦٦ النحويون (الحال)
- هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول ، وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره
- ١٧٣ من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأنَّ المعنى لزمه على ذلك ، وهو باب التعجب
- ١٨٤ ونقول فى شئ من مسائل هذا الباب
- هذا باب ما جرى فى بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه فى معناه ، وهو حرف جاء لمعنى ،
- ١٨٨ ويجرى فى غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية
- ١٩٣ هذا باب من مسائل (ما)
- ٢٠٢ هذا باب النداء
- ٢٢٤ هذا باب الأسماء التى يلحقها ما يلحق الأسماء المضافة من النصب لما يضم إليه
- ٢٢٧ هذا باب الاسمين اللذين لفظهما واحد ، والآخر منهما مضاف
- ٢٣١ هذا باب الاسمين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد
- ٢٣٣ هذا باب الحروف التى تُنبه بها المدعو ، هى : يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وألف الاستفهام
- ٢٤٥ هذا باب المضاف إلى المضمر فى النداء
- ٢٥٠ هذا باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء
- ٢٥٤ هذا باب المدعو المستغاث به ، ولام المدعو له
- ٢٥٨ هذا باب ما يجوز أن تحذف منه علامة النداء ، وما لا يجوز ذلك فيه
- ٢٦٢ هذا باب ما يلزمه التغيير فى النداء ، وهو فى الكلام على غير ذلك
- ٢٦٥ هذا باب المبهمة وصفاتها
- ٢٦٨ هذا باب الندبة
- ٢٧٠ هذا باب ما كان من المندوب مضافا إليك

- هذا باب ما تكون ألف الندبة تابعة فيه لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ،
 وبين الاثنين والجمع ٢٧٤
- هذا باب المعرفة والنكرة ٢٧٦
- هذا باب مجرى نعت النكرة عليها ٢٨٦
- هذا باب الحالات والتبيين وتفسير معناهما ٢٩٩
- هذا باب تبين الحالات في العوامل التي في معنى الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمتنع
 من أن يجرى معه الحال ٣٠٧
- هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفعل ٣١٠
- هذا باب ما يكون من المصادر حالا ، لموافقة الحال ٣١٢
- هذا باب اشتراك المعرفة والنكرة ٣١٤
- هذا باب دخول الحال فيما عملت فيه (كان) وأخواتها ، وما أشبهها من العوامل ٣١٧
- هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس ٣١٩
- هذا باب ما كان من الأسماء نعتا للمبهمة ٣٢٢
- هذا باب تشية الأسماء التي هي أعلام خاصة ٣٢٣
- هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها وامتناع ما يمتنع منها من
 التصرف ويقال من الصرف ٣٢٨
- هذا باب إضافة الأزمنة إلى الجمل ٣٤٧
- هذا باب من الإخبار نبين ما يستعمل من هذه الظروف أسماء ، وما لا يكون إلا ظرفا لعدم تصرفه ٣٥٢
- هذا باب ما كان من أسماء الأوقات غير متصرف ؛ نحو : سحر ، إذا أردت به سحر يومك
 وبكرا ، وما كان مثلهما في قلّة التمكن ٣٥٤
- هذا باب (لا) التي للنفي ٣٥٧
- هذا باب ما تعمل فيه (لا) وليس باسم معها ٣٦٤
- هذا باب ما ينعت من المنق ٣٦٧
- هذا باب ما كان نعتا على الموضع ، وما كان مكررا فيه الاسم الواحد ٣٦٩
- هذا باب ما يقع مضافا بعد اللام ؛ كما وقع في النداء في قولك : يا بؤس للحرب إذا
 كانت اللام تؤكد الإضافة ؛ كما يؤكدها الاسم إذا كرر كقولك : ياتيم تيم عدى ٣٧٣

- هذا باب ما لا يجوز أن يُحمل من المنقّى على الموضع ٣٧٩
- هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله ؛ لأنّه قد عمل فيه الفعل فلم يجز
أن يعمل في حرف عاملان ٣٨٠
- هذا باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمني ٣٨٢
- هذا باب مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة ٣٨٧
- هذا باب الاستثناء ٣٨٩
- هذا باب المستثنى من المنقّى ٣٩٤
- هذا باب ما يجوز فيه البدل ٣٩٧
- هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبا ٤٠١
- هذا باب ما يصلح فيه البدل على وجهين ٤٠٢
- هذا باب ما تقع فيه (إلّا) وما بعدها نعتا بمنزلة غير وما أضيف إليه ٤٠٨
- هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله ٤١٢
- هذا باب ما لا يكون الاستثناء فيه إلّا على الموضع ؛ لامتناع اللفظ منه ٤٢٠
- هذا باب الاستثناء بغير ٤٢٢
- هذا باب تكرير الاستثناء بغير عطف ٤٢٤
- هذا باب الجمع بين (إلّا) و (غير) ؛ والحمل على المعنى إن شئت ٤٢٦
- هذا باب الاستثناء بليس ، ولا يكون ٤٢٨
- هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا ، واجتزأ بعلم المخاطب ٤٢٩